معرفة أهل البيت عليهم السلام

في ضوء الكتاب والسنة

(دراسة وتحليل)

تأليف
السيد راضي الحسيني

الجزء الثاني

مركز الامام الباقر (ع)

معرفة

أهل البيت(ع)

في ضوء الكتاب والسنّة

(دراسة وتحليل)

الجزء الثاني

تأليف

السيد راضي الحسيني

مركز الآفاق للدراسات

بسم الله الرحمن الرحيم

معرفة

أهل البيت(ع)

في ضوء الكتاب والسنة

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف

اسم الكتاب: ..... معرفة اهل البيت(ع) في ضوء الكتاب والسنة/ج٢

تاليف: ..... السيد راضي الحسيني

إعداد: ..... مركز الآفاق للدراسات

الناشر: ..... دار الهدى

المطبعة: ..... ظهور

عدد النسخ: ..... (١٠٠٠) نسخة

الطبعة الأولى: ..... ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م

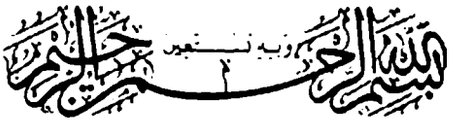

تقديم

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنّا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والحمد لله على إكمال الدّين وإتمام النّعمة، نحمده حمداً كثيراً كما يُحبّ أن يُحمد، وكما هو أهله، ثُمَّ الصلاة والسلام على البشير النَّذير، والهادي الأمين، خاتم الأنبياء والمرسلين، حبيب إله العالمين، سيدنا ومولانا والحبيب إلى قلوبنا، المصطفى الأمجد، والمحمود الأحمد أبي القاسم محمد بن عبد الله، وعلى آله الطّيّبين الطاهرين وأصحابه الميامين.

وبعد...

إنّ السُّنّة المطهّرة تتصدّر منزلة رفيعة في ضوء كتاب الله العزيز، وتحتلّ المكانة السامية، والدرجة التالية بعد القرآن الكريم، فهي البعد التطبيقي والعملي لما جاء فيه، إذْ هي معضدة لآياته، كاشفة لغوامضه، مجلية لمعانيه، شارحة لألفاظه، موضّحة لما أُبهم علينا من آياته، وناصّة لأحكام الله تعالى فيما لا نصّ فيه، وهي لا تخرج عن قواعده ومقاصده، فلا يمكن الاستغناء عنها بحال من الأحوال، أو إهمالها في وقت من الأوقات، وذلك لأهميّتها القصوى في فهم دين الله تعالى، والعمل به، بل من دونها لا يكتمل إيمان الفرد والأمّة.

ومن هذا المنطلق، فإنّ دراسة مناهج التعبير عن إدراك فهم السُّنّة ومنزلتها تُعدّ اللبنة الأساسيّة الأولى في عمليّة بناء الصرح العقائدي، والبنى الفكرية للأمّة، فلذا تحتّم الضّرورة الدينيّة لاستيعاب وإدراك أكبر قدر ممكن منها، وفهم مقاصدها لاستكمال بناء العقليّة الإسلاميّة، والمنظومة الفكريّة للأمّة.

ولكي تستعيد الأمّة الوسطيّة لمكانتها، وتتبرعم أزهار حضارتها من جديد، لابدّ لها من تشكيل الرحيق الفكري والثّقافي وفق ما أوصى به رسول الله صلى الله عليه وآله، وفي ضوء أوامر الباري تعالى.

ضرورة أنّ سنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسيرته، ونمط حياته، وحياة آل بيته الأطهار، والصدر الأول من أصحابه الميامين، تمثّل التجسيد العملي لذلك المنهج الفكري، الذي به تتحقّق كلّ المكارم الإنسانيّة للأخلاق، وتتبدّد كلّ نواحي الظلام المختلفة، فيفسح المجال للنور بالانتشار، وتغمر القلوب بفيض الله تعالى، دون حجب وصدود الجاهلية قديمها وحديثها.

وبعد أن تزوّدنا في ـ الجزء الأول ـ بقدرٍ من معرفة أهل البيت عليهم السلام في ضوء كتاب الله العزيز ـ وهو الأساس ـ نعود لنكمل المشوار الفكري الآخر لتحقيق مدىً أوسع في مجال المعرفة في ضوء السُّنّة المطهّرة، بما يثبت مرجعيّة أهل البيت عليهم السلام العلميّة والسياسيّة، لنحقّق المقاصد النَّبويّة في ضمن الدائرة المعرفيّة لأهل بيته الأطهار، وبالتالي التزام هديهم وسلوكهم ومنهجهم.

وحينما نتعمّق برفق في مداليل السُّنّة النّبويّة، وفي رحاب هذه الدائرة، نكتشف السرّ الإلهي في عمق الدعوات النّبويّة، وبياناته المتكرّرة بخصوص عظمة منزلة أهل بيته الأطهار عليهم السلام، ودورهم الأساس في بناء مستقبل هذه الأمّة، ودوام هديها وصلاحها، واستمرار رسالتها، حتّى يأذن الله تعالى بظهور المصلح الكبير مهديّ آل محمد صلى الله عليه وآله ليملأها قسطاً وعدلاً، بعد أن ملئت ظلماً وجوراً.

ونحن إذْ نستعرض بيانات السُّنّة المطهّرة في رحاب تبيان مكانة أهل البيت عليهم السلام، ونتناولها بالدراسة والتحليل، ونسلّط الضوء على ما تواتر واستفاض نقله من الروايات والأحاديث الشريفة عند الفريقين، وتعضَّد لدى علماء

الجمهور، لنوصل القاريء الكريم إلى شاطيء الأمان بعد أن ترسو سفينة النّجاة على ساحل بحر مرجعيّتهم العلميّة والسياسيّة، وبهذا تكتمل الخطوة الأولى، وتعتضد بفعل الخطوة الثانية هذه، والله تعالى المستعان على ذلك كلّه، وهو من وراء القصد، وهو يتولّى الصالحين.

﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ التوبة/١٠٥.

الفصل الأول

في تعريف السُّنّة وحجيّتها

- المدخل
- ما معنى السنّة
- حجيَّة السنّة
- الدليل الأول: آيات الكتاب
- الدليل الثاني: العصمة
- الدليل الثالث العقل

مكانة السنّة في التشريع الإسلامي

- الطائفة الأولى: روايات التزام السنّة
- الطائفة الثانية: روايات التحذير
- الطائفة الثالثة: روايات عموم الحجيّة
- حصاد الروايات

في تعريف السُّنّة وحجيّتها

المدخل

قبل الغوص في أعماق بحر السُّنّة المطهّرة لاستخراج كنوز المعرفة فيما يخصّ معرفة أهل البيت عليهم السلام، والاستدلال بها في مجال إثبات مرجعيّتهم العلميّة والسياسيّة، أجد من الضّرورة بمكان، أن نطلّ إطلالة مناسبة فيما يخصّ تبيان معاني السُّنّة، وحجيّتها، ولزوم اتّباعها، وتبيان المناهج المتفاوتة منها، وذلك لتمهيد الطريق أمام فهمٍ ينسجم مع مقاصدها ومرامها وغاياتها، وهو ما نبتغيه من الدراسة المتواضعة هذه.

ما معنى السُّنّة؟

للسُّنّة تعريف من حيث اللّغة، ومن حيث الاصطلاح، أمّا من حيث اللّغة:

السُّنَّة: الطريقة، والسيرة، حميدة كانت أو ذميمة، والجمع سنن، مثل غرفة وغرف[1]، وهي مشتقّة من سنّ. ومنه قوله ﷺ:

«مَن سنّ في الإسلام سُنّة حسنة، فعُمِلَ بها بعده، كُتب له مثلُ أجر مَن عمل بها، ولا ينقص من أُجورهم شيء، ومَن سنّ في الإسلام سُنّة سيّئة، فعُمِلَ بها بعده، كُتب عليه مثل وزر مَن عمل بها، ولا ينقص من أوزارهم شيء»[2].

والسيرة: الطريقة في الشيء والسنّة، لأنها تسير وتجري[3] وقال الشاعر خالد بن زهير الهذلي:

فلا تجزعن من سُنّة أنت سرتها فأول راضٍ سُنّة من يسيرها[4]

فتلخّص مما تقدّم: أنّ السُّنّة في اللّغة بمعنى السيرة والطريقة.

وأما من حيث الاصطلاح:

فالسُّنّة تعني: ما أُثر عن النّبيّ ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، وبعبارة أخرى: قول النّبيّ، أو فعله، أو تقريره، وهذا المعنى يتّفق عليه الفريقان.

---

(١) انظر لسان العرب، لابن منظور: ٦/ ٣٩٨، مادة (سنن)، المصباح المنير، للفيّومي: ١١١.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه بإسناده عن جرير بن عبد الله البجلي، انظر صحيح مسلم: ٢٠٥٩/٤ كتاب العلم (٦) باب مَن سنّ سنّة حسنة أو سيّئة.

(٣) معجم المقاييس في اللّغة، لأحمد بن فارس: مادة (سير).

(٤) انظر الصّحاح، للجوهري: ٢١٣٩/٥.

قال ابن منظور: «وإذا أُطلقت في الشرع فإنّما يراد بها ما أمر به النّبيّ صلى الله عليه وآله، ونهى عنه وندب إليه قولاً وفعلاً مما لم ينطق به الكتاب العزيز، ولهذا يقال في أدلّة الشرع: الكتاب والسُّنّة أي القرآن والحديث»[1]، انتهى.

وقال ابن فارس: «وسُنَّة رسول الله عليه السلام: سيرته»[2].

وعليه فإنّ مصطلح السُّنّة معناه: قول النّبيّ صلى الله عليه وآله، أو فعله أو تقريره، وهذا المعنى ما يتّفق عليه الفريقان ولا حاجة لتفصيل القول في معنى السُّنّة عند الأصوليين، أو عند الفقهاء، أو..؛ لأنّ ما يهمّنا هو تعريف السُّنّة عند المحدّثين بلحاظ ما نريد أن نستند إليه فيما ورد عنه صلى الله عليه وآله من أحاديث معتبرة، نستدلّ بها على تبيان مكانة أهل البيت عليهم السلام وموقعيّتهم في الإسلام.

---

(١) لسان العرب: ٣٩٨/٦، مادة (سنن).

(٢) معجم المقاييس في اللّغة: مادة (سنن).

حجيّة السُّنّة

لا شك ولا ريب أنّ السُّنّة هي الوحي غير المتلو، وهي المصدر الثاني المعصوم، وحجيّتها تعتبر ضرورة من ضرورات الدين، ولكن ذلك لا يمنع من تبيان الأدلّة القرآنية، والعقلية، والنقلية لإثبات حجيّتها ـ ولو بشكل مقتضب ـ لما في ذلك من الفائدة والأهميّة، خصوصاً فيما نريد أن نستند إليه. وإليك الأدلّة التالية:

الدليل الأول: آيات الكتاب

قد أشاد القرآن الكريم بشخصيّة النّبيّ ﷺ، وبيّن موقعيّته ومكانته في الشريعة الإسلامية، وما ينبغي على المسلمين من مواقف وواجبات اتّجاهه واتّجاه رسالته.

الآيات الشريفة التالية تدلّ على ذلك:

١ـ ﴿مَن يُطعِ الرَّسولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللّهَ﴾[١].

٢ـ ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾[٢].

أقول: والمراد بقوله (أتاكم) أمركم. وذلك بقرينة قوله (نهاكم). وليس المقصود به الغنائم، كما هو واضح.

٣ـ ﴿وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسولَ من بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيراً﴾[٣].

---

(١) النساء: ٨٠.

(٢) الحشر: ٧.

(٣) النساء: ١١٥.

٤ـ ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى، إِنْ هُوَ إِلاّ وَحْيٌ يُوحَى﴾[١].

الآية الشريفة وإنْ كانت ناظرة إلى الوحي القرآني، لكن قوله ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى﴾ غير قابل للتخصيص، فلذا يعتبر قاعدة كليّة في كلّ ما يصدر منه صلى الله عليه وآله، فيصدق عليه أنّه مما نطق به النّبيّ صلى الله عليه وآله، بل يمكن الاستدلال بالآية الشريفة لإثبات كون كلام النّبيّ هو وحي أيضاً، ولكنّه ليس بقرآن.

٥ـ ﴿يَا أَيّهَا الّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ﴾[٢].

٦ـ ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلاَ فَضْلُ اللّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لاَتّبَعْتُمُ الشّيْطَانَ إِلاّ قَلِيلاً﴾[٣].

وهكذا فإنّ القرآن الكريم قد ورد فيه الكثير من النّصوص التي تلزم المسلمين بطاعة رسول الله صلى الله عليه وآله ومؤازرته ومناصرته في بيعته، بل وحذّر من مخالفة أمره: ﴿فَلْيَحْذَرِ الّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[٤].

بل إنّ القرآن الكريم اعتبر مخالفة النّبيّ صلى الله عليه وآله كفراً، وجهر بهذه الحقيقة: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللّهَ وَالرَّسُولَ فَإِن تَوَلّوا فَإِنّ اللّهَ لاَ يُحِبّ الْكَافِرِينَ﴾[٥].

---

(١) النجم: ٣ـ ٤.

(٢) النساء: ٥٩.

(٣) النساء: ٨٣.

(٤) النور: ٦٣.

(٥) آل عمران: ٣٢.

هذا، وقد صرّح القرآن الكريم بكون حقيقة الإيمان هو التسليم والإذعان المطلق لما يقضي به رسول الله ﷺ، بل وعدّ الاعتراض عليه نقضاً سافراً للإيمان.

﴿فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتّى يُحَكِّمُوكَ فِيما شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمّ لاَ يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾[1].

وهكذا قد تبيّن لنا حجيّة السُّنّة الشريفة بصريح القرآن الكريم واعتبارها المصدر الأصيل للتشريع بعده، فعليه لا غنى للفقيه أو المفسّر أو المحدِّث أو الأصولي عنها، بل لا غنى للأمّة عن سُنّة النّبيّ ﷺ، وعليه فينبغي الأخذ بتعاليمه والالتزام بها والتقيّد بها دون تململ أو حراجة.

الدليل الثاني: العصمة

إنّ العصمة ملكة راسخة ولازمة عقلاً وشرعاً للنّبيّ ﷺ والمعصوم عليه السلام، ويترتّب عليها صحّة وصدق ما ينطق به:

أ- ما أوحى الله تعالى له من قرآن.

ب- الأحاديث القدسيّة التي يبلّغها إليه الوحي.

ج- الأحاديث الشريفة التي يبيّن فيها حكماً شرعيّاً، أو يمارس فعلاً من الأفعال يكشف عن ذلك، أو يمضي ويُقرّ عملاً يمارس بمرأى وبمسمع منه، فيكتشف أنّه حكم شرعي، وهذا دليل آخر في إثبات حجيّة سنّته.

الدليل الثالث: العقل

إنّ العقل يدرك بأنّ الحاكميّة المطلقة للكون هي لله تعالى وحده، ومن خلال

---

(١) النساء: ٦٥.

هذا الإدراك ينتزع العقل وجوب الامتثال لله تعالى فيما يأمر به، أو ينهى عنه، أو أوسع من ذلك[١]، والعقل كذلك ينتزع حقّ الطاعة للرسول لكونه مرسل عن الله تعالى، فلذا تكون السُّنّة الشريفة حجّة بحكم العقل أيضاً، ولا خلاف في ذلك إلاّ من شذّ وندر.

وهكذا فقد جمع الغزالي الأدلّة المتقدِّمة بما نصّه: «وقول رسول الله صلى الله عليه وآله حجّة، لدلالة المعجزة على صدقه، ولأمر الله تعالى إيّانا باتّباعه، ولأنّه لا ينطق عن الهوى ﴿إِنْ هُوَ إِلاّ وَحْيٌ يُوحَى﴾[٢]، لكن بعض الوحي يُتلى فيسمى كتاباً، وبعضه لا يتلى، وهو السُّنّة»[٣].

---

(١) بل حتّى في التكاليف المظنونة أو المحتملة بناءً على سعة حقّ الطاعة، وقد تقدّم الكلام فيه، في الجزء الأول، فراجع.

(٢) النجم: ٤.

(٣) المستصفى من علم الأصول، للإمام الغزالي: ٢٤٦/١.

مكانة السُّنّة في التشريع الإسلامي

لا يخفى على كلّ مسلم ما للسنّة من مكانة في تشريعنا الإسلامي، وأنّها بعد القرآن الكريم من حيث الصدارة، والتشريع، والاستنباط، فلذا ندب الشرع المقدّس إلى اتّباع أوامر النّبيّ ﷺ وعدم جواز التخلّف عنها، بل وعدم التقدّم عليه، فيجب التزام طاعته، وأوامره، واجتناب نواهيه، لأنّها على حدّ طاعة الله تعالى.

وقد نبّه النّبيّ ﷺ إلى ما سيتعرّض له حديثه من التزوير أو الاستخفاف، وعدم الالتزام بتعاليمه، فحذّر من عواقب هذه الأفعال المشينة من أيّ شخص صدرت، مهما كان مستواه أو شأنه، بل كلمّا علا شأنه الاجتماعي كلّما ازدادت مسؤوليّته، وذلك لما يترتّب عليه من تضييع روح الشريعة المقدّسة، والانحراف عن الصراط القويم.

ولكي تقف على حقيقة ذلك كلّه، قسّمت الروايات إلى طوائف ثلاث:

الطائفة الأولى: روايات التزام السُّنّة

وهي الروايات التي حثّت على لزوم اتّباع السُّنّة والالتزام بها، وحذّرت من خطورة التمرّد عليها تحت أيّ ذريعة كانت:

الرواية الأولى:

أخرج ابن ماجة، بإسناده عن أبي بكر بن أبي شيبة، قال: حدّثنا شريك، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ:

«ما أمرتكم به فخذوه وما نهيتكم عنه فانتهوا»[1].

---

(١) سنن ابن ماجة، كتاب السُّنّة: ١/٩/١.

الرواية الثانية:

أخرج أبو داود بإسناده عن أحمد بن حنبل، وعبد الله بن محمّد النَّفلي، قالا: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن أبي النضر، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن أبيه، عن النّبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، قال:

«لا أُلفينَّ أحدكم متّكئاً على أريكته يأتيه الأمر من أمري ممّا أمرت به أو نهيت عنه فيقول لا ندري، ما وجدنا في كتاب الله اتّبعناه»[1].

الرواية الثالثة:

أخرج الترمذي، بإسناده عن محمد بن بشّار، قال: حدّثنا عبد الرحمن بن مهدي، قال: حدّثنا معاوية بن صالح، عن الحسن بن جابر اللخميّ، عن المقدام بن معدي كرب، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:

«ألا هل عسى رجل يبلغه الحديث عنّي وهو متكيءٌ على أريكته، فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله، فما وجدنا فيه حلالاً استحللناه، وما وجدنا فيه حراماً حرّمناه، وإنّ ما حرّم رسول الله كما حرّم الله»[2].

---

(١) عون المعبود شرح سنن أبي داود: ٤٥٩٢/٢٣٢/١٢، وأخرجه أيضاً الترمذي، في «الجامع الكبير»: ٣٩٨/٤ /٢٦٦٣ ، والإمام الشافعي، في «مسنده»: ١٧/١، والحميد، في «مسنده»: حديث (٥٥١)، وأحمد بن حنبل في «المسند»: ٨/٦ وابن ماجة، في «سننه»: ١٣/١٦/١، والطحاوي، في «مشكل الآثار»: ٢٠٩/٤، وابن حبّان، في «صحيحه بترتيب ابن بلبان»: ١٣/١٩٠/١، مع تفاوت يسير، والطبراني، في «المعجم الكبير»: الأحاديث ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، وفي «الأوسط»: ٨٨٣٩، والحاكم النيسابوري، في «المستدرك على الصحيحين»: ١٠٨/١، والبيهقي، في «السنن»: ٧٦/٧، وله أيضاً، في «دلائل النّبوة»: ٢٤/١، وابن بطة الحنبلي في «الإبانة»: ٦١/٤٩/١، وانظر الأحاديث تحت الأرقام (٦٠، ٦٣، ٦٤).

(٢) الجامع الكبير: ٢٦٦٤/٣٩٩/٤، وأخرجه أيضاً أحمد، في «المسند»: ١٣٢/٤، وابن ماجة، في «سننه»: ١٢/١٥/١، والطحاوي، في «مشكل الآثار»: ٢٠٩/٤، والطبراني، في «المعجم الكبير»: الحديث (٦٤٩)، والبيهقي، في «سننه»: ٧٦/٧، والحاكم، في «المستدرك على الصحيحين»: ١٠٩/١.

من خلال هذه الروايات الشريفة يتبيّن تعيّن وجوب التزام سنّة النّبيّ ﷺ، وضرورة اتّباعها، وعدم جواز التمرّد عليها بأيّ حال من الأحوال، كما أنّ النّبيّ ﷺ قد أشار إلى أمر مستقبلي قد بان وتحقّق فيما بعد، وقد وقع ما كان أخبر به ﷺ، إذ انتحلت جماعة منهجاً يقوم على أساس الرفض لسنّة رسول الله ﷺ، والاقتصار على كتاب الله تعالى، فلنصطلح عليه منهج (حسبنا كتاب الله)، فهذا المنهج المنحرف، قد حذّر منه رسول الله ﷺ، ونبّه على خطورته من جهة، وبيّن مكانة سنّته وعظم قدرها، من جهة أخرى، إذ قال ﷺ: «**وإنّ ما حرّم رسول الله كما حرّم الله**»، فعليه من يرفض السُّنّة المطهّرة مكتفياً بالكتاب فقط، تحت أيّ ذريعة كانت، يحكم بالكفر والخروج عن ملّة الإسلام؛ لإنكاره ضرورة من ضرورات الدِّين، وهذا ما لا خلاف فيه بين علماء الأمّة الإسلاميّة.

الطائفة الثانية: روايات التحذير

وهي الروايات التي حذّرت من الكذب والافتراء على رسول الله ﷺ، ونسبة ما لم يقله، أو يفعله، أو يمضه ﷺ إليه، وقد توعّدهم النّبيّ ﷺ بأشدّ العقوبات والعواقب، أشير إلى بعضها:

الرواية الأولى:

أخرج مسلم قال: حدّثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدّثنا غندر، عن شعبة، (ح) وحدّثنا محمد بن المثنى، وابن بشّار قالا: حدّثنا محمد بن جعفر، حدّثنا شعبة، عن منصور، عن ربعيّ بن حراش، أنّه سَمِعَ عليّاً رضي الله عنه يخطب، قال: قال رسول الله ﷺ:

«**لا تكذبوا عَلَيَّ، فإنّه من يكذِب عَلَيّ يلج النّار**»[1].

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي: باب تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ (١-٢)/١/٢٥، وأخرجه البخاري، في «صحيحه»: ١٠٦/٥٢/١، كتاب العلم، باب إثم من كذب على النّبيّ ﷺ ولكن فيه، «فليلج النار».

الرواية الثانية:

أخرج البخاري قال: حدّثنا أبو الوليد قال: حدّثنا شعبة، عن جامع بن شدّاد، عن عامر بن عبد الله بن الزبير، عن أبيه قال: قلت للزبير: إنّي لا أسمعك تحدّث عن رسول الله صلى الله عليه وآله كما يحدّث فلان وفلان؟ قال: أما إنّي لم أُفارقه، ولكن سمعته يقول:

«مَن كَذِبَ عَلَيَّ فليتبوَّأ مقعده من النار»[1].

الرواية الثالثة:

أخرج البخاري أيضاً قال: حدّثنا مكي بن إبراهيم قال: حدّثنا يزيد بن أبي عبيد، عن سلمة قال: سمعت النّبيّ صلى الله عليه وآله يقول:

«من يقل عَلَيَّ ما لم أقل فَلْيَتَبَوّأ مقعده من النّار»[2].

اكتفينا بهذا القدر من روايات الطائفة الثانية، وهي كثيرة جدّاً، وما نريد التنبيه عليه أنّ هذه الروايات قد أشارت إلى الكذب مطلقاً، دون الإشارة إلى تعمّده، مما يُظهر شدّة التحذير عن نسبة حديثٍ لرسول الله صلى الله عليه وآله وهو لم يقله، فلذا يقتضي الأمر عدم التسرّع في نسبة القول إلى رسول الله صلى الله عليه وآله إلاّ بعد مزيدٍ من التأكّد والتدقيق، لما للكذب عليه صلى الله عليه وآله من مخاطر ومنزلقات وعواقب وخيمة جدّاً، طبعاً أعم من حالة التعمّد، مع العلم أنَّ هذه الروايات الشريفة متّفق على صحّتها وتواترها لفظاً، فضلاً عن التواتر المعنوي، فتأمّل.

الطائفة الثالثة: روايات عموم الحجيّة

وهي الروايات التي أشارت إلى عموم حجيّة قول النّبيّ صلى الله عليه وآله وأحاديثه حتّى في حقّ الأنبياء عليهم السلام فيما لو كانوا معاصرين له، وهذا يشدّد من لزوم متابعة سُنّة رسول

---

(١) صحيح البخاري: ١٠٧/٥٢/١، كتاب العلم. باب ٣٨، باب إثم من كذب على النّبيّ.

(٢) صحيح البخاري: ١٠٩/٥٢/١ كتاب العلم، باب ٣٨، باب إثم من كذب على النّبيّ.

الله ﷺ، والتزام طاعته، وإليك بعضاً منها:

الرواية الأولى:

أخرج الدارمي، قال: أخبرنا محمد بن العلاء، أخبرنا ابن نمر، عن مجالد، عن عامر، عن جابر: إنّ عمر بن الخطاب أتى رسول الله ﷺ بنسخة من التوراة، فقال: يا رسول الله، هذه نسخة من التوراة، فسكت، فجعل يقرأ ووجه رسول الله يتغيّر، فقال أبو بكر: ثكلتك الثواكل، ما ترى ما بوجه رسول الله ﷺ؟ فنظر عمر إلى وجه رسول الله ﷺ، فقال: أعوذ بالله من غضب الله ومن غضب رسوله، رضينا بالله ربّاً، وبالإسلام ديناً، وبمحمّد نبيّاً، فقال رسول الله ﷺ:

«والذي نفس محمّد بيده، لو بدا لكم موسى، فاتّبعتموه وتركتموني، لضللتم عن سواء السبيل، ولو كان ـ موسى ـ حيّاً، وأدرك نبوّتي، لاتّبعني»[1].

الرواية الثانية:

أخرج الصنعاني بإسناده عن معمر عن الزّهري: أنّ حفصة زوج النّبيّ جاءت إلى النّبيّ ﷺ بكتاب من قصص يوسف عليه السلام في كتف، فجعلت تقرؤه عليه والنّبيّ ﷺ يتلوّن وجهه، فقال:

«والذي نفسي بيده، لو أتاكم يوسف وأنا بينكم فاتّبعتموه وتركتموني لضللتم»[2].

---

(١) سنن الدارمي: ٤٤١/١٢٢/١، للحديث ألفاظ مختلفة، وله مصادر كثيرة. منها: مسند الإمام أحمد بن حنبل: ٤٧٠/٣، ٢٦٥/٤، أو ١٥٨٦٤/١٩٨/٢٥، ١٨٣٣٥/٢٨٠/٣٠، والمصنَّف، للصنعاني: ١٠١٦٣/١١٢/٦، ١٠١٦٤، ٢٠٠٦٢/١١١/١١، والإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر: ٤٥٩١/٢٧/٤، وأسد الغابة، لابن الأثير: ٢٨٤٥/١٨٨/٣، ومجمع الزوائد، للهيثمي: ٨٠٦/٤٢٠/١، ٨٠٨، ٨٠٩، جاء فيه، قال النّبيّ ﷺ: **«والله لو كان موسى بين أظهركم ما حلّ له إلاّ أن يتّبعني»**.

(٢) المصنَّف، للصنعاني: ١٠١٦٥/١١٣/٦، ٢٠٠٦١/١١٠/١١.

حصاد الروايات

بعد تلك الإطلالة المختصرة في الطوائف المختلفة من الروايات النّبويّة، يمكننا استنتاج ما يلي:

أولاً: إنّ اتّباع السُّنّة ـ الصحيحة ـ يُعدّ من ضرورات ديننا الحنيف، والمتمرّد عليها يُعدّ كافراً، فكما أنّ المواجهة لرسول الله صلى الله عليه وآله في حياته تستلزم الكفر والنفاق، فكذلك رفض سنّته الصحيحة بعد رحلته، فالرّادّ عليه رادّ على الله تعالى، وهذا ما أجمع عليه المسلمون، وفي هذا الصددّ يقول ابن حزم:

«ولو أنّ امرأً قال: لا نأخذ إلاّ ما وجدنا في القرآن، لكان كافراً بإجماع الأمّة، ولكان لا يلزمه إلاّ ركعة ما بين دلوك الشمس إلى غسق الليل، وأخرى عند الفجر؛ لأنّ ذلك هو أقل ما يقع عليه اسم صلاة، ولا حدّ للأكثر في ذلك[1]، وقائل هذا كافر مشرك، حلال الدم والمال...»[2]، انتهى.

إذن هذا المنهج ـ حسبنا كتاب الله ـ يعد منهجاً باطلاً، ولا يمكن قبوله مهما كانت درجة الالتزام بالكتاب، بل لو كان الالتزام بالكتاب متحققاً بالفعل، لَما رفضوا السّنّة المطهّرة ووقفوا بوجهها، لكون الالتزام به يقتضي الالتزام بها، فهو منهج ضالّ في أيّ زمنٍ حصل، ومن أي شخصٍ صدر.

وقد أشار إلى بطلان هذا المنهج الشيخ القرضاوي، فقال: «ومنهم من حملوا لواء الطعن في حجيّتها ـ السّنّة ـ ومصدريّتها لتشريع الإسلام وتوجيهه، وزعموا

---

(١) في إشارة إلى حدود الفهم من نفس آية تشريع الصلاة ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ...الآية﴾ [الإسراء/٧٨]، وذلك في حال عدم تبيان وتوضيح السُّنّة النّبويّة الشريفة لمفهوم الآية، ومقدار ما يجب من الصلوات اليوميّة على المكلفّين.

(٢) الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم الظاهري: ٢١٤/٢.

أنّهم استغنوا بالقرآن الكريم عنها!!»[١]، فلو كانوا قد التزموا بالكتاب حقّاً وصدقاً، لالتزموا بالسُّنّة أيضاً؛ لأنّ الكتاب يدعونا للالتزام بها، قال تعالى: ﴿مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾[٢]، وقال تعالى: ﴿مَن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾[٣]، وقال تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوا فَإِنَّ اللَّهَ لاَ يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾[٤].

ثانياً: يجب التثبّت من الحديث وصحّة صدوره عن النّبيّ ﷺ، كي لا يكون الراوي مشتركاً في الكذب مع الكاذب على رسول الله ﷺ، فيحصل على العقاب والعاقبة السيّئة، ولذا نجد الكثير من المحدّثين يحتاطون كثيراً أثناء نقلهم للأحاديث، وإذا ما اتّضح عندهم كذبه ووضعه فلا ينسبوه إلى رسول الله ﷺ، بل ينسبوه إلى قائله دون رسول الله ﷺ، فلذا يخبروا عنه بأنّه حديث فلان، أو حديث فلانة، خشية أن ينسبوه إلى رسول الله ﷺ وهو لم يقله، فيكونوا قد شاركوا الكاذب أيضاً، ولو كانوا في معرض تقييمه[٥].

ثالثاً: إنّ تنبيه النّبيّ ﷺ وتحذيره لمن يرفض سنّته، يكشف عن خطورة هذا المنهج، والعواقب الوخيمة المترتبة عليه، ومدى ما ستتحمّله الأمّة من سلبيات خطيرة جرّاء هذا المنهج عند انزلاقها في هذا المستنقع، فضلاً عن دلالته الواضحة على بطلانه.

---

(١) السُّنّة مصدراً للمعرفة والحضارة، يوسف القرضاوي: ١٢.

(٢) الحشر: ٧.

(٣) النساء: ٨٠.

(٤) آل عمران: ٣٢.

(٥) سيأتي في طي البحث مزيد بيان عنه، وذلك عند استعراضنا لبعض الأحاديث الموضوعة، فلاحظ.

رابعاً: إنّ المفتري على رسول الله صلى الله عليه وآله في قوله، أو فعله، قد توعّده الله تعالى ورسوله بجهنّم يتبوّأ مقعده فيها، وهذا ناقوس خطر عظيم، ولذا اعتبر الفقهاء تعمّد الكذب على الله تعالى ورسوله أحد المبطلات للصوم.

وعليه فإنّ هذا التحذير والتلويح بهذه العقوبة الشديدة يكشف عن اطّلاع الوحي المقدّس عن كثرة الكاذبين على رسول الله صلى الله عليه وآله، ولذا أخبر صلوات الله وسلامه عليه بأنّه ستكثر عليه الكذّابة.

خامساً: إنّ إخبار النّبيّ صلى الله عليه وآله عمّا هو واجب على الأنبياء عليهم السلام اتّباعهم له صلى الله عليه وآله في حال حضورهم ومعاصرتهم له وإن كان أمراً واضحاً ـ وقد خفي على بعض الصحابة ـ، لكنّه يستبطن دلالات متعدّدة، منها: عمق مكانة السُّنّة المطهّرة في التشريع السماوي، وهو ما يكرّس تأكيد الحجيّة للسّنّة في ديننا الحنيف، بل ويبطل الالتزام بغيرها من تعاليم الأديان السماوية الأخرى، وبهذا تتحدّد المرجعية العليا للأديان السماوية، فيكون النّبيّ صلى الله عليه وآله هو المرجع الأعلى مع القرآن الكريم، وهما يمثلان مرجعاً واحداً بلحاظ كون السُّنّة المطهرّة وحياً غير متلوّ.

وقد أشار إلى هذا المعنى الشيخ القرضاوي، ما نصّه: «تحددت المرجعية العُليا في الإسلام للمصدرين الإلهيين المعصومين: القرآن والسنة، اللذين أُمرنا باتّباعهما، وأن نرد إليهما ما تنازعنا فيه، وإن شئت قلت: هو مصدر واحد، أو مرجع واحد، هو «الوحي الإلهي»، سواء أكان وحياً جليّاً متلوّاً، وهو القرآن، أم وحياً غير جلي ولا متلو، وهو السُّنّة»[1]، انتهى.

ومن هذا المنطلق ندرس الجزء الثاني من معرفة أهل البيت عليهم السلام في ضوء السُّنّة المطهّرة، فلابدّ أن نبحث ما يحقّق هذا المدى المنظور من سنّته الشريفة، في

---

(١) المرجعية العليا في الإسلام، يوسف القرضاوي: ٨

مجال إثبات المرجعية العلميّة والسياسية لأهل البيت عليهم السلام، فلذا سيتم التأكيد في البحث على الروايات النّبويّة التي تحقّق البعد المذكور، بعد أن أتناولها بالدراسة والتحليل، مع تبيان الآراء الأخرى المخالفة، ومناقشتها، كي يتم التّعرّف على الحقيقة كما هي.

والله تعالى يتولّى الصالحين

الفصل الثاني

المرجعية شأن إنساني

- ما معنى المرجعية؟

- أقسام المرجعية
  - أولاً: المرجعية العلمية الدينيّة
  - ثانياً: المرجعية السياسية
  - ثالثاً: المرجعية الشاملة

- المجتمع الإنساني وضرورة الحكومة
  - الدليل الأول: العقل
  - الدليل الثاني: طبيعة أحكام الإسلام
  - الدليل الثالث: دور الحكومات الإسلامية
  - الدليل الرابع: الروايات
  - الدليل الخامس: السيرة العملية للنبي ﷺ

- شروط المرجعيّة الشاملة
  - الشرط الأول: النصّ
  - الشرط الثاني: العصمة
  - الشرط الثالث: الأعلمية

المرجعية شأن إنساني

توطئة

المرجعيّة حاجة فطرية وطبيعية، بل ضرورة من ضرورات الحياة، وهي من أوائل الأُمور التي توجّهت إليها البشرية منذ بداية نشوئها وتكوّنها، إذْ الأسرة لها مرجع، والمؤسسة لها مرجع، والوزارة لها مرجع والدولة لها مرجع، والنظام له مرجع، وكلّ عقيدة إلهية أو وضعية لها مرجع بالضَّرورة؛ لأنَّ المرجع عنصر أساسي لكلِّ دعوة، ولكلِّ تجمّع بشري، ولكلِّ عقيدة، ودولة.

وتنبع أهمية المرجعية من حاجة البشر الماسّة إليها، بحيث لا يوجد أيّ كيان بشريّ سويّ يعيش خارج إطار المرجعية ودائرتها، سواء قلنا المراد بها المرجعية الدينية أو العلمية أو السياسية أو الاجتماعية، فهي ليست من المسائل التي أدركتها البشرية اليوم، بل ذلك إدراك الشعوب القديمة أيضاً لكونها حاجة فطرية.

فقد أدركها فلاسفة العالم الكبار، كأرسطو، وأفلاطون، وأدركها عوام النّاس أيضاً، وذلك يكشف عن السرّ المودع في ذات الطبيعة الإنسانية وفطرتها ورغبتها، بل ونزوعها نحو حبِّ الاجتماع، يقول عالم الاجتماع الكبير:

«الاجتماع الإنسانيِّ ضروريّ، ويُعبِّر الحكماء عن هذا بقولهم الإنسان مَدنيّ بالطَّبع، أي لابدّ له من الاجتماع الذي هو المدينة في اصطلاحهم»[1].

---

(١) مقدمة ابن خلدون، لعبد الرحمن بن خلدون: ٤٨.

ولمّا كان هذا الاجتماع الإنساني ضروري بطبيعته ، فلابدّ من قيّم يقوم بتوجيه هذا الاجتماع، ويلبّي طموحاتهم، ويجيب عن أسئلتهم، ويصلح ما يفضي إلى التنازع بينهم، فقوله كلمة الفصل، وحكمه لا عدول عنه، فهو الذي يدفع بعضهم عن البعض الآخر عند كل تنازع. من هنا يضيف ابن خلدون قائلاً:

«إنّ هذا الاجتماع إذا حصل للبشر كما قرّرناه وتمّ عمران العالم بهم فلابدّ من وازع[١] يدفع بعضهم عن بعض لما في طباعهم الحيوانيّة من العدوان والظُّلم»[٢]، انتهى.

ومن هذه المنطلقات فلابد للمجتمع من مرجعيّة في شتّى الميادين، تؤمّن حاجاته في المجالات كافّة؛ الدينيّة والعقيدية والسياسية والاجتماعية، وغيرها من الموارد، وقد أشار إلى هذا المعنى الفيلسوف الإلهي ابن سينا ما نصّه:

«فيجب أن يكون القصد الأول للسانّ في وضع السنن وترتيب المدينة على أجزاء ثلاثة: المدبِّرون، والصنَّاع، والحفظة، وأن يترتب في كل جنس منهم رئيساً يترتب تحته رؤساء يلونه، يترتب عنهم رؤساء يلونهم، إلى أن ينتهي إلى أفناء الناس»[٣].

فقد تبيّن من كلِّ ما تقدّم ضرورة توفّر المجتمع على مرجعيّة يؤمن بها ويلتزم بأوامرها وقراراتها، ليسود المجتمع العدل والنظام.

---

(١) الوازع: الزاجر، الرادع، من يدبّر أمور الجيش ويردّ مَن شذّ منهم.

(٢) مقدمة ابن خلدون: ٤٩.

(٣) إلهيات الشفاء، لابن سينا: ٤٤٧.

ما معنى المرجعيّة؟

أولاً: المعنى اللّغوي

قال ابن منظور: «رجع يرجع رجعاً ورجوعاً ورُجعىً ورجعاناً ومَرجِعاً ومرجعة: انصرف، وفي التنزيل: ﴿إِنّ إِلَى رَبّكَ الرَّجْعَى﴾[1]، أي الرجوع، والمَرجِع، مصدر على فُعلى، وفيه: ﴿إِلَى اللّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً﴾[2]، أي رجوعكم»[3]، انتهى.

وقال الجوهري: «وهو ـ المصدر مَرِجع ـ شاذ، لأنّ المصادر من (فَعَلَ يَفْعِل)، إنّما تكون بالفتح.

والرَّجع: المطر، قال تعالى: ﴿وَالسّماءِ ذَاتِ الرَّجْعِ﴾[4] ويقال ذات النفع»[5]، انتهى.

فتلخَّص من كلّ ما تقدّم: أنّ المرجعيّة مصدر صناعي من المصدر (مرجع)، والمرجع: مَن الرجوع إليه ينتهي عنده.

---

(١) العلق: ٨

(٢) المائدة: ٤٨.

(٣) لسان العرب: مادة (رجع) ، وانظر: تاج العروس، مادة (رجع) أيضاً.

(٤) الطارق: ١١.

(٥) الصحاح: ١٢١٦/٣.

ثانياً: المعنى الاصطلاحي

قال ابن فارس: «الراء والجيم والعين أصل كبير مطّرد مُنقاس، يدلّ على ردّ وتكرار، تقول: رجع يرجع رجوعاً، إذا عاد»[١]، انتهى.

وقال الراغب: «الرّجوع: العود إلى ما كان منه البَدْء، أو تقدير البَدء مكاناً كان أو فعلاً أو قولاً، وبذاته كان رجوعه أو بجزء من أجزائه أو بفعل من أفعاله، فالرّجوع العود»[٢]، انتهى.

وعلى هذا فإنّ المعنى الاصطلاحي لا يبتعد عن المعنى اللّغوي، وعليه فالمراد بالمرجعيّة: الكيان الذي يُبتدأ منه ويُنتهى إليه، فيبتدأون به حسب أوامره، ويرجعون إليه في المسائل المختص بها عقيديّة، أو سياسية، أو اجتماعية وغيرها، ولا يرجع إليهم فيما يرجعون فيه إليه، فهو محل البدء من خلال أوامره وتوجيهاته، ومحل العود من خلال ما يرجعون إليه فيه، فعلى هذا فإنّ المرجع كالسماء ذات الرَّجع، وذات النفع، ينفع الأمّة بفكره ووجوده، وعطائه، وحكمه، منه يبتدأون وإليه يرجعون، بمعنى أنّ التوجيه من قِبله، وحلّ المنازعات والمعضلات على يديه، كما تقدّم عن ابن خلدون.

---

(١) معجم المقاييس في اللّغة: مادة (رجع).

(٢) مفردات ألفاظ القرآن، للراغب الأصفهاني: مادة (رجع).

أقسام المرجعيّة

بعد أن عرفنا ضرورة المرجعيّة في المجتمع، وفي شتّى الميادين، بحيث تؤمِّن حاجات المجتمع في المجالات المختلفة، العلميّة، والسياسيّة، والدينيّة، والعقيديّة، والاجتماعيّة، وغيرها من الميادين. فلذا يمكن أن تتعدّد بتعدّد الموارد والمتعلّقات، ويمكن أن تتوفّر فيها المعطيات جميعاً دون أن يتعدّد كيانها، وهذا حسب ما تتمتّع به من مؤهّلات مختلفة وشاملة.

ونحن إذْ نستعرض بعض أقسامها ليس بالضّرورة أن تنقسم إليها، وإنّما الغاية بيان مدى الاحتياج إليها في الميادين المختلفة للمجتمع، فلذا سيتم الاقتصار على استعراض أهمّ أقسامها.

أولاً: المرجعيّة العلميّة الدينيّة

إنّ عمليّة البناء العقائدي والفكري للأمّة مرهونة بمنظومة الأفكار والقيم الرسالية والدينيّة التي تؤمن بها الأمّة، وتعتنقها، وعليه فإنّ هذه القيم الدينيّة لابدّ لها من نبعٍ صافٍ نقيّ يضخّ كلّ هذه المعتقدات بشكل سليم، ودقيق، ومتناسب، وحسب أوامر الله تعالى، وحسبما يردها من توجيه رساليّ، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تمنع المرجعيّة ما هو دخيل على الأمّة من الأفكار والرؤى الهدّامة، والمعتقدات المنحرفة، فتصدّها وتواجهها بشتّى الأساليب، من أجل أنْ تصون المجتمع من خطرها، فتكون المرجعيّة حينئذ بمثابة صمّام الأمان للأمّة،

والحارس الأمين للمجتمع، لمنع الأفكار الدخيلة من النفوذ والانتشار في داخل المجتمع، إضافة إلى وظيفتها الأساسيّة في مجال ضخ الأفكار والمعتقدات الدينيّة بشكل سليم، وعلى أكمل وجه.

ومن المعلوم أنّ الدين يمثّل أعلى قيمة شأنيّة وحقيقية لكلّ فرد صالح في المجتمع الإنساني، إذْ الإنسان إنّما يرتقّي إلى إنسانيّته حينما يكون أشدّ التزاماً بمبادئه القيميّة الدينيّة الحقّة، قال تعالى:

﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللّهِ أَتْقَاكُمْ﴾[1].

ومن هذا المنطلق، فالذي لا يعتقد بدين ولا يعتنق ديناً يكون أضلّ من البهائم:

﴿إِنْ هُمْ إِلاّ كَالأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلاً﴾[2].

ولذا كانت البشرية منذ العصور القديمة تتطلّع إلى المفاهيم الدينيّة وتحاول أنْ تعبّر عن رغبتها بالانتماء الديني بشتّى الأساليب من أجل إشباع فطرتها ونزعتها الدينيّة.

فعليه إنّ المرجعيّة العلميّة الدينيّة تمثّل القيمة الحضارية الكبرى للمجتمع، فتساهم في بناء وتكوّن المجتمع السليم، فضلاً عن بناء الصرح العقائدي والفكري للأمّة، وتكون بمثابة الحارس الأمين الساهر على رعاية المعتقدات الدينية الأصيلة للمجتمع، يقول الفيلسوف الإسلامي في هذا الصدد، ما نصّه: «ولابدّ في المعاملة من سنّة وعدل، ولابد للسُّنّة والعدل من سانّ ومُعدِّل، ولابدّ من أنْ يكون هذا بحيث يجوز أن يخاطب الناس ويلزمهم السُّنّة»[3]، انتهى.

---

(١) الحجرات: ١٣.

(٢) الفرقان: ٤٤.

(٣) إلهيات الشفاء، لابن سينا: ٤٤١.

لتسود القيم الخلقية في المجتمع، عند التزام التعاليم الدينيّة بشكل تام من خلال التوجيه العقائدي للمرجعيّة، كما أنّ تصدّيها للانحراف وظيفة أخرى لا تقلّ أهميّة عن الأولى، لتصون المجتمع عن الانحراف والنفاق، فتتكسّر كلّ سهام الانحراف والنفاق على أبواب قلاعها الصامدة، فتأمن الأمّة من كلّ تلك الشرور عندئذٍ. من هنا تنبعث أهميّة توفّرها وضرورة وجودها في المجتمع على طول الزمان.

ثانياً: المرجعيّة السياسيّة

ونقصد بالمرجعيّة السياسيّة، القيادة السياسيّة، أو بعبارة أخرى الزعامة والإمامة. وضرورة هذه المرجعيّة أظهر من أن تخفى على أحد، إذْ لا يمكن لأيّ مجتمع من المجتمعات أن ينهض بحضارته، ومعتقداته، ومبادئه، دون أن تتوفّر له المرجعيّة السياسيّة الكفؤة، التي تأخذ على عاتقها بسط العدل، ونبذ الظلم، ونصرة المظلوم، وتطبيق القوانين، وتنفيذ الأحكام، وإجراء الحدود، و...

فالمجتمعات حينما تفتقد المرجعيّة السياسية تنعدم فيها إمكانيّة الحياة الطبيعية، فلا وئام، ولا نظام، ولا أمان ولا استقرار، بل يتحوّل المجتمع إلى نظام فوضوي يسوده التقاتل والتناحر، وتضارب الأهواء والمصالح، وتبرز الزعامات الفردية هنا وهناك، فيأكل القويُّ الضعيف وتتحكّم الأهواء وتغلب الشهوات، وتكثر الأطماع والرغبات الجامحة، فلا أحد يستطيع أن يكبح جماحها، ولا مَن يقف بوجهها لصدّها.

وفي هذا الصدد يقول الماوردي: «لما في طباع العقلاء من التسليم لزعيم يمنعهم من التظالم، ويفصل بينهم في التنازع والتخاصم، ولولا الولاة، لكانوا فوضى مهملين وهمجاً مضاعين»[1]، انتهى.

---

(١) الأحكام السلطانية، لأبي الحسن الماوردي: ٥.

وهذا المعنى هو ما أدركته البشرية منذ العصور القديمة في بداية نشئتها، إذْ ينقل إلينا ابن خلدون ما نسب إلى أرسطو في هذا المضمار فقال ما نصّه:

«وفي الكتاب المنسوب لأرسطو في السياسة المتداول بين الناس جزء صالح منه، إلاّ أنّه غير مستوفٍ ولا مُعطى حقّه من البراهين ومختلط بغيره، وقد أشار في ذلك الكتاب إلى هذه الكلمات التي نقلناها عن المَوْبَذان[1] وأنوشيرْوان، وجعلها في الدائرة القريبة التي أعظم القول فيها هو قوله: العالم بستان سياجه الدولة، الدولة سلطان تحيا به السُّنّة، السُّنّة سياسية يسوسها المَلِكُ، الملك نظام يعضدُهُ الجُند، الجُند أعوان يكفَلُهُم المال، المال رزقٌ تجمعه الرَّعيّة، الرَّعيّة عبيد يكنفهم العدْل، العدل مألوف وبه قوام العالم»[2]، انتهى.

وعليه، فلم يشذّ عن هذه القناعة والقاعدة ـ ضرورة المرجعيّة السياسيّة ـ إلاّ بعض من لا يعتنى بما شذّ به، فلذا قال القرطبي عنه ما نصّه:

« ولا خلاف في وجوب ذلك ـ يعني الإمامة ـ بين الأمة، ولا بين الأئمة إلاّ ما روي عن الأصم، حيث كان عن الشريعة أصم»[3]، انتهى.

فالذي ينبغي التأكيد عليه، هو ضرورة الإذعان الكامل بكون الإمامة من أعظم واجبات الدين، باعتبار أنّ الدين لا يقام ولا يحفظ إلاّ بها، ولا تستقيم القيم الدينيّة والإنسانية إلاّ بحفظ الإمامة ورعايتها، وهذا المعنى ما لا يصح أن يرتاب فيه أحد.

يقول ابن تيميّة ما نصّه: «يجب أن يعرف أن ولاية أمر الناس من أعظم واجبات الدين، بل لا قيام للدين إلا بها، فإنّ بني آدم لا تتم مصلحتهم إلا

---

(١) الموبذان: بضم الميم وفتح الباء: فقيه الفرس وحاكم المجوس.

(٢) مقدمة ابن خلدون: ٤٥.

(٣) الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي: ٢٨٠/١.

بالاجتماع لحاجة بعضهم إلى بعض، ولا بدّ لهم عند الاجتماع من رأس حتّى قال النّبيّ ﷺ:

«**إذا خرج ثلاثة في سفر فليُؤَمِّروا أحدهم**» رواه أبو داود. من حديث أبي سعيد، وأبي هريرة».

وروى الإمام أحمد في «المسند» عن عبد الله بن عمر، أنّ النّبيّ ﷺ قال:

«**لا يحلُّ لثلاثة يكونون بفلاة من الأرض إلاّ أمّروا عليهم أحدهم**»، فأوجب ﷺ تأمير الواحد في الاجتماع القليل العارض في السفر، تنبيهاً بذلك على سائر أنواع الاجتماع، ولأنّ الله تعالى أوجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولا يتم ذلك إلاّ بقوة وإمارة، وكذلك سائر ما أوجبه من الجهاد والعدل وإقامة الحج والجُمع والأعياد ونصر المظلوم وإقامة الحدود لا تتم إلاّ بالقوة والإمارة..»[1].

ويضيف ابن تيمية قائلاً:

«فالواجب اتخاذ الإمارة ديناً وقربة يتقرَّب بها إلى الله فإنّ التقرّب إليه فيها، بطاعته وطاعة رسوله من أفضل القربات...»[2]، انتهى موضع الحاجة.

وهكذا فقد ظهر من كلِّ ما تقدّم: ضرورة المرجعيّة السياسيّة في بناء المجتمع الإنساني. بل لا يمكن بقاء نظام المجتمع من دونها، ولو يوماً واحداً.

ولكي تقف على حقيقة الأمر عن قناعة تامة، أشرع في تبيان الأدلّة لإثبات افتقار نظام المجتمع إلى الحكومة، وهي لا تتم من دون مرجعيّة سياسيّة.

---

(١) السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، لابن تيمية: المقدمة (١-٣) قدّم له محمد مبارك، الطبعة الأولى ـ بيروت ١٩٦٦، نقلاً عن السلطنة في الفكر السياسي الإسلامي نصوص مختارة، ليوسف إيبش: ٣٩٧ ـ ٣٩٨.

(٢) المصدر السابق.

المجتمع الإنساني وضرورة الحكومة

إنّ حياة المجتمع الإنساني، فضلاً عن الإسلامي، لا يمكن أن تتقوّم إلا بحكومة قادرة على إقامة القوانين، وتنفيذ الأحكام، وبسط العدل فيه، وكلّما تقدّم بنا الزمان لمسنا شدّة ضرورتها، وافتقار إقامة المجتمع إليها، واكتشفنا سرّ تأكيد الأوامر الإسلامية بتشكيلها، وضرورة توفّرها فيه.

ويمكن إثبات ذلك من خلال الأدلّة التالية:

الدليل الأول: العقل

من الأمور المسلّمة عند العقلاء جميعاً هو اجتماعيّة طبيعة الإنسان، إذْ الإنسان كائن اجتماعي بطبعه، فلا يمكنه العيش خارج إطار المجتمع مع الاحتفاظ بإنسانيّته، وهذه الحياة الاجتماعية تحتاج إلى مزيدٍ من أنحاء التعاون، والتكاتف، والاستخدام، كي تتيسّر احتياجات الإنسان، وتُؤمّن رغباته اليوميّة.

ومن المعلوم أنّ الحياة الاجتماعية للإنسان رغم افتقارها إلى نتاج الآخر، لكنّها في كثير من الأحيان تصطدم وتتقاطع مع رغبات الآخر، وذلك عند تجاوز الحدود، وتضارب الآراء واختلاف الأهواء، واتّباع الشهوات، والرغبّة في التمدّد على حساب الآخرين، والخروج عن إطار المعقوليّة الإنسانية، فتستوجب الشحناء والبغضاء والتناحر، ممّا يستدعي توفّر الأمين والحافظ لحقوق الناس، والساهر على تطبيق العدالة وإجراء القوانين، لحفظ كيان المجتمع من التصدّع والانهيار،

وهذا ما لا يتم إلاّ بحكومة قادرة على إقامة العدل في المجتمع، وهي لا تتم إلا بمرجعيّة سياسيّة تتمتّع بالكفاءة التامّة.

وهذا المعنى ما اتفق عليه المسلمون فضلاً عن أئمّتهم من المتكلّمين وغيرهم، ولم يشذّ عنه إلاّ أبو بكر الأصم، وهو من متكلّمي علماء الجمهور، كما تقدّم ذكره.

فعليه أنّ المجتمع الإنساني يفتقر في نظامه وانسجامه والحفاظ على كيانه إلى الحكومة، وهذا ما يعتقده العقلاء دون استثناء، نعم هناك بعض النظريات المعاصرة التي ولدت وهي تحمل بذور فنائها معها، وهي النظرية الشيوعية، التي تعتقد بعدم حاجة المجتمع إلى حكومة، وذلك بعد طرد النظام الطبقي من المجتمع، وإذا انتفى وجود هذا النظام، فسوف تنتفي ضرورة الحكومة حينئذ.

ولكن هذه النظرية أقرب إلى الوهم من أيّ شيء آخر، وهي في غاية السفسطة والجدال، والعناد، ليس إلاّ.

إذ كيف يعقل للمجتمع أن يدار بلا إدارة؟!

وكيف تنتظم أمور الناس بلا ناظم؟!

وكيف يُحفظ كيان المجتمع بلا حافظ؟!

وكيف يزدهر الاقتصاد بلا مقتصد؟!

ما هذا إلاّ ضحك على الذقون، ولا يمكن أن يصدّق هذا عاقل، فضلاً عن الإيمان به. إذْ المجتمع الإنساني بحاجة إلى حكومة، لا في مجال فضّ النزاعات وقطع التجاذبات فحسب، وإنّما بحاجة إلى تأمين حاجات المجتمع، والحفاظ على موارده الطبيعية، وتنمية الإمكانات الموجودة في الطبيعة لدفع عجلة الاقتصاد بالتقدّم والنموّ، لتحقيق حالات الازدهار الاقتصادي والعمراني، إضافة إلى تطوير القابليات الفردية والاجتماعية لأبناء الأمّة والارتقاء بالفرد والمجتمع إلى مستوى الطموح الإنساني.

فعلى هذا فإنّ فلسفة الحياة التي يؤمن بها المجتمع يستحيل أن تستقيم من دون نظام يحدِّد الواجبات، والحقوق، والمسؤوليات، والحدود، ومن دون حكومة ذات سلطة تنفّذ كل هذه القوانين والأحكام على الأفراد والجماعات. ولا يمكن أنْ تتشكّل حكومة من دون مرجعيّة سياسيّة قادرة على إتيان تلك الوظائف الجسيمة.

الدليل الثاني: طبيعة أحكام الإسلام

لو استقرأنا الأحكام والقوانين الإسلاميّة بدقّة، نجد أنّ طبيعة هذه الأحكام تدبّ فيها روح الحياة، فهي ليست قوانين ميتة صيغت في قوالب جامدة غير متحركة، بل هي قوانين لها القابلية على النموّ والتطوّر والتكيّف حسب التغيّرات الزمكانية، لست بصدد استعراضها، وإنّما أردت أن أشير إليها بإشارة مقتضبة لإثارة المعنى، فأحكام الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأحكام الجهاد، والقضاء، وأحكام القصاص والديات، كلّها أحكام حيّة، قابلة للتطبيق والإجراء في مختلف الظروف والأعصار قال تعالى: ﴿**وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُوْلِي الأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ**﴾[1]، هذه الأحكام ذات الطبيعة الحيّة لا يمكن تعطيلها، إذْ المجتمع بأمسّ الحاجة إليها، كي تستقيم نُظم المجتمع على الوجه المطلوب، وهذه الأحكام لا يمكن تطبيقها من دون حكومة قوية قادرة على تنفيذ هذه الأحكام والقوانين وإجرائها، وهذا ما لا يتم إلاّ بإمامٍ مطاعٍ، عادلٍ، كفوء، ليقيم العدل في المجتمع ويحفظ حدوده وأحكامه.

---

(١) البقرة: ١٧٩.

«ونسجّل هنا حقيقة هامّة جدّاً، وهي: إنّ تشريع الدولة، والنظام، والحكومة، ليس جزءاً من التشريع الإسلامي انضم إلى أجزاء أخرى، وإنما هو ـ بالإضافة إلى ذلك ـ نتيجة طبيعية وضرورية للعقيدة والشريعة. إنّه ينبثق من طبيعة تكوين العقيدة والشريعة، إنّه التعبير الطبيعي عن الشريعة، ولو ألغيناه، أو تجاهلناه، للزم أنْ نلغي، أو نتجاهل، جانباً كبيراً من الشريعة الإسلامية»[1]، انتهى.

وهكذا فقد تبيّن أنّ طبيعة أحكام الإسلام تقتضي بذاتها حكومة قادرة على تطبيقها، كي لا تتعطّل تلك الأحكام التي هي ضرورية وأساسية في تكوّن العقيدة الإسلامية وتكاملها.

الدليل الثالث: دور الحكومات الإسلامية في تحقيق الوحدة

لقد دأب القرآن الكريم على التأكيد في مسألة وحدة المسلمين والاعتصام بحبل الله تعالى، والحفاظ على الهويّة الوحدوية للمجتمع الإسلامي ضمن إطار التزام أحكام الشريعة الإسلامية، فقد حثّ القرآن الكريم المسلمين على الأخوّة الإسلامية والإيمانيّة، ورغّب في ثوابها كثيراً، وإليك هذه الآيات الشريفة المشيرة إلى تلك الأوامر:

قال تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللّه جَمِيعاً وَلاَ تَفَرَّقُوا﴾[2].

﴿وأَنَّ هذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ وَلاَتَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِه﴾[3].

---

(١) في الاجتماع السياسي الإسلامي، للشيخ محمد مهدي شمس الدين: ٦٩.

(٢) آل عمران: ١٠٣.

(٣) الأنعام: ١٥٣.

﴿وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنْفَقْتَ مَا فِي الأَرْضِ جَمِيعاً مَاأَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَّ اللّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ﴾[١].

﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾[٢].

﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً﴾[٣].

﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾[٤].

إلى غيرها من الآيات القرآنية الكريمة، الحاثّة على تحقق أمّة ومجتمع إسلامي متماسك ومتكاتف يؤازر بعضه بعضاً، ويدفع بعضه عن بعض، أضف إلى ذلك كلّه:

فقد حذّرت الكثير من الآيات القرآنيّة من التنازع، والتقاتل وأمرت بالإصلاح عند حدوث الخلاف والاقتتال، مما يزيد من تأكيد حفظ وحدة المجتمع الإسلامي وإظهاره بمظهر القوّة والوحدة، وإليك بعضاً منها:

قال تعالى:

﴿وَأَطِيعُوا اللّهَ وَرَسُولَهُ وَلاَتَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾[٥].

﴿وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُما﴾[٦].

---

(١) الأنفال: ٦٣.

(٢) الحجرات: ١٠

(٣) البقرة: ١٤٣.

(٤)القصص: ٥.

(٥)الأنفال: ٤٦.

(٦) الحجرات: ٩.

﴿لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدّينِ كُلّه وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾[1].

﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللّه حُكْماً لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾[2].

هذه الآيات الكريمة المشيرة إلى الوحدة ونبذ الخلاف والإصلاح في المجتمع، كيف يمكن أن تنفّذ كلّ تلك الأوامر الوحدوية والإصلاحية؟

هل يمكن تنفيذها بشكل فردي؟

بلحاظ أنّ طبيعة متعلّقات هذه الأوامر اجتماعية، فهي متعلّقة بالمجتمعات الإسلامية بذاتها، فهي تعالج الخلل الذي يحدث في المجتمع، وما يؤدي إلى انهياره، لا أنّها تعالج إصلاح الفرد بما هو فرد، وإنّما ناظرة إلى الكيان الإسلامي الكبير المؤلّف من المجتمعات الإسلاميّة المختلفة، فهذه الأوامر لا يمكن تنفيذها إلاّ عبر حكومة قادرة على تحقيق وحدة الأمة الإسلامية، وهو أمر ظاهر.

الدليل الرابع: الروايات

لقد وردت روايات كثيرة عن النّبيّ الأكرم صلى الله عليه وآله، وعن أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام تدلّ على ضرورة الإمارة والحكومة للأمّة الإسلامية، إذ تُبيّن أهميّة الولاية على الناس وتربط صلاح المجتمع بصلاح الوالي من جهة، ومن جهة أخرى تعلّق الإتيان بالأوامر الجماعيّة على وجود الإمام العادل. إضافة إلى التأكيد الكثير الذي ورد بخصوص معرفة الإمام وضرورة مبايعته، فلو مات من دون بيعة فهو كمن مات ميتة جاهلية، وإليك بعضاً من هذه الروايات.

---

(١) التوبة: ٣٣.

(٢) المائدة: ٥٠.

١ـ أخرج الإمام مسلم، بإسناده عن أبي هريرة، عن النّبيّ ﷺ قال:

«إنّما الإمام جُنّة. يقاتَلُ من ورائه ويُتّقى به. فإنْ أمَرَ بتقوى الله عزّ وجلّ وعدَلَ، كان له بذلك أجر. وإنْ يأمر بغيره، كان عليه منه»[١].

٢ـ أخرج مسلم بإسناده عن زهير بن حرب قال: قال رسول الله ﷺ:

«إنّ المقسطين عند الله، على منابر من نور، عن يمين الرّحمن عزّ وجلّ، وكلتا يديه يمين الّذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما وَلُوا»[٢].

٣ـ أخرج الإمام أحمد بن حنبل بإسناده عن أبي صالح، عن معاوية قال: قال رسول الله ﷺ:

«من مات بغير إمام مات ميتة جاهلية»[٣].

٤ـ وفي نهج البلاغة، عن أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام، أنّه لمّا سمع كلام الخوارج قولهم «لا حكم إلاّ لله»، قال عليه السلام:

«كلمة حقٍّ يُراد بها باطل! نعم إنّه لا حكم إلاّ لله، ولكنّ هؤلاء يقولون: لا إمرة إلاّ لله، وإنّه لا بُدّ للنّاس من أمير بَرٍّ أو فاجر يعمل في إمرته المؤمن، ويستمتع فيها الكافر، ويُبلِّغ الله فيها الأجل، ويُجمع به الفيء، ويُقاتَلُ به العدُوُّ، وتأمن به السُّبُلُ، ويُؤخَذُ به للضعيف من القويِّ؛ حتّى يستريح بَرٌّ، ويُستراح من فاجرٍ»[٤].

---

(١) صحيح مسلم: ٤٣/١٤٧١/٣، كتاب الإمارة، (٩) باب الإمام جنة يقاتل به من ورائه.

(٢) صحيح مسلم: ١٤٥٨/٣/ ١٨ ، كتاب الإمارة، (٥) باب فضيلة الإمام العادل.

(٣) مسند أحمد بن حنبل: ٩٦/٤، المعجم الكبير، للطبراني: ٣٨٨/١٩، جمع الجوامع، للسيوطي: ٢٣١١٤/٢٨٢/٧.

(٤) نهج البلاغة، للإمام عليّ عليه السلام، تصنيف صبحي الصالح: خطبة ٧٩/٤٠.

وقال عليه السلام: «**أمَّا الإمرة البَرَّة فيعمل فيها التّقيّ؛ وأمّا الإمرة الفاجرة فيتمتَّع فيها الشَّقيُّ؛ إلى أنْ تنقطع مُدّتُه، وتدركه منيَّته**»[1]، إلى غيرها من الروايات الكثيرة الواردة في الباب، الدالّة على ضرورة الحكومة والإمارة، ولابديّة وجود الأمير والحاكم، هذه الروايات صحيح أنّ لسانها مختلف، ولكنّها تضمّنت معنى منسجماً عبر البيان الواضح في لزوم الإمارة وضرورتها.

الدليل الخامس: السيرة العملية للنّبيّ صلى الله عليه وآله

إنّ سيرة النّبيّ الأكرم صلى الله عليه وآله العملية، وتوجيهاته فيما نحن فيه، أدلّ دليل على أنّ قوانين الإسلام تقوم على أساس تشكيل الحكومة الإسلامية وتدعو لحفظ نظام المجتمع، على أساس تلك القوانين والأحكام التي أتى بها النّبيّ صلى الله عليه وآله، فلو تتبّعنا سيرة النّبيّ الأكرم صلى الله عليه وآله بعد هجرته إلى المدينة، نجده ما أنْ وطأت قدماه أرض المدينة واستتبّ إليه الأمر، إلاّ وأخذ بزمام المبادرة، وبدأ ببناء الهيكلية الأساسيّة لحكومته، فأخذ بتجنيد الجند، وتعيين بيت المال، وجمع الزكوات، وإرسال الرسل، ونصب القضاة، وبعث الولاة، واستقبال الوفود، وغيرها من المسؤوليات الجسام التي تكشف عن النظام الإداري المتين للإسلام.

فقد بعث النّبيّ صلى الله عليه وآله أمراءه على الصدقات إلى مختلف الأمصار، إلى حضرموت، وصنعاء، والبحرين، وعمان، ونجران، واليمن، وغيرها من المناطق المختلفة للقبائل العربية[2].

---

(١) نهج البلاغة: الخطبة ٧٩/٤٠.

(٢) راجع الكامل في التأريخ، لابن الأثير: ٣٠١/٢.

وحينما توجّه إلى تبوك، لم يترك المدينة دون أن يخلّف عَلِيَّ بن أبي طالب عليه السلام فيها، فقال:

«يا رسول الله، أتخلّفني في النساء والصبيان؟»

قال صلى الله عليه وآله: **«أما ترضى أنْ تكون منّي بمنزلة هارون من موسى غير أنّه لا نبيّ بعدي»**[1].

هذه الأساليب الإدارية والتنظيمية للنّبيّ صلى الله عليه وآله تكشف عن الهيكلية الإدارية للدولة الإسلامية، إذْ لم تكن المسألة مجرّد تبليغ الأحكام، وتعليم القرآن، وإنّما للمسألة أبعاد عميقة كانت الأساس في انتشار الإسلام ونفوذه في مختلف بقاع المعمورة في مدّة قياسيّة بحساب الزمن، وهذا ما يؤكّد اعتماد الإسلام على تأسيس الحكومة، واتّباع النظام الإسلامي في إدارة أمور البلاد.

فتلخّص من كلّ ما تقدّم:

إنّ إيجاد الحكومة بحكم العقل، ونظر الشريعة يعدّ ضرورة، ولا يمكن لمجتمع من المجتمعات أن تستقيم حياته بشكل طبيعي وحضاري من دونها، فقد دلّت الأدلّة من الآيات والروايات والسيرة، على اهتمام الإسلام البالغ بشأن تشكيلها، وبالتالي لابدّ لهذه الحكومة من مرجعيّة قويّة، تأخذ على عاتقها تطبيق الأحكام الإسلامية، وتنفيذ قوانين الشريعة، والقضاء بين الناس كما أمر الله تعالى.

ثالثاً: المرجعية الشاملة

لقد اتّضحت معالم هذا القسم ممّا تقدّم من بيان، بلحاظ أنّ المرجعية الشاملة تتصدّى لجميع شؤون المجتمع أعمّ من المجالات السياسية والعقيدية والفكرية

---

(١) انظر تأريخ الإسلام، للذهبي: ٦٣٢/٢.

والاجتماعية، فتكون جبهة المواجهة أوسع، وعظم المسؤولية أشدّ، والمَهَام أثقل.

وقد جسّد الأنبياء عليهم السلام معالم هذه المرجعية وأوصياؤهم، كما قد تجلّت حقيقتها في النّبيّ الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم.

والمرجعية هذه ينبغي توفّرها في طول الزمان، لتكون حجّة الله البالغة على جميع خلقه، فتذعن الأمّة لقيادتها في ضوء التعاليم الدينية الإلهيّة. ومن هنا فلو التزمت الأمّة بتعاليمها وتوصياتها لتحقّق الصلاح فيها والخير على الدوام، ونتج عن ذلك تطابق الأطروحة الإلهيّة في الواقع الميداني تماماً. وعاشت الأمّة حينئذٍ سلامة المباديء والمعتقدات، وتجنّبت الابتداع والانحراف، وواجهت القيم الهدّامة والضالّة، وانتشر الهدى والنور في المجتمعات. قال تعالى:

﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ﴾[1].

---

(١) الأنبياء: ٧٣.

شروط المرجعيّة الشاملة

بعد ما اتّضحت أهميّة المرجعية في حفظ الشريعة وتنفيذ أحكامها، بات من الضروري بيان الشروط التي ينبغي توفّرها فيها، إذْ المرجعيّة الشاملة ينبغي لها أن تتحلّى بصفات وميّزات غاية في الكمال، تتناسب وخطورة المهام الجسام التي تتولاّها، والشأن الذي تتمتّع به فيما تمثّله من مقام يتناسب وشأن الربوبيّة، إذْ ليست المسألة مجرد تولّي الأمر، وممارسة الإمارة على الناس، كلا، وإنّما المسألة في غاية العمق والأهمية التي ينبغي أنْ تُدرك ولو بمقدارٍ ما، من أجل فهم أسرار الاختيار والاصطفاء، والنصب، وعلى أيّ حالٍ فإنّ للمرجعيّة الشاملة شروطاً عدّة، نقتصر على ذكر أهمّها، مع تبيان الأدلّة من الآيات الشريفة، والروايات النبويّة، وهي كما يلي:

الشرط الأول: النّص

إنّ مقام المرجعيّة الشاملة، وما ينبغي أنْ تتحلّى به من لياقات ومواصفات خاصّة، لا يعلم بها إلاّ الله تعالى، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإنّ هناك مقاييس أرضية قد تختلف عن المقاييس الإلهية، في مسألة اختيار الأصلح للتصدّي لهذا المنصب، ولذا ينبغي أن تكون المقاييس الإلهية هي المعيار الأساسي، وليست مقاييس الناس، ولهذا نجد المولى الكريم حينما يريد أنْ ينصب مرجعاً للنّاس يبدأ بالنّصِ عليه، ليعرِّفه في الملكوت الأعلى، كما يعرِّفه في الأرض، وأودّ أن أشير إلى بعض الآيات القرآنية الدالّة على ذلك:

مع الوحي في مسألة النصب

قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلاَئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً﴾[1].

هذه الآية الشريفة تمثّل الأصل في مسألة نصب الإمام والخليفة في الأرض، وهي المنطلق الرئيسي في تبيان شروط المرجعيّة الشاملة، لذا ينبغي أن نمعن النظر في مفرداتها ومداليلها بدقّة من أجل أن نخرج بنظرية قرآنية رائدة، في مسألة شروط المرجعيّة الشاملة.

يقول القرطبي:

«هذه الآية أصل في نصب إمام وخليفة يُسمع له ويطاع؛ لتجتمع به الكلمة، وتنفذ به أحكام الخليفة، ولا خلاف في وجوب ذلك بين الأمّة ولا بين الأئمة إلاّ ما رُوي عن الأصمّ، حيث كان عن الشريعة أصمّ»[2].

ولمّا كانت الآية الشريفة بهذه الأهمية ـ كما قال القرطبي ـ، فلذا رتّبت البحث ضمن النقاط التالية:

أولاً: من الواضح أنّ الخطاب هو لرسول الله صلى الله عليه وآله[3]، والتقدير: (اذكر يا محمد صلى الله عليه وآله إذ قال ربّك...) وإنّما وُجّه الخطاب إلى النّبيّ صلى الله عليه وآله ليعلم الناس أنّ الغرض الأصلي من خلق آدم عليه السلام، إنّما هو سيد الأنبياء والرسالة التي جاء بها «وذلك لأنّ العلّة الغائية مقدّمة في العلم، وإنْ كانت متأخرة في الخارج، كما ثبت بالأدلّة العقلية، ويدلّ عليه بعض الأدلّة النقلية، فأصل الدعوة هو دعوته صلى الله عليه وآله،

---

(١) البقرة: ٣٠.

(٢) الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي: ٢٨٠/١ ، كما قد تقدّم قوله، فلاحظ.

(٣) انظر النَّهر المارد، لأبي حيّان: ٩٥/١، والتفسير الكبير، للفخر الرازي: ١٧٥/١.

وإن تعدّد الدعاة إليها وتفرّقوا في سلسلة الزمان»[١].

ثانياً: إنّ الحوار الذي جرى بين ذات الجلالة وبين الملائكة ـ كما كشفت عنه الآية ـ يُستبعد أن يكون المراد به المشورة، بل لا تصح؛ لما نقطع بعلمه وحكمته البالغة التي تغنيه عن مشورة أحدٍ من خلقه، ولكون طبيعة المشورة تستدعي الجهل بالواقع الذي يستحيل نسبته إلى الله تعالى[٢]. وإنّما المقصود به التعريف بشخص آدم عليه السلام وإظهار قدره، ورفع شأنه عند الملائكة، إضافة إلى إلفات نظر الإنسان إلى النقص الإنساني في مجال عدم معرفة حقائق الأشياء وكنهها، وأسرار الخليقة وحكمها، فإنّ الملائكة مع رفعة شأنهم قد عجزوا عن إدراك تلك الأسرار.

ويؤيّد ما ذهبنا إليه، هو الحسم الإلهي القاطع في طريقة إدارة الحوار، إذْ قال: ﴿إِنِّي أَعْلَمُ مَا لاَتَعْلَمُونَ﴾[٣]، فلو كان المقصود بالحوار المشورة، لما كان الجواب بهذا المستوى من الحسم والبتّ في الأمر.

ثالثاً: إنّ المقصود بـ(جاعل) من (جعل) الذي له مفعولان، والمعنى: إنّي مُصيِّر ﴿فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً﴾[٤] وما يفيد معنى النّصب لهذا المقام الرفيع، الذي تطلّعت إليه الملائكة رغم قربهم المعنوي من ساحة المولى، ولكنّ المولى الحكيم قد حسم الأمر بنسبة الجعل إليه وحده ببيانٍ قاطع ومُؤكّد، كي لا يطمع بهذا المقام طامع مهما بلغ شأنه وقربه.

---

(١) مواهب الرحمن، للسبزواري: ١٦٨/١.

(٢) انظر تفسير الكشّاف، للزمخشري: ١٢٨/١، وتفسير القاسمي: ٢٧٣/١.

(٣) البقرة: ٣٠.

(٤) انظر التفسير الكبير: ١٨١/١، وجمع الجوامع، للطبرسي: ٤٦/١، والكشّاف، للزمخشري: ١٢٨/١.

رابعاً: المقصود بالخليفة هنا هو آدم عليه السلام والآية الشريفة دالّة على كيفية خلقه، وعلى كيفية تعظيم الله تعالى إيّاه، وبالتالي فهو إنعام عام على جميع بني آدم عليه السلام[١].

والسؤال المهم في هذا الصدّد: هل هذا الخليفة يخلف الملائكة في الأرض؟ أم هو خليفة لله تعالى؟

قولان أقواهما الثاني، وهو الأظهر، وما عليه أغلب المفسرين، لاعتمادهم أدلّة كثيرة في هذا المجال[٢]، فآدم عليه السلام هو خليفة الله تعالى في الأرض«لأنّه يخلف الله في الحكم بين المكلّفين من خلقه، وهو المروي عن ابن مسعود، وابن عباس، والسدي، وهذا الرأي متأكّد بقوله: ﴿**إِنّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النّاسِ بِالْحَقّ**﴾[٣][٤].

الرفض الإلهي للمقاييس البشرية والملائكية

في مسألة نصب الخليفة توجد مقاييس مختلفة، منها بشرية، ومنها ملائكية، حسب التصورات الأولية لكلّ منهما، ولكنّ الله تعالى له مقياسه الأصوب، فلذا يرفض تلك المقاييس، دون مقياسه الأعظم، لما في علمه التام من تشخيصٍ سليم فيما يصلح البشرية، وبيان مَن هو المؤهّل للتشرّف بهذا المقام الرفيع.

لقد رفض القرآن مقاييس البشر، بقوله: ﴿**وَقَالُوا لَوْلاَ نُزِّلَ هذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ**﴾[٥]، إذْ قد يتصور البعض جهلاً، أنّ هذا المقام إنّما يليق

---

(١) انظر التفسير الكبير: ١٧٥/١.

(٢) انظر البيان في مقاصد القرآن، للبخاري القنوجي: مورد الآية.

(٣) ص: ٢٦.

(٤) التفسر الكبير: ١٨٢/١، وانظر روح المعاني، للآلوسي: ٣٥١/١.

(٥) الزخرف: ٣١.

بمن يتمتّع بكثرة المال، والجاه، ولا يليق بمن نصبّه الله تعالى فيه، ونصّ عليه، فالقرآن يرفض هذا المقياس الباطل بضرس قاطع، وفيه إشارة إلى رفض المقاييس البشرية كلّها، ﴿وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُهْتَدُونَ﴾[١].

كما رفض أيضاً مقاييس الملائكة، حينما قالوا ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾[٢] فهذا العرض الملائكي في مجال الاحتجاج بما يتمتّعون به من لياقات خاصّة تؤهّلهم لتبوّء هذا المقام، وذلك بكونهم على درجة عالية من التنزيه والتقديس لله تعالى، وهو ما يلزم توفّره في صاحب هذا المقام، ولكنّ المولى عزّ وجلّ رفض تلك العروض، ولم يجب عليها إلاّ بقوله ﴿إِنِّي أَعْلَمُ مَا لاَتَعْلَمُونَ﴾[٣] ويؤيّد ما تقدّم هو تعقيب الله تعالى سؤاله لهم عن الأسماء بقوله: ﴿أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلاَءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾[٤] وهو مشعر بأنّهم كانوا قد ادّعوا شيئاً كان لازمه العلم والمعرفة بكلّ تلك الأسماء، وهو الخلافة.

كما أنّ استفسار الملائكة عن السبب في اختيار المستخلَف من جنس مَن اتصفوا بالإفساد، وسفك الدماء، بقولهم: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ﴾[٥] فهو مؤيّد آخر أيضاً، وهذا الاستفسار ليس اعترافاً، إذْ لا يصح منهم

---

(١) الزخرف: ٣٧.

(٢) البقرة: ٣٠.

(٣) البقرة: ٣٠.

(٤) البقرة: ٣١.

(٥) البقرة: ٣٠.

ذلك، بل هو «استكشاف عن الحكمة الخفيّة وعمّا يزيل الشبهة، وليس استفهاماً عن نفس الجعل والاستخلاف، لأنّهم قد علموه قبل، فالمسؤول عنه هو الجعل، ولكن لا باعتبار ذاته، بل باعتبار حكمته ومزيل شبهته، أو تعجب من أن يستخلف لعمارة الأرض وإصلاحها من يفسد فيها، أو يستخلف مكان أهل الفساد مثلهم، أو مكان أهل الطاعة أهل المعصية»[1].

لماذا لا يصح منهم ذلك؟ لأنّهم عباد مكرمون لا يعصون الله ما أمرهم وهم بأمره يفعلون، فهم معصومون ومنزَّهون عن المعصية لله تعالى، هذا، وأنّ «الجمهور الأعظم من علماء الدين اتفقوا على عصمة كلّ الملائكة عن جميع الذنوب، ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾[2]، فقوله يفعلون ما يؤمرون يتناول جميع فعل المأمورات وترك المنهيات؛ لأنّ المنهي عن الشيء مأمور بتركه، ﴿بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ لاَ يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾[3]، فهذا صريح في براءتهم عن المعاصي وكونهم متوقفين في كلّ الأمور إلاّ بمقتضى الأمر والوحي»[4]، فعليه لا مجال لتفسير قول الملائكة إلا بالاستكشاف والاستفسار، لأنّهم معصومون ولا خلاف في عصمتهم بين الأئمة من علماء الإسلام إلاّ ما عن الحشويّة، ولا يهمّنا قولهم.

ورغم كلّ ذلك، وما يتمتّعون به من العصمة، فقد رُفض طلبهم بقوّة، لاشتراط الموقع والمقام بشرائط أخرى إضافة لما هم عليه، والله تعالى وحده أعلم بذلك.

---

(١) روح المعاني: ٣٥٢/١.

(٢) النحل: ٥٠.

(٣) الأنبياء: ٢٦ـ٢٧.

(٤) التفسير الكبير: ١٨٢/١.

الاستنتاج

نستخلص من كلّ ما تقدّم: أنّ موقع الخلافة والإمامة، له من الأهميّة القصوى في نظر الشريعة، مما يستدعي أن يكون مشروطاً بالتعيين والنصب الإلهي، لعلمه تعالى فيما يصلح البشرية، وفيمن هو مؤهّل لهذا المقام السامي الذي يراد له أن يكون خليفة لله تعالى في أرضه، بل ممثّلاً له تعالى في تطبيق شريعته والتزام أوامره واجتناب نواهيه، ودعوة عباده إليه، وقد قال تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾[1]، ولذا نجد المولى عزّ وجلّ قد استكثر هذا الموقع على ملائكته، ولكنّه سمّى آدم عليه السلام له مما يدلّل على كونه موقعاً يتحدّد مَن يتبوّأه عبر النّص الإلهي، ولعلّ الحوار بين ذات الجلالة والملائكة والذي أظهره في تلك القوالب البيانيّة الرائعة، كان الهدف منه إبراز أهميّة هذا المقام وجعله من مختصّاته تعالى فليس للملائكة دخل فيه فضلاً عن البشرية.

ولعلّ قائلاً يقول: هناك فرق بين خليفة الله وبين خليفة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

أقول: إنّ هذا، إنْ دلّ على شيء فإنّما يدلّ على سذاجة هذا الطرح، والرغبة في تسطيح الموقع ومسؤوليته الجسيمة، فخليفة الله تعالى في الأرض هو الممثّل لله تعالى في تجسيد شريعته، أمّا خليفة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فهو الممثّل لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبالتالي ينبغي له أنْ يكون خليفة لله تعالى في أرضه أيضاً، وإلاّ فعليه أن لا يتبوّأ هذا المقام، فما الفرق بين المقامين عندئذ؟

هذا ما أردت أنْ أبيّنه في إثبات شرطيةً النّص للمرجعية الشاملة، من خلال الآية الشريفة، وهناك آيات أخرى تدلّ على المعنى أيضاً، أكتفي بالإشارة إليها فقط، لما في دلالتها من الوضوح والبيان:

---

(١) الأنعام: ١٢٤.

قال تعالى: ﴿يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ﴾[1].

قال تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾[2].

الشرط الثاني: العصمة

وهي تلك المَلَكَة الراسخة لدى الولي، والإمام، والخليفة، بحيث يكون بمستوى يستحيل معها صدور الذنب منه، لا لكونه مجبوراً على فعل الطاعات وترك المحرمات، بل لأنّه استعدت نفسه استعداداً ذاتياً تأهّل لهذه الصفة بحيث صارت مَلكَة راسخة لديه، حتّى أصبح يستقبح الذنب كما يستقبح الإنسان أكل الخبائث، ويقلّل من حجم طاعته لله تعالى مهما عظمت؛ لأنّه يطيع مَن هو أهل للعبادة، فلذا نجده يستصغر مقدار عبادته رغم كونه غارقاً في طاعة ربّه على الدوام، يقول أمير المؤمنين عليّ عليه السلام: «إلهي ما عبدتك خوفاً من نارك ولا طمعاً في جنّتك، بل وجدتك أهلاً للعبادة فعبدتك»[3] فقد عظم الخالق في عينه فصغر ما دونه في نفسه، فلذا تنفر ذاته عن الاقتراب من حريم المعصية، بل لا يراوده التفكير بها فضلاً عن عدم ارتكابها.

ومن الجدير بالذكر: أنّ المعصية أو الذنب المذكور هنا، ليس المراد به المحرّمات، وإنّما ما يُعدّ في نظره اتّجاه الله تعالى ذنب، بحيث لو صدر من غيره من العباد الأبرار لعُدّ حسنة، فهو على غرار ما يقال في الأثر: (حسنات الأبرار

---

(١) ص: ٢٦.

(٢) البقرة: ١٢٤.

(٣) تصنيف نهج البلاغة، لبيب بيضون: ٢٧٣.

سيئات المقرَّبين) فتكون منزلة العلاقة بين المعصوم وبين الله تعالى بهذا المستوى الرفيع والمتفاني في طاعة الله تعالى.

وهذه الملَكَة توفّر على المعصوم التجسيد الكامل للشريعة فيكون حقّاً ممثّلاً لله تعالى في أرضه، في مجال تطبيق شريعته، ليكون مورداً للاقتداء عندئذ.

وهذا الشرط ـ العصمة ـ للمرجعية الشاملة نستكشفه من الآية الشريفة (آية الخلافة)، من خلال بيان مقدمتين:

المقدمة الأولى: استيضاح الملائكة

إنّ الملائكة ـ لعدم علمهم بما لآدم من الفضل والأهليّة ـ قد استغربوا أن يتبوّأ هذا المقام مَن لا يكون مؤهّلاً بالمستوى الرفيع من الطاعة، ونبذ المعصية، بمعنى أنّ هذا الموقع الشريف والسامي ينبغي أن يتسلّم زمامه مَن يكون معصوماً من تلك القبائح والآثام، فلذا أثاروا استيضاحهم، إذْ كيف يتبوّأ غير المعصوم هذا المقام ونحن المعصومون؟

فنحن على درجة عالية من العصمة في الطاعة وفي التنزيه والتقديس لله تعالى ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾.

المقدمة الثانية: مناسبات الحكم والموضوع

لا يناسب مقام الجلالة، أنّ يفضّل آدم عليه السلام على ملائكته المعصومين من الذنوب، إلاّ إذا كان آدم عليه السلام يتمتّع بما تتمتّع به الملائكة من صفات، بل وزيادة عليها، ومن المعلوم أنّ الملائكة قد نطق القرآن بعصمتهم، فقال تعالى:

﴿لاَ يَعْصُونَ اللّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾[1] كما أنّهم قد أبرزوا تلك الصفة المميّزة لهم ـ كما تقدّم قولهم ـ في مقام الاستفسار عن انتخاب آدم خليفة في الأرض.

وعليه فينبغي أن تتوفّر صفة العصمة في آدم عليه السلام أيضاً وصفات أخرى كي لا يبقى هناك مجال للتساؤل، وبهذا تثبت ضرورة اشتراط العصمة لمقام الخلافة والإمامة، كما يمكن الاستدلال على ضرورة توفّر هذا الشرط في الإمامة بآية ﴿إِنّي جَاعِلُكَ لِلنّاسِ إِمَاماً﴾[2] وقد استوفى صاحب تفسير الميزان بيانها بشكل مفصّل، يغنينا عن البيان، فلاحظ.

الشرط الثالث: الأعلمية

إنّ هذا الشرط نستكشفه من خلال آية الخلافة أيضاً، وذلك لأنّ الله تعالى لم يبرز لآدم عليه السلام مَلَكَة أخرى عندما حصل التساؤل الملائكي، إذْ لو أبرز لهم عصمته، لاحتجوا بأنهم معصومون أيضاً، ولكنّه تعالى أبرز إليهم ما يفضل به عليهم، وهي الأعلمية بفلسفة الأسماء وأسرارها وكيفيّاتها وخواصّها، وقد مُنح هذا العلم ليحقّق جميع المواهب المادية والمعنوية في الكون على طريق تكامله، ولذا قال تعالى: ﴿وَعَلّمَ آدَمَ الأَسْماءَ كُلّهَا﴾[3] فالجمع المحلّي باللام يفيد العموم، مضافاً إلى أنّه مؤكّد بقوله: (كلّها)، ولذا ينبغي أنْ نفهم أنّ هذا العلم

---

(١) التحريم: ٦.

(٢) البقرة: ١٢٤.

(٣) البقرة: ٣١.

الذي تألّق له آدم عليه السلام ليس بمقدور الملائكة الوصول إليه، وإلاّ لقالوا لله تعالى: لو علّمتنا كما علّمت آدم لكنّا مثله أو أشرف منه، ولكنّهم لم يقولوا ذلك، لكونهم استكشفوا عجزهم.

من هنا يتساءل الآلوسي: فكيف يروم الخلافة من لا يعرف ذلك، أو من لا يعرف الألفاظ أنفسها؟

ثمّ يجيب عن ذلك التساؤل قائلاً:

«هيهات ـ ذلك أبعد من العيوق، وأعز من بيض الانوق ـ وعندي أنّ المراد إظهار عجزهم، وقصور استعدادهم عن رتبة الخلافة الجامعة للظاهر والباطن بأمرهم بالإنباء بتلك الأسماء على الوجه الذي أريد منها، والعاجز عن نفس الإنباء أعجز عن التحلّي المطلوب في ذلك المنصب المحبوب.

كيف الوصول إلى سعاد ودونها ... قلل الجبال ودونهنّ حتوف

الرِّجْلُ حافية ومالي مركب ... والكف صفر والطريق مخوف»[1]

انتهى.

والذي يؤكّد كون هذه الأسماء عميقة بمعانيها ومسمّياتها، ولها من الأهميّة ذروة في مجال الرفعة لشأن آدم عليه السلام، قوله: (أنبئوني)، إذْ الإنباء «يطلق على الأخبار بما فيه فائدة عظيمة، ويحصل به علم أو غلبة ظن، واختاره هنا ـ على ما قيل ـ للإيذان برفعة شأن الأسماء وعظم خطرها، وهذا مبنيّ، على أنّ النبأ إنما يطلق على الخبر الخطير والأمر العظيم»[2]، انتهى.

---

(١) روح المعاني: ٣٥٩/١.

(٢) المصدر السابق.

ومما يزيد في عمق الاستدلال المذكور، هو تذييل الله تعالى السؤال بقوله: ﴿إن كنتم صادقين﴾، وهو مشعر بأنّهم كانوا قد ادّعوا شيئاً كان لازمه العلم بالأسماء، فلذا خاطبهم المولى عزّ وجلّ بهذا الخطاب؛ إن كنتم صادقين، «فيما اختلج في خواطركم من أنّي لا أخلق خلقاً إلا أنتم أعلم منه وأفضل، وهذا هو التفسير المأثور، فقد أخرج ابن جرير عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ أنّ الملائكة قالوا: «لن يخلق الله تعالى خلقاً أكرم عليه منّا ولا أعلم» ، وفي الكلام دلالة عليه»[1]، انتهى.

وهكذا قد تبيّن لك بوضوح بأنّ الأعلمية شرط آخر من شروط المرجعيّة الشاملة، أيضاً، وهو المطلوب.

فتلخّص من كلّ ما تقدّم:

أنّ المرجعيّة الشاملة ينبغي أن تجتمع فيها مؤهّلات وصفات، تميّز المتَّصف بها عن غيره في لياقته لتحمّل هذا التكليف الثقيل، والتشرّف بهذا الشرف العظيم، وهي صفات جمّة، لكنّنا أبرزنا لك أهمّها وهي:

١ـ النَّص.

٢ـ العصمة.

٣ـ الأعلمية.

وحسبك بها من صفات خطيرة وعظيمة لمنصب الخلافة والإمامة والمرجعية الشاملة.

---

(١) روح المعاني: ٣٥٩/١.

الفصل الثالث

المرجعية العلمية لأهل البيت عليهم السلام

في ضوء السُنّة الشريفة

أولاً: حديث الثقلين

- جهات البحث
- مواضع ومواصفات صدور حديث الثقلين ودلالاته
- من هم العترة وأهل البيت عليهم السلام في حديث الثقلين
- منطلقات حديث الثقلين في تأسيس الوحدة الإسلامية
- منهج أهل البيت عليهم السلام في الرجوع إلى السنّة
- منهج كبار الصحابة في اتّباع السنّة

ثانياً: حديث السفينة

- جهات البحث
- علماء أهل السنة وحديث السفينة
- اعتراضات ابن تيميّة ودلالات الحديث
- الصحابة الذين رووا حديث السفينة
- حصاد الجمع بين الحديثين
- روايات الجمهور في فضل أهل البيت عليهم السلام

المرجعية العلمية لأهل البيت عليهم السلام
في ضوء السُّنّة الشريفة

المدخل

لا شك ولا ريب أنّ السُّنّة الشريفة، المتمثّلة بقول النّبيّ صلى الله عليه وآله وفعله، وتقريره، تمثّل المنهج المكمّل للكتاب العزيز، بل في حقيقتها نابعة عن الوحي المقدّس، حيث يقول تعالى:

﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى، إِنْ هُوَ إِلاّ وَحْيٌ يُوحَى، عَلّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى﴾[1].

فسُنّة النّبيّ صلى الله عليه وآله تمثّل جانباً آخر من جوانب الوحي، أراد الله تعالى أن يجريه على لسان النّبيّ صلى الله عليه وآله الكريم لحكمةٍ ومصلحة، هو أدرى بها، وإثبات هذا لا يحتاج إلى مزيد مؤونة، وإن كان يستوجب تفصيلاً، وشواهد جمّة، ولكنّني اكتفيت بالإشارة إلى الآية الشريفة، ودلالة إطلاقها فحسب.

إذن مكانة السُّنّة الشريفة في التشريع الإسلامي تمثّل ذروة الصدارة، وأنّها بعد القرآن الكريم تشريعاً، ونهجاً، وثقافة ـ وقد تقدّم ذلك في الفصل الأول ـ.

فالقرآن الكريم والسّنّة الشريفة يمثّلان المحورين الأساسيين اللذين يشكّلان الإطار الجامع الذي يلتقي عليه المسلمون جميعاً، ومن هذا المنطلق، فإنّ المرجعيّة العلمية التي تفسّر القرآن الكريم وتكشف عن وجوهه، وتحسم حالة

---

(١) النجم: ٢ـ ٥.

الاختلاف حول أحكامه في الجانبين العقيدي والفقهي، وكذا الحال بالنسبة للسُّنّة الشريفة، هذه المرجعية العلميّة هي أهم قضية ينبغي أن تُبحث بدقّة وتُدرس بعمق، وتُستكشف، لاستنتاج ما يحصل به توافق الأمّة الإسلامية، ما دامت تؤمن وتذعن بهذين المحورين الأساسيين (القرآن والسُّنّة).

ونحن قد فصّلنا القول حول المرجعية هذه، في ضوء الكتاب العزيز ـ في الجزء الأول ـ حان الوقت لتبيانها في ضوء السُّنّة الشريفة، إذْ من الطبيعي أن يرشد الرسول الأعظم أمّته إلى مرجعية علمية تتكفّل حلّ النزاع حول القرآن الكريم وتفسيره، والسُّنّة الشريفة وتوضيحها خصوصاً وأنّها لم تجمع على عصر الرسول، وإنّما أُلقيت عليهم بشكل متفرّق.

وحينما نستقريء الأحاديث الشريفة، والسيرة العمليّة للنّبيّ صلى الله عليه وآله، نلحظ المكانة السامية لأهل البيت عليهم السلام عند النّبيّ صلى الله عليه وآله بوضوح، كما نلحظ الدور الكبير، والمسؤولية الرسالية، والحضارية، والمهمّة الخطيرة التي أُسندت إليهم، فيما يخصّ مستقبل هذه الأمّة، وكيانها السياسي والعقيدي.

ومن هنا، فقد صدر عنه صلى الله عليه وآله الكثير من الروايات الشريفة، والمواقف المختلفة، في مجال تبيان شأن أهل البيت عليهم السلام، ولو أنّ ما وصل إلينا نزر يسير ـ لأسباب باتت غير مستورة على أحد[1] ـ من فضائلهم، ومنزلتهم، إذْ وصفهم بسفينة النَّجاة،

---

(١) لقد وردت روايات كثيرة في الصحاح، والمسانيد، والجوامع الحديثية، تبيّن أسباب منع كتابة الحديث، وتداوله بين الصّحابة، بل إحراق صحائف الحديث، تحت دعاوى وذرائع كثيرة، لست بصدد مناقشتها، وإنّما أودّ أن أشير إلى بعضها، ومكتفياً بها وبعناوينها، تاركاً للقاريء اللّبيب الاستنتاج، وهي كما يلي:

الرواية الأولى: النّبيّ يأمر بكتابة حديثه وقريش تمنعه: ←

أخرج أبو داود بإسناده عن عبد الله بن عَمْرو قال: كنت أكتب كُلَّ شيء أسمعه من رسول الله ﷺ أُريدُ حفْظَهُ، فَنَهتني قُريش وقالوا: أتكتب كلَّ شيء (تَسمَعُه)، ورسولُ الله ﷺ بَشَر يتكلَّم في الغَضَب والرِّضى، فأمسكت عن الكتاب، فذكرتُ ذلك إلى رسول الله ﷺ فأومأ بإصبعه إلى فيه فقال:«**اُكْتُب فَوَالّذي نفسي بيده ما يخرج منه إلاّ حقّ**»، سنن أبي داود: ٣٦٤٦/٣١٨/٣، كتاب العلم.

الرواية الثانية: أحاديث في فضائل أهل البيت عليهم السلام تُمحى:

عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، قال «جاء علقمة بكتاب من مكّة أو اليمن، صحيفة فيها أحاديث في أهل البيت: بيت النّبيّ ﷺ، فاستأذنّا على عبد الله بن مسعود، فدخلنا عليه، قال: فدفعنا إليه الصحيفة، قال: فدعا الجارية ثمّ دعا بطست فيه ماء، فقلنا له يا أبا عبد الرحمن، أُنظر فإنّ فيها أحاديث حساناً، قال: فجعل يميثها ـ أي يذيبها في الماء ـ فيها، ويقول: ﴿**نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ**﴾ [يوسف: ٣]، «القلوب أوعية فاشغلوها بالقرآن، ولا تشغلوها بما سواه»، انتهى. تقييد العلم، للخطيب البغدادي: ٥٤، وفي الباب أحاديث كثيرة في هذا المجال.

الرواية الثالثة: أبو بكر يمنع تداول الحديث:

قال الذهبي:«ومن مراسيل ابن أبي مليكة أنّ الصدِّيق ـ أبو بكر ـ جمع الناس بعد وفاة نبيّهم. فقال: إنّكم تحدِّثون عن رسول الله ﷺ، أحاديث تختلفون فيها، والناس بعدكم أشد اختلافاً، فلا تحدِّثوا عن رسول الله شيئاً، فمن سألكم فقولوا بيننا وبينكم كتاب الله فاستحلّوا حلاله وحرِّموا حرامه»، انتهى.

تذكرة الحفّاظ ، للذهبي: ٩/١.

الرواية الرابعة: عمر يخالف الصّحابة ويأمر بمحو الحديث:

عن يحيى بن جعدة أنّ عمر بن الخطاب أراد أن يكتب السُّنّة ثمّ بدا له أنْ لا يكتبها ثمّ كتب في الأمصار من كان عنده شيء ـ من السُّنّة ـ فليمحه.

وروى حافظ المغرب ابن عبد البر بإسناده عن عروة بن الزبير، أنّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أراد أن يكتب السُّنن، فاستفتى أصحاب النّبيّ ﷺ، في ذلك، فأشاروا عليه بأنْ يكتبها، فطفق عمر يستخير الله فيها شهراً، ثمّ أصبح يوماً وقد عزم الله له فقال: إنّي كنت أُريد أن أكتب السنن، وإنّي ذكرت قوماً كانوا قبلكم كتبوا كتباً فأكبوا عليها، وتركوا كتاب الله، وإنّي والله لا أشوب كتاب الله بشيء أبداً». ←

وأعلام الهدى، وباب حطّة، محذّراً من الانفراط أو التخلّف عنهم، أو التقدّم

جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر: ٢٧٤/١، انظر تقييد العلم: ١٩.

الرواية الخامسة: عمر يحرق حديث رسول الله صلى الله عليه وآله:

وروى ابن سعد، عن عبد الله بن العلاء، قال: سألت القاسم بن محمد بن أبي بكر، أن يملي عَلَيَّ أحاديث، فقال: إنّ الأحاديث كثرت على عهد عمر بن الخطاب فأنشد الناس أنْ يأتوه بها فلمّا أتوه بها أمر بتحريقها، ثُمّ قال: مثناة كمثناة أهل الكتاب، قال فمنعني القاسم يومئذ أنْ أكتب حديثاً» انتهى. الطبقات الكبرى، لابن سعد: ١٤٣/٥.

الرواية السادسة: عمر يأمر الصّحابة بتقليل الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وآله:

أخرج الدارمي بإسناده عن قرظة بن كعب، قال: بعث عمر بن الخطاب، رهطاً من الأنصار إلى الكوفة فبعثني معهم فجعل يمشي معنا حتّى أتى صر وصرار ماء في طريق المدينة، فجعل ينفض الغبار عن رجليه، ثُمّ قال: إنّكم تأتون الكوفة فتأتون قوماً لهم أزيز بالقرآن فيأتونكم فيقولون قدم أصحاب محمد، قدم أصحاب محمد، فيأتونكم فيسألونكم عن الحديث... ـ إلى أن يقول ـ فأقلّوا الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وآله وأنا شريككم فيه، قال قرظة: وإن كنت لأجلس في القوم فيذكرون الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وأنّي لمن أحفظهم له فإذا ذكرت وصيّة عمر سكتّ.

سنن الدارمي: ٨٥/١، وقريب منه ما عن الحاكم، في المستدرك على الصحيحين: ١٨٣/١، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد وله طرق تجمع ويذاكر بها.

الرواية السابعة: عمر يحبس الصّحابة بسبب روايتهم أحاديث رسول الله صلى الله عليه وآله:

أخرج الحاكم بإسناده عن سعد بن إبراهيم، عن أبيه، قال: بعث عمر بن الخطاب إلى عبد الله بن مسعود، وإلى الدّرداء، وإلى أبي مسعود الأنصاري، فقال: ما هذا الحديث الذي تكثرون على رسول الله صلى الله عليه وآله؟ فحبسهم بـ«المدينة» حتّى استشهد.

الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عُديّ: ٨٢/١، والمستدرك على الصحيحين: ١٩٣/١، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

أكتفي بهذه الإشارة المقتضبة، لتبيان الأسباب في شحّة ما وصلنا من روايات عن النّبيّ صلى الله عليه وآله بحق أهل بيته الأطهار، ولو أنّ ما وصلنا يُعدّ كثيراً بلحاظ أنّه مقدار ما قد أُفلت من الرقابة.

ومن أراد معرفة المزيد من الأسباب، والروايات، فعليه بمراجعة كتب السنن والمسانيد والجوامع الحديثية.

عليهم، منبّهاً على ما سيستقبل الأمّة من محنٍ، وعواصف وفتنٍ، واختلافٍ، وافتراقٍ، فلذا ألزم أمّته باتّباعهم، والتمحور حولهم، والاعتصام بالكتاب، وبهم، في سياق روايات جمّة وغفيرة، وفي ظروف مختلفة، ولا نريد استعراض تلك الروايات، وإنّما أودّ الإشارة إلى بعضها، والّتي يستدلّ بها على العنوان المذكور، بعد إشباعها بحثاً، ونقاشاً، مع الالتفات إلى الآراء المعارضة، ومناقشتها، فلذا سيتم الاقتصار على بعض الروايات المشتهرة في الكتب الحديثية لعلماء الجمهور، فقط، لسبب بسيط وهو أنّ الشيعة قد آمنت وأيقنت بمرجعيّة أهل البيت العلمية والسياسية أيضاً.

أولاً: حديث الثّقلين

لقد ورد الحديث الموسوم بحديث الثقلين، في روايات كثيرة جدّاً، قد بلغت حدّ التواتر المعنوي، بل اللفظي، والظاهر أنّ النّبيّ ﷺ قد صدح به في أكثر من موضعٍ ومكان، وفي مناسبات مختلفة، فلذا قد رواه أئمة الحديث، والتفسير، والتأريخ بألفاظ مختلفة، ولكن بمضامين متقاربة، أو متشابهة.

وهذا الحديث الشريف، هو موضع اتفاق بين المسلمين، وقد حفلت كتب الحديث، والسيرة به، فقد رواه المسلمون بمختلف مذاهبهم السياسية، والفقهية، حيث قد رواه عن النّبيّ ﷺ أكثر من ثلاثين صحابياً، بل قد رواه تحقيقاً عن النّبيّ ﷺ سبعة وثلاثون صحابياً وصحابية، وما لا يقلّ عن ثلاثمائة عالم من كبار علماء أهل السّنّة، في مختلف العلوم والفنون، وفي جميع الأعصار والقرون بألفاظ مختلفة، وأسناد متعدّدة، وطرق كثيرة[1].

ومن خلال هذا الحديث، فقد جعل الرسول الأكرم ﷺ أهل بيته عِدلاً للقرآن الكريم، وألزم الأمّة بوجوب التمسّك بهما، واتّباعهما، وأخبرنا عن مستقبلهم، وذلك بعدم افتراقهما إلى أن يردا عليه الحوض يوم القيامة.

وهو حديث صحيح متواتر عند الفريقين، وصدوره عن النّبيّ ﷺ قطعي، فلا خلاف فيه، إذْ قد تكرّر على لسان النّبيّ ﷺ بمناسبات مختلفة، وفي ظروف

---

(١) سيأتي بيان تفصيله، فلاحظ.

وشرائط خاصّة ـ كما سترى ـ دلالة على أهميّته، وخطورة مضمونه، وقيمة مكانته، في حفظ كيان الأمّة الإسلامية من الضياع، وصونها عن الانحراف، والضلال، وضماناً لها عن التمزّق والاضمحلال، لذا ينبغي الاعتناء بهذا الحديث، ودراسته بإمعان، سنداً، ودلالة، ومضموناً، مع دراسة الآراء الأخرى، والإجابة عنها.

وهذا ما سيتم تناوله ضمن الجهات التالية:

الجهة الأولى: بعض نصوص الحديث من الصحاح والمسانيد.

الجهة الثانية: ظروف صدور الحديث.

الجهة الثالثة: مصادر الحديث من كتب الجمهور.

الجهة الرابعة: رواة حديث الثقلين.

الجهة الخامسة: في تصريح علماء المسلمين بصحّته.

الجهة السادسة: في دلالات الحديث.

الجهة السابعة: استعراض الآراء المخالفة وتفنيدها.

الجهة الثامنة: الروايات المعارضة لمضمونه.

الجهة التاسعة: منطلقات حديث الثقلين في تأسيس الوحدة الإسلامية.

جهات البحث

الجهة الأولى: بعض نصوص الحديث من الصحاح والمسانيد

لقد ورد حديث الثّقلين في مصادر كثيرة من كتب الجمهور، وبنصوص مختلفة، ولكن بمعانٍ متقاربة، وبمضمون واحد، وعلى رغم الاختلاف في نقل ألفاظ الحديث، لكن بقي المعنى محفوظاً فيها، ولذا عرف بحديث (التمسّك)

أيضاً كما أطلقه الحاكم بقوله: إنّ لحديث التمسّك طرقاً كثيرة ـ سيأتي بيانه ـ وإليك أعرض بعضاً من هذه النّصوص:

أولاً: أخرج مسلم في الصحيح قال: حدَّثني زهير بن حرب وشجاع بن مَخْلَد، جميعاً عن ابن عُلَيّة، قال زهير: حدَّثنا إسماعيل بن إبراهيم، حدَّثني أبو حيان، حدَّثني يزيد بن حيان، قال: إنطلقتُ أنا وحُصين بن سبرة وعمر بن مسلم إلى زيد بن أرقم، فلمّا جلسنا إليه قال له حُصين: لقد لقيت، يا زيد خيراً كثيراً، رأيت رسول الله ﷺ، وسمعت حديثه، وغزوت معه وصلّيت خلفه، لقد لقيت يا زيد خيراً كثيراً، حدِّثنا، يازيد ما سمعت من رسول الله ﷺ، قال: يا ابن أخي والله لقد كَبِرَتْ سنّي، وقدم عهدي، ونسيت بعض الذي كنت أعي من رسول الله ﷺ، فما حدّثتكم فاقبلوا، وما لا، فلا تكلّفونيه، ثُمّ قال:

قام رسول الله ﷺ يوماً فينا خطيباً، بماء يُدعى خُمّا، بين مَكّة والمدينة، فحَمِدَ الله وأثنى عَلَيه، ووَعَظ وذكّر، ثُمّ قال:

«أمّا بعد؛ ألا أيُّها النّاس فإنّما أنا بَشرٌ يُوشك أنْ يأتي رسولُ ربّي فأُجيب، وأنا تَاركٌ فيكُم ثَقَلَيْن: أوّلُهما كتابُ الله فيه الهُدى والنّور فَخُذُوا بكتاب الله، واسْتَمسكوا به»، فحثَّ عَلَى كتاب الله ورَغّب فيه، ثُمّ قال: **«وأَهلُ بَيتي، أُذَكّرُكُم الله في أَهلِ بَيتي، أُذَكّرُكُم الله في أَهلِ بيتي، أُذَكّرُكُم الله في أَهلِ بَيتي»**... الحديث.

وأخرجه مسلم أيضاً بطريق ثاني قال:

حدّثنا محمّد بن بكّار بن الرّيّان، حدَّثنا حسّان ـ يعني: ابن إبراهيم ـ، عن سعيد بن مسروق، عن يزيد بن حيّان، عن زيد بنِ أرقم، عن النّبيّ ﷺ وساق الحديث بنحوه، بمعنى حديث زهير ـ السابق ـ.

وأخرجه مسلم أيضاً بطريق ثالث، قال:

حدَّثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدَّثنا محمّد بن فضيل، ح[١] وحدَّثنا إسحاق بن إبراهيم، أخبرَنا جَرير، كلاهُما عن أبي حَيّان، بهذا الإسناد، نحوَ حديث إسماعيل، وَزادَ في حديث جَرير: «**كتابُ الله فيه الهُدى والنّور، مَن اسْتَمْسَكَ به، وَأَخذَ به، كان على الهُدى، وَمَن أَخْطَأَهُ، ضَلَّ**».

وأخرجه مسلم أيضاً في صحيحه، قال:

«حدَّثنا محمّد بن بكّار بن الرّيّان، حَدَّثنا حَسّان ـ يعني: ابن إبراهيم[٢]، عن سعيد (وهو ابن مسروق)، عن يزيد بن حَيّان، عن زيد بن أرقم، قال: دَخَلْنا عَلَيْه فقُلنا لَه: لقد رأيتَ خَيراً، لَقَد صاحَبْتَ رسولَ الله صلى الله عليه وآله وَصَلّيتَ خَلْفَه، وَساقَ الحديثَ بنَحو حديث أبي حيّان، غيرَ أنّه قال:

«**ألاَ وَإنّي تاركٌ فيكم ثَقَلَيْن: أَحدُهُما كتابُ الله عزّ وجلْ، هو حبلُ الله، مَن اتّبَعَه كانَ عَلَى الهُدَى، وَمَن تركَه كان على ضلالَة**».

وفيه: فقلنا: من أهل بيته؟ نساؤهُ؟ قال: «**لا وَايْمُ الله إنّ المرأة تكونُ مع الرّجل العَصْرَ من الدّهر، ثُمّ يطلّقُها فترجعُ إلى أبيها وقومها، أهل بيته أصلُهُ، وعَصَبَتُهُ الذين حُرِمُوا الصّدَقَة بَعْدَه**»[٣].

---

(١) ح: تعني التحوّل في الإسناد.

(٢) لاحظ الدّقة في نقل الإسناد والإخبار عنه، فلم يقل حسّان بن إبراهيم؛ لأنّ شيخه قد ذكر حسّان، ولكن هو عرّفه بأنّه (ابن إبراهيم)، وهكذا في بقيّة الإسناد، إنْ وجد مثله.

(٣) صحيح مسلم: ١٨٧٣/٤/ ٢٤٠٨، وما بعده، كتاب الفضائل، (٤) باب: من فضائل عليّ بن أبي طالب عليه السلام، المنهاج، للنووي: ١٥/١٧٤ـ ١٧٦/ ح (٦١٧٥)، (٦١٧٦)، (٦١٧٧)، (٦١٧٨) حسب الترتيب، وتحفة الأشراق (٣٦٨٨).

ملاحظة: لقد وجد لفظ (إنّي تارك فيكم الثقلين) في مائتين واثنين من النصوص، وقد أوردها صاحب كتاب: (كتاب الله وأهل البيت في حديث الثقلين)، انظر الصفحات /٨١ وما بعدها.

ثانياً: أخرج الإمام أحمد بن حنبل في مسنده، قال: حدَّثنا ابن نُمير، حدَّثنا عبد الملك بن سليمان، عن عطيّة العوفي، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال:

قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:

«إنّي أُوشك أنْ أُدْعى فأُجيب وإنّي قد تركت فيكم ما إنْ تمسّكتُم به لَن تضلوا: الثَّقَلَين أحدُهما أكبر من الآخر، أمّا الأكبر كتاب الله حبلٌ ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، ألا إنّهما لن يفترقا حتّى يردا عَلَيَّ الحوض»[1].

وفي زيادات المسند: قال عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدَّثني أبي، قال: حدَّثنا أسود بن عامر، قال: حدَّثنا إسرائيل بن عثمان بن المغيرة، عن عليٍّ بن ربيعة قال:

لقد لقيت زيد بن أرقم وهو داخل على المختار أو خارج من عنده فقلت له: أنت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: إنّي تارك فيكم الثَّقَلَين؟ قال: نعم[2].

ثالثاً: أخرج الطبراني بإسناده عن: محمد بن عبد الله الحضرمي وزكريا بن يحيى الساجي، قالا : حدَّثنا نصر بن عبد الرحمن الوشاء(ح)، وحدّثنا أحمد بن القاسم بن مساور الجوهري، حدَّثنا سعيد بن سليمان الواسطي، قالا: ثنا زيد بن الحسن الأنماطي، ثنا معروف بن خرَّبوذ، عن أبي الطفيل، عن حذيفة بن أسيد الغفاري قال: لمّا صدر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من حجّة الوداع، ـ في حديث طويل ـ إلى أنْ يقول: ثُمّ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:

«يا أيّها النّاس إنّي فَرطُكُم، وإنّكم واردون عَلَيَّ الحوض، حوض أعرض ما بين بصرى وصنعاء، فيه عدد النّجوم قدحان من فضة، وإنّي

---

(١) مسند الإمام أحمد بن حنبل: ٥٩/٣.

(٢) مسند الإمام أحمد: ٣٧١/٤.

سائلكم حين تردون عَلَيَّ عن الثَّقَلَيْن، فانظروا كيف تُخَلِّفوني فيهما، الثَّقل الأكبر، كتابُ الله عزّ وجلّ سبب طرفه بيد الله وطرفه بأَيديكم، فاستَمسكوا به لا تضلّوا ولا تبدّلوا وعترتي أهلُ بيتي، فإنّه نبّأني اللّطيف الخبير أنهما لن ينقضيا حتّى يردا عَلَيَّ الحوض»[1].

رابعاً: أخرج التّرمذيّ صاحب الصحيح في «الجامع الكبير»:

حدَّثنا عليّ بن المنذر الكوفي، قال: حدَّثنا محمّد بن فضيل، قال: حدَّثنا الأعمش، عن عطية، عن أبي سعيد الخدري... الحديث، والطريق الآخر: حدَّثنا الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن زيد بن أرقم، قالا: قال رسول الله:

«إنّي تَارِكٌ فيكُمْ ما إنْ تَمَسَّكْتُم بِهِ لَنْ تَضِلُّوا بَعْدي أَحدُهُما أَعظمُ من الآخَر: كتابُ الله حَبْلٌ مَمْدوُدٌ من السماء إلى الأرض، وَعِتْرَتي أَهلُ بَيْتي، وَلَنْ يَتفرَّقا حَتَّى يَرِدا عَلَيَّ الحَوْضَ، فَانْظُرُوا كَيفَ تُخَلِّفُوني فِيهما»[2].

خامساً: أخرج الحاكم في المستدرك على الصحيحين، قال: حدَّثنا أبو بكر محمّد بن الحسين بن مصلح الفقيه بالرَّي، ثنا محمّد بن أيّوب، ثنا يحيى بن المغيرة السّعدي، ثنا جرير بن عبد الحميد، عن الحسن بن عبد الله النخعي، عن مسلم بن صبيح، عن زيد بن أرقم رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: **«إنّي تَارِكٌ فيكُم الثَّقَلَين، كتاب اللهِ وأهلُ بيتي، وأنَّهما لن يتفرَّقا حتّى يردا عَلَيَّ الحوض»**[3].

---

(١) المعجم الكبير، للطبراني: ٣٥٠٢/١٨٠/٣، مجمع الزوائد، للهيثمي: ١٤٩٦٦/٢٥٩/٩.

إنّ قوله صلى الله عليه وآله: «كتاب الله وعترتي» قد وجه هذا اللفظ في خمسين نصّاً. لاحظ كتاب (الله وأهل البيت): ٨١

(٢) سنن الترمذي: ٣٧٨٨/ ١٢٥/٦.

(٣) المستدرك على الصحيحين، للحاكم النيسابوري: ٤٧٦٩/ ٣٥٩/٣.

ملاحظة: إنّ قوله صلى الله عليه وآله: «كتاب الله وأهل بيتي» وُجِد هذا اللفظ في تسعة وثمانين نصّاً أنظر «كتاب الله وأهل البيت في حديث الثقلين»: ٨٣.

وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

سادساً: أخرج الطبراني: «حدَّثنا محمّد بن عبد الله الحضرمي، حدَّثنا جعفر بن حميد، حدَّثنا عبد الله بن بكير الغنوي، عن حكيم بن جبير، عن أبي الطفيل، عن زيد بن أرقم رضي الله عنه قال:

قال رسول الله ﷺ: «**إنّي لَكُمُ فَرطٌ[1] وَإنكُم وَارِدُونَ عَلَيَّ الحوضَ عرضُهُ ما بَيْنَ صَنْعاءَ إلى بُصرى، فيه عَدَدُ الكواكِبِ منْ قِدْحانِ الذَّهَبِ وَالفِضَّة، فَانْظُرُوا كَيْفَ تُخْلِّفُوني فِي الثَّقَلَيْن**».

فقام رجل فقال: يا رسول الله وما الثَّقلان؟ فقال رسول الله ﷺ:

«**الأكْبَرُ كتَابُ الله، سَبَبٌ طَرَفُهُ بيَد الله، وَطَرَفُهُ بأيْديكم فَتَمَسَّكُوا به، لَنْ تَزَالُوا ولا تَضلُّوا، وَالأصْغَرُ عِتْرَتي وَإنَّهُمْ لَنْ يَفْتَرقَا حَتّى يَردَا عَلَيَّ الحَوْضَ، وَسَألْتُ لَهُمَا ذَاكَ رَبِّي فَلا تَقدمُوهُمَا فَتَهْلَكُوا، وَلاَ تُعَلِّمُوهُمَا فإنَّهُما أَعْلَمُ مِنْكُم**»[2].

وفي هذا المقدار من النّصوص النّبويّة كفاية في تبيان المقصود، وقد لحظت اختلاف الألفاظ مع تقاربها في المضمون، بل المضمون متّحد، والمعنى واحد، وقد التفتّ إلى ما ذكر من توفّر بعض تلك الألفاظ في مئتين نصّاً أو أقلّ أو أكثر،

---

(١) قال ابن الاثير الجزري: «انا فَرَطُكم على الحوض» أي: متقدّمكم إليه، يقال: فرط يفرط فهو فارط، وفرط: إذا تقدّم وسبق القوم ليرتاد لهم الماء، ويهيء لهم الدّلاء والأرشية، ومنه الدعاء للطفل الميّت: «اللهم اجعله لنا فَرَطاً» أي أجراً يتقدّمنا النهاية: ٣٨٨/٣.

(٢) المعجم الكبير، للطبراني: ٦٦/٣/ ٢٦٨١.

ملاحظة: قوله ﷺ :«كتاب الله وأهل البيت في حديث الثقلين» قد وجد هذا اللفظ في أحد عشر نصاً، انظر «كتاب الله وأهل البيت في حديث الثقلين»: ٩١.

دلالة على مدى انتشار هذا الحديث وكثرة روايته ورواته ـ كما ستطّلع ـ، وقد تناقله الصّحابة والصّحابيات عن النّبيّ صلى الله عليه وآله بشكل مكثّف ومطّرد، قلمّا تنتشر رواية، كحديث الثَّقَلَين، بهذا الشكل من الاتّساع والمدى الواسع، ومن هنا، لابدّ من معرفة الظروف المختلفة لصدور الحديث، للوقوف على حقيقة ذلك، وبالتّالي إدراك السّر الإلهي في البين، وهذا ما يتمّ توضيحه في الجهة الثانية من البحث.

الجهة الثانية: ظروف صدور حديث الثَّقَلَين

عند التّعرّف على ظروف صدور الحديث الزمانية، والمكانية، ومناسباته المتعدّدة نكتشف بشكل جليّ شدّة اهتمام النّبيّ صلى الله عليه وآله لمضمونه ومحتواه، وما كان يحرص عليه صلى الله عليه وآله من تذكير الأمّة به إلى درجة جعلته يكرِّر بعض ألفاظه ثلاث مرات كما جاء في رواية زيد بن أرقم، فهذا إنْ دلّ على شيء فإنّما يدّل على الدَّرجة القصوى من العناية النَّبويّة لمضمون الحديث، والاهتمام البالغ منه صلى الله عليه وآله بإمّته لحفظها من الضَّياع وصونها عن الانحراف، لا لأنَّ القرآن الكريم، الكتاب العظيم المقدَّس، بحاجة إلى تبجيل وتعظيم لذاته فحسب، ولا لأنَّ أهل البيت عليهم السلام بحاجة إلى ذلك، بل إنّ الأمّة أحوج ما تكون إليهما معاً، لضمان سلامة دينها، وعقيدتها، ومنهجها الفكري والسياسي، صوناً لها عن الانحراف والضّلال، وصموداً فيما تواجه من تحدّيات وأخطار ومغريات.

فلذا كرّر صلى الله عليه وآله الحديث، بمناسبات متعدّدة، كي يبقى محفوراً في ذاكرة الأمّة وضميرها، لتسعى جاهدة في تطبيق مضمونه في المجالات الحياتية، المختلفة، وأنْ لا يقتصر العمل به في المواقف الشخصية فقط، بل يتعدّاها إلى المواقف

الأمميّة، بمعنى أنَّ خطاب النّبيّ ﷺ لم يكن موجَّهاً لأفراد الأمّة بما هم أفراد، بمقدار ما هو مُوجّه إلى الأمّة بما هي كيان قائم بذاته، يقابل ويواجه ويصارع الكيانات الأخرى.

فأراد النّبيّ ﷺ لهذا الكيان الأممي أنْ يُصان عن التّصدّع والانحراف منهجيّاً، وسلوكيّاً وعقيدياً، جرّاء المواجهات والاختلافات، والأهواء القبلية، أو العرقية، أو المصلحية، أو الرؤى والاجتهادات العبثيّة الدنيوية، فلذا عَبَّر ﷺ بتعبيرٍ قد جلب فيه الأنظار، ممّا دعا بعض الصحابة إلى التساؤل عن معناه، فقيل له: «وما الثقلان يا رسول الله؟»، وهذا كاشف آخر، يكشف عن حرصه في استعمال صيغٍ لغوية مُثيرة للانتباه، ومعبّرة عن واقع عميق في المضمون، والأداء، وفي هذا الأسلوب سياسة إعلاميّة، ومنهجيّة مدروسة منه ﷺ، فإذا بالرّواة من الصّحابة يتداولون الحديث، ويوسمونه بحديث الثَّقَلَين، فأخذَ صيتَه بالانتشار، والحفظ في صدورهم كابر عن كابر، وحتّى بعد إحراق قراطيس الحديث النّبويّ من قِبَل الخليفتين ـ الأوّل والثاني ـ بقي هذا الحديث ـ وغيره ـ محفوراً في قلوب الصَّحابة وضمائرهم، يتناقلونه صدراً عن صدر، واستمر هكذا، كما أراد النّبيّ ﷺ، وأراد الله تعالى قبله، وقد تحقّق ذلك للمعاصرين، وللأجيال اللاّحقة ـ إن شاء الله ـ من دون تزييف وتبديل، لِـ﴿يَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾[1].

فقد أجاد ﷺ التبليغ وأتقنه، وأشهدهم عليه، داعياً الأمّة إلى ترك الرواسب الجاهلية، والعصبيّة وخلعها، وعدم التحجّر عليها، بل التّحرّر منها، ورفض التّثاقل إلى الأرض، للإنطلاق إلى رحاب القرآن وسموّه، ورحاب أهل البيت عليهم السلام، لتهنأ

---

(١) الأنفال: ٤٢.

بسعادة الدّارين، مرفوعة الرأس، ملتزمة بوصيّة نبيّ الإنسانيّة الرّحيم، ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاّ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾[1].

ولكنّ المشكلة كلّ المشكلة في تحكّم الأهواء الشيطانية، وتدليس الدّين الحنيف لها، والتّستّر بلباس الدّين، وشرعنة المحرَّف، وإبطال الحصيف، تهالكاً أمام إرادة الشيطان ونزواته، ورغبة في الحصول على الحطام الزائل، لأيّام قلائل، من هنا جاء التذكير من قبل النّبيّ صلى الله عليه وآله مراراً وتكراراً، كي لا تبقى لأحد حجّة، بل، ﴿فَلِلّهِ الْحُجّةُ الْبَالِغَةُ﴾[2]، على جميع خلقه، ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الأَبْصَارِ﴾[3].

---

(١) الأنبياء: ١٠٧.

(٢) الأنعام: ١٤٩.

(٣) الحشر: ٢.

مواضع ومناسبات صدور حديث الثَّقَلَين

لقد صدر الحديث في مواضع متعدّدة، وإليك بيانها: مفصّلاً:

الموضع الأوّل: عرفات حجّة الوداع

لقد صدح النّبيّ الأكرم ﷺ بهذا الحديث الشريف في حَجّة الوداع، وفي يوم عرفة، حسبما جاء في رواية جابر بن عبد الله الأنصاري، حيث قال: «رأيت رسول الله ﷺ في حجّته يوم عرفة، وهو على ناقته القصواء، يخطب، فسمعته يقول:

«يا أيُّها الناس إنّي تركتُ فيكم ما إن أخذتم به لن تضلُّوا: كتاب الله، وعترتي أهلَ بيتي»[1].

الموضع الثاني: مسجد الخيف

وذلك حسبما أورده القندوزي في ينابيع المودة: وفي المناقب: في كتاب سليم بن قيس، قال علي عليه السلام: «إنّ الذي قال رسول الله ﷺ يوم عرفة على ناقته القصواء، وفي مسجد خيف، ويوم الغدير، ويوم قبض، في خطبته على المنبر: **أيُّها النّاس إنِّي تركت فيكم الثَّقَلَين لن تضلوا ما إنْ تمسَّكتم بهما: الأكبر منهما**

---

(١) الجامع الكبير (سنن الترمذي): ٣٧٨٦/١٢٤/٦، وأخرجه الطبراني، في المعجم الكبير: ٢٦٨٠/٦٥/٣، وانظر تحفة الأشراف: ٢٧٨/٢ حديث (٢٦١٥)، والمسند الجامع: ٥٩/٤ حديث (٢٤٤٠)، وصحيح الترمذي، للعلامة الألباني: حديث (٢٩٧٨)، وسلسلة الأحاديث الصحيحة، للألباني: ح(١٧٦١)، وانظر تحفة الأحوذي، للمباركفوري: ٣٧٩٤/٢٦٧/١٠.

كتاب الله، والأصغر عترتي أهل بيتي، وإنّ اللطيف الخبير عهد إليّ أنّهما لن يفترقا حتّى يردا عَلَيَّ الحوض كهاتين ـ أشار بالسّبّابتين ـ ولا أنّ أحدهما أقدم من الآخر، فتَمسّكوا بهما لن تضلوا، ولا تقدّموا منهم، ولا تخلّفوا عنهم، ولا تعلّموهم فإنَّهم أعلم منكم»[1].

الموضع الثالث: غدير خُمّ

ففي حجّة الوداع بغدير خُمّ، صدح النّبيّ الأكرم بهذا الحديث أيضاً، وهذا ما رواه زيد بن أرقم، قائلاً: لمّا رجع رسول الله صلى الله عليه وآله من حجّة الوداع، ونزل بغدير خُمّ، أمر بدوحات فقمِّمن فقال:

«كأنّي قد دعيت فأجبت إنّي قد تركت فيكم الثَّقَلَين أحدهما أكبر من الآخر: كتاب الله تعالى وعترتي، فانظروا كيف تخلّفوني فيهما»... الحديث[2].

وقال الحاكم النيسابوري: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بطوله.

الموضع الرابع: المسجد النّبويّ

في المدينة المنوّرة، وفي المسجد النّبويّ الشريف ومن على منبره، وفي مرضه الذي تُوفّي فيه، صدح بهذا الحديث أيضاً.

---

(١) ينابيع المودة، للقندوزي الحنفي: ٣١/١٠٩/١.

(٢) المستدرك على الصحيحين: ٤٥٧٦/١١٨/٣، وأخرجه أيضاً ابن عساكر، في تأريخ مدينة دمشق: ٢١٦/٤٢، وابن كثير، في البداية والنهاية: ١٩٩/٥، والإمام أحمد بن حنبل، في المسند: ١٩٢٦٥/١٠/٣٢، والنسائي، في السُّنن الكبرى: ١٣٠/٥/ ٨٤٦٤، وخصائص أمير المؤمنين، له أيضاً: ١١٨.

فقد أخرج السيد ابو الحسين يحيى بن الحسن في كتابه «أخبار المدينة»، عن محمّد بن عبد الرحمن بن خلاد، عن جابر بن عبد الله، قال:

«أخذ النّبيّ ﷺ بيد عَليٍّ والفضل بن عباس في مرض وفاته، فخرج يعتمد عليهما حتّى جلس على المنبر [وعليه عصابة، فحمد الله وأثنى عليه] فقال: [**أمّا بعد] أيّها النّاس... قد تركت فيكم ما إنْ تمسَّكتم به لن تضلوا: كتاب الله... وعترتي أهل بيتي، فلا تنافسوا، ولا تحاسدوا، ولا تباغضوا، وكونوا إخواناً كما أمركم الله، ثُمّ أوصيكم بعترتي وأهل بيتي...**» الحديث[1].

الموضع الخامس: حجرة بيته

وذلك في المدينة المنوّرة، وفي حجرة بيته، أيّام مرضه الذي توفّي فيه، حسبما أورده، القندوزي:

«أخرج ابن عقدة من طريق عروة بن خارجة، عن فاطمة الزهراء عليها السلام قالت: «سمعت أبي ﷺ في مرضه الذي قُبِضَ فيه يقول، وقد امتلأت الحجرة من أصحابه:

«أيّها النّاس يوشك أنْ أُقبض قبضاً سريعاً، وقد قدّمت إليكم القول معذرة إليكم، ألا وإنّي مخلّف فيكم كتاب ربّي (عزّ وجلّ) وعترتي أهل بيتي، ثُمَّ أخذ بيد عَليٍّ فقال: هذا عَليٌّ مع القرآن، والقرآن مع عَليّ لا يفترقان حتّى يردا عَليَّ الحوض فأسألكم ما تخلّفوني فيهما»[2].

---

(١) ينابيع المودّة، للقندوزي الحنفي: ٥٨/١٢٥/١، وجواهر العقدين، للسمهودي: ٢٣٤، وذخائر العقبى، للمحبّ الطبري: ٢٢٥.

(٢) ينابيع المودّة: ٥٦/١٢٤/١، جواهر العقدين: ٢٤٠.

أقول: تلك نبذة مختصرة عن مواضع، وظروف صدور حديث الثَّقَلَين عن النّبيّ الأكرم صلى الله عليه وآله من الناحيتين الزمانية والمكانية، وكذا الحالة التي كان عليها[1]، حسبما استقصيته، ومن المحتمل جدّاً وجود مواطن أخرى، قد ذكر النّبيّ صلى الله عليه وآله فيها الحديث الشريف، ولكنّها قد خفيت علينا، ولم تصل إلينا، أو عبثت بها يد الرّقابة فمحتها من الوجود، وإن لم تستطع أن تمحها من القلوب والصدور، ولعلَّ الباحث اللّبيب يمكنه استكشاف المزيد، وذلك من خلال البحث والتنقيب في المخطوطات الأثرية، وغيرها.

نعم، في هذا المقدار كفاية لإقامة الحجّة والبرهان لمن أراد الاعتبار، وإعادة النّظر فيما تورّثه من معتقدات وثقافات كانت قد بصمت فيها يد الرّقيب، فطمست الحقّ عن أهله، وادّعت الواقع بخلافه، ولكن حنكة رسول الله صلى الله عليه وآله وإرادة المولى عزّ وجلّ، قد بدّدا كلّ المؤامرات والدسائس لأنّ النّبيّ صلى الله عليه وآله لم يألوا جهداً إلاّ وبيّن فيه تلك الحُجج البالغة، إذْ استثمر أكبر فرصة لتجمّع المسلمين واجتماعهم، فأفاض عليهم أنوار فيضه، حتّى يتحمّلوا المسؤولية الكاملة في حفظ الدين الحنيف.

أليس في كلِّ ذلك دلالة كافية، وشافية لما يريد إيصاله إلى أمّته كي لا تضلّ طريقها، ولا تزيغ عن الهدى، ولا تعبث بها الأهواء الشيطانية، فتبقى على استقامتها، ووسطيّتها، وريادتها للأمم؟

---

(١) لعلّك تتبّعت الحالة التي كان عليها رسول الله صلى الله عليه وآله أثناء وصيّته بحديث الثقلين ـ حسبما رواه الصحابة ـ حيث لم يُشاهد إلاّ واقفاً خطيباً بين أصحابه، أو من على ناقته القصواء، أو من فوق منبره، ممّا يلفت انتباهنا عن مدى أهميّة هذا الحديث وضرورته، وعظم ما أوصى به.

المناسبات في بيان ابن حجر

ومن الجدير بالذكر إنّ ابن حجر الهيتمي قد ذكر مناسبات متعدّدة لطرق الرواية لحديث الثقلين، فقال ما نصّه:

«ثم اعلم أنّ لحديث التمسّك بذلك طرقاً كثيرة وردت عن نيفٍ وعشرين صحابياً ومرّ له طرقٌ مبسوطة في حادي عشر الشبه ـ أي قد تقدّم ذكرها عنده ـ وفي بعض تلك الطرق أنّه قال ذلك بحجة الوداع بعرفة، وفي أخرى أنّه قاله بالمدينة في مرضه، وقد امتلأت الحجرة بأصحابه، وفي أخرى أنّه قال ذلك بغدير خُم. وفي أخرى أنّه قاله لما قام خطيباً بعد انصرافه من الطائف[1] كما مرّ، ولا تنافي، إذ لا مانع من أنّه كرَّر عليهم ذلك في تلك المواطن وغيرها اهتماماً بشأن الكتاب العزيز والعترة الطاهرة»[2]. انتهى.

---

(١) لعلّ ابن حجر قد عثر على مصادر أخرى تشير إلى رواية حديث الثقلين في الطائف. ولكنّي لم أجده فيما هو المتوفّر من المصادر لديّ، ولعلّه إشارة إلى كلام عبد الرحمن بن عوف، كما في الرواية التي أخرجها أبو يعلى الموصلي ما نصّها:

«حدّثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدّثنا عبيد الله بن موسى، عن طلحة، عن المطّلب بن عبد الله، عن مصعب بن عبد الرحمن، عن عبد الرحمن بن عوف، قال: لما افتتح رسول الله ﷺ مكةَ، انصرف إلى الطائف فحاصرها تسع عشرة أو ثمان عشرة لم يفتحها، ثمّ أوْغَلَ رَوْحةً أو غدوةً، ثم نزل، ثمّ هَجَّر، فقال:«أيها الناس إني فَرَط لكم، وأوصيكم بعترتي خيراً، وإنّ موعدكم الحوض، والذي نفسي بيده لَيُقيموا الصلاة وَلَيُؤتوا الزكاة، أو لأَبعثَنّ إليهم رجلاً منّي أو كنفسي: فَلَيَضْرِبَنَّ أعناق مقاتلتهم، وَلَيَسبِينَّ ذراريَّهم» قال: فرأى الناس أنّه أبو بكر أو عمر، فأخذ بيد عليٍّ فقال: «هذا هو». مسند أبي يعلى الموصلي: ٨٥٦/٣٩٣/١، المطالب العالية، لابن حجر العسقلاني: ٣٩٤٩/٥٦/٤، مجمع الزوائد: ١٨٣/٩/ ١٤٧٦٦.

(٢) الصواعق المحرقة: ٤٤٠/٢.

وهذه الشهادة من ابن حجر لها دلالاتها الواضحة في مدى سعة وانتشار رواية حديث الثَّقَلَين الكاشفة عن أهميّته البالغة، وضرورة مضامينه.

الجهة الثالثة: مصادر الحديث من كتب أهل السُّنّة

من المعلوم أنّ مصادر الحديث الشريف الموسوم بحديث (الثَّقَلَين) كثيرة جداً، وليس من السهل استقصائها في المقام، ولكن أودّ أنْ أشير إليها، بمقدار ما اتسع لي من الوقت، لمن أراد أن يستعين ببعضها، والرجوع إليها فيما يطلبه لمبتغاه، وإليك بعض هذه المصادر من أوثق كتب أهل السُّنّة:

١ـ الطبقات الكبرى، لابن سعد، (ت: ٢٣٠هـ): ١٥٠/٢، (ط: دار الكتب العلمية/ بيروت).

٢ـ المصَنَّف، للحافظ أبي بكر ابن أبي شيبة، (ت: ٢٣٥هـ): ٣٢٢١٢/٢٠/١١، ط: مكتبة الرشد ـ المملكة العربية السعودية.

٣ـ مسند الإمام أحمد بن حنبل، (ت: ٢٤١هـ): ٥٩/٣، ٣٦٦/٤ ط: دار الفكر، والطبعة المحقّقة بإشراف الدكتور عبد الله بن عبد المحسن الزكي، ط: مؤسسة الرسالة ـ بيروت. الأجزاء التالية:

١١١٣١، ١١١٠٤/١٦٩/١٧

١٩٣١٣، ١٩٢٦٥/١٠/٣٢

٢١٥٧٨/٤٥٦/٣٥

٢١٦٥٤/٥١٢/٣٥

٤ـ فضائل الصحابة، للإمام أحمد بن حنبل: ١٧١/١٧٠/١، وقال المحقق وصي الله بن محمد: إنّ الحديث صحيح، ٩٩٠/٥٨٥/٢، ١٠٣٢، ١٣٨٢. ط: جامعة أم القرى ـ مكة المكرّمة.

٥ـ سنن الدارمي، (ت: ٢٥٥هـ): ٣٣١٦/٣٢١/٢، طبعة: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٦ـ صحيح الإمام مسلم، (ت: ٢٦١هـ): ١٨٧٣/٤/ ٢٤٠٨، فضائل الصحابة، باب من فضائل عليّ بن أبي طالب.

٧ـ صحيح مسلم، بشرح الإمام النووي، والمسمّى (المنهاج) ١٧٤/٨ـ ١٧٦، الأحاديث ٦١٧٥، ٦١٧٦، ٦٧١٧، ٦١٧٨.

٨ ـ سنن أبي داود، للحافظ أبي داود السجستاني الأزدي، (ت: ٢٧٥هـ): ٢٩٤/٤/ ٤٩٧٣.

٩ـ أنساب الأشراف، للمؤرخ الشهير أحمد بن يحيى البلاذري، من أعلام القرن الثالث الهجري، توفي بعد سبعين ومئتين ـ حسبما أورده الذهبي في سير أعلام النبلاء: ١٦٣/١٣ـ: ٢٤ حديث (٤٨).

١٠ـ المعرفة والتأريخ، للحافظ أبي يوسف يعقوب بن سفيان الفَسَوي، (ت: ٢٧٧ هـ) : ٢٩٥/١ ـ ٢٩٦.

١١ـ الجامع الكبير المعروف بـ«سنن الترمذي»، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت : ٢٧٩ هـ): ٣٧٨٨/١٢٥/٦.

١٢ـ السُّنّة، للحافظ أبي بكر أحمد بن عمر المشتهر بـابن أبي عاصم، (ت: ٢٨٧هـ): ١٥٩٥/١٠٢٢/٢، ١٥٩٦، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ١٦٠٢، ط: دار الصميعي/ الرياض.

١٣ـ البحر الزّخار المعروف بمسند البزّار، للحافظ أبي بكر أحمد بن عمر البزّار، (ت: ٢٩٢هـ): ٨٦٤/٨٩/٣ ، مسند عليّ بن أبي طالب عليه السلام فقد أخرج حديث الثقلين بإسناده عن عليّ بن أبي طالب عليه السلام، عن رسول الله صلى الله عليه وآله.

١٤ـ السنن الكبرى، للإمام أحمد بن شعيب النّسائي، (ت: ٣٠٣هـ): ٨١٤٨/٤٥/٥

١٥ـ خصائص أمير المؤمنين للإمام النسائي أيضاً: ٩٣.

١٦ـ مسند أبي يعلى الموصلي، (ت: ٣٠٧ هـ): ١٠١٧/٦/٢، ١٠٢٣، ١١٣٥، ط: دار القبلة للثقافة الإسلامية/ جدّة ـ المملكة العربية السعودية.

١٧ـ مشكل الآثار، للحافظ أبي جعفر الطحاوي، (ت: ٣٢١هـ): ٣٦٨/٤، حيث قد روى حديث (الثقلين) بأكثر من إسناد، ثُمّ أشاد بأهل البيت عليهم السلام، بما نصّه:

قال أبو جعفر: «فاحتمل في الرواية عنه ـ يزيد بن حيان ـ الأعمش، وابن حيان، فمن أخرج عترة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مما قد ذكرنا في هذه الآثار، فجعلهم كسواهم ممن ليس من أهل بيته وعترته، كان به ملعوناً، إذْ كان قد خالف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيما فعل من ذلك، وساير ما في هذا الحديث سوى ذلك مكشوف المعاني يعلم سامعوه ما أريد به علماً يغنينا عن التفسير له، والله سبحانه الموفّق». انتهى.

١٨ـ تأويلات أهل السُّنّة ـ تفسير القرآن العظيم، لأبي منصور محمّد بن محمّد بن محمود الماتريدي السّمرقندي الحنفي، (ت: ٣٣٣هـ): ١١٧/٤، طبعة: مؤسسة الرسالة ناشرون. وقد ذكر حديث الثقلين في ذيل تفسير آية التطهير من سورة الأحزاب، ولم يناقش في صحّته، مما يدلّ على ثبوته عنده، وحاول أن يتأوّل معنى العترة فقال ما نصّه:

«وأما قولُهُ: «الثقلين» فهما اللذان تركهُما فينا بعده: الكتاب والعترة، وعترتُه سنّتَه على ما قيل.

وقولُهُ: «أهل بيتي» كأنّه قال: تركت الثَقَلَين كتاب الله وسُنّتي بأهل بيتي، وذلك جائزٌ في اللغة». انتهى.

١٩ــ المعجم الكبير، للحافظ الطبراني،(ت: ٣٦٠هـ): ٢٦٧٨/٦٥/٣، ٢٦٧٩، ٢٦٨٠، ٢٦٨١، ٢٦٨٣، ٣٠٥٢. وفي: ١٦٧/٥/ ٤٩٧١، ٥٠٢٥، ٥٠٢٦، ٥٠٢٨، ٥٠٤٠.

٢٠ـ المعجم الأوسط، للحافظ الطبراني: ٣٤٦٣/٢٦٢/٤، ٣٥٦٦.

٢١ـ المعجم الصغير للحافظ الطبراني أيضاً: ١٣١/١.

٢٢ـ المستدرك على الصحيحين، للحافظ الحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري، (ت: ٤٠٥هـ): ٤٧١١/١٦٠/٣، ٤٥٧٦. وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بطوله، ووافقه الذهبي في التلخيص، على شرط البخاري ومسلم.

٢٣ـ مناحل الشفا ومناهل الصفا بتحقيق كتاب شرف المصطفى، للحافظ أبي سعيد الخركوشي النيسابوري، (ت: ٤٠٦هـ): ٢٢٧٨/٣٢٥/٥، ٢٢٧٩، ط: دار البشائر الإسلامية.

٢٤ـ مناقب عليّ بن أبي طالب عليه السلام، للحافظ أبي بكر أحمد بن موسى «ابن مردويه» الأصفهاني، (ت: ٤١٠هـ): ٢٢٨ فقد أخرج حديث الثَقَلَين من تسعة وثمانين طريقاً.

٢٥ـ تفسير الكشف والبيان للإمام الثعلبي، (ت: ٤٢٧ هـ) : ١٨٦/٩، في تفسير قوله ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ الثَّقَلَانِ﴾ (الرحمن: ٣١)، فذكر نصّ الحديث وقال: فجعلهما ـ النّبيّ صلى الله عليه وآله ـ ثقلين إعظاماً لقدرهما.

٢٦ـ الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم الظاهري، (ت: ٤٥٦هـ): ٢٧٧/٦.

٢٧ـ السنن الكبرى، للحافظ أبي بكر البيهقي، (ت: ٤٥٨هـ): ١١٤/١٠.

٢٨ـ مناقب عليّ بن أبي طالب عليه السلام، للفقيه الحافظ عليّ بن محمّد الشافعي، الشهير بابن المغازلي، (ت: ٤٨٣هـ): ١٥٦، حديث ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤.

٢٩ـ الجمع بين الصحيحين، للإمام المحدِّث محمد بن فتوح الحُميدي، (ت: ٤٨٨ هـ): ٨٤١/٥١٥/١

٣٠ـ فردوس الأخبار، للحافظ شيرويه بن شهردار الديلمي، (ت: ٥٠٩هـ): ١٩٧/٥٣/١.

٣١ـ تفسير البغوي «معالم التنزيل»، لأبي محمّد الحسين بن مسعود البغوي، (ت: ٥١٦ هـ): ١٩١/٧.

٣٢ـ مصابيح السُّنّة لأبي محمّد الحسين بن مسعود البغوي، أيضاً: ٤٨٠٠/١٨٥/٤، ٤٨١٥، ٤٨١٦، طبعة : دار المعرفة ـ بيروت.

٣٣ـ المناقب، للموفق بن أحمد بن محمّد المكي الخوارزمي، (ت: ٥٦٨هـ): ١٥٤ حديث ١٨٢.

٣٤ـ تأريخ مدينة دمشق، للحافظ ابن عساكر، (ت: ٥٧١هـ): ٢١٩/٤٢.

٣٥ـ جامع الأصول في أحاديث الرسول، لأبي السعادات المبارك بن محمد الشهير بـ(ابن الأثير الجزري) ، (ت: ٦٠٦هـ): ٦٧٠٨/١٥٨/٩، طبعة: المكتبة التجارية ـ مكّة المكرّمة.

٣٦ـ النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير الجزري، أيضاً : ٨٦٩/٣، طبعة: دار إحياء التراث العربي.

٣٧ـ تفسير مفاتيح الغيب، للفخر الرازي، (ت: ٦٠٦هـ): مورد تفسير آية الاعتصام (آل عمران: ١٠٣).

٣٨ـ أسد الغابة في معرفة الصّحابة، لعز الدّين أبي الحسن علي بن محمّد (ابن الأثير الجَزَري)، (ت: ٦٣٠هـ): ١٧/٢.

٣٩ـ ذيل تأريخ بغداد، للحافظ محمّد محمود المعروف بابن النجار البغدادي، (ت: ٦٤٣هـ): ١٤/٥، وحسب تسلسل تأريخ بغداد، للخطيب البغدادي: ١٤/٢٠.

٤٠ـ مطالب السَّؤول في مناقب آل الرسول، للشيخ محمد بن طلحة الشافعي، (ت: ٦٥٢هـ): ٢٣.

٤١ـ كفاية الطالب في مناقب عليّ بن أبي طالب عليه السلام، للحافظ محمّد بن يوسف الكنجي الشافعي، (المقتول سنة: ٦٥٨هـ): ٥٣.

٤٢ـ ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى، لمحبّ الدين الطبري، (ت: ٦٩٤هـ): ٤٧، طبعة: مكتبة الصّحابة ـ جدّة.

٤٣ـ تفسير لباب التأويل في معاني التنزيل، للشيخ علاء الدين عليّ بن محمّد البغدادي الشهير بالخازن، (ت: ٧٢٥هـ): ٩٨/٤.

٤٤ـ تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان، للحافظ الحسن بن محمّد بن حسين النيسابوري، (ت: ٧٢٨هـ): ٢٢١/٢، وقد أورد حديث الثَّقَلين في مبحث الآية الشريفة ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَى عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللّه﴾ آل عمران/١٠١.

٤٥ـ مشكاة المصابيح، لمحمد بن عبد الله الخطيب التبريزي، من علماء القرن الثامن الهجري: ٣٧١/٣/ ٦١٥٢، ٦١٥٣، ٣٦٩/٣/ ٦١٤٠.

٤٦ـ فرائد السمطين، للمحدِّث الكبير الشيخ إبراهيم بن محمد الجويني، (ت: ٧٣٠هـ): ١٤٢/٢/ ٤٣٦ ـ٤٤١، الباب الثالث والثلاثون.

٤٧ـ تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، للحافظ يوسف المزيّ، (ت: ٧٤٢هـ): ١٩٢/٣/ ٣٦٥٩، ٣٦٦٨.

٤٨ـ الكاشف عن حقائق السنن، للإمام الطيبي الحسين بن عبد الله بن محمد، (ت: ٧٤٣هـ): ١٢/ ٦١٥٢/٣٩٠٨، ٦١٥٣.

٤٩ـ نظم درر السمطين، لجمال الدين محمّد بن يوسف الزرندي الحنفي، (ت: ٧٥٠هـ): ٢٣١.

٥٠ـ البداية والنهاية، للحافظ ابن كثير الدمشقي، (ت: ٧٧٤هـ): ١٩٩/٥، وقال ابن كثير: «قال شيخنا أبو عبد الله الذهبي. هذا حديث صحيح».

٥١ـ تفسير القرآن العظيم، للحافظ ابن كثير الدمشقي، أيضاً: ١٨٦/٧، في ذيل تفسير آية المودّة من سورة الشورى.

٥٢ـ منهاج السُّنّة، للشيخ أحمد بن عبد الحليم ابن تيميّة، (ت: ٧٨٢هـ): ٣٩٣/٧، حيث أورد حديث الثقلين كما أخرجه مسلم في الصحيح.

٥٣ـ مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرك أبي عبد الله الحاكم، للعلاّمة عمر بن عليّ المعروف بابن المُلقِّن، (ت: ٨٠٤ هـ): ٥٣٢/١٣٠٠/٣.

٥٤ـ كشف الأستار عن زوائد البزّار على الكتب الستّة، للحافظ علي بن أبي بكر الهيثمي، (ت: ٨٠٧ هـ): ٢٦١٢/٢٢١/٣.

٥٥ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للحافظ الهيثمي، أيضاً: ٢٥٩/٩/ ١٤٩٦٦، ط: دار الفكر ـ بيروت.

٥٦ـ إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة، لابن حجر العسقلاني، (ت: ٨٥٢ هـ): ٤٨٢٣/٦٤٥/٤.

٥٧ـ الفصول المهمة في معرفة أحوال الأئمة عليهم السلام، للشيخ علي بن محمّد المالكي الشهير بابن الصباغ، (ت: ٨٥٥ هـ): ٤٠.

٥٨ـ مختصر زوائد مسند البزّار على الكتب الستّة ومسند أحمد، للحافظ ابن حجر العسقلاني، (ت: ٨٥٢ هـ): ١٩٦٤/٣٣٣/٢، بإسناده عن عليّ بن أبي طالب عليه السلام.

٥٩ـ استجلاب ارتقاء الغرف، للحافظ محمد بن عبد الرحمن السخاوي الشافعي، (ت: ٩٠٢هـ): ٧٩ تحقيق نزار المنصوري.

٦٠ـ جواهر العقدين في فضل الشرفين، للسمهودي الشافعي، (ت: ٩١١هـ): ٢٣١.

٦١ـ الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير، لجلال الدين السيوطي، (ت:٩١١هـ): ١٠٠/١/ ١٦٠٨، ٢٦٣١.

٦٢ـ الدُّر المنثور في التفسير المأثور، لجلال الدين السيوطي، أيضاً: ٣٤٩/٧ في ذيل تفسير آية المودّة.

٦٣ـ الصواعق المحرقة على أهل الرّفض والضلال والزندقة، لابن حجر الهيتمي، (ت: ٩٧٣هـ): ٦٥٣/٢.

وقال: هذا حديث صحيح وله طرق كثيرة عن بضع وعشرين صحابياً لا حاجة بنا إلى بسطها.

٦٤ـ كنز العمّال، للمتّقي الهندي، (ت: ٩٧٥هـ): ٨٧٠/١٧٢/١، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٩٨ و ٩٤٣/١٨٥/١، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٧، ٩٥٨.

٦٥ـ مرقاة المفاتيح، للعلاّمة الملاّ علي القاري، (ت: ١٠١٤هـ): ٦١٥٢/٥٣٠/١٠، ٦١٥٢ /٥٣١/١٠.

٦٦ـ فيض القدير شرح الجامع الصغير، للعلاّمة المناوي: ١٦٠٨/١٧٤/٢، ٢٦٣١/١٤/٣.

٦٧ـ الإتحاف بحبّ الأشراف، للشيخ الشبراوي الشافعي، (ت: ١١٧٢هـ): ٥٧.

٦٨ـ تفسير روح المعاني، للعلاّمة محمود الآلوسي، (ت: ١٢٧٠هـ): ٢٤/١٢، في ذيل تفسير آية التطهير.

٦٩ـ ينابيع المودّة، للقندوزي الحنفي، (ت: ١٢٩٤هـ): ٩٥/١ـ ٧/١٠٦ـ ٦٠.

٧٠ـ تحفة الأحوذي، للحافظ المباركفوري، (ت: ١٣٥٣هـ): ٢٦٧/١٠/ ٣٧٩٤.

٧١ـ المسند الجامع لأحاديث الكتب السّتّة: ٥/٥٠٩/ ٣٨٣٣، ٣٨٣٤، ٦/٤٤١/ ٤٥٩٥، ٥/٥٠٦/ ٣٨٢٩.

٧١ـ الصحيح المسند من فضائل الصحابة، لمصطفى بن العدوي: ٢٤٧.

٧٢ـ صحيح الجامع الصغير وزياداته، لمحمّد ناصر الدين الألباني: ١/٤٨٢/ ٢٤٥٨.

٧٣ـ سلسلة الأحاديث الصحيحة، لمحمّد ناصر الدين الألباني، أيضاً: ٤/٣٥٥/ ١٧٦١.

وقال الألباني: الحديث صحيح، وإسناده صحيح، ورجاله رجال الصحيح.

أقول: إنّ هذا الاستعراض لأهم مصادر أهل السّنّة الذين أخرجوا وأوردوا حديث الثَّقَلين وأشادوا بصحّته، فهو على سبيل الاستطراد، لا على سبيل الحصر والإحصاء، ولا على سبيل الاستقراء التام، ولكن من باب الإشارة إلى المصادر المهمّة لأهل السنّة والمقبولة في الأوساط العلمية، لتحقيق قناعة كافية يقينيّة بصحّة حديث الثقلين وتواتره.

الجهة الرابعة: في رواة حديث الثَّقَلَين

فيما يلي أسماء رواة حديث الثَّقَلَين من الصَّحابة والصَّحابيات، وأسماء طائفة ممن روى الحديث وأخرجه عن كلّ واحد منهم:

١ـ **الإمام عليّ بن أبي طالب أمير المؤمنين عليه السلام**: وقد أخرج حديثه جماعة من أكابر علماء أهل السُّنّة منهم:

١ـ محمد بن جرير الطبري.

٢ـ شمس الدين السخاوي.

٣ـ جلال الدين السيوطي.

٤ـ نور الدين السمهودي.

٥ـ علي المتقي الهندي.

٦ـ سليمان بن إبراهيم القندوزي الحنفي.

٧ـ أبو بكر أحمد بن عمر الشيباني.

٨ـ أبو بكر أحمد بن عمرو البزّار، وآخرون غيرهم.

٢ـ الإمام الحسن بن عليّ السبط عليه السلام: وقد أخرج الحديث عنه:

١ـ الشيخ سليمان بن إبراهيم القندوزي الحنفي.

٣ـ سلمان المحمدي (الفارسي) : وقد روى الحديث عنه مسنداً

١ـ الشيخ سليمان بن إبراهيم القندوزي.

٤ـ أبوذر الغفاري: وقد أخرج حديثه جماعة منهم:

١ـ محمد بن عيسى الترمذي.

٢ـ ابن عقدة الكوفي.

٣ـ ابن كثير الدمشقي.

٤ـ شمس الدين السخاوي.

٥ـ أحمد بن محمد العاصمي.

٥ـ ابن عباس: وقد أخرج الحديث عنه:

١ـ الشيخ سليمان بن إبراهيم القندوزي.

٦ـ أبو سعيد الخدري: وقد أخرج حديثه جماعة منهم:

١ـ عبد الملك العزرمي.

٢ـ سليمان بن مهران الأعمش.

٣ـ أحمد بن إسحاق المدني.

٤ـ أحمد بن حنبل.

٥ـ أبوعيسى الترمذي.

٦ـ أبوجعفر الطبري.

٧ـ أبو يعلى التميمي.

٨ ـ الفخر الرازي.

٩ـ ابن كثير الدمشقي.

١٠ـ عبد الوهاب البخاري، وآخرون غيرهم ، وقد بلغوا أكثر من خمسين مخرجاً.

٧ـ **جابر بن عبد الله الأنصاري:** وقد أخرج حديثه جماعة من الحفّاظ، منهم:

١ـ الترمذي، صاحب الصحيح.

٢ـ أبو بكر ابن أبي شيبة العبسي.

٣ـ محمّد بن عليّ الحكيم الترمذي.

٤ـ النسائي، صاحب السنن.

٥ـ ابن الأثير الجزري.

٦ـ ابن كثير الدمشقي.

٧ـ محمّد بن محمّد الحافظي البخاري، وآخرون غيرهم بلغوا أكثر من ثلاثين راوياً.

٨ ـ **أبو الهيثم بن التيهان:** وقد أخرج عنه الحديث جماعة، منهم:

١ـ أبو العبّاس ابن عقدة.

٢ـ شمس الدين السخاوي.

٣ـ نور الدين السمهودي.

٤ـ الشيخ سليمان القندوزي.

٥ـ أحمد بن الفضل بن محمّد باكثير.

٩ـ أبو رافع مولى رسول الله ﷺ: وقد روى عنه حديث الثَّقَلَين:

١ـ ابن عقدة.

٢ـ شمس الدين السخاوي.

٣ـ نور الدين السمهودي.

٤ـ ابن باكثير.

٥ـ الشيخ سليمان القندوزي.

١٠ـ حذيفة بن اليمّان : روى عنه حديثه:

١ـ الشيخ سليمان القندوزي الحنفي.

١١ـ حذيفة بن أسيد الغفاري: وقد روى حديثه جماعة، منهم:

١ـ أبو عيسى الترمذي.

٢ـ الحكيم الترمذي.

٣ـ أبو القاسم الطبراني.

٤ـ ابن عساكر.

٥ـ ابن كثير الدمشقي.

٦ـ عليّ بن محمّد ابن الأثير، وآخرون غيرهم بلغوا أكثر من عشرين راوياً.

١٢ـ خزيمة بن ثابت ذو الشهادتين: وقد أخرج عنه الحديث جماعة، منهم:

١ـ أبو عقدة.

٢ـ شمس الدين السخاوي.

٣ـ نور الدين السمهودي.

٤ـ الشيخ سليمان القندوزي.

٥ـ ابن باكثير.

١٣ـ زيد بن ثابت : وقد روى عنه حديثه جماعة، منهم:

١ـ أحمد بن حنبل.

٢ـ الطبري.

٣ـ الكنجي الشافعي.

٤ـ القندوزي الحنفي.

٥ـ محمد بن إسحاق.

٦ـ الهيثمي.

٧ـ المناوي.

٨ ـ السيوطي.

٩ـ السخاوي، وآخرون غيرهم.

١٤ـ أبوهريرة: وقد روى عنه حديثه جماعة، منهم:

١ـ أبو بكر البزّار.

٢ـ شمس الدين السخاوي.

٣ـ السيوطي.

٤ـ ابن باكثير.

٥ـ السمهودي.

٦ـ محمود بن محمّد الشيخاني القادري.

١٥ـ عبد الله بن حنطب: وقد أخرج عنه حديثه جماعة، منهم:

١ـ الطبراني.

٢ـ ابن الأثير.

٣ـ جلال الدين السيوطي.

١٦ـ جبير بن مطعم : وقد أخرج عنه حديثه جماعة، منهم:

١ـ أبو نعيم الأصبهاني.

٢ـ السيد علي الهمداني.

٣ـ الشيخ سليمان القندوزي.

١٧ـ البراء بن عازب: أخرج حديثه:

١ـ أبو نعيم الأصبهاني.

١٨ـ أنس بن مالك: روى عنه حديثه:

١ـ أبو نعيم الأصبهاني.

١٩ـ طلحة بن عبد الله التميمي: روى عنه حديثه:

١ـ الشيخ سليمان القندوزي.

٢٠ـ عبد الرحمن بن عوف: روى عنه حديثه:

١ـ الشيخ سليمان القندوزي.

٢١ـ سعد بن أبي وقّاص: روى عنه حديثه:

١ـ الشيخ سليمان القندوزي.

٢٢ـ عمرو بن العاص: ذكر روايته:

١ـ الموفق بن أحمد الخوارزمي.

٢٣ـ سهل بن سعد الأنصاري: أخرج عنه حديثه جماعة، منهم:

١ـ ابن عقدة الكوفي.

٢ـ السخاوي.

٣ـ السمهودي.

٤ـ ابن باكثير.

٥ـ القندوزي الحنفي.

٢٤ـ عدي بن حاتم: وقد روى عنه حديثه:

١ـ ابن عقدة.

٢ـ السخاوي.

٣ـ السمهودي.

٤ـ ابن باكثير.

٥ـ القندوزي.

٢٥ـ عقبة بن عامر: روى عنه حديثه:

١ـ ابن عقدة.

٢ـ السخاوي.

٣ـ السمهودي.

٤ـ ابن باكثير.

٥ـ القندوزي.

٢٦ـ أبو أيوب الأنصاري: روى عنه حديثه:

١ـ ابن عقدة.

٢ـ السخاوي.

٣ـ السمهودي.

٤ـ ابن باكثير.

٥ـ القندوزي.

٢٧ـ أبو شريح الخزاعي: روى عنه حديثه:

١ـ ابن عقدة.

٢ـ السخاوي.

٣ـ السمهودي.

٤ـ ابن باكثير.

٥ـ القندوزي.

٢٨ـ أبو قدامة الأنصاري: روى عنه حديثه:

١ـ ابن عقدة.

٢ـ السخاوي.

٣ـ السمهودي.

٤ـ ابن باكثير.

٥ـ القندوزي.

٢٩ـ أبو ليلى الأنصاري: روى عنه حديثه:

١ـ ابن عقدة.

٢ـ السخاوي.

٣ـ السمهودي.

٤ـ ابن باكثير.

٥ـ القندوزي.

٣٠ـ ضميرة الأسلمي: روى عنه حديثه:

١ـ ابن عقدة.

٢ـ السخاوي.

٣ـ السمهودي.

٤ـ ابن باكثير.

٥ـ القندوزي.

٣١ـ عامر بن ليلى بن ضمرة : روى عنه حديثه جماعة، منهم:

١ـ ابن عقدة الكوفي.

٢ـ أبو موسى المديني.

٣ـ أبو الفتح العجلي.

٤ـ علي بن محمد ابن الأثير.

٥ـ ابن حجر.

٦ـ السخاوي.

٧ـ ابن باكثير.

٨ ـ القندوزي.

٣٢ـ سيدتنا فاطمة الزهراء عليها السلام: وقد أورد روايتها:

١ـ الشيخ سليمان القندوزي.

٣٣ـ أمّ المؤمنين أمّ سلمة: وقد أورد روايتها جماعة، منهم:

١ـ ابن عقدة.

٢ـ الدارقطني.

٣ـ السخاوي.

٤ـ السمهودي.

٥ـ ابن باكثير.

٦ـ القادري.

٣٤ـ أمّ المؤمنين أمّ هاني أخت أمير المؤمنين عليه السلام: وقد أورد روايتها جماعة، منهم:

١ـ ابن باكثير.

٢ـ السمهودي.

٣ـ ابن عقدة.

٤ـ السخاوي[١].

٣٥ـ عمر بن الخطاب: رواه عنه:

١ـ عيسى بن عبد الله بن مالك[٢].

٣٦ـ أبو الطفيل عامر بن واثلة[٣].

٣٧ـ زيد بن أرقم: وقد أخرج حديثه الكثير الكثير، منهم:

---

(١) انظر: استجلاب ارتقاء الغرف، للحافظ السخاوي: ٣٣٦/١ـ٣٦٧، جواهر العقدين للسمهودي: ٢٣٢، وما بعدها، نفحات الأزهار: ٢٢٦/٢، جامع أحاديث الشيعة، للبروجردي: ٤٥/١-١٣٢.

(٢) كفاية الأثر، للرازي القمي: ٩١ـ٩٢.

(٣) كنز العمال: ١٠٤/١٣.

١ـ الإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيشابوري، صاحب الصحيح.

٢ـ الإمام أحمد بن حنبل.

٣ـ الحافظ الطبراني.

٤ـ أبو عيسى الترمذي صاحب الصحيح.

٥ـ ابن الأثير الجزري.

٦ـ الإمام أبو بكر أحمد بن عمرو المشتهر (ابن أبي عاصم).

٧ـ الدارمي صاحب السنن.

٨ ـ الحافظ الحسين بن مسعود البغوي.

٩ـ الحافظ عليّ بن أبي بكر الهيثمي.

١٠ـ المتقي الهندي صاحب كنز العمال.

١١ـ الحافظ ابن عساكر الشافعي. وآخرون كثير غيرهم.

وقد أُخرج هذا الحديث في الصحاح والمسانيد والسنن والمجامع الحديثية ـ كما وقفت عليه ـ وقلّ ما يخلو من رواية هذا الحديث مسند أو جامع حديثي، أو كتاب في الفضائل، لأهل السّنّة، وقد روي هذا الحديث من بعد ما صدح به رسول الله صلى الله عليه وآله من قبل الصَّحابة والصَّحابيات، وقد حفظوه في صدورهم، ولو بعد مرور عشرات السنين، فهذا زيد بن أرقم، حينما يسأل عن حديثٍ سمعه من رسول الله صلى الله عليه وآله، فيعتذر لكبر سنّه، وقِدَم عهده ونسيانه، لكنّه بنفس الوقت لا يروي لهم سوى حديث الثّقلين، مما يدلّ على تكرّر روايته عنده، وعند غيره، بحيث بقي محفوراً في ذاكرته ولم يلفّه النسيان، على رغم كبر سنّه، وبُعد عهده![1].

---

(١) نقل هذه القصة أحمد بن حنبل في رواية زيد بن أرقم، كما جاء في المسند: ١٩٢٦٥/١٠/٣٢ ومسلم، في صحيحه: ٤/١٨٧٣/ ٢٤٠٨.

ولا زال هذا الحديث الشريف يُروى في صحف المحدِّثين عن صحابي واحد، أو أكثر، وربَّما روي في واحد منها عن أكثر من عشرين صحابياً، إمّا مجملاً كما في الصواعق المحرقة لابن حجر، وإمّا مسندا مفصّلا، كما في كتب السخاوي، والسيوطي، والسمهودي، وغيرهم.

«وقد رواه الإمامية في كتبهم بأسانيدهم المتكرِّرة عن الباقر، والرضا، والكاظم، والصادق، عن آبائهم عن رسول الله ﷺ وبالأسانيد الأخر عن أمير المؤمنين عليه السلام، وعمر، وأُبيّ، وجابر، وأبي سعيد، وزيد بن أرقم، وزيد بن ثابت، وحذيفة بن أسيد، وأبي هريرة، وغيرهم عن رسول الله ﷺ»[1].

الجهة الخامسة: في تصريح علماء المسلمين بصحّته

لقد نقل حديث الثقلين جماعة من كبار الحفّاظ وأئمة الحديث، معتمدين عليه، مصرِّحين بصحّته وموثّقين رجاله، أشير إلى بعض هؤلاء الأكابر:

١ـ **الإمام مسلم في صحيحه**: إنَّ الحديث قد أخرجه مسلم في صحيحه بطرق متعددة، ومن المعلوم أنَّ الحديث لو أُخرج في الصحيح ولو من طريق واحد، فهو يدلّ على صحته عند مسلم، فكيف لو كان الحديث قد أُخرج بطرق متعدّدة؟

٢ـ **الحافظ الكنجي الشافعي في كفاية الطالب**: فقد أخرج الحديث بطرق عن مسلم وعقد لذلك باباً، وقال في بداية الباب في بيان صحّة خطبته ﷺ بماء يدعى خماً[2].

٣ـ **الحاكم النيسابوري**: قال ما نصّه: «هذا حديث صحيح الإسناد على شرط

---

(١) تفسير آلاء الرحمن للبلاغي: ١/١٠٠.

(٢) كفاية الطالب: ٥٠.

الشيخين ولم يخرجاه بطوله»[١].

٤ـ **شمس الدين الذهبي**: فقد وافق الحاكم «في التلخيص» وقال: الحديث صحيح على شرط البخاري ومسلم[٢].

٥ـ **السمهودي**: وقد عقد لذلك باباً، ورواه عن أكثر من عشرين صحابياً، واستنكر على ابن الجوزي في «العلل المتناهية» بتضعيفه للحديث.

فقال ما نصّه: «كأنّه لم يستحضره حينئذٍ إلاّ من تلك الطرق الواهية، ولم يذكر بقيّة طرقه»[٣]، كما أنّه حذّر من الاغترار بقول ابن الجوزي، بلحاظ أنّ في ذلك مهلكة في الدّارين.

٦ـ **أبو جعفر الطحاوي**: بعد أن أخرج الحديث عن أبي حيّان، قال ما نصّه: «وطلبنا من روى عن يزيد بن حيّان سوى أبي حيّان التميمي، ليكون قد حدّث عنه سوى أبي حيّان مَن هو كأبي حيّان في العدل، فيكون قد حدّث عنه عدلان، فوجدنا الأعمش قد روى عنه، وحدّثنا أبو نعيم فذكر بإسناده مثله»[٤]. انتهى.

٧ـ **ابن كثير**: قال ما نصّه: «قال شيخنا أبو عبد الله الذّهبي: هذا حديث صحيح»[٥].

٨ـ **ابن حجر الهيتمي**: بعد أن أورد حديث الثَّقَلَين، أخذ بالاستنكار على ما ذهب إليه ابن الجوزي، فقال ما نصّه: «ولم يصب ابن الجوزي في إيراده في

---

(١) المستدرك على الصحيحين: ٤٧٦٩/٣٥٩/٣ ، طبعة: دار الفكر.

(٢) ذيل المصدر السابق.

(٣) جواهر العقدين: ٢٣٢.

(٤) مشكل الآثار: ٣٦٩/٤، كما أنّك قد عرفت ما ذكره في ذيل روايته للحديث، فلعن مَن أخرج أهل البيت عليهم السلام من هذه الآثار، وقد مرّ تحت رقم (١٧)، فلاحظ.

(٥) البداية والنهاية: ١٩٩/٥.

«العلل المتناهية»، كيف وفي صحيح مسلم، وغيره في خطبته ﷺ قرب (رابغ) مرجعه من حجة الوداع قبل وفاته بنحو شهر؟»[١].

وأضاف ابن حجر قائلاً: «ولهذا الحديث طرق كثيرة عن بضع وعشرين صحابياً لا حاجة بنا إلى بسطها»[٢].

٩ـ إسحاق بن راهويه، (ت: ٢٣٨هـ): فقد أخرج في «مسنده» من طريق كثير بن يزيد، عن محمد بن عمر بن عليّ بن أبي طالب، عن أبيه، عن جدّه عليّ.

فقال السمهودي: «وهو سند جيد»[٣].

١٠ـ الحافظ أبو بكر أحمد بن موسى «ابن مردويه»: فقد أخرج حديث الثقلين من تسعة وثمانين طريقاً، كما أنّه قد أخرج من مئة وثلاثين طريقاً: إنّ العترة عليّ وفاطمة والحسنان[٤].

١١ـ الإمام أحمد بن حنبل: فقد أخرج الحديث بطرق متعدّدة، وقال المحقق: «بهذه الطرق الكثيرة يزيد الحديث قوّة وصحّة»[٥].

١٢ـ العلاّمة المناوي: جزم بوثوق رجال حديث الثَّقلين، إذْ نقل عن الهيثمي توثيق رجاله، وأشاد بإسناد أبي يعلى، والحافظ عبد العزيز بن الأخضر، ثُمّ أضاف قائلاً: «ووهم من زعم وضعه كابن الجوزي»[٦] وزاد على ذلك بقوله:

---

(١) الصواعق المحرقة: ٦٥٣/٢.

(٢) المصدر السابق.

(٣) جواهر العقدين: ٢٣٨.

(٤) انظر مناقب عليّ بن أبي طالب، لابن مردويه: ٢٢٨.

(٥) فضائل الصحابة، لأحمد بن حنبل: ١٧٠/١/ ١٧١ تحقيق وصيّ الله محمد عباس ـ مكّة المكرّمة.

(٦) فيض القدير: ١٥/٣.

«وقد قال السمهودي: وفي الباب ما يزيد على عشرين من الصحابة»[١]، انتهى.

١٣ـ العلاّمة محمود الآلوسي: فقد ذكر حديث الثَّقَلَين في ذيل تفسير «آية التطهير» وقال ما نصّه: «ما صحّ عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنّه قال...»[٢] وأخذ بذكر الحديث.

١٤ـ الشيخ محمّد ناصر الدين الألباني: قال ما نصّه: «إنّ حديث الثَّقَلَين صحيح وله شاهد من حديث «زيد بن أرقم» ، وإسناده صحيح، ورجاله رجال الصحيح»[٣]، وكذا أورد الكلام ذاته في مصدر آخر[٤].

الجهة السادسة: في دلالات حديث الثّقلين

بعد أن وقفت على الطرق المتعدّدة لحديث الثَّقَلَين، وكثرة ما رواه الصَّحابة عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وما أخرجه المحقّقون وأكابر علماء الجمهور، وأشادوا بصحّة إسناده قديماً وحديثاً، حان الوقت لفهم دلالات الحديث، وما يتضمّنه من معانٍ سامية وخطيرة، إذْ الحديث صدر في ظروف مختلفة، بل ومواقف غاية في الأهميّة، حيث إنَّ الرَّحم الذي تولّد فيه النَّصّ لم يكن عاديّاً، بل كان في غاية الشدّة، والحساسيّة، ويعتبر آخر وصية لرسول الله صلى الله عليه وآله بحقّ هذه الأمّة المرحومة، فيا ترى حينما يخبر النّبيّ صلى الله عليه وآله بكونه «يوشك أن يدعى فيجيب»، فكيف تكون حينئذ وصيته، من حيث الأهمّية، والخطورة، ومن حيثيّات أخرى؟ كما أنّه هو الرؤوف بالمؤمنين، والحريص على أمّته من التمزّق والتصدّع وتفرّق

---

(١) فيض القدير: ١٥/٣.

(٢) روح المعاني: ٢٤/١٢.

(٣) سلسلة الأحاديث الصحيحة: ٣٥٦/٤.

(٤) الفتح الكبير في صحيح الجامع الصغير وزياداته : ٢٤٥٨/٤٨٢/١.

الكلمة، فلابد أنْ تكون وصيّته جامعة مانعة، تجمع شتات الأمّة، وتمنعهم من الوقوع في المهلكة، وتصونهم عن الضلال والانحراف.

إذن لابدّ أن يحدّث الأمّة بوصّيته تكراراً، كي تستوعب الأمّة مضمون الوصية وتتعامل معها بجدّية فائقة، وهذا ما قام به عليه الصلاة والسلام، فقد استوعب الظروف المختلفة، مستثمراً تجمّع المسلمين واجتماعهم، من أجل أنْ يحفر في ذاكرة الأمّة هذه الوصية، مهما طال الزمن، ومهما حاول المغرضون من تعكير الأجواء الصافية، وإثارة الشغب، والصخب في صفوف الأمّة، فقد حفظ الصحابة الحديث، ونقلوه صدراً عن صدر، رغم الأوامر الصارمة في منع الحديث، من هنا نجد أنّ الصحابي (زيد بن أرقم) على رغم كبر سنّه وهرمه، وبعد عشرات السنين، حينما يقصدوه ليحدّثهم عن رسول الله ﷺ، فلا يتذّكر سوى هذا الحديث، ممّا يكشف عن شدّة تأكيد رسول الله ﷺ لهذا الحديث وتكراره له، ولذا ورد بمفردات جذّابة وألفاظ مميّزة، ولو بمضمون متّحد تقريباً.

إذنْ فالوصية النبويّة لابدّ من حفظها والاهتمام بها والالتزام بها، ومراعاتها، وهذا هو الوفاء الصادق من الأمّة اتّجاه نبيّها حينئذ، بل هو الواجب الذي لا يمكنها التخلّف عنه، لأنّ ما دونه سوى الضلال، والانحراف، والخسران، والضياع.

فتعال يا أخي لنستنطق الحديث برواياته المختلفة، لنستخرج الدّرر المكنونة فيه، وما ينبعث منها من الأنوار المتلألئة، لتنير لنا الطريق بل تملئه ضياءً ونوراً لنسير فيه بخطى مطمئنّة، محسوبة العواقب، مريحة للضمير، متطابقة مع الوجدان، منسجمة مع الفطرة السليمة. فإليك ما يمكن استنباطه من دلالات حسب ظواهر ألفاظه المعمّقة، مشفوعة برؤى العلماء والمحقّقين وأقوالهم.

الدلالة الأولى: شمولية الخطاب النبوي

قوله صلى الله عليه وآله: «أمّا بعد: ألاَ أيُّها النَّاس!»[١].

من خلال هذا الخطاب العام لكلِّ الناس على اختلاف أصنافهم وفئاتهم وقوميّاتهم، نفهم أنّ وصيته هذه، هي وصفة إنسانيّة ناجعة للأمم فضلاً عن أمّته، إذْ لم يخاطبهم بما يتمتّعون من صفات إيمانية أو إسلامية فحسب، ليخرّج الآخرين، كلا، بل كان خطابه شاملاً لجميع بني الإنسان بما هم عليه من اتّحاد الخلقة والإنسانية، وهذا الخطاب له دلالاته الوجدانية المعمّقة، إذْ الإسلام لا يبخل بعطائه ولا زواخر بياناته عن أحد، بل على العكس تماماً، فهذا نبيّ الإسلام وما يتمتّع به من حنو إنساني، يريد أنْ يقدّم آخر ما يوصي به، بما تنتفع به الأمم جميعاً، فقد أراد أنْ يخاطب النّاس للانخراط في سلك الإيمان دون حاجة إلى مزيد تأمّل أو تفكير، وإنّما أراد أنْ يخاطب الضمائر قبل العقول، والوجدان قبل الفكر. بلحاظ كونه خاتم الأنبياء والمرسلين، فهو مأمور بتبليغ الرسالة إلى كافّة النّاس، قال تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيّهَا النّاسُ إِنّي رَسُولُ اللّه إِلَيْكُمْ جَمِيعاً﴾[٢].

فعلى هذا لا غرابة أنْ يكون خطابه لكلِّ النّاس، لا لفئة دون أخرى، ولا لقوميّة دون أخرى، إذْ ما يطرحه يمثّل عمق ما يوحّد المجتمعات الإنسانية كافّة، فضلاً عن المؤمنين برسالته، ومن الجدير بالذّكر أنّ الخطابات القرآنية جرت على استعمال هذا المصطلح ـ يا أيّها النّاس ـ في مكّة، والمصطلح الآخر ـ يا أيها الذين آمنوا ـ في المدينة، كما حكي عن علقمة، والحسن، وابن عباس[٣]، ولكنّ

---

(١) حسبما أخرجه مسلم، في صحيحه: ١٨٧٣/٤.

(٢) الأعراف: ١٥٨.

(٣) انظر تفسير الفخر الرازي: ٩١/١.

النّبيّ ﷺ أراد أنْ يلفت الأنظار إلى أهميّة ما يوصي به وخطورته، ونفعه للأمم جميعاً، فضلاً عن أمّته الإسلاميّة، فخاطبهم جميعاً بهذا الخطاب الشمولي.

الفخر الرازي والجواب المثير

لعلّ مَن يتبادر إلى ذهنه السؤال التالي: هل أنّ قوله ﴿**يا أيّها النّاس**﴾ يخصّ المشافَهين فقط، أم يعمّ غيرهم أيضاً؟

الجواب: لعلّ الكثيرين يجيبون بالثاني، دون أدنى تأمّل، وذلك لكون النّبيّ ﷺ هو خاتم الأنبياء، وقد ختمت الشرائع السماوية بدينه، فلابدّ أنْ يكون بيانه للبشرية كافّة، وعليه فلا يصح تخصيص الخطاب بالمشافَهين فقط، وهكذا أفاد الألباني أيضاً فقال: إنّ هذا الخطاب يعمّ المشافهين به وغيرهم[1].

هذا الجواب لا غبار عليه، وهو واضح كما قلنا، ولكن انظر إلى الفذلكة الفلسفية التي ستلاحظها من خلال ما أجاب به الفخر الرازي، بما هو نظيره في الخطابات القرآنية، فقال ما نصّه:

«الأقرب أنّه لا يتناولهم، لأنّ قوله: ﴿**يا أيّها الناس**﴾ خطاب مشافَهة، وخطاب المشافهة مع المعدوم لا يجوز، وأيضاً فالذين سيوجدون بعد ذلك ما كانوا موجودين في تلك الحالة، وما لا يكون موجوداً لا يكون إنساناً، وما لا يكون إنساناً لا يدخل تحت قوله: ﴿**يا أيّها الناس**﴾[2]!!»

ثُمّ يستدرك قائلاً:

---

(١) انظر صحيح الأحاديث القدسية، للألباني: ٩٢.

(٢) تفسير الفخر الرازي: ٩٣/١.

«لو لم يوجد دليل منفصل لكان الأمر كذلك، إلاّ إنّا عرفنا بالتواتر من دين محمّد صلى الله عليه وآله أنّ تلك الخطابات ثابتة في حقّ من سيوجد بعد ذلك إلى قيام الساعة، فلهذه الدلالة المنفصلة حكمنا بالعموم»[1]، انتهى.

أقول: على كلا الرأيين تبقى النتيجة واحدة، وهو شمول الإنسانية أجمع بالخطابات القرآنية، والنبويّة حينما يكون مدخول النداء (الناس)، فلا فرق في النتيجة حينئذٍ بين أن يكون العموم مدلولاً للكلام بالدلالة المطابقية أو من خلال ضمّ قرينة خارجية، كما قال الفخر الرازي.

الدلالة الثانية: الوصية ومسؤولية المستقبل

قوله صلى الله عليه وآله: «**فإنّما أنا بشر يوشك أن يأتي رسول ربي فأُجيب**» من خلال هذا المقطع من الحديث الشريف أراد النّبيّ صلى الله عليه وآله الإشارة إلى ما يلي:

أولاً: التأكيد على عملية إعداد النفوس والقلوب لمواجهة الفاجعة الكبرى برحلته وانقطاع الوحي عن الأرض، فما هو موقفهم عندئذ؟

وما الذي عليهم أن يصنعوه؟

وما هو الواجب الذي ينبغي إتّباعه؟

فهل أنّ الرسالة المحمدية ستنتهي بانتقال روحه إلى بارئها؟

كلا، وهذا ما يعلمونه. ولكن قد يتصور البعض أنّ النّبيّ صلى الله عليه وآله قد يرفع إلى السماء، أو أنّه يغيب ليعود مرة أخرى، أو...، لكنّه واجههم بهذه الحقيقة وجهاً لوجه ـ صحيح أنّه قد صدمهم بها ـ كي يستعدّوا لاستقبالها بجدارة بالغة،

---

(١) تفسير الفخر الرازي: ٩٣/١.

ويتحمّلوا مسؤولية المستقبل باتّباع ما يوصي به بحذافيره، دون أن يتكلّفوا في تخيّل ما هو خلاف الواقع والحقيقة، كما حدث لدى بعض الأمم السابقة، أو ما حدث في معركة أُحد، وقد أشار القرآن إليه بقوله:

﴿وَمَا مُحمّدٌ إلاّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ من قَبْله الرّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ﴾[1] لقد أراد أنْ ينبّه بأنّ الإسلام ليس هو دين عبادة الشخصية، وإنّما الارتباط يتم بالرسالة ذاتها، فهي أصل، والقيادات والرسل حَمَلَتها، إذْ أنّ ارتباط الدين بشخصٍ معين، معناه توقّف كلّ الفعاليات وكلّ تقدّم بفقدانه وغيابه عن أُمّته.

وهذا النوع من الارتباط هو من علامات النقص في الرشد الاجتماعي، فلذا كان تركيزه وإصراره على مكافحة تقديس الفرد وعبادة الشخصية، وهو دليل آخر من أدلّة صدقه وإخلاصه لدينه وأُمته، لأنّ هذا المرض الاجتماعي يعطّل حركة الدين واستمراره وفعّاليته، وربّما يوقع البعض في الاضطراب العقائدي والارتجاج الديني، واللاإستقامة في الإيمان، ومن خلال هذه المنطلقات أراد إزالة الشبهة من أذهانهم ـ لو كانت موجودة ـ وبذا يَعدّ نفوسهم لما يستقبلهم من أمور، ويتحملّوا مسؤوليته بجدارة من خلال التزام منهج وصيّته بحذافيرها.

ثانياً: إنّ هذا البيان الصادر منه ﷺ في مثل تلك الظروف، وبهذه المواصفات يعدّ غاية في الأهميّة، لكونه يمثّل وصيّة نبويّة، تتضمن المنهج الأقتدائي في المجالين السياسي والتشريعي، فلابدّ للأمّة من الالتزام بتلك الوصية الخطيرة والاستنارة بها في ظلمات الدنيا الحالكة، بل والابتعاد عن كلّ ما يغايرها، ليتحقق بذلك الوفاء لرسول الله ﷺ وبالتالي تحقيق طاعة الله عزّ وجلّ.

---

(١) آل عمران: ١٤٤.

لذا ينبغي علينا أن نضع هذه الوصية النبويّة نصب أعيننا، لنلتفت إليها دائماً ونراقب أنفسنا من خلال الالتزام بها، دون أن نغفل عنها.

الدلالة الثالثة: استخلاف الثَّقَلَين

قوله صلى الله عليه وآله: «**إنّي تارك فيكم الثَّقَلَين كتاب الله وعترتي أهل بيتي**»[1] إنّ هذا المقطع من وصيّة النّبيّ الأكرم صلى الله عليه وآله يدلّ بشكل واضح على اقتصار الاستخلاف بعد رسول الله صلى الله عليه وآله بالثَّقَلَين وانحصاره فيهما، فهما يمثلان المرجع السياسي والعلمي للأمّة دون سواهما، والدليل على ما نقول ما يلي:

إنّ النبيّ صلى الله عليه وآله لم يُبيّن للأمّة في خطابه سواهما، بحيث تستند إليه وتهتدي به، في المجالات كافة لضمان استمرارها في هدايتها وصلاحها في ضوء الشريعة الإسلامية.

ومن هنا نفهم أنّه لو كان هناك ما يمكن أنْ يحقّق للأمّة الهدى والصلاح وبقائها على ما هي عليه من الهداية والإيمان من بعده، لكان الواجب على رسول الله صلى الله عليه وآله شرعاً وعقلاً أنْ ينبّه عليه، ولا يجعل أمّته في حالة من التشكيك والحَيْرة والتردّد، ولمّا لم يبيّنه، فيلزم أنْ لا يكون ضمن مراده، لكونه في مقام البيان من هذه الجهة.

فما دام هو في مقام البيان ـ حسب مقدمات الحكمة الأصولية ـ فلابدّ أنْ يذكره مفصّلاً لو كان مقصوداً له، ولمّا لم يبيّنه فهو لا يريده جدّاً وحقيقة، وما بيّنه فهو تمام مراده.

---

(١) المعجم الكبير، للطبراني: ٢٦٧٨/٦٥/٣، انظر الأحاديث تحت الأرقام: ٢٦٧٩، ٢٦٨٠، ٢٦٨١، ٢٦٨٣، ٣٠٥٢، ٤٩٧١، ٥٠٢٥، ٥٠٢٦، ٥٠٢٨، ٥٠٤٠.

وعليه فإنّ هذا المقطع من حديثه الشريف يفيد بكون ما تركه النّبيّ ﷺ لأمّته هو الثّقلين فحسب، وخصوصاً إذا أخذنا بنظر الاعتبار ما سبقه من قوله «**يوشك أن أدعى فأجيب**» بمعنى أنّ لسان حال الصحابة عندئذٍ: فَمَن الذي تتركه من بعدك يا رسول الله ﷺ؟

فيجيبهم: «**إنّي تارك فيكم الثَّقَلَين**»، فتأمّل جيّداً.

وإلى هذا المعنى أشار الطيبي ما نصّه: «إشارة إلى أنّهما بمنزلة التوأمين الخلفين عن رسول الله ﷺ، وأنّه يوصي الأمة بحسن المخالفة معهما وإيثار حقهما»[1].

كما أنّ الملاّ علي القاري بيّن معنىً جميلاً: فقال ما نصّه: «فمن أقام بالوصية وشكر تلك الصنيعة بحسن الخلافة فيهما لن يفترقا، فلا يفارقانه في مواطن القيامة ومشاهدها حتى يرد الحوض»[2].

إثارة فلسفية

لعلّ قائلاً يقول: لقد ثبت في الفلسفة «إنّ إثبات الشيء لا ينفي ما عداه» فعليه أنّ النّبيّ ﷺ حينما لم يذكر غير الثَّقَلَين، ليس مقصوده أنّه لا يصح التمسّك به، وأنّه لا يريده، وإلاّ فما نقول في سنّته المطهّرة؟

الجواب من وجوه:

الوجه الأول: إنّ مقدّمات الحكمة تقتضي أن يبيّن النّبيّ ﷺ تمام مراده ببيانه، ما دام هو في مقام البيان، فما لم يبيّنه ولم يقله فهو لا يريده جدّاً وحقيقة، وإلاّ

---

(١) الكاشف عن حقائق السنن، للطيبي: ٦١٥٣/٣٩٠٩/١٢.

(٢) مرقاة المفاتيح: ٥٣٢/١٠.

لزم نسبة عدم الحكمة إليه، وحاشاه من ذلك، وهذا فضلاً عن كونه قد ثبت في الأصول وأقيمت البراهيم عليه، فهو وجداني أيضاً.

الوجه الثاني: إنّ تكرار النّبيّ صلى الله عليه وآله لمضمون هذا الحديث الشريف في مواطن متعددة ومهمّة ـ كما وقفت عليه ـ ولم يعبّر إلاّ بتعبير (الثَّقَلَين) غالباً. ولم يذكر غيرهما، كلّ ذلك يؤكّد أنّهما المرادان له دون سواهما في مجال الهداية والتشريع والزعامة، كما أنّه قد ورد في بعض النصوص: «**إنّي مخلّف فيكم**» فيكون المعنى أوضح عندئذٍ.

الوجه الثالث: إنّ ذيل الحديث الشريف «**ما إنْ تمسّكتم بهما لن تضلوا أبداً**» بعضه ما قلناه، من أنّه لا يوجد غيرهما ما يجوز التمسّك به، لتحقيق الرشاد والهدى واستمرار الصلاح لهذه الأمّة حاضراً ومستقبلاً، فهذا التخصيص بكون الإنقاذ من الضلالة متحقّق بهما دون غيرهما، دلّ على اعتبارهما في مجالي التمسّك والاعتصام، ولا يصحّ اعتبار غيرهما ـ في عملية الصلاح والهداية والتشريع ـ بنفس المستوى.

الوجه الرابع: أمّا السُّنّة المطهّرة فهي مقصودة له قطعاً، وإنّما هي متضمّنة في الثقل الآخر وغير منفصلة عنه، ولذا أشار إليهم ولم يشر إلى غيرهم؛ لأنّ أهل البيت عليهم السلام هم أدرى بالسُّنّة من غيرهم.

إذْ أنّ أهل مكة أدرى بشعابها، وأنّ أهل الدار أدرى بما فيها. وقد بسطنا الكلام فيه، في الجزء الأول، فلاحظ.

الوجه الخامس: إنّ أهل البيت عليهم السلام عندهم قد حُفظت السُّنّة المطهّرة من الضياع، أو التشويش، أو الإحراق ، فغيرهم قد قام بجمعها وإحراقها[1]!! ولكنّ

---

(١) تقدمت الإشارة إليه، ولكن نودّ التساؤل هنا عن الأسباب التي دعت خليفة المسلمين إلى إحراق السُّنّة؟ فهو قد تقلّد موقعاً يفترض فيه أنْ يكون أميناً على السُّنّة المطهّرة، ولمّا طلب من ←

أهل البيت عليهم السلام حفظوها، كما في الصحيفة الجامعة عند أمير المؤمنين عليٍّ عليه السلام، وما عند فاطمة الزهراء عليها السلام من صحائف أخرى وهي من إملاء رسول الله صلى الله عليه وآله، فهم قد حفظوها وتوارثوها كابر عن كابر، دون أنْ يفرّطوا بها، ودون أنْ تكون لديهم خشية من اختلاطها بالقرآن ـ كما يحلو للبعض أنْ يسميه ـ وإنّما صانوا السُّنّة من الضياع ومن الإحراق ومن الإندراس، ولذا يقول الإمام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام:

«حديثي حديث أبي، وحديث أبي حديث جدّي، وحديث جدّي حديث الحسين، وحديث الحسين حديث الحسن، وحديث الحسن حديث أمير المؤمنين، وحديث أمير المؤمنين حديث رسول الله صلى الله عليه وآله، وحديث رسول الله صلى الله عليه وآله، قول الله تعالى»[1].

الدلالة الرابعة: عظم شأنهما

إنّ النّبيّ صلى الله عليه وآله قد استعار مصطلح (الثَّقَل) ليعبّر عن خطر شأنهما وجلالة قدرهما، وشرف منزلتهما عنده، وعند الله تعالى، وعند الناس أيضاً، قال ابن حجر ما نصّه:

المسلمين، ومن الصحابة بالخصوص جمعها سرعان ما أتوه بها، فلماذا أحرقها؟ ألم يكن الأجدر بخليفة المسلمين أنْ يحفظها عنده، أو عند أحد من الصحابة يأتمنه عليها؟ ألا يوجد مِن بين الصحابة صحابيّ واحد يؤتمن بهذه الأمانة؟! كي يرجع إليها عند الحاجة وما أكثرها.

نعم ليأمر بعدم تداولها كما هو يروم ذلك لمصلحة عنده، ولكن لماذا يحرقها؟ ألا يحتاج المسلمون تعاليمها؟ ألا يحتاج الرجوع إلى أحكامها وإرشاداتها و...؟ فهل يسوغ إحراقها ولو تحت أيّ ذريعة كانت؟

(١) رواه حمّاد بن سالم وغيره عن الإمام الصادق عليه السلام، قد تقدّم تخريجه، انظر النظم الإسلامية، لصبحي الصالح: ٢٢٣.

«وسمّاهما ثَقَلَين: إعظاماً لقدرهما، إذْ يقال لكلّ خطير شريف ثقلاً، أو لأنّ العمل بما أوجب الله من حقوقهما ثقيل جدّاً، ومن قوله تعالى:

﴿إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلاً ثَقِيلاً﴾[١]، أي: له وزن وقدر، لأنّه لا يؤدي إلاّ بتكليف ما يُثقِل»[٢]، انتهى.

وقال السمهودي: «إنّه لمّا كان كلٌّ من القرآن العظيم والعترة الطاهرة معدناً للعلوم الدينية، والأسرار والحكمَ النفسية الشرعية، وكنوز دقائقها، أطلق ﷺ عليهما الثَّقَلَين»[٣].

وأضاف قائلاً: «سمّاهما ثقلين: لأنّ الأخذ بهما، والعمل بما يتلقى عنهما، والمحافظة على رعايتهما والقيام بواجب حرمتهما ثقيل»[٤]، انتهى.

وقال الشبراوي الشافعي: «وقيل: سميّا ثَقَلَين: لنقل وجوب رعاية حقوقهما، ثُمّ الذي وقع عليهم الحثّ منهم إنّما هم العارفون بكتاب الله، والمستمسكون بسنّة رسوله، إذْ هم الذين لا يفارقون الكتاب إلى الحوض»[٥]، انتهى.

وقال ابن الأثير: «سَمّاهُما ثَقَلين، لأنّ الأخذ بهما والعمل بهما ثقيل، ويقال لكلِّ خطير [نفيس] ثَقَل، فسَمَّاهُما ثَقَلَين إعظاماً لقدرهما وتفخيماً لشأنهما»[٦].

والكاندهلوي: بعد أنْ ذكر ما تقدّم، وبيّن عظم قدرهما ونفاستهما، قال ما نصّه: «أو لأنّ الدين يعمر بهما كما عمرت الدنيا بالثقلين»[٧].

---

(١) المزّمل: ٥.

(٢) الصواعق المحرقة: ٦٥٣/٢.

(٣) جواهر العقدين: ٢٤٣، وانظر صحيح مسلم بشرح النووي: ١٧٥/١٥.

(٤) جواهر العقدين: ٢٤٣، وانظر صحيح مسلم بشرح النووي: ١٧٥/١٥.

(٥) الإتحاف بحبّ الأشراف: ٧٧.

(٦) النهاية في غريب الحديث والأثر: ٢١١/١، مادة (ثقل).

(٧) التعليق الصبيح على مشكاة المصابيح، للكاندهلوي: ٣٥٠/٧ وقال الألباني: وفي رواية بدل خليفتين ثقلين سمّاهما به لعظم شأنهما، صحيح الأحاديث القدسية: ٩٣.

التحقيق في معنى الثَّقَلَين

لكي نقف على معنىً جليٍّ للثَّقَلَين لابدّ من الرجوع إلى القواميس اللّغوية، لننظر ما قاله أهل اللّغة:

قال ابن منظور: «كلّ شيء نفيس وعِلْقٍ خطير فهو ثَقَل وثَقِيل وثاقل، وقوله عزّ وجلّ: ﴿إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلاً ثَقِيلاً﴾، يعني الوحي الذي أنزله الله عليه ﷺ، جعله ثقيلاً من جهة عِظَم قدره وجلالة خَطَره، وأنّه ليسَ بسَفاسِف الكلام الذي يُسْتَخَفُّ به، وليس معنى قوله قولاً ثقيلاً، بمعنى الثّقيل الذي يستثقله الناس فيتبرَّمون به»[١].

ويضيف قائلاً:

«وروي عن النّبيّ أنّه قال في آخر عمره: «**إنّي تارك فيكم الثَّقَلَين: كتاب الله وعترتي**»، فجعلهما كتاب الله عزّ وجلّ وعترته، وقال ثعلب: سُمِّيا ثَقَلَين لأنّ الأخذ بهما ثقيل والعمل بهما ثقيل، قال: وأصل الثَّقل أنّ العرب تقول لكلّ شيء نفيس خطير مصون ثَقَل، فسمّاهما ثَقَلَين إعظاماً لقدرهما وتفخيماً لشأنهما»[٢]، انتهى.

وقال الزبيدي: «والثَّقَل: متاع المسافر وحَشَمُه والجمع أثقال، وكلّ شيء خطير نفيس مصون له قَدْرٌ وزنٌ ثقل عند العرب»[٣].

ثمّ يضيف قائلاً: «وكذلك الحديث: «**إنّي تارك فيكم الثّقَلَين كتاب الله وعترتي**» جعلهما ثَقَلَيْن إعظاماً لَقدْرهما وتفخيماً لهما»[٤] ثمّ ينقل قول ثعلب المتقدّم أيضاً.

---

(١) لسان العرب: ١١٢/٢ـ ١١٤، انظر مادة «ثقل».

(٢) المصدر السابق.

(٣) تاج العروس من جواهر القاموس: ٨٥/١٤

(٤) المصدر السابق.

وقال العلامة أبو عبيد الهروي، (ت: ٤٠١هـ): «وفي الحديث «**إني تارك فيكم الثَّقَلَين، كتاب الله وعترتي**» قال أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب: سمّاهما رسول الله صلى الله عليه وآله ثَقَلَين؛ لأنّ الأخذ بهما والعمل بهما ثقيل، وقال غيره: العرب تقول لكلِّ خطير نفيسٍ: ثقيل، فجعلهما ثَقَلَين إعظاماً لقدرهما، وتفخيماً لشأنهما. أخبرنا ابن عمار، قال: قال أبو عمر: سألت ثعلباً عن قوله صلى الله عليه وآله: «**إني مُخَلِّفٌ فيكم الثَّقَلَين**» لِمَ سُمِيَا ثَقَلَين؟ فأومأ إليَّ بجُمْعِ كفِّه، ثم قال: لأنّ الأخذ بهما ثقيل، والعمل بهما ثقيل»[1]، انتهى.

وقال محمد بن أبي بكر الرازي: «العرب تُسمي كلّ خطير نفيسٍ ثَقَلاً، ومنه سَمّى رسول الله صلى الله عليه وآله كتاب الله وعترته: الثَّقَلَين، وقيل: إنما سَمّاهما ثقلين؛ لأنّ اتّباعهما ثقيل»[2].

خلاصة الكلام: إنّ اللفظ الصحيح هو بالتحريك (الثَّقَلَين)، لكون العرب تسمي كلَّ شيء خطير ونفيسٍ ومصونٍ بأنّه «ثَقَل»، وعليه فاستعارة النّبيّ صلى الله عليه وآله ملفتة للنظر جدّاً، وفي غاية العناية والصواب، إذ أراد صلى الله عليه وآله أنْ يضعهما في نفس موضعهما الذي وضعهما الله تعالى فيه، لتعرف الأمّة خطر قدرهما وشرف منزلتهما وعظيم شأنهما.

ومن هذه المنطلقات نفهم أنّ أنفس وأعظم ما تركه النّبيّ صلى الله عليه وآله لأمّته هما الثَّقَلَين، فلابد من الأخذ بتعاليمهما والتمسّك بحبلهما، وهو حبل واحد في حقيقته، فحينئذٍ يكون المتمسّك بهما ثقيلاً نفيساً أيضاً.

---

(١) الغريبين في القرآن والحديث: ٢٨٩/١، مادة«ثقل».

(٢) تفسير غريب القرآن العظيم: ٣٨٦، فصل الثاء.

الدلالة الخامسة: عصمة أهل البيت عليهم السلام

لقد قَرَنَ النّبيّ صلى الله عليه وآله بين أهل بيته والقرآن العظيم، ولم يفصل بينهما، وأمر بالتمسّك بهما معاً دون أحدهما، وكشف عن كونهما «ثَقَلَين» ، وأخبر عن عدم افتراقهما إلى يوم القيامة، فهذا إنْ دلّ على شيء فإنّما يدلّ على عصمة أهل البيت عليهم السلام وذلك التزاماً بما يلي:

أولاً: لا شك ولا ريب بأنّ القرآن الكريم مصان عن التحريف ومصان عن الباطل وهذا ما اتّفق عليه المسلمون ولله الحمد، وقد أشار القرآن إليه:

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[1] **﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ، لاَ يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلاَ مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾**[2] وعملية الاقتران بينهما تستلزم بالدلالة الإلتزامية عصمة أهل البيت عليهم السلام بالعصمة المطلقة، وإلاّ لما صحّ الاقتران بينهما، والأمر بالتمسّك بهما، والإخبار بعدم افتراقهما إلى يوم القيامة.

ثانياً: إنّ النّبيّ صلى الله عليه وآله قد اعتبر التمسّك بهما عاصماً للأمّة عن الضلالة والانحراف كاشفاً ذلك عن إخبار الله تعالى له بقوله صلى الله عليه وآله **«ولقد نبأني اللّطيف الخبير أنّهما لن يفترقا حتّى يردا عَلَيَّ الحوض»**، كما أنّ مقتضى ما تفيده أداة (لن) هو التأبيد، بمعنى عدم افتراقهما عن منهج الحق إلى يوم القيامة، وهذا ما يفيد حقيقة العصمة عن كلّ باطل.

ثالثاً: إنّ أهل البيت عليهم السلام والقرآن الكريم لا يتعارضان مطلقاً ولا يختلفان لا في النهج، ولا في الحق، ولا فيما يأمران به أو ينهيان عنه، وإلاّ لما صح الاقتران بينهما والأمر بالتمسّك بهما معاً.

---

(١) الحجر: ٩.

(٢) فصّلت: ٤١-٤٢.

رابعاً: إنّ القول بعدم عصمة أهل البيت عليهم السلام يستلزم تكذيب النّبيّ صلى الله عليه وآله فيما أخبر عنه عن الله تعالى، ومن المعلوم أنّ عصمة النّبيّ صلى الله عليه وآله في التبليغ والإخبار عن الله تعالى وبيان الأحكام هو مورد اتفاق بين المسلمين جميعاً، وذلك لأنّ القول بعدم عصمتهم تجويز لافتراقهم عن الكتاب، وهو مخالف لما أخبر به النّبيّ صلى الله عليه وآله مراراً وتكراراً[١].

وقد أشار إلى هذا المعنى صاحب أصول الفقه المقارن، فقال ما نصّه:

«إنّ تجويز الافتراق عليهم بمخالفة الكتاب وصدور الذنب منهم تجويز للكذب على الرسول صلى الله عليه وآله الذي أخبر عن الله عزّ وجلّ بعدم وقوع افتراقهما، وتجويز الكذب عليه متعمّداً في مقام التبليغ والإخبار عن الله في الأحكام وما يرجع إليها من موضوعاتها وعللها مناف لافتراض العصمة في التبليغ، وهي مما أجمعت عليها كلمة المسلمين على الإطلاق حتّى نفاة العصمة عنه بقول مطلق، يقول الشوكاني بعد استعراضه لمختلف مبانيهم في عصمة الأنبياء: «وهكذا وقع الإجماع على عصمتهم بعد النّبوة من تعمّد الكذب في الأحكام الشرعية لدلالة المعجزة على صدقهم؛ وأمّا الكذب غلطاً فمنعه الجمهور، وجوّزه القاضي أبو بكر»[٢].

ولا إشكال أنّ الغلط لا يتأتّى في هذا الحديث لإصرار النّبيّ صلى الله عليه وآله على تبليغه في أكثر من موضع وإلزام الناس بمؤدّاه؛ والغلط لا يتكرر عادة»[٣]، انتهى.

---

(١) لقد دلّت آية التطهير على عصمة أهل البيت عليهم السلام وقد بحثنا هذا الموضوع مفصّلاً في الجزء الأول، فلاحظ.

(٢) إرشاد الفحول: ١٥٣، ط: دار ابن كثير.

(٣) الأصول العامة للفقه المقارن، لمحمد تقي الحكيم: ١٦٠ـ١٦١.

خامساً: إنّ النّبيّ ﷺ قد قرن أهل بيته الأطهار بما هو مصان وواضح ومتّفق عليه بين المسلمين جميعاً وهو القرآن العظيم، فهو المعظّم بينهم، وهو المصان من كلّ تحريف، فلم يقرنهم بما هو مورد اجتهاد أو تباين إذْ لم يقل إني تارك فيكم الثَّقلين (سنتي وأهل بيتي) مع العلم أنّ سنّته المطهّرة تمثّل ثقلاً بلا أدنى شك، وإنّما أراد أنْ ينبّه إلى اقترانهم بالثّقل الذي هو الحجّة الدامغة، والحقيقة البالغة، والمجمع عليه، وهو القرآن العظيم، وهذا بحدّ ذاته له دلالة بليغة تؤيّد المعنى أعلاه أيضاً.

الدلالة السادسة: وجوب التمسُّك بهما معاً صوناً عن الضلالة

لقوله ﷺ: «**إنّي تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تَضِلُّوا: كتاب الله وعترتي أهل بيتي**»[1].

ولقوله ﷺ: «**إنّي تارك فيكم ما إنْ تمسّكتم به لن تَضِلّوا بعدي...**»[2].

إنّ هذه الفقرة من الحديث الشريف إنّ دلّت على شيء فإنّما تدلّ على نجاة المتّبعين للثّقلين، إذْ التمسّك هو الاعتصام، والاعتصام هو اللجوء، واللجوء هو النجاة.

قال الطيبي: «وإمساك الشيء التعلّق به وحفظه، قال الله تعالى: ﴿**وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ أَن تَقَعَ عَلَى الأَرْضِ**﴾[3]، واستمسك بالشيء إذا تحرّى الإمساك به،

---

(١) الجامع الكبير، للترمذي: ١٢٥/٦، انظر تحفة الأشراف: ٢٦١٥/٢٧٨/٢، والمسند الجامع حديث (٢٤٤٠)، وصحيح الترمذي للألباني ح(٢٩٧٨)، وسلسلة الأحاديث الصحيحة، له أيضاً ح(١٧٦١).

(٢) جامع الأحاديث: ٨٣٤٦/٢٣٢/٣، يقول صاحب كتاب «الله وأهل البيت في حديث الثقلين»: وجدت هذا اللفظ في ستين نصّاً، انظر صفحة: ٤٧.

(٣) الحج: ٦٥.

ولهذا لمّا ذكر التمسك عقّبه بالمتمسَّك به صريحاً، وهو الحبل في قوله: «كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض»، وفيه تلويح إلى قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ﴾[1] كأنّ الناس واقعون في مهواة طبيعتهم مشتغلون بشهواتها، وأنّ الله يريد بلطفه رفعهم فيدلي حبل القرآن إليهم ليخلّصهم من تلك الورطة، فمن تمسّك به نجا، ومن أخلد إلى الأرض هلك.

ومعنى التمسّك بالقرآن العمل بما فيه، وهو الائتمار بأوامره، والانتهاء عن نواهيه، والتمسّك بالعترة محبّتهم والاهتداء بهيديهم وسيرتهم»[2]، انتهى.

إذن لبّ الحديث هو أمر النّبيّ صلى الله عليه وآله المسلمين جميعاً وإلى يوم القيامة بلزوم اتّباع القرآن الكريم والعترة الطاهرة من أهل البيت عليهم السلام، وهذا الأمر النّبويّ إنّما هو لأجل أن يجنّب أمّته الوقوع في الانحراف والضلال، بل ليحقّقوا باتّباع الثَّقَلَين الفوز والفلاح والنّجاة في الدارين، وبذلك تدوم شريعة محمد صلى الله عليه وآله موحّدة إلى يوم القيامة.

كما أنّ إخباره صلى الله عليه وآله عن تأبيد نفي الافتراق بينهما، له دلالته الواضحة في لزوم التمسّك بهما واتّباعهما معاً، أيضاً، بمعنى أنّ التمسّك بأحدهما بمعزل عن الآخر لا يغني عنه، ولا يحقّق الهداية المنشودة، ممّا يوجب الانزلاق إلى حضيض الضلالة والانحراف، وقد وردت الأحاديث النبويّة الشريفة المحذّرة عن ترك العمل بالسُّنّة بادّعاء الاكتفاء بالكتاب فحسب، كما مرّت الإشارة إليها[3]، بلحاظ أنّ أهل البيت عليهم السلام يجسّدون السُّنّة بكلّ أبعادها.

---

(١) الأعراف: ١٧٦.

(٢) الكاشف عن حقائق السنن: ٣٩٠٩/١٢.

(٣) تقدمت الإشارة إليها ضمن روايات التزام السُّنّة في الفصل الأول، فلاحظ.

الدلالة السابعة: بقاء العترة إلى جنب الكتاب إلى يوم القيامة

إنّ الأمر النّبوي بوجوب إتّباعهما مطلقاً، والإخبار عن عدم افتراقهما إلى يوم القيامة، دليل على بقاء أهل البيت عليهم السلام إلى يوم القيامة، بمعنى توفّر عَلَماً من أعلامهم على طول الزمان إلى يوم القيامة، ممّن يكون مجسّداً للتقى والرشاد والصلاح، وبذا يكون أهلاً للتمسّك والاعتصام به في ضوء معطيات كتاب الله تعالى[١].

وقد أشار إلى المعنى المذكور ابن حجر ما نصّه:

«وفي أحاديث الحثّ على التمسّك بأهل البيت إشارة إلى عدم انقطاع متأهل منهم للتمسّك به إلى يوم القيامة كما أنّ الكتاب العزيز كذلك، ولهذا كانوا أماناً لأهل الأرض كما يأتي[٢]، ويشهد لذلك الخبر السابق: «في كل خَلفٍ من أمتي عدول من أهل بيتي[٣] إلى آخره»[٤]، انتهى.

كما أنّ السمهودي لم يبتعد عن المعنى المذكور، بل طابقه تماماً، فقال ما نصّه: «إنّ ذلك يُفهم وجود مَنْ يكون أهلاً للتمسّك به من أهل البيت والعترة الطاهرة في كلّ زمان وجدوا فيه إلى قيام الساعة حتّى يتوجّه الحثّ المذكور

---

(١) انظر البحث في قوله تعالى: (ولكلّ قوم هاد) ، وقد مرّ في الجزء الأول.

(٢) إشارة إلى الرواية التي أخرجها أبو يعلى، عن سلمة بن الأكوع: أنّ النّبيّ صلى الله عليه وآله قال: «**النجوم أمان لأهل السماء، وأهل بيتي أمان لأمتي**» الصواعق المحرقة: ٥٤٦/٢.

(٣) وتمام الحديث النبوي الشريف: «**في كلّ خَلَف من امتي عدول من أهل بيتي، ينفون عن هذا الدين تحريف الضَّالّين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، ألا وإنّ أئمتكم وفدكم إلى الله عزّ وجلّ، فانظُروا من توفِدون**» الصواعق المحرقة: ٤٤١/٢.

(٤) الصواعق المحرقة: ٤٤٢/٢.

إلى التمسّك به، كما أنّ الكتاب العزيز كذلك، ولهذا كانوا أماناً لأهل الأرض، فإذا ذهبوا ذهب أهل الأرض»[١]، انتهى.

الدلالة الثامنة: أهل البيت عليهم السلام يمثّلون حجّة الله البالغة على الخلق

إنّ هذا الحث المكثّف من النّبيّ صلى الله عليه وآله، وهذا التأكيد، والتعبير البليغ على التمسّك بهم، وحفظهم واحترامهم، يدلّ على أنّ أهل البيت عليهم السلام يقومون مقامه صلى الله عليه وآله بعد رحلته ويسدّون خلّته، وينتهجون نهجه، بحيث لا تخلو الأرض منهم إلى يوم القيامة، فالالتزام بأقوالهم وأفعالهم، يمثّل الالتزام الكامل بما أمر به النّبيّ صلى الله عليه وآله وبالتالي هو أمر الله تعالى، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فأنّ النّبيّ صلى الله عليه وآله قد قرنهم بالكتاب العزيز، وعليه فكما الكتاب هو الحجة البالغة لله تعالى على خلقه، فكذلك أهل البيت عليهم السلام، وفي مقابل هذا فإنّ اتّباع غيرهم بما يخالفهم لا يكون كذلك، لأنّه ربّما يوقعهم في الخطأ أو الزيغ، وقد أشار إلى هذا المعنى، النيسابوري في تفسير الآية التالية:

﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَى عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ﴾[٢].

فقال ما نصّه:

«وكيف تكفرون: استفهام بطريق الإنكار والعجب، والمعنى من أين يتطرّق إليكم الكفر والحال أنّ آيات الله تتلى عليكم على لسان الرسول صلى الله عليه وآله في كلّ واقعة وبين أظهركم رسول الله صلى الله عليه وآله يبيّن لكم كلّ شبهة ويزيح عنكم كلّ علّة؟

---

(١) جواهر العقدين: ٢٤٤، لاحظ التنبيه الثالث.

(٢) آل عمران: ١٠١.

ومع هذين النورين لا يبقى لظلمة الضّلال عين ولا أثر فعليكم أنْ لا تلتفتوا إلى قول المخالف وترجعوا فيما يعنّ لكم إلى الكتاب والنّبيّ ﷺ»[١].

ثمّ يضيف النيسابوري قائلاً: «قلت: أمّا الكتاب فإنّه باقٍ على وجه الدهر، وأمّا النّبيّ فإنْ كان قد مضى إلى رحمة الله في الظاهر، ولكن نور سرّه باق بين المؤمنين، فكأنّه باقٍ على أنّ عترته ﷺ وورثته يقومون مقامه بحسب الظاهر أيضاً، ولهذا قال ﷺ:

«إنّي تارك فيكم الثّقلين ما إن تمسّكتم بهما لن تضلوا كتاب الله وعترتي»، وقال: **«إنّ العلماء ورثة الأنبياء»**، اللهم اجعلنا في زمرتهم بعصمتك وهديتك، وفي هذا بشارة لهذه الأمّة أنّهم لا يضلّون أبداً إلى يوم القيامة»[٢]. انتهى.

أقول: ولكي تتحقّق تلك البشرى النبّوية التي أشار إليها العلامة النيسابوري، فلابد من التزام اتّباع الثّقلين، والاطّلاع على تعاليم القرآن الكريم، وأهل البيت عليهم السلام وبالتالي الاقتداء بنهجهم، ما أمر الله تعالى ورسوله الكريم، وإلى هذا المعنى أشار الألباني أيضاً، فقال ما نصّه: «يعني إنْ ائتمرتم بأوامر كتابه وانتهيتم بنواهيه واهتديتم بهدي عترتي واقتديتم بسيرتهم، اهتديتم فلم تضلوا، قال القرطبي: وهذه الوصية وهذا التأكيد العظيم يقتضي وجوب احترام أهله وإبرارهم وتوقيرهم ومحبّتهم وجوب الفروض المؤكّدة التي لا عذر لأحد في التخلّف عنها هذا ما علم من خصوصيتهم بالنّبيّ ﷺ وبأنّهم جزء منه فإنّهم أصوله التي نشأ عنها وفروعه التي نشأوا عنه، كما قال ﷺ: **«فاطمة بضعة مني...»**[٣] انتهى.

---

(١) تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان: ٢٢١/٢.

(٢) تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان: ٢٢١/٢.

(٣) صحيح الأحاديث القدسية: ٩٣.

الدلالة التاسعة: لا يقاس بأهل البيت عليهم السلام أحد من هذه الأمّة

إنّ أمر النّبيّ بلزوم اتّباع أهل بيته عليهم السلام، والتمسّك بهم، والاعتصام بنهجهم، يدلّ بالدلالة الإلتزامية على عدم بلوغ درجتهم أحد من الأمّة، وإلاّ لوجب على النّبيّ صلى الله عليه وآله الإشارة إليه. ولأخبر صلى الله عليه وآله عن صحّة ذلك الاتّباع أيضاً، وهذا المعنى البليغ والدقيق على الأمّة المرحومة أنْ تعيه[1]، وقد أشار إلى هذا المعنى الإمام الحافظ الطحاوي ما نصّه:

«فَمَن أخرج عترة رسول الله صلى الله عليه وآله من المكان الذي جعلهم الله تعالى به على لسان نبيّه صلى الله عليه وآله مما قد ذكرنا في هذه الآثار ـ أي حديث الثقلين ـ فجعلهم كسواهم ممن ليس من أهل بيته وعترته كان به ملعوناً، إذْ كان قد خالف رسول الله صلى الله عليه وآله فيما فعل من ذلك»[2] انتهى.

أقول: إنّ الحافظ الطحاوي قد أشار إلى نكتة دقيقة في المقام تمثّل جوهر الحديث ولبّه؛ إنّ لزوم الاتّباع للرسالة المحمدية يتلخّص فيهم ويتخصّص بهم دون سواهم، وهذا هو سرّ الحديث الشريف وجوهره، لابد من التدقيق فيه جيّداً.

كما أنّ البيان البليغ الصادر عن أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام يعزّز المنهج النّبويّ المذكور، فقال عليه السلام:

«لا يُقاس بآل محمّد صلى الله عليه وآله من هذه الأمّة أحد، ولا يُسوَّى بهم من جرت نعمتهم عليه أبداً: هم أساس الدين وعماد اليقين، إليهم يفيء الغالي، وبهم

---

(١) لعلّ قائلاً يقول: ألا توجد روايات أخرى عن النّبيّ صلى الله عليه وآله تحث على التمسّك بعهد ابن أمّ عبد مثلاً... وغيرها؟

أقول: سيأتي بيانها في الجهة الثامنة، فلاحظ.

(٢) مشكل الآثار: ٣٦٩/٤، ط: مجلس دائرة المعارف النظامية/ حيدر آباد.

يُلحق التالي، ولهم خصائص حقّ الولاية، وفيهم الوصية والوراثة...»[١].

الدلالة العاشرة: اتّباع الثَّقَلَين اختبار كبير للأمّة

لقوله ﷺ: «وإنّ اللّطيف الخبير أخبرني[٢] أنّهما لن يفترقا حتّى يردا عَلَيَّ الحوض[٣]، فانظروا بما تَخْلُفوني فيهما»[٤].

فالنّبيّ ﷺ يخبرنا بأنّ الأمّة ستُختَبر في ولائها ومحبّتها واتّباعها لأهل البيت عليهم السلام، وهذا ما ينتظره رسول الله ﷺ من أمّته في الدنيا، لينالوا أجورهم في الآخرة، ولكي تفي الأمّة بتعهّداتها اتّجاه النّبيّ ﷺ من جهة، ومن جهة أخرى، لكي لا تُحلّأ عن الحوض في غدٍ، لا مجال إلاّ باتّباع الثّقلين، وقد أشار إلى هذا المعنى القرطبي ما نصّه:

«هذه الوصيّة وهذا التأكيد العظيم يقتضي وجوب احترام أهله وإبرارهم وتوقيرهم ومحبّتهم وجوب الفروض المؤكّدة التي لا عذر لأحد في التخلّف عنها، هذا مع ما علم من خصوصيّتهم بالنّبيّ ﷺ وبأنّهم جزء منه فإنّهم أصوله التي نشأ عنها وفروعه التي نشأوا عنه كما قال ﷺ: «**فاطمة بضعة منّي**»[٥].

---

(١) تصنيف نهج البلاغة، لبيب بيضون: ٣٣٧، (الخطبة: ٣٨/٢)، وصدر الرواية حديث لرسول الله ﷺ، رواه الديلمي في«الفردوس»، سيأتي بيانه لاحقاً، فلاحظ.

(٢) مسند أبي يعلى الموصلي: ١٠١٧/٦/٢، ط: دار القبلة للثقافة الإسلامية، مجمع الزوائد: ١٤٩٦٣/٢٥٨/٩، جواهر العقدين: ٢٣٩.

(٣) مسند أحمد بن حنبل: ١١٢١١/٣٠٨/١٧، مُصنَّف ابن أبي شيبة: ٣٢٢١٢/٢٠/١١، السُّنّة، لابن أبي عاصم: ١٥٩٥/١٠٢٢/٢.

(٤) الجامع الكبير: ٣٧٨٨/١٢٥/٦، مجمع الزوائد: ١٤٩٦٦/٢٦٠/٩، كنز العمال: ٩٤٤/١٨٦/١، الطبقات الكبرى: ١٥٠/٢.

(٥) انظر فيض القدير، للمناوي: ١٤/٣ـ١٥.

أقول: إنّ هذا التلازم والتلاحم المستمر بين القرآن والعترة، إلى يوم القيامة هو بحدّ ذاته يستوجب الاتّباع، فإذا أراد المسلم أنْ لا يتّبع القرآن، ولا يتّبع أهل البيت عليهم السلام فمن يتّبع حينئذٍ؟ فلذا يتساءَل النّبيّ صلى الله عليه وآله وسلم: انظروا كيف تخلفوني فيهما؟

قال المناوي ما نصّه: «زاد في رواية كهاتين، وأشار بإصبعيه، وفي هذا مع قوله أولاً إنّي تارك فيكم تلويح، بل تصريح بأنّهما كتوأمين خلّفهما ووصّى أمّته بحسن معاملتهما وإيثار حقهما على أنفسهما والاستمساك بهما في الدين.

أما الكتاب فلأنّه معدن العلوم الدينية والأسرار والحكم الشرعية وكنوز الحقائق وخفايا الدقائق، وأما العترة فلأنّ العنصر إذا طاب أعان على فهم الدين، فطيب العنصر يؤدي إلى حسن الأخلاق ومحاسنها تؤدي إلى صفاء القلب ونزاهته وطهارته»[١].

ويضيف في تنبيهه بعد أن نقل قول الشريف ما نصّه:

«هذا الخبر يفهم وجود من يكون أهلاً للتمسّك به من أهل البيت، والعترة الطاهرة في كلّ زمان إلى قيام الساعة حتّى يتوجّه الحثّ المذكور إلى التمسّك به، كما أنّ الكتاب كذلك، فلذلك كانوا أماناً لأهل الأرض، فإذا ذهبوا ذهب أهل الأرض»[٢] انتهى.

أقول: إنّ هذا الاختبار الحاصل للأمّة اتّجاه أهل البيت عليهم السلام والقرآن لا ينتهي أمده في الدنيا، بل يكون مورداً للتساؤل من قبل النّبيّ أيضاً حين الورود عليه في عرصات يوم القيام، ولذا ورد في بعض النصوص، كما عن الهيثمي والطبراني، وغيرهما، قوله صلى الله عليه وآله وسلم:

---

(١) فيض القدير: ١٥/٣، وانظر صحيح الأحاديث القدسية، للألباني: ٩٣.

(٢) المصدران السابقان.

«إنّي سائلكم حين تَرِدُون عَلَيَّ عن الثَّقَلَين فانظروا كيف تُخلِّفوني فيهما...»[١].

فهذا النصّ الصريح الذي لا لبس فيه، يدلّ على أنّ الثَّقَلَين مِن أهم موارد التساؤل يوم القيامة، إذْ أنّ أسئلة يوم القيامة كثيرة، وأهمّها المسائل الاعتقادية، وعلى رأسها السؤال عن القرآن والعترة الطاهرة، فيكون التساؤل عن مدى موالاتهم، ومدى اتّباعهم، وغيرها من الأسئلة، وهذا بحدّ ذاته كاشف عن عظم خطرهما وجليل منزلتهما عند الله تعالى ورسوله.

وقد أوضح هذا المعنى الواحدي، حسب ما نقل عنه ابن حجر ما نصّه:

«قال الواحدي: ... والمعنى أنّهم يُسألون، هل والوهم حقّ الموالاة، كما أوصاهم النّبيّ ﷺ؟ أم أضاعوها، وأهملوها؟ فتكون عليهم المطالبة والتبعة»[٢] انتهى.

وهذا ما يستدعي ملازمة الثَّقَلَين، وعدم التقدّم عليهما أو التأخّر عنهما، فلا التأخّر عنهما منجي، ولا التقدّم عليهما غير مهلك، ولذا ورد في بعض نصوص الحديث الشريف، قوله ﷺ: «**فلا تتقدّموهما فتهلكوا، ولا تقصروا عنهما فتهلكوا**»[٣]، وهذا المعنى قد أشارت إليه الآية الشريفة اتّجاه الرسول ﷺ:

﴿يَا أَيّهَا الّذِينَ آمَنُوا لاَ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللّهِ وَرَسُولِهِ﴾[٤].

---

(١) المعجم الكبير: ٢٦٨٣/٦٧/٣، مجمع الزوائد: ١٤٩٦٦/٢٥٩/٩.

(٢) الصواعق المحرقة: ٤٣٧/٢، كما أنّه قد تم تفصيل القول فيه ضمن آيات السؤال في الجزء الأول، فلاحظ.

(٣) المعجم الكبير: ٢٦٨١/٦٦/٣، الصواعق المحرقة: ٦٥٤/٢، وانظر الصفحة: ٤٣٩ أيضاً.

(٤) الحجرات: ١.

ومن هذا المنطلق، يتبادر السؤال التالي: ماذا تعني الملازمة؟

هل الملازمة تعني المعيّة الجغرافية؟ كلا وإنما تعني الالتزام بهديهم، وامتثال أوامرهم وإرشاداتهم، بمعنى اتّباعهم مطلقاً، إذْ التخلّف عن الالتزام بأوامرهم هو تأخّر عنهم، وهو محظور، وهكذا التقدّم عليهم فهو ابتعاد عنهم، وبالتالي هو هلاك وشقاء.

إذن فالنّبيّ صلى الله عليه وآله يوجب على الأمّة ملازمتهم، والاقتداء بهم، واقتفاء أثرهم، وهو أمر واضح.

الدلالة الحادية عشرة: المرجعية العلمية لأهل البيت عليهم السلام

لقوله صلى الله عليه وآله: «... **ولا تعلّموهم، فإنهم أعلم منكم**»[1].

إنّ هذا النّصّ النّبويّ يثبت بشكل قاطع كون أهل البيت عليهم السلام هم أعلم الأمّة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، ولا يخصّص هذا النّصّ مخصّص، لماذا؟ لكون المخصّص ـ مهما كان ـ يكون باطلاً، إذْ قرنهم النّبيّ صلى الله عليه وآله مع القرآن، والقرآن أعلم من كلّ أحد، قال تعالى:

﴿**وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدىً وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ**﴾[2]، ﴿**قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنسُ وَالْجِنّ عَلَى أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لاَ يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً**﴾[3].

---

(١) الصواعق المحرقة: ٤٣٩/٢ ـ ٦٥٤، أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ح٢٦٨١.

(٢) النحل: ٨٩

(٣) الإسراء: ٨٨

هذا من جهة، ومن جهة أُخرى، فقد بيّن بقوله ﷺ: «**لا تعلّموهم فإنّهم أعلم منكم**» بنحو مطلق، وهذا الإطلاق يقتضي كون أهل البيت عليهم السلام هم أعلم الأمّة بعد نبيّها، فلابدّ للأمّة من الرجوع إليهم في أمور الدين والدنيا، وعلى الأمّة أن تتعلّم منهم وتأخذ عنهم، فهم المنهل العذب والينبوع الصافي للعلم والمعرفة[١].

وقد أشار إلى هذا المعنى ابن حجر فقال ما نصّه: «إذْ كلٌّ منهما ـ القرآن والعترة ـ معدن العلوم اللَّدُنّيّة، والأسرار والحكم العَليّة، والأحكام الشرعية، ولذا حثّ ﷺ على الاقتداء والتمسّك بهم، والتعلّم منهم، وقال: «**الحمد لله الذي جعل فينا الحكمة أهل البيت**»[٢].

كما أنّ ابن حجر قد فهم من النّصّ النّبويّ المذكور كونهم أعلم الأمّة بعد نبيّها من دون معارض، فلذا قال ما نصّه:

«... **ولا تعلّموهم فإنّهم أعلم منكم**»: دليل على أنّ من تأهل منهم للمراتب العَلية، والوظائف الدينية، كان مقدّماً على غيره، ويدلّ له التصريح بذلك في كلّ قريش كما مرَّ في الأحاديث الواردة فيهم، وإذا ثبت هذا لجملة قريش، فأهل البيت النبوي الذين هم غُرّة فضلهم ومَحتِدُ فخرهم، والسبب في تميّزهم على غيرهم بذلك أحرى وأحق وأولى»[٣]، انتهى.

أقول: وفي النهي النّبويّ عن تعليمهم إشارة إلى نكتة دقيقة في المقام، إذْ قد يتصور بعض علماء المسلمين أنّهم أدرى من أهل البيت بالسّنّة، وأدرى منهم بالقرآن، والتفسير، وأدرى منهم بالأحكام... فيعارضهم فيها

---

(١) تقدم الكلام مفصّلا في «آية الذكر» في الجزء الأول، فلاحظ.

(٢) الصواعق المحرقة: ٤٤٢/٢.

(٣) المصدر السابق: ٦٥٤/٢.

ويجتهد برأيه في قبال قولهم، ولكن هذا هلاك آخر[١] لأنّ النّبيّ صلى الله عليه وآله قد أمر الأمّة مطلقاً بالأخذ منهم، والتعلّم منهم، كي يهتدوا ولا يزيغوا عن هدي الشريعة الغرّاء.

إذن هذا النّصّ النّبويّ يدلّ دلالة واضحة على مرجعية أهل البيت عليهم السلام العلمية من دون منازع مطلقاً.

الدلالة الثانية عشرة: المرجعية السياسية لأهل البيت عليهم السلام

من خلال الدلائل المتقدّمة للنصوص النّبويّة المتعلّقة بهذا الحديث الشريف، يمكننا الاستدلال على مرجعية أهل البيت عليهم السلام السياسية، أيضاً، وذلك بالبيان التالي:

إنّ النّبيّ صلى الله عليه وآله في أحاديثه الثَّقَلَينية، قد أصرّ على تكرارها في مناسبات متعدّدة، والمناسبات حاشدة بجموع المسلمين، في أرض عرفات، وفي الطائف، وفي منى، ... إلى آخر فرصة من حياته الشريفة، في مرضه الذي توفّي فيه، وقد أفاد أنّه سيرتحل عمّا قريب عن هذه الدنيا، فعليه أنْ يوصي أمّته المهدّدة بالأخطار من حولها، يوصيها بما يحفظ كيانها ووحدتها ويديم رشدها وهدايتها، يوصيها ويوصي الأجيال القادمة لكونه النّبيّ الخاتم، وبارتحاله سينقطع الوحي عن الدنيا، فلا مجال له أن يترك أُمّته سدى، وحاشاه عن هذا الفعل العبثي الذي لا يليق

---

(١) لقد أشار النّبيّ صلى الله عليه وآله إلى ذلك الهلاك، كما في الرواية التي أخرجها الحاكم النيسابوري بإسناده عن ابن عباس رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: **«النجوم أمان لأهل الأرض من الغرق وأهل بيتي أمان لأمتي من الاختلاف فإذا خالفتها قبيلة من العرب اختلفوا فصاروا حزب إبليس»**.

قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. المستدرك على الصحيحين: ٤٧١٥/١٦٢/٣.

بأبسط إنسان، فكيف به وهو الحريص على أُمّته، والرؤوف بها؟ كما أشار القرآن إلى ذلك بقوله:

﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾[١].

ومن جهة أخرى فهو مأمور بالوصيّة، ولا يحقّ له أن يترك أمّته من دون وصيّة، حيث إنّه قد أمر الناس بالوصيّة، وهو أحقّ من يمتثلها ويجسّدها ونحن عياله وأيتامه، فهل يتركنا من دون أن يوصينا بآخر ما عنده، وقد حضرته المنية؟ وقد قال الحكيم: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْراً الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقّاً عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾[٢]، وهو ﷺ القائل: «ترك الوصية عارٌ في الدنيا وشنار في الآخرة»[٣] فلذا أوصانا بالتزام الثَّقَلَين ولكن ما هي مواصفات الثَّقَلَين، ومن هم؟

لقد اتّضح مما تقدّم بما فيه الكفاية عن تلك المواصفات الشاملة للثَّقَلَين وبالأخصّ لأهل البيت عليهم السلام وعلمت أقوال علماء الجمهور بحقّهم، وقد تبيّن لك من خلال تلك المعطيات المتعدّدة، اقترانهم بالكتاب العزيز، عدم جواز التقدّم عليهم، وعدم جواز التخلّف عنهم، وطاعتهم هدىً وخلافهم ضلال وزيغ، وقولهم الصواب، وأعلميّتهم بين الأمّة حاصلة، وحجيّة أقوالهم تامّة، وعصمتهم وطهارتهم وعدم افتراقهم عن الكتاب إلى يوم القيامة ثابتة.

---

(١) التوبة: ١٢٨.

(٢) البقرة: ١٨٠.

(٣) أخرجها الحافظ الطبراني بإسناده عن ابن عباس (رض). المعجم الأوسط: ٥٤١٩/٢٠٢/٦، قال في النهاية: «الشنار: العيب والعار، وقيل: هو العيب الذي فيه عار».

فكلّ هذه المعطيات العميقة، وكل تلك المواصفات الشاملة، وبدرجاتها العالية، ألا تؤهلهم للمرجعية السياسية للأمة؟

وقد أوصى النّبيّ صلى الله عليه وآله باستخلافهم في أمتّة من بعده، ألا يجب على الأمّة تقديمهم، والعمل بتنفيذ وصية النّبيّ صلى الله عليه وآله فيهم؟ قال تعالى: ﴿فَمَن بَدَّلَهُ بَعْدَمَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾[1].

تلك هي مرجعية أهل البيت عليهم السلام السياسية[2].

من هم أهل البيت عليهم السلام في حديث الثَّقلين؟

إنّ العترة الطاهرة من أهل البيت عليهم السلام الذين أمر النّبيّ صلى الله عليه وآله بلزوم اتّباعهم والاعتصام بنهجهم، هم الأئمة الإثني عشر، أوّلهم عليّ بن أبي طالب وآخرهم الإمام المهدي المنتظر عليه السلام، دون سواهم، فليس المراد بأهل البيت جميعهم على سبيل الاستغراق، «وإنما المراد بهم مجموعهم من حيث المجموع باعتبار أئمتهم، ـ وذلك ـ لأنّ هذه المنزلة ليست إلاّ لحجج الله القوّامين بأمره خاصة، بحكم العقل والنقل»[3].

أشير إلى بعض كلمات علماء الجمهور بما يقرّب المعنى:

أولاً: قال السمهودي ما نصّه:

«هذا الحثّ شامل للتمسّك بمن سلف من أئمة أهل البيت والعترة الطاهرة،

---

(١) البقرة: ١٨١.

(٢) سيأتي مزيد بيان عنها، نلاحظ.

(٣) المراجعات، للإمام شرف الدين: ٢٣، لاحظ المراجعة (٨)، الفقرة (٧).

والأخذ بهديهم، وأحقّ من تمسّك به منهم إمامهم وعالمهم عليّ بن أبي طالب عليه السلام في فضله وعلمه ودقائق مستنبطاته وفهمه وحسن شيمه ورسوخ قدمه، ويشير إلى هذا ما أخرجه الدارقطني في «الفضائل» عن معقل بن بشّار، قال: سمعت أبا بكر رضي الله عنه يقول: عليّ بن أبي طالب عليه السلام عترة رسول الله صلى الله عليه وآله، أي: الذي حثّ على التمسّك بهم»[1]، انتهى.

ثانياً: قال ابن حجر ما نصّه:

«ثمّ أحق من يتمسك به منهم إمامهم وعالمهم عليّ بن أبي طالب كرّم الله وجهه، لما قدمناه من مزيد علمه ودقائق مستنبطاته، ومن ثمّ قال أبو بكر رضي الله عنه: عَلِيٌّ عترة رسول الله صلى الله عليه وآله، أي: عَلِيٌّ الذي حثّ على التمسّك بهم، فخصّه بما قلنا، وكذلك خصّه صلى الله عليه وآله بما سَرّ يوم غدير خُم»[2].

ثالثاً: قال الحافظ السخاوي بما يقرب من هذا المعنى ما نصّه:

«إنّ هذا الحديث ـ على اختلاف الألفاظ في الروايات التي أوردتها ـ يتضمّن الحثّ على المودّة لهم والإحسان إليهم والمحافظة بهم واحترامهم وإكرامهم وتأدية حقوقهم الواجبة والمستحبة، فإنّهم من ذريّة طاهرة من أشرف بيتٍ وُجِدَ على وجه الأرض فخراً وحسباً ونسباً، ولا سيّما إذا كانوا متّبعين للسّنّة النّبويّة الصحيحة الواضحة الجليلة كما كان سلفهم كالعباس وبنيه، وعليّ وآل بيته وذريّته عليهم السلام»[3]، انتهى.

---

(١) جواهر العقدين: ٢٤٥ـ٢٤٦.

(٢) الصواعق المحرقة: ٤٤٣/٢.

(٣) استجلاب ارتقاء الغرف: ٣٦٧/١.

رابعاً: قال الألباني:

«وعترتي أهل بيتي، تفصيل بعد إجمال بدلاً أو بياناً، وهم أصحاب الكساء الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً، وقيل من حرمت عليه الزكاة ورجّحه القرطبي»، انتهى[1].

ولست بصدد استقصاء آراء علماء الجمهور في بيان هوية أهل البيت عليهم السلام، وإنّما أردت الإشارة إليها فحسب[2].

فعليه إنّ تلك المنازل الشامخة، من العصمة، والأعلمية، والاقتران بالكتاب مطلقاً، لا تليق بكلّ من انتسب إلى هذه الشجرة، وإنّما المقصود بها هم أئمة أهل البيت عليهم السلام فحسب، ولكن لا يمنع أن يتمتّع علماؤهم ومن انتسب إليهم بمواصفات الصلاح والتقوى، وهم أهل لذلك.

هذا تمام الكلام في بيان دلالات حديث الثَّقَلَين.

الجهة السابعة: الآراء المخالفة

ولكي يستوفي البحث تمام ملاكه، لابدّ من استعراض الآراء المخالفة وبيان أدلتها ومن ثمّ مناقشتها لبيان الحقيقة كما هي، ومن بين تلك الآراء المخالفة ما يلي:

أولاً: قدح البخاري

قال البخاري في (التأريخ الأوسط) ما نصّه: «قال أحمد ـ أي ابن حنبل ـ:

---

(١) صحيح الأحاديث القدسية: ٩٣.

(٢) تقدّم الكلام مفصّلاً في الجزء الأول عن هوية أهل البيت عليهم السلام فراجع.

في حديث عبد الملك، عن عطية، عن أبي سعيد، قال النّبيّ ﷺ: «**تركت فيكم الثقلين**»: أحاديث الكوفيين هذه مناكير»[١].

المناقشة

إنّ نسبة هذا القول لأحمد في غاية الغرابة والبعد، وذلك لأسباب سيأتي بيانها، ولكن دعني أُقدّم لك مقدمّة ضرورية موجزة نستوضح فيها بعض مصطلحات الحديث.

مصطلحات حديثيّة

الحديث الشاذّ: قال الشافعي: ليس الشاذّ من الحديث أن يروي الثّقة ما لا يرويه غيره، هذا ليس بشاذ، إنّما الشاذّ: أن يروي الثقة حديثاً يخالف فيه الناس»[٢].

وحكى الحافظ أبو يعلى الخليلي القزويني نحو هذا عن الشافعي، وجماعة من أهل الحجاز، ثم قال: «الذي عليه حفّاظ الحديث أنّ الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد يشذّ بذلك شيخ، ثقةً كان أو غير ثقة، فما كان عن غير ثقةٍ فمتروك لا يقبل، وما كان عن ثقةٍ يتوقف فيه ولا يُحتجّ به»[٣].

قال الحافظ ابن الصلاح: «فخرج من ذلك أنّ الشاذّ المردود قسمان: أحدهما: الحديث الفرد المخالف.

---

(١) التأريخ الأوسط: ٣/١٣٦/ ٢٣٤، وانظر التأريخ الصغير: ١/٣٠٢.

(٢) معرفة علوم الحديث، للحاكم النيسابوري: ٣٧٥، فقد رواه عن الشافعي مسنداً، وانظر معرفة أنواع علم الحديث، لأبي الصلاح: ١٦٣.

(٣) الإرشاد: ١/ ١٧٦ـ١٧٧، نقلاً عن معرفة أنواع علم الحديث: ١٦٣.

والثاني: الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والضبط ما يقع جابراً لما يوجبه التفرّد والشذوذ من النكارة والضعف، والله أعلم»[١]. انتهى.

فتلخّص مما تقدّم

أنّ الحديث الشاذّ عند القوم ـ أهل الحديث ـ هو حديث الفرد المخالف لما رواه الناس، وكذلك الحديث الفرد الذي ليس في راويه من الثّقة والضبط، وعلى كلا الحالين فهو لا يؤخذ به، ولكن غاية ما في الأمر أنّ الأول يترك ولا يؤخذ به، وأما الثاني فيتوقف فيه، ولا يكون حجّة عندهم.

الحديث المنكر: قال الحافظ البرديجيّ: «هو الفرد الذي لا يعرف متنه عن غير راويه، وكذا أطلقه كثيرون ـ من أهل الحديث ـ»[٢].

وقال ابن الصلاح: «والصواب فيه التفصيل الذي بيّناه آنفاً في شرح الشاذّ، وعند هذا نقول المنكر ينقسم قسمين على ما ذكرناه في الشاذّ فإنّه بمعناه»[٣].

الحاصل: إنّ الحديث المنكر: هو الحديث الذي انفرد راويه بروايته، ولم تتم روايته عن طريق آخر غيره، وهذا ما عليه جمهور المحدّثين.

الحديث الصحيح: وهو ما اتصل سنده بالعدول الضَّابطين من غير شذوذ ولا علّة[٤].

قال أبو الصلاح: «هو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذّاً ولا معلّلاً»[٥].

---

(١) معرفة أنواع علم الحديث:١٦٨.

(٢) انظر تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للسيوطي : ٢٧٦/١، ط: مكتبة الكوثر ـ الرياض.

(٣) معرفة أنواع علم الحديث: ١٧٠.

(٤) انظر تدريب الراوي: ٦١/١ـ٦٢.

(٥) معرفة أنواع علم الحديث: ٧٩.

الحديث المتواتر: وهو قليل، لا يكاد يوجد في رواياتهم، وهو ما نقله من يحصل العلم بصدقهم، بأن يكونوا جمعاً لا يمكن تواطؤهم على الكذب، عن مثلهم من أوّله إلى آخره، ولذلك يجب العمل به من غير بحثٍ عن رجاله، ولا يعتبر فيه عدد معين في الأصح[١].

وقال القاضي الباقلاني: ولا يكفي الأربعة، وما فوقها صالح، وتوقّف في الخمسة.

وقال الاصطخري: أقلّه عشرة، وهو المختار، لأنّه أول جموع الكثرة[٢].

وقال شيخ الإسلام ـ ابن حجر ـ «ما ادعاه ابن الصلاح من عزّة ـ أي ندرة ـ المتواتر، وكذا ما ادّعاه غيره من العدم ممنوع؛ لأنّ ذلك نشأ عن قلّة الاطّلاع على كثرة الطرق وأحوال الرجال وصفاتهم المقتضية لإبعاد العادة أن يتواطؤا على الكذب، أو يحصل منهم اتّفاقاً»[٣].

وأضاف قائلاً:

«ومن أحسن ما يقرّر به كون المتواتر موجوداً وجود كثرة في الأحاديث، أنّ الكتب المشهورة المتداولة بأيدي أهل العلم شرقاً وغرباً المقطوع عندهم بصحّة نسبتها إلى مؤلفيها، إذا اجتمعت على إخراج حديث، وتعددّت طرقه تعداداً تحيل العادة تواطأهم على الكذب، أفاد العلم اليقيني بصحّته إلى قائله، ومثل ذلك في الكتب المشهورة كثير»[٤]، انتهى.

---

(١) تدريب الراوي: ٦٢٧/٢.

(٢) انظر تدريب الراوي: ٦٢٧/٢.

(٣) نزهة النظر، لشيخ الإسلام ابن حجر: ٢٣.

(٤) نزهة النظر: ٢٣، وانظر تدريب الراوي: ٦٢٩/٢.

قال الشوكاني: «الخبر المتواتر هو خبر أقوام بلغوا في الكثرة إلى حيث حصل العلم بقولهم، وقيل في تعريفه، هو خبر جماعة يفيد بنفسه العلم بصدقه، وقيل خبر جمعٍ عن محسوس يمتنع تواطؤهم على الكذب من حيث كثرتهم»[١].

وذهب علماء الجمهور إلى أنّ العلم الحاصل بالتواتر هو ضروريّ[٢].

قال الفخر الرازي: «فهو خبر أقوام بلغوا في الكثرة إلى حيث حصل العلم بقولهم»[٣].

حاصل الكلام: التواتر لغة: مجيء الواحد تلو الآخر على وجه الترتيب، أو التواتر هو التتابع[٤].

وأمّا في الاصطلاح: الحديث الذي ينقله جماعة من الرواة، يفيد بنفسه اليقين بصدقه، وصحّة نسبته إلى قائله، بحيث يمتنع عادة تواطؤهم على الكذب.

أقسام المتواتر

ينقسم الحديث المتواتر إلى لفظي، ومعنوي.

أمّا الأول: ما إذا اتّحدت ألفاظ المحدّثين في أحاديثهم، كقوله صلى الله عليه وآله: «**بدأ الإسلام غريباً وسيعود غريباً**»، وقوله: «**كلّ مسكر حرام**».

وأمّا الثاني: ما إذا تعدّدت واختلفت ألفاظ المحدّثين والمخبرين، مع اشتمالها على معنىً واحد مشترك بينها بالتضمّن أو الالتزام، وحصل العلم بذلك القدر المشترك بسبب كثرة الأخبار، وعليه فكلاهما حجّة، إذْ الأول حجّة بألفاظه ومعناه، والثاني حجّة بمعانيه.

---

(١) إرشاد الفحول: ١٨٨.

(٢) انظر إرشاد الفحول: ١٨٨، المحصول في علم أصول الفقه، للفخر الرازي: ٢٣٠/٤.

(٣) المحصول في علم أصول الفقه: ٢٢٧/٤.

(٤) انظر لسان العرب: مادة (وتر).

قاعدة حديثيّة وأصوليّة مهمّة

اتفق جمهور علماء الأصول والحديث، على كيفيّة التعامل مع الخبر المتواتر، فالخبر المتواتر، مادام حصول اليقين بصدقه يتحقّق بنفسه، فلذلك يتم العمل بمضمونه، وتثبت حجيّته دون النظر إلى رواته والبحث عن وثاقة رجاله، فلا حاجة لمعالجة الخبر المتواتر بفحص وثاقة رجاله، إذ ما دام التواتر بنقله متحقّق، فهو يفيد اليقين بمضمونه، وذلك لاستحالة تواطئهم على الكذب، وقد أشار إلى هذا المعنى الشوكاني، فقال ما نصّه: «وقد اشتُرط عدالة النَّقَلَة لخبر التواتر، فلا يصح أن يكونوا أو بعضهم غير عدول، وعلى هذا لابد ألاّ يكونوا كفّاراً ولا فسّاقاً، ولا وجه لهذا الاشتراط؛ فإنّ حصول العلم الضروري بالخبر المتواتر لا يتوقف على ذلك، بل يحصل بخبر الكفار والفسّاق والصغار المميّزين والأحرار والعبيد، وذلك هو المعتبر»[1]، انتهى.

وهذه القاعدة العلمية قد أُستندت على أساس حساب الاحتمالات، كيف؟ وذلك لأنّ كلّ خبر ينقله الراوي له نسبة تحتمل الصدق أو الكذب، فلنفترض أنّ النسبة الاحتمالية لكذب الخبر هي ٥٠٪، باعتبار تساوي نسبتي الصدق والكذب فيه، وبعبارة أخرى فإنّ هذه النسبة الكسرية لكلّ خبر تساوي [½]، فلو ضربنا هذه النسبة الاحتمالية لكذب كلّ خبر بعدد المخبرين، كالآتي: (½ × ½ × ½...)، فسوف تتضاءل النسبة الاحتمالية لكذب الخبر حينئذ، فلو فرضنا أنّ عدد المخبرين مائه، فسوف تكون النسبة الاحتمالية لكذب الخبر ما تساوي (٠،٠٠٥) وهذه نسبة ضئيلة جدّاً، وكلّما ازداد عدد المخبرين كلّما تضاءلت النسبة

---

(١) إرشاد الفحول: ١٩٤.

الاحتمالية لكذب الخبر حتّى تصل إلى ما يقرب من الصفر، وبنفس الوقت سوف تقوى في الجانب الآخر النّسبة الاحتمالية لصدق الخبر حتّى تصل إلى درجة تقرب من المائة، فلهذا قالوا: إنّ الخبر المتواتر يفيد الصدق بنفسه[1].

قضيّة وجدانية

بعد تلك الإطلالة في مصطلحات علم الحديث، فهل يمكنك أنْ تنسب حديث الثَّقَلَين إلى واحدٍ من أقسام الخبر ـ بغضّ النظر عمّا قاله الشيعة أو السُّنّة ـ؟

بعد أنْ وقفتَ على عدد رواة حديث الثَّقَلَين، وظهر لك أنّه قد رواه تحقيقاً (٣٧) صحابيّاً وصحابية، ومن التابعين والمحدّثين والمخرجين له من كبار علماء السُّنّة في مختلف الفنون ما يقرب من (٣٠٠) عالماً ومحدّثاً ومؤرّخاً.

فهل يمكنك القول بأنّ حديث الثَّقَلَين منكر؟ أو شاذ؟

لا أجد وجدانك يقضي إلاّ بالقول بتواتر حديث الثَّقَلَين، كما هو الواقع، فحينئذٍ لا ضرورة في المناقشة والردّ على من نسب لأحمد نكارة حديث الثَّقَلَين، ولكن مراعاة لأصول البحث العلمي، لابد من توضيح الإجابة عنه.

ما هو السبب في نكارة حديث الثَّقَلَين ـ حسبما نُسب لأحمد ـ؟

إنّ سند الرواية التي ذكرها البخاري كما يلي:

(عن عبد الملك، عن عطية، عن أبي سعيد)، أمّا عبد الملك فهو ابن أبي سليمان العزرمي، من رجال مسلم، وأخرج له البخاري تعليقاً، وهو ثقة.

---

(١) انظر دروس في علم الأصول، للشهيد الصدر الحلقة الثالثة.

وأمّا أبو سعيد، فهو الخدري، وهو صحابيّ جليل، إذن فالضعف في الحديث متوجّه إلى عطية، وهو عطية بن سعد العوفي.

عطية العوفي في ميزان التقييم:

اختلف فيه رجاليّو الجمهور، فبعضهم قال: صالح الحديث، وقال آخرون: في حديثه لين، وقسم ثالث قالوا: إنّه ضعيف، ولكن رغم ذلك لم ينسبوا إليه الوضع في الحديث أو التدليس، أو الكذب والافتراء، وإنّما أقصى ما قالوا في حقه: ضعيف.

وما هو السبب في ضعفه؟

لأنّه كان يتشيّع!! كما ستطّلع على ترجمته.

في معارف ابن قتيبة: «كان عطية العوفي فقيهاً في زمن الحجاج وكان يتشيّع»[١].

وفي ذيل الطبري (في من هلك من التابعين سنة ١١١): منهم عطية بن سعد العوفي[٢].

قال ابن سعد: «أخبرنا سعد بن محمد بن الحسن بن عطية قال: جاء سعد بن جُنادة ـ أي والد عطية ـ إلى عليّ بن أبي طالب وهو بالكوفة فقال: يا أمير المؤمنين أنّه ولد لي غلام فسمّه قال: هذا عطيّة الله فسمّي عطيّة.

وخرج عطية مع ابن الأشعث على الحجّاج ـ الثقفي ـ، فلما انهزم جيش ابن الأشعث هرب عطيّة إلى فارس، فكتب الحجّاج إلى محمد بن القاسم الثقفي أنْ ادعُ عطيّة فإنْ لعن عليّ بن أبي طالب وإلاّ فاضْرِبْه أربعمائة سوط واحْلق رأسه ولحيته فدعاه فأقرأه كتاب الحجّاج، فأبى عطيّة أن يفعل، فضربه أربعمائة سوط وحلق رأسه ولحيته، فلمّا ولي قُتيبة خراسان خرج عطيّة إليه فلم يزل بخراسان

---

(١) معارف ابن قتيبة: ٢٨٩، انظر قاموس الرجال: ٢٠٩/٧.

(٢) المصدر السابق.

حتَّى ولي عمر بن هُبيرة العراق، فكتب إليه عطيّة يسأله الإذن له في القدوم فأذن له، فقدم الكوفة فلم يزل بها إلى أن توفّي سنة إحدى عشرة ومائة.

وكان ثقة إن شاء الله وله أحاديث صالحة، ومن الناس من لا يحتج به»[١]، انتهى.

قال أبو حاتم: يكتب حديثه، ضعيف.

وقال سالم المرادي: كان عطية يتشيّع!، وقال ابنُ معين: صالح.

وقال أحمد: ضعيف الحديث[٢].

قال أبو داود: ليس بالذي يعتمد عليه.

قال أبو بكر البزّار: كان يعدّه في التشيّع، وقال الساجي: ليس بحجّة وكان يقدّم عليّاً على الكُلّ!![٣].

البخاري سكت عنه في التأريخ الكبير، بل روى عنه رواية (لا تحل الصدقة...)[٤].

بعد هذا الذي تقدّم، عرفت الموقف من عطية، وذلك بسبب ولائه لأهل بيت النّبيّ صلى الله عليه وآله، ولكونه يتشيّع لهم، ويقدّم عليّاً عليه السلام!! كان هذا هو السبب في نكارتهم حديثه! وستطّلع على مزيدٍ من الغرائب في البيان الآتي.

أسباب غرابة القول المنسوب لأحمد بن حنبل

أولاً: إنّ الحديث المنقول عن (عطية العوفي) قد رواه أحمد في مسنده بأكثر من طريق وتحت الأرقام التالية: (١١٢١١)، (١١١٣١)، (١١١٠٤)، (١١٥٦١)،

---

(١) الطبقات الكبرى، لابن سعد: ٦/٣٠٥/٢٣٧٥.

(٢) انظر ميزان الاعتدال، للذهبي: ٥/١٠٠-١٠١.

(٣) انظر تهذيب التهذيب، لابن حجر: ٧/ ٢٠٠.

(٤) انظر التأريخ الكبير، للبخاري: ٧/٨، ١٣/٣٥.

ولعلماء الجمهور رأي سديد في القيمة الحديثية لمسند أحمد، فقد جاء عن بعضهم:

قال الإمام نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي في زوائد المسند على الكتب الستة: «إنّ مسند أحمد أصحّ صحيحاً من غيره، لا يوازي مسند أحمد كتاب مسند في كثرته وحسن سياقه»[١].

وقال الحافظ السيوطي، في مقدمة الجامع الكبير: «وكلّ ما كان في مسند أحمد فهو مقبول فإنّ الضعيف الذي فيه يقرب من الحسن»[٢].

قال حنبل: «جمعنا أحمد بن حنبل، أنا، وصالح، وعبد الله، وقرأ علينا المسند وما سمعه غيرنا، وقال لنا: هذا الكتاب جمعته وانتقيته من أكثر من سبع مئة ألف حديث وخمسين ألفاً، فما اختلف فيه المسلمون من حديث رسول الله ﷺ فارجعوا إليه، فإنْ وجدتموه، وإلاّ فليس بحجة»[٣].

وقال أبو موسى المديني في كتابه «خصائص المسند» : «وهذا الكتاب أصل كبير، ومرجع وثيق لأصحاب الحديث انتُقي من حديث كثير، ومسموعات، وافرة فجعله إماماً ومعتمداً وعند التنازع ملجأً ومستنداً، ولم يخرج إلا عمّن ثبت عنده صدقه وديانته دون من طعن في أمانته»[٤]

بعد هذا الذي عرفته عن القيمة العلمية لمسند أحمد، فهل يصح للإمام أحمد بن حنبل أن يدَلّس الآخرين ويورد في مسنده ما ثبت عنده حديث منكر!!!

---

(١) انظر: القول المسدّد في الذّبّ عن مسند الإمام أحمد، لابن حجر العسقلاني، تحقيق عبد الله محمد الدرويش: ١٩-٢١.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

(٤) خصائص مسند الإمام أحمد، لأبي موسى المديني: ١٣، ١٤.

ثانياً: إنّ حديث الثَّقَلَين غير منحصر في رواية عطية العوفي، كي يمكن أنْ يشمله التعريف المتقدم، بل قد رواه أحمد عن زيد بن أرقم، وزيد بن ثابت، وأبي سعيد الخدري.

ثالثاً: إنّ حديث الثَّقَلَين صحيح عند الكثير من علماء الجمهور، وقد وقفت على أقوالهم فيه، وقد تقدّم القول عن ابن حجر، وكذا السمهودي، فلا يمكن لأحمد أنْ يعلم بطرق حديث الثَّقَلَين وينسب النكارة للحديث!!

رابعاً: إنّ حديث الثَّقَلَين قد أخرجه مسلم في الصحيح، وصحيح مسلم له قيمة روائية علمية عند علماء الحديث، فمن البعيد أن يتقوّل أحمد ذلك القول، بل إنّ مسلم قال: «إنّما وضعت هنا ـ أي في الصحيح ـ ما أجمعوا عليه»[١]، مع أنّ أحد المجمعين هو أحمد بن حنبل، على ما قاله البلقيني.

قال البلقيني: «إنّ المراد بقول مسلم ما أجمعوا عليه: أربعة: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعثمان بن أبي شيبة، وسعيد بن منصور الخراساني»[٢].

فعلى هذا كيف يمكن لأحمد أن يتقوّل تلك المقولة؟

خامساً: حديث الثَّقَلَين قد أخرجه الحاكم أبو عبد الله النيسابوري وقال حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بطوله، ووافقه الذهبي في التلخيص.

وذهب ابن الصلاح، وابن دقيق العيد، والذهبي إلى أنّ المراد بشرطهما ـ أي البخاري ومسلم ـ أو شرط أحدهما أن يكون رجال الإسناد رجالهما، أو رجال أحدهما، وإلاّ فلا[٣]، وهذا المعنى مما يزيد في الحديث قوّة إضافة إلى ما فيه من قوة ومتانة.

---

(١) صحيح مسلم كتاب الصلاة، باب التشهد: ٣٠٤/١ رقم ٦٣.

(٢) تدريب الراوي: ١٠٥/١، انظر مناهج المحدّثين، لياسر الشمالي: ٣١.

(٣) انظر تعليقات على ما صحّحه الحاكم في المستدرك ووافقه الذهبي، لعبد الله بن مراد السلفي: ٢٣.

سادساً: إنّ حديث الثَّقَلَين لا ينطبق عليه تعريف الحديث المنكر، إذْ الحديث المنكر ما تفرّد الراوي بروايته ـ كما عرفت ـ فأين هذا من حديث الثَّقَلَين؟ فقد رواه الكثير من الصحابة والتابعين، ووصفه المحدِّثون بالصحيح، وأشادوا بطرقه. فلذا قال ابن حجر ما نصّه: «ثُمّ اعلم أنّ لحديث التمسّك ـ أي حديث الثَّقَلَين ـ طرقاً كثيرة وردت عن نيفٍ وعشرين صحابياً»[1]، فأخذ يسرد تلك الطرق، ويُبيّن مواضعها ومناسباتها، فلذا أضاف قائلاً: «وفي بعض تلك الطرق أنّه قال ذلك بحجة الوداع بعرفة، وفي أخرى أنّه قاله بالمدينة في مرضه وقد امتلأت الحجرة بأصحابه، وفي أخرى أنّه قال ذلك بغدير خُمّ، وفي أخرى أنّه لمّا قام خطيباً بعد انصرافه من الطائف كما مرّ، ولا تنافي، إذْ لا مانع من أنّه كَرَّر عليهم ذلك في تلك المواطن وغيرها اهتماماً بشأن الكتاب العزيز والعترة الطاهرة»[2]، انتهى.

سابعاً: إنّ الإمام أحمد بن حنبل كان ينهى عن كتابة الأحاديث الغرائب لكونها مناكير، وعامّة طرقها عن الضعفاء، فقد أخرج الحافظ ابن عَدّي ما نصّه:

«حدَّثنا عبد الوهاب بن أبي عِصمة العكبري، أخبرنا أحمد بن أبي يحيى، قال: سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل غير مرَّةٍ: لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب فإنّها مناكير، وعامَّتها عن الضعفاء»[3].

ولهذا فقد استنكر (ابن تيميّة) على مَن ادّعى احتجاج الإمام أحمد بالأحاديث الضعيفة فضلاً عن المناكير، فقال ما نصّه:

---

(١) الصواعق المحرقة: ٤٤٠/٢.

(٢) المصدر السابق.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال: ١١١/١، انظر معرفة أنواع علم الحديث: ٣٧٤.

«ومن نقل عن أحمد أنه كان يحتج بالحديث الضعيف الذي ليس بصحيح ولا حسن فقط، غلط عليه»[١]، انتهى.

أقول: إذا كان أحمد ينهى مراراً عن كتابة الحديث المنكر، فهل يليق به أن يورد في مسنده القيّم ما يوهنه عند المسلمين فضلاً عن المحدِّثين؟

ثامناً: إنّ الإمام أحمد اتّخذ طابعاً أشدّ في تنزيه مسنده عن الموضوعات وبذل قصارى جهده في ذلك، فلذا يُعدّ مسنده ـ في التقييم العلمي ـ أفضل بكثير من بقيّة كُتب السنن فضلاً عن المسانيد الأخرى، ولذا فقد أشاد «ابن تيميّة» به، فقال ما نصّه:

«... ولهذا نزّه أحمد مسنده عن أحاديث جماعة يروي عنهم أهل السنن كأبي داود والترمذي، مثل مشيخة كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني عن أبيه عن جده، وإن كان أبو داود يروي في سننه منها، فشرط أحمد في مسنده أجود من شرط أبي داود في سننه»[٢]، انتهى.

أقول: لعلّك قد استغربت من نسبة القول لأحمد بن حنبل، فنحن كذلك، وعليه فلا يمكن القبول بما نُسب لأحمد في تضعيفه حديث الثَّقَلَين، بل لا تصح، لأنّ واقع الحال يكذّبها، لكن السؤال المهم في المقام هو: كيف وردت في تأريخ البخاري؟ مع العلم أنّها لم تنسب إلى مصدرها، ولذلك أشار محقّق كتاب التأريخ الأوسط بعدم عثوره على مصدرها.

فتلخّص ممّا تقدّم: عدم صحّة نسبة التضعيف لأحمد، وعليه فلا موضع لقدح البخاري.

---

(١) مجموعة الفتاوي، لابن تيمية: ١/١٨٠.

(٢) مجموعة الفتاوي: ١/١٧٩.

ثانياً: قدح ابن الجوزي

قال ابن الجوزي في كتابه (العلل المتناهية) ما نصّه:

«أنبأنا عبد الوهاب الأنماطي قال: أخبرنا محمّد بن المظفر، قال: أخبرنا أحمد بن محمّد العتيقي، قال: حدّثنا يوسف بن الدخيل، قال: حدّثنا أبو جعفر العقيلي، قال: أخبرنا أحمد بن يحيى الحلواني، قال: حدّثنا عبد الله بن داهر، قال: حدّثنا عبد الله بن عبد القدوس، عن الأعمش، عن عطية، عن أبي سعيد، قال: قال رسول الله ﷺ:

«إنّي تارك فيكم الثَّقَلَين: كتاب الله وعترتي، وأنّهما لن يزالا جمعاً حتّى يردا عليَّ الحوض فانظروا كيف تخلّفوني فيهما».

قال المصنف: هذا حديث لا يصح، أمّا عطية فقد ضعّفه أحمد ويحيى وغيرهما، وأمّا ابن عبد القدوس، قال يحيى: ليس بشيء رافضي خبيث، وأما عبد الله بن داهر فقال: أحمد ويحيى: ليس بشيء ما يكتب منه إنسان فيه خير»[1].

فساد وبطلان كلام ابن الجوزي

إنّ كلام ابن الجوزي واضح الفساد والبطلان، وذلك للبراهين التالية:

الأول: لقد تقدّم القول عن القواعد في التعامل مع الخبر المتواتر، إذ لا يصح الاعتراض على طرقه أو ضعف بعض رواته، بل لا قيمة علميّة لهذا الاعتراض، فما دام الخبر في نفسه يفيد القطع واليقين، فلا مجال للاعتراض بكون بعض طرقه فيها ضعف، وهذا ما جرى عليه الأصوليون والفقهاء والمحدّثون، من

---

(١) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية لابن الجوزي: ٤٣٢/٢٦٨/١.

المتقدمين والمتأخرين، وهي قاعدة يقرّها العقل والمنطق السليم والواقع الموضوعي، وقد تقدّم بيانها، كما قد أشار إلى هذا المعنى ابن قيّم الجوزية ما نصّه:

«إذا صحّ الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وآله، ورواه الثقات والأئمة، وأسنده خَلَفَهم عن سَلَفهم إلى النّبيّ صلى الله عليه وآله، وتلقيه الأمّة بالقبول؛ فإنّه يوجب العلم فيما سبيله العلم، هذا قول العامة من أهل الحديث والمتقنين من القائمين على السّنّة»[1].

ولكي تقف على الحقيقة العلميّة بشكل جلّي، دعني أروي لك قصة لطيفة جرت للعلاّمة الألباني أثناء سفره إلى دولة (قطر).

قصَّة الألباني عن حديث الثَّقَلَين

قال الألباني ما نصّه:

«بعد تخريج هذا الحديث ـ أي حديث الثقلين ـ بزمنٍ بعيد، كُتب عليّ أن أهاجر من دمشق إلى عمان، ثُمّ أن أسافر منها إلى الإمارات العربية، أوائل سنة (١٤٠٢) هجرية، فلقيت في (قطر) بعض الأساتذة والدكاترة الطيبين، فأهدى إليّ أحدهم رسالة له مطبوعة في تضعيف هذا الحديث، فلمّا قرأتها تبيّن لي أنّه حديث عهد بهذه الصناعة، وذلك من ناحيتين ذكرتهما له:

الأولى: إنّه اقتصر في تخريجه على بعض المصادر المطبوعة المتداولة، ولذلك قصّر تقصيراً فاحشاً في تحقيق الكلام عليه، وفاته كثير من الطرق والأسانيد الّتي هي بذاتها صحيحة أو حسنة فضلاً عن الشواهد والمتابعات، كما يبدو لكلّ ناظر يقابل تخريجه بما خرّجته هنا.

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة، لابن القيّم: ٥٥٨، ط: دار الحديث ـ القاهرة.

الثانية: إنّه لم يلتفت إلى أقوال المصحّحين للحديث من العلماء، ولا إلى قاعدتهم الّتي ذكروها في «مصطلح الحديث» : إنّ الحديث الضعيف يتقوّى بكثرة الطرق، فوقع في هذا الخطأ الفادح من تضعيف الحديث الصحيح.

وكان قد نمى إليّ قبل الالتقاء به وإطلاعي على رسالته أنّ أحدَ الدكاترة في (الكويت) يضعّف هذا الحديث، وتأكّدت من ذلك حين جاءني خطاب من أحد الإخوة هناك، يستدرك عليَّ إيرادي الحديث في «صحيح الجامع الصغير» بالأرقام «٢٤٥٣ و٢٤٥٤ و٢٧٤٥ و٧٧٥٤»؛ لأنّ الدكتور المشار إليه قد ضعّفه، وأنّ هذا استغرب مني تصحيحه! ويرجو الأخ المشار إليه أن أعيد النظر في تحقيق هذا الحديث، وقد فعلت ذلك احتياطاً، فلعلّه يجد فيه ما يدلّه على خطأ الدكتور، وخطئه هو في استرواحه واعتماده عليه، وعدم تنبهه للفرق بين ناشيءٍ في هذا العلم، ومتمكّن فيه، وهي غفلة أصابت كثيراً من الناس الذين يتّبعون كلّ من كتب في هذا المجال، وليست له قدم راسخة فيه، والله المستعان»[1]، انتهى.

الثاني: إنّ مقولة ابن الجوزي في تضعيف الحديث قد أوهنها واستنكرها العلماء والمحدّثون بسبب صحّة حديث الثَّقَلَين من جهة، وقوة إسناده من جهة أخرى، بل نسبوا إليه التسّرع والغفلة وعدم الالتفات إلى بقية طرق الحديث، ومن هؤلاء:

١ـ ابن حجر في «الصواعق المحرقة»، فبعد أنْ أورد الحديث من المصادر المعتبرة قال ما نصّه: «وذكر ابن الجوزي لذلك في «العلل المتناهية» وَهم أو غفلة عن استحضار بقيّة طرقه، بل في مسلم عن زيد بن أرقم.... ثم ذكر الحديث»[2].

---

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، للعلامة محمد ناصر الدين الألباني: ٤/٣٥٨ـ ٣٥٩، ط: مكتبة المعارف ـ الرياض.

(٢) الصواعق المحرقة: ٢/٤٣٩.

وأضاف قائلاً: وفي رواية صحيحة: «**إنّي تارك فيكم أمرين لن تضلوا إن تبعتموهما، وهما: كتاب الله وأهل بيتي عترتي**»[١].

٢ـ قال السمهودي المصري: «ومن العجيب ذكر ابن الجوزي له في «العلل المتناهية» فإيّاك أن تغتَّر به، وكأنّه لم يستحضره حينئذ إلاّ من تلك الطرق الواهية، ولم يذكر بقيّة طرقه»[٢]، ثُمَّ أخذ يسرد الطرق المعتبرة للحديث، وأضاف: «وفي الباب عن زيادة على عشرين من الصحابة رضوان الله عليهم»[٣]، انتهى.

٣ـ قال المناوي: «قال الهيثمي: رجاله موثّقون، ورواه أبو يعلى بسند لا بأس به، والحافظ عبد العزيز بن الأخضر وزاد أنّه قاله في حجة الوداع، وَوَهَم من زعم وضعه كابن الجوزي»[٤].

٤ـ السخاوي: فبعد إيراده الحديث وتأييده له، قال ما نصّه: «وتعجّبت من إيراد ابن الجوزي له في (العلل المتناهية)، بل أعجب من ذلك قوله «إنّه حديث لا يصح» مع ما سيأتي من طرقه التي بعضها في (صحيح) مسلم»[٥]، انتهى. وأخذ يسرد طرقه.

الثالث: إنّ ابن الجوزي قد وقع في تناقض عجيب، إذْ هو يخبرنا عن قاعدته في استكشاف الأحاديث الضعيفة، وهي بنفسها لا تنطبق على حديث الثّقلين لا

---

(١) الصواعق المحرقة: ٤٣٩/٢.

(٢) جواهر العقدين: ٢٣٢.

(٣) جواهر العقدين: ٢٣٢.

(٤) فيض القدير: ١٥/٣.

(٥) استجلاب ارتقاء الغرف: ٣٣٨/١ /٦٢، ذكره في ذيل روايته للحديث.

من قريب ولا بعيد، تأمّل ما قاله في (الموضوعات)، ما نصّه: «فمتى رأيت حديثاً خارجاً عن دواوين الإسلام، كالموطأ ومسند أحمد والصحيحين وسنن أبي داود ونحوها، فانظر فيه، فإنْ كان له نظير من الصحاح والحسان قرب أمره، وإن ارتبت فيه ورأيته يباين الأصول فتأمل رجال إسناده واعتبر أحوالهم من كتابنا المسمى بالضعفاء والمتروكين، فإنّك تعرف وجه القدح فيه»[1]، انتهى.

ومن حقّك أنْ تستغرب فعلة ابن الجوزي ومقولته، فكيف الجمع بين هذا الذي ذكره كقاعدة عامّة، لمعرفة صحيح الحديث من ضعيفه، وبين قوله بالنسبة لحديث الثقلين إنّه لا يصح؟!، إذْ أنّ حديث الثّقلين مُخرج في دواوين الإسلام - كما عرفت - في (صحيح) مسلم و(صحيح) الترمذي، و(سنن) أبي داود، و(مسند) أحمد، و(سنن) البيهقي، و(سنن) الدارمي، و(السنن الكبرى) للنسائي، و(مسند) البزار، و(مسند) أبي يعلى الموصلي... وغيرها.

فهل حديث الثقلين غير مخرج في دواوين الإسلام؟

وهل الحديث ليس له نظير من الصحاح والحسان؟

وهل الحديث يباين الأصول؟

فما الذي استنكره ابن الجوزي من حديث الثّقلين؟

السبب في ذلك هو تضعيفه لرجال سند طريقٍ واحد! من الطرق العديدة والمعتبرة لحديث الثّقلين.

وهذا التضعيف أيضاً لم يثبت!

انظر إلى تقييم رجال السند، فيما يلي:

أمّا عطية العوفي: - وقد تقدمت ترجمته - ولكنّه أضيف هنا ما يلي:

---

(١) كتاب الموضوعات، لابن الجوزي: ٦٠/١، ط: دار الكتب العلمية/ بيروت.

فقد قال عنه ابن معين صالح الحديث، ولم يضعّفه ـ كما عرفت ـ فكيف ينسب ابن الجوزي إليه قوله بالضعف؟!

وقال ابن سعد في الطبقات: ثقة إنْ شاء الله.

وقال العلاّمة سبط ابن الجوزي: «إنّ عطيّة العوفي قد روى عن العباس والصّحابة وكان ثقة»[١].

لقد أخرج عنه أحمد في (المسند) الكثير، فهل يصح أنْ يُنسب إليه تضعيفه؟! والظاهر أنّ أحمد لم يرو إلاّ عمّن ثبت عنده صدقه وديانته، كما ذكر ذلك عبد الوهاب السبكي في طبقات الشافعية، حيث قال في ترجمة أحمد: «وقال أبو موسى المديني: ولم يخرِّج ـ أحمد ـ إلا عمّن ثبت عنده صدقه وديانته دون من طعن في أمانته»[٢].

كما أنّ عطية من رجال بعض الصحاح، كصحيح الترمذي وصحيح أبي داود، وهما من الصحاح الستة، ومن رجال (الأدب المفرد) للبخاري[٣]، وقد مرّ عليك روايته عنه في التأريخ الكبير.

وبهذا كلّه ظهر لك أنّ نسبة تضعيف عطيّة إلى أحمد مخدوش بها، بل ظلم كبير.

امّا عبد الله بن عبد القدوس: اختلفوا فيه، ولعلّ سبب اختلافهم فيه لكثرة ما يرويه في فضائل أهل البيت عليهم السلام، فاتّهموه بالرّفض.

قال ابن عديّ: عامّة ما يرويه في فضائل أهل البيت عليهم السلام، أقول: لكنّه روى في فضائل أبي بكر وعمر أيضاً[٤]، كما ذكره ابن حبان في الثقات.

---

(١) تذكرة الخواص، لسبط ابن الجوزي: ٤٧.

(٢) طبقات الشافعية الكبرى، لعبد الوهاب السبكي: ٣١/٢.

(٣) انظر الأدب المفرد، للبخاري: ٤٨/ ٩٥، باب (٥٣) باب من لا يَرحم لا يُرحم.

(٤) انظر الكامل في ضعفاء الرجال: ٣٢٨/٥.

قال البخاري: هو في الأصل صدوق إلاّ إنّه يروي عن أقوام ضعاف[١]، ترجم له البخاري في التأريخ الكبير[٢]، ولم يذكره في كتاب الضعفاء الصغير.

وروى ابن أبي حاتم قال: عن يحيى بن المغيرة، قال: سمعت جريراً يقول: رأيت عبد الله بن عبد القدوس يقود الأعمش، قال يحيى: وأمرني جرير أنْ أكتب عنه حديث مجاهد في الشحمة.

وروى أيضاً عن عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: فيما كتب إليَّ، قال: سئل يحيى بن معين، عن عبد الله بن عبد القدوس، فقال: ليس بشيء[٣].

وقال أبو معمر: حدَّثنا عبد الله بن عبد القدوس وكان خشبيّاً[٤].

وقال يوسف المزيّ: استشهد به البخاري، وروى له الترمذي[٥].

وقال محمّد بن عيسى بن الطباع: عبد الله بن عبد القدوس ثقة[٦]. ولتوثيق محمد بن عيسى قيمة علمية، لماذا؟

لكونه قد أشاد الكثير من علماء الرجال والمحقّقين من علماء الجمهور باحترازه، وحفظه للحديث، وأمانته.

قال الذهبي بترجمته: «محمد بن عيسى الحافظ الكبير، قال أبو حاتم: ثقة مأمون، ما رأيت من المحدِّثين أحفظ للأبواب منه، وقال أبو داود: ثقة، وكان يحفظ نحواً من أربعين ألف حديث، وقال النسائي: ثقة، وقال الأثرم: قال أحمد

---

(١) انظر تهذيب التهذيب: ٢٦٨/٥، كتاب الثقات، لابن حبان: ٤٨/٧، لسان الميزان، لابن حجر: ٣٦٥/٣.

(٢) التأريخ الكبير: ٣/ ١٤١/١.

(٣) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم: ٥/ ١٢٧.

(٤) الخشبية: جماعة من الروافض.

(٥) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ المزيّ: ١٩٦/٤.

(٦) الكامل في ضعفاء الرجال: ٣٢٨/٥.

بن حنبل: إنّ ابن الطباع لبيب كيّس»[١].

بعد كلّ هذا الذي عرفته عن ابن عبد القدوس، فهل يصح القدح في حديث الثَّقَلَين، لكون ابن عبد القدوس أحد رواة طريقٍ واحدٍ من الطرق الكثيرة والصحيحة له؟!

فلو تنزّلنا وقلنا إنّ ابن عبد القدوس ضعيف فهو لا يضرّ في أصل وصحّة حديث الثَّقَلَين كما تقدّم توضيحه، بل لا يضرّ حتّى برواية الأعمش، عن عطية، عن أبي سعيد الخدري، لماذا؟

لعدم تفرّده بروايته عن الأعمش، فلقد رواه عن الأعمش، محمد بن طلحة، ومحمد بن فضيل، حسب مسند أحمد، وصحيح الترمذي حسب الترتيب[٢].

وأمّا عبد الله بن داهر: فما قاله ابن الجوزي في الطعن فيه: «قال أحمد ويحيى ليس بشيء، ما يكتب منه إنسان فيه خير»[٣].

قال ابن عديّ: عامّة ما يرويه في فضائل عليّ، وهو متّهم في ذلك[٤].

لا نريد أنْ نطيل في ترجمته، فأقصى ما طعنوا فيه تلك العبارات التي ـ وقفت عليها ـ قد لا تشكّل تضعيفاً له إلى حدّ سقوطه واتّهامه بالكذب والوضع.

أقول: لو تنزّلنا وسلّمنا بقدحه وسقوط حديثه، فالمناقشة السابقة جارية أيضاً، حيث إنّ الترمذي في صحيحه قد أخرج الرواية عن الأعمش من غير طريق ابن

---

(١) انظر تذكرة الحفّاظ، للذهبي: ١/ ٣٠١/ ٤١٧.

(٢) لاحظ مسند أحمد: (١١١٣١)، ورواية أخرى عن غير طريق الأعمش (١١١٠٤)، وصحيح الترمذي: ١٢٥/٦ /٣٧٨٨.

(٣) العلل المتناهية: ١/ ٢٦٨/ ٤٣٢.

(٤) ميزان الاعتدال: ٤/ ٩٣، وانظر الكامل في ضعفاء الرجال: ٥/ ٣٧٨.

داهر، وكذا أحمد في مسنده، وبعد هذا الذي تقدّم، كان الأجدر بابن الجوزي أنْ لا يقدح بأصل حديث الثَّقَلَين، لكثرة طرقه، واعتبارها وصحّتها، بل إنْ ثبت لديه القدح برواة ذلك الطريق، فهو يسقطه بذاته عن الاعتبار، لا أنّه يسقط حديث الثّقلين من أصل، من هنا أعاب العلماء على فعلة ابن الجوزي، ونسبوا إليه التسرّع، والغفلة، وعدم الالتفات، ولقد أحسنوا الظن به، وقد تقدّم كلامهم فيه، فلاحظ.

ثالثاً: قدح ابن تيميّة

قال ابن تيميّة: إنّ لفظ الحديث الذي في صحيح مسلم عن زيد بن أرقم.

قام فينا رسول الله ﷺ خطيباً بماء يدعى خُمّاً بين مكة والمدينة، فقال: «**أما بعد أيّها النّاس إنّما أنا بشر يوشك أن يأتيني رسول ربّي فأجيب ربّي، وإنّي تارك فيكم ثقلين: أولهما: كتاب الله، فيه الهدى والنور، فخذوا بكتاب الله، واستمسكوا به**» فحثّ على كتاب الله، ورغّب فيه، ثُمّ قال: «**وأهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي**».

وهذا اللفظ يدلّ عَلَى أنّ الذي أُمرنا بالتمسّك به وجُعل المتمسّك به لا يضلّ هو كتاب الله.

وهكذا جاء في غير هذا الحديث، كما في صحيح مسلم عن جابر في حجّة الوداع لمّا خطب يوم عرفة وقال: «**قد تركت فيكم ما لن تضلّوا بعده إن اعتصم به: كتاب الله، وأنتم تُسألون عني فما أنتم قائلون؟**» قالوا: نشهد أنّك قد بلّغت وأدّيت ونصحت، فقال بإصبعه السبّابة يرفعها إلى السماء وينكبها إلى الناس: «**اللهم اشهد**» ثلاث مرات.

وأما قوله: «وعترتي أهل بيتي وأنهما لن يفترقا حتّى يردا عليّ الحوض» فهذا رواه الترمذي، وقد سئل عنه أحمد بن حنبل فضعّفه، وضعّفه غير واحد من أهل العلم، وقالوا: لا يصح.

وقد أجاب عنه طائفة بما يدلّ على أنّ أهل بيته كلّهم لا يجتمعون على ضلالة.

قالوا: ونحن نقول بذلك، كما ذكر ذلك القاضي أبو يعلى وغيره.

ولكنّ أهل البيت لم يتّفقوا ـ ولله الحمد ـ على شيء من خصائص مذهب الرافضة، بل هم المبرّؤون المنزّهون عن التدنس بشيء منه»[1]، انتهى.

بطلان وفساد كلام ابن تيميّة

إنّ كلامه يتضمّن جملة من الأباطيل، وذلك للوجوه التالية، نستعرضها بإيجاز، وكما يلي:

الوجه الأول: إنّ حديث الثّقلين بتمامه والذي ورد فيه الأمر بالتمسّك بالكتاب والعترة معاً، لم يقتصر في روايته الترمذي فقط ـ كما يقول ابن تيميّة ـ وإنّما قد رواه أحمد بن حنبل «في مسنده» وبعدّة طرق، وتارة نصَّ على (الثّقلين)، وأخرى (خليفتين)، وكذلك ابن الأنباري في كتاب «المصاحف»، والطبراني في المعجم الكبير والأوسط، والحاكم أبو عبد الله النيسابوري في «المستدرك على الصحيحين»، والبغوي في «مصابيح السنة»، وأبو بكر ابن أبي عاصم في «السُّنَّة»، وابن أبي شيبة في«المصنَّف»، والإمام النسائي في «سننه»، والمتقي الهندي في «كنز العمال»، وغيرهم كثير، وقد تقدّم بيانه.

---

(١) منهاج السُّنّة: ٣٩٤/٧ـ ٣٩٥.

الوجه الثاني: من المحتمل جدّاً أنْ تكون رواية زيد بن أرقم التي أخرجها مسلم في «الصحيح» قد تعرّضت للتقطيع والبتر، ولم تَروَ بتمامها، لعدة أسباب، ولظروف مختلفة، في غنىً عن ذكرها، مع توفّر مؤيّدات كثيرة تؤيّد ما احتملناه، فمنها:

المؤيّد الأول: عند مقارنة ما رواه الترمذي وغيره عن زيد بن أرقم، وبين ما رواه مسلم تجد وضوح القطع في الرواية، وكأنّ النّبيّ ﷺ بَعدُ لم يتمّ كلامه، والسامع ينتظر تتمة الكلام.

المؤيّد الثاني: إنّ زيد بن أرقم قد تعرّض لضغوط بني أمية بعدم الرواية عن أهل البيت عليهم السلام، ولذا تجده يحاول الاعتذار بكبر السّن تارة، والنسيان تارة أخرى، ولربما دار حديث بينهم في هذا الخصوص لم ينقله الراوي، أضف إلى ذلك: حالة الاضطراب في تفسيره لمصطلح (أهل البيت) عليهم السلام، فتارة يدخل أزواج النّبيّ ﷺ، وأخرى يخرجهنّ عن (أهل البيت) فهذا يؤكد حالة الاضطراب في الحديث، وربما تعرّض للقطع[1]، أو أنّ زيداً اختار أنْ لا يتمّه لمصلحة، وسيتضح سبب ذلك في المؤيّد الثالث.

المؤيد الثالث: إنّ عبيد الله بن زياد ـ والي الكوفة ـ بعث خلف زيد بن أرقم بسبب ما يرويه من حديث الثَّقَلَين وفضائل أهل البيت عليهم السلام، وأخذ يعنّفه متهكّماً به بادّعاء أنّ ما يرويه لم يجده في كتاب الله!!، وإليك ما رواه أحمد بن حنبل في

---

(١) أشار إلى هذا التناقض الإمام النووي في المنهاج، في شرحه لصحيح مسلم. فقال ما نصّه:«فهاتان الروايتان ظاهرهما التناقض، والمعروف في معظم الروايات في غير صحيح مسلم أنّه قال: نساؤه لسن من أهل بيته» المنهاج: ١٧٥/١٥. أقول: فلماذا إذن ورد في هذه الرواية:«نساؤه من أهل بيته»؟ يمكنك الجواب بعد ما عرفت ما قدّمناه.

«مسنده» ما نصّه: «قال يزيد بن حيان: حدَّثنا زيد بن أرقم في مجلسه ذلك ـ أي في المجلس الذي روى فيه حديث الثَّقاين المقتطع ـ قال بعث إليّ عبيد الله بن زياد فاتيته.

فقال ـ ابن زياد ـ: ما أحاديث تحدِّثها وترويها عن رسول الله صلى الله عليه وآله لا نجدها في كتاب الله تحدّث أنّ له حوضا في الجنة؟

قال ـ زيد بن أرقم ـ: قد حدَّثناه رسول الله صلى الله عليه وآله ووعدناه.

قال ـ ابن زياد ـ: كذبت ولكنك شيخ قد خرفت.

قال ـ زيد ـ: إنّي قد سَمِعَتْه أذناي ووعاه قلبي من رسول الله صلى الله عليه وآله يقول من كذب عليّ متعمداً فليتبوّأ مقعده من جهنّم وما كذبت على رسول الله صلى الله عليه وآله[1]، انتهى.

فنلاحظ: إنّ عبيد الله بن زياد والي الكوفة آنذاك، قد أرسل خلف (زيد) لكونه في زمان سابق قد روى حديث الحوض وهو حديث الثّقلين، وكلمة (الحوض) موجودة في الأحاديث الكاملة: «**وإنّهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض فانظروا كيف تخلّفوني فيهما**».

وقد روى هذه القصة في مجلس روايته لحديث الثَّقلين ـ المقتطع ـ للراوي يزيد بن حيان وما يؤكّد ذلك أنّ في ذلك المجلس لم يرو حديث (الحوض)[2]، فتأمّل جيداً تعرف.

المؤيد الرابع: نجد أنّ هذا التقطيع واضح في صحيح ابن حبان حيث إنّه يروي الرواية عن (زيد بن أرقم) بمفردات تلك القصة ولكنّه من دون ذكرٍ لأهل البيت عليهم السلام، وإليك نصّه:

---

(١) مسند الإمام أحمد بن حنبل: ٣٦٧/٤، وقد رواه أيضاً أبو بكر ابن أبي شيبة، في «المصنف»: ٣٢٢١٣/٢٠/١١.

(٢) انظر: صحيح مسلم: ١٨٧٣/٤/ ٢٤٠٨.

«أخبرنا الحسن بن سفيان، حدَّثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدَّثنا عفّان، حدَّثنا حسّان بن إبراهيم، عن سعيد بن مسروق، عن يزيد بن حيّان، عن زيد بن أرقم، قال: دخلنا عليه، فقلنا له: لقد رأيت خيراً، صحبت رسول الله ﷺ وصلّيت خلفه؟ فقال: نعم، وإنّه ﷺ خَطَبَنا فقال: «**إنّي تارك فيكم كتاب الله هو حبل الله من اتّبعه كان على الهدى، ومن تركه كان على الضلالة**»[1]. انتهى.

وحينما نرجع إلى رواية ابن أبي شيبة في «المصنَّف» ـ باعتباره مخرج الرواية ـ نجدها نصّاً كما رواها ابن حبان عنه!

والأوضح من ذلك وأبين، ما رواه ابن أبي شيبة لحديث (عطيّة العوفي) عن (أبي سعيد الخدري) حيث قد ذكر قول النّبيّ ﷺ «**إنّي تارك فيكم الثَّقلين**»، ولكنّه أشار إلى ثَقَل واحد فقط، دون الإشارة إلى الثَّقَل الآخر أبداً، والنّص التالي يوضّح ذلك:

«حدَّثنا زكريا، قال: حدَّثني عطية، عن أبي سعيد الخدري، أنّ النّبيّ ﷺ قال: «**إنّي تارك فيكم الثَّقَلَين، أحدهما أكبر من الآخر كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض**»[2]، انتهى.

وهذا الحديث في غاية الغرابة، فحينما ينقل الرواية عن عطيّة العوفي، والذي يتّهمه القوم بتشيّعه، فكيف يمكن قبولها، وقد اقتطع منها الثَّقَل الآخر؟ سوى القول بأنّ يد الرَّقابة الأموية قد وضعت مقصّها البتّار لتقطع فضائل أهل البيت، عن الذكر والإشارة بهم.

---

(١) صحيح ابن حبّان، بترتيب ابن بلبان: ١/٣٣٠/١٢٣.

(٢) المصنَّف: ١٠/٢٣٩/٣٠٥٨٢، باب: ٢٧ في الوصية بالقرآن وقراءته.

ولعلّك تقول: ما ذكره ابن أبي شيبة، لكونه قد استشهد به في باب بيانه لفضائل القرآن الكريم، لذا اختار هذا المقطع من الحديث ليكون شاهداً على الباب.

أقول: هذا جميل وحُسن ظنٍ جيد، ولكن الإشارة إلى أهل البيت عليهم السلام هل يضرّ بذلك الشاهد في الباب؟ ألم يكن الأجدر به أنْ يشير إلى بيان تمام الرواية في باب فضائل أهل البيت مثلاً؟

ولئن قبلنا اعتذارك لابن أبي شيبة، باعتباره قد روى حديث الثقلين بإسناد آخر[1]، ولكن ماذا تجيب عن الخطيب البغدادي في روايته لحديث الثَّقَلَين مقتطعاً منه أيضاً ولم يكن شاهداً على أيّ باب؟ مع العلم أنّ الرواية ذاتها وبنفس إسنادها قد رواها الطبراني في المعجم الكبير تامّة من دون تقطيع، وهو أسبق زماناً منه!!، وإليك النّص المقتطع.

عن زيد بن الحسن ـ أي الأنماطي ـ عن معروف ـ أي ابن خرّبوذ ـ، عن أبي الطفيل، عن حذيفة بن أسيد، أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال:

«أيّها الناس إنّي فرط لكم وأنتم واردون عَلَيَّ الحوض، وإني سائلكم حين تردون عَلَيَّ عن الثَّقَلَين، فانظروا كيف تخلّفوني فيهما: الثقل الأكبر كتاب الله، سبب طرفه بيد الله، وطرفه بأيديكم فاستمسكوا به، وألاّ تضلوا ولا تبدلوا»[2]، انتهى.

---

(١) بإسناده عن زيد بن ثابت قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: **«إني تارك فيكم الخليفتين من بعدي: كتاب الله وعترتي، أهل بيتي، وإنهما لن يتفرقا حتى يردا عليّ الحوض»** المصنف: ٣٢٢١٢/٢٠/١١، ورواه أحمد في (مسنده) أيضاً، وآخرون.

(٢) تأريخ بغداد، للخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ): ٤٤٣/٨، ترجمة زيد بن الحسن رقم (٤٥٥١).

ولكي تتضح عندك الصورة انقل إليك النّصّ بتمامه حسبما رواه الحافظ الطبراني: بإسناده عن زيد بن الحسن الأنماطي، حدّثنا معروف بن خرّبوذ، عن أبي الطفيل عن حذيفة بن أسيد الغفاري، أنّ رسول الله ﷺ قال: «**أيُّها الناس إنّي فَرَط لكم: [وانتم][1] واردون عليّ الحوض، حوض أعرض ما بين صنعاء وبصرى، فيه عدد النجوم قدحان من فضة، وإنّي سائلكم حين تردون عَلَيَّ عن الثَّقلين، فانظروا كيف تخلفوني فيهما، السبب الأكبر كتاب الله عزّ وجلّ، سبب طرفه بيد الله وطرفه بأيديكم، فاستمسكوا به ولا تضلُّوا ولا تبدِّلوا، وعترتي أهل بيتي فإنّه قد نبّأني اللطيف الخبير أنَّهما لن ينقضيا حتّى يردا عَلَيَّ الحوض**»[2].

وهكذا اتّضح لك أنّ هذا الأسلوب في تقطيع الأحاديث الشريفة الواردة بحقّ أهل البيت عليهم السلام هو منهج اتّبعه بعض المؤرخين والمحدّثين من أجل إخفاء معالم أهل البيت عليهم السلام وأحقيّتهم، ظنّاً منهم أنَّهم سيتمكّنون من أنْ يحجبوا الأجيال القادمة عن معالم هذا البيت النّبويّ الطاهر، ولعلَّهم يتقرَّبوا للسلطان من أجل الحصول على فتات دنيوي زائل بعد حين.

المؤيد الخامس: إنّ بني أميّة الذين لم يتورّعوا عن قطع رؤوس أئمة، وعلماء، وأبناء أهل البيت عليهم السلام، وفي مقدّمتهم سبط رسول الله ﷺ وريحانته الحسين بن علي عليهما السلام فهل يتورّعوا عن تقطيع رواية مهمّة تبيّن أحقيّة أهل البيت عليهم السلام والثناء عليهم؟![3]، مع الأخذ بنظر الاعتبار أنّ مثل هذه الروايات تزيد

---

(١) اللفظ لم يكن موجوداً في النّص الذي نقلناه، ولكن ذكرناه لدلالة المعنى عليه، ولعلّه من سهو الناسخ.

(٢) المعجم الكبير، للحافظ الطبراني، (ت: ٣٦٠هـ): ٢٦٨٣/٦٧/٣.

(٣) وفي هذا الصددّ قال القرطبي ما نصّه:«ـ بعد أن بيّن عظم منزلة أهل البيت عليهم السلام ووجوب محبّتهم وجوب الفروض المؤكدة ـ قال: ومع ذلك فقابل بنو أمية عظيم هذه الحقوق بالمخالفة ←

من حنق المسلمين على بني أمية ما فعلوه بحقّ أهل بيت النّبيّ صلى الله عليه وآله، ومن هنا نفهم السرّ في دعوة ابن زياد لزيد بن أرقم وممارسته الضغط عليه في الكفّ عن الرواية لتلك الأحاديث، ولعلّك بهذا الذي قدّمتُه حصل لك اليقين بكون الرواية في صحيح مسلم مضطربة ومقتطعة.

الوجه الثالث: إنّ ابن تيميّة اعترف بأنّ النّبيّ صلى الله عليه وآله قد قال في حقّ عترته: «**أنّهما لن يفترقا حتّى يردا عَلَيَّ الحوض**» وقد رضي بهذا المقطع من قول رسول الله صلى الله عليه وآله، فجاء في منهاجه ما نصّه:

«إنّ النّبيّ صلى الله عليه وآله قال عن عترته: إنّها والكتاب لن يفترقا حتّى يردا عليه الحوض، وهو الصّادق المصدوق فيدلّ على أنّ إجماع العترة حجّة. وهذا قول طائفة من أصحابنا، وذكره القاضي في (المعتمد)»[1] انتهى.

أقول: إنّ قبوله بهذا المقطع من قول رسول الله صلى الله عليه وآله هو خطوة متقدّمة إذْ يتضمّن دلالة واضحة على معيّة العترة للكتاب إلى يوم القيامة، وهذا يدلّ على صونهم وعدم انحرافهم، ونزاهتهم وهو ما يستلزم العصمة لأهل البيت عليهم السلام كما الكتاب وهذا بحدّ ذاته يدعو للتمسّك بهم، بل يستوجب اتّباعهم كما تبيّن في بحث الدلالة.

وليته اكتفى بذلك، ولكنه شرّق في معنى العترة وغرّب واعتبرهم كالآخرين سواء، ولا يجب اتّباعهم، وقد أخرج العترة من مكانتهم ومنزلتهم إلى ما لا يليق بشأنهم، وإليك نصّ بيانه:

والعقوق فسفكوا من أهل البيت دماءهم، وسبوا نساءهم، وأسّروا صغارهم، وخرّبوا ديارهم، وجحدوا شرفهم وفضلهم، واستباحوا سبّهم ولعنهم، فخالفوا المصطفى صلى الله عليه وآله في وصيته، وقابلوه بنقيض مقصوده وأمنيته، فوا خجلتهم إذا وقفوا بين يديه، ويا فضيحتهم يوم يعرضون عليه»، انتهى.

انظر صحيح الأحاديث القدسية، للألباني: ٩٣.

(١) منهاج السُّنّة: ٣٩٥/٧.

«لكن العترة هم بنو هاشم كلهم: ولد العباس، وولد عليّ، وولد الحارث بن عبد المطلب، وسائر بني أبي طالب وغيرهم، وعليّ وحده ليس هو العترة، وسيد العترة هو رسول الله ﷺ.

بيّن ذلك أنّ علماء العترة ـ كابن عباس وغيره ـ لم يكونوا يوجبون اتّباع عليّ في كلّ ما يقوله، ولا كان عَلِيٌّ يوجب على النّاس طاعته في كلّ ما يفتي به، ولا عُرف أنّ أحداً من أئمة السلف ـ لا من بني هاشم ولا غيرهم ـ قال: إنّه يجب اتّباع عَلِيٍّ في كلّ ما يقوله»!!![1]، انتهى.

الجواب:

لا يخفى على اللّبيب مقدار ما يتضمّن هذا الكلام من المغالطات، والأباطيل؛

أوّلها: أنّه قد حجّم من منزلة رسول الله ﷺ، إذْ هو سيد بني آدم، أو سيد العالم، فضلاً عن كونه سيد العترة، ولست بصدد مناقشة هذا الكلام، إذْ محلّه قد تقدّم[2].

ثانيها: إنّ تعريف ابن تيميّة للعترة بهذا الشكل الواسع وغير المحدود، لم يقل به أحد من المتقدّمين والمتأخرين، بل مخالف لما بيّنه رسول الله ﷺ في مناسبات عديدة، وهنا أجد من المناسب ذكر تعليق للحافظ الطحاوي، بعد روايته لحديث الثقلين، ما نصّه:

قال«أبو جعفر»: «فمن أخرج عترة رسول الله ﷺ من المكان الذي جعلهم الله به على لسان نبيّه ﷺ مما قد ذكرنا في هذه الآثار فجعلهم كسواهم ممن ليس من

---

(١) منهاج السُّنّة: ٣٩٥/٧ ـ ٣٩٦.

(٢) قد تقدَّم بيان معرفة الآل والعترة في الجزء الأول: ١١٧، ١٣٤، وقد أشرت فيه إلى ما بيّنه الفخر الرّازي، في تفسيره ببيان جميل: ١٦٦/٢٧، فلاحظ.

أهل بيته وعترته كان به ملعوناً، إذْ كان قد خالف رسول الله صلى الله عليه وآله فيما فعل من ذلك، وساير ما في هذا الحديث، سوى ذلك مكشوف المعاني، يعلم سامعوه ما أريد به علماً يغنينا عن التفسير له، والله سبحانه الموفّق»[١]، انتهى.

ثالثها: قد ورد في روايات كثيرة يعرِّف النّبيّ صلى الله عليه وآله عترته بأهل بيته، بقوله صلى الله عليه وآله: «**وعترتي أهل بيتي**». ومن المعروف والمشهور أنّ عترة الرجل هم أصله وأخصّ الناس به.

قال أبو هلال العسكري: أنّ العترة ـ على ما قاله المُبرِّد ـ النصاب، ومن «عترة فلان» أي منصبه.

وقال بعضهم: العترة: أصل الشجرة الباقي بعد قطعها.

قالوا: فعترةُ الرجل أصله[٢]، انتهى.

وقال ابن الأثير: وعترةُ النّبيّ صلى الله عليه وآله: بنو عبد المطلب. وقيل: أهل بيته الأقربون، وهم أولاده وعليّ وأولاده. وقيل: عترته الأقربون والأبعدون منهم ـ وقد ذكر ابن الأثير آراء أخرى ولكنه خلُص إلى النتيجة التالية فقال ـ: والمشهور المعروف أنّ عترته أهل بيته الذين حُرِّمت عليهم الزكاة[٣]، انتهى.

وقال الألباني: «وعترتي أهل بيتي» تفصيل بعد إجمال بدلاً أو بياناً وهم أصحاب الكساء الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا، وقيل: من حرمت عليه الزكاة[٤].

---

(١) مشكل الآثار: ٣٦٩/٤.

(٢) الفروق في اللّغة، أبو هلال العسكري: ٥١٠.

(٣) النهاية: ١٦١/٣.

(٤) صحيح الأحاديث القدسية: ٩٣.

فالعترة هم أهل البيت عليهم السلام وهذا ما عناه النّبيّ صلى الله عليه وآله من حديث الثَّقَلَين، فهم أخصّ الناس به، وهم أصله، وقد عرفت من هم بما لا مزيد عليه.

الوجه الرابع: لو سلّمنا وتنزّلنا، وقلنا انحصار حديث الثَّقَلَين بما رواه مسلم في (صحيحه)، فهو أيضاً يتضمّن معانٍ جليلة، وبليغة بحقّ العترة الطاهرة، فمنها:

أولاً: معيّة العترة للكتاب، يستلزم صونهم، وعلوّ مكانتهم، وفي عمدتها، مرجعيّتهم العلمية والروحية.

ثانياً: هما يمثّلان الثَّقَلَين اللَّذين خَلَّفهما رسول الله صلى الله عليه وآله في أمّته، وقد عرفت نفاسة الثَّقَل، وما يتضمّن من معنى بليغ[1]، فإنّ النّبيّ صلى الله عليه وآله لا يوصي أمّته من بعده إلاّ بالقيام بالحقّ والسُّنَّة، فَتَرَكَ الثَّقَلَين فيها، والوصية بهما، ليس إلاّ لكونهما خليفتين منه صلى الله عليه وآله ـ كما تضمنت بعض النصوص التصريح به ـ يقومان مقامه، لسدّ الفراغ الذي سيقع بعده.

ثالثاً: إنَّ أمر النّبيّ صلى الله عليه وآله بالتمسّك بالثَّقَل الأول ظاهر في استلزامه للتمسّك بالثَّقَل الثاني، إذْ هما ثقلان لا ينفكّ أحدهما عن الآخر، وذِكْره صلى الله عليه وآله لهما معاً في بداية حديثه الشريف يؤكّد ذلك، وهل يصح أن يخفى هذا المعنى على شيخ الإسلام؟!!

رابعاً: تأكيد النّبيّ صلى الله عليه وآله ذِكْر أهل بيته ثلاث مرات، مذكرّاً بهم أمّته، يتضمّن دلالات بليغة جداً، إذْ هو لم يذكرهم كي يتغزّل بهم، أو أراد أنْ تعطف الأمّة عليهم، كلاّ وإنّما أراد أنْ يشير إلى علوّ منزلتهم، وسموّ شأنهم، وأنّه خلّفهم في

---

(١) سمّاهما ثقلين، إعظاماً لقدرهما، إذ يقال لكلِّ خطير شريف: ثقلاً، أو لأنّ العمل بما أوجب الله من حقوقهما ثقيل جداً. وقد أشار إلى المعنى المذكور ابن حجر في الصواعق المحرقة. وقد تقدّم بيانه في بحث الدلالة، فلاحظ.

أمّته كي يلجئوا إليهم، ويعتصموا بهم، ويتمسّكوا بحبل القرآن، وحبلهم، وإلاّ فيلزم أنّ يكون كلام رسول الله صلى الله عليه وآله لغواً، حاشاه عن ذلك.

اكتفي بهذا البيان، وأظنّ قد توضّح الأمر بما يكفي، في فهم موقعيّة الكتاب وأهل البيت عليهم السلام في حديث الثَّقَلَين.

وفي نهاية هذه المناقشة أودّ أن أرشدك إلى ما أوضحه الشيخ (محمد أمين السندي) ـ وهو من أكابر محدّثي السُّنّة المتأخرين ـ حول رواية مسلم، وقد أجاد في توضيحه وبيانه، فلاحظ[1].

الجهة الثامنة: الروايات المعارضة

قد يكون العنوان فيه مسامحة في التعبير، بلحاظ أنّه لا توجد روايات معارضة لحديث الثَّقَلَين إلى حدّ التباين، إذْ الحديث المعارض يقتضي الإقرار والدعوة إلى عدم التمسّك بالكتاب والعترة؛ وهكذا حديث لا يمكن تصوّره فضلاً عن صدوره؛ وهو بديهي البطلان، لكن المراد من العنوان المذكور، هو توفّر روايات أخرى خصّت التمسّك بالكتاب فقط دون ذكر العترة الطاهرة، أو خصّت التمسّك بالسُّنّة فقط أو بالكتاب والسنة، أو غيرها من الموارد، وهذه الروايات في حقيقتها ليست روايات معارضة لحديث الثَّقَلَين، وإنّما قد تكون أعم وقد تكون أخصّ من وجه، ولمّا كان الهدف من البحث هو إثبات وتبيان المرجعية العلمية لأهل البيت عليهم السلام ومقتضيات هذه المرجعية، فلذا ينبغي دراسة الروايات الأخرى التي قد تؤسس لإيجاد مرجعيّات أخرى للأمّة، فلابدّ من استعراضها ومناقشتها، ولذا أوردتها ضمن طوائف من أجل أن يسهل البحث، وينتظم، كما يلي:

---

(١) انظر دراسات اللبيب في الأسوة الحسنة بالحبيب: ٢٣١ـ٢٢٧، نقلاً عن نفحات الأزهار: ٥٦/٢.

الطائفة الأولى: روايات التمسّك بالكتاب والسُّنّة

وهي ثلاث روايات:

الرواية الأولى: أخرجها البيهقي عن الحاكم:

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، أخبرني إسماعيل بن محمّد بن الفضل الشعراني، حدَّثنا جدّي، حدّثنا ابن أبي أويس، ثنا أبي، عن ثور بن زيد الديلي، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، أنّ رسول الله ﷺ خطب الناس في حجّة الوداع فقال:

«أيّها النّاس، إنّي قد تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضِلُّوا أبدا: كتاب الله وسُنّة نبيّه»[1].

الرواية الثانية: وقد أخرجها الحاكم أبو عبد الله بالإسناد الآتي:

أخبرنا أبو بكر بن إسحاق الفقيه، أنبأنا محمّد بن عيسى بن السكن الواسطي، حدَّثنا داود بن عمرو الضّبّيّ، ثنا صالح بن موسى الطلحي، عن عبد العزيز بن رفيع، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

«إنّي قد تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدها: كتاب الله، وسنتي، ولن يتفرقا حتّى يردا عَلَيَّ الحوض»[2].

الرواية الثالثة: وقد أخرجها ابن عبد البر عن الموطأ بالإسناد الآتي:

---

(١) سنن البيهقي: ٢٠٩١٧/٩١/١٥، ط دار الفكر ـ بيروت، وقد أخرجها البيهقي عن الحاكم في المستدرك: ٣١٨/١٧١/١؛ وأوردها عن البيهقي المتقي الهندي، في كنز العمال تحت رقم (٩٥٤).

(٢) المستدرك على الصحيحين: ٣١٩/١٧٢/١، سنن البيهقي: ٢٠٩١٨/٩٢/١٥، سنن الدارقطني: ٤٥٥٩/١٦٠/٤، وأوردها السيوطي في الجامع الصغير.

حدَّثنا عبد الرحمان بن يحيى، قال حدَّثنا أحمد بن سعيد، قال حدَّثنا محمّد بن إبراهيم الديبلي، قال حدَّثنا عليّ بن زيد الفرائضي، قال حدَّثنا الحنيني، عن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف، عن أبيه، عن جدّه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: **«تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما: كتاب الله وسنة نبيّه»**[1].

أقول: أرسلها مالك في الموطأ ومن دون إسناد، بل قال: بلغني أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «... الحديث»[2].

ملاحظة: مجموعة روايات هذه الطائفة ثلاث روايات فقط، ورواتها هم: ابن عبّاس، أبو هريرة، وعمرو بن عوف.

المناقشة السندية: لا خلاف بين الفرق الإسلامية في مسألة الاعتصام بالكتاب والسُّنّة، بل كيف يكون الخلاف وهما مصدرا التشريع لدى علماء الأمّة الإسلامية؟ ولكن المناقشة إنّما تكون في ظروف الرواية، وأسانيدها، وبعض مفرداتها، لا أن يتصوّر أحد كون المناقشة على الأصل، كلاّ، وإنّما المناقشة تجري عن ضعف الإسناد، أو مدى مقبولية مفرداتها ومدى واقعيتها، كما سيظهر ذلك جليّاً إنْ شاء الله تعالى، وهي ضمن النقاط الآتية:

أولاً: إنّ الرواية الأولى تضّمنت آفة سندية بارزة لا يمكن التغاضي عنها، إذْ إنّ راوي الحديث عن ابن عباس مولاه (عكرمة البربري)، وعكرمة ممن كان يرى رأي الخوارج أو الصفرية، وكان يكذب على ابن عباس، وينسب لله تعالى الإضلال للناس في متشابه القرآن، ويتّهم من كان في المسجد بالكفر، وقد

---

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: ٣٣١/٢٤.

(٢) الموطأ: ١٧٠٨/٤٠٠/٢.

تجنّب روايته الإمام مسلم، وأعرض عنه الإمام مالك وتحايده، إلاّ في حديث أو حديثين، وقد تقدّمت ترجمته، فلاحظ[١].

الآفة الثانية في الرواية: عبد الله بن عبد الله بن أويس بن مالك بن أبي عامر (أبو أويس القرشي المدني الأصبحي)، روى ابن أبي حاتم بإسناده عن معاوية بن صالح الدمشقي، قال: سمعت يحيى بن معين يقول: أبو أويس ليس بثقة[٢].

وقال النسائي: ليس بالقوي[٣].

وعن ابن حجر في التهذيب، قال ابن معين: أبو أويس وابنه ضعيفان؛ وقال ابن المديني: كان عند أصحابنا ضعيفاً؛ وقال عمرو بن علي: فيه ضعف، وهو عندهم من أهل الصدق.

وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتجّ به، وليس بالقوي.

وقال ابن أبي خيثمة في تأريخه عن ابن معين: ابن أبي أويس وأبوه يسرقان الحديث.

وقال ابن عبد البر: لا يحكي عنه أحد حرجة في دينه وأمانته، وإنّما عابوه بسوء حفظه، وأنّه يخالف في بعض حديثه.

وقال الحاكم أبو عبد الله: قد نُسب إلى كثرة الوهم، ومحلّه عند الأئمة محلّ من يحتمل عنه الوهم، ويذكر عنه الصحيح.

---

(١) انظر معرفة أهل البيت: ١٦٤/١، تهذيب التهذيب، لابن حجر: ٢٣٤/٧، ميزان الاعتدال، للذهبي: ٥٧٢٢/١٦/٥، ط: دار الكتب العلمية.

(٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم: ٧٧٥٧/١١١/٥.

(٣) كتاب الضعفاء والمتروكين، للنسائي: ٢٦٤، رقم (٧٠٥).

وقال البخاري: ما روى من أصل كتابه فهو أصح[١].

وقال الذهبي: قال أحمد، ويحيى: ضعيف الحديث[٢].

وقال ابن حبان في المجروحين: كان ممن يُخطئ كثيراً لم يفحش خطؤه حتّى استحقّ الترك، ولا هو ممن سلك سنن الثّقات فيسلك مسلكهم، والذي أرى في أمره تنكّب ما خالف الثقات من أخباره والاحتجاج بما وافق الإثبات منها[٣].

هذا هو حال سند الرواية الأولى، وقد عرفت بما لا مزيد عليه من كذب عكرمة على مولاه ابن عباس، ومن حال أبي أويس وابنه، فهل يمكن الاحتجاج بالرواية عندئذ؟

وبعبارة أوضح: إنّ مسلم لم يرو عن عكرمة، والخباري لم يرو عن ابن أبي أويس، وقد اجتمع الراويان في رواية واحدة، فلذا تسقط الرواية عن الاعتبار[٤].

أضف إلى ذلك: إنّ الذي يوهن الرواية أكثر، هو عدم رواية أحد من أصحاب الصحاح والسنن لها، بمعنى أنّها غير موجودة في كتب الصحاح الستة.

فهل يمكن اعتبار الرواية عندئذ؟

---

(١) تهذيب التهذيب: ٤٧٧/٢٤٥/٥، ط: دار الفكر.

(٢) ميزان الاعتدال: ٤٤٠٧/١٣٢/٤، ط: دار الكتب العلمية.

(٣) كتاب المجروحين، لابن حبّان: ٢٤/٢.

(٤) هذا جواب للحاكم أبي عبد الله، حيث قال: قد احتج البخاري بأحاديث عكرمة، واحتج مسلم بأبي أويس.

أقول: لو انفرد كل منهما برواية لأمكن تصحيحها حسب شرط البخاري أو مسلم، ولمّا اجتمعا في رواية واحدة، فهي لا تصح على شرط مسلم، ولا تصح على رأي البخاري، إذْ لا تصح على رأي مسلم لكون الراوي عكرمة، ولا تصح على رأي البخاري لكون الراوي أبا أويس، فلذا تسقط الرواية عن الاعتبار، فتأمّل جيّداً.

هذا، وقد استغرب الحاكم أبو عبد الله من ذكر الاعتصام بالسُّنّة، في الرواية، فجاء في بيانه ما نصّه:

«وهذا الحديث لخطبة النّبيّ ﷺ متّفق على إخراجه في الصحيح: «**يا أيّها النّاس، إنّي قد تركت فيكم ما لن تضلوا بعده إن اعتصم به: كتاب الله، وأنتم مسؤولون عني فما أنتم قائلون**»[١].

ثُمّ يضيف قائلاً: «وذِكْر الاعتصام بالسُّنّة في هذه الخطبة غريب ويحتاج إليها».

أقول: مفردات الرواية التي استشهد بها (الحاكم) هي مفردات حديث الثَّقَلَين في بعض نصوصه، والظرف الزماني للرواية أيضاً، هو ظرف حديث الثَّقَلَين وهو حجة الوداع[٢]، وهذا الظرف أحد أزمنة صدور الحديث من النّبيّ ﷺ ـ كما تقدّم بيانه ـ باعتبار أنّ النّبيّ ﷺ قد صدح بالحديث في أزمنة، وظروف مختلفة إحداها، حجّة الوداع[٣]، فلذا كان استغراب الحاكم من ذكر الاعتصام بالسّنّة في محلّه.

وإن كان الاعتصام بالسُّنّة يحتاج إليها قطعاً ـ كما ذكر الحاكم ـ ولكنّ النّبيّ ﷺ اكتفى بذكر أهل بيته بلحاظ كونهم هم الأدرى بصحيح السّنّة، وهم الأوفياء بتطبيق السّنّة، ومفرداتها، وقواعدها، وفروعها، وأصولها، وحفظها ورعايتها بحذافيرها دون زيادة أو نقصان، ولذا أوصى ﷺ بالتمسّك بهم واتّباعهم، كي تكون الأمّة على المحجّة البيضاء، والصراط المستقيم؛ وهكذا قد تبيّن لك

---

(١) مستدرك الحاكم: ١٧١/١.

(٢) مستدرك الحاكم: ١٧١/١، ذيل الحديث (٣١٨).

(٣) انظر تأريخ دمشق، لابن عساكر: ٢١٩/٤٢، والبداية والنهاية، لابن كثير الدمشقي: ١٩٩/٥.

ضعف الرواية، كما ذهب إليه الحاكم حيث لم يصححه في المستدرك، وإنما حاول أن يجلب له شاهداً، لكنّه واهٍ ساقط الإسناد، فازداد الحديث ضعفاً إلى ضعفه.

فلذا قال: «وقد وجدت له شاهداً ـ أي لحديث الاعتصام بالسّنّة ـ من حديث أبي هريرة»[١].

أقول: هذا ما سنوافيك بمناقشته، وبيان ضعفه، فلاحظ ما يلي:

ثانياً: في سند الرواية الثانية التي رواها أبو هريرة آفة أخرى لا يمكن التغاضي عنها أيضاً، هذه الآفة متمثّلة بـ(صالح بن موسى الطلحي)، وقد تقدّمت ترجمته[٢]، ولكن نودّ الإشارة إليه باختصارٍ، وبما يناسب المقام:

صالح بن موسى الطلحي: قال البخاري: صالح بن موسى منكر الحديث.

قال ابن عدي: سمعت ابن حماد يقول: قال السعدي: صالح بن موسى ضعيف الحديث[٣].

وقال النسائي: صالح بن موسى الطلحي منكر الحديث[٤]، متروك الحديث[٥].

وقال ابن حبّان: كان يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الإثبات حتّى يشهد المستمع لها أنّها معمولة أو مقلوبة، لا يجوز الاحتجاج به[٦].

---

(١) مستدرك الحاكم: ١٧١/١، ذيل الحديث (٣١٨).

(٢) لاحظ معرفة أهل البيت عليهم السلام: ١٧٠/١.

(٣) انظر الكامل في ضعفاء الرجال: ١٠٥/٥، وانظر كتاب الضعفاء الصغير للبخاري: ٦٢.

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال: ١٠٥/٥.

(٥) كتاب الضعفاء والمتروكين: ١٩٤.

(٦) كتاب المجروحين : ٢/ ٣٦٩، ط: دار المعرفة ـ بيروت.

وقال الحافظ العقيلي المكي: لا يتابع عليه ـ أي حديث الليلة الباردة ـ ولا على غير شيء من حديثه[١].

وأما عبد العزيز بن رفيع: فقد وثّقه أحمد بن حنبل، ولكن كان لا يتورّع بالرواية عن الضعفاء، وعَمَّن يروي المناكير، وقد أشار إلى هذا المعنى ابن حبان في ترجمة (موسى بن طريف الأسدي)، ما نصّه: «كان ينزل في بني ضَبة، يروي عن أبيه، روى عنه الأعمش وعبد العزيز بن رفيع، كان ممّن يأتي بالمناكير التي لا أصول لها عن أبيه، وأقوام مشاهير، وكان أبو بكر بن عباس يُكذّبه»[٢].

وأمّا داود بن عمرو الضَّبّيّ: فقد وثّقه أحمد بن حنبل، ولكن حينما سئل عنه يحيى بن معين لم يعرفه! بل أخذ يتساءل عنه، وهذا ما سيتضح لك من خلال الرواية التالية:

قال أحمد بن محمد بن القاسم بن مُحرِز: سمعت يحيى بن معين وسئل عن داود بن عمرو الضّبّيّ، فقال: لا أعرفه، من أين هذا؟ قلتُ: ينزل المدينة، قال: مدينتنا هذه، أو مدينة الرسول ﷺ؟ قلت: مدينة أبي جعفر، قال: عَمَّن يُحدِّث؟ قلت: عن منصور بن أبي الأسود، وصالح بن عمر، ونافع بن عمر، فقال: هذا شيخ كبير، من أين هو؟ فقلت: من آل المُسَيّب، فقال: قد كان لهؤلاء نفسين متقشفين[٣]: أحدهما يتصدّق والآخر يبيع القَصَب، لا أعرفه، أما لهذا أحد يعرفه؟ قلت: بلى، بلغني عن سعدويه أنّه سئل عنه، فقال: ذاك المشؤوم ما حدَّث بعد، وعرفه، فقال: سعدويه أعرف بمن كان يطلب الحديث معه منّا، قال: ثُمَّ بلغني عن يحيى بن معين بعد، أو سمعته، وسئل عنه، فقال: لا بأس به![٤].

---

(١) كتاب الضعفاء الكبير، لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي: ٧٣٠/٢٠٣/٢.

(٢) انظر كتاب المجروحين: ٢٣٨/٢ـ ٢٣٩ ترجمة (موسى بن طريف الأسدي).

(٣) وهو كلام ابن معين ولكنّ الصواب: نفسان، وبهذا الخطأ النحوي في تأريخ الخطيب أيضاً.

(٤) انظر تهذيب الكمال في أسماء الرجال: ٤٢٢/٢، ط: مؤسسة الرسالة.

هذا هو حال سند الرواية الثانية، ولَئِن وافقنا أحمد بن حنبل في وثاقة الراويين الآخرين، لكن لا يمكن التّغاضي بقبول رواية صالح بن موسى، إذْ لا يجوز الاحتجاج بروايته كما وقفت على ما ذكره ابن حبّان. وعلى هذا فالطريق الثاني ساقط عن الاعتبار أيضاً، وهكذا قد تبيّن لك أنّ الشاهد الذي وعدنا الحاكم به ضعيف أيضاً، بل واهٍ ساقط الإسناد، هذا وقد استغربها أبو نصر السجزي في الإبانة، فقال ما نصّه: «غريب جداً عن أبي هريرة»[١].

ثالثاً: في سند الرواية الثالثة أكثر من آفة أسقطتها عن الاعتبار، بلحاظ كون بعض رواتها مجاهيل وعرف البعض الآخر بالكذب، بل من أعمدة الكذب، كما سيظهر لك جليّاً فيما يأتي:

الرواة في ميزان التقييم

كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف

قال يحيى بن معين: كثير بن عبد الله المزني ضعيف الحديث، قال عبد الرحمن: سألت أبا زرعة عن كثير، فقال: واهي الحديث ليس بقوي[٢]، وقال النسائي: كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف، متروك الحديث[٣].

وقال الشافعي وأبو داود: ركن من أركان الكذب، وضرب أحمد على حديثه وقال الدار قطني وغيره: متروك.

---

(١) انظر كنز العمال: ١/ ١٨٨ وأبو نصر: هو الحافظ عبيد الله بن سعيد بن حاتم توفي سنة (٤٤٤هـ). قال الذهبي: شيخ الحرم، ومصنّف كتاب «الإبانة الكبرى» . انظر سير أعلام النبلاء: ٤٢٩/١٣.

(٢) الجرح والتعديل، لابن عدي: ١٢٤٠٢/٢٠٩/٧.

(٣) كتاب الضعفاء والمتروكين: ٢٢٨، رقم (٥٠٤).

وقال مطرف بن عبد الله المدني: رأيته، وكان كثير الخصومة، لم يكن أحد من أصحابنا يأخذ عنه.

قال له ابن عمران القاضي: يا كثير، أنت رجل بطّال تخاصم فيما لا تعرف، وتدّعي ما ليس لك، وما لك بيّنة، فلا تَقْرَبْني إلاّ أن تراني تفرَّغْت لأهل البطالة[١].

«وقال ابن حبّان: روى عن أبيه، عن جدّه نسخة موضوعة لا يحلّ ذكرها في الكتب ولا الرواية إلاّ على جهة التعجّب»[٢]!!

وعن ابن حجر قال: «قال أبو نعيم ضعّفه علي بن المديني، وقال ابن سعد: كان قليل الحديث يستضعف، وقال ابن السكن: يروي عن أبيه عن جدّه أحاديث فيها نظر، وقال الحاكم: حدّث عن أبيه عن جدّه نسخة فيها مناكير، وضعّفه الساجي ويعقوب بن سفيان وابن البرقي.

وقال ابن حجر: قال ابن عبد البر: مجمع على ضعفه!!

وقال ابن حزم: كثير بن عبد الله ساقط متّفق على إطراحه وأنّ الرواية عنه لا تحل»[٣].

وقد نزّه الإمام أحمد بن حنبل مسنده عن مرويات مشيخة كثير بن عبد الله، عن أبيه، عن جدّه، كما بيّن ذلك ابن تيميّة[٤] لسقوطه وكثرة كذبه.

وأمّا إسحاق بن إبراهيم الحنيني

قال أبو حاتم: رأيت أحمد بن صالح لا يرضاه، وقال البخاري: في حديثه نظر، وقال النسائي: ليس بثقة.

---

(١) ميزان الاعتدال: ٤٩٢/٥-٤٩٣، رقم (٦٩٤٩).

(٢) تهذيب التهذيب: ٣٧٧/٨، رقم (٧٥٣).

(٣) تهذيب التهذيب : ٣٧٧/٨، رقم (٧٥٣).

(٤) انظر مجموعة الفتاوي، لابن تيميّة: ١٧٩/١.

وقال أبو الفتح الأزدي: أخطأ في الحديث.

وقال ابن عدي: ضعيف ومع ضعفه يكتب حديثه.

وقال ابن حبان في الثقات: كان يخطئ.

وقال ابن أبي حاتم عن أبي زرعة: صالح، يعني في دينه لا في حديثه.

وقال الحاكم أبو أحمد: في حديثه بعض المناكير.

وقال البزار: كفَّ بصره فاضطرب حديثه[١].

وأخرج له العقيلي رواية عن مالك وأخرى عن هشام بن سعد، ثم قال: جميعاً لا يتابع عليهما، أمّا حديث مالك فلا أصل له، وأمّا حديث هشام بن سعد، فيروى من حديث زياد بن ميمون عن أنس وزياد بن ميمون يكذب[٢].

وأمّا عبد الرحمن بن يحيى

قال الذهبي في المغني: قال أبو أحمد الحاكم: لا يعتمد عليه، قلت: هو الراوي عن مالك[٣]، ونقل الذهبي عن العقيلي قوله: إنّه مجهول لا يقيم الحديث من جهته[٤].

وأخرج له العقيلي رواية عن أحمد بن محمّد المروزي، وأخرى عن علي بن عبد الصمد بإسناده عن مالك بن أنس، ثمّ قال: «ليس لها جميعاً أصل من حديث مالك، ولا يتابع هذا الشيخ عليهما»[٥]. وعلى هذا فالطريق الثالث يسقط عن الاعتبار أيضاً، وذلك بلحاظ ضعف رواته إلى حدّ الكذب، والافتراء، والوضع.

---

(١) انظر تهذيب التهذيب: ١٩٤/١. كتاب الضعفاء والمتروكين: ١٥٣.

(٢) كتاب الضعفاء الكبير، للحافظ العقيلي: ٩٧/١ ـ ٩٨ رقم (١١٣).

(٣) المغني في الضعفاء: ٦١٦/١، رقم (٣٦٥٥).

(٤) ميزان الاعتدال: ٣٢٦/٤، رقم (٥٠٠٨).

(٥) كتاب الضعفاء الكبير: ٩٥٤/٣٥١/٢.

إثارات

أولاً: قد علمت بفساد أسانيد الطرق الثلاثة، كما أنّ روايتها في الموطّأ مرفوعة ومن دون إسناد يفقدها الاعتبار أيضاً، إذْ قد وردت كالآتي: «حدّثني عن مالك، أنّه بلغه أنّ رسول الله ﷺ قال: «تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما مسكتم بهما: كتاب الله وسُنّة نبيّه»[1].

وحاول ابن عبد البر أن يجد لها إسناداً، ولكن خابت الآمال بفساد الطريق أيضاً وكان ثالثها.

ثانياً: لو سلمنا برواية (وسنتي) فهل يمكن الجمع بين النقلين (عترتي، وسنتي)؟

الجواب: بلحاظ أنّ النَّقْلين مثبتان، بمعنى أنّ كلاّ منهما في مقام إثبات الحجج الإلهية (الكتاب، والسنة، والعترة)، ولا تنفي إحداهما الأخرى، بل يمكن الجمع بينهما، والجمع أولى من الطرح مهما أمكن ـ كما يقول الأصوليون ـ فالنتيجة إذن: يجب التمسّك بالكتاب والسُّنَّة والعترة، وقد أشار إلى هذا المعنى ابن حجر فقال ما نصّه:

إنّ الحث وقع على التمسّك بالكتاب، والسُّنّة، وبالعلماء بهما من أهل البيت، ويستفاد من مجموع ذلك: بقاء الأمور الثلاثة إلى قيام الساعة»[2].

ثالثاً: لعلّ البعض يتصوّر حصول التعارض بينهما في ذيل كلٍّ من النقْلين، وذلك في الإطلاق الموجود في الروايتين وتفريع عدم الضلال عليه. وبعبارة

---

(١) الموَطّأ: ٢/٤٠٠/١٧٠٨، انفرد به مالك.

(٢) الصواعق المحرقة: ٢/٤٣٩.

أخرى: إنّ عبارة (إنْ تمسّكتم بهما لن تضلوا) فالإطلاق فيها يقتضي حصر عدم الضلال بالتمسّك بالكتاب والعترة فقط، حسب النقل الأول، والعبارة ذاتها ـ حسب النقل الثاني ـ الإطلاق فيها يقتضي حصر عدم الضلال بالتمسّك بالكتاب والسُّنّة فقط، وبالنتيجة كلّ من النقلين ينفي الحجة الثالثة، فيحصل التعارض بينهما.

ولكن لو تأملنا ودققّنا مليّاً نجد أنّ هذا التعارض غير مستقر، ويتداخل أيضاً، وذلك وفق البيان الآتي:

إنّ إطلاق العبارة ـ حسب النقل الأول ـ يقتضي حصر عدم الضلال بالتمسّك بالكتاب والعترة، ولكن العترة هي مستوعبة لتمام السُّنّة (عامها، وخاصّها، وناسخها، ومنسوخها...)[1]، فالتمسّك بالعترة يؤول إلى التمسّك بالسُّنّة قطعاً، ولا خلاف فيه بين المسلمين.

وأما العبارة ـ حسب النقل الثاني ـ فإطلاقها يقتضي حصر عدم الضلال بالتمسّك بالكتاب والسنة، ولكنّ مفهوم السُّنّة يستوعب النقل الأول، إذْ حديث الثَّقَلَين بما أنّه سنّة رسول الله صلى الله عليه وآله، وقد روي عن النّبيّ صلى الله عليه وآله مستفيضاً، أو متواتراً، فالتمسّك بالسُّنّة يقتضي التمسّك بالكتاب والعترة أيضاً، لأنّ كلاً من النقْلين لا يفيد إثبات حجة أخرى مغايرة للنقل الآخر، كما قد يتصور البعض، وذلك لكون التداخل حاصل بين العترة والسُّنّة مفهوماً، وبهذا لا تعارض بينهما.

نعم لو كان كلٌّ من النَّقلين يشير إلى حجة ثالثة مغايرة ومباينة للأخرى، لاقتضى ذلك التعارض، وهذا بخلاف ما نحن فيه، فالجمع ممكن والتداخل متحقّق بين العترة والسُّنّة.

---

(١) سيأتي توضيح ذلك في فصول لاحقة.

تنبيه: طبعاً المقصود بها السّنّة الصحيحة الواردة عن رسول الله ﷺ، بلحاظ ما تعرّضت إلى التحريف، والوضع، والتزوير، بسبب المنع من تدوينها، وقد دوّنت في عام ١٤٣هـ.

فلذا تعرّض الكثير منها إلى التشويه، أو في أحسن الأحوال النقل بالمعنى، وربما إلى النسيان ـ كما قال زيد بن أرقم ـ إضافة إلى استمرار حالات الرقابة ـ كما علمت ـ في منع تداول الروايات الواردة بحقّ أهل البيت عليهم السلام والتضييق على رواتها، فالموجود في كتب الحديث بحاجة إلى مزيدٍ من التهذيب والتحقيق والتصفية ليخلص الصحيح منها عندئذٍ.

رابعاً: إنّ رواية (وسنتي) تزيد المسؤولية أكثر اتّجاه من قام بإحراق السُّنّة، ومحوها، وأمر بعدم تداولها، وعدم تدوينها، إذْ النّبيّ يأمر بالتمسّك بها، والخليفة يقوم بجمعها وإحراقها، فكيف يتسنّى للمسلمين في البلاد الإسلامية المترامية الأطراف التمسّك بها حينئذ؟ فَمَنْ ينقلها لهم بعد أنْ مُنع الصحابة من تداولها، ومِن روايتها؟!! وربّما تعرّض بعض الصحابة للسجن بسبب تداول السُّنّة![1] هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإنّ حديث الثَّقَلَين من أبرز مصاديق السُّنّة، لكونه يمثّل وصيّة النّبيّ الأكرم ﷺ، والوفاء للنّبيّ، بل الواجب، هو العمل بالتزام الوصيّة، وما لتنفيذ الوصية من أهمية ومسؤولية في الإسلام.

---

(١) أخرج الحاكم بإسناده عن سعيد بن إبراهيم، عن أبيه: «أنّ عمر بن الخطاب قال لابن مسعود، ولأبي الدرداء، ولأبي ذر: ما هذا الحديث عن رسول الله ﷺ، وأحسبه حبسهم بالمدينة حتّى أصيب»، المستدرك على الصحيحين: ٣٧٤/١٩٣/١، بمعنى أنّ عمر بن الخطاب يستنكر على الصحابة روايتهم لحديث رسول الله ﷺ، فيمنع من تداوله، ولعلّه حبسهم عقوبة بسبب روايتهم لحديث النبي ﷺ، وليمنعهم من تداوله، فضلاً عن تدوينه.

دعوة صريحة لالتزام الحقيقة

اتضح مما تقدّم أنّ الطائفة الأولى من الروايات ـ المعارضة ـ لا تصلح لمعارضة حديث الثقلين، بل لا معارضة بينهما، وذلك لإمكانية حصول الجمع العرفي فيما بينها، وعلى فرض حصول التعارض فهي تسقط عن الاعتبار عندئذ، لكون طرق حديث الثَّقَلَين كثيرة ومستفيضة إن لم نقل إنّها متواترة في جميع طبقاتها، ومن المعلوم أنّ روايات الآحاد ـ لو قلنا بصحتها ـ عند تعارضها مع ما هو متواتر تسقط عن الحجيّة، إنْ لم يمكن علاج التعارض.

ومن العجب كلّ العجب، أنّنا نجد أنّ رواية (وسنتي) لها انتشار واسع، وصدى إعلامي كبير بين أبناء السُّنّة، وبشكل غير طبيعي، بل غريب جدّاً.

ومن حقّنا أن نتساءل: كيف حصل هذا الانتشار؟ وكيف كسبت هذه الرواية الشهرة بينهم؟ وكيف تمّ تثقيف أهل السُّنّة على روايتها دون رواية (وعترتي)؟

حتّى قال ابن عبد البر: «وهذا محفوظ معروف مشهور عن النّبيّ صلى الله عليه وآله عند أهل العلم شهرة يكاد يستغني بها عن الإسناد»[1]!!

وما أعتقده في السبب وراء رواج واشتهار هذه الرواية (وسنتي) ما هو إلاّ في مقابل المواجهة الصريحة لحديث (الثَّقَلَين)[2]، إذْ أنّ هذا الحديث الصحيح

---

(١) التمهيد: ٢٣١/٢٤، ورغم كونه يضعف إسناده، حيث قال ما نصّه: «الحنيني» وشيخه «كثير» ضعيفان، بل يقول: إنّ «كثير بن عبد الله» مجمع على ضعفه، جامع بيان العلم: ٧٥٥/١، كما مرّ عليك في تهذيب التهذيب، ولكن رغم ذلك فهو يقول: إنّه مشهور عن النّبيّ!!

(٢) وكشاهد على ما قلناه، لاحظ كتاب الأحاديث القدسية: ٩٢. فرغم أنّ الألباني أخرج أربع روايات (١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨) بنقل «وعترتي» ورواية واحدة بنقل «وسنتي»، لكنّ «مركز تحقيق النصوص» جعل عنوان الموضوع «الاعتصام بالكتاب والسّنّة»، ولم يشر بأيّة إشارة لا من قريب، ولا من بعيد إلى الاعتصام بأهل البيت عليهم السلام!!

المتواتر، يجهله الكثير من إخواننا أبناء أهل السُّنّة، بل كثيراً ما يجادلون بكون الصحيح هو، رواية (وسنتي)، بدل (وعترتي أهل بيتي).

يا علماء الإسلام، ويا قادة الفكر، أنصفوا النّبيّ ﷺ، وأهل بيته الأطهار، وصحّحوا ما كنتم قد ثقّفتم أبناء أمّتكم عليه، وأعلنوا الحقيقة، واجهروا بها، وهو ما يرضي الله تعالى ورسوله، ويصلح ديننا ودنيانا، وتستقيم فيه شؤوننا، وتدوم أخوّتنا، وعندئذ تتوحّد مناهجنا.

ها، وقد تبيّن الرشد من الغيّ، فلنمتلك الشجاعة الكافية، فنجهر بالحقيقة كما هي، من أجل الوفاء لمحمّد بن عبد الله ﷺ وأهل بيته الأطهار، ومحبةً لهذا الجيل الواعد، كي تتمّ قيادتهم نحو جادة الهدى والحقّ، لا الهوى والحَنَق.

إنّني لا أنطلق في دعوتي هذه من المنطلق المذهبي، أو الطائفي، أو التحيّز لما أعتقده، كلاّ، وإنّما من منطلق الحبّ، وبداعي الحرص على أخوتي في الله، ومن أجل أن يصلوا إلى الحقيقة كما وصلنا، ويتعاطوا معها كما تستحق، فليحقّقوا في الأمر، ويدقّقوا فيه، ويمتلكوا الشجاعة في اتّخاذ القرار بما وصلوا إليه من نتائج علميّة حينئذٍ ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾[1].

ونِعْمَ ما صنع الأستاذ الشيخ السقّاف في تتبّع الرواية وأسانيدها، فأعلن الحقيقة كما هي.

الشيخ السقّاف وإعلان الحقيقة

بعد أن أورد ما أخرجه الإمام مالك في الموطأ من قول النّبيّ ﷺ في حجّة الوداع: «**تركت فيكم أمرين ما إن اعتصمتم بهما فلن تضلوا: كتاب الله**

---

(١) العنكبوت: ٦٩.

وسنّة نبيّه»، أخذ يناقش الروايات وأسانيدها، ومدى صحّتها، وسقمها، وقد رجح عنده ما هو الحقّ، فأجهر به، فلذا قال ما نصّه:

«.... فتبيّن بوضوح أنّ حديث «كتاب الله وعترتي» هو الصحيح الثابت في صحيح مسلم، وأنّ لفظ «كتاب الله وسنّتي» باطل من جهة السند غير صحيح، فعلى خطباء المساجد، والوعّاظ، والأئمة أنْ يتركوا اللفظ الذي لم يرد عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وأنْ يذكروا للنّاس اللّفظ الصحيح الثابت عنه عليه الصلاة والسلام في صحيح مسلم «كتاب الله وأهل بيتي» أو «وعترتي»، وعلى طلاّب العلم أن يُقبِلوا على تعلّم علم الحديث، وأنْ يتوجّهوا لمعرفة صحيح السُّنّة من الضعيف، والله يقول الحق، وهو يهدي السبيل، والحمد لله ربّ العالمين»[1].

رواية (وسنتي) عوامل أُموية

لا شك ولا ريب أنّ المصالح السياسية، والمآرب الشخصية، قد لعبت دوراً كبيراً في الدّسّ بالحديث في زمن الخلافة الأموية، فنسبوا الكثير من الأحاديث إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وحرّفوا الصحيح من سنّته الشريفة، ومن جملة هذه الأحاديث، حديث «وسنتي» وذلك بغضاً لأهل البيت عليهم السلام، وبالأخص عميدهم عليّ بن أبي طالب عليه السلام، لما فعل بأشياخهم يوم بدر وحنين، وقد أشار إلى هذا المعنى الشيخ السقاف، فقال ما نصّه:

---

(١) صحيح صفة صلاة النّبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، للشيخ حسن عليّ السقّاف: ٢٩٤، المؤلف: هو الشيخ حسن بن عليّ بن هاشم بن أحمد بن علوي (مُفتي الشافعية، وشيخ السادة بمكّة المحميّة، المتوفّى سنة ١٣٣٥ هـ مصنّف ترشيح المستفيدين).

«وأمّا لفظ «وسنتي» فلا أشك بأنّه موضوع لضعف سنده، ووهائه ولعوامل أُموية أثّرت في ذلك»[١].

الطائفة الثانية: روايات التمسّك بالكتاب فحسب

هذه الطائفة من الروايات في حقيقتها لا تعارض حديث «الثَّقَلَين»، وإنّما هي جزء منه، إذْ الكتاب هو الثّقل الأكبر، وقد حثّ النّبيّ ﷺ على التمسّك بالكتاب، كما في رواية زيد بن أرقم، ولكن هذه الروايات قد ذكرت الثَّقَلَين بشكل جليّ، وإنّما الكلام في روايات أخرى، اقتصرت الأمر على التمسك بالكتاب فحسب، دون أن تذكر أهل البيت عليهم السلام، كما في الرواية التالية:

أخرج ابن أبي شيبة بإسناده عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري، أنّ النّبيّ ﷺ قال: «إنّي تارك فيكم الثَّقَلَين، أحدهما أكبر من الآخر كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض»[٢] انتهى.

أدنى تأمّل في هذه الرواية وأمثالها من الروايات الأخرى تجد الاضطراب واضحاً فيها، إذ كيف يمكن أنْ يخبر النّبيّ ﷺ عن تركه الثَّقَلَين لأمّته، ثُمّ لا يذكر إلاّ ثَقَلاً واحداً؟ أيصح هذا لصاحب اللسان البليغ والبيان المتين؟ فما هو الثّقل الآخر؟

أضف إلى ذلك؛ كونها معارضة لروايات أخرى رواها عطية العوفي نفسه، عن أبي سعيد الخدري، عن النّبيّ ﷺ، وقد نصّ على التمسّك بالثَّقَلَين، وأنّهما لن يتفرّقا حتّى يردا عليه الحوض، وقد تقدّم بيانها.

---

(١) صحيح صفة صلاة النّبيّ: ٢٩٠.

(٢) المصنَّف: ٣٠٥٨٢/٢٣٩/١٠.

وهناك طائفة أخرى من الروايات تتضمّن الدّعوة للتمسّك بالكتاب، فمنها: أخرج ابن أبي شيبة بإسناده عن جابر أنّ النّبيّ صلى الله عليه وآله، قال: «تركت فيكم ما إن تضلوا بعده إن اعتصمتم به كتاب الله»[١].

هذه الطائفة من الروايات لا يمكن اعتبارها معارضة لحديث الثَّقَلَين، إذْ هي لم توجب قصر التمسّك على الكتاب فحسب، وإنّما هي ساكتة عن الإشارة إلى التمسّك بالسّنّة والثَّقَل الآخر، فلهذا لا يمكن عدّها معارضة لحديث الثقلين.

ولو قلتَ أنّها معارضة لحديث الثقلين، لزم كونها معارضة للروايات الكثيرة التي وردت عن النّبيّ صلى الله عليه وآله والتي يذمّ فيها أصحاب منهج (حسبنا كتاب الله)، وهي روايات الأريكة[٢]، ولكنّ الصحيح لا تعارض بين الطوائف الثلاث، كما هو واضح بالوجدان والنظر، فعليه لا حاجة لتفصيل البحث عنها.

الطائفة الثالثة: روايات التمسّك بالسُّنَّة فحسب

هذه الطائفة تضمّنت روايات متعدّدة، يحثّ النّبيّ صلى الله عليه وآله فيها على التمسّك بالسنّة، وهي لا تعارض حديث الثَّقَلَين ـ كما تقدّم ـ وإنّما الذي يهمّنا من البحث الروايات الأخرى التي قد ادّعي أنّها معارضة لحديث الثَّقَلَين وهي كما يلي:

الرواية الأولى: رواية العرباض بن سارية

نستعرض هذه الرواية حسبما أخرجها ابن ماجة في سننه:

---

(١) م. س حديث (٣٠٥٧٨).

(٢) تقدّم بيانها في الفصل الأول، فلاحظ.

«حدَّثنا إسماعيل بن بِشْر بن منصور، وإسحاق بن إبراهيم السَّوَّاق، قالا: حدَّثنا عبد الرحمن بن مهدي، عن معاوية بن صالح، عن ضمرة بن حبيب، عن عبد الرحمن بن عمرو السُّلَمي: أنّه سَمِعَ العِرباضَ بن سارية يقول:

وعظنا رسول الله ﷺ موعظة ذرفت منها العيون، ووجلت منها القلوب، فقلنا: يا رسول الله، إنَّ هذه لموعظة مُودِّعٍ، فماذا تعهد إلينا؟ قال: «**قد تركتكم على البيضاء، ليلها كنهارها، لا يزيغ منها بعدي إلاّ هالك، من يَعيش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بما عرفتم من سُنَّتي وسُنَّة الخُلفاء الرَّاشدين المهديِّين، عضُّوا عليها بالنّواجذ، وعليكم بالطاعة، وإن عبداً حبشياً، فإنّما المؤمن كالجمل الأَنِف، حيثما قِيدَ انقاد**»[1].

هذه الرواية هي رواية آحاد، وانفرد بها (العرباض)، ولكن تعدّدت طرقها، فقد أخرجها أحمد بن حنبل بطرق، وابن ماجة، والترمذي، والحاكم أبو عبد الله، بطرق أخرى، وهذه الطرق على اختلافها غير سالمة عن القدح، بل بعض رواتها غير مرضيّ، وبعضهم يروي عمّن يروي المناكير، ولكنّني سأعرض عن مناقشة الإسناد، رعاية للاختصار والوقت، ولكون الرواية بحدّ ذاتها لا يمكن قبولها بسبب الاضطراب الفاحش في المتون المختلفة لها، مع العلم أنّ الراوي لها واحد، ومن الجهة الأخرى، عدم انسجام نصوصها مع السنّة المطهّرة الصحيحة، بل المخالفة الصريحة للسنّة.

فلذا سأقتصر في مناقشة هذه الرواية على موردين فقط، وهما:

---

(١) سنن ابن ماجة: ٤٣/٣٢/١ ط: دار المعرفة ـ بيروت.

المورد الأول: مناقشة اضطراب متون الرواية

حينما ندقّق في المتون المختلفة للرواية حسب تعدّد طرقها، نجد فيها تفاوتاً فاحشاً، ممّا يعزّز اعتقاد ارتكاب الوضع والتحريف أو الزيادة والتزوير فيها مع الأخذ بنظر الاعتبار كون الرواية منحصرة بفرد راويها الوحيد، وهو العرباض بن سارية وهذا ما ستطلع عليه، فيما يلي:

أولاً: إنّ فقرة (**تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ منها بعدي إلاّ هالك**) هذه الفقرة غير موجودة في طريق (خالد بن معدان)[١] ولا في طريق (يحيى بن أبي المطاع القرشي)[٢]، وإنّما قوله صلى الله عليه وآله: «**عليكم بتقوى الله، والسمع والطاعة..**»[٣].

ثانياً: الاختلاف في نفس طريق يحيى بن أبي المطاع بين ما أخرجه ابن ماجة وبين ما أخرجه الحاكم أبو عبد الله، فما أخرجه ابن ماجة، كما يلي:

«**عليكم بتقوى الله، والسمع والطاعة، وإن عبداً حبشيّاً...**»[٤].

وأما ما أخرجه الحاكم. فهو كما يلي:

عن يحيى بن أبي المطاع قال: سمعت العرباض بن سارية السلمي يقول: قام فينا رسول الله صلى الله عليه وآله ذات غداة فوعظنا موعظة وجلت منها القلوب، وذرفت منها الأعين، قال: فقلنا: يا رسول الله قد وعظتنا موعظة مودّع فاعهد إلينا، قال: ـ تأمل

---

(١) مسند أحمد بن حنبل: ١٧١٤٤/٣٧٣/٢٨.

(٢) سنن ابن ماجة: ٤٢/٣١/١.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

في مورد الشاهد الآتي ـ «**عليكم بتقوى الله**» أظنّه قال: «**والسمع والطاعة، وسترى من بعدي اختلافاً شديداً أو كثيراً، فعليكم بسنّتي وسنّة الخلفاء المهديين، عضّوا عليها بالنواجذ ـ وإيّاكم والمحدثات فإنّ كلّ بدعة ضلالة**»[1].

إنّ العرباض بن سارية يظنّ أنّ النّبيّ ﷺ قد قال الحديث المذكور بتلك الألفاظ، أضف إلى ذلك أنّ النّبيّ ﷺ يخاطب الصحابة ثُمّ يفرد في قوله وكأنّه يخصّ العرباض بهذا الحديث، فيقول: «وسترى من بعدي... فعليكم» فكيف يمكن لنا أنْ نصحّح هذا الاضطراب؟

ثالثاً: إنّ فقرة «عليكم بسنتي..» تجد فيها الاضطراب الكبير، وهي بيت القصيد في رواية العرباض، وهذه الفقرة بالذّات بحاجة إلى مزيدٍ من التوضيح، والتأمّل، والصبر، فلذا أرجوك عزيزي القارئ أنْ تتحمّلني كما تحمّلت من قبل، لاستيعاب هذا الاضطراب وفهمه، وهو كما يلي:

ما أخرجه ابن ماجة عن طريق عبد الرحمن بن عمرو، تكون رواية العرباض كما يلي:

«**فعليكم بما عرفتم من سنّتي وسنّة الخلفاء الراشدين المهديّين**» وما أخرجه عن طريق يحيى بن أبي المطاع، فالرواية كما يلي: «**فعليكم بسُنَّتي وسُنَّة الخلفاء المهديين الراشدين**» وما أخرجه الحاكم عن طريق يحيى بن أبي المطاع أيضاً؛ فرواية العرباض ما يلي: «**أظنّه قال: ... فعليكم بسنّتي وسنّة الخلفاء المهديين..**».

وما أخرجه ابن عساكر بإسناده عن خالد بن معدان عن سارية عن العرباض فالتفاوت فيه أكثر:

---

(١) المستدرك على الصحيحين، للحاكم النيسابوري: ١/١٧٧/٣٣٣ ط: دار الكتب العلمية.

«.. ولا تنازعوا الأمر أهله، ولو كان حبشياً، وعليكم ما تعرفون من سنّة نبيّكم والخلفاء الراشدين المهديّين...»[١].

وهكذا تجد الاختلاف الكبير بين مصطلح (الخلفاء المهديين) و(الخلفاء الراشدين المهديين) و(الخلفاء المهديين الراشدين)، فلكلّ مصطلح له معنى يختلف عن الآخر، فأيّها هو المراد؟ أضف إلى ذلك، تارة تُقيّد السّنّة وسنة الخلفاء بما تعرف الأمّة وتارة من دون تقييد، والاختلاف بينها واضح وسيأتي توضيحه أيضاً.

بل الاختلاف الأشدّ تجده فيما أخرجه ابن عساكر من طريق خالد بن معدان عن العرباض مباشرة، أي بدون توسط (سارية)، وهذا الاختلاف كما يلي:

«وعليكم بما تعرفون وسنّة نبيّكم وسُنّة الخلفاء الراشدين المهديين وعضّوا عليها بالنواجذ»[٢].

فهذه الرواية قد أوضحت ثلاثة مصادر للتشريع، وكل منها في عرض الآخر: ما تعرفه الأمّة، سُنّة رسول الله صلى الله عليه وآله، وسنّة الخلفاء الراشدين المهديين، وعليه فسيكون المدار الأكبر على ما تعرفه الأمّة من تشريعات وأحكام، وهي في عرض سنّة رسول الله صلى الله عليه وآله، فالتفاوت بينها وبين ما تقدّم كالشمس في رائعة النهار.

رابعاً: التفاوت الآخر تجده أيضاً في فقرة: (وعليكم بالطاعة) فتارة تجدها بهذه الصياغة: **(وعليكم بالطاعة وإن عبداً حبشيّاً)**[٣].

---

(١) تأريخ مدينة دمشق: ١٧٧/٤٠.

(٢) تأريخ دمشق، لابن عساكر: ١٧٨/٤٠، يقول ابن عساكر: هذا الحديث لم يسمعه ابن معدان من العرباض، بل بينهما رجل، وأما (سارية)، فيقول الطبري: إنّه مجهول. وانظر المختصر منه، لابن منظور: ٣٣٩/١٦.

(٣) سنن ابن ماجة، حسب طريق (عبد الرحمن بن عمرو).

وأخرى بصياغة مفصّلة: «وأطيعوا من ولاّه الله عزّ وجلّ أمركم، ولا تنازعوا الأمر أهله، ولو كان حبشيّاً»[١].

وثالثة بصياغة مخالفة: «وعليكم بالطاعة وإن [كان] عبداً حبشيّاً، عضّوا عليها بالنواجذ»[٢].

فالضمير في (عليها) هل يعود على (الطاعة)؟ أم يعود على (السنّة)؟ والفرق بينهما واضح.

خامساً: الفقرة الأخرى، التي تجد التفاوت فيها فاحشاً أيضاً، وقد يصل إلى درجةٍ، بين الوجود والعدم: (إنّ المؤمن كالجمل الأنف).

فتارة قد أُخرج الحديث من دونها، وأخرى معها، وثالثة مع التصريح بكونها زيادة من الراوي الوسيط، وليست من رواية العرباض، فعليك أن تتأمّل، فيما يلي لتكتشف الاختلاف والاضطراب.

فقد أخرج أحمد من طريق عبد الرحمن بن عمرو، وقد أورد صياغتها كما يلي: «**فإنّما المؤمن كالجمل الأنف حيثما انقيد انقاد**»[٣].

بينما لا تجدها مذكورة فيما أخرجه ابن ماجة من طريق (ابن أبي المطاع)، والأمر سهل، ولكن فيما أخرجه ابن عساكر من طريق ذات الراوي الوسيط أي (عبد الرحمن بن عمرو) لم تكن تلك الفقرة موجودة في الحديث!!

ولقد أفصح الحاكم أبو عبد الله، عن حقيقتها، بما نصّه:

---

(١) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق: ١٧٨/٤٠.

(٢) المستدرك على الصحيحين، للحاكم: ٣٣١/١٧٦/١. وقد أخرجه من طريق«عبد الرحمن بن عمرو».

(٣) مسند أحمد بن حنبل: ٣٦٧/٢٨/ ١٧١٤٢. من طريق «عبد الرحمن بن عمرو» أيضاً.

«فكان أسد بن وداعة يُزيد في هذا الحديث:

«فإنّ المؤمن كالجمل الأنف حيث ما قيد انقاد»[1]!!

فهل هذه الزيادة من «أسد» ذاته؟

أم اختصّه العرباض بها؟

وهكذا تجد الاضطراب في نقل الرواية، بل التفاوت الفاحش في متونها من طرقها المختلفة، بل ربما تجد الاختلاف في مضامين الطريق الواحد أيضاً!!

كلّ ذلك مما يثير في النفس الدهشة، والتساؤل عن الأسباب وراء هذا الاختلاف؟

مع العلم أنّ الراوي للرواية هو العرباض بن سارية فقط!

فهل التفاوت من رواية العرباض نفسه؟

أم التفاوت ممن روى عن العرباض؟

العرباض ونبذة عن تأريخه

لقد عاش في دمشق، ومات في فتنة الزبير، وكان ممن يتمنّى الموت في آخر عمره مما يكشف عن المعاناة التي كان يكابدها في دمشق، ولقد روي عنه قصة غريبة، لا يكاد يصدّقها العقلاء؛ اخرج الذهبي في سير أعلام النبلاء ما نصّه:

«حدّثنا سعيد بن أيوب، عن سعيد بن إبراهيم، عن عروة بن رُويم، عن العرباض بن سارية، وكان يُحبّ أن يُقبض، فكان يدعو: اللّهم كبرتْ سني، ووهن عظمي، فاقبضني إليك».

---

(١) المستدرك على الصحيحين: ١/١٧٦/٣٣١.

قال: فبينا أنا يوماً في مسجد دمشق أُصلّي، وأدعو أنْ أُقبض؛ إذا أنا بفتىً من أجمل الرجال، وعليه دُوَّاج[١] أخضر، فقال: ما هذا الذي تدعو به؟ قلت: كيف أدعو يا ابنَ أخي؟

قال: قل اللّهم حسِّن العمل، وبلِّغ الأجل، فقلت: ومن أنت يرحمك الله؟

قال: أنا رتابيل[٢] الذي يسُلّ الحزن من صدور المؤمنين، ثمّ التفتُّ، فلم أر أحداً»[٣]!!

وادّعى العرباض أنّه (ربع الإسلام)، فحصل بينه وبين «عمرو بن عنبسة» اختلاف في هذه الدعوى، فكلّ يدّعي ذلك ولا يدرى أيّهما قد أسلم قبل صاحبه؟ فجاء في سير أعلام النبلاء ما نصّه:

«وقال محمد بن عوف: منزله ـ أي العرباض ـ بحمص عند قناة الحبشة، وهو وعمرو بن عَنبَسَة كلٌّ منهما يقول: أنا ربع الإسلام، لا يدرى أيّهما أسلم قبل صاحبه؟»[٤].

ومن جانب آخر كان العرباض يقول: «عُتبة خير مني سبقني إلى النّبيّ ﷺ بسنة»[٥].

معنى ذلك أنّ عتبة يكون ثلاث الإسلام، ولكن لم يقل هذا أحد!

---

(١) الدوّاج: نوع من الثيات، وقيل هو معطف غليظ، قال ابن دريد: لا أحسبه عربياً، وفي الفارسية بتخفيف الواو معناه اللحاف. انظر تاج العروس، والمعجم الوسيط، والمعجم الذهبي.

(٢) في تأريخ دمشق جاء بلفظ (رتائيل)، وفي المختصر منه بلفظ (ربائيل) ، وهكذا تجد لهذا الملاك أسماء مختلفة اختلف بها أهل العلم!!

(٣) سير أعلام النبلاء، للذهبي : ٥٠١/٤. تأريخ دمشق: ١٨١/٤٠، والمختصر: ٣٣٩/١٦.

(٤) سير أعلام النبلاء: ٥٠١/٤ ، انظر تأريخ مدينة دمشق: ١٨٥/٤٠، والمختصر أيضاً.

(٥) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن حجر: ٥٥٧/٣، ط: دار الكتب العلمية. ترجمة عتبة بن عبد السلمي، وانظر مجمع الزوائد: ١٦٠١٦/٦٣١/٩.

وحينما تتأمّل في قول عتبة ـ الآتي ـ يظهر لك عدم صدق مقولة العرباض، فقد جاء في أسد الغابة ما نصّه:

روى إسماعيل بن عيّاش، عن ضمضم بن زرعة، عن شريح بن عبيد قال: قال عتبة بن عبد السلمي: كان النّبيّ صلى الله عليه وآله إذا أتاه الرجل، وله الإسم لا يُحبُّه حوّله، ولقد أتيناه وإنّا لسبعة من بني سليم ـ أكبرنا العرباض بن سارية ـ فبايعناه جميعاً»[1].

ولقد تجلّى لك الفرق في أقواله، واضطرابها وعدم مقبوليّتها فكيف تطمئن النفس إلى رواية انفرد بها دون الأصحاب؟!

المورد الثاني: تقييم رواية العرباض

إنّ رواية العرباض لا يمكن قبولها، بل هي ساقطة عن الاعتبار للوجوه التالية:

وجوه بطلان رواية العرباض

الوجه الأول: إنّها عهد ناقص

إنّ الرواية أشارة إلى أنّ الصحابة قد طلبوا من النّبيّ صلى الله عليه وآله أنْ يعهد إليهم، ولكن هذا العهد واضح النقصان، إذْ كيف يخبرهم النّبيّ صلى الله عليه وآله بوقوع الاختلاف الكثير في المستقبل، ثُمّ يقصرهم بالنجاة من الاختلاف على الرجوع إلى السُّنّة وسنة الخلفاء الراشدين فقط؟

---

(١) أسد الغابة: ٥٥٧/٣.

فهل يصح من النّبيّ ﷺ أنْ يعهد إليهم بهذا العهد؟ فأين موضع القرآن حينئذ، وهو الثقل الأكبر؟

وقد أوصى النّبيّ ﷺ أمّته بالتمسّك بهذا الثقل الأكبر عند اشتداد الفتن، فجاء في قوله ﷺ:

«إذا التبست عليكم الفتن كقطع الليل المظلم فعليكم بالقرآن فإنّه صادق مصدَّق... الحديث»، فغياب القرآن عن هذا العهد الخطير يوجب الوهن بدعوى صحة رواية العرباض.

الوجه الثاني: إلزام الرجوع إليهم يقتضي العصمة

حينما يوجب النّبيّ ﷺ على أمّته الرجوع إلى سنّة الخلفاء الراشدين ـ بقطع النظر عمّن هم ـ يقتضي أنْ يكونوا معصومين، وإلاّ فسوف يوقع الأمّة في الحرج والخطأ، وهو نقض للغرض، إذْ أنّ خلفاء المسلمين من غير الأئمة الأطهار غير معصومين، ولا يلتزم بعصمتهم أحد من المسلمين، بل حتّى الخلفاء أنفسهم لا يدّعونها، فكيف يصح من النّبيّ ﷺ أن يُلزم الأمّة بالطاعة المطلقة لمن يصدر منه الخطأ؟[1]

الوجه الثالث: تناقض مورد الاقتداء

إنّ دعوة الأمّة إلى اتّباع سنّة الخلفاء الراشدين، تدعونا للتساؤل، عن كون سنّتهم مخالفة لسُنّة رسول الله ﷺ أو موافقة لها؟

---

(١) تقدّم بيانه مفصّلاً في الجزء الأول في مبحث آية (أولي الأمر)، فلاحظ.

فإنْ كانت مخالفة لسنة رسول الله صلى الله عليه وآله، ومع ذلك يجب التزام الطاعة، فهذا ممّا لا يلتزم به أحد من المسلمين على الإطلاق.

وأما إنْ كانت موافقة لسنّة رسول الله صلى الله عليه وآله، فهذا مما يُعدّ من سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وليس سنة الخلفاء حينئذ، فلا موضوع لاختصاصها بالذكر في الرواية، لأنّها أشبه بتحصيل الحاصل.

أضف إلى ذلك: إنّ سنة الخلفاء لا مجال لتحققها بعد أنْ استكمل الله تعالى دينه وارتضى لهم الإسلام ديناً، فقال تعالى:

﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِيناً﴾[1].

ومن جهة أخرى فقد أكّد النّبيّ صلى الله عليه وآله على أنّه قد بلّغ جميع ما أمره الله تعالى به، مما يقرّبهم إليه وإلى جنّته، ونهاهم عن جميع ما نهى الله تعالى عنه ممّا يبعّدهم عن ناره، فجاء في خطبته الغرّاء ما نصّها:

«عن أبي جعفر عليه السلام ـ محمد الباقر ـ قال: خطب رسول الله صلى الله عليه وآله في حجّة الوداع، فقال: **يا أيّها النّاس ما من شيء يقرّبكم من الجنّة ويباعدكم من النار إلاّ وقد أمرتكم به، وما من شيء يقرّبكم من النار ويباعدكم من الجنّة إلاّ وقد نهيتكم عنه**... الحديث»[2].

---

(١) المائدة: ٣.

(٢) وسائل الشيعة، للحر العاملي: ٢١٩٣٦/٢٧/١٢.

هذا وقد استبان من تصريحات أئمّة المذاهب الإسلامية منهجهم العقيدي بالتزام الرجوع إلى الكتاب والسّنّة وهو بمثابة الأصل في ذلك وإليك بيانه باختصار:

منهج أئمّة المذاهب في الرجوع إلى السُّنَّة

إنّ اكتشاف هذا المنهج يتمّ من خلال الاعتماد على ما نقل من أقوالهم، وكما يلي:

أولاً: منهج الإمام جعفر بن محمّد الصادق عليه السلام

روى الكليني بإسناده عن أيوب بن الحر قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: **«كلُّ شيء مردود إلى الكتاب والسُّنّة، وكلُّ حديث لا يوافق كتاب الله فهو زخرف»**[1].

«وعن قتيبة قال: سأل رجل أبا عبد الله الصادق عليه السلام فأجابه فيها، فقال الرجل: أرأيت إنْ كان كذا وكذا ما يكون القول فيها؟ فقال له: **مَهْ، ما أجبتك فيه من شيءٍ، فهو عن رسول الله صلى الله عليه وآله، لسنا مِنْ (أرأيت) في شيء»**[2].

وقد تقدّم قوله عليه السلام عن حديثه، فهو يتسلسل إلى أنْ يصل في تسلسله إلى رسول الله صلى الله عليه وآله، وحديث رسول الله صلى الله عليه وآله هو قول الله عزّ وجلّ[3]، وهذا هو أصحّ

---

(١) صحيح الكافي، للكليني: ٣٧/١١/١، ط: الدار الإسلامية ـ بيروت.

(٢) صحيح الكافي: ٥٨/١، وجاء في حاشية الكتاب: لمّا كان مراده أخبرني عن رأيك الذي تختاره بالظن والاجتهاد، نهاه عليه السلام عن هذا الظن وبيّن له أنّهم لا يقولون شيئاً إلا بالجزم واليقين وبما وصل إليهم من سيّد المرسلين صلى الله عليه وآله.

(٣) لاحظ أعيان الشيعة، للسيد محسن الأمين: ٣٤/٣.

الأسانيد، كما ذكر ذلك الحاكم النيسابوري، فقال ما نصّه: «إنّ أصحّ أسانيد أهل البيت رضي الله عنهم: جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جدّه، عن عليّ بن أبي طالب، إذا كان الراوي عن جعفر ثقة»[١] انتهى.

ثانياً: منهج الإمام أبي حنيفة (النعمان بن ثابت)

قال أبو حنيفة: «إذا صح الحديث فهو مذهبي»[٢].

وقال أيضاً: «إذا قلت قولاً يخالف كتاب الله تعالى وخبر الرسول صلى الله عليه وآله فاتركوا قولي»[٣].

ثالثاً: منهج الإمام مالك

قال مالك ابن أنس: «إنّما أنا بشر أُخطئ وأُصيب، فانظروا في رأيي، فكلّ ما وافق الكتاب والسّنّة فخذوه، وكلّ ما لم يوافق الكتاب والسّنّة فاتركوه»[٤].

رابعاً: منهج الإمام الشافعي

قال الشافعي: «ما من أحد إلاّ وتذهب عليه سنّة لرسول الله صلى الله عليه وآله وتعزب عنه، فمهما قلتُ من قول، أو أصلّتُ من أصل فيه عن رسول الله صلى الله عليه وآله خلاف ما قلت، فالقول ما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وهو قولي»[٥].

---

(١) معرفة علوم الحديث، للحاكم النيسابوري: ٢٢٨.

(٢) الحاشية، لابن عابدين: ٦٣/١، نقلاً عن صفة صلاة النّبيّ صلى الله عليه وآله، للألباني: ٢٢.

(٣) إيقاظ الهمم، لصالح الفلاني: ٥٠، نقلاً عن المصدر السابق: ٢٤.

(٤) جامع بيان العلم، لابن عبد البر: ٣٢/٢، الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم: ١٤٩/٦، إيقاظ الهمم، لصالح الفلاني: ٧٢، نقلا عن صفة صلاة النّبيّ: ٢٤.

(٥) تأريخ دمشق: ٣/١/١٥، وقد رواه الحاكم بسنده المتصل إلى الشافعي، وأعلام الموقعين، لابن القيّم: ٣٦٣/٢-٣٦٤، وإيقاظ الهمم: ١٠٠، نقلاً عن صفة صلاة النّبيّ: ٢٥.

وقال أيضاً: «إذا وجدتم في كتابي خلاف سنّة رسول الله ﷺ، فقولوا بسنّة رسول الله ﷺ ودعوا ما قلت»[١]، وفي رواية: «فاتبعوها ولا تلتفتوا إلى قول أحد»[٢].

وقال أيضاً: «كلّ مسألة صحّ فيها الخبر عن رسول الله ﷺ عند أهل النقل بخلاف ما قلت، فأنا راجع عنها في حياتي وبعد موتي»[٣].

خامساً: منهج الإمام أحمد بن حنبل

قال أحمد: «لا تقلّدني ولا تقلّد مالكاً ولا الشافعي ولا الأوزاعي ولا الثوري وخذ من حيث أخذوا»[٤].

وقال أيضاً: «رأي الأوزاعي، ورأي مالك، ورأي أبي حنيفة كلّه رأي، وهو عندي سواء، وإنما الحجّة في الآثار»[٥].

سادساً: منهج أبو حزم

لقد بيّن ابن حزم منهجه بشأن توجيهه لحديث «وعليكم بسنّتي وسُنّة الخلفاء الراشدين»، حيث قد عرض رأيين، فأبطل أحدهما، وصحّ عنده الآخر، ولكن

---

(١) ذم الكلام، للهروي: ١/٤٧/٣، الاحتجاج بالشافعي، للخطيب: ٢/٨، تأريخ دمشق: ٩/١٥، نقلاً عن المصدر السابق: ٢٦.

(٢) حلية الأولياء، لأبي نعيم: ١٠٧/٩، نقلاً عن المصدر السابق: ٢٦.

(٣) حلية الأولياء، لأبي نعيم: ١٠٧/٩، إيقاظ الهمم: ١٠٤، نقلاً عن المصدر السابق:٢٧.

(٤) إيقاظ الهمم: ١١٣، أعلام الموقعين: ٣٠٢/٢، نقلاً عن المصدر السابق: ٢٨.

(٥) جامع بيان العلم، لابن عبد البر: ١٤٩/٢، نقلاً عن المصدر السابق: ٢٨.

معه لا تبقى أيّة خصوصية لذكر سنة الخلفاء الراشدين، ولا يمكن عدّها مرجعاً علمياً وفكرياً، فذكرها لا أثر له في مجال التشريع؛ إلاّ في مجال الاقتداء بما اقتدوا برسول الله صلى الله عليه وآله، وهذا ما لا ينفع المحتجّ بهذه الرواية حينئذٍ، فتأمل جيداً؛ وإليك ما قاله ابن حزم:

«فإنّ الرسول صلى الله عليه وآله إذا أمر باتّباع سنن الخلفاء الراشدين، لا يخلو ضرورة من أحد وجهين:

١ـ إمّا أن يكون صلى الله عليه وآله أباح أن يسنّوا سنناً غير سننه، فهذا ما لا يقوله مسلم، ومن أجاز هذا فقد كفر وارتدّ وحلّ دمه وماله؛ لأنّ الدين كلّه إمّا واجب أو غير واجب، وإما حرام وإما حلال، لا قسم في الديانة غير هذه الأقسام أصلاً، فمن أباح أن يكون للخلفاء الراشدين سُنّة لم يسنّها رسول الله صلى الله عليه وآله، فقد أباح أنْ يحرّموا شيئاً كان حلالاً على عهده صلى الله عليه وآله إلى أنْ مات، أو أن يحلّوا شيئاً حرّمه رسول الله صلى الله عليه وآله، أو أنْ يوجبوا فريضة لم يوجبها رسول الله صلى الله عليه وآله، أو أنْ يسقطوا فريضة فرضها رسول الله صلى الله عليه وآله ولم يسقطها إلى أنْ مات، وكلّ هذه الوجوه مَن جوّز منها شيئاً فهو كافر مشرك بإجماع الأمّة كلها بلا خلاف، وبالله تعالى التوفيق، فهذا الوجه قد بطل ولله الحمد»[1].

وبعد إبطاله لهذا الوجه من معنى الحديث المذكور، يستعرض ابن حزم الوجه الثاني، فيقول:

٢ـ «وإما أن يكون أمر باتّباعهم في اقتدائهم بسُنّته صلى الله عليه وآله، فهكذا نقول ليس يحتمل هذا الحديث وجها غير هذا أصلاً»[2] انتهى.

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام: ٦/٢٤٧ ـ ٢٤٨.

(٢) الإحكام في أصول الأحكام: ٦/٢٤٧ ـ ٢٤٨.

ولعلّ قائل يقول: نتّبع الخلفاء فيما لا سُنّة فيه، فيجيبه ابن حزم قائلاً: «وإذ لم يبق إلاّ هذا فقد سقط شغبهم، وليس في العالم شيء إلاّ وفيه سنّة منصوصة»[١].

حاصل الكلام

بعد أن تبيّن لك الرشد من الغيّ، وعرفت منهج أئمة المذاهب الإسلامية في مسألة ضرورة لزوم الاقتداء بالكتاب والسُّنّة، فتكون هي المحصلّة النهائية عندئذٍ لا غير، وكما أشار ابن حزم إلى ذلك.

وأمّا سُنّة الخلفاء الراشدين أو سُنّة الصحابي، فليست موضوعاً للمرجعية العلمية والفكرية[٢]، ويؤيّده ما أخرجه مسلم في صحيحه بإسناده عن حذيفة بن اليمان في جوابٍ لرسول الله ﷺ يذمّ فيها مَن لا يتّبع سنّته[٣].

ولعلّ قائلاً يقول: إنما نتّبع الخلفاء الراشدين في مجال اقتدائهم بسُنّة رسول الله ﷺ.

قلت: هذا شيء حسن ولا غبار عليه، ولكن معه لا تبقى لسنّتهم خصوصيّة تستلزم اختصاصهم بالذكر حسب رواية العرباض، لكون الأساس هو الاقتداء

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام: ٦/٢٤٧ ـ ٢٤٨.

(٢) سيأتي مزيد بيان عنه، لاحتياجه إلى إشباع علمي، فلاحظ.

(٣) أخرج مسلم في صحيحه بإسناده عن حذيفة بن اليمان، قال: «كان الناس يسألون رسول الله ﷺ عن الخير، وكنت أسأله عن الشرّ، مخافة أن يُدركني، فقلت: يا رسول الله ﷺ إنّا كنّا في جاهلية وشرّ، فجاءنا الله بهذا الخير، فهل بعد هذا الخير شرّ؟ قال: «نعم»، فقلت: هل بعد ذلك الشرّ من خير؟ قال: «نعم وفيه دَخَنٌ»، قلت: وما دخَنُه؟ قال: «قوم يستنّون بغير سنّتي ويهتدون بغير هديي، تعرف منهم وتنكر» الحديث.

الدَّخَن: أصله أن تكون في لون الدابة كدورة إلى سواد. قالوا: والمراد به هنا، عدم صفاء القلوب بعضها لبعض. انظر صحيح مسلم: ٣/١٤٧٥/ ١٨٤٧، كتاب الإمارة.

بسُنّة رسول الله صلى الله عليه وآله فحسب، وعليه فلا يصح من البليغ فضلاً عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنْ يخصّهم بلزوم اقتدائهم فيما اقتدوا فيه بسُنّته، إذْ أيّ مسلم يعقل أنّ النّبيّ صلى الله عليه وآله ألزمهم الاقتداء بسنّة الخلفاء الراشدين فيما خالف سنّته صلى الله عليه وآله؟ أو فيما لا اقتداء فيه لسُنّته صلى الله عليه وآله؟

ولهذا نستبعد صدور رواية العرباض عن رسول الله صلى الله عليه وآله، للملاحظات التي ذكرت، وسنتابعك ببقيّة الوجوه، فلاحظ.

منهج كبار الصّحابة في اتّباع السُّنّة

لكي تكتمل عندك الصورة، ويزداد المنهج وضوحاً، أودّ أنْ أرشدك إلى بعض الروايات التي أوضحت رفض كبار الصحابة لاتّباع سنّة الخلفاء دون سُنّة رسول الله صلى الله عليه وآله، بل لا يصح الادّعاء أنّها سنة الخلفاء، فأصل هذه التسمية غير سليمة، وأصل هذا المنهج غير صحيح، وهذا بحث ليس هنا مجال تفصيله وهو موكول إلى محله، ولكن نكتفي بالإشارة إلى الروايات التالية، وفيها الدلالة الواضحة على المطلوب، وهي كما يلي:

الروايات التالية رواها الحافظ (أبو عمر) ابن عبد البر مُسندةً، لكن رعاية للاختصار نذكرها من دون إسنادها:

الرواية الأولى:

عن أيّوب قال: «قال عروة لابن عباس: ألا تتقي الله [ترجعنّ][1] في المتعة.

فقال ابن عباس: سل أمّك يا عُرية.

---

(١) طبعة أخرى: ترخّص.

فقال عروة: أمّا أبو بكر وعمر فلم يفعلا.

فقال ابن عباس: والله ما أراكم منتهين حتّى يعذّبكم الله؛ نحدّثكم عن رسول الله ﷺ وتحدّثونا عن أبي بكر وعمر، وذكر الحديث»[(١)].

قال أبو عمر: يعني متعة الحج: وهو فسخ الحج في عُمرة

الرواية الثانية:

عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: تمتّع رسول الله ﷺ.

فقال عروة: نهى أبو بكر وعمر عن المتعة.

فقال ابن عباس: ما يقول عرية؟

قال: يقول نهى أبو بكر وعمر عن المتعة.

فقال: أراهم سيهلكون، أقول: قال رسول الله ﷺ، ويقولون: قال أبو بكر وعمر»[(٢)]!!

الرواية الثالثة:

وقال أبو الدرداء: «من يعذرني من معاوية؟ أحدّثه عن رسول الله ﷺ ويخبرني برأيه؟ لا أساكنك بأرضٍ أنت بها»[(٣)].

الرواية الرابعة:

عن ابن عباس قال: تمتّع النّبيّ ﷺ.

---

(١) جامع بيان العلم، لابن عبد البر: ٢/١٢١٠/٢٣٧٧.

(٢) المصدر السابق: ٢/١٢١٠/٢٣٧٨، انظر التأريخ الكبير، لابن أبي خيثمة (ت: ٢٧٩هـ): ٢/٨٨/١٨٥٧، مسند أحمد: ١/٣٣٧.

(٣) م. س حديث رقم (٢٣٧٩).

فقال عروة بن الزبير: نهى أبو بكر وعمر عن المتعة.

فقال ابن عباس: أراهم سيهلكون، أقول: قال النّبيّ صلى الله عليه وآله، ويقولون: نهى أبو بكر وعمر[١]!

الرواية الخامسة:

عن سالم بن عبد الله، عن أبيه قال: قال عمر: «إذا رميتم الجمرة بسبع حصيات وذبحتم وحلقتم، فقد حَلَّ لكم كلَّ شيء إلاّ الطيب والنساء، قال سالم: قالت عائشة: أنا طيَّبت رسول الله صلى الله عليه وآله لحلّه قبل أن يطوف بالبيت، قال سالم: فسُنَّة رسول الله صلى الله عليه وآله أحق أن تتّبع»[٢].

وهكذا اتضح لك منهج أئمة المذاهب الإسلامية وكبار الصحابة في مجال اتّباع القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، والاكتفاء بهما دون تدّخل لسنّة أخرى في مجال المنهج العقيدي.

نعم هناك مساحة في التشريع، للأحكام الولائية أو الحكومتية ـ إنْ صح التعبير ـ تُعتبر من حقّ الحاكم الإسلامي، وهذا إنّما يتم فيما لا نصّ فيه من الكتاب أو السُّنّة، والتي تعرف بمنطقة الفراغ[٣]، فالحاكم الإسلامي بناءً على جملة من القواعد الفقهية والأصولية[٤] وبناءً على تشخيصه للمصالح والمفاسد يمكنه

---

(١) م . س حديث رقم (٢٣٨١).

(٢) م . س حديث رقم (٢٣٨٢).

(٣) طبعاً لا فراغ في التشريع، إذ «ما من واقعة إلاّ ولله فيها حكم»، وإنّما هي مسامحة في التعبير، والمقصود بها، المساحة التي أراد المولى عزّ وجلّ أنْ يكون المكلّف فيها مطلق العنان، والتي يصطلح عليها (الإباحة بالمعنى الأعم).

(٤) ذكر ذلك علماء الأصول، وعلى اختلاف بينهم.

إصدار أحكام تملأ جزءاً من تلك المساحة، لتؤمّن حاجة الحكومة والمجتمع لمثلها، ضرورة أنّه ليس لتلك الأحكام صفة الدوام والاستمرار وإنّما أمدها بما يشخّصه الحاكم ضمن فترة حكمه، وتنتهي بنهايته، فلا تكتسب تلك الأحكام القابلية على الدوام إلى يوم القيامة، فهي ليست كسُنّة النّبيّ ﷺ وبقائها ونفوذها، كما جاء في الحديث الشريف: «**حلال محمّد حلال إلى يوم القيامة وحرام محمد حرام إلى يوم القيامة**».

وإنّما يتحدّد زمنها وبقاؤها بمقدار ما يحدّده الحاكم وبمدى دوام حكومته، وهذا هو شأن الأحكام الحكومتية، وهذه المسألة ليس هنا محل تفصيلها، وإنّما أحببت أن أشير إليها إشارة مقتضبة لأرفع مقدار الالتباس الحاصل لدى الكثيرين.

وبعد هذه الإطلالة نرجع إلى رواية العرباض لإكمال بقيّة وجوه بطلانها.

الوجه الرابع: إبهام المصطلح

إنّ رواية العرباض تضمّنت مصطلحاً مبهماً، حيث لم يكن معهوداً ولا متعارفاً في زمن رسول الله ﷺ، ألا وهو مصطلح (الخلفاء الراشدون) نعم قد ورد عن النّبيّ ﷺ تعابير مختلفة في الإمامة، فقد عبّر ﷺ بالأئمة الراشدين، والأئمة المهديّين، وكذلك خلفاء أمّتي، وخلفائي، وأمّا مصطلح (الخلفاء الراشدون) فهو مصطلح جديد لم يعهده الأصحاب في زمن رسول الله ﷺ، والذي يؤيّد ما ذهبنا إليه أمران:

المؤيد الأول: لو كان قد اصطلح النّبيّ ﷺ هذا المصطلح على نفرٍ معيّنٍ من أصحابه، وهم الخلفاء الأربعة، لوقع الاحتجاج به منهم في زمنٍ كان بعضهم

بأمسِّ الحاجة للاحتجاج به، كما في السقيفة ـ أي سقيفة بني ساعدة ـ أو شورى الستة، ولكن لم نسمع ولم يحدِّثنا التأريخ باحتجاج واحدٍ منهم به؛ بل لم يكن هذا المصطلح معهوداً في زمن الخلفاء الأربعة أيضاً.

المؤيّد الثاني: لو كان النّبيّ صلى الله عليه وآله، قد ذكر هذا المصطلح، وهو مصطلح غريب عليهم، لسأل الصحابة عنه، إذْ كان من عادتهم السؤال عن أمرٍ جديد غير معروف لديهم، كما حدث في السؤال عن الثَّقلين[1]، وكما حدث في السؤال عن خلفاءه، كما في الرواية التالية:

أخرج ابن عبد البر بإسناده عن الحسن البصري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله:

«**رحمةُ الله على خلفائي** ـ[ثلاث مرات]» قالوا: ومن خلفاؤك يا رسول الله؟ قال: «**الذين يُحيُون سنَّتي، ويعلّمونها عباد الله**»[2].

وأنت تعرف الكثير من هذه الروايات التي قد سأل الأصحاب فيها رسول الله صلى الله عليه وآله عن أمر غريب لم يعرفوه، ليتعلّموه، فكان الأجدر بهم وهم يسمعون بهذا المصطلح الجديد والمهم، وهو صلى الله عليه وآله يوصيهم باتّباع سُنّتهم ـ كما في رواية العرباض ـ فهل يصحّ من الأصحاب أنْ يسكتوا عنه ويبقى مبهماً لديهم؟!

كلّ ذلك مما يؤيّد كون المصطلح مبتدعاً بعد زمن رسول الله صلى الله عليه وآله، بل لم يكن حتّى في زمن الخلفاء الأربعة!! وهذا مما يزيد في وجه بطلان رواية العرباض.

ولكي تقف على حقيقة المصطلح المذكور، استعرض نبذة تأريخية عنه، فلاحظ.

---

(١) تقدّم الحديث في الصفحات السابقة وقد أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٢٦٨١، ٤٩٧١).

(٢) جامع بيان العلم وفضله: ٢٢٠/٢٠٧/١، تأريخ ابن عساكر: ٦١/٥١ في ترجمة (محمد بن أحمد بن عبد الله أبو الحسن)، والمختصر: ٢٧٩/٢١.

نبذة تأريخية عن مصطلح الخليفة والخلفاء الراشدين

تعريف الخليفة

أمّا في اللغة: قال ابن منظور: «الذي يُستخلف ممن قبله، والجمع خلائف، جاؤوا به على الأصل مثل كريمة، وكرائم، وهو الخليف والجمع خلفاء.

وخلَفَ فلان فلاناً إذا كان خليفته، يقال: خَلَفَه في قومه خلافة، وفي التنزيل العزيز: ﴿وَقَالَ مُوسَى لأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي﴾[1]، ويقال: خلّفت فلاناً أخلُفُه تخليفاً واستخلَفْتُه أنا جعلته خليفتي، واستخلفه: جعله خليفة»[2].

والذي يظهر لنا من التعريف اللغوي: أنّ الخليفة هو مَن ينصبه المُستَخْلف خَلَفاً له في قومه، فيقول: أنا جعلته خليفتي في قومي، فيقال حينئذٍ: فلان خليفة فلان المتقدم.

وأمّا في الاصطلاح

قال الراغب: «خلف فلان فلاناً قام بالأمر عنه، أما معه وأما بعده، قال تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَلاَئِكَةً فِي الأَرْضِ يَخْلُفُونَ﴾[3].

والخلافة: النيابة عن الغير، إمّا لغيبة المنوب عنه، وإمّا لموته، وإمّا لعجزه، وإمّا لتشريف المستخلف، وعلى الوجه الأخير استخلف الله أولياءه في الأرض، قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلاَئِفَ فِي الأَرْضِ﴾[4]، وقال: ﴿وَيَسْتَخْلِفُ رَبِّي

---

(١) الأعراف: ١٤٢.

(٢) لسان العرب: ١٨٣/٤.

(٣) الزخرف: ٦٠.

(٤) فاطر: ٣٩.

قَوْماً غَيْرَكُمْ﴾[١]، وقال: ﴿يَا دَاوُدُ إِنّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الأَرْضِ﴾[٢]»[٣].

حاصل الكلام

إنّ معنى مصطلح (الخليفة): هو مَن يقوم بالأمر نيابة عن المستخلف، بناءً على كونه قد خلّفه في قومه، ونصّ عليه ، ويظهر لك هذا الوجه جليّاً من خلال آية جعل داود خليفة، كما هو واضح.

وهذا المعنى غير صادق على أحد من الخلفاء، سوى من قام النّبيّ صلى الله عليه وآله بتنصيبه خلفاً له على أمّته[٤]، وأمّا ما اصطلح على أبي بكر خليفة رسول الله صلى الله عليه وآله فهو من باب التسامح أو التوسّع في الاصطلاح، ولذا حينما سُئل أبو بكر: أنت خليفة رسول الله صلى الله عليه وآله؟ فلم يجب بالإثبات، بل أجاب بالنّفي، لعلمه بأنّه لم ينُصب من قبل رسول الله صلى الله عليه وآله، بل كان يعتبر نفسه أقلّ شأناً من أنْ يكون خليفة لرسول الله صلى الله عليه وآله، كما يظهر لك ذلك في ضوء الرواية التالية:

قال في النهاية: وفي حديث أبي بكر «جاءه أعرابي فقال له: أنت خليفة رسول الله صلى الله عليه وآله؟ فقال: لا، قال: فما أنت؟ قال: أنا الخالِفةُ بعده» الخليفة من يقوم مقام الذاهب ويَسدّ مَسَدّه. فأما الخالفة فهو الذي لا غناء عنده ولا خيرَ فيه، وكذلك الخالف»[٥] انتهى.

---

(١) هود: ٥٧.

(٢) ص: ٢٦.

(٣) مفردات الراغب: ٢٩٤ ط: دار القلم ـ دمشق.

(٤) وهذا المقام مختصّ بأمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام، كما قد مرّ في قصة الغدير وسيأتي مزيد بيان، فلاحظ.

(٥) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير: ٦٦/٢.

لقب (الخليفة) تأريخه وتطوّره

فأمّا عن لقب (الخليفة) وتأريخه وتطوّره ومترادفاته، فهو من ألقاب السيادة والملك عند العرب والمسلمين، وقد أطلق بعد وفاة النّبيّ ﷺ على رئيس الدولة الموكلة إليه قيادة المسلمين[1]، ويقول الدكتور حسن الباشا: «استعمل لفظ (خليفة) كلقب للحاكم الأعلى الذي أسند إليه أمر الإشراف على الأمّة الإسلامية بعد النّبيّ ﷺ، وقد أطلق لأوّل مرّة على أبي بكر الصديق، وكان يحمل إذْ ذاك معنى خلافة النّبيّ ﷺ على حكم المسلمين.

ثم يضيف قائلاً: وعلى الرغم من استمرار استعمال هذا اللّقب، فإنّ مدلوله كان يختلف باختلاف الأسرات الحاكمة: ففي صدر الإسلام كان يقصد منه خلافة النّبيّ ﷺ بينما في الدولة العباسية عنى به خلافة الله، ومما يوضّح ذلك ورود لقب (خليفة الله) على سكّةٍ بإسم المأمون بتأريخ سنة (٢٠٣هـ) بالمحمدية، والحقّ أنّه على مرّ الزمان انتزع من الإمام العباسي سلطته السياسية فصار مدلول اللقب أقرب إلى الرئاسة الدينية»[2] انتهى.

أقول: وهذا يؤيّد ما قلناه، بأنّ لقب (الخليفة) قد توسعوا فيه عن معناه اللغوي والقرآني ـ كما تقدّم ـ بل أخذ مدلوله يختلف باختلاف الظروف السياسية للحاكم وما يحتاجه من دعم وإسناد من قبل الولاة، فيخلعون عليه من الألقاب ما يسهم في تثبيت أركان حكمه تقرّبا وزلفة إليه، فعلى سبيل المثال، لاحظ ما يقوله الحجاج بن يوسف الثقفي:

---

(١) انظر معجم المصطلحات والألقاب التأريخية، لمصطفى عبد الكريم الخطيب: ١٦٦.

(٢) الألقاب الإسلامية، لحسن باشا: ٢٧٥، نقلاً عن الموسوعة الذهبية الإسلامية، لفاطمة محجوب: ٢٩٧/١٦.

قال الحجّاج بن يوسف في خطبة صلاة الجمعة: «فاسمعوا وأطيعوا لخليفة الله وصفيّه عبد الملك بن مروان..»[١].

(الخلفاء الراشدون) في المصطلح الإسلامي

إنّ هذا المصطلح قد نشأ بعد زمن الخلفاء الأربعة (أبو بكر وعمر وعثمان وعلي) وذلك من جرّاء التطور الحاصل في مدلول لقب (الخليفة) ومعناه، ونتيجة لاختلاف نهج الخلفاء اللاحقين وتحوّل سلطانهم إلى ملك عضوض، إضافة إلى تدخّل العامل الوراثي والأسري في تبوّء (الخليفة) هذا المقام، فلذا أرادوا أنْ يجعلوا اصطلاحاً يرمز إلى الفصل بين فترتين، امتازت إحداهما عن الأخرى بميزات عديدة، ثبّت التأريخ الكثير منها، من هنا اصطلحوا على خلفاء تلك الفترة الزمنية التي أعقبت وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله «بالخلفاء الراشدين» وبين فترة العهد الأموي حيث أصبحت الخلافة ملكاً عضوضاً، وعليه فلم نعهد لهذا الاصطلاح أثراً لا في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله ولا في زمن الخلفاء الأربعة الأوائل، وقد أشار إلى المعنى المذكور الدكتور حسن باشا، ما نصّه:

«ومن الصفات التي كانت تلحق بهذا اللّقب (خليفة) في صيغة الجمع في بعض الأحيان صفة «الراشدين» فكان يقال «الخلفاء الراشدون» ، ولا يزال هذا اللّقب يُطلق عرفاً على الخلفاء الأربعة الأول: أبي بكر وعمر وعثمان وعلي، كما أطلقت الصفة على خلفاء الموحدّين بشمال أفريقية حيث ورد في مكة باسم أبي يوسف يعقوب بن منصور»[٢] انتهى.

---

(١) سُنن أبي داود: ٤٦٤٥/٢١٠/٤، بإسناده عن سليمان الأعمش، قال: جَمعَت مع الحجاج ـ أي صلّيتُ معه الجمعة ـ فخطب ، وذكر الخطبة.

(٢) الألقاب الإسلامية: ٢٧٥ـ ٢٧٩، نقلاً عن الموسوعة الذهبية: ٢٩٧/١٦.

وهكذا اتّضح لك ابتداع المصطلح المذكور، إذْ لم يكن له وجود في النصوص الإسلامية، لا في الكتاب، ولا في السّنّة الشريفة، ولم يكن حتّى في زمن الخلفاء الأربعة، سوى حديث العرباض، وقد انفرد به، فتأمّل جيّداً.

الحاصل: إنّ مصطلح (الخلفاء الراشدين) ليس له وجود في النص الإسلامي، الكتاب أو السنة إلا في حديث العرباض، ثم إنّ الرشد صفة غير منحصرة بأفراد في الأمة، بل هي حالة منفتحة وليست مغلقة إلى يوم القيامة، على أنّ وصف الخلفاء بالراشدين يعني بالضرورة وصف خلفاء الدولة الأموية والعباسية بعدم الرشد ووصف معاوية بالتحديد بعدم الرشد، لكن كيف يوالي السلفيون من لم يكن على الرشد؟!

الوجه الخامس: انعدام إمكانية الالتزام بسنّة الخلفاء

من حقّ الأمّة التي أُمرت باتّباع سنّة الخلفاء الراشدين أن تسأل عمّا هو المقصود بـ«سنّة الخلفاء الراشدين»؟

فهل المقصود بها سنّتهم مجتمعين؟

أم المقصود سنّة كلّ خليفة منهم على انفراد؟

فإن كان المقصود هو الأول، فهذا باطل، لاستلزامه تالٍ فاسد، حيث لا يمكن امتثال هذه السّنّة لا في زمن أبي بكر، ولا في زمن عمر، ولا زمن عثمان، فكيف يمكنهم اتّباع سُنّة الخلفاء الراشدين، والحال بعدُ لم تتحقق منهم الخلافة؟ بل لم يكونوا يعرفون من سيتصدّر هذا المقام، فلابد من القول بتعطيل امتثال مضمون الحديث في زمن الخلفاء الثلاثة، وعليه فلا يجب اتّباعهم، بل لا يجوز اتّباع سوى الكتاب والسّنّة، وهذا ما دعى إليه النّبيّ ﷺ في الأحاديث الصحيحة.

وأمّا إنْ كان المقصود هو الثاني، فهذا باطل أيضاً، إذْ أنّ هذه السُّنّة متباينة في أحيان كثيرة[1]، فعلى سبيل المثال، متعة الحج كانت في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله، وزمن أبي بكر، وقد نهى عنها عمر، ولكن التزم الإمام عليّ عليه السلام بما كانت عليه في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله، فكيف يتعبّدنا الشارع المقدّس بالأحكام المتباينة، أو المتضادّة؟

أضف إلى ذلك: إنه لم يكن من المعهود عن الخليفة اللاّحق اتّباع سنّة الخليفة السابق، فهذا عمر قد خالف سيرة أبي بكر في مسألة التزامه بمتعة الحج، ومتعة النساء على ما كانتا عليه في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله، وإن أبيت إلاّ العكس، فقلتَ: بل كان ذلك معهوداً، فأقول لك: إنّ عليّاً لم يوافق على اتّباع سيرة الشيخين، على الأقل.

ولكي تقف على حقيقة الأمر، أشير إلى روايتين لواقعة واحدة، وبأيٍّ منها أخذنا نتج عنه بطلان رواية العرباض، أمّا الواقعة فهي قصة الشورى الستة، الذين عهد الخليفة الثاني الأمر إليهم لانتخاب أحدهم خليفة على الأمّة إذْ قد وردت روايتان بالنّصّ التالي:

---

(١) ومن جملة هذه الموارد؛ اختلافهم في تعيين حدّ شارب الخمر، فقد أشار إلى هذا المعنى الشاطبي، ما نصّه: «قال العلماء: لم يكن فيه ـ حدّ شارب الخمر ـ في زمان رسول الله صلى الله عليه وآله حدّ مقدّر، وإنّما جرى الزجر فيه مجرى التعزير، ولما انتهى الأمر إلى أبي بكر رضي الله عنه قرّره على طريق النظر بأربعين، ثم انتهى الأمر إلى عثمان رضي الله عنه فتتابع الناس فجمع الصحابة رضي الله عنهم فاستشارهم، فقال عليّ رضي الله عنه: مَن سكر هذى، ومن هذى افترى، فأرى عليه حدّ المفتري» أخرجه الإمام مالك في الموطأ، باب: الحد في الخمر (الحديث: ١٦١٥) نقلا عن الاعتصام، للشاطبي: ٤٠١/٢.

ويقول الشاطبي: «اتفاق أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله على حد شارب الخمر ثمانين» ، الاعتصام: ٤٠٠/٢، وهذا يُنبئك أنّهم لم يأخذوا ما جرت عليه سيرة أبي بكر، فلاحظ.

الرواية الأولى:

أورد الماوردي ما نصّه: «قال ابن عباس: فلمّا جرحه ـ أي عمر بن الخطاب ـ أبو لؤلؤة وآيس الطبيب من نفسه، وقالوا له: اعهد، جعلها شورى في ستة، وقال: هذا الأمر إلى (عليّ) وبإزائه (الزبير)، وإلى (عثمان) وبإزائه (عبد الرحمن بن عوف) وإلى (طلحة) وبإزائه (سعد بن أبي وقاص)، فلما جاز الشورى بعد موت (عمر) رضي الله عنه، قال (عبد الرحمن): اجعلوا أمركم إلى ثلاثة منكم، فقال (الزبير): جعلت أمري إلى (عليّ)، وقال (طلحة): جعلت أمري إلى (عثمان)، وقال (سعد): جعلت أمري إلى (عبد الرحمن)، فصارت الشورى بعد الستة في هؤلاء الثلاثة، وخرج منها أولئك الثلاثة، فقال (عبد الرحمن): أيّكم يبرأ من هذا الأمر ونجعله إليه والله عليه شهيد ليحرص على صلاح الأمّة؟

فلم يجبه أحد، فقال (عبد الرحمن): أتجعلونه إليّ وأخرج نفسي منه والله عَلَيّ شهيد، على أنّي لا آلوكم نصحا؟ فقالا: نعم، فقال: قد فعلتُ، فصارت الشورى بعد الستة في ثلاثة، ثم بعد الثلاثة في اثنين (عليّ) و(عثمان)، ثم مضى عبد الرحمن ليستعلم من الناس ما عندهم، فلمّا أجنهم اللّيل استدعى (المسور بن مخرمة) وأشركه معه، ثُمّ حضر فأخذ على كلّ واحد منهما العهود ـ تأمّل محل الشاهد ـ أيّهما بويع ليعملنّ بكتاب الله وسُنّة نبيّه ولئن بايع لغيره ليسمعن وليطيعن، ثُمّ بايع (عثمان بن عفّان)، فكانت الشورى..»[1] انتهى موضع الحاجة.

الرواية الثانية:

أشير فيها إلى مورد الشاهد فحسب، بلحاظ أنّها بنفس الواقعة.

---

(١) الأحكام السلطانية، للماوردي: ٢٤ـ ٢٥، (ت: ٤٥٠هـ)، ط: بغداد/ ١٤٠٩هـ

قال ابن الأثير ما نصّه:

«... ثُمّ صعد عبد الرحمن بن عوف منبر رسول الله صلى الله عليه وآله فوقف وقوفاً طويلاً، ودعا دعاءً طويلاً، لم يسمعه الناس، ثُمّ تكلّم فقال: أيّها الناس، إنّي سألتكم سرّاً وجهراً بأمانيكم، فلم أجدكم تعدلون بأحد هذين الرجلين إمّا عليّ، وإمّا عثمان، فقم إليّ يا عَلِيّ، فقام إليه، فوقف تحت المنبر، فأخذ عبد الرحمن بيده، فقال: هل أنت مبايعي على كتاب الله وسُنّة نبيّه صلى الله عليه وآله وفعل أبي بكر وعمر[1]؟ قال اللّهم لا، ولكن على جهدي من ذلك وطاقتي، قال فأرسل يده، وقال: قم إليّ يا عثمان، فأخذ بيده، فقال: هل أنت مبايعي على كتاب الله وسنّة نبيّه صلى الله عليه وآله وفعل أبي بكر وعمر؟ قال: اللّهم نعم! ...»[2] الخ ـ انتهى موضع الحاجة ـ.

أقول: فإنْ أخذنا برواية الماوردي، حيث لم يشترط «عبد الرحمن بن عوف» عليهما سوى العمل بالكتاب وسُنّة النّبيّ صلى الله عليه وآله فحسب؛ وهذا كاف في مناهضتها لرواية العرباض، وأمّا إنْ أخذنا برواية ابن الأثير، فَعَلِيٌّ عليه السلام لم يوافق على اتّباع سيرة الشيخين، والحال قد نصّت رواية العرباض على لزوم اتّباع سنّة الخلفاء الراشدين؟!

ومن المعلوم أنّ عليّ بن أبي طالب عليه السلام هو أبن السُّنّة والملتزم بها ذروة الالتزام، ولا يزايده أحد في ذلك، فكيف لا يلتزم بسيرة الشيخين، والحال قد نصّت رواية العرباض على ذلك؟!

---

(١) قال حسّان عبد المنّان: «لم تكن هذه اللفظة مما التزمت في البيعة، وإنّما اجتهاد وزيادة، والرواية موقوفة، فها هو ابن عمر كتب إلى عبد الملك بن مروان لمّا اجتمع الناس عليه: «إنّي أقرّ بالسمع والطاعة لعبد الله عبد الملك أمير المؤمنين على سنة الله، وسنة رسوله ما استطعت، وإنّ بنيّ قد أقرّوا بمثل ذلك» أخرجه البخاري(٧٢٠٣) انتهى. حوار مع الشيخ الألباني: ١٥٣.

(٢) البداية والنهاية، لابن الأثير: ١٣٩/٧.

هذا مما يزيد في وهن الرواية وبطلانها، أضف إلى ذلك: أنّه لم يستنكر أحدٌ من الصحابة على عَليّ مقولته، وكذلك لم يحتج عبد الرحمن بن عوف عليه برواية العرباض، وإنّما اكتفى بالسكوت ـ حسب رواية ابن الأثير ـ[1].

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ أبا بكر في عهده إلى عمر لم يشترط عليه أن يسير بسيرته[2] ـ مهما اتفقا في كثير من المسائل ـ وكذلك عمر حينما عهد إلى الشورى، وأمّا معاوية، وخلفاء بني أميّة، وخلفاء بني العباس فخلافهم أوضح من أن يذكر.

الوجه السادس: انفراد العرباض بالرواية

إنّ العرباض بن سارية قد أشار في روايته إلى موعظة رسول الله ﷺ، وقد ذرفت منها العيون، ووجلت منها القلوب، ولكنّه لم يذكر لنا من تلك الموعظة القيّمة لرسول الله ﷺ حرفاً واحداً، فهلاّ رحم أمّة محمّد ﷺ بذكر بيانٍ بسيط عنها، لتستنير بها العقول وتحيى بها القلوب وتستيقض بها الضمائر، لا سيّما أنّ الصحابة ـ حسب رواية العرباض ـ قد قالوا عنها: «إنّها موعظة مودِّع يا رسول

---

(١) تنبيه: علماء أهل السُّنّة إنّما يستدلّون بهذه الواقعة لاثبات صحّة رواية العرباض، وذلك بسبب سكوت الصحابة، وعدم اعتراضهم على مقالة عبد الرحمن بن عوف، ومن الجدير بالذكر أنّ الآمدي يناقش تلك المزاعم، ويفنّدها؛ انظر الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي: ٣٨٩/٤.

أقول: ألم يعترض عليها أمير المؤمنين عَليّ بن أبي طالب عليه السلام، هذا أولاً، وأمّا ثانياً: فإنّها مخالفة لما رواه البخاري ـ كما عرفت، وثالثاً: إنها مباينة لرواية الماوردي.

(٢) إليك نصّ عهد أبي بكر: «بسم الله الرحمن الرحيم، هذا ما عهد به أبو بكر بن أبي قحافة آخر عهده في الدنيا نازحاً عنها، وأول عهده بالآخرة داخلاً فيها: إنّي استخلفت عليكم عمر بن الخطاب، فإن تروه عدل فيكم، فذلك ظنّي به ورجائي فيه، وإن بدّل وغيّر فالخير أردت، ولا أعلم الغيب، وسيعلم الذين ظلموا أيّ منقلب ينقلبون». الإمامة والسياسة، لابن قتيبة: ٣٧/١.

الله صلى الله عليه وآله»، فكيف تطيب نفس العرباض بروايته عهد رسول الله صلى الله عليه وآله مبتوراً عن موعظته فلم يروي منها حرفاً واحداً، فأين الأمانة؟

ومن جهة أخرى ـ هلاّ كان مع العرباض أحد في المسجد يتذاكر الرواية معه؟ أمّ أنّ النّبيّ صلى الله عليه وآله اختصّ العرباض وأسرّه بهذا العهد؟

إذْ لم يروِ الرواية أحد من الصحابة أبداً[1]، ومعلوم أنّ الواقعة التي تكون بهذا الحجم، وبهذه المواصفات تقتضي أنْ يتناقلها الصحابة بشكل مكثّف، حسب مناسبات الحكم والموضوع ـ كما قرّره الأصوليون ـ والحال أنّ العرباض انفرد بالرواية تلك إلى يوم الدين!!

أيّ عاقل يصدّق بمثلها؟

الوجه السابع: رواية العرباض غير مخرجَة في الصحيحين

إنّ رواية العرباض لم يخرجها البخاري ومسلم في صحيحيهما، وهذا مما يوهن من قيمتها الروائية ويقدح بصحتها عندهم ، وكما هو المنهج المتّبع لدى علماء أهل السُّنّة، فلذا ينبغي عدم العمل بمضمونها ما دام الشيخان قد أعرضا عن إخراجها في صحيحيهما.

وهكذا فقد اتّضح لك بطلان رواية العرباض بن سارية، للوجوه السابقة، بل ربّما كفانا وجه واحد منها لإثبات ذلك، فضلاً عن الوجوه الكثيرة التي ذكرناها، وما ذلك إلاّ لتحقيق مزيد من الاطمئنان بوضعها، وضعفها، ووهنها، فلا مجال

---

(١) قال الحافظ البزّار: إنّ هذا الحديث لا نعلمه يُروى عن النّبيّ صلى الله عليه وآله بهذا اللفظ إلاّ عن العرباض بن سارية، مسند البزّار: ١٣٨/١٠.

للتمسّك بها والاستناد إليها، بل ينبغي أن تضرب بعرض الجدار، وتنقّى كتب الحديث من روايتها، إذْ في ذلك تضليل للجيل المسلم، وصدّ عن طريق الصحوة الإسلامية المتنامية، عصمنا الله وإيّاكم من الزلل.

نموذجان

ولكي نحقّق لك المزيد من الاطمئنان بما ذهبنا إليه، وبه تستكشف الحقيقة كما هي، أُشير إلى نموذجين من علماء أهل السُّنّة، ممن أثبتوا بطلان رواية العرياض بن سارية، وسأقتصر على ذكر نموذج قديم، وآخر معاصر.

الأول: ابن القطان يثبت بطلان حديث العرباض

بعد أن روي الحديث من طريق أبي داود، مسنداً عن العرباض، قال ابن القطان ما نصّه:

«وسكت عنه، وليس بصحيح ـ أي حديث العرباض ـ، فإنّ أبا داود ساقه هكذا: حدَّثنا أحمد بن حنبل، حدّثنا الوليد بن مسلم، حدّثنا ثور بن يزيد، حدَّثنا خالد بن معدان، قال: حدَّثني عبد الرحمن بن عمرو السلمي، وحجر بن حجر، قالا: أتينا العرباض بن سارية فذكره.

وحُجر بن حجر هذا لا يعرف، ولا أعلم أحداً ذكره.

فأمّا عبد الرحمن بن عمرو السلمي فترجم البخاري وابن أبي حاتم باسمه؛ فأمّا ابن أبي حاتم فلم يقل فيه شيئاً، وأمّا البخاري، فإنّه ذكر روايته عن العرباض، ورواية خالد بن معدان، وضمرة بن حبيب، وعبد الأعلى بن هلال عنه، ولم يزد.

فالرجل مجهول الحال، والحديث من أجله لا يصح.

وقد روى هذا الحديث الوليد بن مسلم بإسناد آخر، قال: حدَّثنا عبد الله بن العلاء بن زبر عن يحيى بن أبي المطاع، عن العرباض مثله.

ذكره البزّار واختاره، وهو أيضاً لا يصح، فإنّ يحيى بن أبي المطاع لا يعرف بغيره، وهو في شيء من أهل الشام»[1] انتهى.

أقول: لقد اثبت ابن القطان بطلان حديث العرباض من طريقين، ولم يشر إلى طريق آخر يصحّح به الحديث، مما يدلّ على أنّ طرقه الأخرى باطلة أيضاً، ولم يثبت عنده صحّة الحديث، فلذا قال مقولته بضرس قاطع: «ليس بصحيح».

الثاني: تلميذ الألباني يبطل رواية العرباض

لقد أجاد الشيخ «حسّان عبد المنّان» في رسالته القيّمة التي تضمّنت حواره مع شيخه الألباني حول رواية العرباض بن سارية، فقد تقصّى طرق الرواية جميعها، وتتبّع مواقعها في المصادر الحديثية، فانكشف له ضعف جميع طرقها، ولم يسلم منها طريق واحد عن الضعف، والوهن، فقد بذل جهداً كبيراً لاكتشاف هوية رواتها، إذْ شمّر عن ساعد الجدّ، وحصل على الحقيقة، فأعلنها؛ إذْ وجد رواتها بين كذّاب، ومفتر، ووضّاع، ومدلّس، وغير ثبت، إضافة إلى تفاوت طبقات رواتها، إذْ لم يسمع الراوي ممّن قد روى عنه. لتفاوت طبقاتهم.

---

(١) بيان الوهم والإيهام، للحافظ ابن القطان: ٨٧/٤ ـ ٨٩، تحقيق د. الحسين آيت سعيد.

ابن القطان: هو أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك المغربي الفاسي المالكي، المتوفّى سنة (٦٢٨هـ) قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء»: علقتُ من تأليفه كتاب «الوهم والإيهام» فوائد تدلّ على قوّة ذكائه، وسيلان ذهنه وبصره بالعلل.

وذكر الذهبي عن الأبار قوله: كان من أبصر الناس بصناعة الحديث، سير أعلام النبلاء: ٥٥٩٩/٢٥٥/١٦.

كما استطاع إثبات عدم سماع «يحيى بن أبي المطاع» ـ الراوي الذي روى عن العرباض ـ من العرباض بن سارية، وذلك من خلال ما استنكره حفّاظ أهل الشام في مسألة سماع يحيى من العرباض، بل قالوا إنّ يحيى لم يلقَ العرباض بن سارية، فهذه الرواية عنه غلط فادح، والسماع منه وهمٌ فادح لأنّه متأخّر عنه[١].

كما أنّه قد استنكر من الرواية بعض فقراتها، وخصوصاً التي تشير إلى الحضّ على سنّة الخلفاء الراشدين، فقال ما نصّه:

«الأحاديث جاءت بالحضّ على سنّة النّبيّ ﷺ، وليس فيها إشارة إلى سنّة الخلفاء الراشدين المهديين»[٢].

وهكذا فقد شمّر عن ساعد الجدّ، فكشف عن الحقيقة غبار الزيف، فجزاه الله عن الإسلام خير الجزاء، وهكذا وصل إلى النتيجة التالية، فقال ما نصّه:

«والذي تبيّن لي في حديث العرباض بن سارية أنّه لا يصحُّ لذاته، ولبعض فقراته ما يشهد لها، وقد استقصيت ذلك فيما علمت، وما لا نعلمه أكثر، والله أعلم»[٣]، ثمّ أضاف قائلاً: «أمّا فقراته التي ما وجدتُ لها ما يُقوِّيها فهي:

«عليكم... وسنّةِ الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، فتمسَّكوا بها، وعضّوا عليها بالنواجذ».

«لقد تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها بعد إلاّ هالك».

«إنّما المؤمن كالجمل الأنف حيثما قيدَ انقاد»[٤].

---

(١) لاحظ حوار مع الشيخ الألباني في مناقشةٍ لحديث العرباض: ٤٠، وما بعدها.

(٢) المصدر السابق: ١٤٥.

(٣) المصدر السابق: ١٦٢.

(٤) المصدر السابق: ١٦٢.

فهذه بعض فقرات رواية العرباض، فلم يجد الشيخ حسّان لها شاهداً من الروايات.

فهي مجعولة، لأجل دعم خلافة بني أميّة، كما عرفت مقالة الشيخ السقّاف من قبل فتأمّل جيّداً.

ختام الكلام

لقد اتّضح مما تقدّم بطلان حديث العرباض بجميع طرقه ببيان قاطع، لا لبس فيه، كما قد تبيّن بطلان دلالته، ولئن تنزّلنا عن كلّ ذلك، وأبيت إلاّ إدّعاء صحته فأقول:

إنّ رواية العرباض مهما بلغت من الوثوق والصحّة، فهي تبقى رواية آحاد لا تفيد إلاّ الظن، ومن المعلوم في المسائل الاعتقادية لا يصح الاعتماد إلاّ على القطع واليقين، بل لا يجوز الاعتماد على الظن[1] ـ كما هو مقرّر عند أئمة المذاهب ـ فكيف يصح تأسيس عقيدة للمسلمين يكون هيكلها، بل عمودها الفقري خبر آحاد لا يفيد إلاّ الظن في أحسن الأحوال؟!

يقول ابن الجوزي في هذا الصددّ: «إنّه لا يُقلَّد في الأصول لا أبو بكر ولا عمر، فهذا أصل يجب البناء عليه، فلا يهولنّك ذكر معظّم في النفوس»[2].

---

(١) قال ابن عديّ، في تبيانه لقاعدة قبول الحديث: «أمّا إذا كان في الأحكام الشرعية من الحلال والحرام وغيرهما أو في العقائد كصفات الله تعالى وما يجوز في حقّه، وما يستحيل عليه ونحو ذلك، فلم يَرَوْا التساهل في ذلك، وممن نصّ على ذلك من الأئمة: عبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، وعبد الله بن المبارك، وغيرهم » انتهى. الكامل في ضعفاء الرجال: ١٣/١.

(٢) نقلاً عن الخلافات السياسية بين الصحابة، لمحمد بن المختار الشنقيطي: ٤٣، إصدار مركز الراية للتنمية الفكرية ـ جدّة/ المملكة العربية السعودية.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى ، فإنّ رواية العرباض لا تصل إلى مرتبة حديث الثَّقَلَين، فضلاً عن معارضتها له، إذْ تبيّن لك أنّ رواة حديث الثَّقَلَين أكثر من ثلاثين راوياً من الصحابة والصحابيات، وقد أخرج الحديث أصحاب الصحاح، والسنن ، والمسانيد، والجوامع الحديثية، وقد عرفت مواقف كبار علماء السُّنّة منه قديماً وحديثاً.

الأزهر الشريف يشيد بحديث الثَّقَلَين

أشاد الأزهر الشريف بحديث الثَّقَلَين، وآمن بصحّة صدوره، وروايته عن النّبيّ الأكرم ﷺ، فقد أصدر دار التقريب التابع له، رسالة في هذا الصدد، أشار إليها السيد الأمين ، فقال ما نصّه:

«ومن حسنات دار التقريب بين المذاهب الإسلامية في مصر، أنّها أصدرت رسالة إضافية قد ألّفها بعض أعضائها في هذا الحديث أسمتها: (حديث الثَّقَلَين)، وقد استوفى فيها مؤلّفها ما وقفت عليه أسانيد الحديث في الكتب المعتمدة لدى أهل السُّنّة»[1] انتهى.

الرواية الثانية: رواية لزوم اتّباع زوج الرسول ﷺ

ونقصد من العنوان، هو الرواية المعروفة التالية:

«خُذُوا شطر دينكم من الحميراء»[2]، أو «خذو ثلث دينكم من بيت الحميراء»[3]، هذه الرواية لها انتشار واسع في أوساط أهل السُّنّة، وهي مشتهرة

---

(١) دائرة المعارف الشيعية، لحسن الأمين: ٣٣٦/٧.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر: ٤٢١/١، انظر مادة (ح م ر).

(٣) موسوعة أطراف الحديث النّبوي الشريف، لمحمد زغلول: ٦٠٣/٤.

على ألسنتهم، وكثير ما يستشهدون بها في أحاديثهم، ولكنّها لا أصل لها ولا إسناد، بل لا يعرف قائلها! والأفدح من ذلك أنّها غير مخرجة في المصادر الحديثية، أعم من الصحاح، والمسانيد، والسنن، ولا حتّى الجوامع الحديثية، ولقد تحيّر العلماء كيف انتشرت لدى الأوساط المثقّفة من أهل السُّنّة، والحال لا يعرف لها قائل أو راوي.

نعم تجدها في كتب الأحاديث الموضوعة، إشارة إلى وضعها، حيث قد وضعها الوضّاعون، والكذّابون افتراءً على رسول الله صلى الله عليه وآله، بل قد ذهب ابن قيّم الجوزية إلى أكثر من ذلك فقال ما نصّه:

«وكلّ حديث فيه يا حميراء، أو ذكر الحميراء فهو كذب مختلق»[1].

وقال الحافظ المِزّي: «كلّ حديث فيه يا حميراء فهو موضوع إلاّ حديثاً عند النسائي»[2].

علماء الجمهور يبرؤون

ولكي تقف على حقيقة الأمر، استعرض نصوص الكثير من كتب أعلام السنّة، وعلماء الجمهور، الذين ذكروا حديث الحميراء في الموضوعات والمصنوعات كما يلي:

١ـ الشيخ محمد بن درويش الشافعي

قال ما نصّه: حديث «خذوا شطر دينكم عن هذه الحميراء»، وفي رواية «نصف»

---

(١) المنار المنيف: ٣٥.

(٢) انظر المصنوع في معرفة الحديث الموضوع: ٢١٢، واعلم أنّ الحديث الذي عند النسائي، الذي أشير إليه في المتن، هو في الصوم، لا فيما نحن فيه.

دينكم»، ولم يوجد ذلك إلاّ لابن الأثير في النهاية بدون سند، وأنكره المزّيّ والذهبي، كما قال ابن كثير، والمراد بالحميراء: عائشة ـ رضي الله عنها ـ»[1] انتهى.

٢ـ العلامة نور الدين علي بن محمد المشهور بالملاّ علي القاري الحنفي

قال ما نصّه: حديث : «خذوا شطر دينكم عن الحميراء».

«وهي عائشة، تصغير الحمراء بمعنى البيضاء على ما في «النهاية»، والشطر: النصف.

قال العسقلاني ـ أي ابن حجر ـ: لا أعرف له إسناداً، ولا رأيته في شيءٍ من كتب الحديث إلاّ في النهاية لابن الأثير، ولم يذكر مَن خَرَّجه، وذكر الحافظ عماد الدين بن كثير أنّه سأل المِزِّيّ والذهبي فلم يعرفاه، وذكره في «الفردوس» بغير إسناد، وبغير هذا اللفظ، ولفظه: «خذوا ثلث دينكم من بيت الحُميراء»، وبيض له صاحب «مسند الفردوس» ولم يخرج له إسناداً.

وكذا ذكره السخاوي، وقال السيوطي: لم أقف عليه.

وقال الحافظ عماد الدين بن كثير في «تخريج أحاديث مختصر ابن الحاجب»: هو حديث غريب جدّاً، بل هو حديث منكر، سألت عنه شيخنا الحافظ المزّيّ فلم يعرفه، وقال: لم أقف له على سند إلى الآن، وقال شيخنا الذهبي: هو من الأحاديث الواهية التي لا يعرف لها إسناد» انتهى[2].

ويضيف الملاّ علي القاري الحنفي قائلاً: «قال: المزّيّ: كلّ حديث فيه: يا حميراء فهو موضوع»[3].

---

(١) أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب، لمحمد بن درويش: ١٣١/ح(٦٠٠).

(٢) الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، للقاري الحنفي: ١٩٨ ـ ١٩٩/ ح(١٨٥).

(٣) الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة: ٣٧٣.

وأضاف في الفصل الثامن من كتاب الأسرار، في بيان معرفة بطلان الحديث في نفسه، إذ يدلّ بطلانه على أنّه ليس من كلامه صلى الله عليه وآله، وقد ذكر لذلك عدّة أحاديث، منها هذا الحديث فقال ما نصّه:

«وكل حديث فيه (يا حميراء) أو ذكر (الحميراء) فهو كذب مختلق، كذا: « يا حميراء لا تأكلي الطين؛ فإنّه يورث كذا وكذا».

وحديث : «خذوا شطر دينكم عن الحميراء»[١].

٣ـ العلامة محمد بن طولون الصالحي

قال ما نصّه: «قال ابن حجر في تخريج ابن الحاجب من إملائه: لا أعرف له إسناداً ولا رأيته في شيءٍ من كتب الحديث، إلاّ في النهاية لابن الأثير ذكره في باب (ح م ر) ولم يذكر مَنْ خَرّجه، ورأيته أيضاً في كتاب الفردوس لكن بغير لفظه، وذكره من حديث أنس بغير إسناد أيضاً، ولفظه «خذوا ثلث دينكم من بيت الحميراء عائشة» وبيَّض له صاحب مسند الفردوس فلم يخرج له إسناداً، وذكر الحافظ العماد ابن كثير أنّه سأل الحافظين المِزّي والذهبي عنه فلم يعرفاه»[٢] انتهى.

٤ـ العلامة الشيخ محمد بن عبد الرحمن السخاوي

قال ما نصّه: «قال شيخنا في تخريج ابن الحاجب من إملائه لا أعرف له إسناداً، ولا رأيته في شيءٍ من كتب الحديث إلاّ في النهاية لابن الأثير..»[٣] الخ البيان الذي نقله عنه ابن طولون.

---

(١) الأسرار المرفوعة: ٤١٤، والمصنوع في معرفة الحديث الموضوع: ٩٨/ حديث (١٢١).

(٢) الشذرَة في الأحاديث المشتهرة، لابن طولون: ١/٢٧٠/٣٨٢.

(٣) المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، للسخاوي: ٢٣٧/ حديث (٤٣٢).

٥ـ المحدّث الشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي

قال ما نصّه: «قال الحافظ ابن حجر في تخريج أحاديث ابن الحاجب من إملائه لا أعرف له إسناداً، ولا رأيته في شيء من كتب الحديث إلاّ في النهاية لابن الأثير ذكره في مادة (ح م ر)، ولم يذكر مَن خرَّجه، ورأيته في الفردوس بغير لفظه، وذكره عن أنس بغير إسناد بلفظ خذوا ثلث دينكم من بيت الحميراء، وذكر ابن كثير أنّه سأل الحافظين المِزّيّ والذهبي عنه، فلم يعرفاه...[١]» إلى آخر بيانه.

٦ـ محمد بن محمد الحسيني الطرابلسي السندروسي

قال ما نصّه:

حديث «خذوا شطر دينكم عن هذه الحميراء».

«قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: لا أعرف له إسناداً ولا يوجد في كتب الحديث، وقال الإمام الذهبي: لا يعرف»[٢].

٧ـ شيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني

ذكر ما قاله ابن حجر، وكذلك جواب الذهبي والمزّي، كما مرّ في المقاصد[٣].

٨ـ محمد بن أحمد بن جار الله الصَّعدي اليمنيّ

قال ما نصّه:

«حديث: «خذوا شطر دينكم عن الحميراء» يعني عائشة، لا يعرف»[٤] انتهى.

---

(١) كشف الخفاء ومزيل الألباس، للعجلوني: ١١٩٨/٤٤٩/١.

(٢) الكشف الإلهي عن شديد الضعف والموضوع والواهي، للسندروسي: ٣٧٩/٣٣٧/١.

(٣) انظر: الفوائد المجموعة في الأحاديث الضعيفة والموضوعة، للشوكاني: ١١٨١/٤٩١/٢.

(٤) النوافح العطرة في الأحاديث المشتهرة ، لابن جار الله: ١٣٢/ حديث (٦٨٠).

٩ـ نور الدين أبو الحسن السمهودي

قال ما نصّه: حديث : «خذوا شطر دينكم عن الحميراء».

«قال ابن حجر: لا أعرف له سنداً، ولا يوجد في كتب الحديث، قال الذهبي أيضاً: لا يعرف»[١].

١٠ـ أحمد بن عبد الكريم الغزّي العامري

قال ما نصّه: «خذوا شطر دينكم عن الحميراء»: «قال العماد ابن كثير: سألت عنه الحافَظيْن: المزّيّ والذهبي فلم يعرفاه.

وقال ابن حجر:

لا أعرف له إسناداً، ولا رأيته في شيءٍ من كتب الحديث إلاّ في النهاية لابن الأثير، ولم يذكر مَن خرّجه. وقال السيوطي: لم أقف عليه»[٢] انتهى.

اكتفي بهذا القدر من استعراض المصادر التي أوردت الحديث المذكور وانهالت عليه بنعوت الطعن، والوضع، والتزوير، والكذب، وأودّ أن أشير إلى مصادر أخرى لعلماء الجمهور أيضاً، تناولت الحديث المذكور بنفس النعوت السابقة، فلاحظ[٣].

---

(١) الغُمّاز على اللُمّاز في الموضوعات المشهورات، للسمهودي: ١٠٢/حديث (٩٨).

(٢) الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث، للغزّي: ٩١/حديث (١٤١).

(٣) وإليك بعضاً من هذه المصادر: مختصر المقاصد الحسنة، للزرقاني: ١٠١، تمييز الطيب من الخبيث، للشيباني: ٧٣، المنار المنيف، لابن قيّم الجوزية: ٣٥/ح(٩١)، الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة، للسيوطي: ١٣٨، رسالة لطيفة في أحاديث متفرقة وضعيفة، لابن عبد الهادي: ٢٣، تذكرة الموضوعات، للفتني: ١٠٠، اللؤلؤ المرصوع، لأبي المحاسن القاوقجي: ٢٢٦، النخبة البهية في الأحاديث المكذوبة على خير البرية، للعلامة محمد الأمير الكبير: ٥٥، تحذير المسلمين، للأزهري: ١٤٢، موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر، للحافظ ابن حجر: ١٤٩/١، نقلاً عن هامش الجد الحثيث: ٩١. ←

تنبيه

لعلّك استغربت من تكرر ذكري لحديث الحميراء، إذ كلّما استشهدت بمصدر من المصادر المبيّنة لوضعه، كررّت ذكري للحديث، فما أردت من ذلك إلاّ كي ألفت نظرك الشريف ـ ولعلك التفتّ إليه ـ إلى أنّ المصادر المتعدّدة التي أشرت إليها لم يرد في أيّ مورد منها كون الحديث منسوباً إلى رسول الله ﷺ، إذْ لم يتقوّلوا لرسول الله ﷺ ذلك الحديث، أتعلم لماذا؟

لكون حديث الحميراء مكذوب وموضوع، فلا يجوز نسبته إلى رسول الله ﷺ، ولذا تجنّب السلف من العلماء والمحدّثين نسبة الموضوع المكذوب إلى رسول الله ﷺ، كي لا يشاركوا الكاذب في كذبه، أضف إلى ذلك؛ أنّه منهج اتبعه المحدِّثون، أشير إلى بعضهم:

قال الشيح تقي الدين بن الصلاح في «علوم الحديث»:

«لا تحلُّ رواية الحديث الموضوع لأحدٍ عَلِمَ حاله في أي معنىً كان إلا مقروناً ببيان وضعه، بخلاف غيره من الأحاديث الضعيفة التي يحتمل صدقها في الباطن»[1] انتهى.

وقال السيوطي: «أطبق على ذلك علماء الحديث فجزموا بأنّه لا تحلُّ رواية الموضوع في أيّ معنىً كان إلاّ مقروناً ببيان وضعه»[2].

وأخيراً، قال الزرقاني ما نصّه: «وأمّا حديث خذوا شطر دينكم عن الحميراء المذكور في النهاية بلا عزو، وحديث خذوا ثلث دينكم من بيت الحميراء المذكور في الفردوس بلا إسناد، وبيّض ولده لسنده، فذكر الحافظ ابن كثير أنّه سأل عنه المزّيّ والذهبي، فلم يعرفاه، وكذا قال الحافظ في تخريج ابن الحاجب: لا أعرف له سنداً». شرح المواهب اللدنية، للزرقاني: ٣٨٩/٤.

(١) علوم الحديث، لابن الصلاح: ٨٩ ط: المكتبة العلمية ـ المدينة المنورة.

(٢) تحذير الخواص من أكاذيب القصاص، للسيوطي: ١٣٣.

وقال الإمام بدر الدين الزركشي في «نكته على مختصر ابن الصلاح» ما نصّه: «حكم الحديث الموضوع أنّه لا تحل روايته إلاّ لقصد بيان حال راويه لقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «مَن حدّث عني بحديث وهو يرى أنّه كذب فهو أحد الكاذبين»[١].

أقول: قد حذّر النّبيّ صلى الله عليه وآله وسلم أمّته كثيراً عن الافتراء عليه بأحاديث موضوعه، وتوعدّ الكاذبين والوضّاعين النار، فقد أخرج الدار قطني في «الافراد» بإسناده عن أنس قال:

سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول:

«والذي نفسُ أبي القاسم بيده لا يروي عليَّ أحدٌ ما لم أقُلْهُ إلاّ تبوّأ مقعده من النار»[٢].

الرواية الثالثة: رواية الاقتداء بالشيخين

«اقتدوا باللَّذين من بعدي، أبي بكر وعمر، فإنّهما حبل الله الممدود، ومن تمسَّك بهما فقد تمسّك بالعروة الوثقى التي لا انفصام لها»[٣].

هذا الحديث قد رواه ابن عساكر من طريق الطبراني، بالتخريج التالي:

حدَّثنا عبد الرحمن بن معاوية العتبي: أخبرنا محمّد بن نصر الفارسي: أخبرنا أبو اليمان الحكم بن نافع: أخبرنا إسماعيل بن عيّاش، عن المطعم بن المقدام الصنعاني، عن عنبسة بن عبد الله الكلاعي، عن أبي إدريس الخَولاني، عن أبي الدرداء مرفوعاً[٤].

---

(١) انظر تحذير الخواص: ١٣٥.

(٢) م . س: ١٢٨.

(٣) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي: ١٤٣٥٦/٤٠/٩.

(٤) انظر سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، للألباني: ٢٣٣٠/٣٥٥/٥.

طعن الألباني

إنّ هذا الحديث واهٍ، وعارٍ عن الصّحّة، بل أقلّ ما يقال عنه أنّه حديث منكر، ولقد كفانا العلاّمة الشيخ محمد ناصر الألباني مؤونة المناقشة السندية، وقال فيه كلمته، فلا نزيد عليه، غاية ما في الأمر أنّه قد وصل إلى منتصف الطريق، فلابد لنا من إكماله من بعده، وإليك نصّ مقالته:

«وهذا إسناد ضعيف، أبو اليمان ومن فوقه ثقات معروفون ـ أي إسماعيل والمطعم ـ غير عنبسة بن عبد الله الكلاعي، فلم أعرفه، وفي طبقته ما في «الجرح والتعديل»: [1]

«عنبسة بن سعيد بن غنيم الكلاعي، روى عن مكحول، روى عنه إسماعيل بن عياش و... سمعت أبي يقول: ليس بالقويّ...».

ومن دون أبي اليمان لم أعرفهما»[2] انتهى.

وفي «مجمع الزوائد» قال الهيثمي:

«رواه الطبراني، وفيه من لم أعرفهم»[3].

إلى هنا، قد تبيّن أنّ بعض رواته مجهولون، فلم يعرفهم الألباني ولم يعرفهم الهيثمي من قبله، فالحديث ساقط عن الاعتبار، ولا داعي لمناقشة دلالة الحديث، بعد أنْ كفانا العلاّمة الألباني ذلك، واختصر لنا الطريق بإبطاله للحديث المذكور، ولكنّه لم يكتفِ بمقالته تلك، فأضاف:

---

(١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم: ٤٠٠/١/٣.

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، للألباني: ٢٣٣٠/٣٥٥/٥.

(٣) مجمع الزوائد: ٤٠/٩.

«قلت: لكن الطرف الأول منه صحيح، رغم أنف الهدّام، فإنّ له شواهد كثيرة بعضها قوي الإسناد، وهي مخرجة في «الصحيحة»[١] انتهى.

أقول:

نحن نتّفق مع العلامة الألباني بسقوط الحديث عن الاعتبار لضعف السند ومجهولية بعض رواته، ولكن لا نتفق معه فيما قاله بخصوص الشواهد الكثيرة التي ادّعاها في المقام، بل ستقف على بطلانها جميعاً، وعليه لابد من استعراضها وتبيان الرأي فيها، وبيان موقف علماء الرجال منها، ولقد أشار إلى ما أخرجه في سلسلة الأحاديث الصحيحة، فلابد من تناولها بمزيد من المناقشة والتحليل، وإليك التفصيل:

الرواية الرابعة: الاقتداء بالشيخين والاهتداء بهدي عمار والتمسّك بعهد ابن مسعود

«اقتدوا باللَّذَيْن من بعدي من أصحابي أبي بكر وعمر، واهتدوا بهدي عمار، وتمسّكوا بعهد ابن مسعود»[٢].

هذا ـ الحديث ـ هو الذي أشار إليه الألباني أعلاه، كما جاء في السلسلة الصحيحة له، وقد رواه كلّ من:

١ـ عبد الله بن مسعود.

٢ـ حذيفة بن اليمان.

---

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: ٢٣٣٠/٣٥٥/٥، ومقصوده من الصحيحة، سلسلة الأحاديث الصحيحة، له.

(٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة، للألباني: ١٢٣٣/٢٣٣/٣.

٣ـ أنس بن مالك.

٤ـ عبد الله بن عمر.

وجميع هذه الطرق مطعون بها، وغير سليمة عن الجرح، وساقطة عن الاعتبار، كما ستقف عليه.

١. رواية عبد الله ابن مسعود

أمّا السند: فقد أخرجه الحاكم أبو عبد الله، كما يلي:

حدّثنا أبو بكر بن إسحاق. أنبأنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدّثنا إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كهيل، حدّثنا أبي، عن أبيه، عن جدّه، عن أبي الزعراء، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: ... الحديث»[١].

وقال الحاكم: إسناد صحيح.

ولكنّ الحافظ الذهبي قد ردّ عليه، وقال في التلخيص: سنده واهٍ[٢].

وقال الترمذي:

«لا نعرفه إلاّ من حديث يحيى بن سلمة بن كهيل، وهو يضعف في الحديث».

وقال الألباني: بل هو متروك كما قال الحافظ الذهبي، ومثله ابنه إسماعيل، وابنه إبراهيم ضعيف[٣]. وفي روايته عن أبيه مناكير[٤].

وهكذا قد اتضح لك سقوط هذا الطريق عن الاعتبار لضعف رواته، وقدح علماء الرجال للسند المذكور.

---

(١) مستدرك الحاكم: ٣/٨٠/٤٤٥٦.

(٢) انظر المستدرك وبهامشه التلخيص، وسلسلة الأحاديث الصحيحة.

(٣) انظر سلسلة الأحاديث الصحيحة: ٣/٢٣٤، وانظر المداوي لعلل الجامع الصغير، لأبي الفيض الغماري: ٢/١٢٠.

(٤) حوار مع الشيخ الألباني: ١٤٧.

٢. رواية حذيفة بن اليمان

أخرج الحاكم النيسابوري:

حدَّثناه أبو عبد الله محمد بن عبد الله الصفار، وأبو محمد عبد الله بن محمد بن إسحاق العدل ببغداد قالا: حدَّثنا إبراهيم بن إسماعيل السيوطي، حدّثنا يحيى بن عبد الحميد، حدَّثنا أبي، عن سفيان بن سعيد، ومسعر بن كدام، عن عبد الملك بن عمير، عن ربعي بن حراش، عن حذيفة رضي الله عنه قال: ... الحديث»[١].

وقد أخرج الحاكم هذا الحديث عن حذيفة بطرق متعدّدة، وجميع الطرق تنتهي إلى (عبد الملك بن عمير)، بل ما أخرجه ابن ماجة، وأحمد بن حنبل، والترمذي، وابن عساكر، والحُميدي، وابن أبي عاصم، وأبو نعيم، والخطيب، من طرق تنتهي عند (عبد الملك بن عمير)[٢].

وأضاف الألباني: قائلاً:

«بعضهم ذكر «المولى» ، وبعضهم لم يذكره وسمّاه ابن أبي عاصم في إحدى روايته (هلالاً)[٣].

أقول: والسبب في ذلك باعتبار أنّ عبد الملك بن عمير لم يسمعه من ربعي بن حراش، وإنّما سمع من مولاه، وهو (هلال)، ولكنّ الإسناد تارة يُذكر المولى به، وتارة لا يذكر، كما سيأتي قريباً، فلاحظ.

طريق آخر: أخرجه أحمد، والترمذي، وابن حبان، والطحاوي، من طريق سالم أبي العلاء ـ أي المرادي ـ عن حذيفة، باللّفظ التالي:

---

(١) مستدرك الحاكم: ٤٤٥٢/٧٩/٣.

(٢) انظر سلسلة الأحاديث الصحيحة، للألباني : ٢٣٤/٣.

(٣) سلسلة الأحاديث الصحيحة: ٢٣٤/٣.

«إنّي لا أدري ما بقائي فيكم، فاقتدوا باللَّذَيْن من بعدي»، وأشار لأبي بكرٍ وعمر، زاد ابن حبّان وأحمد: «واهتدوا بهدي عمار، وما حدَّثكم ابن مسعود فاقبلوه»[١].

قال الألباني: «وهذا إسناد حسن، رجاله كلّهم ثقات رجال مسلم، غير سالم أبي العلاء وهو مقبول الحديث كما قال الطحاوي، ووثّقه ابن حبّان والعجلي، وقال ابن معين: ضعيف الحديث. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه»[٢] انتهى.

نقد السند

ربّما اعتبر هذا السند من أقوى الأسناد في اعتبار الحديث المذكور، ولكنّه عند التمحيص، تجد فيه أكثر من آفة توجب سقوط الحديث عن الاعتبار، ولكي يتجلّى لك الموقف بوضوح، ندرج الإجابة مفصلاً، كما يلي:

أولاً: إسناد الحديث منقطع

إنّ اصطلاح (المنقطع) إنّما يوصف به الإسناد بسبب حصول أحد موردين:

المورد الأول: الإسناد الذي فيه قبل الوصول إلى التابعي راوٍ لم يسمع من الذي فوقه، والساقط بينهما غير مذكور لا معيّناً ولا مبهماً.

المورد الثاني: الإسناد الذي ذكر فيه بعض رواته بلفظٍ مبهم، نحو رجل أو شيخ أو غيرهما[٣].

---

(١) مسند أحمد بن حنبل: ٣٩٩/٥.

(٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة: ٢٣٤/٣.

(٣) انظر معرفة أنواع علم الحديث، لابن الصلاح:١٣٢.

والحديث المذكور قد حصل الموردان فيه، فضلاً عن مورد واحد.

فحسب المورد الأول: إنّ عبد الملك بن عمير لم يسمعه من ربعي بن حراش، كما أنّ ابن حراش لم يسمعه من حذيفة، وقد أشار إلى هذا المعنى المناوي، ما نصّه:

«قال ابن حجر اختلف فيه ـ الحديث ـ على «عبد الملك» وأعلّه أبو حاتم، وقال البزّار كابن حزم: لا يصح، لأنّ عبد الملك لم يسمعه من ربعي، وربعي لم يسمعه من حذيفة، لكن له شاهد»[1] انتهى.

أقول: إنّ الشاهد الذي يقصده، هو رواية ابن مسعود وقد تقدّم الكلام عنها، وعرفت رأي علماء الرجال فيها، وأنّها ساقطة عن الاعتبار.

وأما حسب المورد الثاني: إنّ في بعض الإسناد، يروي عبد الملك عن مولى ربعي، وهذا نحو إبهامٍ في الإسناد؛ نعم، قد صرّح بعضهم أنّ المقصود به (هلال)، ولكن يا ترى لماذا لم يُروَ الإسناد على الدوام عن هلال؟ أضف إلى ذلك أنّ هلالاً مطعون فيه، وسنوافيك بنقد الرجال فيه.

ثانياً: آراء علماء الجمهور في بطلانه

هذا الحديث لا يصح، وباطل، وموضوع، كما هو رأي علماء الجمهور فيه، وإليك بيانهم باختصار:

١ـ ابن حزم الأندلسي

وقد نصّ الحافظ ابن حزم الأندلسي (المتوفى سنة ٤٧٥هـ) على بطلان هذا الحديث وعدم جواز الاحتجاج به، فقال ما نصّه:

---

(١) فيض القدير: ٥٦/٢، وانظر: المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي: ١١٥/٢.

«أما الرواية: «اقتدوا باللذين من بعدي» فحديث لا يصح، لأنّه مرويّ عن مولى لربعيّ مجهول، وعن المفضّل الضبيّ ـ أي في الطريق الآخر ـ وليس بحجة.

كما حدّثنا أحمد بن محمد بن الجسور، نا أحمد بن الفضل الدينوري، نا محمد بن جبير، نا عبد الرحمن بن الأسود الطفاوي، نا محمد بن كثير المَلائي، نا المفضّل الضبّي عن ضرار بن مرّة، عن عبد الله بن أبي الهذيل العتري، عن جدّته، عن النّبيّ ﷺ، قال: اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر، واهتدوا بهدي عمار، وتمسكوا بعهد ابن أُمّ عبد.

وكما حدّثناه أحمد بن قاسم، قال: حدّثنا أبي قاسم بن محمد بن قاسم بن أصبع، قال: حدّثني قاسم بن أصبع، نا إسماعيل بن إسحاق القاضي، نا محمّد بن كثير، نا سفيان الثوري، عن عبد الملك بن عمير، عن مولىً لربعي، عن ربعي، عن حذيفة، قال: قال رسول الله ﷺ...

وأخذناه أيضاً عن بعض أصحابنا، عن القاضي أبي الوليد ابن الفرضي، عن ابن الدخيل، عن العقيلي، نا محمد بن إسماعيل، نا محمد بن فضيل، نا وكيع، نا سالم المرادي، عن عمرو بن هرم، عن ربعي بن حراش وأبي عبد الله رجل من أصحاب حذيفة عن حذيفة.

قال أبو محمد ـ أي ابن حزم ـ:

«سالم ضعيف، وقد سمّى بعضهم المولى فقال: هلال مولى ربعي، وهو مجهول لا يعرف من هو أصلاً، ولو صحّ لكان عليهم لا لهم، لأنهم ـ نعني أصحاب مالك وأبي حنيفة والشافعي ـ أترك الناس لأبي بكر وعمر، وقد بيّنّا أنّ أصحاب مالك خالفوا أبا بكر مما رووا في الموطّأ خاصة في خمسة مواضع، وخالفوا عمر في نحو ثلاثين قضية ممّا رووا في الموطّأ خاصة. وقد ذكرنا أيضاً

أنّ عمر وأبا بكر اختلفا، وأنّ اتّباعهما فيما اختلفا فيه متعذّر ممتنع لا يقدر عليه أحد)[١] انتهى.

٢ـ برهان الدين العبري الحنفي الفرغاني

وقد نصّ العلامة عبيد الله بن محمد العبري الفرغاني الحنفي، (المتوفى سنة ٧٤٣ هـ) ، على أنّه حديث موضوع لا يجوز الاستدلال به والاستناد إليه، وهذا نصّ كلامه: «وقيل: إجماع الشيخين حجة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم:

اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر، فالرسول أمرنا بالاقتداء بهما، والأمر للوجوب، وحينئذٍ يكون مخالفتهما حراماً، ولا نعني بحجّيّة إجماعهما سوى ذلك.

الجواب: إنّ الحديث موضوع لما بيّنّا في شرح الطوالع»[٢] انتهى.

٣ـ أبو حاتم الرازي

لقد طعن الإمام أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي في هذا الحديث، فقد ذكر العلامة المناوي بشرحه: «... وأعلّه أبو حاتم، وقال البزّار كابن حزم: لا يصحّ، لأنّ عبد الملك لم يسمعه من ربعي، وربعي لم يسمعه من حذيفة، لكن له شاهد...»[٣].

هذه آراء علماء الرجال والحديث، وقد وقفت على إبطالهم للحديث المذكور، ولكي نحقق في قلبك الاطمئنان التام، نستعرض آراءهم في بعض رجال الحديث.

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام: ٢٥٠/٦.

(٢) شرح المنهاج ـ مخطوط . نقلاً عن نفحات الأزهار: ١٠٣/٣.

(٣) فيض القدير ـ شرح الجامع الصغير: ٥٦/٢. وانظر علل الحديث، لابن أبي حاتم الرازي: ٣٧٩/٢، ٣٨١، وانظر حوار مع الشيخ الألباني: ١٤٦، وما بعدها.

ثالثاً: رجال السند في ميزان التقييم

أمّا عبد الملك بن عمير:

فقد قال أحمد بن حنبل: عبد الملك بن عمير مضطرب الحديث جداً مع قلّة حديثه، ما أرى له خمسمائة حديث، وقد غلط في كثير منها.

وروى الحافظ أبو حاتم: حدّثنا عبد الرحمن، قال: ذكره أبي، عن إسحاق بن منصور، عن أحمد بن حنبل أنه ضعّف عبد الملك بن عمير جداً[١].

وقال يحيى بن معين: عبد الملك بن عمير مخلط[٢].

وذكره ابن الجوزي في كتاب الضعفاء والمتروكين ونقل عن أحمد تضعيفه بشدّة. وقال أحمد: مضطرب الحديث[٣].

وقال السمعاني: كان مدلّساً[٤].

وقال أبو حاتم: ليس بحافظ تغيّر حفظه.

وقال ابن خراش: كان شعبة لا يرضاه، وقال الذهبي: ذكره ابن الجوزي فحكى الجرح، وما ذكر التوثيق[٥].

عبد الملك بن عمير يجهز على الجريح المسلم!

لقد تولّى القضاء في الكوفة، وقد قام بذبح عبد الله بن يقطر، وهو أخو الإمام الحسين بن عَلِي عليه السلام من الرّضاعة، وكان قد أرسله الإمام الحسين عليه السلام إلى أهل

---

(١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم: ٤٢٧/٥.

(٢) الجرح والتعديل: ٤٢٧/٥.

(٣) كتاب الضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي: ١٥١/٢.

(٤) الأنساب، للسمعاني، (ت : ٥٦٢ هـ): ٤٤٤/٤ ط: مؤسسة الكتب الثقافية.

(٥) انظر ميزان الاعتدال: ٤٠٦/٤، وانظر نهاية الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، لعلي رضا: ٢٢٦.

الكوفة، يحمل رسالته إلى زعماء القبائل في الكوفة، ولكن قُبض عليه من قبل شرطة عبيد الله بن زياد والي الكوفة آنذاك، فأمر ابن زياد برميه من أعلى القصر مكتوفاً إلى الأرض، فتكسّرت عظامه، ولكن بقي به رمق، فجاءه عبد الملك بن عمير فذبحه، ولمّا عِيبَ ذلك عليه، قال: إنّما أردت أن أُريحه[١]!!

هذا هو حال عبد الملك بن عمير، فهل تطمئنّ إلى روايته؟ لا أظنّك تجيب إلا بالنفي لما عرفت من حاله وضعفه وتدليسه، ووقوفه إلى جانب الباطل.

وأمّا مولى ربعي بن حراش:

ويُسمّى «هلال» ، فلا تجد له ترجمة تذكر، سوى كونه مولى لربعي، وقد روى عنه عبد الملك بن عمير[٢]، ولذا قال ابن حزم: «مجهول لا يعرف من هو أصلاً»[٣].

وفي هذا المقدار من ذكر رجال السند كفاية في إثبات ضعف الحديث، وبطلانه، ووضعه، هذا هو حال أقوى الطرق التي أسند إليها الحديث المذكور، فما بالك بالطرق الأخرى[٤].

ضعف الطريق الآخر

وذلك بسبب «سالم بن العلاء»، المكنّى بـ«أبو العلاء المرادي) فقد ضعّفه ابن معين، والنسائي[٥].

---

(١) انظر الكامل في التأريخ، لابن الأثير، ٥٤٩/٢. حوادث سنة (٦٠) هجرية.

(٢) لاحظ الجرح والتعديل، لمحمد بن إدريس التميمي الرازي: ٩٦/٩، وميزان الاعتدال، للذهبي: ١٠٢/٧.

(٣) الإحكام في أصول الأحكام: ٢٥٠/٦.

(٤) لمزيدٍ من التوضيح راجع «المداوي لعلل الجامع الصغير»، وقد تقدَّمت الإشارة إليه.

(٥) ميزان الاعتدال : ٦٦/٣.

وقال العقيلي: حدَّثنا محمد بن عيسى، قال: حدَّثنا عباس، قال: سمعت يحيى بن معين قال: سالم أبو العلاء ضعيف[١].

وذكره ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين، ونقل عن يحيى بن معين، والنسائي تضعيفهما له، ونقل عن مرّة قوله: إنّه ليس بشيء[٢].

وقال أبو عُبيد الأجُرِّيّ: سألت أبا داود عنه فقال: كان شيعياً!! قلت كيف هو؟ قال: ليس لي به علم[٣].

وهكذا قد تبيّن كون الطرق المتصلة بحذيفة جميعها غير معتبرة، فلا يصح الحديث حينئذ، بل هو ساقط عن الاعتبار.

٣. رواية أنس بن مالك

أخرج الرواية ابن عدي في «الكامل في ضعفاء الرجال» في بيان ترجمته لـ «حمّاد بن دليل» قال:

حدَّثنا عليّ بن الحسن بن سليمان، ثنا أحمد بن محمّد بن المعلى الآدمي، ثنا مسلم بن صالح أبو رجاء، ثنا حماد بن دليل، عن عمر بن نافع، عن عمرو بن هرم، قال: دخلت أنا وجابر بن زيد على أنس بن مالك فقال: قال رسول الله ﷺ: «اقتدوا باللَّذَين من بعدي أبو بكر وعمر، وتمسّكوا بعهد ابن أمّ عبد، واهتدوا بهدي عمّار».

طريق آخر: حدَّثنا محمد بن عبد الحميد الفرغاني، ثنا صالح بن حكيم البصري، ثنا أبو رجاء مسلم بن صالح، ثنا أبو زيد قاضي «المدائن» حماد بن دليل، عن عمر بن نافع، فذكر بإسناده نحوه.

---

(١) كتاب الضعفاء الكبير، للعقيلي: ١٥٠/٢.

(٢) كتاب الضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي: : ٣٠٩/١.

(٣) انظر تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ المزي: ٩٩/٣.

طريق آخر: حدّثنا محمّد بن سعيد الحراني، ثنا جعفر بن محمّد بن الصباح، ثنا مسلم بن صالح البصري، فذكر بإسناده نحوه.

طريق آخر: حدّثنا عليّ بن الحسن بن سليمان، ثنا أحمد بن محمد بن المعلى الآدمي، قال: ثنا مسلم بن صالح، ثنا حمّاد بن دليل، عن عمرو بن هرم، عن ربعي، عن حذيفة عن النّبيّ صلى الله عليه وآله نحوه[١].

نقد سندها

من خلال هذه الطرق الأربعة يتّضح لك أنّ رجال الإسناد الذين تكرر ذكرهم فيها هم: مسلم بن صالح قال: (حدّثنا) حمّاد بن دليل، عن عمر بن نافع، عن عمرو بن هرم.

تنبيه: شرطا قبول الحديث المعنعن

قبل تبيان نقد السند، أودّ أنْ ألفت نظر القارئ الكريم أنَّ إسناد هذا الحديث معنعن بمعنى (فلان عن فلان)، وهذه الطريقة في نقل الرواية قد وضع علماء الحديث لقبولها شروطاً، لأنّ الأساس عندهم هو التحديث، والإجازة، بل قالوا بالفرق بين قول الراوي «سمعت» وبين قوله «حدّثني»، فقالوا: إنّ السماع لا يقتضي قصد الشيخ له بالتحديث، بينما التحديث يقتضيه[٢].

ولذا فالإسناد المعنعن عدّه بعضهم من قبيل المرسل المنقطع حتّى يتبين اتصاله بغيره[٣]، ولكن اختلفت وتباينت مواقفهم منه: فعند البخاري: أنّ «عن» محمولة على السماع إذا عُرف اللقاء، وبرئ الراوي من وصمة التدليس.

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال: ٢٩/٣، ترجمة «حمّاد بن دليل».

(٢) انظر الكامل في ضعفاء الرجال: ٦١/١.

(٣) علوم الحديث، لابن الصلاح: ٦١.

وأما عند مسلم: فهي محمولة على السماع متى ثبتت المعاصرة، وأمكن اللقاء، ولم يكن مدَلِّساً.

واشترط «أبو مظفر السمعاني» طول الصّحبة بينهما.

واشترط «أبو عمرو» الداني معرفته بالرواية عنه، واشترط «أبو الحسن القابسي» أنْ يدركه إدراكاً بيّناً[١].

وقال ابن الصلاح: «والصحيح والذي عليه العمل أنّه من قبيل الإسناد المتصل»[٢] لكنّه أضاف قائلاً: «بشرط أن يكون الذين أضيفت (العنعنة) إليهم قد ثبتت ملاقاة بعضهم بعضاً مع براءتهم من وصمة التدليس، فحينئذٍ يحمل على ظاهر الاتصال إلاّ أن يظهر فيه خلاف ذلك»[٣] انتهى.

فعليه أنّ الحديث الذي بين أيدينا، هل توفّر الشرطان فيه أم لا؟ هذا ما ينبغي ملاحظته بدقة.

أمّا عمرو بن هرم:

اختلفوا فيه، فقد ضعّفه بعضهم، وقال بتوثيقه آخرون، ولكنّ الذي وثّقه لم يؤكّد توثيقه، وقد أورده ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين[٤].

وقال الذهبي: ضعّفه يحيى القطان[٥]، وأورده الذهبي في ديوان الضعفاء والمتروكين، وكذا في المغني[٦]، وقال ابن حجر: هو من الطبقة السادسة مات قبل قتادة[٧].

---

(١) انظر الكامل في ضعفاء الرجال: ٦٣/١.

(٢) علوم الحديث: ٦١.

(٣) علوم الحديث: ٦١.

(٤) كتاب الضعفاء والمتروكين: ٢٥٩٧/٢٣٣/٢.

(٥) ميزان الاعتدال: ٦٤٧٠/٣٤٩/٥.

(٦) انظر ديوان الضعفاء والمتروكين: ٣٢٢٣/٢١١/٢، والمغني في الضعفاء: ٤٧٢٢/١٥٤/٢.

(٧) تقريب التهذيب: ٥٧٧٠/٨٦/٢.

وأمّا عمر بن نافع الثقفي:

فهو يروي عن: أنس بن مالك، وعكرمة مولى ابن عباس، وأبي بكر العنسي، ويروي عنه: أبو معاوية محمد بن حازم الضرير، والوليد بن بكير أبو خبّاب، ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة، ويحيى بن مصعب الكلبي.

قال عباس الدوري، عن يحيى بن معين: ليس بشيء[١].

وقال الذهبي: قال ابن معين: كوفي ليس حديثه بشيء[٢].

وقال ابن حجر: ذكره الساجي وابن الجارود في الضعفاء[٣].

وقال الذهبي في المغني: واهٍ، ما اختلف قول ابن معين فيه: إنّه ليس بشيء، وأورده في الضعفاء والمتروكين[٤]، وأورده ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين[٥]، وقال البرذعي: قلت لأبي زرعة الرازي، عمر بن نافع؟ قال: ضعيف[٦]، وقال في التقريب: كوفي، ضعيف، من الطبقة السادسة تمييز[٧].

وأمّا حمّاد بن دُليل:

ذكره ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال[٨].

---

(١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال: ٣٨٦/٥/ ٤٩٠١.

(٢) انظر ميزان الاعتدال: ٢٧٤/٥/ ٦٢٣٥.

(٣) تهذيب التهذيب: ٥٨٣٠/٣٠١/٤ ، ط: دار المعرفة.

(٤) انظر المغني في الضعفاء: ٤٥٥٨/١٣٠/٢، ديوان الضعفاء والمتروكين: ١٩٦/٢/ ٣١١٦.

(٥) الضعفاء والمتروكين : ٢١٧/٢.

(٦) أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية: ٤٣٦/٢.

(٧) تقريب التهذيب: ٥٥٩٠/٧٠/٢ وعلامة (تمييز): ترمز إلى كونه لم يخرج له أحد من التسعة (أي الصحاح والمسانيد والسنن)، وإنّما ذكر ليتميز عن غيره، فلاحظ.

(٨) الكامل في ضعفاء الرجال: ٢٩/٣.

وقال الذهبي: ضعّفه أبو الفتح الأزدي [وغيره][١].

ولم يكن من صنعته الحديث، إذْ لم يكن محدِّثاً ولذا عابوا عليه الحديث، قال مُهنّى بن يحيى: سألت أحمد بن حنبل عن حمّاد بن دليل، فقال: كان قاضي المدائن، كان صاحب رأيٍ، ولم يكن صاحب حديث، قلتُ، سمعت منه شيئاً؟ قال: حديثين[٢].

وقال ابن حجر: صدوق، نقموا عليه الرأي، وهو من الطبقة التاسعة[٣]. وأورده ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين، ونقل قول الأزدي فيه[٤].

وأورده الذهبي في ديوان الضعفاء والمتروكين وفي المغني كذلك[٥].

وأمّا مسلم بن صالح (أبو رجاء البصري):

قال الذهبي: سمع حماد بن دليل، وعنه حفص، سبحة[٦].

أقول: لقد بذلت جهداً كبيراً فلم أعثر على ترجمة له سوى مقالة الذهبي، ولقد شاركني الرأي الأستاذ أيمن صالح، إذْ لم يقف على ترجمته أيضاً[٧].

هذا هو حال إسناد الرواية بطرقها الثلاثة، وأمّا الطريق الرابع، فلا يصح لكون عمرو بن هرم من الطبقة السادسة، يروي عن ربعي بن حراش، وهو من الطبقة الثانية[٨]، ولذا نبّه

---

(١) ميزان الاعتدال: ٢/٣٥٩/٢٢٥٠.

(٢) تهذيب الكمال في أسماء الرجال: ٢/٢٧٣/١٤٦٤.

(٣) تقريب التهذيب: ١/١٩٥/١٦٣٤.

(٤) كتاب الضعفاء والمتروكين: ١/٢٣٣/٩٩١.

(٥) ديوان الضعفاء والمتروكين: ١/٢٢٧/١١١٥، المغني في الضعفاء: ١/٢٨٦/ ١٧٠٨.

(٦) المقتنى في سرد الكنى: ١/٢٦٥/ ٢١٨١.

(٧) انظر هامش المقتنى.

(٨) انظر تقريب التهذيب : ١/٢٣٩.

الحافظ ابن حزم على ذلك ـ كما تقدم ـ كما أنّي قد أشرت في التنبيه السابق إلى ضرورة توفّر ما اشترطه ابن الصلاح في الحديث المعنعن، فهل توفّر الشرطان في هذا الحديث؟

الجواب: كلاّ، ولعلّك لا تقتنع بقولي ولكنّني أرجوك أنْ تصغي إلى ما أجاب به الحافظ أبو الفيض أحمد بن محمد «ابن الصدّيق» عن ذلك ما نصّه: «إنَّ مَن صرّح بسماع «ربعي» من «حذيفة» لا يقبل قوله مع مخالفة جمهور الثقات الإثبات إيّاه بذكره عنه بصيغة العنعنة، التي بيّنت الطريق الأخرى أنها منقطعة، فرجع الأمر فيه إلى ما قاله «البزّار» «وابن حزم»[1] انتهى.

وهكذا فقد اتّضح لك بشكل جليّ كون الرواية ساقطة عن الاعتبار للأسباب المتقدِّمة.

٤. رواية عبد الله بن عمر

أورد الذهبي في ميزان الاعتدال الإسناد التالي:

«أحمد بن صُليح، عن ذي النون المصري، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر بحديث: «اقتدوا باللَّذَين من بعدي»[2] ثُمّ قال الذهبي:

«وهذا غلط؛ وأحمد لا يعتمد عليه»[3].

كما أنّ الذهبي قد أورد طريقاً آخر:

«محمد بن عبد الله بن عمر بن القاسم بن عبد الله بن عُبيد الله بن عاصم ابن عمر بن الخطاب العَدَوي العُمري، ذكره العُقيلي، وقال: لا يصحّ حديثه، ولا يُعرَف بنقل الحديث»[4].

---

(١) المداوي لعلل الجامع الصغير: ١١٦/٢.

(٢) ميزان الاعتدال: ٤١١/٢٤٢/١، وانظر لسان الميزان، لابن حجر: ٢٨٣/١/ ٦٠٣.

(٣) ميزان الاعتدال: ٢٤٢/١/ ٤١١، وانظر لسان الميزان، لابن حجر: ٢٨٣/١/ ٦٠٣.

(٤) ميزان الاعتدال: ٢١٨/٦/ ٧٨١٨، وانظر كتاب الضعفاء الكبير، للعقيلي المالكي: ١٦٤٩/٩٤/٤.

ثُمّ أخرج الذهبي الرواية عنه بالطريق الآتي: «حدّثناه أحمد بن الخليل، حدّثناه إبراهيم بن محمد الحلبي، حدّثني محمّد بن عبد الله بن عُمر بن القاسم، أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر ـ مرفوعاً: اقتدوا باللَّذَين من بعدي: أبو بكر، وعمر، فهذا لا أصل له من حديث مالك، بل هو معروف من حديث حذيفة بن اليمان، وقال الدار قطني: العُمري هذا يحدِّث عن مالك بأباطيل، وقال ابن مندة: له مناكير»[1] انتهى.

أقول: لقد عرفت طريق «حذيفة بن اليمان» وقد تقدّم الكلام عن رجاله وضعفهم وعدم اتصال الإسناد، كما أشار إلى ذلك ابن حزم والبزّار بما تقدّم، فلاحظ.

ابن حجر يورد طريقاً آخر

لقد أورد ابن حجر الرواية من طريق آخر، وذلك في ترجمة «أحمد بن محمّد محمّد بن غالب الباهلي»، فقد نقل كلمات أبي داود، والدار قطني في ذمّه وجرحه، ثُمّ أضاف ابن حجر مانصّه:

«ومن مصائبه ـ أي أحمد بن محمّد الباهلي ـ أنّه قال: حدّثنا محمّد بن عبد الله العمري، حدّثنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «اقتدوا باللّذين من بعدي: أبي بكر وعمر»، فهذا ملصق بمالك.

وقال أبو بكر النقاش: وهو واهٍ ـ أي الحديث ـ»[2].

وكلام ابن حجر قد طابق كلام الذهبي في ميزان الاعتدال[3].

---

(١) ميزان الاعتدال: ٧٨١٨/٢١٨/٦، وانظر كتاب الضعفاء الكبير، للعقيلي المالكي: ١٦٤٩/٩٤/٤.

(٢) لسان الميزان: ٨٤١/٤١٢/١

(٣) انظر ميزان الاعتدال: ٢٨٥/١/ ٥٥٦.

وقال الذهبي: «أحمد بن محمّد بن غالب الباهلي»، معروف بوضع الحديث، قبل الثلاثمائة، أقرّ بالوضع، وقال: «وضعنا أحاديث نرقّق بها القلوب»[١]!!

وقال الدار قطني: «أحمد بن محمّد بن غالب، كذّاب، متروك»[٢]، ولمّا مات «أحمد الباهلي» لم يصلِّ عليه أبو داود السجستاني، إذ كان يقول: «أخشى أن يكون دجّال بغداد»[٣].

وقال أبو داود أيضاً: «قد عُرض عَلَيَّ من حديثه، فنظرت في أربعمائة حديثٍ أسانيدها ومتونها كذب كلّها»[٤]!!

نقد السند

لقد وقفت على كلمات كبار الحفّاظ، وعلماء الرجال، كشمس الدين الذهبي، والدار قطني، وابن حجر... وغيرهم: أنّ حديث عبد الله بن عمر باطل بجميع طرقه، كما أنّ العلامة الألباني قد وصل إلى ذات النتيجة، فأورد كلام ابن حبّان إذ قال:

«والعمري هذا الذي روى حديث ابن عمر، قال ابن حبان: «لا يجوز الاحتجاج به»[٥].

---

(١) المغني في الضعفاء، للذهبي: ٤٤٠/٩١/١.

(٢) سُؤالات أبي عبد الرحمن السلمي للدّار قطني في الجرح والتعديل، تحقيق سليمان آتش: ١٤٠ رقم ٦٠، وانظر الضعفاء والمتروكين، للدار قطني: ١٢٢، رقم ٥٨، وانظر سؤالات الحاكم النيسابوري للدار قطني، تحقيق موفق بن عبد القادر: ٩٠.

(٣) انظر لسان الميزان ٨٤١/٤١٣/١

(٤) المصدر السابق.

(٥) سلسلة الأحاديث الصحيحة: ٢٣٦/٣.

حاصل الكلام

لقد أوردت لك الرواية من رواتها الأربعة، وبطرقها المتعدّدة، ونقلتُ لك كلمات كبار علماء الرجال من أهل السُّنّة بذمّ، وجرح، وقدح أولئك الرواة، الذين في طريق الحديث، فثبت بطلان ما رووا وما نقلوا، بجميع طرق الرواية، ونقلتُ لك كلمات العلماء الذين استنكروا الرواية ونعتوها بكونها من المناكير، وكونها من الأحاديث الواهية، فنتج عن كلّ ذلك: أنّ حديث: «اقتدوا باللَّذَين من بعدي...» باطل ومنكر، ولا يصح الاحتجاج به، فهلاّ اقتنعت بما وصلت إليه؟ لا أظنّك تجيب إلاّ بالإثبات.

المناقشة الدلالية

لو تنزّلنا وسلّمنا وقلنا بأنّ الحديث المذكور صحيح في بعض طرقه، لكن هذا لا يستدعي التسليم بدلالته، لكون مضمونه لا يمكن الالتزام به، بل هو باطل لوجوه عديدة، وقبل تبيان تلك الوجوه، أودّ أنْ أُبيّن لك بعض الملاحظات التي استقيناها من مواقف العلماء اتّجاه الحديث المذكور، حيث لم يستدلّوا به في مجال الإفتاء والإجماع، بل الأكثر على خلافه، كما ستقف عليه في الأمور التالية:

الأمر الأول: في بيان مسألة الإجماع

إنّ علماء الأصول، لم يستدلّوا بالحديث المذكور في تبيان حدّ الإجماع، ولم يحصروه فيما أجمع عليه الشيخان فقط، بل ما أجمع عليه الشيخان لم يعتبر قسماً من أقسام الإجماع، وإنّما أبرزوا حدوداً أخرى للإجماع، نوضحها فيما يلي:

قال الإمام الدّبوسي الحنفي:

أقسام الإجماع أربعة

١ـ إجماع الصحابة نصّاً.

٢ـ وإجماعهم بنص البعض وسكوت الباقين.

٣ـ وإجماع أهل كلِّ عصر بعدهم على حكم لم يسبقهم فيه قول.

٤ـ وإجماعهم على أحد أقوال اختلف فيها السلف.

وأضاف قائلا: ومن الناس من قال: إنّ إجماع أهل كلّ عصر حجّة.

ومنهم من قال: لا إجماع لمن بعد الصّحابة.

ومنهم من قال: لا إجماع إلاّ لأهل المدينة.

ومنهم من قال: لا إجماع إلاّ لعترة الرسول صلى الله عليه وآله لأنّ الإمام منهم والإمام معصوم عن الكذب.

ومنهم من قال: «لا إجماع إذا كان في السلف من خالفهم»[١].

بعد أن بيّن أقسام الإجماع ولم يكن منها (إجماع الشيخين)، يُبيّن الصحيح عنده، فقال ما نصّه:

«والصحيح هو القول الأول: لأنّ الدلائل التي جعلت الإجماع حجّة لم تخصّ قوماً بنسب ولا مكان ولا قرن، والأقوال الأربعة الأخيرة مهجورة»[٢].

وأضاف قائلاً: «وقد حكى مشايخنا عن محمّد بن الحسن نصّاً: أنّ إجماع أهل كلِّ عصر حجّة إلاّ أنّه على مراتب أربعة»[٣].

---

(١) تقويم الأدلّة في أصول الفقه، للدّبوسي الحنفي، (ت: ٤٣٠ هـ): ٣١.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

ثُمّ يخلص إلى النتيجة التالية:

«فالأقوى إجماع الصحابة نصّاً؛ لأنّه لا خلاف فيه بين الأمّة؛ لأنّ العترة يكونون فيهم، وكذلك أهل المدينة»[١]، انتهى.

أقول: لقد أبرز هذا العالم الأصولي الحنفي بقوله المتقدم، ضرورة توفّر موقف العترة الطاهرة في تحقّق الإجماع، ربّما استند في ذلك إلى حديث الثَّقَلَين[٢]، لكنّه لم بجعل لإجماع الشيخين مدخلية في تحقّق الإجماع، إلاّ بالعنوان العام، مما يدلّل على عدم اعتباره بحديث الاقتداء بالشيخين، وإلاّ خصّهما بالذكر.

بل ذهب بعضهم إلى أكثر من ذلك، إذْ لم يعتد بإجماع الخلفاء الأربعة، فما بالك بإجماع الشيخين فقط؟

الغزالي: حجّيّة إجماع الشيخين أصل موهوم

لقد استنكر الغزالي قول من احتجّ بحجّيّة قول الصحابي مطلقاً، كما استنكر مقولة من قال بحجّيّة قول أبي بكر وعمر خاصة، وكذا من ذهب إلى حجّيّة قول الخلفاء الراشدين، واعتبر ذلك كلّه باطلاً؛ لأنّه لم يثبت عنده دليل يفيده، وإليك نصّ مقالته:

---

(١) المصدر السابق.

(٢) لا يخفى أنّ توفّر رأي العترة الطاهرة يغني عن الإجماع، بل لا تصل النوبة إليه، بلحاظ أنّه مع وجود الدليل الاجتهادي لا تصل النوبة إلى الأصل الفقاهتي، كما هم عليه علماء الأصول، باعتبار أنّ قول العترة الطاهرة غير منفصل عن قول رسول الله ﷺ، فكما أنّه مع وجود النّصّ عن رسول الله ﷺ، لا تصل النوبة إلى الإجماع، فكذلك العترة الطاهرة، إذْ هم يمثّلون الامتداد الشرعي والديني والطبيعي لرسول الله ﷺ، وقد مرّ عليك دلالته في حديث الثقلين وسيأتي مزيد بيان عنه، فلاحظ.

«وقد ذهب قوم إلى أنّ مذهب الصحابي حجّة مطلقاً، وقوم إلى أنّه حجّة إنْ خالف القياس، وقوم إلى أنّ الحجّة في قول أبي بكر وعمر خاصّة، لقوله صلى الله عليه وآله: «**اقتدوا باللذين من بعدي...**» وقوم إلى أنّ الحجّة في قول الخلفاء الراشدين إذا اتّفقوا»[١]. يجيب الغزالي عن ذلك بما يلي:

«والكلّ باطل عندنا، فإنّ من يجوز عليه الغلط والسهو، ولم تثبت عصمته عنه، فلا حجّة في قوله، فكيف يحتجّ بقولهم مع جواز الخطأ؟

وكيف تدّعي عصمتهم من غير حجّةٍ متواترة؟

وكيف يتصوّر عصمة قوم يجوز عليهم الاختلاف؟

وكيف يختلف المعصومان؟

كيف وقد اتفقت الصحابة على جواز مخالفة الصحابة، فلم ينكر أبو بكر وعمر على من خالفهما بالاجتهاد، بل أوجبوا في مسائل الاجتهاد على كلّ مجتهد أنْ يتّبع نفسه»[٢] انتهى.

وهكذا قد تبيّن لك عدم اكتراث الغزالي بما ورد في حديث الاقتداء، ولم تثبت عنده حجّيّة قول أبي بكر وعمر، وبالتالي عدم مرجعيّتهما العلمية والفكرية.

المقدسي الحنبلي: لا إجماع فيما اتفق عليه الشيخان

وقد ذهب المقدسي الحنبلي ـ وهو من أتباع الإمام أحمد بن حنبل ـ إلى عدم حجّيّة قول الخلفاء الأربعة فضلاً عن الشيخين، فقال ما نصّه:

«قول الخلفاء الأربعة ليس بإجماع ولا حجّة ـ مع مخالفة صحابي لهم ـ عند أحمد، وعامّة الفقهاء»[٣].

---

(١) المستصفى من علم الأصول: ٤٠٠/١.

(٢) المستصفى من علم الأصول: ٤٠٠/١.

(٣) أصول الفقه، لمحمد بن مفلح المقدسي الحنبلي: ٤١١/٢.

الآمدي: لا حجّيّة لإجماع الشيخين

وقد ذهب الآمدي إلى عدم حجّيّة إجماع الشيخين، لماذا؟ لكون ذلك مخالف للإجماع، وما هو مخالف للإجماع فليس بحجّة عنده، تأمّل نصّ مقالته: «في قوله: «اقتدوا باللذين من بعدي...» كيف وأنّ ذلك مما يوجب كون إجماع أبي بكر وعمر مع مخالفة باقي الصحابة لهم حجّة قاطعة، وهو خلاف الإجماع من الصحابة»[1] انتهى.

حاصل الكلام: أنّ أئمة الأصول من علماء أهل السّنّة، لم يُبرزوا في اشتراط تحقّق الإجماع، ما أجمع عليه الشيخان فحسب، بل اعتبروه تحكّماً من دون دليل، فلو كانت رواية الاقتداء بالشيخين تدلّ عليه لاحتجّوا بها، وهذا إنْ دلّ على شيءٍ فإنّما يدلّ على عدم اكتراثهم بدعوى الاقتداء بالشيخين، إلاّ في مجال الرأي والمشورة والصلاة، كما أشار إلى ذلك المناوي[2].

الأمر الثاني: الصحابة يرفضون مرجعية الشيخين عند الاختلاف

لو حصل الاختلاف بين الصحابة في مسائل، فمن هو المرجع حينئذٍ؟

إذْ لو كان للصحابة اكتراث برواية الاقتداء بالشيخين، لرجعوا إليهما عند اختلافهم في المسائل الفقهية والعلمية، ولكن لم يُعهد منهم ذلك، ومن هنا فقد أوضح الخطيب البغدادي هذا المعنى، مستنداً في قوله إلى رأي الشافعي، فقال ما نصّه:

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي: ١٩٨/١ـ١٩٩، لمزيد من الاطلاع راجع ما كتبه ابن قيّم الجوزية في أعلام الموقعين: ٥٦٩/١ ـ٥٧٠، والآرموي الشافعي في كتابه الحاصل من المحصول في أصول الفقه: ٣١٧/٣ـ ٣١٨.

(٢) فيض القدير: ٥٦/٢.

«فأمّا إذا اختلفت الصّحابة على قولين، لم يكن قول بعضهم حجّة على بعض، ولم يجز تقليد واحد من الفريقين، بل يجب الرجوع إلى الدليل»[١]، مستنداً إلى الرواية التالية:

«عن يونس بن عبد الأعلى، قال: سمعت الشافعي، يقول: «إذا جاء عن أصحاب النّبيّ صلى الله عليه وآله أقاويل مختلفة يُنظر إلى ما هو أشبه بالكتاب والسُّنّة فيؤخذ به»[٢]، انتهى.

فعلى هذا، نفهم أنّ الأصوليين من علماء أهل السُّنّة لم يستندوا إلى الحديث المذكور في مجال الفتيا واستنباط الحكم الشرعي، إذْ لم يجعلوا الشيخين مرجعاً عند الاختلاف بين الصحابة، بل رجعوا إلى الكتاب والسّنّة وما هو أشبه بهما، مما يفيدك القطع بكون حديث الاقتداء بالشيخين غير مكترث به أصلاً، وإلاّ لتمسّكوا به ورجعوا إليهما.

الأمر الثالث: في بيان رجوع أبي بكر إلى الإجماع

إنّ أبا بكر كان يرجع إلى الإجماع إنْ لم يجد دليلاً من الكتاب والسّنّة، حسب ما ورد في روايةٍ أوردها ابن حجر في صواعقه، وهذا إنْ دلّ على شيءٍ فإنّما يدلّ على عدم واقعية حديث الاقتداء، وإلاّ لتمسّك به في الرجوع إلى رأيه لاقتضاء الحديث المدّعى إلى ذلك، وإليك ما أورده ابن حجر:

«أخرج أبو القاسم البغوي عن ميمون بن مهران قال: كان أبو بكر إذا ورد عليه الخصم نظر في كتاب الله، فإنْ وجد فيه ما يقضي بينهم قضى به، وإنْ لم

---

(١) كتاب الفقيه والمتفقة، للحافظ المؤرخ أبي بكر الخطيب البغدادي: ٤٤٠/١.

(٢) كتاب الفقيه والمتفقة، للحافظ المؤرخ أبي بكر الخطيب البغدادي: ٤٤٠/١.

يكن في الكتاب، وعَلِمَ من رسول الله ﷺ في ذلك الأمر سُنّة قضى بها، فإن أعياه خرج، فسأل المسلمين، وقال: أتاني كذا وكذا، فهل علمتم أنّ رسول الله ﷺ قضى في ذلك بقضاء؟ فربّما اجتمع إليه النّفر كلّهم يذكر عن رسول الله ﷺ فيه قضاء، فيقول أبو بكر: الحمد لله الذي جعل فينا من يحفظ عن نبينا، فإن أعياه أن يجد فيه سنّةً من رسول الله ﷺ جمع رؤوس النّاس وخيارهم واستشارهم، فإنْ أجمع أمرهم على رأي قضى به»[1]، انتهى موضع الحاجة.

ولكي تتّضح أبعاد المسألة أكثر تأمّل مقالة الشافعي الآتية.

الشافعي: لا حجّية لقول عمر

لو كان النّبيّ ﷺ قد صدر منه الحديث المذكور في الاقتداء بالشيخين لاحتجّ به عمر في مجال الفقه فضلاً عن المرجعية السياسية، ولكن عمر لم يكن يلزم القضاة بما هو يراه، نعم هناك أوامر صدرت منه في مجال منع تداول الحديث النّبوي الشريف، والتزموا به، بلحاظ كونه خليفة، لا بلحاظ الامتثال للسّنّة النبوية الشريفة، والفرق بينهما كبير، ولكي تقف على حقيقة الأمر تأمّل ما قاله الشافعي:

«لا نقلّد الصحابي، لأن قول الصحابي ليس بحجّة، إذْ لو كان قوله حجّة لدعا الناس إلى قوله: كالنّبيّ ﷺ، وروي عن عمر كتب إلى شريح أنْ أقضي بكتاب الله، ثُمّ بسنّة رسول الله ﷺ، ثُمّ برأيك ولم يقل بقولي»[2].

خلاصة الكلام: اتّضح من كلّ ما تقدّم أنّ جمهور علماء السّنّة يُعرِضون عملياً عن مدلول حديث الاقتداء، ومفاده، إذْ لم يستندوا إليه في شيءٍ من

---

(١) الصواعق المحرقة: ٤٩/١.

(٢) انظر كشف الأسرار، للنسفي: ١٧٣/٢.

الموارد المتقدّمة، بل قد عرفت موقف أبي بكرٍ من المسائل المستحدثة ـ حسبما نقل ابن حجر ـ، فلم ينصّب نفسه مشرِّعاً ومحتجّاً بالحديث، كما يحلو للبعض أن يستفيدوا منه، ولكن قد تعصّب قوم فجعلوا له مناقب لا حقيقة لها، ولا أصل وهذا ما أفاده ابن الجوزي بقوله:

«قد تعصّب قوم لا خلاق لهم يدّعون التمسّك بالسُّنّة فوضعوا لأبي بكر فضائل..»[١].

ولكي تتّضح الصورة أكثر، استعرض طائفتين من الروايات الموضوعة:

الطائفة الأولى: الروايات الموضوعة في فضل أبي بكر

وروايات هذه الطائفة كثيرة، ولا يمكن استيعابها في هذه الرسالة المختصرة، وسأكتفي بثلاثٍ منها فقط:

الرواية الأولى: أخرج ابن الجوزي بإسناده عن أحمد بن بشير، قال: حدّثنا عيسى بن ميمون، عن القاسم بن محمد، عن عائشة، قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «لا ينبغي لقوم فيهم أبو بكر يؤمّهم غيره» قال ابن الجوزي: «هذا حديث موضوع على رسول الله صلى الله عليه وآله، أما (عيسى) فقال البخاري: منكر الحديث، وقال ابن حبّان: لا يحتجّ بروايته، وأمّا (أحمد بن بشير) فقال يحيى هو متروك»[٢].

الرواية الثانية: روى هارون بن محمد المستملي، عن يعلى بن الأشدق، عن ابن جراد قال: «كنّا عند رسول الله صلى الله عليه وآله فأتى بفرسٍ فركبه ثُمّ قال: يركب هذا من كان خليفةً بعدي فركبه أبو بكر الصدّيق»[٣].

---

(١) الموضوعات، لابن الجوزي: ٢٢٥/١.

(٢) الموضوعات: ٢٣٧/١/ ١٣.

(٣) الموضوعات: ٢٣٧/١.

قال ابن الجوزي: «هذا حديث موضوع، و(يعلى) ليس بشيء، قال البخاري: لا يكتب حديثه وقال ابن حبان: لما كبر (يعلى) اجتمع عليه من لادين له فوضعوا له نسخة فحدّث بها، لا يحلّ الرواية عنه بحال»[١].

الرواية الثالثة: ما رواه ابن الجوزي فقال:

وما أزال أسمع العوام يقولون عن رسول الله ﷺ أنّه قال: «ما صبَّ الله في صدري شيئاً إلاّ وصببته في صدر أبي بكر، وإذا اشتقت إلى الجنّة قبّلت شيبة أبي بكر، وكنت أنا وأبو بكر كفرسي رهان سبقته فاتّبعني ولو سبقني لاتّبعته»!!

ثُمّ قال ابن الجوزي: في أشياء ما رأينا لها أثراً في الصحيح ولا في الموضوع ولا فائدة في الإطالة بمثل هذه الأشياء[٢].

الطائفة الثانية: الروايات الموضوعة فيما يجمع فضائل أبي بكر وعمر

ما أخرجه ابن الجوزي:

أنبأنا أبو منصور بن خيرون، قال: أنبأنا أبو محمّد الجوهري، عن أبي الحسن الدّار قطني، عن أبي حاتم بن حبان، قال: حدّثنا أحمد بن موسى بن الفضل بن معدان، قال: حدّثنا زكريا بن دريد قال: حدّثنا حميد، عن أنس قال:

«آخا النّبيّ ﷺ بين كتفي أبي بكر وعمر، فقال لهما: أنتما وزرائي في الدنيا وأنتما وزرائي في الآخرة، ما مثلي ومثلكما في الجنّة إلاّ كمثل طائر يطير في

---

(١) الموضوعات: ٢٣٧/١.

(٢) الموضوعات: ٢٣٧/١.

الجنّة فأنا جؤجؤ الطائر، وأنتما جناحاه، وأنا وأنتما نسرح في الجنّة، وأنا وأنتما نزور ربَّ العالمين، وأنا وأنتما نقعد في مجالس الجنّة... الخ»[١].

قال ابن الجوزي: «هذا حديث موضوع وضعه زكريا بن دريد، قال أبو حاتم البستي: (زكريا بن دريد) كان يضع الحديث على حميد الطويل، ويزعم أنّ له مائة وخمساً وثلاثين سنة، لا يحلّ ذكره ـ أي هذا الحديث ـ إلاّ على سبيل القدح فيه»[٢]، وفي الباب روايات كثيرة، ولكن أعرض عن ذكرها رعاية للاختصار.

أقول: لا يستبعد أنْ يكون الحديث الذي نحن بصدده ـ حديث الاقتداء بالشيخين ـ من الموضوعات أيضاً، إذْ وضعه المتعصّبون لأبي بكر وعمر لأغراض وأهواء وغايات مختلفة، حيث أرادوا أن يُبرزوا مناقب للشيخين وعن لسان رسول الله صلى الله عليه وآله، ولذا ينبغي التأمّل مليّاً في الحديث المذكور، ودراسة دلالته بدقّة، وهذا ما نريد بيانه في المناقشة الدلالية التالية:

الوجوه الدلالية لإثبات بطلان حديث الاقتداء

الوجه الأول: من حقّ المسلم أنْ يتساءل عن حدود هذا الاقتداء بالشيخين، إذْ هل يجب الاقتداء بهما فيما وافق سنة رسول الله صلى الله عليه وآله، فقط؟ أم فيما هو الأعم من ذلك، بحيث يشمل ما خالفها أيضاً؟

---

(١) الموضوعات: ٢٣٧/١.

(٢) الموضوعات: ٢٤٢/١، وانظر المنتقى من الأحاديث الضعيفة والموضوعة على المصطفى، للشيخ يوسف الحاج أحمد، رقم: ٢٥٧، ٢٦٣، ٢٧٠، ١١١٢، ١٣٠٣، وغيرها كثير جداً.

فإن قلت بالأول، فحينئذٍ لا يبقى لوجوب الاقتداء بهما أيّة موضوعية في البين، لكون موضوع الوجوب هو الاقتداء بسنَّة رسول الله ﷺ فلا مدخلية لهما في موضوع هذا الوجوب، فيكون ذكرهما أشبه بتحصيل الحاصل، والأمر بتحصيل الحاصل قبيح، بل محال أنْ يصدر عن الحكيم، ويُجلّ رسول الله ﷺ عن ذلك إجلالاً كبيراً.

وإن قلت بالثاني ـ أي فيما هو الأعم ـ فهذا باطل، بل فحش ، ولا يلتزم به أحد من المسلمين إذْ كيف نقتدي بالشيخين فيما خالف سنّة رسول الله ﷺ؟!

إذْ لو قال قائل إنّ النّبيّ ﷺ قد «أباح أن يسنّوا سنناً غير سُننه، فهذا ما لا يقوله مسلم، ومن أجاز هذا فقد كفر وارتدّ، وحلّ دمه وماله...»[1].

ومن هنا لم يفهم جمهور علماء الأصول من حديث الاقتداء، بمعنى المرجعيّة العلمية، وحجّيّة قول الشيخين، بل ذهب بعضهم إلى أنّ اتفاقهما لا يُعدّ إجماعاً، وهذا ما اطلعت عليه.

الوجه الثاني: فلو صحّ الحديث المذكور لاحتجّ به أبو بكر وعمر في موضع، وزمانٍ كانا بأمسّ الحاجة إلى الاحتجاج به، وذلك في اجتماع السقيفة، ولكن لم نسمع منهما أنّهما قد احتجّا به في ذلك الموضع، أو في موضع آخر من أيّام خلافتهما، وهذا يؤيّد كون الحديث قد وضع فيما بعد من قبل المتعصّبين، الذين أرادوا أن يضعوا فضائل لأبي بكر وعمر، كما مرّ عليك فيما أشار إليه ابن الجوزي.

الوجه الثالث: إنّ فعل الأمر (اقتدوا) ظاهر في الوجوب، وهذا الوجوب أي لزوم الاقتداء بنحو مطلق، بمعنى وجوب الاقتداء بالشيخين مطلقاً، وهذا ما لا

---

(١) انظر الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم: ٢٤٧/٦.

يمكن الالتزام به، وذلك لالتزامه العصمة المطلقة للشيخين وهذا ما لا يلتزم به أحد من المسلمين، بل إنّهما لا يدّعيان لأنفسها العصمة، فكيف تدّعيها لهم؟

فهذا أبو بكر قد صرّح بأنّ له شيطاناً يعتريه، طالباً من المسلمين تقويمه، وذلك عندما ولي الخلافة، فقال ما نصّه:

(إذا رأيتموني زغت، فقوّموني، وأعلموا أنّ لي شيطاناً يعتريني، فإذا رأيتموني غضبت، فاجتنبوني، لا أؤثر في أشعاركم وأبشاركم»[١].

وجاء عنه في رواية أخرى: «فإن أحسنت فأعينوني، وإن زغت فقوّموني...»[٢].

الجهل بكتاب الله

أخرج الثعلبي في تفسيره، بإسناده عن عبد بن حُميد قال: حدّثنا محمد بن عبيد، عن العوام بن حوشب، عن إبراهيم التيمي: إنّ أبا بكر سأل عن قوله: ﴿وَفَاكِهَةً وَأَبّاً﴾[٣] فقال: أيّ سماء تظلّني وأيّ أرض تقلّني إذا قلت في كتاب الله ما لا أعلم»[٤]، انتهى.

عمر يعتريه النسيان في الصلاة

وكان عمر يعتريه النسيان في الصلاة، فيقتدي برجلٍ من خلفه كي يلقّنه القيام، أو السجود، كي لا يصلّي بهم أكثر من ركعات الفريضة، فقد روى ابن سعد بإسناده عن محمد بن سيرين ما نصّه:

---

(١) الصواعق المحرقة: ٣٧/١، انظر طبقات ابن سعد: ١٣٦/٣، كنز العمال: ٦٣٢/٥/ ١٤١١٢.

(٢) كنز العمال : ١٤١١٤/٦٣٣/٥.

(٣) عبس: ٣١.

(٤) الكشف والبيان، للثعلبي: ١٣٤/١٠.

«قال: كان عمر بن الخطاب قد اعتراه نسيان في الصلاة فجعل رجل خلفه يُلقّنه، فإذا أومأ إليه أنْ يسجد أو يقوم فعل»[١].

ومن المعروف عنهما جهلما بكثير من الأحكام الفقهية، وتفسير القرآن، وغيرها من المسائل.

نصف إنسان أفقه من عمر

هذه العبارة قالها عمر بن الخطاب، وهي اعتراف بعدم فقاهته وجهله بأحكام الدين، ولذا تراجع عمّا أراد أنْ يلزم الأمّة بما ذهب إليه، بمجرد احتجاجٍ من قبل امرأة من قريش، وإليك الرواية التالية:

أخرج الدار قطني بإسناده عن مسروق قال:

«خطب عمر بن الخطاب فقال: «لا تغالوا بصدق النساء ـ أي المهر ـ، فلو كانت مكرمة كان أحقكم بها رسول الله ﷺ، لا أوتي برجل أصدق أكثر مما أصدق رسول الله ﷺ إلاّ أخذت فضله فجعلته في بيت المال.

قال: ثمّ انصرف، فلقيت امرأة من قريش قالت: يا أمير المؤمنين، بلغني أنّك خطبت في صدقات النساء، وقول الله عزّ وجلّ أحق من قولك، قال الله عزّ وجلّ: ﴿وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَاراً فَلاَ تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئاً أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَاناً وَإِثْماً مُبِيناً﴾[٢].

فرجع عمر إلى المنبر فقال: «نصف إنسان أفقه من عمر»[٣]، انتهى.

---

(١) الطبقات الكبرى: ٢١٧/٣.

(٢) النساء: ٢٠.

(٣) العلل، للدار قطني: ٢/ ٢٣٩، تفسير ابن كثير: ٢/ ٢١٣، تفسير القرطبي: ٦/ ١٦٣.

فعلى هذا كيف يصح عن النّبيّ أمر المسلمين بالاقتداء مطلقاً بمن يخطئ ويسهو ويجهل الأحكام، وغير معصوم؟

أليس هذا تغرير بالجهل والخطأ، وبالتالي نقض للغرض؟ يُجلّ رسول الله صلى الله عليه وآله عن ذلك إجلالاً كبيراً.

الوجه الرابع: إنّ أبا بكر وعمر اختلفا في مسائل متعدّدة ، من الأحكام، والأفعال، والممارسات الحكومية، وغيرها من الموارد، فالأمر باتّباع المختلفين متعذّر وغير ممكن، فعلى سبيل المثال أقرّ أبو بكر جواز متعة النساء على ما كانت عليه في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله، ولكن منعها عمر، وشدّد عليها، بل توعّد المخالف بالعقوبة الصارمة، وكذلك متعة الحج.

فقد أخرج الإمام أحمد بن حنبل بإسناده عن جابر قال: «متعتان كانتا على عهد النّبيّ صلى الله عليه وآله فنهانا عنهما عمر رضي الله تعالى عنه فانتهينا»[1].

وروى القرطبي في تفسيره، قال: قال ـ عمر ـ متعتان كانتا[2] على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله أنا أنهى عنهما وأعاقب عليهما: متعة النساء ومتعة الحج»[3].

وأخرج ابن حزم بإسناده عن أبي قلابة قال:

قال عمر بن الخطاب: متعتان كانتا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وأنا أنهى عنهما وأضرب عليهما، هذا لفظ أيوب ـ الراوي الذي روى عن أبي قلابة ـ وفي رواية خالد ـ وهو الطريق الآخر عن أبي قلابة ـ أنا أنهى عنهما وأعاقب عليهما. متعة النساء، ومتعة الحج»[4] انتهى.

---

(١) مسند أحمد: ٣٢٥/٣.

(٢) وفي المصدر (كانت)، والصحيح ما أثبتناه.

(٣) الجامع لأحكام القرآن: ٣٨٧/٢.

(٤) المحلّى، لابن حزم: ١٠٧/٧، انظر صحيح مسلم: ١٢١٧/٨٨٥/٢.

كما أخرج بن حزم بإسناده عن أبي موسى الأشعري قال:

قدمت على رسول الله ﷺ وهو بالبطحاء فقال: بِمَ أهللت؟ قلت [: أهللت[١]] بإهلال النّبيّ ﷺ قال: هل سقت من هدي؟ قلت: لا، قال: طف بالبيت وبالصفا والمروة ثُمّ حلّ، ـ بمعنى اجعلها عمرة تمتّع ـ فطفت البيت وبالصفا والمروة ثُمّ أتيت امرأة من قومي فمشطتني وغسلت رأسي فكنت أفتي الناس بذلك في إمارة أبي بكر وإمارة عمر، فإنّي[٢] لقائم بالموسم إذ جاءني رجل فقال: إنّك لا تدري ما أحدث أمير المؤمنين ـ عمر بن الخطاب ـ في شأن النسك، قلت: يا أيها الناس مَن كنّا أفتيناه بشيء فليتّئد فإنّ أمير المؤمنين قادم عليكم فأتمّوا به فلمّا قدم قلت: يا أمير المؤمنين ما [هذا][٣] الذي أحدثت في شأن النسك.. الحديث»[٤].

أقول: وفي الرواية الأخيرة يتجلّى لك الأمر بأنّ عمر هو الذي أحدث في شأن نُسك الحج، فخالف ما كان على زمن رسول الله ﷺ، وزمن أبي بكر.

ولم يقتصر اختلافهما في المسائل الفقهية فحسب، بل حتّى في الممارسات الحكومية، فلذا يصعب الاقتداء بهما حتّى في مجال الرأي والمشورة[٥]، فهذا «عمر قد خالف أبا بكر ـ في التسوية في العطاء ـ وقال له: أتجعل مَن لا سابقة له في الإسلام كذي السابقة؟ فقال أبو بكر: إنّما عملوا لله عزّ وجلّ وأجورهم على الله تبارك وتعالى، فلم يحصل منهم إجماع على التسوية»[٦] في العطاء، وعلى هذا فكيف يصح من النّبيّ ﷺ، إلزام الأمّة إلى يوم القيامة باتّباع المتخالفين؟

---

(١) الزيادة من النسائي: ١٥٤/٥.

(٢) في النسائي (وإنّي).

(٣) الزيادة من النسائي.

(٤) المحلّى: ١٠١/٧ـ١٠٢.

(٥) كما ذهب إليه المناوي في فيض القدير.

(٦) أصول الجصّاص: ١٤٣/٢ ـ ١٤٤.

كما وأنّ عمر منع أن يورّث أحداً من الأعاجم إلاّ واحداً ولد في العرب، فكيف يمكن الاقتداء بالمتخالفين؟

أضف إلى ذلك أنّه قد كان في الصحابة من خالف الشيخين في مسائل مختلفة وقد أشار إلى ذلك ابن حزم ما نصّه:

«وقد خالف عمر زيد وعلي وغيرهما، وخالف عثمان عمر، وخالف عمر أبا بكر في قضايا كثيرة، فما منهم أحد قال لمن خالفه: لم خالفتني وأنا إمام؟ فلو كان تقليدهم واجباً لما تركوا أحداً يعمل بغير الواجب»[1].

هذا في زمانهما، وأمّا في غير زمانهما، فالخلاف أبين من الشمس، إذْ أمر الخليفة عمر بن عبد العزيز بتدوين السُّنّة بخلاف ما فعل الشيخان، حيث قاما بجمع ما كتب من السُّنّة ومن ثَمّ أحرقاها، ـ كما مرّ عليك في الفصل الأول ـ ومع ذلك فقد أُمتُدِح فعل الخليفة عمر بن عبد العزيز، ولم ينتقد فعله أحد من علماء المسلمين بل وصفوه بالعدل وحسن التدبير وإنصاف الرعية، فأين محل لزوم الاقتداء بالشيخين؟ لا في زمانهما، ولا خارج زمانهما؟

لكلّ ما تقدّم نستنتج بطلان حديث الاقتداء، بل هو إلى الوضع والتزوير أقرب، لما بيّنا من عدم سلامة جميع طرقه عن القدح والضعف والآفات، إذْ لم يصح طريق واحد منها إضافة إلى بطلان مضمون الاقتداء بإطلاقه، حيث لا يمكن الالتزام به، نعم يمكن القول ـ على فرض صحة صدوره ـ أنّ الحديث قد جرى في واقعة معينة، يراد بها مورداً خاصّاً، له علاقة بتلك الواقعة، وهي بمثابة الرّحم الخاص الذي تولّد فيه النّصّ، فمن دون معرفة ذلك الظرف الخاص يبقى الحديث على إبهامه، إضافة إلى احتمال تعرّضه للتزوير والتحريف للتناقض

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام: ٢٤٩/٦.

الحاصل بين صدر الحديث وذيله، في بعض طرقه، لذا لا يمكن الاعتماد على الحديث المذكور والاستناد إليه لتأسيس قاعدة تحقّق مرجعيةً للأمّة[١].

الرواية الخامسة: حديث النجوم

«أصحابي كالنجوم بأيّهم اقتديتم اهتديتم»[٢].

إنّ هذا الحديث موضوع، وباطل، بل حديث منكر، وهو حديث واهٍ سنداً ودلالة، ولكي تقف على حقيقة الأمر، لابد من تفصيل الكلام فيه، ضمن الأمور التالية:

الأمر الأول: في بيان أقوال أئمّة الجرح والتعديل من كبار علماء الجمهور في بطلانه

لقد نصّ على بطلان الحديث المذكور كبار أئمة الجرح والتعديل، وكبار الحفّاظ، فيما يلي نستعرض أقوال بعضهم:

١ـ الحافظ أبو بكر البزّار: لقد طعن الحافظ البزّار في الحديث المذكور، كما روى ابن عبد البر في الرواية التالية:

«حدَّثنا محمّد بن إبراهيم قراءة منّي عليه، أنّ محمّد بن أحمد بن يحيى حدَّثهم قال: أخبرنا أبو الحسن محمّد بن أيوب الرقي قال: قال لنا أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق ـ أي البزّار ـ: [سألتم] عمّا يروى عن النّبيّ ﷺ مما في

---

(١) وقد نبّه الشيخ حسّان عبد المنّان تلميذ الشيخ الألباني، على ضعف الحديث المذكور، واستخرج طرقه، وبيّن ضعفها. فنتج عنده عدم سلامة طرقه من الضعف والجرح، وقد بيّن ذلك في رسالته إلى شيخه تحت عنوان«حوار مع الشيخ الألباني». فراجع.

(٢) تقدّم بيان ضعفه في الجزء الأول بإيجاز، وسنوافيك بالتفصيل، فلاحظ.

أيدي العامّة يروونه عن النّبيّ صلى الله عليه وآله أنّه قال: «إنّما مثل أصحابي كمثل النجوم أو أصحابي كالنجوم فأيّها اقتدوا اهتدوا».

هذا الكلام لا يصح عن النّبيّ صلى الله عليه وآله رواه عبد الرحيم بن زيد العمّي، عن أبيه، عن سعيد بن المسيب، عن ابن عمر عن النّبيّ صلى الله عليه وآله، وربّما رواه عبد الرحيم، عن أبيه، عن ابن عمر، وأسقط سعيد بن المسيب بينهما، وإنّما أتى ضعف هذا الحديث من قبل عبد الرحيم بن زيد، لأنّ أهل العلم قد سكتوا عن الرواية لحديثه»[1] وأضاف البزّار قائلاً: «والكلام أيضاً منكر عن النّبيّ صلى الله عليه وآله»[2]، انتهى موضع الحاجة.

٢ـ أبو إبراهيم المزني (صاحب الإمام الشافعي):

لم يصحح أبو إبراهيم المزني هذا الحديث، ولم تصح عنده دلالته إلاّ بمعنىً واحداً، فحمله عليه، على فرض صحته، وهو في غاية البعد، بل لا ينفع المستدلّ فيما أراد أنْ يستدلّ به، وإليك نصّ مقالته:

«إنْ صحَّ هذا الخبر فمعناه: فيما نقلوا عنه صلى الله عليه وآله وشهدوا به [عليه] فكلّهم ثقة مؤتمن على ما جاء به، لا يجوز عندي غير هذا، وأمّا ما قالوا فيه برأيهم فلو كانوا عند أنفسهم كذلك ما خطّأ بعضهم بعضاً، ولا أنكر بعضهم على بعض، ولا رجع منهم أحد إلى قول صاحبه فتدبّر»[3] انتهى.

أقول: إنّ المعنى الذي حملّه المزني على ألفاظ الحديث المذكور، في غاية البعد، إذْ مراد المستدلّ هو الاقتداء بالصحابة مطلقاً، وعلى اختلاف مستوياتهم،

---

(١) جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر: ٢/٩٢٣ـ٩٢٤.

(٢) جامع بيان العلم وفضله: ٢/٩٢٣ـ٩٢٤.

(٣) جامع بيان العلم وفضله: ٢/٩٢٣.

واختلاف مواقفهم، وهو معنىً لا يمكن قبول تصوّر صدوره عن النّبيّ ﷺ، فضلاً عن نسبته إليه.

٣ـ الإمام أحمد بن حنبل:

قال أحمد بن حنبل: لا يصح هذا الحديث، هذا ما رواه ابن قدامة المقدسي عنه، في الرواية التالية:

«أخبرني موسى بن سهل: حدَّثنا محمد بن أحمد الأسدي: حدَّثنا إبراهيم بن يعقوب، عن إسماعيل بن سعيد، قال: سألت أحمد عن مَن احتجّ بقول النّبيّ ﷺ: «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم»؟ قال: لا يصح هذا الحديث»[(١)].

٤ـ ابن عبد البر:

قال أبو عمر يوسف بن عبد البر:

«حديث (أصحابي...) وهذا مذهب ضعيف [عند جماعة من أهل العلم، و] قد رفضه أكثر الفقهاء وأهل النظر، ونحن نبيّن الحجة [عليهم] في هذا الباب إنْ شاء[تعالى] على ما شرطناه من التقريب والاختصار»[(٢)] انتهى.

٥ـ الحافظ عبد الله بن عدي الجرجاني المعروف بـ (ابن القطّان):

لقد أورد الحافظ ابن القطان الحديث المذكور في كتابه (الكامل في ضعفاء الرجال) في ترجمة (حمزة النصيبي) وقد قدحه بوصفه وضّاع للحديث، ثُمّ ذكر قدح علماء الرجال فيه[(٣)].

---

(١) المنتخب من العلل للخَلاّل، لابن قدامة المقدسي، (ت: ٦٢٠هـ): ١٤٣.

(٢) جامع بيان العلم وفضله: ٨٩٨/٢

(٣) انظر الكامل في ضعفاء الرجال: ٥٠٢/٢٦٢/٣.

٦ـ الحافظ ابن حزم:

قال الحافظ أبو محمد علي بن أحمد بن حزم: أمّا الرواية: «أصحابي كالنجوم» فرواية ساقطة، ثُم أخذ يروي الأسانيد ويتعقّبها بالقدح والذّم، ثُمّ أضاف قائلاً: هذا الكلام لا يصحّ عن النّبيّ صلى الله عليه وآله، والرواية لا تثبت أصلاً، بلا شك أنّها مكذوبة، ثُمّ أخذ ببيان الأسباب سنوافيك بقسم منها[1].

٧ـ الدار قطني:

لقد قدح الدار قطني في الحديث المذكور، كما نقل ذلك ابن حجر، بما نصّه:

«جميل بن يزيد، عن مالك، عن جعفر بن محمد عن أبيه، عن جابر رفعه:

«ما وجدتم في كتاب الله فالعمل به، ولا يسعكم تركه إلى غيره» الحديث.

وفيه: «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم»، أخرجه الدار قطني في «غرائب مالك»، والخطيب في «الرواة عن مالك» من طريق الحسن بن مهدي بن عبدة المروزي، عن محمد بن أحمد السكوني، عن بكر بن عيسى المروزي أبي يحيى، عن جميل به، قال الدار قطني: لا يثبت عن مالك، ورواته مجهولون»[2] انتهى.

٨ ـ ابن الجوزي:

لقد أورد الحافظ ابن الجوزي الحديث في (العلل المتناهية)، فجاء فيه ما نصّه:

«روى نعيم بن حمّاد قال أخبرنا عبد الرحيم بن زيد العمي، عن أبيه، عن سعيد بن المسيّب، عن عمر بن الخطاب قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله:

---

(١) انظر الإحكام في أصول الأحكام: ٦/٢٥١ـ٢٥٢.

(٢) لسان الميزان: ٢/٢٤٧/٢١٣٥.

سألت ربّي فيما يختلف فيه أصحابي من بعدي؟ فأوحى (إليّ) يا محمّد إنّ أصحابك عندي بمنزلة النجوم في السماء بعضها أضوأ من بعض، فيمن أخذ بشيء ما هم عليه من اختلافهم فهو [عندي] على هدى.

قال المؤلف: وهذا لا يصح، نعيم مجروح، قال يحيى بن معين: «عبد الرحيم كذّاب»[1]، انتهى.

٩ـ شمس الدين الذهبي:

لقد قدح الحافظ شمس الدين الذهبي حديث (أصحابي كالنجوم، في مواضع عديدة من «ميزان الاعتدال» منها في ترجمة «جعفر بن عبد الواحد الهاشمي»، بعد أن أورد كلمات علماء الجرح والتعديل في جرحه قال: «ومن بلاياه: عن وهب بن جرير، عن أبيه، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النّبيّ ﷺ: «أصحابي كالنجوم من اقتدى بشيءٍ منها اهتدى»[2].

ومنها في ترجمة «زيد بن الحواري العمِّي» بعد أن أورد الحديث المذكور، قال: «فهو باطل، وعبد الرحيم تركوه، ونعيم صاحب مناكير»[3].

١٠ـ البيهقي:

لقد ضعّف البيهقي (صاحب السنن) حديث النجوم في (المدخل)، فقال السخاوي ما نصّه: «من حديث سليمان بن أبي كريمة، عن جويبر، عن الضحّاك، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «مهما أُوتيتم من كتاب الله فالعمل به لا عذر لأحد في تركه، فإنْ لم يكن في كتاب الله فسنّة منّي ماضية، فإن لم يكن

---

(١) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية: ٢٨٣/١، وانظر كتاب الضعفاء والمتروكين:١٠٢/٢، ١٦٤/٣.

(٢) ميزان الاعتدال: ١٤١/٢ـ١٤٢.

(٣) ميزان الاعتدال: ١٥١/٣ـ١٥٢.

سنّة منّي فما قال أصحابي، إنّ أصحابي بمنزلة النجوم في السماء، فأيّما أخذتم به اهتديتم، واختلاف أصحابي لكم رحمة».

ومن هذا الوجه أخرجه الطبراني، والديلمي في مسنده، بلفظه سواء، وجويبر ضعيف جداً، والضحاك عن ابن عباس منقطع.

وقد عزاه الزركشي إلى كتاب الحجة لنصر المقدسي مرفوعاً، من غير بيان لسنده ولا صحابيه ـ أيّ الصحابي الراوي عن النّبيّ صلى الله عليه وآله ـ، وكذا عزاه العراقي لآدام بن أبي إياس في كتاب العلم والحكم، بدون بيان بلفظ: «اختلاف أصحابي رحمة لأمتي» قال: وهو مرسل ضعيف»[1].

١١ـ أبو حيان الأندلسي:

لقد قدح أبو حيان حديث النجوم، بل قال كلمة الفصل فيه، كما جاء ذلك في مناقشته كلام الزمخشري، أشير إلى مورد الشاهد.

قال أبو حيان: وقوله ـ أي الزمخشري ـ: وقد رضي رسول الله صلى الله عليه وآله... إلى قوله: «اهتديتم»؛ «لم يقل ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله، وهو حديث موضوع لا يصحّ بوجهٍ عن رسول الله صلى الله عليه وآله، قال الحافظ أبو محمد علي بن أحمد بن حزم في رسالته في إبطال الرأي، والقياس، والاستحسان والتعليل، والتقليد ما نصّه: وهذا خبر مكذوب موضوع باطل لم يصح قط، وذكر إسناده إلى البزّار صاحب المسند قال: سألتم عمّا روي عن النّبيّ صلى الله عليه وآله مما في أيدي العامة ترويه عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنّه قال: إنّما مثل أصحابي كمثل النجوم أو كالنجوم، بأيّها اقتدوا اهتدوا، وهذا كلام لم يصح عن النّبيّ صلى الله عليه وآله، رواه عبد الرحيم بن زيد العمي، عن أبيه، عن سعيد بن المسيب، عن

---

(١) المقاصد الحسنة، للعلامة السخاوي: ٤٦، حديث رقم (٣٩).

ابن عمر عن النّبيّ ﷺ، وإنّما أتى ضعف هذا الحديث من قبل عبد الرحيم، لأنّ أهل العلم سكتوا عن الرواية لحديثه، والكلام أيضاً منكر عن النّبيّ ﷺ ولم يثبت، والنّبيّ ﷺ لا يبيح الاختلاف بعده من أصحابه، هذا نصّ كلام البزّار.

قال ابن معين: عبد الرحيم بن زيد كذّاب ليس بشيء.

وقال البخاري: هو متروك. ورواه أيضاً حمزة الجزري، وحمزة هذا ساقط متروك»[1] انتهى.

١٢ـ ابن قيّم الجوزية:

لقد استنكر ابن القيّم حديث النجوم أشدّ استنكار، إذْ استنكره سنداً ودلالة، وسنكتفي باستنكاره السندي هنا، فقال ما نصّه:

«إنّ هذا الحديث قد روي عن طريق الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، ومن حديث سعيد بن المسيّب عن ابن عمر، ومن طريق حمزة الجزري، عن نافع، عن ابن عمر، ولا يثبت شيء منها، قال ابن عبد البر: حدّثنا محمّد بن إبراهيم بن سعيد : إنّ أبا عبد الله بن مفرح حدّثهم، حدّثنا محمّد بن أيوب الصموت، قال : قال لنا البزّار: وأمّا ما يُروى عن النّبيّ ﷺ: «أصحابي كالنجوم بأيّهم اقتديتم اهتديتم» فهذا الكلام لا يصح عن النّبيّ ﷺ[2].

١٣ـ الملاّ علي القاري:

لقد أورد الملاّ على القاري الحديث المذكور في كتابه «الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة في أكثر من مورد، فوصفه بالوضع والكذب[3].

---

(١) البحر المحيط في التفسير: ٥٨٢/٦، ط: دار الفكر ـ بيروت، مورد تفسير الآية ٨٩ من سورة النحل.

(٢) أعلام الموقعين: ٥٦٩/١ـ٥٧٠ ، ط: مكتبة دار البيان ـ دمشق.

(٣) انظر الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة: ١٠٨، ١١٠، ٣٧٢.

١٤ـ ابن حجر العسقلاني:

قال ابن حجر العسقلاني ما نصّه: «حديث أصحابي كالنجوم بأيّهم اقتديتم اهتديتم، عبد بن حميد في مسنده من طريق حمزة النصيبي، عن نافع، عن ابن عمر، وحمزة ضعيف جداً، ورواه الدارقطني في غرائب مالك من طريق جميل بن زيد عن مالك، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر.

وجميل لا يعرف، ولا أصل له في حديث مالك ولا من فوقه، وذكره البزّار من رواية عبد الرحيم بن زيد العمي عن أبيه، عن سعيد بن المسيّب عن عمر، وعبد الرحيم كذّاب.

ومن حديث أنس أيضاً، وإسناده واهي.

ورواه القضاعي في مُسند الشهاب له من حديث الأعمش عن ابن صالح عن أبي هريرة، وفي إسناده جعفر بن عبد الواحد الهاشمي وهو كذّاب.

ورواه أبو ذر الهروي في كتاب السُّنّة من حديث مندل، عن جويبر، عن الضحاك بن مزاحم منقطعاً، وهو في غاية الضعف.

قال أبو بكر البزار: هذا الكلام لم يصح عن النّبيّ صلى الله عليه وآله.

وقال ابن حزم: هذا خبر مكذوب باطل»[1]، انتهى موضع الحاجة.

١٥ـ العلامة الألباني:

لقد قدح العلامة الألباني حديث النجوم، بعد أن أورد جميع طرقه، فذكر ضعفها وكذّب رواتها ، ولم يقتصر في بيان ذلك بإيراد الحديث بلفظٍ واحد، بل ذكره بألفاظٍ وصيغٍ متعددة، وراح يناقش من ادّعى صحّة الحديث بإثبات طرقٍ

---

(١) تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لابن حجر العسقلاني: ١٩٠/٤.

مبتدعة، ومرسلة، فأخذ بتفنيدها علمياً ومنهجيّاً وخلص إلى كون جميع طرقه موهونة وضعيفة، فلذا صرّح ببطلان الحديث، ووضعه. واليك بعض مناقشاته:

الألباني يبطل حديث النجوم ويناقش الشعراني والمزني

وأما قول الشعراني في (الميزان):

«وهذا الحديث، وإن كان فيه مقال عند المحدِّثين، فهو صحيح عند أهل الكشف».

قال الألباني: فباطل، وهراء لا يلتفت إليه! ذلك لأنّ تصحيح الأحاديث من طريق الكشف بدعة صوفية مقيتة، والاعتماد عليها يؤدي إلى تصحيح أحاديث باطلة لا أصل لها، كهذا الحديث (حديث النجوم)؛ لأنّ الكشف أحسن أحواله ـ إنْ صحّ ـ أنْ يكون كالرأي، وهو يخطئ ويصيب، وهذا إنْ لم يداخله الهوى، نسأل الله السلامة منه، ومن كلّ ما لا يرضيه»[1].

مناقشة المزني:

روي عن المزني رحمه الله أنّه قال:

«إنْ صحّ هذا الخبر: فمعناه: فيما نقلوا ـ أي الصحابة ـ عنه ﷺ وشهدوا عليه، فكلّهم ثقة مؤتمن على ما جاء به، لا يجوز عندي غير هذا، وأمّا ما قالوا فيه برأيهم، فلو كان عند أنفسهم كذلك ما خطّأ بعضهم بعضاً، ولا أنكر بعضهم على بعض، ولا رجع منهم أحد إلى قول صاحبه، فتدبّر».

قال الألباني: قلت: الظاهر من ألفاظ الحديث خلاف المعنى الذي حمله عليه المزني رحمه الله، بل المراد ما قالوه برأيهم، وعليه يكون معنى الحديث دليلاً

---

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، للألباني: ١٥٢/١.

آخر على أنّ الحديث موضوع، ليس من كلامه ﷺ، إذ كيف يسوغ لنا أن نتصور أنّ النّبيّ ﷺ يجيز لنا أن نقتدي بكلّ رجل من الصّحابة، مع أنّ فيهم العالم، والمتوسط في العلم، ومن هو دون ذلك! وكان فيهم مثلاً مَن يرى أنّ البرَدَ لا يفطر الصائم بأكله»[1] انتهى.

ثُمّ أخذ يسرد الاختلافات في آرائهم الفقهية، بعد أن أثبت بمناقشاته بطلان الحديث المذكور.

ولم يكتف الألباني بذكر مناقشاته تلك، بل أخذ يسرد أقوال العلماء والأصوليين الذين ساقوا الأدلّة الأصولية الموجبة لسقوط الحديث عن الاعتبار، وختم كلامه بمقالة ابن حزم. فقال:

«وقال ابن حزم: خبر مكذوب، موضوع، باطل ، لم يصح قط»[2].

١٦ـ الشيخ يوسف الحاج أحمد:

قال الشيخ يوسف: «حديث النجوم ضعيف جداً ، بل منكر ولا يصح»[3].

أقول: لم يقل الشيخ ذلك جزافاً واعتباطاً، وإنّما قاله صدقاً وتحقيقاً، فلقد أجاد بجمع طرق الحديث، وأماط اللثام عن هوية رجال الإسناد، وذكر قدح علماء الجرح والتعديل فيهم، فلم يسلم منه طريق عن الجرح والقدح، فلذا خلص إلى نفس النتيجة التي خلص إليها كبار علماء الحديث، والأصول،

---

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: ١٥٢/١. لاحظ الأحاديث تحت الأرقام: «٥٨»، «٥٩» ، «٦٠» ، «٦١» ، «٤٣٨».

(٢) المصدر السابق.

(٣) المنتقى من الأحاديث الضعيفة والموضوعة على المصطفى، للشيخ يوسف الحاج أحمد، بتقديم الشيخ عبد القادر الأرناؤوط : ١٦٨، حديث «٨٧».

والجرح والتعديل، بكون الحديث موضوعاً وباطلاً، بل مفترىً على رسول الله ﷺ[١].

نكتفي بهذا القدر من استعراض آراء وأقوال علماء الحديث وكبار الحفّاظ بشأن وضع وبطلان حديث «النجوم»، نأمل أنْ نكون قد حقّقنا قناعة كافية ببيان بطلانه ونكارته، وإلاّ فلاحظ الأمور الآتية المتعلقة ببيان قدح الحديث المذكور، وعندها ستقف على الحقيقة كما هي.

الأمر الثاني: بيان رواة الحديث وتقييم طرق إسناده

إنّ «حديث النجوم» قد نسبت روايته إلى خمسة من الصحابة، وهم :

١ـ ابن عباس.

٢ـ جابر بن عبد الله.

٣ـ أبو هريرة .

٤ـ ابن عمر.

٥ـ عمر بن الخطاب.

ولكي تتجلّى الصورة عن الحديث المزعوم، لابدّ لي من ذكر إسناد تلك الطرق وتبيان تقييمها من الناحية الرجالية طبقاً لقواعد الجرح والتعديل لعلماء أهل السّنة، وللموازين العلمية المتّبعة في تشخيص ما هو منكر، وموضوع، من الحديث المفترى على رسول الله ﷺ، فتأمّل جيّداً.

أما رواية ابن عباس:

فقد روى البيهقي في كتاب «المدخل» عن الحاكم بسنده عن:

---

(١) لمزيد من الاطلاع راجع المنتقى.

جويبر، عن الضّحّاك، عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله:

«مهما أوتيتم من كتاب الله فالعمل به لا عذر لأحدٍ في تركه، فإنْ لم يكن في كتاب الله فسنّة منّي ماضية، وإن لم يكن سنّة منّي فما قال أصحابي، إنّ أصحابي بمنزلة النجوم في السماء، فأيّما أخذتم به اهتديتم، واختلاف أصحابي لكم رحمة»[١]، انتهى.

ثمّ أخرجه من حديث أبي زرعة: حدّثنا إبراهيم بن موسى، حدّثنا يزيد بن هارون، عن جويبر، عن جوّاب بن عبيد الله قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «إنّ مثل أصحابي كمثل النجوم في السماء، مَن أخذ بنجم منها اهتدى، وبأيّ قول أصحابي أخذتم فقد اهتديتم»[٢]، انتهى.

وأضاف البيهقي: «هذا حديث مشهور، وأسانيده كلها ضعيفة، لم يثبت منها شيء»[٣].

أقول: إنّ معنى القول السابق للبيهقي هو كون الحديث منكراً ولا يصح، لأنّ البيهقي لا يطلق صفة الضعف على الحديث إلاّ إذا كان في سند الرواية كذّاب، أو وضّاع، أو ضعيف لسوء حفظه، وقوله «لم يثبت» فهو اصطلاح يطلق على الحديث الذي لا يصح ولا أصل له[٤].

---

(١) تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشّاف، للحافظ الزيلعي، (ت: ٧٦٢ هـ): ٦٧٨/٢٢٩/٢.

(٢) المصدر السابق، لاحظ كون الحديث مرفوعاً، وهو من رواية جويبر أيضاً عن جوّاب بن عبيد الله مرفوعاً، بل مرسلاً.

(٣) المصدر السابق.

(٤) انظر المنتقى: ١٦٨.

رجال السند في ميزان التقييم:

إنّ آفة الإسناد المذكور هو (جويبر بن سعيد).

من هو جويبر بن سعيد؟

جويبر بن سعيد أبو القاسم الأزدي البلخي المفسّر، صاحب الضَّحّاك.

قال ابن معين: ليس بشيء، وقال الجوزجاني: لا يُشتغل به، وقال النسائي والدار قطني وغيرهما: متروك الحديث[١].

وقال عبد الله بن علي بن المديني سألته ـ يعني أباه ـ عن جويبر، فضعّفه جدّاً. قال وسمعت أبي يقول جويبر أكثرَ على الضحاك، روى عنه أشياء مناكير.

وقال ابن عدي: والضعف على حديثه ورواياته بيّن.

وقال ابن حبان: يروي عن الضحاك أشياء مقلوبة، وقال الحاكم أبو أحمد: ذاهب الحديث.

وقال الحاكم أبو عبد الله: أنا أبرأ إلى الله من عهدته[٢].

وأمّا جوّاب بن عبيد الله التيمي:

روى ابن عدي بإسناده عن ابن نمير قال: جوّاب التيمي ضعيف الحديث، قال أبو خالد الأحمر، قد رأيت جوّاباً وكان يقصّ، ويذهب مذهب الإرجاء[٣].

وقال الثوري: مررت بـ«جرجان» ، وبها جوّاب التيمي فلم أعرض له ـ يعني للإرجاء[٤].

---

(١) ميزان الاعتدال: ١٥٩٥/١٦٠/٢.

(٢) انظر تهذيب التهذيب: ١٠٦/٢، وانظر الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم: ٤٧٤/٢.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال: ٤٣٨/٢.

(٤) ميزان الاعتدال: ١٦٠/٢.

أضف إلى كلّ ذلك: أنّ الإسناد منقطع، إذْ الضحّاك لم يلق ابن عباس، فقد روى ابن أبي شيبة في «المصنَّف»: «حدَّثنا أبو داود عن شعبة، قال: أخبرني شاش، قال: سألت الضحّاك هل رأيت ابن عباس؟ فقال: لا»[١]، انتهى.

وقال الألباني: الضحّاك هو ابن مزاحم الهلالي، لم يلق ابن عباس[٢].

وأمّا الطريق الثاني: فهو مرسل إذْ أنّ (جوّاب) من الطبقة السادسة ـ ولم يروه عن صحابيّ ـ[٣]، وهكذا قد تبيّن لك ضعف رجال هذا الطريق وإرساله، فالرواية مكذوبة على ابن عباس، وموضوعة ومنكرة.

وأمّا رواية جابر:

فقد رواها الدار قطني في كتابه المسمّى: بغرائب مالك، قال: حدَّثنا إسماعيل بن يحيى العبسي، حدَّثنا الحسن بن مهدي بن عبدة المروزي، حدَّثنا أبو الحسن محمّد بن أحمد السكري، حدَّثنا أبو يحيى بكر بن عيسى المروزي، حدَّثنا جميل بن يزيد، عن مالك بن أنس، عن جعفر بن محمّد، عن أبيه، عن جابر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «ما وجدتم في كتاب الله... الحديث»، كما تقدّم.

ثُمّ قال: هذا لا يثبت عن مالك، ورواته (عن مالك) مجهولون[٤]، انتهى.

ورواه في كتاب المؤتلف والمختلف من طريق آخر:

فقال: حدَّثنا أحمد بن كامل بن خلف، حدَّثنا عبد الله بن روح، حدَّثنا سلام بن سليمان المدائني، حدَّثنا الحارث ابن غصين، عن الأعمش، عن أبي سفيان،

---

(١) ميزان الاعتدال: ١٦١/٢.

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة: ١٤٦/١.

(٣) انظر: فتح المغيث، للحافظ السخاوي: ١٥٣/١.

(٤) انظر: تخريج الأحاديث والآثار: ٢٣٠/٢، وانظر تلخيص الحبير، لابن حجر العسقلاني: ١٩١/٤.

عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم». انتهى.

ذكره في ترجمة الحارث بن غصين[١].

رجال السند في ميزان التقييم:

أمّا الطريق الأول: فقد قال الدار قطني: لا يثبت عن مالك، ورواته مجهولون إذْ جميل بن يزيد لا يُعرف، فقد نقل ابن حجر عن ابن أبي حاتم قوله: سألت أبي عنه، فقال: لا أعرفه، كذا أورده النباتي في ذيل «الكامل»[٢].

والحسن بن مهدي بن عبدة المروزي: مجهول أيضاً كما قال الدار قطني[٣] وهكذا بقية رجال الإسناد من الطريق الأول.

وأمّا الطريق الثاني:

فالآفة الأولى فيه: سلام المدائني

قال ابن طاهر: هذه الرواية (حديث النجوم) معلولة بسلام المدائني؛ فإنّه ضعيف[٤].

وقال ابن حبّان: (سلام) شيخ يروي عن أبي عمرو بن العلاء أشياء لا يتابَع عليها، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد[٥].

قال أبو حاتم: ليس بالقوي، وقال ابن عدي: منكر الحديث، وعامّة ما يرويه لا يُتابع عليه.

---

(١) المؤتلف والمختلف، للحافظ الدار قطني: ١٧٧٨/٤.

(٢) لسان الميزان: ٢٤٧/٢/ ٢١٣٥، انظر: الجرح والتعديل: ٤٥٢/٢/ ٢١٥٤.

(٣) لسان الميزان: ٤٧٧/٢/ ٢٦١٧.

(٤) تخريج الأحاديث والآثار: ٢٣٠/٢.

(٥) كتاب المجروحين: ٣٤٢/١.

وقال العقيلي: في حديثه مناكير[١].

وأمّا الحارث بن غصين:

قال ابن حجر: قال ابن عبد البر في (كتاب العلم): مجهول[٢].

وقال ابن عبد البر: هذا إسناد لا تقوم به حجّة، لأنّ الحارث بن غصين مجهول، وقال ابن حزم: «هذه رواية ساقطة، أبو سفيان ضعيف، والحارث بن غصين، هذا هو أبو وهب الثقفي وسلام بن سليمان يروي الأحاديث الموضوعة، وهذا منها بلا شك»[٣]، وهكذا قد تبيّن سقوط الطريق الثاني عن الاعتبار أيضاً.

وأمّا رواية أبي هريرة:

فرواها القضاعي في مسند الشهاب: أخبرنا أبو الفتح بن منصور بن علي الأنماطي، حدّثنا أبو محمد الحسن بن رشيق، حدّثنا محمّد بن جعفر بن محمّد، حدّثنا جعفر بن عبد الواحد الهاشمي، أخبرنا وهب بن جرير بن حازم، عن أبيه، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النّبيّ صلى الله عليه وآله قال: «مثل أصحابي مثل النجوم من اقتدى بشيء منها اهتدى» انتهى[٤].

رجال السند في ميزان التقييم:

ونكتفي بذكر واحد من رجال السند وهو:

جعفر بن عبد الواحد الهاشمي القاضي: قال الدار قطني: يضع الحديث.

---

(١) انظر ميزان الاعتدال: ٣٣٤٩/٢٥٥/٣، وكتاب الضعفاء الكبير: ١٦١/٢، والجرح والتعديل: ٢٤٠/٤، وكتاب الضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي: ٦/٢.

(٢) لسان الميزان: ٢٨٤/٢.

(٣) انظر سلسلة الأحاديث الضعيفة، للألباني: ١٤٤/١.

(٤) تخريج الأحاديث والآثار: ٢٣٠/٢.

وقال أبو زرعة: روى أحاديث لا أصل لها.

وقال ابن عدي: يسرق الحديث ويأتي بالمناكير عن الثقات.

ثُمّ ساق له ابن عديّ أحاديث وقال: كلّها بواطيل، وبعضها سرقه من قوم، وكان عليه يمين ألاّ يحدِّث ولا يقول حدَّثنا، وكان يقول: قال لنا فلان.

وقال الذهبي: ومن بلاياه حديث «أصحابي كالنجوم من اقتدى بشيء منها اهتدى»[١].

وقال ابن عساكر: كان جعفر بن عبد الواحد كذّاباً، يضع الحديث[٢] وحكى عنه قصصاً في ذمّه.

وقال الزيلعي: (حديث النجوم) معلول بجعفر بن عبد الواحد، ونقل عن الدار قطني أنّه قال فيه: كان يضع الحديث، وقال ابن طاهر: كان يروي المناكير عن الثقات[٣].

أقول: هذا الطريق يسقط عن الاعتبار أيضاً، بلحاظ الآفة الكبرى في السند، وهو جعفر بن عبد الواحد المعروف بالكذب، ووضع الأحاديث.

وأمّا رواية ابن عمر: فرواها عبد بن حُميد في مسنده، والدار قطني في كتابه فضائل الصحابة كلاهما من حديث حمزة الجزري، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «إنّما أصحابي مثل النجوم فأيّهم أخذتم بقوله اهتديتم»، انتهى[٤].

---

(١) ميزان الاعتدال: ١٤١/٢.

(٢) تأريخ مدينة دمشق: ٤٤/١٢، المجلد السادس ط: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

ملاحظة: «جعفر بن عبد الواحد» سقط من الترجمة حسب طبعة «دار الفكر»، ولذا اضطرت الدار أن تطبعه برسالة منفردة، وعليه فقد استعنّا بطبعة دار إحياء التراث العربي.

(٣) تخريج الأحاديث والآثار: ٢٣١/٢.

(٤) المصدر السابق.

رجال السند في ميزان التقييم:

آفة هذا الطريق تكمن في حمزة الجزري

أمّا حمزة الجزري: فهو حمزة بن أبي حمزة النصيبي الجُزري قال ابن عدي: حمزة ليس بشيء ونقل عن يحيى بن معين قوله: حمزة ليس يساوي فلساً.

وقال البخاري: حمزة النصيبي منكر الحديث.

وقال النسائي: حمزة متروك الحديث[١].

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني: حمزة متروك متهم بالوضع[٢]، وقال ابن حبان: ينفرد عن الثقات بالأشياء الموضوعات كأنّه كان المتعمد لها، لا تحلّ الرواية عنه[٣].

وقال الدار قطني: متروك، وقال ابن عدي: عامّة ما يرويه موضوع، ثُمّ إنّ الحافظ شمس الدين الذهبي قد ساق لـ(حمزة) أحاديث من الموضوعات، كان هذا الحديث منها[٤].

وأمّا رواية عمر بن الخطاب: فقد أخرجها ابن عساكر في تأريخ دمشق بالإسناد التالي:

أخبرنا: أبو بكر محمّد بن عبد الباقي، أخبرنا أبو محمّد الجوهري، أخبرنا أبو الحسن عليّ بن محمّد بن أحمد بن نصر بن عرفة، أنبأنا أبو علي حمزة بن محمّد بن عيسى الكاتب، أخبرنا نعيم بن حمّاد الخزاعي، أخبرنا عبد الرحيم بن زيد

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال: ٢٦٢/٣، وانظر ديوان الضعفاء والمتروكين، للذهبي: ٢٣٤/١/ ١١٥٧، وكتاب الضعفاء الصغير، للبخاري: ٣٩، والكشف الحثيث عمّن رمي بوضع الحديث: ١٥٨، رقم (٢٥٨).

(٢) تقريب التهذيب: ١٩٨/١.

(٣) المجروحين، لابن حبّان: ٢٦٩/١.

(٤) انظر ميزان الاعتدال: ٣٧٩/٢.

العَمِّي، عن أبيه، عن سعيد بن المُسيّب، عن عمر بن الخطاب، قال: قال رسول الله ﷺ: «سألت ربّي عزّ وجلّ فيما اختلف فيه أصحابي من بعدي، فأوحى الله إليّ: يا محمّد إنّ أصحابك عندي بمنزلة النجوم في السماء بعضها أضوأ من بعض، فمن أخذ بشيء مما هم عليه من اختلافهم فهو عندي على هدى»[(١)].

رجال السند في ميزان التقييم:

آفة هذه الرواية في (عبد الرحيم بن زيد العمي)، فقد ذُكر قدحه فيما يلي:

قال البخاري: تركوه.

وقال يحيى: كذّاب، وقال مرّة: ليس بشيء.

وقال الجوزجاني: غير ثقة.

وقال أبو حاتم: ترك حديثه.

وقال أبو زرعة: واه.

وقال أبو داود: ضعيف[(٢)]

والآفة الثانية: (زيد بن الحواري العمي)

وهو أبو الحواري البصري، قاضي هراة، قال مُرّة: لا شيء، ضعيف يكتب حديثه.

وقال أبو حاتم: ضعيف يكتب حديثه، وقد ضعّفه النسائي، وقد أخرج الذهبي الرواية ـ هذه ـ عنه ثُمّ تعقّبها بالقول:

فهو باطل، وعبد الرحيم تركوه، ونعيم صاحب مناكير[(٣)].

---

(١) تأريخ مدينة دمشق: ٣٨٣/١٩.

(٢) انظر ميزان الاعتدال، للذهبي: ٣٦٦/٤.

(٣) ميزان الاعتدال: ١٥٢/٣، انظر الكشف الحثيث: ١٧٨/ح ٣٠٠.

وقد روى ابن عساكر بإسناده عن محمّد بن سعد قال: «أبو الحواري» في الطبقة الثالثة، وكان ضعيفاً في الحديث[١].

وأخرج ابن عساكر أيضاً، بإسناده عن ابن أبي خيثمة، قال: «سمعت يحيى بن معين يقول: حديث (زيد العمي) لا يجوز، وكان أمثل من يزيد الرقاشي»[٢].

وقال العلامة المناوي في شرح الجامع الصغير: «أخرج ابن عساكر في التأريخ في ترجمة زيد الحواري، وكذا البيهقي وابن عدي كلّهم عن عمر بن الخطاب.

قال ابن الجوزي في العلل هذا لا يصح: نعيم مجروح، وعبد الرحيم، قال ابن معين: كذّاب، وفي الميزان، هذا الحديث باطل.

وقال ابن معين وابن حجر في تخريج المختصر: حديث غريب، سئل عنه البزّار فقال: لا يصح هذا الكلام عن النّبيّ صلى الله عليه وآله.

وقال الكمال ابن أبي شريف: كلام شيخنا يعني ابن حجر يقتضي أنّه مضطرب، وأقول: ظاهر صنيع المصنف إنّ ابن عساكر خرّجه ساكتاً عليه، والأمر بخلافه، فإنّه تعقّبه بقوله قال: ابن سعد (زيد العمي أبو الحواري) كان ضعيفاً في الحديث، وقال ابن عدي عامّة ما يرويه، ومن يروي عنه ضعفاء، ورواه عن عمر أيضاً البيهقي، قال الذهبي وإسناده واه»[٣] انتهى.

أقول: وهكذا قد تبيّن لك الرشد من الغي، وثبت بالدليل القاطع بطلان الحديث ووضعه، ونكارته، بل قد افتري على رسول الله صلى الله عليه وآله، ولا يصح التحدّث به نسبة إلى رسول الله صلى الله عليه وآله، وقد تقوّلوه على رسول الله صلى الله عليه وآله جملة من الوضّاعين،

---

(١) تأريخ مدينة دمشق: ٣٨٦/١٩، وانظر الطبقات الكبرى: ٣١٧٠/١٧٨/٧.

(٢) تأريخ مدينة دمشق: ٣٨٩/١٩.

(٣) فيض القدير: ٧٦/٤.

أمثال حمزة النصيبي، وجعفر بن عبد الواحد، وجويبر، وزيد العمي، وأمثالهم، فلا يصح الاحتجاج بهذا الحديث لإثبات عدالة جميع الصحابة.

نكتفي بهذا القدر من تخريج طرق الحديث، رعاية للاختصار، وإنْ أردت المزيد من التفصيل، فعليك بمراجعة ما كتبه العلاّمة الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة[1].

الأمر الثالث: في بيان تعريف الصّحابي

بلحاظ ورود هذا المصطلح في ضمن «حديث النجوم»، فلابدّ من توضيحه في المقام، كمقدمة للولوج بالمناقشة الدلالية للحديث.

لقد اختلف علماء أهل السُّنّة اختلافاً كبيراً في بيان تعريفٍ جامعٍ مانعٍ ـ كما يقول المناطقة ـ لهذا المصطلح، وهذه المساحة الواسعة في الاختلاف، تُنبِئك عن تدخّل الرغبات الشخصية، والنوازع النفسيّة، والرواسب الفكرية، والعصبيات الجاهلية فيه، إذْ تركت أثرها البالغ في تحديد هوية هذا المصطلح. ومن حقّ المسلم أنْ يتساءل عن الضوابط والقواعد، والأصول المتّبعة لانتخاب هذا التعريف دون ذاك.

فما هي المقاييس التي على ضوئها نقرّ بهذا التعريف أو نرفضه؟

فهل المقياس هو ذوات الأشخاص؟ أم اللّغة هي المقياس؟

أو يكون العرف هو المقياس؟

أو تكون الوقائع التأريخية مقياساً للتعريف؟

---

(١) راجع سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: ١٤٤/١، والمنتقى من الأحاديث الضعيفة والموضوعة على المصطفى، للشيخ يوسف الحاج أحمد: ١٦٨.

فباختلاف المقاييس والمعايير العلمية، والمنطقية، والمنهجية، أو عدمها، ستتغير النتيجة حتماً، بل تتفاوت تفاوتاً فاحشاً، وهذا ما سيتّضح لك فيما يلي:

من هو الصحابي؟

اُختلف في تعريفه، وإليك بيان الأقوال:

أولاً: مقالة ابن حجر العسقلاني

قال ابن حجر ما نصّه: «أصحُّ ما وقفت عليه من ذلك: أنّ الصّحابي: مَن لقي النّبيّ صلى الله عليه وآله مؤمناً به، ومات على الإسلام، فيدخل فيمن لقيه مَن طالت مجالسته له أو قصرت، ومن روى عنه أو لم يرو، ومن غزا معه أو لم يغزَ، ومن رآه رؤيةً ولو لم يجالسه، ومن لم يره لعارضٍ كالعمى»[1] انتهى.

اقول: هذا التعريف لابن حجر يدخل فيه المرتدّ الذي ارتدّ في زمن النّبيّ صلى الله عليه وآله ولكنّه عاد إلى الإسلام ومات عليه ولو بعد زمان النّبيّ صلى الله عليه وآله، فهل يرضى المسلمون تسمية المرتد صحابيّاً؟ وهل تصح هذه التسمية؟

أجاب ابن حجر قائلاً:

«نعم ، ويدخل فيه مَن ارتدّ وعاد إلى الإسلام قبل أن يموت، سواء اجتمع به صلى الله عليه وآله مرة أخرى أم لا، وهذا هو الصحيح المعتمد، فلذا عُدّ «الأشعث بن قيس» من الصّحابة، وهو ممن ارتدّ عن الإسلام، ثمّ عاد إليه في خلافة أبي بكر»[2] انتهى.

---

(١) الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر: ١٥٨/١.

(٢) المصدر السابق: ١٥٩/١.

ثانياً: مقالة سعيد بن المسيّب

روى الحافظ أبو بكر الرازي بإسناده عن سعيد بن المسبّب أنّه قال: الصّحابة لا نعدّهم إلا من أقام مع رسول الله ﷺ سنة أوسنتين وغزا معه غزوة أو غزوتين.

ثالثاً: مقالة الواقدي:

قال الواقدي: رأينا أهل العلم يقولون: كلّ من رأى رسول الله ﷺ وقد أدرك الحُلُم فأسلم، وعقل أمر الدين ورضيه، فهو عندنا ممن صحب رسول الله ﷺ ولو ساعة من النهار، ولكنّ أصحابه على طبقاتهم وتقدّمهم في الإسلام.

رابعاً: مقالة البخاري:

قال محمد بن إسماعيل البخاري: مَن صحب رسول الله ﷺ أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه.

خامساً: مقالة الغزالي:

قال أبو حامد الغزالي: لا يطلق اسم الصحبة إلاّ على من صحبه، ثُمّ يكفي فيه الإسم من حيث الوضع الصحبة ولو ساعة، ولكن العرف يخصّصه بمن كثرت صحبته.

سادساً: مقالة أحمد بن حنبل:

قال أحمد بن حنبل: أصحاب رسول الله ﷺ كلٌّ من صحبه شهراً، أو يوماً، أو ساعة، أو رآه[1].

أقول: وهكذا قد اتّضح لك التفاوت الفاحش بين التعاريف السابقة للصحابي، فعلى ضوء تعريف أحمد بن حنبل يدخل في التعريف كلّ من رأى

---

(١) نقلت هذه الأقوال عن أسد الغابة، لابن الأثير: ١١٩/١، انظر مقدّمة المؤلف.

النّبيّ صلى الله عليه وآله كبيراً كان أم صغيراً، مؤمناً به أم غير مؤمن، مات على الإسلام أم لم يمت عليه، ويخرج عنه من عاش مع النّبيّ صلى الله عليه وآله وصاحَبَه ولكنّه لم يره لانعدام بصره!

وفي ضوء مقالة البخاري يدخل في تعريف الصحابي، كلّ من رأى النّبيّ صلى الله عليه وآله من المسلمين، ولو لم يلتقِ به، أو يجالسه، أو يصاحبه، وهو قول يخالف اللغة والعرف، ولا يوافق الذوق السليم، وعلى هذا الضوء يتحقّق الاختلاف في المصاديق أيضاً، وهذا ما يدعونا لمعرفة الضابطة التي اعتمدوها في التعريف.

ضابطة علماء الجمهور في معرفة الصحابي

ذكر علماء أهل السُّنّة ضابطة في معرفة الصحابي، قد بيّنها الحافظ ابن حجر في الإصابة ما نصّها:

«ومما جاء عن الأئمة من الأقوال المجملة في الصفة التي يُعرف بها كون الرجل صحابياً ـ وإن لم يرد التنصيص عليه ـ ما أورده ابن أبي شيبة في «مصنَّفه» من طريقٍ لا بأس به، أنّهم كانوا في الفتوح لا يؤمّرون إلاّ الصحابة»[1].

مناقشة الضابطة السابقة

لا نريد مناقشة سند الرواية التي أوردها ابن أبي شيبة، بل نتنزّل عن ذلك، ونفترض إسنادها كما قاله الحافظ، وإنْ كان في إسنادها (سيف بن عمر) وهو وضّاع كذّاب[2]، وإنّما كلامنا في مناقشة ضابطة التعريف، إذْ يرد عليها ما يلي:

---

(١) الإصابة في تمييز الصحابة: ١٥٩/١.

(٢) انظر الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث: ٢٠٤/ ٢٣٥، ميزان الاعتدال: ٣٥٣/٣. ←

أولاً: لا توافق بين الضابطة والتعريف

إنّ هذا الذي ذكرتموه لا يصلح أنْ يكون ضابطة لتعريف الصحابي، إذْ لا علاقة بينهما في البين، هب أنّهم كانوا لا يُؤمَرون إلا الصحابي، ولكن كيف نستكشف روح التعريف من خلال تلك الرواية العليلة؟ إذْ من قال أنّ الصحابي هو مجرد مَن رأى النّبيّ ﷺ؟ وما هو الدليل على ذلك؟ فهل توجد آية، أو رواية واردة عنه ﷺ تحدّد لنا مفهوم الصحابي وتجرّده عن معناه اللغوي إلى ما وصلتم إليه؟

ثانياً: مخالفتها الواقع والنصراني يُؤمِّر

إنّ الرواية التي ذكرتموها، لم يتم الالتزام والعمل على ضوئها، فهذا أمرؤ القيس، الرجل النصراني، الذي أسلم على يدي عمر بن الخطاب، فما صلّى لله ركعة قط حتى ولاّه عمر!!، وإليك التفصيل:

والرواية: هي رواية عامر الشعبي، أوردها الطبري في تأريخه في حوادث سنة (١٩هـ) من طريق سيف بن عمر، وإليك نصّ الرواية:

«قال عمرو عن عامر الشعبي كان أبو بكر لا يستعين في حربه بأحدٍ من أهل الردة حتّى مات. وكان عمر قد استعان بهم فكان لا يُؤمّر منهم أحداً إلاّ على النفر وما دون ذلك وكان لا يعدل أنْ يُؤمّر الصحابة إذا وجد من يجزي عنه في حربه فإنْ لم يجد ففي التابعين بإحسان»، تأريخ الطبري: ٢٤٥٧/٥ ـ ٢٤٥٨ ، ط: اوربا/ ١٨٩٢م، و٢٥/٤، ط: بيروت.

أقول: ولكنّ الذي يوهن الرواية أكثر، هو أنّ (عامر الشعبي) قد ولد في سنة إحدى وعشرين للهجرة وقيل سنة ثمان وعشرين وقيل لست سنوات خلت من إمرة عمر بن الخطاب، وقيل سنة اثنتين وثلاثين، فكيف حدّثنا عن منهج أبي بكر، ومنهج عمر في تأميرهما للصحابة فقط!!

انظر الطبقات الكبرى، لابن سعد: ٢٥٩/٦، وسير أعلام النبلاء: ٢٦٩/٥.

«حدَّثنا عليّ بن صالح، عن عليّ بن مجاهد، عن أبي المثنى محمد بن السائب الكلبي، قال : أخبرنا عبد الله بن حسن بن حسن قال: حدَّثني خالي عبد الجبار بن منظور بن زبّان بن سيّار الفزاري: قال حدَّثني عوف بن خارجة المُرِّي، قال:

والله إني لعند عمر بن الخطاب رضي الله عنه في خلافته، إذْ أقبل رجل أفحج أجلى أمعر[١]، يتخطّى رقاب النّاس، حتّى قام بين يدي عمر، فحيّاه بتحية الخلافة، فقال له عمر: فمن أنت؟

قال: أنا أمرؤ نصراني ـ أنا اُمرؤ القيس ـ بن عديّ الكلبي، قال : فلم يعرفه عمر[٢]، فقال له رجل من القوم: هذا صاحب بكر بن وائل، الذي أغار عليهم في الجاهلية يوم فَلْج.

قال عمر: فما تريد؟

قال: أريد الإسلام، فعرضه عليه عمر رضي الله عنه، فقبله ثُمّ دعا له برمح، فعقد له على من أسلم بالشام من قضاعة، فأدبر الشيخُ واللواء يهتزّ على رأسه!!

قال عوف: فو الله ما رأيت رجلاً لم يُصَلِّ لله ركعة قط أُمِّر على جماعة من المسلمين قبله»[٣].

ثالثاً: قصور الضابطة

إنّ الضابطة التي ذكرها علماء أهل السُّنّة قاصرة عن استيعاب سعة التعريف المذكور والتعامل معه، إذْ اتّسع التعامل مع التعريف المذكور لا ليشمل كلّ من

---

(١) الأفحج: الذي تتدانى صدور قدميه ويتباعد عقباه إذا مشى، والأجلى: الذي انحسر مقدم شعره. والأمعر: الذي سقط شعره.

(٢) في سائر الأصول: فعرفه عمر. نقلاً عن الهامش.

(٣) كتاب الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني: ٣٦١/١٦، انظر أخبار الحسين بن علي ونسبه.

رأى رسول الله ﷺ، بل من رأى من رأى رسول الله ﷺ، وأكثر من ذلك، حتّى الدرجة الرابعة من الرؤية، فهل دخلت الضابطة في كلّ هذه المراتب؟ كلاّ، وألف كلاّ، ولكي تتعرّف على منزلة الصحابي اقرأ، الرواية التالية:

أخرج مسلم في «صحيحه» بإسناده عن جابر، قال: «زعم أبو سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: يأتي على الناس زمان يُبعث منهم البعث فيقولون: انظروا هل تجدون فيكم أحداً مِن أصحاب النّبيّ ﷺ؟ فيوجد الرجل فيفتح لهم به. ثُمّ يبعث البعث الثاني فيقولون: هل فيهم من رأى أصحاب النّبيّ ﷺ؟ فيفتح لهم به، ثُمّ يبعث البعث الثالث فيقال: انظروا هل ترون فيهم مَن رأى مَن رأى أصحاب النّبيّ ﷺ؟ ثُمّ يكون البعث الرابع فيقال: انظروا هل ترون فيهم أحداً رأى من رأى أحداً رأى أصحاب النّبيّ ﷺ؟ فيوجد الرجل فيفتح لهم به»[1] انتهى.

رابعاً: إمارة الفاجر ومنهج عمر

كيف يمكننا استكشاف الصحبة من خلال الإمارة، والحال أنّ بعضهم كان يؤمّر الفاجر؟ فهذا المغيرة بن شعبة، ولاّه عمر بن الخطاب البصرة، ولم يزل عليها حتّى شهد عليه بالزنا، فعزله عمر عنها، وعلى الرغم من فجوره. قام عمر بتوليته الكوفة بعد ذلك[2]!!

والقصة التالية تكشف لك ذلك:

«ولمّا قدم رجال من الكوفة على عمر بن الخطاب يشكون سعد بن أبي وقّاص، قال عمر:

---

(١) صحيح مسلم: ١٩٦٢/٤/ ٢٥٣٢، باب فضل الصحابة، ثُمّ الذين يلونهم، ثُمّ الذين يلونهم، وأخرج البخاري مثله، انظر فتح الباري، لابن حجر: ٣/٧. وأخرجه أبو نعيم في «معرفة الصحابة»: ١٣٢/١/ ٣٦.

(٢) أسد الغابة في معرفة الصحابة: ٢٣٩/٥.

من يعذرني من أهل الكوفة؟ إنْ ولّيت عليهم التقيّ ضعّفوه وإنْ ولّيت عليهم القوي فجّروه، فقال له المغيرة:

يا أمير المؤمنين: إنَّ التقي الضعيف له تقواه وعليك ضعفه، والقوي الفاجر لك قُوَّته وعليه فجوره، قال عمر: [صدقت]، فأنت القوي الفاجر، فاخرجْ إليهم، فلم يزل عليهم أيّام عمر، وصدراً من أيّام عثمان»[١].

هذا وقد شهد عليه الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام بالكذب أمام نفر من أهل العراق، حينما دخلوا عليه يسألونه عمّا ادّعاه المغيرة من كونه أحدث الناس عهداً برسول الله صلى الله عليه وآله[٢].

ولقد كان ينال من عَليٍّ كثيراً، بل راح يدعو الخطباء لِلَعن عليٍّ عليه السلام. كما أشارت الرواية التالية:

«عن عبد الله بن السهو قال: لمّا بويع لمعاوية بالكوفة أقام المغيرة بن شعبة خطباء يلعنون عليّاً رضي الله عنه، قال: فأخذ بيدي سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل فقال: ألا ترى إلى هذا الرجل الظالم يأمر بلعن رجل من أهل الجنّة...»[٣] الرواية.

ومن حقّك أن تسأل عن كيفية الجمع بين عدالة الصحابي وفجوره؟

هذا ما لا نجد له جواباً إلاّ ببطلان نظرية عدالةجميع الصحابة.

ومن خلال ما تقدّم، فقد تبيّن لك أنّ تأمير الفاجر منهج انتهجه عمر بن الخطاب، كما أشار إلى ذلك ابن تيميّة ما نصّه:

---

(١) العَقَد الفريد، لعبد ربّه الأندلسي: ٢٢/١، كتاب اللؤلؤة في السلطان.

(٢) انظر الكامل في ضعفاء الرجال: ١١٩/١، وانظر مقدمة المصنّف.

(٣) الخلافات السياسية بين الصحابة، للشنقيطي: ١٠٣.

«كان عمر بن الخطاب يستعمل من فيه فجور لرجحان المصلحة في عمله، ثُمَّ يزيل فجوره بقوّته وعدله»[١]، انتهى.

وعلى هذا الضوء يبطل ما ذكر من ضابطة للتعريف، ويبقى تعريف الصحابي غير خاضعٍ لضابطة لغوية، ولا عرفية، ولا غير ذلك، وفق منهج علماء أهل السُّنّة.

تعريف الصَّحابي في ضوء مدرسة أهل البيت

إنّ أتباع هذه المدرسة استندوا في تعريفهم للصحابي على ما ورد في قواميس اللّغة العربية، وما أرشد إليه القرآن الكريم، كما ستلاحظ فيما يلي:

قال ابن منظور: صحب: صَحِبَهُ يصحبه صُحبة، وصَحَابة، وصاحَبَه: عاشره، والصاحب: المعاشر[٢].

وقال ابن فارس: صحب: الصاد والحاء والباء أصل واحد يدلّ على مقارنة شيءٍ ومقاربته من ذلك الصاحب، والجمع الصَّحْب، كما يقال راكب ورَكْب، ومن الباب: أصحب فلان إذا انقاد، وكلّ شيءٍ لاءم شيئاً فقد استصحبه[٣].

وقال الزبيدي: قال الجوهري: الصَّحابة بالفتح : الأصحاب.

والصُّحْبة مصدر قولك: صَحِبَ يصحب صُحبة، واستصحبه: دعاه إلى الصحبة ولازمه، وكلّ ما لازم شيئاً فقد استصحبه[٤].

---

(١) نقلا عن المصدر السابق: ٨٤

(٢) لسان العرب : ٢٨٦/٧ مادة (صحب).

(٣) معجم المقاييس في اللغة: ٥٨٧.

(٤) تاج العروس من جواهر القاموس: ١٤٠/٢.

وقال الأزهري: أصحَبَ الرجل إذا كان ذا أصحاب، أصْحَب إذا انقاد.

وقال أبو عُبَيد: صَحِبتُ الرجلَ من الصُّحبة، أي انْقَدْتُ له. وكلّ شيء لازم شيئاً فقد استصحبه»[١].

وقال الطريحي: الصاحب للشيء: الملازم له، وكذا الصُّحبة للشيء هي الملازمة له. ومنه الحديث: «يقال لصاحب القرآن: إقرأ وارق» ويكون تارة بالحفظ ، وتارة بالتلاوة، وتارة بالتدبُّر له، وتارة بالعمل به.

وفي الحديث: «صاحب موسى» ويراد به يوشع بن نون، و«صاحب سليمان» ويراد به آصف بن برخيا، و«صاحب يس» اسمه حبيب النجار.

والصاحبة: تأنيث الصاحب، وهي الزوجة، قال تعالى ﴿**مَا اتَّخَذَ صَاحِبَةً وَلَا وَلَدًا**﴾[٢][٣].

وقال الراغب: الصاحب: الملازم إنساناً كان أو حيواناً، أو مكاناً، أو زماناً، ولا يقال في العرف إلا لمن كَثُرَتْ ملازمتُهُ، ويقال للمالك للشيء هو صاحبه، وكذلك لمن يملك التصرف فيه، قال تعالى: ﴿**إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَاتَحْزَنْ**﴾[٤]، وقال تعالى: ﴿**أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ**﴾[٥]، ﴿**وَأَصْحَابِ مَدْيَنَ**﴾[٦]، ﴿**أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ**﴾[٧].

---

(١) معجم تهذيب اللغة، للأزهري: ١٩٧٩/٢.

(٢) الجن: ٣.

(٣) مجمع البحرين: ١٠٠٨/٢.

(٤) التوبة: ٤٠.

(٥) الكهف: ٩.

(٦) التوبة: ٧٠

(٧) البقرة: ٨٢

«والمصاحبة والاصطحاب أبلغ من الاجتماع؛ لأجل أنّ المصاحبة تقتضي طول لُبْثه فكلّ اصطحاب اجتماع، وليس كلّ اجتماع اصطحاباً، والإصحاب للشيء الانقياد له، وأصله أن يصير له صاحباً»[1].

أقول: اتّضح من كلّ ما تقدّم أنّ (الصاحب) لا يقال إلاّ على من كثرت ملازمته، ومعاشرته له، وأمّا مجرّد رؤية الآخر، والنظر إليه لا يصدق عليه عنوان الصاحب، وإلاّ يلزم أنّ أبناء الدنيا جميعاً هم أصحاب بعضهم البعض، فهذا حال أهل اللغة، وما جرى عليه العرف.

فكيف تمّ التعدّي من المعنى المضيّق المشروط إلى المعنى الموسّع المطلق؟ وكيف حصل هذا الاصطلاح ـ الصحابة ـ من دون إضافتهم إلى رسول الله ﷺ؟ إذ جوابه غير واضح من بيانات علماء الجمهور، في حين أنّ القرآن الكريم استعمل (الصاحب) مضافاً إلى الآخر، فقال: (أصحاب الجنّة)، (أصحاب النار)، (أصحاب الكهف)، وكذلك السُّنّة المطهّرة فقد أضافهم النّبيّ ﷺ إلى نفسه الشريفة، فكان يقول ﷺ: (أصحابي) و(أصيحابي) ومن ذلك يظهر كون هذا الاصطلاح ـ الصحابة ـ إنّما نشأ فيما بعد، وهو من مصطلحات مدرسة أهل السُّنّة.

لكن تبقى ضابطة التعريف مبهمة، ولا دليل يدلّ عليها، وما ادّعاه الزركشي بأنّ التعريف المذكور مطابق لمقتضى اللّغة[2]، كلام قد عرفت بطلانه، إذْ أنّ أهل اللّغة اشترطوا في تحقّق الصّحبة حالة المعاشرة والملازمة، بل اشترط الراغب تحقّق الانقياد، وهذا غير متوفّر فيما ذكروه من تعريف.

---

(١) معجم مفردات ألفاظ القرآن الكريم، مادة (صحب).

(٢) قال الزركشي: ذهب الأكثرون إلى أنّه من اجتمع ـ مؤمناً ـ بمحمد ﷺ وصحبه ولو ساعة، روى عنه أو لا ـ فهو الصحابي ـ لأنّ اللّغة تقتضي ذلك، وإن كان العرف يقتضي طول الصحبة وكثرتها. البحر المحيط: ١٩٠/٦.

الأمر الرابع: في بيان بطلان دلالة حديث النجوم

إنّ دلالة حديث النجوم لا يمكن الالتزام بها، وذلك لبطلانها، إذْ تقدّم ذكر بعض وجوه البطلان ـ في الجزء الأول ـ وإليك بيان الوجوه الأخرى، فيما يلي:

الوجه الأول: الصّحابة خطّاؤون

إنّ من يجوز عليه الغلط والسهو، ولم تثبت عصمته، لا يمكن القول بحجيّة قوله مطلقاً، فكيف يتعبّدنا الشارع باتّباع من يصدر منه الخطأ والسهو؟

والصحابة لم يدّع أحد عصمتهم، بل لم تصدر هذه الدعوى من أحدهم، فهل يصح من الشارع أن يتعبّدنا باتّباع غير المعصوم اتّباعاً مطلقا؟

وقد أشار إلى هذا المعنى، الشيخ الغزالي، ما نصّه: «فإنّ من يجوز عليه الغلط والسهو، ولم تثبت عصمته عنه، فلا حجّة في قوله، فكيف يُحتج بقولهم مع جواز الخطأ الخ ».

وأضاف الغزالي قائلاً: «كيف وقد اتفقت الصحابة على جواز مخالفة الصحابة، فلم ينكرْ أبو بكر وعمر على من خالفهما بالاجتهاد، بل أوجبوا في مسائل الاجتهاد على كلّ مجتهد أن يتّبع اجتهاد نفسه.

فانتفاء الدليل على العصمة، وقوع الاختلاف بينهم، وتصريحهم بجواز مخالفتهم فيه ثلاثة أدلّة قاطعة»[1] انتهى.

هذا «وقد نصّ النّبيّ صلى الله عليه وآله على تخطئة جماعة من الصحابة رضي الله عنهم من المجتهدين كتخطئته صلى الله عليه وآله أبا بكر في تفسيره للرؤيا، وعمر في قوله في هجرة

---

(١) المستصفى من علم الأصول، للغزالي: ٤٠٠/١.

المهاجرين إلى الحبشة، وأسيد بن الحضير في قوله: بطل جهاد عامر بن الأكوع وسائر الفتاوى التي أخطئوا فيها...»[١] هذا حال المجتهدين منهم، فما بالك بغير المجتهد منهم؟

فكيف يجوز نسبة الأمر بتقليد الصحابة إلى رسول الله ﷺ؟ لا يقول بجوازه إلاّ جاهل أو متطرِّف.

الوجه الثاني: عدم حجّيّة مذهب الصحابي

إذْ ما دام مذهب الصحابي ليس بحجّة، فعليه لا يجوز لغيره تقليده واتّباعه في فتواه، وبهذا يبطل القول بالاقتداء بمجتهديهم، فضلاً عن غيرهم، ومع بطلانه، تبطل دلالة «حديث النجوم» ، وقد أشار إلى هذا المعنى العلاّمة الآمدي، فقال ما نصّه: «إذا ثبت أنّ مذهب الصحابي ليس بحجّة واجبة الاتّباع، فهل يجوز لغيره تقليده؟ المختار امتناع ذلك مطلقاً»[٢]، بمعنى سواء كان مجتهداً أم غير مجتهد، وقد أقام الآمدي الأدلّة الدالّة على ما تقدّم عنه يطول ذكرها، كما أنّ الآرموي الشافعي ذهب إلى نفس الرأي فقال ما نصّه:!! «الحقّ أنّ قول الصحابي ليس بحجّة»[٣] وقد استدلّ الآرموي على ذلك بأدلّة من الكتاب، والإجماع، والقياس.

الوجه الثالث: كثرة الخلافات والنزاعات

إنّ الصحابة قد اختلفوا فيما بينهم اختلافات كثيرة وحادّة، وحصل بينهم التنازع،

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم: ٨٢/٥

(٢) الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي: ٣٩٠/٤.

(٣) الحاصل من المحصول في أصول الفقه، للآرموي الشافعي، (ت: ٦٣٥ هـ): ٣١٧/٣ ـ ٣١٨.

والتناحر، إلى درجة سفك الدماء، فمن المحال أنْ يتعبّدنا الشارع بالمتخالفين والمختلفين، إذْ دين الله تعالى واحد، وموقف الحقّ أحقّ أنْ يتّبع.

وفي هذا الصدد أشير إلى ما أجاب عنه الإمام مالك بن أنس، حينما سُئل عمّن أخذ بحديثين مختلفين، حدَّثه بهما ثقة عن رسول الله صلى الله عليه وآله، أتراه من ذلك في سعة؟ أجاب الإمام مالك: «لا، والله حتّى يصيب الحقّ، وما الحقّ إلاّ في واحد، قولان مختلفان يكونان صواباً، ما الحقّ وما الصواب إلاّ في واحد»[1].

ويؤيّد ما قلناه، ما ذهب إليه الحافظ «أبو بكر الخطيب البغدادي»، حيث قال ما نصّه: «فأمّا إذا اختلفت الصَّحابة على قولين، لم يكن قول بعضهم حجّة على بعض، ولم يجز تقليد واحد من الفريقين، بل يجب الرجوع إلى الدليل»[2].

وفي هذا الضوء ينبغي القول بالفصل في كلّ موارد النزاع، والوقوف إلى جانب الحقّ واتّباعه، وعدم التردّد والاحتجاج بحجج واهية، وضعيفة، ومخالفة لمواقف الأئمة، وقد أشار إلى موارد اختلافاتهم الشيخ ابن حزم، فقال ما نصّه:

«وقد نهى الله تعالى عن التفرّق والاختلاف بقوله: ﴿وَلاَتَنَازَعُوا﴾[3]. فمن المحال أن يأمر رسول الله صلى الله عليه وآله باتّباع كلّ قائلٍ من الصحابة رضي الله عنهم، وفيهم مَن يحلّل الشيء، وغيره منهم يحرِّمه، ولو كان ذلك لكان بيع الخمر حلالاً اقتداءً «بسمرة بن جندب»، ولكان أكل البَرَد للصائم حلالاً اقتداءً بأبي طلحة، وحراماً اقتداءً بغيره منهم، ولكان ترك الغسل من الإكسال واجباً اقتداءً بعليّ، وعثمان،

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم: ٢٥٦/٦، وقد أخرج الرواية بإسنادٍ متصل عن ابن وهب، فلاحظ.

(٢) الفقيه والمتفقّه، للخطيب البغدادي: ٤٤٠/١.

(٣) الأنفال: ٤٦.

وطلحة، وأبي أيوب، وأُبيّ بن كعب، وحراماً اقتداءً بعائشة وابن عمر، ولكان بيع الثمر قبل ظهور الطيب فيها حلالاً اقتداءً بعمر، وحراماً اقتداءً بغيره منهم، وكلّ هذا مروي عندنا بالأسانيد الصحيحة، تركناها خوف التطويل فيها»[1].

وقد أثبت الجصّاص ما كشفه التأريخ بشأن اختلافاتهم وتنازعهم، فقال ما نصّه: «وقد علمنا أنّ الصحابة قد اختلفت في أمور تحزّبوا فيها، وتبرّأ بعضهم من بعض وخرجوا إلى القتال وسفك الدماء...»[2] انتهى.

وفي هذا المقدار من الشواهد والأقوال كفاية في إثبات المطلوب.

الوجه الرابع: الجهل بالأحكام

إنّ الصحابة كثيراً ما كانوا يجهلون الأحكام الشرعية، فيفتون بها، والنّبيّ ﷺ يُخطّئ دعواهم، ويصحّح لهم تلك المسائل الشرعية، بل حتّى أبسط المسائل الابتلائية، فضلاً عن الأحكام الأخرى، وقد تتبّع الشيخ ابن حزم الأندلسي عدداً منها، وإليك بعضها:

١ـ «أفتى بعض الصَّحابة، والنّبيّ ﷺ حي بأنّ على الزاني غير المحصن الرَّجم، حتّى افتداه والده بمائة شاة ووليدة، فأبطل النّبيّ ﷺ ذلك الصلح وفسخه».

٢ـ أمر «سمرة» النساء بإعادة الصلاة أيّام الحيض!!

٣ـ قال قوم من الصحابة بحضرة النّبيّ ﷺ: أمّا أنا فأفيض على رأسي ـ يعنون غسل الجنابة ـ كذا وكذا مرّة، فأنكر ذلك النّبيّ ﷺ.

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام: ٢٥٢/٦.

(٢) الفصول في الأصول، للجصّاص: ١٣٨/١.

٤ـ أفتى «عمر بن الخطاب»: المجنب في السفر ألاّ يصلّي شهراً بالتيمم، ولكن يترك الصلاة حتّى يجد الماء!!

٥ـ كان «عمر» لا يرى توريث المرأة في دية زوجها، حتّى بلغه عن النّبيّ صلى الله عليه وآله خلاف ذلك، فترك قوله ورجع إلى ما بلغه.

٦ـ وكان «عمر» ينهى عن متعة الحج ـ حتّى وقف على أنّه صلى الله عليه وآله أمر بها فترك قوله ورجع إلى ما بلغه ـ ولكنّه حينما تولّى الخلافة نهى عن متعة الحج!!

٧ـ أمر «عمر» برجم مجنونة زنت، حتّى أخبره عَلِيٌّ أنّ النّبيّ صلى الله عليه وآله قال كلاماً معناه: إنّ المجنون قد رُفع عنه القلم، فرجع عن رجمها.

٨ ـ باع «بلال» صاعين من تمر بصاع من تمر، فأنكر النّبيّ صلى الله عليه وآله ذلك، وأمره بفسخ تلك البيعة، وأخبره أنّ هذا عين الربا»[1].

فهل يصح من النّبيّ صلى الله عليه وآله أنْ يأمر أمّته باتّباع من يجهلون الأحكام الشرعية أو يصيبون؟ ولذا يتساءل ابن حزم: «فكيف يجوز تقليد قوم يخطئون ويصيبون؟ أم كيف يحلّ لمسلم يتقي الله تعالى أن يقول ـ في فتيا الصحابي ـ مثل هذا لا يقال بالرأي، وكلّ ما ذكرناه فقد قالوه بآرائهم وأخطئوا فيه»[2].

الوجه الخامس: استنادهم في الفتيا إلى الرأي لا الدليل

لقد أفتى الصَّحابة بآرائهم في مسائل عديدة، طبعاً من كان قادراً منهم على الفتيا، وعندما يسألون عن الدليل، فكانوا لا يتردّدون عن التصريح في استنادهم إلى آرائهم

---

(١) انظر الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم: ٦/٢٥٣ـ ٢٥٨.

(٢) انظر الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم: ٦/٢٥٣ـ ٢٥٨.

الخاصّة، فهم لم يستندوا في ذلك إلى الكتاب أو السُّنّة الشريفة.

وإنّما رأيهم الخاص غير المبيّن بدليل، ولكي تقف على حقيقة ذلك أشير إلى بعض المفردات التي أوضحها ابن حزم ما نصّها:

١ـ «قال معاوية في بيع الذهب بالذهب متفاضلاً: هذا رأي.

ـ ومعلوم أنّ هذا هو عين الربا، كما هو واضح ـ.

٢ـ قال ابن مسعود في قصّة «بروع بنت واشق» : أقول فيها برأي، فإن كان حقاً فمن الله، وإنْ كان باطلاً فمنّي، والله ورسوله بريآن.

٣ـ قال عمران بن الحصين ـ وذكر متعة الحج ـ: قال فيها رجل برأيه ما شاء، يعني عمر. ـ حسب تفسير ابن حزم ـ.

٤ـ قال أبو هريرة في حديث النفقة ـ وزاد في آخره زيادة ـ فقيل له: هذا عن رسول الله ﷺ؟ قال: لا هذا من كيس أبي هريرة»[1]!!

ثُمّ يضيف ابن حزم قائلاً: «فصحّ بكلّ ما ذكرنا أنّه لا يحلّ اتّباع فتيا صاحب ـ أي صحابي ـ ولا تابع ـ أي تابعي، ولا أحد دونهم إلاّ أنْ يوجبها نصّ، أو إجماع، ويبطل بذلك قول من قال ـ فيما رواه ـ عن الصحابي، بخلاف ما صحّ عن النّبيّ ﷺ مثل هذا لا يقال بالرأي»[2].

وفي هذا الصدد أيضاً يقول الإمام البخاري:

«واحتمال الخطأ في اجتهادهم كائن لا محالة، فقد كان يخالف بعضهم بعضاً، وكانوا لا يدعون الناس إلى أقوالهم، وكان ابن مسعود رضي الله عنه

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام: ٦/٢٥٤ـ ٢٥٥

(٢) الإحكام في أصول الأحكام: ٦/٢٥٤ـ٢٥٥.

يقول: إنْ أخطأت فمن الشيطان، وإذا كان كذلك لم يجز تقليد مثله..»[١]، انتهى موضع الحاجة.

وعلى هذا فكيف يليق بمسلم أن يدعو إلى تقليدهم وهم يعتمدون في فتياهم على آرائهم الخاصّة؟ والتجنّي الأكبر هو نسبة تلك الدعوة إلى رسول الله صلى الله عليه وآله حاشاه عن ذلك.

الوجه السادس: عصيان بعضهم لرسول الله صلى الله عليه وآله

قد عصى بعض الصحابة رسول الله صلى الله عليه وآله، في حياته ونتج عن عصيانهم وعدم طاعتهم إزهاق أرواح كثيرة من المسلمين، فما بالك فيما بعد وفاته؟ فكيف يصح الأمر بالاقتداء بهم وهو يعلم ما صدر منهم وما سيصدر؟ ففي معركة (أُحد) قد عصى الرماة حينما رأوا انتصار المسلمين، فهمّوا بترك الموقع للمشاركة في اقتسام الغنائم! فعصوا رسول الله صلى الله عليه وآله وعصوا أميرهم الصحابي الجليل عبد الله بن جبير، ولذا قتل رضي الله عنه بعد أن استبسل في الدفاع عن الإسلام ولم يكتف المشركون بذلك وإنّما مثّلوا بجسده[٢].

وقد اشتكى رسول الله صلى الله عليه وآله من بعضهم نتيجة عدم التزامهم بالأحكام التي أمرهم بها رسول الله صلى الله عليه وآله فقد ذكر ابن حزم ما نصّه:

«وأعظم من هذا كلّه تأخر أهل الحديبية عن الحلق والنحر والإحلال، إذ أمرهم بذلك صلى الله عليه وآله، حتّى غضب وشكاهم إلى أمّ سَلَمة أمّ المؤمنين وكلّ ما ذكرنا

---

(١) كشف الأسرار، لعبد العزيز البخاري: ٣٢٨/٣.

(٢) انظر الطبقات الكبرى، لابن سعد: ٣٦٢/٣، ترجمة: عبد الله بن جبير.

محفوظ عندنا بالأسانيد الصحاح الثابتة»[١].

من هنا نفهم أنّ مجرد توفّر العنوان في الفرد لا يستلزم حصانته عن الانحراف أو الابتداع إلاّ من عَصَمَه الله تعالى، ولذا صرّح «البراء بن عازب» بذلك، كما في الرواية التالية:

«أخرج البخاري بإسناده عن العلاء بن المسيّب، عن أبيه قال: لقيت البراء بن عازب رضي الله عنهما فقلت: طوبى لك، صحبت النّبيّ ﷺ وبايعته تحت الشجرة، فقال: يا ابن أخي، إنَّك لا تدري ما أحدثنا بعده»[٢].

بل بعضهم صدر منه الأمر بما هو باطل نتيجة غضبه، وطلب من المسلمين طاعته!! وإليك ما رواه البخاري في صحيحه:

«أخرج البخاري بإسناده عن أبي عبد الرحمن، عن عليٍّ رضي الله عنه قال: بعث النّبيّ ﷺ سريَّة وأمّر عليهم رجلاً من الأنصار، وأمرهم أن يُطيعوه ، فغضب عليهم، وقال: أليس قد أمر النّبيّ ﷺ أن تُطيعوني؟ قالوا: بلى، قال: قد عزمت عليكم لما جمعتم حطباً وأوقدتم ناراً، ثُمّ دخلتم فيها فجمعوا حطباً، فأوقدوا، فلمّا همّوا بالدّخول، فقام ينظر بعضهم إلى بعض، قال بعضهم: إنّما تبعنا النّبيّ ﷺ فراراً من النار، أفندخُلُها؟ فبينما هم كذلك إذ خَمدَت النار، وسكن غضبه، فذكر للنبيّ ﷺ فقال: «لو دخلوها ما خرجوا منها أبداً، إنّما الطاعة في المعروف»[٣].

إثارة:

لعل قائل يقول إنّهم شهدوا الوحي فهم أعلم به، فلماذا لا تقولون بلزوم اتّباعهم؟

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام: ٢٥٤/٦.

(٢) صحيح البخاري: ١٥٢٩/٤/ ٣٩٣٧، باب ٣٣، كتاب المغازي.

(٣) صحيح البخاري: ٢٦١٢/٦/ ٦٧٢، كتاب الأحكام، باب : ٣ـ٤.

يجيب عن هذا التساؤل ابن حزم ما نصّه:

«وأمّا قولهم أنّ الصحابة رضي الله عنهم شهدوا الوحي فهم أعلم به، فإنّه يلزمهم على هذا أنّ التابعين شهدوا الصحابة فهم أعلم بهم، فيجب تقليد التابعين. وهكذا قرنا فقرنا، حتّى يبلغ الأمر إلينا فيجب تقليدنا، وهذه صفة دين النصارى في إتّباعهم أساقفتهم وليست صفة ديننا والحمد لله رب العالمين»[1].

الوجه السابع: النّبيّ صلى الله عليه وآله يكشف عن مستقبل أصحابه

لقد أخرج مسلم والبخارى في صحيحيهما روايات عن النّبيّ صلى الله عليه وآله يكشف فيها مستقبل بعض أصحابه، وأنّهم قد ارتدوا على أدبارهم القهقرى، حتّى لا يبقى من خلص منهم إلاّ همل النَّعم، لقلة عددهم. وهذه الروايات وحدها كافية في إبطال نظرية عدالة جميع الصحابة.

وإليك بعض هذه الروايات:

الرواية الأولى:

أخرج البخاري بإسناده عن أبي هريرة، عن النّبيّ صلى الله عليه وآله قال: «إنّكم ستحرصون على الإمارة، وستكون ندامة يوم القيامة، فنعم المرضعة، وبئست الفاطمة»[2].

ومن الواضح أنّ المقصود منها إمارة الباطل لا إمارة الحق، وإلاّ لما كانت ندامة يوم القيامة، فلذا يكشف النّبيّ صلى الله عليه وآله عن حرص أصحابه على التعلّق بالإمارة

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام: ٢٥٨/٦.

(٢) صحيح البخاري: ٦٧٢٩/٢٦١٣/٦ كتاب الأحكام باب ٥ـ٧.

نِعْمَ المرضعة: أول الإمارة، لأنّ معها المال والجاه واللّذات الحسية والوهمية. (بئست الفاطمة): آخرها؛ لأنّ معه القتل والعزل والمطالبة والتبعات يوم القيامة.

طلباً للزعامة الدنيوية لتحقيق الجاه والمال، والواقع التأريخي كشف عن ذلك أيضاً، ولا مجال لسرد تلك الوقائع في هذه الرسالة المختصرة.

الرواية الثانية:

أخرج البخاري أيضاً، بإسناده عن عبد الله رضي الله عنه، عن النّبيّ ﷺ قال: **«أنا فَرَطُكُم على الحوض، وليُرفَعَنّ رجال منكم ثم ليُخْتَلَجُنَّ دوني، فأقول: يا رب أصحابي؟ فيقال: إنّك لا تدري ما أحدثوا بعدك»**[1].

(فرطكم): هو الذي يتقدم الواردين ليصلح لهم الحياض والدلاء ونحوها من أمور الاستقاء.

(ليرفعن): يظهرهم الله تعالى لي حتّى أراهم.

(ليختلجن): يعدل بهم عن الحوض ويُجذبون من عندي.

(دوني): قبل أن يصلوا إليّ.

(ما أحدثوا): من بدعة وفتنة ومعصية.

الرواية الثالثة:

أخرج البخاري أيضاً، بإسناده عن سهل بن سعد قال: قال النّبيّ ﷺ:

«إنّي فرطكم على الحوض، مَن مرَّ عَلَيّ شرب، ومن شرِب لم يظمأ أبداً، لَيَرِدنَّ عَلَيَّ أقوام أعرفهم ويعرفونني، ثُمّ يحال بيني وبينهم».

قال أبو حازم: فسمعني النعمان بن أبي عيّاش فقال: هكذا سمعت من سهل؟

فقلتُ: نعم، فقال: أشهد على أبي سعيد الخدري لسمعته وهو يزيد فيها:

---

(١) صحيح البخاري: ٦٢٠٥/٢٤٠٤/٥، كتاب الرقاق، باب في الحوض، وأخرجه مسلم في الفضائل، باب إثبات حوض نبينا ﷺ وصفاته، رقم (٢٢٩٧). صحيح مسلم: ٢٢٩٧/١٧٩٦/٤.

«فأقول: إنّهم منّي، فيقال: إنّك لا تدري ما أحدثوا بعدك، فأقول: سُحقاً سُحقاً لمن غيّر بعدي»[١].

(يحال): يمنعون من الورود والشرب.

(ما أحدثوا): من معصية توجب حرمانهم الشرب من الحوض.

(سحقاً): أي بُعدا لهم بُعداً. وكرره للتوكيد.

الرواية الرابعة: أخرج البخاري بإسناده عن ابن المسيّب أنّه كان يحدِّث، عن أصحاب النّبيّ صلى الله عليه وآله وسلم: أنّ النّبيّ صلى الله عليه وآله وسلم قال: «**يرد على الحوض رجال من أصحابي، فَيُحَلَّؤُون عنه، فأقول: يا رب أصحابي؟ فيقول: إنّك لا علم لك بما أحدثوا بعدك، إنّهم ارتدُّوا على أدبارهم القهقرى**»[٢].

(يحلّؤُون): يصرفون، أو يمنعون ويطردون.

(ارتدّوا على أدبارهم): رجعوا عن الهداية والحق.

(والإدبار): جمع دبر وهو الظهر، وولاّه دبره انهزم أمامه.

(القهقرى): الرجوع إلى الخلف، وهي تأكيد للجملة قبلها.

الرواية الخامسة: أخرج البخاري بإسناده عن أبي هريرة، عن النّبيّ صلى الله عليه وآله وسلم قال:

«**بينا أنا قائم إذا زمرة، حتّى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم، فقال: هلُمَّ، فقلت: أين؟ قال: إلى النار والله، قلت: وما شأنهم؟ قال: إنّهم ارتّدوا بعدك على أدبارهم القهقرى، فلا أُراه يَخْلُصُ منهم إلا مثلُ هَمَلِ**

---

(١) صحيح البخاري حديث قم (٦٢١٢). وأخرجه مسلم في الفضائل باب إثبات حوض نبينا صلى الله عليه وآله وسلم وصفاته، رقم: (٢٢٩٠). (٢٢٩١).

(٢) صحيح البخاري رقم (٦٢١٤).

النَّعَم»[1].

(قائم): أي على الحوض.

(زمرة): جماعة.

(رجل): المراد الملك الموكل بهم.

(هلم): تعالوا.

(أين): إلى أين تذهب بهم.

(يخلُص): ينجو.

(هَمَل النَّعَم): ما يترك مهملاً لا يتعهد ولا يرعى حتّى يضيع ويهلك والمعنى: لا ينجو من النّار منهم إلاّ القليل.

تنبيه: مقولة القاضي عياض في أحاديث الحوض

ونود الإشارة في هذا التنبيه، إلى ما قاله القاضي عياض..

وقال القاضي عياض ما نصّه: «أحاديث الحوض صحيحة، والإيمان به فرض، والتصديق به من الإيمان، وهو على ظاهره عند أهل السّنّة والجماعة. لا يتأوّل ولا يختلف فيه، وحديثه متواتر النقل. رواه خلائق من الصحابة. فذكره مسلم من رواية ابن عمر، وأبي سعيد، وسهل بن سعد، وجندب، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وعائشة، وأمّ سلمة، وعقبة بن عامر، وابن مسعود، وحذيفة،

---

(١) صحيح البخاري رقم (٦٢١٥).

وانظر الروايات تحت أرقام: (٦٢١١)، (٦٢١٣)، (٦٢٢٠).

وأخرج مثله مسلم في صحيحه تحت أرقام: (٢٢٩٣)، (٢٢٩٤)، (٢٢٩٥)، (٢٢٩٦)، (٢٢٩٧)، (٢٣٠٤)، انظر أحاديث الحوض.

وحارثة بن وهب، والمستورد، وأبي ذر، وثوبان، وأنس، وجابر بن سمرة، ورواه غير مسلم من رواية أبي بكر الصديق، وزيد بن أرقم، وأبي أمامة، وعبد الله بن زيد وأبي برزة، وسويد بن جبلة، وعبد الله بن الصنابحي، والبراء بن عازب، وأسماء بنت أبي بكر، وخولة بنت قيس، وغيرهم. قلت: ورواه البخاري، ومسلم أيضاً من رواية أبي هريرة، ورواه غيرهما من رواية عمر بن الخطاب، وعائذ بن عمر وآخرين، وقد جمع ذلك كلّه الإمام الحافظ أبي بكر البيهقي في كتابه البعث والنشور بأسانيده وطرقه المتكاثرات»[١].

وأضاف القاضي عياض قائلاً: «وفي بعض هذا ما يقتضي كون الحديث متواتراً»[٢].

أقول: بعد كلّ هذا الذي تقدّم، فهل يجوز شرعاً أن يُنسب إلى رسول الله صلى الله عليه وآله تعديل الصحابة أجمع؟ فقد أخبرنا صلى الله عليه وآله ما سيؤول مصير الكثير منهم، حتّى لا يبقى إلاّ هَمَل النّعم، أفهل يصح أن يأمر أُمّته بلزوم اقتدائهم أجمع إلى يوم القيامة؟

كيف وقد أخبر أنّ في أصحابه اثني عشر منافقاً، بمعنى أنّهم غير معروفين بالنفاق، وهم متسترون بستار الدين كما تشير إلى ذلك رواية عمار بن ياسر في سؤال قيس له، أشير إلى مورد الشاهد ـ فقال عمار: «حذيفة أخبرني عن النّبيّ صلى الله عليه وآله قال: قال النّبيّ صلى الله عليه وآله: «**في أصحابي اثنا عشر منافقاً فيهم ثمانية لا يدخلون الجنّة حتى يلج الجمل في سَمِّ الخياط**[٣]، **ثمانية منهم تكفيكهم الدُّبيلةُ وأربعة**» لم أحفظ ما قال شعبة فيهم»[٤].

---

(١) انظر المنهاج، شرح صحيح مسلم، للنووي: ٥٣/١٥.

(٢) انظر المنهاج، شرح صحيح مسلم، للنووي: ٥٣/١٥.

(٣) مسند الإمام أحمد بن حنبل: ٣٤٥/٣٨/ ٢٣٣١٩، النسخة المحقّقة.

(٤) صحيح مسلم: ٢١٤٣/٤/ ٢٧٧٩، والدبيلة: سراج من نار.

ولو سألتك عن الحديث المتواتر والمتّفق عليه قوله ﷺ: «مَن كذب عَلَيَّ متعمّداً فليَتَبَوّأ مقعده من النار»[١] من المقصود؟

فهل المقصود المشافهون به فقط؟ أم الأعم منهم ومن سيكون من بعدهم إلى يوم القيامة؟ أم مختصّ بمن سيكون؟ هذه احتمالات ثلاثة لا شكّ ولا ريب أنّ الثاني هو الصحيح، وهذا ما أقرّه الأصوليون في كلّ الخطابات النّبويّة إلاّ أنْ تنصب قرينة صارفة عن هذا المعنى، فعليه، هناك من الصحابة من سيتعمّد الكذب على رسول الله ﷺ والنّبيّ ﷺ يحذّرهم من الوقوع في هذا المنزلق الخطير، وإلاّ لأخبر ﷺ بأنّه سيأتي أقوام يكذبون عَلَي، وينزّه أصحابه عن ذلك.

كلّ ما تقدّم يثبت من دون شك بطلان نظرية عدالة جميع الصحابة، بل لابدّ من الرجوع إلى القرآن والسُّنّة والتأريخ للنظر فيمن بقي منهم على الاستقامة وحسنت عاقبته، وهم الأقليّة كما أخبر ﷺ[٢] فليس مجرد رؤية النّبيّ ﷺ توجب حسن العاقبة وبذلك يمنح شهادة حُسن السلوك مهما صدر منه، ومهما اقترف فهو مجتهد ومتأوّل، ولا يقدح بعدالته شيء، بل لا يجوز أن ينبس بحقّه ببنت شفة ولا لسان سوى المدح ولو كان فاسقاً!! وهذا مخالف للقرآن الكريم[٣].

فلابدّ من رفع اليد عن هذه النظرية، بعد أن ثبت بطلانها، وخلافها للقرآن، والسَّنة، والواقع، والتأريخ.

---

(١) المقصد الأعلى في زوائد أبي يعلى الموصلي، للهيثمي: ٣/١٩٠ / ١٣٤٢.

(٢) قد وصفهم رسول الله ﷺ بهَمَل النَّعم، كناية عن قلّتهم، كما مرّ في رواية البخاري، فلاحظ.

(٣) قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ ... الآية الحجرات/ ٦ قال ابن الأثير:«لا خلاف بين أهل العلم بتأويل القرآن ـ فيما علمت ـ أنها أنزلت في الوليد بن عقبة»، وقال أبو عمر: وخبَر صلاته بهم سكران، وقوله لهم «أزيدكم» بعد أن صلى الصبح أربعاً، مشهور من رواية الثقات من أهل الحديث. انظر أسد الغابة في معرفة الصحابة: ٥/٤٢١.

وفي هذا الضوء ينبغي أن نفهم ما ذهب إليه «ابن القطان»، إذ قال ما نصّه: «إنّ حكمهم في العدالة حكم غيرهم فيبحث عنها»[١] بمعنى أنّ عدالة كلّ صحابي تخضع للضوابط الشرعية في إثباتها أو نفيها عنه، حسب ما هو عليه، ولهذا عقد «ابن القطان» موضوعاً في مقدمة كتاب «الكامل» تحت عنوان:

(ذكر من استجاز تكذيب من تبيّن كذبه من الصحابة والتابعين، وتابعي التابعين، ومن بعدهم إلى يومنا هذا رجلاً رجلاً» ثُمّ أخذ يسرد الكثير من الصحابة ممّن كذّب الآخر، أشير إلى رواية واحدة فقط رعاية للاختصار:

بإسناده عن أبي مجلز، قال: «أنّ أبيّاً قرأ: ﴿مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الأَوْلَيَانِ﴾[٢]، فقال له عمر: كذبت، فقال له: أنت أكذب، فقيل له: تُكذِّب أمير المؤمنين؟!

فقال: أنا (أشد) تعظيماً لأمير المؤمنين منك. فقال، إني كرهت أنّي أُصدِّق في تكذيب كتاب الله، وأُكَذِّبُ في تصديق كتاب الله، فقال له عمر: صدقت»[٣].

ولهذه الدواعي والأسباب تشدّد بعضهم في تعريف الصحابي، قال سعيد بن المسيب: «الصحابة لا نعدّهم إلاّ من أقام مع رسول الله صلى الله عليه وآله سنة أو سنتين، وغزا معه غزوة أو غزوتين»[٤].

ووجّه السيوطي كلام ابن المسيب قائلاً: «إنّ لصحبته صلى الله عليه وآله شرفاً عظيماً، فلا تنال إلاّ باجتماعٍ طويل يظهر فيه الخلق المطبوع عليه الشخص، كالغزو المشتمل على

---

(١) انظر إرشاد الفحول، للشوكاني: ٢٦١.

(٢) المائدة: ١٠٧.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال: ١/١١٧ـ١١٨، انظر مقدمة المصنّف.

(٤) الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، للخطيب البغدادي: ٥٠، سعيد بن المسيّب: عالم أهل المدينة، وسيد التابعين في زمانه، توفي سنة أربعٍ وتسعين، كما قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء»: ٥/٢١٥.

السفر الذي هو قطعة من العذاب، والسَّنَة المشتملة على الفصول الأربعة التي يختلف بها المزاج»[١]، انتهى.

وهكذا الماوردي، إذْ تشدّد أكثر من ابن المسيّب فقال: «الصحابي أنْ يتخصّص بالرسول ﷺ»[٢] بمعنى أن يطول لبثه مع رسول الله ﷺ فيتحلّى بأخلاقه، ويلتزم بأوامره، وينتهي عن نواهيه، فتتجسّد فيه العدالة حقّاً وصدقاً.

وفي هذا الضوء، لا يمكن الرضوخ لقبول تلك النظرية، وخصوصاً مع التساهل في تعريف الصحابي، والاكتفاء باشتراط رؤيته لرسول الله ﷺ فقط.

فكيف يصح القول بعدالة جميع الصحابة مع علمنا بما جرى بينهم من القتال وسفك الدماء؟

أفهل يصح أن نغمض العين عمّا نعلمه عنهم، تحت مبررات غير مهضومة وغير سليمة؟

ولهذا لم يكن لهذه النظرية مقبولية حتّى على صعيد بعض علماء الجمهور أنفسهم، تأمّل ما قاله التفتازاني بهذا الصدد، ما نصّه:

«إنّ ما وقع بين الصحابة من المحاربات والمشاجرات على الوجه المسطور في كتب التواريخ، والمذكور على ألسنة الثقاة يدلّ بظاهره على أنّ بعضهم قد حاد عن طريق الحق، وبلغ حدَّ الظلم والفسق، وكان الباعث له الحقد والعناد، والحسد واللداد، وطلب الملك والرياسة، والميل إلى اللذات والشهوات، إذ ليس كلّ صحابيّ معصوماً ولا كلّ من لقي النّبيّ ﷺ بالخير موسوماً»[٣].

---

(١) تدريب الراوي: ٦٧٠/٢.

(٢) نقلاً عن تدريب الراوي: ٦٧٢/٢.

(٣) شرح المقاصد، للإمام سعد الدين التفتازاني: ٣١٠/٥ـ٣١١.

وأضاف قائلاً: «وأمّا ما جرى بعدهم من الظلم على أهل بيت النّبيّ صلى الله عليه وآله فمن الظهور بحيث لا مجال للإخفاء، ومن الشناعة بحيث لا اشتباه على الآراء، إذْ تكاد تشهد به الجماد والعجماء، ويبكي له مَن في الأرض والسماء، وتنهدّ منه الجبال، وتنشّق الصخور، ويبقى سوء عمله على كرّ الشهور ومرّ الدهور، فلعنة الله على مَن باشر، أو رضي، أو سعى، ولعذاب الآخرة أشد وأبقى»[1]، انتهى.

ولكي لا نطيل عليك البحث، نختم البيان في مجال بطلان تلك النظرية، بما قاله ابن حزم، ما نصّه:

«وإذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله يخبر أنّ أصحابه قد يخطئون في فتياهم، فكيف يسوغ لمسلم يؤمن بالله واليوم الآخر أنْ يقول إنّه صلى الله عليه وآله يأمر باتّباعهم فيما قد خطّأهم فيه؟، وكيف يأمر بالاقتداء بهم في أقوالٍ قد نهاهم عن القول بها؟ وكيف يوجب اتّباع من يخطئ؟ ولا ينسب مثل هذا إلى النّبيّ صلى الله عليه وآله إلاّ فاسق أو جاهل، لابدّ من إلحاق إحدى الصفتين به، وفي هذا هدم الديانة، وإيجاب اتّباع الباطل، وتحريم الشيء وتحليله في وقت واحد، وهذا خارج عن المعقول، وكذب على النّبيّ صلى الله عليه وآله، ومن كذب عليه ولج في النار، نعوذ بالله من ذلك»[2]، انتهى.

وهكذا قد تبيّن لك الرشد من الغي، وبانت لك الحقائق كما هي، وعرفت بطلان نظرية «عدالة جميع الصحابة» وبشواهد قيّمَة لكبار علماء أهل السّنّة، فلا داعي للتمسّك بنظرية باطلة مخالفة للقرآن وللسّنّة، بل كيف يجوز التمسّك بها ما دامت كذلك؟

---

(١) شرح المقاصد، للإمام سعد الدين التفتازاني: ٥/٣١٠ـ٣١١.

(٢) الإحكام في أصول الأحكام: ٦/٢٥٨.

حاصل الكلام:

اهتّم الإسلام اهتماماً بالغاً في مسألة وضوح مبادئه الاعتقادية، وسائر متبنياته الفكرية سواء للمنتمين له أو غيرهم. إذْ وضوح المبدأ في الأذهان يساعد على بناء رؤية تقويمية موضوعية لكلّ شيء، ومنها الوقائع التأريخية والأحداث، فيخضع كلّ شيءٍ لضوابط قِيميَّة على ضوئها توزن الأشياء والأفراد والمواقف وعندئذٍ تتحقّق الحجيّة. فلا قدسية للأفراد ـ بالغ ما بلغوا ـ على حساب المبدأ، فليس الإسلام دين عبادة الأشخاص وتقديسهم، إذْ أنّ عبادة الأشخاص من أخطر ما يصيب الأمّة ويهدّد كيانها بالسقوط والانتهاء، فلذا ينبغي أنّ نفرّق بين من جسّد المبادئ ودافع عنها وضحّى من أجلها، وبين مَن عاش عليها متكسّباً بها، دارّاً معاشه من خلالها، وحينما نكرّم الرجال من الصنف الأول، إنّما نكرّم المبادئ التي جسّدوها وترجموها في حياتهم وواقعهم، فلذا ينبغي التسلّح بالوعي عند دراسة تأريخ الأمّة ورجالاتها، إذ يعتبر التأريخ الصحيح جزءاً أساسيّاً من ثقافة أيّة أمّة حريصة على بناء مستقبلها ضمن قيمها الخاصة بها.

وبالوعي للتأريخ الصحيح يتوصّل أبناء الأمّة إلى تحقيق التقدّم، بعد تشخيص مكامن الخلل والانحراف، لتجنّب تكرار التجارب الفاشلة، وتضييع المبادئ الأساسية والأهداف.

وتأسيساً على ما تقدّم، ينبغي أنْ نفهم المحاولات المخلصة للدراسات التقويمية للفكر الإسلامي، وفي هذا الضوء أيضاً نودّ أنْ يفهمنا أبناء الأمّة فيما قدّمناه من دراسة متواضعة في رحاب «حديث الثَّقَلَين» إذْ قد توافق الفريقان من علماء الأمّة على صحّة صدور «حديث الثَّقَلَين» عن النّبيّ ﷺ، كما قد وقفت

على بطلان الأحاديث والآراء المعارضة له، فيبقى «حديث الثَّقَلَين» المتّفق على صحّة صدوره من دون معارض، ومعنى ذلك أنّ القرآن الكريم وأهل البيت عليهم السلام هما الموردان الأساسيان في لزوم الاقتداء والاتّباع، وتلك هي وصية نبيّنا صلى الله عليه وآله إلينا جميعاً على اختلاف طوائفنا وآرائنا واجتهاداتنا وانتماءاتنا، كي ننطلق في رحاب العقيدة الإسلامية باتّجاه ما أراده الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله في مجال التمسّك بهما، والالتجاء إليهما واتّباعهما دون سواهما، كي نعيش روح وحدة العقيدة في الفكر والمنهج والسلوك، وبذا نبتعد عن الضلال والانحراف وعدم الصواب. كما أنبأنا عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله.

الجهة التاسعة: (حديث الثقلين) منطلق أساس للوحدة الإسلامية

إنّ المتطلّع إلى حال الأمّة الإسلامية اليوم، وما وصلت إليه من ضعف وتفكيك وتشرذم، يدرك أنّنا أحوج ما نكون إلى الاهتمام بأمر المسلمين وهو ليس اهتماماً عابراً، بل هو أشدّ ما يكون عليه اليوم، ونحن نشهد تفرّقهم وتعصّبهم، فرقاً وأحزاباً. وتمزّقهم، وتناحرهم، وتكفير بعضهم للبعض الآخر، واستحلال وإباحة الدم الحرام تحت قناع الشرعية والدين، فلذا يشتدّ ويتأكّد لزوم الاهتمام البالغ بأمر الأمّة ودينها الحنيف.

وحينما ننظر إلى الواقع بعين فاحصة نجد دبيب الأفكار الهدّامة يسري بين صفوف الأمة الإسلامية كالنّار في الهشيم. فلا تدع عماداً إلاّ وأزالته، ولا مناراً إلاّ وهدّمته، ولا معلماً إلاّ وطمسته...

فما هي الأصابع الخفيّة وراء ما يجري؟

وماذا يجري من مخططات سريّة للقضاء على كيان هذه الأمّة المرحومة ودينها الحنيف؟ ولو استمرت هذه الوقائع المأساوية ـ لا سمح الله ـ إلى ما بعد عشرين سنة فهل يبقى للإسلام باقية؟ وهل يبقى للأمّة كيان؟

إنّه لمنظر مرعب وموحش جداً.

هذه الحالة التي وصلت إليها الأمّة الإسلامية اليوم، سوف لا تبقي للصحوة الإسلامية المتنامية من أثر، إذْ أصبح العالم يرهب أمراً اسمه الإسلام، ولا يتصور الإسلام إلاّ وبمعيّته الرعب، والدمار والدماء، والتفجير...

هذا المنظر المرعب، والخطر، يحتّم علينا جميعاً، علماء، ومفكرين، ووعّاظ ومسؤولين، ومثقفين ومفكرين أنْ نقف وقفة شجاعة وجريئة، ونسمّي الأسماء بمسمّياتها لنضع حدّاً لكلّ ما هو فاتك بالأمّة الإسلامية ونستجلب لها كلّ معاني الخير والمحبة والسلام.

إنّنا إذْ ندعو إلى هذه الوقفة الشجاعة لا يعني ذلك أنّنا ندعو إلى تجميد حركة الفكر في الواقع، بل الحوار الفكري المبتني على ضوء أسس علمية، ورؤية دقيقة، لهو مورد من موارد إثراء الفكر وتأصيل الوعي، والإدراك، ولا يعتبر معولاً للهدم والتهشيم، بل هذا ما سوف يقود الأمّة نحو حركة صحيّة، لفهم الانتماء العقائدي على ضوء أسس علمية رصينة، لا تزعزعها العواصف العاتية والمدمّرة التي ما فتأت تفتك بالأمّة الإسلامية وكيانها وقيمها وحضارتها.

وفي الجهة المقابلة نشهد تكتّل العالم وتحوّله إلى كيانات وأنظمة متّحدة، متخذين من الموقع الجغرافي، أو المنهج السياسي، أو الاقتصادي سبباً لتحقّق ذلك التكتّل، تاركين وراء ظهورهم ركاماً من الخلافات والدماء والحروب والنزاعات،

متطلّعين نحو عالم مشرق، ومستشرفين مستقبلاً زاهراً صنعوه بأيديهم، وأثروه بعقولهم، اقتضته المصالح الاقتصادية، والسياسية، وغيرها من المقتضيات.

فحينما ننظر إلى هذا المشهد نقف في حيرة، إذْ كيف تناست أوربا كلّ حروبها الدامية والمدمّرة؟ وكيف ألغت ملفّات الخلاف وهدمت جدران الحدود، وأضحت كياناً موّحداً؟

فرغم وجود كلّ عوامل الاختلاف من اللغة إلى العقيدة، والمنهج والعادات... اتّجهت بكلّ إصرار إلى توحيد كياناتها السياسية المختلفة والمتخالفة، إلى حدّ توحيد العملة والهوية!

فما هو المبرر الأساس لذلك التكتل؟ لنفترض أنّ المصالح العليا كانت الداعي الأكيد لذلك.

ألا يحدونا التفكير والتطلع إلى عالمٍ نظير العالم الأوربي، لا في تقدّمه التكنولوجي وإنّما في نظمه ومنهج وحدته، فلماذا لا نتحرّك خطوات بهذا الاتّجاه؟ ما هي المبررات والعوائق؟

إنّ عالمنا الإسلامي يزخر بالكثير الكثير من كنوز المفاهيم السامية الداعية إلى الألفة، والمحبّة، والتعاون، والتسامح، والانفتاح، التي تستقطب رجال الفكر والمعرفة لتأصيل وحي الوحدة ونبذ الفرقة، والاستشراف للمستقبل باتّجاه تحقيق كيان يحفظ للأمّة هوّيتها ويعيد لها هيبتها، ويدعو الآخرين إلى الانضمام إليها، والانتماء إلى عقيدتها.

إنّ الخطر القادم الذي يهدّد كيان الأمّة الإسلامية، ويستهدف بنيتها الأساسية وهوّيتها الدينية، يستوجب المزيد من العمل المثابر، والمزيد من التلاحم والتآزر لإيقاف هذا الزحف وصدّه.

ولكي نخرِج الأمّة من هذه الدوّامة المهلكة ونستنقذها مما هي فيه ندعو إلى دراسة النقاط التالية وتفعيلها:

أولاً: السعي الحثيث لإيجاد تكتّل إسلامي متين يبتني على أسس فكرية رصينة، يجمع شتات الأمّة ويوحّد من مواقفها إزاء التحدّيات المصيرية الكبرى، التي تهدّد كيان الأمّة الإسلامية ودينها وعقيدتها، وليبدأ هذا التكتل الإسلامي والعربي تحت غطاء المشروع الاقتصادي أو السوق المشتركة، لكون فرص تحقّقه أوفر، ثُمّ لتكتمل الجوانب الأخرى في المجالات السياسية والحضارية لاحقاً.

ولعلّ الكثير من أبناء الأمّة وعلمائها توّاقون إلى ذلك، ولكنّهم يعتقدون دون تحقيقه خرط القتاد[1]، لا شكّ أنّه عمل في غاية الصعوبة، ولكنّه ليس من ضرب الخيال أو المحال، فإنْ لم نحقّق التكتّل السياسي، فعلى الأقل لنوجد ثقافة ضرورة التكتل وإيجاد الرغبة العارمة عند الجماهير بحيث تسير بذات الاتّجاه. إذْ الصحوة الإسلامية المتنامية لدى أبناء الأمّة تعزّز الشعور بضرورة تحقّق خطوات هذا الوجود المتوحّد. ومن هنا تظهر مسؤولية علماء الأمّة وقادتها من أجل صنع العالم الإسلامي الجديد على أساس الحضارة الإسلامية، التي لم تنكمش في داخل ذاتها، بل فتحت ذراعيها لكلّ ما يلتقي مع مفاهيمها في العدالة والإنسانية والعقلانية من الحضارات الأخرى. قال تعالى: ﴿**قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلاَّ نَعْبُدَ إِلاَّ اللّهَ وَلاَ نُشْرِكَ بِهِ شَيْئاً**﴾[2].

---

(١) كناية عن المبالغة في صعوبة تحقيق ذلك الشيء، بمعنى أنّ خرط الشوك أيسر من تحقق ذلك. القتاد: الشوك.

(٢) آل عمران: ٦٤.

ويشتدّ هذا الانفتاح والتعاون تأكيداً ولزوماً فيما إذا كان بين أبناء الأمّة الإسلامية أنفسهم، قال تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضَهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾[1].

وتحقيق الغد المشرق غير ممكن إلاّ بإيجاد أرضية هذا التكتّل الكياني، وذلك بشدّ السواعد والتآزر والتآخي إثباتاً لدين الله، ورفعاً لكلمة التوحيد وتطبيقاً لأحكام القرآن والسُّنّة النبوية، ومعرفة لمتطلّبات العصر، والإصرار عليها، وعدم الخوف من التهويلات الجوفاء والاعتراضات الواهية.

ولكي نعمّق هذا الشعور لدى أبناء الأمّة الإسلامية ينبغي النظر إلى الآخر فيما وصل إليه في حركته وتكتّله وما أوجده في ولادة كيان اتّحادي يتحرّك وكأنه كائن عضوي، تندفع أعضاؤه بطبيعة وجوده وتكوينه للدفاع الذاتي عن وجوده وكيانه، وهذا ما نلحظه من الترابط الوثيق بين جبهة الكفر فيما يشعرون به من وحدة المشاعر والمصالح والتحديات المضادة للإيمان، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ إِلاَّ تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِي الأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾[2]

وانطلاقاً من هذا الفهم القرآني، لا تستطيع الأمّة الإسلامية مواجهة الكيانات الأخرى، وإيقاف تداعيات التمزّق والتشرذم إلاّ في صورة إيجاد كيان وتكتل آخر، يحمل ذات الخصائص وبدرجة أعمق وأقوى، وإلاّ فستقع الفتنة ويقع الفساد في الأرض بتهوّر كيان الكفر وطغيانه، ولا يكون بعد هذا النذير نذير، ولا

---

(١) التوبة: ٧١.

(٢) الأنفال: ٧٣.

بعد هذا التحذير تحذير...، وسيتحمل مسؤولية ذلك كلّ من يقف في وجه هذا التأسيس، ويخذّل الأمّة عن ضرورة تشكّله وإيجاده.

ثانياً: الابتعاد عن التطرّف بكلّ أشكاله وأساليبه ووسائله، بل نبذ التطرّف، ومحاصرته وتضييق الخناق من حوله، وتجفيف منابعه، ضرورة تنبيه الأمّة أخطاره، وانحرافه عن هدي الإسلام وحرمته، قال تعالى: ﴿**وَلاَ تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ**﴾[1]، إذْ الإسراف هو التطرّف والخروج عن القصد وتجاوز الحدود في كلّ فعل يفعله الإنسان، ضرورة أنّ مصيره إلى النار خالداً فيها. شاء أم أبى، قال تعالى: ﴿**وَأَنَّ مَرَدَّنَا إِلَى اللّه وَأَنَّ الْمُسْرِفِينَ هُمْ أَصْحَابُ النّارِ**﴾[2].

فهذه هي عاقبة المتطرّفين لا دنيا لهم ولا دين، ولكن زَيّن لهم الشيطان أعمالهم. فتصوروا سذاجةً، أو خبثُ سريرةٍ، أنّ قتلهم الأبرياء سيخلّدون في جنان الخلد، وسيستقبلهم عمر بن الخطاب ويحتضنهم محمد بن عبد الله ﷺ!! ونبي الإسلام وأهل بيته وأصحابه منهم براء.

قال تعالى: ﴿**كَذلِكَ زُيِّنَ لِلْمُسْرِفِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ**﴾[3].

فعمليات القتل للأبرياء هي ليست إبادة للجنس البشري فحسب، بل إبادة للإنسانية ببراءتها، وطهرها، ومن يقترف ذلك فهو مستعد أنْ يقتل العالم بأسره، ولا تقف شهوته للدم عند حدّ، ولا تعرف حرمة أحد لا الطفل الرضيع، ولا الشيخ الكبير، ولا الصبيّ الصغير، ولا النساء، ضرورة أنّ هذا الاعتداء الآثم هو

---

(١) الشعراء: ١٥١.

(٢) غافر: ٤٣.

(٣) يونس: ١٢.

قتل للناس جميعاً، إذْ لا فرق بين الأبرياء من الناس من هذه الجهة قال تعالى ﴿مَن قَتَلَ نَفْساً بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعاً﴾[١].

كما أنّ أيّ إنسان يقوم بدافع حبّ النوع الإنساني بإنقاذ إنسان من الموت، يكون على استعداد تام بعملية الإنقاذ الإنسانية هذه بشأن أيّ إنسان آخر، إذ المنقذ محبّ للإنقاذ بذاته وبطبعه، فلا فرق لديه بين بريء، وآخر مثله. قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعاً﴾[٢].

ضرورة محاسبة الفقه البدوي وأصحابه الذين يعيشون الأميّة الدينية، فيفتون المتعطشين للدماء بما يشفي ظمأهم الدموي بثواب قتل الأبرياء، والإكثار من القتل، ومن قتلَ عدداً من أبناء الشيعة فهو في علّيين، بل ويسقط عنه التكليف الإلهي ما دام على قيد الحياة!! قال تعالى: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحاً أَن كُنتُمْ قَوْماً مّسْرِفِينَ﴾[٣].

ثالثاً: تثقيف أبناء الأمّة على إنهاء حالات الصراع الطائفي، والاستفادة من سماحة الفكر الإسلامي، وإنسانيته في مجال إرساء قواعد الكيان الإسلامي المؤتلف.

إذْ أنّ النزاع الطائفي لا يؤدّي إلى نتيجة، وليس فيه منتصر وكلا الطرفين المتنازعين خاسر، قال تعالى: ﴿وَلاَ تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا﴾[٤]، نتيجة حتمية أخبر عنها القرآن الكريم، ولا مناص عنها ولا محيص.

---

(١) المائدة: ٣٢.

(٢) المائدة: ٣٢.

(٣) الزخرف: ٥.

(٤) الأنفال: ٤٦.

ضرورة أنّ أمر الأمّة الإسلامية الآن لا يصلح مع إبقاء العصبيات الطائفية والخلافات الفكرية، وإحياء الضغائن الماضية المنبثقة عن الجاهلية الموروثة، ولو أنّها تلمّعت وتبرقعت بثياب جديدة.

ولقد لابست مدارس الفكر الإسلامي من القديم في كثير من بلاد المسلمين عصبيات تجمّعت حولها طوائف من الناس، جعلت في ظلّ الانتماء المذهبي، تناحر على أسباب الرزق والجاه، والنفوذ السياسي والاجتماعي، إذْ لم يعد الخلاف بين هذه العصبيات خلافاً فكرياً وفقهياً فحسب، وإنّما هو صراع نفوذ، ومصالح وأطماع سياسية واقتصادية واجتماعية، فتراها تختفي وراء عداوة جاهلية سافرة، تؤجّج نارها باستمرار، أو متى شاء المنتفعون!!

لقد تداول الناس في بلاد الإسلام دعاوى كاذبة على مذاهب بعضهم ضد البعض الآخر، جيلاً بعد جيل، فاختلطت بعواطفهم دون وعي وصارت جزءاً من عقليتهم وسلوكهم يستغلّه ذووا الأغراض المصلحية، ويستخدمه أعداء الإسلام في محاربة الإسلام، وإيجاد الفرقة فيما بينهم.

وتأسيساً على ما تقدّم ينبغي فسح المجال أمام الحوار الفكري، وفتح بابه على مصراعيه، وممارسته بنزاهة وحسن قصد واحتياط، وتحرّ للصدق، مع الاحتفاظ بجسور الأخوّة ومتانة العلقة، وروح المحبة مع أبناء دينهم ولو اختلفت مذاهبهم.

فالحوار الفكري إثراء للفكر، وتأصيل للعقيدة، وإزالة للغموض، وتبيان للأدلّة، وتصحيح للموروث من أخطاء الآخر، وهذا لون من ألوان الحكمة والدعوة الحسنة المطلوبة قال تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ

وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ﴾[١]، ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ، الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾[٢]، فالتضامن والتعاون والتآزر والتآخي، مفاهيم زخرت بها المدرسة الإسلامية، وتأصّل بها الفكر الإسلامي، فانفتح بها على الآخر فضلاً عن الأبناء والأخوة فيما بينهم، فلذا نجد من الضروري جدّاً، وفي هذه المرحلة بالذّات تثقيف الأمّة على صحّة التمذهب وهو دين ندين به، ولكنّ الطائفية مبغوضة وممقوتة، يجب اجتنابها واجتثاثها، وقطع دابر من يراهن عليها أو يريد إثارتها بين حين وحين قال تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللّه﴾[٣]

رابعاً: الدعوة إلى عقد مؤتمر إسلامي دولي، يضم مراجع المسلمين أو من يُخوَّل عنهم، ورجال الفكر، والسياسة، والدولة، للإعلان عن انطلاقة جديدة للأمة، رائدها القرآن الكريم، وأهل البيت عليهم السلام، لتلتقي الأمّة على ما اتّفق علماؤها عليه وهو (حديث الثَّقَلَين)، ولتصرخ عالياً بما اتفقت عليه، ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه.

إذْ (حديث الثَّقَلَين) كما تبيّن خلال البحث يمثّل وصية نبينا صلى الله عليه وآله لنا جميعاً على اختلاف العصور والأيّام، فيحقّق التمحور حوله والتمسّك به حالة الألفة والتعاون، ويبعدنا عن خطر الضلال والانحراف، فهو التزام وإيمان، وضمان عن الانحراف، وهداية، وفلاح.

---

(١) النحل: ١٢٥.

(٢) الزمر: ١٧ـ ١٨.

(٣) آل عمران: ١١٠.

فلو التزمنا بتأسيس هذه الانطلاقة الجديدة للأمّة لنرسي هيكلية وحدتها واتّحادها على قواعد متينة وأصيلة رائدها القرآن الكريم، ووصية النّبيّ ﷺ في أهل بيته الأطهار، لأصبح بالإمكان حفظ كيان الأمّة من خطر تمييع الهوية، وتداعيات التمزّق والتشرذم، فانعقاد هذا المؤتمر، يعدّ خطوة كبيرة جداً في هذا المجال، ويرفع شأن أمّتنا الإسلامية عالياً بين الأمم، ضرورة أنْ يكون لقراراته وما يتمخّض عنه، من نتائج ومقرّرات مساحة تطبيقية وعملية واسعة، إذْ لا ينبغي أنْ تنتهي قراراته بانتهائه، بل تُؤسّس له أمانة دائمة يكون مقرّها ما يتفق عليه في إحدى الدول الإسلامية، تتابع خطّته الخمسية ـ مثلاً ـ، وتدعو لتنفيذ قراراته، وينبغي أنْ يتفرّع عن هذا المؤتمر العالمي، مؤتمرات محلية لانجاز ما اتفقوا عليه في المؤتمر العام، وبذلك نساهم في تحقيق وعي جماهيري جديد تكون الوحدة حجر الزاوية في بنائه، ويتولّى الفكر الإسلامي الأصيل بقيّة مفردات بنائه.

إنّ مؤسسات التقريب بين المذاهب الإسلامية المنتشرة في العالم الإسلامي، جديرة بهذه الدعوة الكريمة، وترتيب خطواتها، وتمهيد الأرضية المناسبة لها، وتشكيل لجانها المختلفة، لتحقيق انعقاده، وضمان نجاحه، وهذا إنجاز كبير لا يدانيه إنجاز، ومحاولة عظيمة لتمتين أواصر المحبة والأخوّة بين المسلمين، وقطع الطريق أمام كلّ المتصيّدين بالماء العكر، ووضع حدّ عملي ديني اتّحاديّ للتطرّف وأتباعه، وتنزيه ديننا الحنيف عمّا يريدون إلصاقه به، مما هو خارج عنه، بل دعا إلى نبذه، ونهى عنه.

فإذا ما تحقّق هذا فستكون يد الله تعالى معه، ومن كان الله معه فلا مجال لهزيمته واندحاره، والله المستعان، وهو يتولّى الصالحين.

﴿يَا أَيّهَا الّذِينَ آمَنُوا إِن تَنصُرُوا اللّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾[1].

---

(١) محمّد: ٧.

ثانياً: حديث السفينة

إنّ حديث السفينة من الأحاديث النبويّة الشريفة الدالّ على أعلميّة أهل البيت عليهم السلام ومرجعيّتهم العلميّة والفكريّة، وهو حديث واسع الانتشار في مصادر الجمهور، وطرقه كثيرة جداً.

وهذا الحديث الشريف يوجب انحصار طريق نجاة الأمّة من الهلكة، والضلالة، والانحراف وذلك بالالتجاء إلى أهل البيت عليهم السلام دون سواهم، إذْ التشبيه الوارد في الحديث بسفينة نوح عليه السلام، له دلالاته البليغة المعمّقة، التي ينبغي أن تدركها الأمّة، وتتعقّل معانيها، ليتسنّى لها تحقيق معرفة مكانة أهل بيت النّبي صلى الله عليه وآله، ومنزلتهم، عند الله تعالى وعند رسوله الكريم، وهذا ما يستلزم التعاطي العملي مع مضمون هذا الحديث الشريف، وما أرشد إليه.

وهذا ما سيتمّ بحثه ضمن جهات أربع:

الجهة الأولى: مصادر الحديث من طرق الجمهور.

الجهة الثانية: اعتراض ابن تيمية وما يرد عليه.

الجهة الثالثة: دلالات الحديث.

الجهة الرابعة: حصاد الجمع بين الحديثين (حديث الثَّقَلَين، وحديث السفينة).

جهات البحث

الجهة الأولى: مصادر الحديث من طرق الجمهور

لقد روى حديث السفينة جماعة من كبار الصحابة والتابعين، عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وأخرجه أئمّة الحديث من علماء السّنّة وحفّاظهم بطرق كثيرة، وسنقتصر في ذكر مصادر الحديث وروايته عن هذه الطرق فقط، دون التعرّض لطرق الشيعة، رعاية للاختصار.

مخرجو الخبر من كبار علماء الجمهور وأئمّتهم

١ـ رواية الشافعي (محمد بن إدريس) إمام الشافعية، (ت: ٢٠٤هـ):

روى الشافعي حديث السفينة بإسناده عن أبي ذر الغفاري، كما أسنده الحموينى إليه بما نصّه:

بإسناده عن محمد بن إدريس الشافعي قال:

حدّثنا المفضّل بن صالح، عن أبي إسحاق السبيعي، عن حنش بن المعتمر الكناني، قال: سمعت أبا ذر وهو آخذ بباب الكعبة وهو يقول:

يا أيُّها الناس من عرفني فأنا من قد عرفتم، ومن لا يعرفني فأنا أبو ذر، إنّي سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول:

«إنّما مثل أهل بيتي فيكم كمثل سفينة نوح مَن دخلها نجا، ومن تخلّف عنها هلك»[1].

---

(١) فرائد السمطين، للحموينى: ٢/٢٤٦/٥١٩.

٢ـ رواية الإمام أحمد بن حنبل ـ إمام الحنابلة ـ (ت: ٢٤١هـ):

أخرج أحمد بإسناده عن إسحاق، عن حنش الكناني، قال: سمعت أبا ذر يقول وهو آخذ بباب الكعبة: من عرفني، فأنا من قد عرفني، ومن أنكرني فأنا أبو ذر، سمعت النّبيّ ﷺ يقول: **«ألا إنّ مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلّف عنها هلك»**[١].

٣ـ رواية الإمام مسلم:

قال ابن حجر الهيتمي المكي ما نصّه:

وجاء من طرق عديدة يقوّي بعضها بعضاً: **«إنّما مثل أهل بيتي فيكم كمثل سفينة نوح من ركبها نجا»**.

وفي رواية مسلم: **«ومن تخلّف عنها غرق»** وفي روايةٍ: **«هلك، وإنّما مثل أهل بيتي فيكم مثل باب حطّة**[٢] **في بني إسرائيل من دخله غُفِر له»**، وفي روايةٍ: **«غفر له الذنوب»**[٣] انتهى.

---

(١) كتاب فضائل الصحابة، للإمام أحمد بن حنبل: ١٤٠٢/٧٨٥/٢، وانظر مشكاة المصابيح، للخطيب التبريزي: ٦١٨٣/٣٧٨/٣، وهداية الرواة، للحافظ ابن حجر: ٦١٣٢/٤٦٣/٥. تخريج محمد ناصر الدين الألباني.

(٢) الحطة (بالكسر): اسم من استحطاط الخطايا، قال تعالى: ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾ الأعراف: ١٦١، أي قولوا: حطّ عنّا ذنوبنا. وحطت عنه خطاياه: أي أزيلت وأسقطت.

انظر مشارق الأنوار، للقاضي عياض: ٣٠١/١، مادة (ح ط ط).

باب حطة: باب بيت المقدس، أو باب مدينة أريحا، وقد أُمر بنو إسرائيل بدخولها والدعاء لله تعالى بأن يحطّ عنهم ذنوبهم.

(٣) الصواعق المحرقة: ٤٤٥/٢، ٦٧٥، ط: مؤسسة الرسالة.

٤ـ رواية الفَسَوي يعقوب بن سفيان، (ت: ٢٧٧هـ):

روى الإمام الحافظ أبو يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي (نسبة إلى مدينة فسا)، حديث السفينة بإسناده عن أبي ذر:

حدَّثنا مسلم بن إبراهيم قال: حدَّثنا الحسن بن أبي جعفر قال: حدَّثنا علي بن زيد، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي ذرّ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله:

«مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح من ركب فيها نجا، ومن تخلّف عنها غرق، ومن قاتلنا في آخر الزمان فإنّما قاتل مع الدجال»[1].

٥ـ رواية الحافظ البزّار أبو بكر أحمد بن عمرو (ت: ٢٩٢هـ):

روى الحافظ أبو بكر أحمد بن عمرو البزّار صاحب المسند، حديث السفينة بإسناده عن أبي ذر، وابن عباس، وابن الزبير، عن أبيه، كما هو موضّح فيما يلي:

حدَّثنا عمرو بن علي، والجراح بن مخلّد، ومحمد بن معمر ـ واللفظ لعمرو ـ قالوا: حدَّثنا مسلم بن إبراهيم قال: حدَّثنا الحسن بن أبي جعفر، عن علي بن زيد، عن سعيد بن المسيب، عن أبي ذر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله.... الحديث»[2].

وأخرج الحافظ أبو بكر الهيثمي في كشف الأستار عن زوائد البزار:

حدَّثنا يحيى بن معلّى بن منصور، حدّثنا ابن أبي مريم، حدّثنا ابن لهيعة، عن أبي الأسود، عن عامر بن عبد الله بن الزبير، عن أبيه: إنّ النّبيّ صلى الله عليه وآله قال:

«مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح، من ركبها سلم ومن تركها غرِق»[3].

---

(١) المعرفة والتاريخ: ٢٩٦/١، انظر: ترجمة عبد الله بن العباس.

(٢) البحر الزّخّار المعروف بمسند البزّار: ٣٤٣/٩/٣٩٠٠، وانظر الكشف (٢٦١٤).

(٣) كشف الأستار عن زوائد البزّار على الكتب الستة: ٢٢٢/٣/٢٦١٣.

وأخرج الحافظ الهيثمي أيضاً:

حدّثنا معمر، حدّثنا مسلم بن إبراهيم، حدّثنا الحسن بن أبي جعفر، حدّثنا أبو الصهباء، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ:... الحديث[1].

هذا وقد أخرج الحافظ ابن حجر العسقلاني الروايات الثلاث مسندة، في المختصر[2].

٦ـ رواية أبي يعلى الموصلي، (ت: ٣٠٧هـ):

روى الإمام أبو يعلى أحمد بن علي الموصلي، صاحب المسند، حديث السفينة بإسناده عن أبي ذر الغفاري:

قال أبو يعلى: حدّثنا عبد الله، حدّثنا عبد الكريم بن هلال، أخبرني أسلم المكي، أخبرني أبو الطفيل أنّه رأى أبا ذر قائماً على الباب وهو ينادي...»[3] الحديث.

٧ـ رواية أبو بكر الآجري الشافعي، (ت: ٣٦٠هـ):

روى الإمام أبو بكر محمد بن الحسين الآجري الشافعي، حديث السفينة، بإسناده عن أبي إسحاق، عن حنش بن المعتمر، قال: رأيت أبا ذر وهو آخذ

---

(١) م.س، (٢٦١٥)، البحر الزّخّار المعروف بمسند البزّار: ٥١٤٢/٣٢٩/١١.

(٢) مختصر زوائد مسند البزّار على الكتب الستة ومسند أحمد، للحافظ ابن حجر العسقلاني: ١٩٦٤/٣٣٣/٢، (١٩٦٥)، (١٩٦٦).

(٣) أنظر المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، للحافظ ابن حجر العسقلاني: ٤٠٠٤/٧٥/٤، مناحل الشفا ومناهل الصفا، لأبي سعيد الخركوشي: ٢٢٣/٥، إتحاف الخيرة المهرة، للبوصيري: ٩٠٢٩/٣٠٦/٩.

بحلقة باب الكعبة فقلت: ما شأنك؟! فقال: من لم يعرفني فأنا أبو ذر، سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: «**يا أيها الناس إنما مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح من ركبها نجا، ومن تخلّف عنها غرق**»[1]، انتهى.

٨ ـ رواية الحافظ الطبراني سليمان بن أحمد، (ت: ٣٦٠هـ):

روى الحافظ الطبراني في المعجم الكبير بإسناده عن أبي ذر الغفاري، بطريقين (سعيد بن المسيّب، والآخر حنش بن المعتمر)، وعن ابن عباس بطريق واحد، وعن أبي سعيد الخدري، كما هو موضّح فيما يلي:

حدّثنا عليّ بن عبد العزيز، حدّثنا مسلم بن إبراهيم، حدّثنا الحسن بن أبي جعفر، حدّثنا عليّ بن زيد بن جدعان، عن سعيد بن المسيب، عن أبي ذر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: ... الحديث[2].

وأخرج أيضاً:

حدّثنا الحسين بن أحمد بن منصور سجادة، ثنا عبد الله بن داهر الرازي، ثنا عبد الله بن عبد القدوس، عن الأعمش، عن أبي إسحاق، عن حنش بن المعتمر قال: رأيت أبا ذر أخذ بعضادتي باب الكعبة وهو يقول: من عرفني فقد عرفني ومن لم يعرفني فأنا أبو ذر الغفاري سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول:

«**مثل أهل بيتي فيكم كمثل سفينة نوح في قوم نوح من ركبها نجا ومن تخلّف عنها هلك، ومثل باب حطّة في بني إسرائيل**»[3].

---

(١) كتاب الشريعة، لأبي بكر الآجري الشافعي: ٨٠٧ ـ ١٧٠١/٨٠٨.

(٢) المعجم الكبير، للطبراني: ٢٦٣٦/٤٥/٣.

(٣) م.س، (٢٦٢٧)، وانظر المعجم الأوسط: ٥٥٣٢/٢٥١/٦.

وأخرج أيضاً:

حدّثنا عليّ بن عبد العزيز، حدّثنا مسلم بن إبراهيم، ثنا الحسن بن أبي جعفر، عن أبي الصهباء، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: ...الحديث»[1].

وأخرجه الطبراني أيضاً في المعجم الصغير[2].

أقول: تخريج حديث السفينة في المعجم الصغير له دلالة قيّمة، إذْ أنّ الحافظ الطبراني قد خَرّج عن كلّ واحدٍ من مشايخه الذين كتب عنهم بالأمصار، حديثاً واحداً فقط، ومع هذا الحصر، وضمن هذا النطاق المحدود فقد أخرج حديث السفينة في هذا المعجم.

وهذا يدلّ على أهمية الحديث ومدى انتشاره، لذا عزم الحافظ الطبراني على اختياره.

وأخرج الطبراني أيضاً:

حدّثنا محمد بن عبد العزيز بن محمد بن ربيعة الكلابي أبو مليل الكوفي، حدّثنا أبي، حدّثنا عبد الرحمن بن أبي حمّاد المقري، عن أبي سلمة الصائغ، عن عطية، عن أبي سعيد الخدري قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول:

«إنّما مثل أهل بيتي فيكم كمثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلّف عنها غرق، وإنّما مثل أهل بيتي فيكم مثل باب حطّة في بني إسرائيل من دخله غفر له»[3].

---

(١) م.س، (٢٦٣٨)، وانظر ١٢٣٨٨/٢٧/١٢.

(٢) المعجم الصغير: ١٣٩/١. ط دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٣) المعجم الصغير: ٢٢/٢، وانظر المعجم الأوسط: ٥٨٦٦/٤٠٦/٦.

٩ـ رواية الحافظ ابن عديّ الجرجاني، (ت: ٣٦٥هـ):

أخرج الحديث بإسناده عن أبي يعلى، مسنداً عن حنش قال: سمعت أبا ذر وهو آخذ بحلقة الباب وهو يقول:... الحديث[١].

١٠ـ رواية الحاكم النيسابوري (أبو عبد الله محمد بن عبد الله)، (ت: ٤٠٥هـ):

أخرج الحاكم النيسابوري بإسناده عن أبي ذر الغفاري بطريقين: الأول، بالإسناد التالي: أخبرنا ميمون بن إسحاق الهاشمي، حدّثنا أحمد بن عبد الجبار، حدّثنا يونس بن بكير، حدّثنا المفضل بن صالح، عن أبي إسحاق، عن حنش الكناني قال: سمعت أبا ذر يقول وهو آخذ بباب الكعبة... الحديث.

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»[٢].

وأما الطريق الآخر:

أخبرني أحمد بن جعفر بن حمدان الزاهد ببغداد، حدّثنا العباس بن إبراهيم القراطيسي، حدّثنا محمد بن إسماعيل الأحمسي، حدّثنا مفضل بن صالح ـ بقية الإسناد مثله ـ... الحديث[٣].

١١ـ رواية الحافظ الخركوشي النيسابوري، (ت: ٤٠٦هـ):

روى الحافظ أبو سعيد الخركوشي، حديث السفينة أيضاً، عن أبي سعيد الخدري، وعن ابن عباس رضي الله عنه.

قال أبو سعيد الخدري: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول:

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال: ١٥٦/٨.

(٢) المستدرك على الصحيحين: ٣٣١٢/٣٧٣/٢.

(٣) المستدرك على الصحيحين: ٤٧٢٠/١٦٣/٣.

«إنما مثل أهل بيتي فيكم كمثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلّف عنها غرق، وإنّما مثل أهل بيتي فيكم مثل باب حطّة في بني إسرائيل من دخله غفر له»[١]، وعن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ:

«مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح، من ركب فيها نجا ومن تخلّف عنها غرق»[٢].

١٢ـ رواية الحافظ ابن مردويه، (ت: ٤١٠هـ):

روى الحافظ أبو بكر أحمد بن موسى (ابن مردويه) الأصفهاني، حديث السفينة من حديث عليّ بن أبي طالب عليه السلام وابن عباس، فقال ما نصّه:

من حديث عليّ، وابن عباس، أنّ النبّي ﷺ قال: **«مثل أهل بيتي...»**[٣]، الحديث.

وأخرج ابن مردويه أيضاً: عن عبّاد بن عبد الله الأسدي، عن عليّ بن أبي طالب: **«والله، إنّ مثلنا في هذه الأمّة كمثل سفينة نوح في قوم نوح، وإنّ مثلنا في هذه الأمّة كمثل باب حطّة في بني إسرائيل»**[٤].

١٣ـ رواية الحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني، (ت: ٤٣٠هـ):

روى الحافظ أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني، حديث السفينة بإسناده عن ابن عباس:

---

(١) مناحل الشفا ومناهل الصفا بتحقيق كتاب شرف المصطفى: ٢١٦٧/٢٢١/٥.

(٢) المصدر السابق: ٢٢٣١/٢٨٩/٥.

(٣) مناقب عليّ بن أبي طالب: ٢١٤، حديث ٢٩٧.

(٤) المصدر السابق: ح ٢٩٨.

حدّثنا عبد الله بن جعفر، قال: حدّثنا إسماعيل بن عبد الله، قال: حدّثنا مسلم بن إبراهيم، قال: حدّثنا الحسن بن أبي جعفر، عن أبي الصهباء، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:

«مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح، من ركبها نجا ومن تخلّف عنها غرق»[1].

١٤ـ رواية الخطيب البغدادي، (ت: ٤٦٣هـ):

أخرج الحافظ الخطيب البغدادي أبو بكر أحمد بن علي، حديث السفينة عن أنس بن مالك، بإسناده التالي:

أخبرنا النجار ـ أي عبيد الله بن محمد بن عبيد الله النّجار ـ حدّثنا أبو الحسن عليّ بن محمد بن شدّاد المطرّز، حدّثنا محمد بن محمد بن سليمان الباغندي، حدّثنا أبو سهيل القطيعي، حدّثنا حمّاد بن زيد ـ بمكة ـ وعيسى بن واقد، عن أبان بن أبي عياش، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:

«إنّما مثلي ومثل أهل بيتي كسفينة نوح، من ركبها نجا، ومن تخلّف عنها غرق»[2].

١٥ـ رواية الحافظ ابن المغازلي الشافعي، (ت: ٤٨٣هـ):

أخرج الحافظ الخطيب أبو الحسن علي بن محمد الواسطي الشافعي، الشهير بابن المغازلي، حديث السفينة بطرق متعدّدة، عن ابن عباس، وأبي ذر، وسلمة بن الأكوع.

---

(١) حلية الأولياء: ٣٠٦/٤.

(٢) تأريخ بغداد: ٦٥٠٧/٩٠/١٢، انظر ترجمة علي بن محمد بن شدّاد.

قال: أخبرنا محمد بن أحمد بن عثمان، أخبرنا أبو الحسن محمد بن المظفّر بن موسى بن عيسى الحافظ إذناً، حدّثنا محمّد بن محمّد بن سليمان الباغندي، حدّثنا سويد، حدّثنا عمر بن ثابت، عن موسى بن عُبيدة، عن إياس بن سلمة بن الأكوع، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ:

«مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح من ركبها نجا»[1].

سلمة بن الأكوع: قيل شهد معركة مؤتة، وهو من أهل بيعة الرضوان.

قال مولاه يزيد: سمعت سلمة يقول: بايعت رسول الله ﷺ على الموت، وغزوت معه سبع غزوات»[2].

١٦ـ رواية القضاعي الشافعي (ت: ٥٥٤هـ):

أخرج القاضي أبو عبد الله محمد بن سلامة القُضاعي، صاحب المسند، حديث السفينة بإسناده عن أبي ذر الغفاري:

«أخبرنا محمد بن الحسن النيسابوري، أخبرنا القاضي أبو طاهر، حدّثنا محمد بن عثمان ـ وهو ابن أبي سويد ـ حدّثنا مسلم بن إبراهيم، حدّثنا الحسن بن أبي جعفر، عن علي بن زيد، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي ذر قال: قال رسول الله ﷺ: ...»[3] الحديث.

١٧ـ رواية الطبري المكي، (ت: ٦٩٤هـ):

أخرج أبو العباس أحمد بن محمّد المكي، حديث السفينة عن ابن عباس، وعليّ

---

(١) مناقب أمير المؤمنين: ١٠٠، انظر الأحاديث تحت الأرقام: ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧.

(٢) أُنظر سير أعلام النبلاء، للذهبي: ٤٣٥/٤.

(٣) مسند الشهاب، للقاضي أبي عبد الله القضاعي: ١٣٤٥/٢٧٤/٢، كما أخرجه عن ابن عباس أيضاً، انظر الروايات تحت الأرقام: ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤.

بن أبي طالب.

فعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:

«مثل أهل بيتي كمثل سفينة نوح، من ركبها نجا، ومن تخلّف عنها غرق» أخرجه الملاّء في سيرته[١].

وعن علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:

«مثل أهل بيتي كمثل سفينة نوح، من ركبها نجا، ومن تعلّق بها فاز، ومن تخلّف عنها زُجَّ في النار».

أخرجه ابن السّري[٢].

علماء أهل السُّنة وحديث السفينة

أكتفي بما تقدّم من ذكر الإسناد، والرواة من كبار أئمّة الحديث، وعلماء الجمهور، وأودّ أن أشير إلى المصادر الأخرى لعلماء أهل السّنّة أيضاً، لكن دون أن أذكر الإسناد، رعاية للاختصار، منهم:

١ـ أبو إسحاق الثعلبي، صاحب التفسير، (ت: ٤٢٧هـ)[٣].

٢ـ الفخر الرازي، صاحب التفسير الكبير، (ت: ٦٠٤هـ)[٤].

٣ـ ابن الأثير الجزري، (ت: ٦٠٦هـ) فقد أورد حديث السفينة بالنصّ التالي:

---

(١) ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى: ٥٣، ٥٤.

(٢) المصدر السابق.

(٣) أُنظر كنوز الحقائق من حديث خير الخلائق، للمناوي: ٦٩٤٣/١٤٩/٢.

(٤) تفسير مفاتيح الغيب: ١٦٨/١٤، في ذيل تفسير آية المودّة.

«مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح، من تخلّف عنها زُخّ به في النار»[١].

٤ـ الكنجي الشافعي، (المقتول سنة ٦٥٨هـ)[٢].

٥ـ الخطيب التبريزي محمد بن عبد الله، من علماء القرن الثامن الهجري[٣].

٦ـ النيسابوري القمي الحسين بن محمد، (ت: ٧٢٨هـ)[٤].

٧ـ الحموينى إبراهيم بن محمد، (ت: ٧٣٠هـ)[٥].

٨ـ الحافظ يوسف المَزّي، (ت: ٧٤٥هـ)[٦].

٩ـ محمد بن يوسف الزرندي الحنفي، (ت: ٧٥٠هـ)[٧].

١٠ـ الحافظ ابن كثير الدمشقي، (ت: ٧٧٤هـ)[٨].

١١ـ الحافظ الهيثمي عليّ بن أبي بكر، (ت: ٨٠٧هـ)[٩].

١٢ـ البوصيري أحمد بن أبي بكر، (ت: ٨٤٠هـ)[١٠].

١٣ـ المقريزي تقي الدين أحمد بن عليّ بن عبد القادر، (ت: ٨٤٥هـ)[١١].

---

(١) النهاية في غريب الأثر: ٢٧٠/٢، مادة (زخخ)، زُخّ: دُفع، ورُمي، يقال: زخّه يزخّه زخًا.

(٢) كفاية الطالب: ٣٧٨، بإسناده عن أبي سعيد الخدري، وعن أبي ذر الغفاري.

(٣) مشكاة المصابيح: ٦١٨٣/٣٧٨/٣.

(٤) تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان: ٧٤/٦، أنظر تفسير آية المودّة.

(٥) فرائد السمطين: ٢٤٦/٢.

(٦) تهذيب الكمال في أسماء الرجال: ٦٧٤٢/٣٢٧/١٨، أنظر ترجمة: المفضل بن عبد الله الكوفي.

(٧) نظم درر السمطين: ٢٣٥.

(٨) تفسير ابن كثير: ١٨٧/٧، أنظر ذيل تفسير آية المودّة.

(٩) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: ٢٦٥/٩، أنظر الأحاديث تحت الأرقام: (١٤٩٧٨)، (١٤٩٧٩)، (١٤٩٨٠)، (١٤٩٨١).

(١٠) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة: ٩٠٢٩/٣٠٦/٩.

(١١) إمتاع الأسماع: ١٧٨/١١.

١٤ـ الحافظ ابن حجر العسقلاني، (ت: ٨٥٢هـ)[١].

١٥ـ ابن الصباغ المالكي المكي علي بن محمد بن أحمد، (ت: ٨٥٥هـ)[٢].

١٦ـ الحافظ السخاوي الشافعي، (ت: ٩٠٢هـ)، فقد أورد حديث السفينة عن الحاكم، وعن أبي يعلى، وعن الطبراني، وعن البزّار، كلّ ذلك ذكره بطرق متعدّدة، ثمّ قال مانصّه:

«وبعض هذه الطرق يقوّي بعضها بعضاً»[٣].

١٧ـ السمهودي نور الدين عليّ بن عبد الله، (ت: ٩١١هـ)[٤].

١٨ـ الحافظ جلال الدين السيوطي، (ت: ٩١١هـ)[٥].

١٩ـ محمد بن يوسف الصالحي الشامي، (ت: ٩٤٢هـ).

فقد أشار إلى ما رواه البزّار، والطبراني، وأبو نعيم، عن ابن عباس، وعبد الله بن الزبير. وما رواه ابن جرير، والحاكم، والخطيب البغدادي في «المتّفق والمفترق»، عن أبي ذر الغفاري، وما رواه الطبراني في «الصغير» و«الأوسط»، عن أبي سعيد الخدري.

---

(١) المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية: ٤٠٠٣/٧٥/٤/ ٤٠٠٤.

وكذا في: هداية الرواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة، وبحاشيته النقد الصريح لما انتقد من أحاديث المصابيح للإمام العلائي، تخريج محمد ناصر الدين الألباني: ٦١٣٢/٤٦٣/٥.

(٢) الفصول المهمّة في معرفة أحوال الأئمّة: ٢٥، فقد أشار في مقدمة كتابه إلى رواية أبي ذر الغفاري عن مولاه رافع، فلاحظ.

(٣) استجلاب ارتقاء الغرف بحبّ أقرباء الرسول وذوي الشرف: ٤٧٩/٢ـ٤٨٤، أنظر الأحاديث تحت الأرقام: (٢١٣)، (٢١٤)، (٢١٥)، (٢١٦)، (٢١٧)، (٢١٨)، (٢١٩)، (٢٢٠).

(٤) جواهر العقدين: ٢٦٠.

(٥) الجامع الصغير من حديث البشير النذير: ٨١٨٨/٨٨٣/٢

وأشار أيضاً إلى مقالة الحافظ السخاوي: «وبعض طرق هذا الحديث يقوّي بعضها بعضاً»[١].

٢٠ـ ابن حجر الهيتمي الشافعي، (ت: ٩٧٣هـ)[٢].

٢١ـ المتّقي الهندي علاء الدين المتقي بن حسام الدين، (ت: ٩٧٥هـ)[٣].

٢٢ـ القاري عليّ بن سلطان المعروف بـ ملاّ عليّ، (ت: ١٠١٤هـ)[٤].

٢٣ـ الآلوسي سيد محمود البغدادي، (ت: ١٢٧٠هـ)[٥].

٢٤ـ القندوري الحنفي سليمان بن إبراهيم، (ت: ١٢٩٤هـ)[٦].

٢٥ـ الحافظ الفقيه المناوي الشافعي المصري عبد الرؤوف بن عليّ بن زين العابدين، (ت: ١٠٣١هـ)[٧].

٢٦ـ الحافظ أحمد بن محمد الغماري، (ت: ١٣٨٠هـ)[٨].

٢٧ـ الشيخ محمد ناصر الدين الألباني[٩].

أكتفي بهذا القدر من ذكر مصادر كبار علماء الجمهور من أهل السُّنّة، وأعرض عن ذكر مصادر علماء الزيدية والشيعة الإمامية، رعاية للاختصار. وهذا

---

(١) سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد: ١١/١١.

(٢) الصواعق المحرقة: ٤٤٥/٢.

(٣) كنز العمّال: ٣٤١٦٩/٩٨/١٢، وعزاه لابن جرير في «تهذيب الآثار» عن أبي ذر الغفاري، وبرقم (٣٤١٧٠) عزاه للطبراني في «الكبير» عن أبي ذر.

(٤) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: ٦١٨٣/٥٥٢/١٠.

(٥) تفسير روح المعاني: ٥٠/١٤، في ذيل تفسير آية المودّة.

(٦) ينابيع المودّة: ٩٣/١، انظر الباب الرابع.

(٧) فيض القدير شرح الجامع الصغير: ٨١٦٢/٥١٧/٥

(٨) المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي: ٣١٤١/٥٤٧/٥.

(٩) الجامع المفهرس لأطراف الأحاديث النبويّة والآثار السلفية: ٣١٩/١، أورده عن مشكاة المصابيح (٦١٧٤).

غيض من فيض، وفي الكتب المطوّلات تفصيل أكثر، ولكنّك قد عرفت بما لا مزيد عليه، الصحابة الذين رووا حديث السفينة عن رسول الله صلى الله عليه وآله.

الصحابة الذين رووا حديث السفينة

لقد روى حديث السفينة تسعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله حسبما أوردنا من المصادر المخرجة للحديث، وهم:

١ـ الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام.

٢ـ أبو ذر الغفاري.

٣ـ ابن عباس.

٤ـ أبو سعيد الخدريّ.

٥ـ أنس بن مالك.

٦ـ الزبير بن العوام.

٧ـ سلمة بن الأكوع.

٨ـ عامر بن وائلة (أبو الطفيل).

٩ـ عبد الله بن الزبير.

وهذا كلّه قد تقدّم تخريجه حسب روايات مصادر كبار محدّثي أهل السّنة.

وأمّا رواة الحديث من التابعين وتابعي التابعين فكثير جداً، وقد استخرج الحافظ أبو الفيض الغماري الكثير من طرقه، فقال ما نصّه:

«أوردت الكثير من أسانيده وطرقه في مستخرجي على مسند الشهاب»[1].

---

(١) المداوي لعلل الجامع الصغير: ٥٤٧/٥.

الجهة الثانية: اعتراض ابن تيميّة

اعترض ابن تيميّة على الحديث المذكور طاعناً في سنده، غير مدّع لضعف سنده، وإنّما نفى أصل وجوده في الكتب المعتبرة للحديث، ولكي تقف على حقيقة الأمر أعرض لك نصّ مقالته:

قال ابن تيميّة ما نصّه:

وأمّا قوله:

«مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح» فهذا لا يعرف له إسناد صحيح، ولا هو في شيء من كتب الحديث التي يُعتمد عليها، فإنْ كان قد رواه مثل من يروي أمثاله من حطّاب الليل الذين يروون الموضوعات فهذا مما يزيده وَهْناً»[1] انتهى.

فساد كلام ابن تيميّة

إنّ كلام ابن تيمية واضح الفساد والبطلان، للوجوه التالية:

الوجه الأول: الاتّهام الباطل بحقّ علماء السُّنّة

قد ظهر لك في الجهة الأولى من البيان طائفة كثيرة من أئمّة أهل السُّنّة وكبار حفّاظهم ومشاهير علمائهم في مختلف الطبقات وعبر القرون، الذين رووا حديث السفينة بطرق متكاثرة وأسانيد متضافرة، إلى التابعين وتابعي التابعين، عن الصحابة، عن رسول الله ﷺ، مع العلم أنّ ما استعرضته هو غيض من فيض، رعاية للاختصار.

---

(١) منهاج السُّنّة النبوية: ٣٩٥/٧.

فهل ترضى أن يكون هذا الجمع الغفير من كبار علماء السُّنّة كلّهم من حطّاب الليل؟!

عهدة ذلك على ابن تيميّة.

الوجه الثاني: علماء السُّنّة يصرِّحون بصحّة حديث السفينة

لقد صرّح بعض علماء السُّنّة في مجال شرحهم لحديث السفينة بكون الحديث صحيح، فقد قال الطَّيبي:

«أراد الراوي بهذا ـ بأنّ أبا ذر متعلّق بباب الكعبة عند روايته للحديث ـ مزيد توكيد لإثبات هذا الحديث، وكذا أبو ذر اهتم بشأن روايته فأورده في هذا المقام على رؤوس الأنام ليتمسّكوا به»[1].

وأضاف الطيبي قائلاً:

وفي نسخة صحيحة، رسول الله صلى الله عليه وآله يقول:

«ألا إنّ مثل أهل بيتي...»[2].

وفي معرض شرحه للحديث قال الطَّيبي:

«أراد بقوله (أنا أبو ذر): أنا المشهور بصدق اللهجة وثقة الرواية، وأنّ هذا الحديث صحيح لا مجال للرد فيه»[3] انتهى.

---

(١) الكاشف عن حقائق السُّنن، للطيبي: ٣٩١٩/١٢.

(٢) المصدر السابق.

(٣) الكاشف عن حقائق السُّنن: ٣٩١٩/١٢، وانظر مرقاة المفاتيح: ٥٥٣/١٠، والتعليق الصبيح، للكاندهلوي: ٣٦٤/٧.

الوجه الثالث: كثرة طرق حديث السفينة

صرّح بعض كبار حفّاظ ومشاهير علماء أهل، السّنّة بكثرة طرق الحديث وبعض هذه الطرق يقوي البعض الآخر.

وهذه هي الأصول المتّبعة في الأحاديث ذات الطرق الكثيرة والمسندة.

قال الحافظ ابن حجر ما نصّه:

«وجاء من طرق عديدة يقوّي بعضها بعضاً: «**إنّما مثل أهل بيتي...**»[1] وساق الحديث.

وقال الحافظ السخاوي الشافعي: «رواه الطبراني في «الصغير» و«الأوسط» وبعض هذه الطرق يقوّي بعضها بعضاً»[2] انتهى.

والحافظ نور الدين السمهودي؛ بعد أنْ استعرض طرقاً كثيرة لحديث السفينة، قال ما نصّه: «وهذه الطرق يقوّي بعضها بعضاً»[3].

وبهذا يظهر لك أنّ هؤلاء الحفّاظ من حطّاب الليل أيضاً حسبما يدّعي ابن تيميّة!! فلهذا قلنا، كلامه واضح الفساد.

الوجه الرابع: اتّهامه علماء السلف برواية الموضوعات

إنّ اتهام ابن تيميّة لكبار الحفّاظ والمحدّثين من علماء أهل السُّنّة بكونهم يروون الموضوعات فيه تجنّي كبير على أئمّة السلف من أمثال الإمام الشافعي،

---

(١) الصواعق المحرقة: ٤٤٥/٢.

(٢) استجلاب ارتقاء الغرف: ٤٨٤/٢.

(٣) جواهر العقدين: ٢٦١.

والإمام أحمد بن حنبل، والحاكم النيسابوري، ويعقوب بن سفيان، والبزّار، وأبي يعلى الموصلي، وغيرهم، وأحسب أنّ ابن تيميّة نتيجة شدّة تعصّبه قد فقد الاتزان بكلامه، فاتّهمهم بهذه التهمة حنقاً لروايتهم حديث السفينة.

الوجه الخامس: التهافت في كلام ابن تيميّة

إنّ ابن تيميّة يتّهم رواة حديث السفينة بكونهم يروون الموضوعات، في حين يروي حديث النجوم ـ المنكر ـ من دون إسنادٍ، ومعضداً قوله به، فقال ما نصّه:

«إنّ الاهتداء بالشخص قد يكون بغير تأميره عليهم، كما يهتدي بالعالم وكما جاء في الحديث الذي فيه: «**أصحابي كالنجوم فبأيّهم اقتديتم اهتديتم**»[1] انتهى، هذا وقد عرفت موقف أئمّة الحديث وكبار الحفّاظ من أهل السّنّة من الحديث المذكور بكونه منكر وموضوع، فبعد هذا، يا ترى من يكون من حطّاب الليل؟

وسيتضح لك المزيد من متانة حديث السفينة وقوّته في مبحث الدلالة، فلاحظ.

الوجه السادس: المخالفة لقواعد الحديث

هب أنّ الحديث لم تقطع بصدور روايته عن رسول الله صلى الله عليه وآله، ولكن كلّ ذلك العدد من الصحابة والتابعين الذين رووا الحديث ألا يشكلّ مؤيّداً لاحتمال صدوره عن النّبي صلى الله عليه وآله؟ نعم بلا إشكال، بل يشكّل احتمالاً معتدّاً به ـ حسب منهجه ـ فكيف يجرؤ على إنكاره، والعمل بما يخالف مضمونه؟

---

(١) منهاج السّنّة النبوية: ١٤٢/٧.

ولاسيّما أنّ النّبيّ ﷺ يرشدنا إلى ما يحقق النّجاة لنا والفوز في الدارين، فرفض الحديث من أساس، لا يضرّ إلاّ رافضه ولا يزيده إلاّ خسارا، وبهذا الصدد أستشهد بما قاله العلامة الألباني ما نصّه: «قال الحافظ جمال الدين الزرندي في نظم درر السمطين: ورد عن عبد الله بن زيد، عن أبيه أنّه عليه الصلاة والسلام قال:

«من أحبّ أن يُنسأ[1] له في أجله وأن يتمتّع (يمتنع) بما خوّله (خلفه) الله فليخلفني في أهلي خلافة حسنة، فمن لم يخلفني فيهم بُتر[2] عمره وورد عَلَيَّ يوم القيامة مسوداً وجهه»[3].

الجهة الثالثة: في دلالة الحديث

بعد أن فرغنا عن إثبات صحّة صدور الحديث عن النّبيّ الأكرم ﷺ، وتضافر الروايات فيه، كما قد وقفت على وهن بيان المعترض وفساده، حان الأوان لتبيان دلالة الحديث، فحديث السفينة يتضمّن دلالات قيّمة وهامّة فلابدّ من استيعابها بتمامها بقلبٍ واعٍ، وفكرٍ منفتح، ومن ثمّ تجسيد مضامينها، لكون الحديث هذا من أكبر الحجج على العباد، فلا مجال للاعتذار بعد هذا التبليغ المكثّف، وبهذا الحجم من التوكيد والإصرار، فعليه لابدّ من بسط الكلام في بيان دلالاته، وهذا ما نستعرضه في ضوء الفقرات التالية:

---

(١) ينسأ: أي يؤخّر.

(٢) بُتر عمره: أي قصر عمره.

(٣) صحيح الأحاديث القدسية: ٩٢ـ٩٣، انظر نظم درر السمطين: ٢٣١، والفصول المهمة، لابن الصباغ المالكي: ٢٩.

الدلالة الأولى: أهل البيت عليهم السلام يجسّدون خط الأنبياء

إنّ تشبيه النّبيّ صلى الله عليه وآله أهل بيته بسفينة نوح يدلّ على أنّهم يجسّدون خط الأنبياء من لدن نوح عليه السلام إلى خاتم الأنبياء محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله، وهذا يعني أنّهم لا يزيغون ولا يحيدون عن الحقّ مهما عصفت بالأمّة العواصف ومهما تفرّقت السبل، فهم السبيل إلى الله تعالى، وتشبيهه صلى الله عليه وآله أهل بيته بهذا الأمر الواضح والمتّفق عليه والراسخ في الأذهان، بلحاظ أنّ قصة نوح عليه السلام محفورة في ذهن البشرية لمقارنتها بالطوفان الذي توعّد الله تعالى الخلائق به: ﴿وَقَوْمَ نُوحٍ لَّمَّا كَذَّبُوا الرُّسُلَ أَغْرَقْنَاهُمْ وَجَعَلْنَاهُمْ لِلنَّاسِ آيَةً وَأَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ عَذَابًا أَلِيمًا﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿أَن يُصِيبَكُم مِّثْلُ مَا أَصَابَ قَوْمَ نُوحٍ...﴾[2].

فالتشبيه بهذا الأمر الواضح يكون مُنْتَجاً أسرع في بيان الاستدلال والاستنتاج، كما هو الحال في مقارنتهم مع القرآن الكريم، وهذا التشبيه لا يريد به النّبيّ صلى الله عليه وآله النسبة المادية إلى نوح عليه السلام وسفينته بالضّرورة، وإنّما نسبتهم إليه بالانتماء التوحيدي والرسالي، فوجه الشبه بينهما يتجسّد في هذا البعد المعمّق، والذي هو أساس للأبعاد الإيمانية الأخرى.

الدلالة الثانية: طريقان لا ثالث لها

اقتصر النّبيّ في بيانه الشريف على حصر المستقبل الإنساني الدنيوي والأخروي في طريقين لا ثالث لهما، وهذا أمر في غاية الأهميّة والخطورة، فكما

---

(١) الفرقان: ٣٧.

(٢) هود: ٨٩.

أشار المولى عزّ وجلّ.

﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾[١].

فكذلك بيان النّبيّ ﷺ في حصر مستقبل الإنسانية بأفرادها وكيانها بطريقين: إمّا ركوب السفينة، وهو الفوز والفلاح والنجاة، وإمّا عدم ركوب السفينة، ومعناه الخيبة والخسران والفشل، والمرء مخيّر، والعاقل لا يختار إلا ما يرضاه خالقه، فلو كفر كان هو الخاسر ليس إلاّ.

قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَانٍ مَّرِيدٍ كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ وَيَهْدِيهِ إِلَى عَذَابِ السَّعِيرِ﴾[٢].

الدلالة الثالثة: النّجاة منحصر بالتمسّك بهم

هذه الدلالة للحديث الشريف هي جوهر الحديث إذ النّبيّ ﷺ تمتّع بالحسّ المرهف في رأفته بأمّته، وقد أشار القرآن إليه أيضاً، فلذا أراد أن يكشف للأمّة ما تُحقّق به الفوز والنجاة، وحسن العاقبة في ميدان الحياة، والعبور إلى شاطيء الأمان عند اشتداد ظلمة تلاطم الأمواج العاتية عليها، فهذه الأمواج الفكرية المتضاربة الموجّهة للأمّة عاصفة وجارفة، إذ الغزو الفكري والثقافي، والتعصّب الأعمى الغير الموضوعي، وغير المبرّر، والتطرّف، والتكفير، كلّها أمواج ورياح عاتية، هبّت من جهاتٍ وأسبابٍ ودواعي متعدّدة تريد الإطاحة بكيان الأمّة الإسلامية ومستقبلها، فهي رياح قديمة بأثوابٍ حديثة ومسمّيات عصرية مدمّرة، فكيف الخلاص منها؟

---

(١) الإنسان: ٣.

(٢) الحج: ٣ـ٤.

أجاب النّبيّ صلى الله عليه وآله عن ذلك ـ وكأنّه يعيش هذا العصر ـ بقوله (من ركبها نجى)، وبهذا يتحقّق النّجاة والفوز والسعادة، بمعنى التمسّك بهدي أهل البيت عليهم السلام والالتزام بتعاليمهم ومبادئهم التي هي مباديء رسول الله صلى الله عليه وآله بالضّرورة، وحبّهم الذي يستدعي الالتزام والاتّباع والاقتداء بهم في مجالات الأصول والفروع والاجتماع، وإلى هذا المعنى أشار الطَّيبي ما نصّه:

«شبّه الدنيا وما فيها من الكفر والضلالات والبدع والأهواء الزائغة ببحر لجيّ يغشاه موج من فوقه موج من فوقه سحاب ظلمات بعضها فوق بعض، وقد أحاط بأكنافه وأطرافه الأرض كلّها وليس منه خلاص ولا مناص إلاّ تلك السفينة، وهي محبّة أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله،...»[1].

ومعلوم أنّ المقصود من محبّتهم ليس هو الميل العاطفي والقلبي فحسب، وإنّما الالتزام والاتّباع التمسّك بحبلهم، والسير في طريق هديهم، والالتزام بمنهجهم، كما أوصى بذلك رسول الله صلى الله عليه وآله.

الدلالة الرابعة: عصمة أهل البيت عليهم السلام

لا شكّ أنّ نبي الله نوح عليه السلام من أنبياء أولي العزم، وعصمته مقطوع بها، وهو قائد السفينة وربّانها، فأئمّة أهل البيت عليهم السلام هم قادة سفينة النّجاة ـ حسب الترتيب الزمني ـ لابدّ أن يكونوا معصومين أيضاً، وإلاّ لاختلّ التشبيه النبوي، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنّ حصر النّبيّ صلى الله عليه وآله الفوز والهدى والنّجاة من الضلال والانحراف والزيغ بالاهتداء بهم، والتزام أوامرهم يستلزم عصمتهم، وإلاّ لزم منه

---

(١) الكاشف عن حقائق السنن: ٣٩١٩/١٢. وقد استشهد «بحديث النجوم» ولكوننا قد أثبتنا بطلانه فلذا تركت تكملة كلامه.

نقض الغرض. أضف إلى ذلك كلّه أنّ الطرق الأخرى غير منتجة إلاّ إلى الانحراف والغواية. (ومن تخلّف عنها غرق وهوى). فهنا ثلاث ركائز أساسية:

١ـ تشبيههم بنبيّ الله نوح، النّبيّ المعصوم عليه السلام، ومن أنبياء أُولوا العزم.

٢ـ الهدى والفلاح والنَّجاة بالتمسّك بهديهم.

٣ـ عدم الالتزام بهديهم يوجب الانحراف والغواية والضلال.

هذه ركائز أساسية، تكفي واحدة منها لإثبات عصمتهم، فكيف باجتماعها؟ فتدبّر ذلك جيداً.

ولا بأس بالإشارة إلى ما بيّنه علماء أهل السنّة بهذا الصدد، أشير إلى بعضهم.

قال ابن حجر:

«ووجه تشبيههم بالسفينة فيما مرّ: أنّ من أحبّهم وعظّمهم شكراً لنعمة مُشرِّفهم صلى الله عليه وآله وأخذ بهدي عُلمائهم نجا من ظلمة المخالفات، ومن تخلّف عن ذلك غرق في بحر كفر النعم وهلك في مفاوز الطغيان»[1] انتهى.

وقال السمهودي:

«إنّ النجاة ثبتت لأهل السفينة من قوم نوح عليه السلام، وقد سبق في الذكر في حثّه صلى الله عليه وآله على التمسّك بالثَّقَلَين كتاب الله وعترته، قوله صلى الله عليه وآله: «**فإنّهما لن يفترقا حتّى يردا عليّ الحوض**» وقوله في بعض الطرق «**نبّأني ذلك اللطيف الخبير**» فأثبت لهم بذلك النجاة، وجعلهم وصلة إليهم فتمّ التمثيل المذكور، ومحصلة الحث على التعلّق بحبلهم وحبّهم وإعظامهم شكراً لرحمة مشرِّفهم صلى الله عليه وآله، والأخذ بهدي علمائهم ومحاسن أخلاقهم وشيمهم، فمن أخذ بذلك نجا من ظلمات

---

(١) الصواعق المحرقة: ٤٤٦/٢.

المخالفة، وأدّى شكر النعمة الوارفة؛ أي الزائدة، ومن تخلّف عنه غرق في بحار الكفّار، وتيار الطغيان، فاستوجب النيران»[1] انتهى

أقول: إنّهما ذكرا ركيزتين أساسيّتين وهما:

١ـ الأخذ بهدي أهل البيت عليهم السلام يوجب النّجاة من ظلم المخالفات.

٢ـ التخلّف عن اتّباع أهل البيت عليهم السلام يوجب الغرق في بحر الكفر والطغيان.

وهاتان الركيزتان هما الأساس في لحاظ العصمة لأئمّة أهل البيت عليهم السلام، وإن لم يذكرا الركيزة الثالثة.

وما نقصده بعصمة أئمّة أهل البيت عليهم السلام هو التزام الطاعات والأوامر الإلهية بحذافيرها واجتناب المعاصي كبيرها وصغيرها، بل والمكروهات أيضاً، إضافة إلى التنزيه عن الوقوع في الخطأ، وإلاّ لزم من الأمر بالتمسّك بهديهم نقض للغرض[2]، فتدبّر جيّداً.

الدلالة الخامسة: المرجعية الشاملة

إنّ النّبيّ الأكرم صلى الله عليه وآله قد استكمل تمام بيانه الشريف بكلماته القيّمة العميقة، وإن كانت مفردات قليلة، إذ لم يقتصر على تبيان الجوانب الإيجابية في الالتجاء إليهم والتمسّك بحبلهم، وإنّما أشار بل حذّر من التخلّف عنهم (من تخلّف عنها غرق وهوى) فإنّ المتمسّك بهم حقاً متمسّك بالقرآن، والمتمسّك بالقرآن حقّاً، متمسّك بهم حتماً، ومن هنا كانت الإشارة إليهم في هذا الحديث الشريف، هذا

---

(١) جواهر العقدين: ٢٦٣، انظر التنبيه الثاني.

(٢) تقدّم بيانه مفصّلاً في الجزء الأول، فلاحظ.

من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ تشبيهم بسفينة نوح عليه السلام هو إلفات نظر الأمّة إلى المفزع من بعده، وخصوصاً حينما تشتدّ المحن والتّحدّيات على الأمّة، داخلية أو خارجية، فكرية أو سياسية، فتغزو الأمة حالات التلاطم بأمواج الأفكار والرؤى والنظريات الدخيلة وغيرها، فإلى مَن يكون المفزع حينئذٍ؟

أئمّة أهل البيت عليهم السلام هم المفزع والمنجي من كلّ ما يعصف بالأمة، ولذا أشار إلى سفينة النّجاة الواحدة، والوحيدة، والموحَّدَة، والمتوحِّدة، والموحِّدة، إذ لا خلاص بكلّ سفينة تسلك عباب البحر، أو كلّ وسيلة يُتصوّر أنّها منجية وعاصمة، كما توهّم ابن نوح، فقال تعالى:

﴿وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَا بُنَيَّ ارْكَب مَّعَنَا وَلاَ تَكُن مَّعَ الْكَافِرِينَ، قَالَ سَآوِي إِلَى جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاء قَالَ لاَ عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللّهِ إِلاَّ مَن رَّحِمَ وَحَالَ بَيْنَهُمَا الْمَوْجُ فَكَانَ مِنَ الْمُغْرَقِينَ﴾[1]، وهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على أنّهم مفزع الأمّة في النجاة والهداية والتوجيه، وهذا ما يلازم المرجعية الشاملة، علمية وفكرية وسياسية.

إذ ما معنى التوجّه إليهم في الجانب العلمي والفكري، والإعراض عنهم في الجانب السياسي والقيادي؟

وهل يُعدّ هذا الصنع لجوءاً إليهم؟ إنّه لجوء ناقص.

لأنّ النّبيّ صلى الله عليه وآله أطلق في بيانه الشريف الأمر بالالتجاء إليهم، فاللجوء إليهم ينبغي أن لا يكون في مجالٍ دون مجال، بل في المجالات كافّه، وهذه المعاني تمثّل المرجعية الشاملة.

---

(١) هود: ٤٢ـ٤٣.

الدلالة السادسة: أهل ولاية الله تعالى

إنّ تشبيه النّبيّ صلى الله عليه وآله أهل البيت عليهم السلام بباب حطّة - كما جاء في روايات أخرى عن أبي سعيد الخدري - يرشد إلى أنّ غفران الذنوب وطاعة الله تعالى تتمثّل بطاعتهم، وإلاّ فما معنى دخول الباب سُجّداً؟ إذ لا مزيّة في دخول ذات الباب إلا الطاعة لله تعالى، والتزام أوامره مطيعين متواضعين طالبين للغفران، هكذا أُمِر بنو إسرائيل، قال تعالى:

﴿وَادْخُلُواْ الْبَابَ سُجَّداً وَقُولُواْ حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ وَسَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ﴾[1].

مَن الذي يستحقّ هذه الطاعة؟

لا يستحقّها إلاّ الوليّ، وليس كائن من كان، قال تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ﴾[2].

فالمولى عزّ وجلّ أمر بني إسرائيل أن يدخلوا باب بيت المقدس أو أريحا، متواضعين منحنين كهيئة السجود، طالبين من الله تعالى أن يحطّ عنهم ذنوبهم، ولذا جعل الله تعالى دخولهم «باب حطّة» سبباً للغفران وفوزهم بالجنان، وخلافه أي العصيان، فهو الكفر والنيران.

فالنّبيّ صلى الله عليه وآله شبّه أهل البيت عليهم السلام بباب حطّة، التي لا تتم الطاعة الإلهية إلاّ بالالتزام بطاعة أوامرهم دون عناد، وهذا ما لا يتمّ إلاّ أن تكون لأهل البيت عليهم السلام الولاية التامّة بعد ولاية الله تعالى، وولاية رسوله الكريم صلى الله عليه وآله.

---

(١) البقرة: ٥٨.

(٢) النساء: ٥٩، قد تقدّم بيانه مفصّلاً في الجزء الأوّل، فلاحظ.

وإلى ما يقرب من هذا المعنى أشار «السمهودي» ببيانه الجميل، نذكره بنصّه.

«قوله: «مثل باب حطّة في بني إسرائيل من دخله غُفر له»، أي: من دخله على الوجه المأمور به كما يشير إليه قوله تعالى في قصّة بني إسرائيل:

﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُواْ هَذِهِ الْقَرْيَةَ﴾[1]؛ أي «أريحا» قرية الجبّارين.

وقيل: بيت المقدس؛ يعني: إذا خرجتم من التّيه ادخلوا بيت المقدس.

﴿فَكُلُواْ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَداً﴾[2] أي: موسّعاً عليكم.

﴿وَادْخُلُواْ الْبَابَ﴾[3] أي: باب «أريحا» على الأول، وباب «بيت المقدس» على الثاني، وهو باب حطّة من بيت المقدس.

﴿سُجَّداً﴾ أي: خاضعين متواضعين بالانحناء كالراكع، لا السجود الحقيقي، وقوله: حطّ عنّا خطايانا، فهو أمر بالاستغفار.

فالحاصل أنّ الله تعالى جعل لبني إسرائيل دخولهم الباب متواضعين مستغفرين سبباً للغفران ودخول الجنان، كما يشير إليه ما جاء عن ثابت البناني في قوله عزّ وجلّ:

﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى﴾[4]، قال: إلى ولاية أهل بيته ﷺ[5]، انتهى.

بمعنى اهتدى إلى ولاية أهل البيت عليهم السلام، وهي الهداية الحقّة.

---

(١) البقرة: ٥٨.

(٢) البقرة: ٥٨.

(٣) البقرة: ٥٨.

(٤) طه: ٨٢

(٥) جواهر العقدين: ٢٦٤ـ٢٦٥، انظر التنبيه الثالث.

تنبيهان مهمّان

الأول: إنّ تشبيه النّبيّ صلى الله عليه وآله أهل بيته عليهم السلام بسفينة نوح عليه السلام، فيه وجه شَبهٍ قد يصعب الالتزام به، بل يحزّ بالنفوس، وتضيق له الصدور، وتتألّم له القلوب، ألا وهو عدم إيمان الكثرة الكثيرة من الناس بنوحٍ عليه السلام كما أشارت الآيات إليه: ﴿وَأُوحِيَ إِلَى نُوحٍ أَنَّهُ لَن يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلاَّ مَن قَدْ آمَنَ فَلاَ تَبْتَئِسْ بِمَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ﴾[1].

﴿حَتَّى إِذَا جَاء أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُّورُ قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلاَّ مَن سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ وَمَنْ آمَنَ وَمَآ آمَنَ مَعَهُ إِلاَّ قَلِيلٌ﴾[2].

فهل هذا الأمر مقصود للنّبيّ صلى الله عليه وآله في هذا الحديث الشريف؟

إنّنا حينما نستعرض ما جرى على أئمّة أهل البيت عليهم السلام من ظلمٍ، وقتلٍ، وتشريد، وانحسارٍ عن المسرح السياسي، نجد أنّ مضمون الحديث الشريف ينطبق على الواقع، فهذا الإمام الحسين بن علي عليه السلام في مواجهته لطاغية عصره يزيد بن معاوية، لم يقاتل معه إلاّ القليل القليل (وما آمن معه إلا قليل) فهذه الثّلّة المؤمنة من أصحابه، قد التزمت طاعة الحسين عليه السلام، وقاتلت بين يديه، إلى أن استشهدوا جميعاً.

فما الذي حلّ بالمسلمين وابن بنت رسول الله صلى الله عليه وآله يُذبح هو وأبناؤه وأهل بيته، وتُرفع رؤوسهم أمام الأشهاد، وتُسبى عياله من بلدٍ إلى بلد؟

هذا هو الامتحان الكبير.

---

(١) هود: ٣٦.

(٢) هود: ٤٠.

الثاني: من الواضح أنّ المقصود بأهل البيت عليهم السلام في الحديث الشريف هم الأئمّة الأثنى عشر، وليس المقصود بذلك المنتسب لأهل البيت عليهم السلام، لأنّ تلك الموصفات العالية، لا يمكن توفّرها إلاّ في هؤلاء الأثني عشر دون سواهم. نعم لا نعدم التقوى والصلاح والهداية عن غيرهم، ولكن العصمة والولاية، والمرجعية العلمية والسياسية غير متوفّرة لغيرهم. وقد أشار إليه الألباني في بيانه حول حديث الثَّقَلَين، فقال المراد بهم أصحاب الكساء الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً[1] بمعنى أنّ المراد بهم عليّ وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام[2].

الجهة الرابعة: حصاد الجمع بين الحديثين

نستعرض مفردات الحصاد ضمن النقاط التالية:

أولاً: إنّ في كلا الحديثين تمّت الإشارة ضمناً على أمرٍ في غاية الأهميّة والخطورة، ألا وهو ضرورة توفّر مَن يكون من أهل البيت عليهم السلام أهل للتمسّك به والالتجاء إليه لتُعصم الأمّة وتفوز وتنجو، خصوصاً إذا التفتنا إلى عالمية الرسالة المحمّديّه وخلودها، كما تشير الآيات الشريفة:

﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾[3].

﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لِأُنذِرَكُم بِهِ وَمَن بَلَغَ﴾[4].

---

(١) انظر صحيح الأحاديث القدسية: ٩٣.

(٢) تقدّم توضيحه مفصّلاً في الجزء الأول، فلاحظ.

(٣) الفرقان: ١.

(٤) الأنعام: ١٩.

﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّه﴾[١].

﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ﴾[٢].

فهذه الرسالة عالمية إلى يوم القيامة، وعليه فلابدّ للنّبيّ صلى الله عليه وآله أن يرشد الأمّة في فترة انقطاع الوحي عن السماء بعد رحلته إلى مَن تتوفّر فيه مواصفات الصلاح والهداية، ليدوم دين الله، وليظهره على الدين كلّه.

فمن هو المصداق الأكمل في زماننا الحاضر؟

هذا ما هو منحصر بالإمام الثاني عشر من أئمّة أهل البيت عليهم السلام، وهو الإمام المهدي عليه السلام.

وقد أشار إلى هذا المعنى «ابن حجر» ضمن بيانين.

البيان الأول: «وفي أحاديث الحثّ على التمسّك بأهل البيت إشارة إلى عدم انقطاع متأهّل منهم للتمسّك به إلى يوم القيامة، كما أنّ الكتاب العزيز كذلك، ولهذا كانوا أماناً لأهل الأرض كما يأتي، ويشهد لذلك الخبر السابق: «في كلّ خَلفٍ من أمّتي عدول من أهل بيتي» إلى آخر الحديث»[٣].

البيان الثاني: «وقال بعضهم: يحتمل أنّ المراد بأهل البيت الذين هم أمان: علماؤهم؛ لأنّهم الذين يُهتدى بهم كالنجوم، والذين إذا فقدوا جاء أهل الأرض

---

(١) التوبة: ٣٣، الفتح: ٢٨، الصف: ٩.

(٢) سبأ: ٢٨.

(٣) الصواعق المحرقة: ٤٤٢/٢.

من الآيات ما يوعدون، وذلك عند نُزول المهدي، لما يأتي في أحاديثه أنّ عيسى يُصلي خلفه، ويُقتل الدجال في زمنه، وبعد ذلك تَتتابع الآيات»[١] انتهى.

هذان الحديثان ـ الثَّقَلَين والسفينة ـ يقتضيان ضرورة توفّر إمام من أئمّة أهل البيت عليهم السلام الذي يمكنه أن يحقّق الدعوة المحمّدية وانتصارها على الدين كلّه ﴿لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾[٢] ومن المعلوم أنّ هذا الأمر لم يتحقّق في زمن النّبيّ صلى الله عليه وآله ولا في زمن الخلفاء الأربعة، ولا غيرهم. والوعد صادق، والله تعالى لا يخلف وعده، فلابدّ من تحققّه في آخر الزمان على يد عالم من علماء أهل البيت عليهم السلام وإمام من أئمّتهم، ألا وهو الإمام الثاني عشر، الإمام المهدي (عج)، الذي هو من ولد فاطمة عليها السلام ومن أهل البيت عليهم السلام.

ويمثّل اليوم مراجع الدين العظام من أتباع مدرسة أهل البيت والفقهاء العدول، بما لهم من ولاية، النيابة العامة للإمام المهدي (عج).

ثانياً: إنّ حقيقة ركوب سفينة أهل البيت عليهم السلام يفسّرها حديث الثَّقَلَين، وهو أنّ ركوب السفينة ينبغي أن يسبقه مؤهّلات، وإعداد روحي، وتوفّر مواصفات لائقة، تتمثّل بالتمسّك بالقرآن الكريم وأهل البيت عليهم السلام (ما إنّ تمسّكتم بهما لن تضلوا من بعدي أبدا)، فحينئذٍ تتوفّر الفرصة السانحة لركوب سفينة أهل البيت عليهم السلام التي يتحقّق بركوبها النّجاة.

فعليه أنّ ركوب السفينة يحتاج إلى عُدّة، وتلك العُدّة قد أفصح عنها حديث الثَّقَلَين، وأفادها مفاده.

---

(١) الصواعق المحرقة: ٤٤٦/٢.

(٢) التوبة: ٣٣.

ثالثاً: إنّ كلّ المضايقات والصعوبات والتحدّيات مهما ازدادت ومهما اتّخذت أشكالاً وأصنافاً مختلفة، وألواناً متعدّدة، وتضافر بعضها مع بعض ﴿**وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا**﴾[1]، كلّها مندحرة في نهاية الخط، لأنّ سفينة أهل البيت عليهم السلام هي السفينة الناجية، كما نجت سفينة نوح عليه السلام، وهذا عهد معهود من رسول الله صلى الله عليه وآله لأمّته ولأتباعه، فالمتمسّك بهذا الحبل والملتجئ إلى هذه السفينة لا يهمّه تلاطم الأمواج للبحار الهائجة، ولا تخيفه ظلماتها، فالسفينة سالكة طريقها إلى النجاة حتماً بلا أدنى شك.

رابعاً: كلا الحديثين يدلاّن على المرجعية العلمية لأهل البيت عليهم السلام فلابدّ من اقتصار المنابع العلمية في مجال الفقه والعقيدة والتفسير، بل كلّ ما يمت إلى الدين بصلة، أن نرجع فيه إلى أهل البيت عليهم السلام، فهم المرجعية التي أوصى رسول الله صلى الله عليه وآله بالرجوع إليهم، وفي المقابل لم يتوفّر لدينا من النصوص الصحيحة التي تدلّ على حثّه صلى الله عليه وآله إرجاع أمّته إلى غيرهم، وإلاّ لزم فيه التناقض أو التعارض. فلكي ينصف المرء نفسه، وينصف دينه، وينصف رسول الله صلى الله عليه وآله في عهده، ويكون على المحجّة البيضاء، عليه بالرّجوع إلى مدرسة أهل البيت العلمية ليستقي منها معين العلوم، ويعبق رحيق المعرفة، وهي في أساسها مستقاة من رسول الله صلى الله عليه وآله.

ومن حقّنا أن نتساءل ونقول:

بعد أن أوضح رسول الله صلى الله عليه وآله لأمّته الطريق وبيّن معالمه، ونبّههم على أمرين، لا ثالث لهما، إمّا ركوب سفينة أهل البيت عليهم السلام ومعناه النجاة والفوز والفلاح، وإمّا عدم ركوبها، ومعناه الخيبة والضلال والخسران.

---

(١) الإسراء: ٨٨.

فالذي لا يركب سفينة أهل البيت عليهم السلام سفينة مَن يركب إذن؟

وبعبارة أوضح، فإنّ الأمّة كلّها ستواجه التيارات العاتية، والأمواج المتلاطمة، فإذا اختار المرء عدم ركوب سفينة أهل البيت عليهم السلام، فهل هناك ما يدلّ على توفّر سفينة أخرى تحقّق له النجاة؟ أم يرغب الإنسان أن يخوض عباب البحر وأمواجه المتلاطمة بنفسه؟ فحينئذٍ وحده سيتحمّل مسؤولية العواقب الوخيمة، والنتائج السلبية. قال تعالى:

﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لاَ يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا قُلِ انتَظِرُواْ إِنَّا مُنتَظِرُون﴾[1].

هذا ما أردت أن أبيّنه حول حديث السفينة، ومرجعية أهل البيت عليهم السلام العلمية، وبه حسبنا فيما نبغي الإرشاد إليه.

وهناك أحاديث كثيرة وردت في فضائل أهل البيت عليهم السلام وبيان مرجعيّتهم، لا يسع المجال لتفصيلها، وإنّما أكتفي بالإشارة إليها رغبة في التذكير.

روايات الجمهور في بيان فضائل أهل البيت عليهم السلام

لقد أخرج المحدّثون من علماء أهل السُّنّة في مختلف كتبهم المعتبرة، الكثير من الروايات الواردة عن النّبيّ صلى الله عليه وآله في فضائل أهل البيت عليهم السلام، أختصرها بعددٍ ضئيلٍ جدّاً، رغبة في الاختصار، وأرشدك إلى مصادرها.

الرواية الأولى: أخرج الحاكم النيسابوري بإسناده عن ابن عباس رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله:

«النجوم أمان لأهل الأرض من الغرق وأهل بيتي أمان لأمّتي من الاختلاف

---

(١) الأنعام: ١٥٨.

فإذا خالفتها قبيلة من العرب اختلفوا فصاروا حزب إبليس»[١].

قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

الرواية الثانية: أخرج الإمام أحمد بن حنبل بإسناده عن حميد بن عبد الله بن يزيد المدني، أنّه ذكر عند النّبي صلى الله عليه وآله قضاء قضى به عليّ بن أبي طالب، فأعجب النّبي صلى الله عليه وآله فقال:

«الحمد لله الذي جعل فينا الحكمة أهل البيت»[٢].

الرواية الثالثة: وفي ذخائر العقبى عن عمر: أنّ النّبيّ صلى الله عليه وآله قال:

«في كلّ خلف من أمّتي عدول من أهل بيتي ينفون عن هذا الدين تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، ألا وإنّ أئمّتكم وفدكم إلى الله عزّ وجلّ، فانظروا من تُوفدون» أخرجه الملاّء[٣].

الرواية الرابعة: أخرج الآجري الشافعي بإسناده عن ابن عباس، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله:

---

(١) المستدرك على الصحيحين: ٤٧١٥/١٦٢/٣، وقريب منه ما رواه أحمد بن حنبل في «فضائل الصحابة» ١١٤٥/٦٧١/٢، والمحبّ الطبري في «ذخائر العقبي»: ٤٩ ونسبه إلى أحمد في «المناقب»، والطبراني في «الكبير»: ٦٢٦٠/٢٢/٧، رواه عن سلمة بن الأكوع، عن النّبيّ صلى الله عليه وآله. وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد»: ١٥٠٢٥/٢٧٧/٩، وجزء النجوم صحيح في رواية أبي برده، عن أبيه، عند مسلم: ١٩٦١/٤، وأورده ابن حجر في «الصواعق المحرقة»: ٤٤٥/٢، والسمهودي في «جواهر العقدين»: ٢٥٩، والفسوي في «المعرفة والتأريخ»: ٢٩٦/١.

(٢) فضائل الصحابة: ١١١٣/٦٥٤/٢، وذكره المحبّ الطبري في «ذخائر العقبي»: ٥٤، ونسبه إلى أحمد في «المناقب»، وأورده ابن حجر في «الصواعق المحرقة»: ٤٤١/٢ وذكره المحبّ الطبري أيضاً في «الرياض النضرة»: ١٤٨٢/١٤٦/٣.

(٣) ذخائر العقبى: ٤٩، الصواعق المحرقة: ٤٤١/٢.

«أحبّوا الله عزّ وجلّ لما يغذوكم به من نعمة، وأحبّوني لحبّ الله عزّ وجلّ، وأحبوا أهل بيتي لحبّي»[١].

الرواية الخامسة: وفي ذخائر العقبى عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «نحن أهل بيتٍ لا يُقاس بنا أحد» أخرجه المَلاء[٢].

أمير المؤمنين عليه السلام والبيان البليغ

وتحت هذا العنوان نقتطف من خطب أمير المؤمنين عليّ أبي طالب عليه السلام التي وردت في «نهج البلاغة»، وفيها يُبيّن مقام أهل البيت عليهم السلام ومنزلتهم، كما بيّن لزوم التمسّك بهم، واقتفاء أثرهم، فكلامه عليه السلام مؤكّداً ومبتنياً على ما تقدّم من رواياتٍ عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وإليك هذه الروائع.

أولاً: «ألاَ إنَّ مَثَلَ آلِ محمّد صلى الله عليه وآله كَمَثَلِ نُجُومِ السماءِ: إذا خَوَى نجم طَلَعَ نجمٌ، فَكَأنَّكُم قَدْ تَكَامَلَتْ مِنَ اللّه فِيكُمُ الصَّنَائِعُ، وَأَرَاكُم ما كُنْتُم تَأمُلُون»[٣].

---

(١) كتاب الشريعة: ٨٣٣، ح ١٧٦٠، ١٧٦١، وأخرجه البخاري في «التأريخ الكبير»: ٥٦٢/١٨٤/١، والترمذي في «الجامع الكبير»: ٣٧٨٩/١٢٦/٦، والحاكم في «المستدرك»: ٤٧١٦/١٦٢/٣، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي. وأخرجه الطبراني في «الكبير»: ٢٦٣٩/٤٦/٣، ١٠٦٦٤/٢٨١/١٠، وأبو نعيم في «حلية الأولياء»: ٢١١/٣، وأورده المحبّ الطبري في «ذخائر العقبى»: ٥٠، وابن حجر في «الصواعق المحرقة»: ٤٩٥/٢، والخطيب البغدادي في «تأريخ بغداد»: ٢١٤٩/٣٨١/٤.

(٢) ذخائر العقبى: ٤٩، وأخرجه الديلمي في «فردوس الأخبار»: ٧٠٩٢/٣٤/٥ وابن حجر العسقلاني في «تسديد القوس»: ٧٠٩٤/٣٧٣/٢، والمتقي الهندي في «كنز العمال»: ١٣٢٠١/١٠٤/١٢ والمناوي في«كنوز الحقائق»: ٨١٠٤/٢٣٢/٢، وعزاه للفردوس. ورواه الجاحظ عن علي عليه السلام، كما جاء ذلك في بعض رسائله في مدح بني هاشم، انظر كشف الغمة، للإربلي: ٦٩/١.

(٣) نهج البلاغة، بترتيب صبحي الصالح: خطبة ١٨٦/١٠٠، وتصنيف نهج البلاغة، لبيب بيضون: ٣٤٢.

ثانياً: «نَحنُ شَجَرَةُ النُّبوَّة ومَحَطُّ الرِّسالَة ومُختلَفُ الملائكَة ومَعَادن العلْم، وَيَنَابيعُ الحُكْم. نَاصرُنا ومُحبُّنا ينتظرُ الرَّحْمَةَ، وَعَدوُّنا (خاذلنا) وَمُبْغضُنا يَنْتَظرُ السَّطْوَةَ (اللَّعْنَة)»[١].

ثالثاً: ثُمّ قال عَليّ عليه السلام فيمن تركوا أهل البيت واتّبعوا غيرهم: «آثروا عاجلاً، وأخّروا آجلاً، وتركوا صافياً، وشربوا آجناً كأنّي أنْظرُ إلى فاسقهم، وقد صَحِبَ المنْكَر فألفَه»[٢].

رابعاً: «انظُرُوا أهْلَ بَيت نَبيِّكُم، فالزَموا سَمْتَهُم، وَاتَّبعوا أثَرَهُمْ، فَلَن يُخرجوكم من هُدىً، ولن يُعيدُوكم في ردىً، فإنْ لَبَدوا فالْبُدوا، وإن نَهَضُوا فانهضُوا. ولا تسبقُوهُم فتضلُّوا، ولا تتأخّروا عنهم فَتَهْلكُوا»[٣].

خامساً: «وأعلموا أنّكم لن تَعْرِفُوا الرّشدَ حتّى تعرفوا الذي تَرَكَه، ولن تأخُذُوا بميثَاق الكتَاب حتّى تَعْرِفُوا الذي نَقَضَه، ولن تَمَسَّكوا به حتّى تَعرِفُوا الذي نَبَذَه. فالتَمسُوا ذلك من عند أهله، فإنَّهُم عَيْشُ العلْم، ومَوتُ الجَهْل. هُم الّذينَ يُخْبرُكُم حُكْمُهُم عن علْمهم، وَصَمْتُهُمْ عن منطقهم، وظاهرهُم عن باطنهم. لا يُخالفُونَ الدِّينَ ولا يَخْتَلفُون فيه، فهو بَيْنَهُم شَاهدٌ صَادقٌ، وَصَامتٌ نَاطقٌ»[٤].

سادساً: «أين الذين زعموا أنّهم الراسخون في العلم دُوننا، كَذباً وَبَغْياً علينا، أنْ رَفَعَنَا الله وَوَضَعَهُمْ، وَأعْطانا وَحَرَمَهُمْ، وأدْخَلَنَا وَأخرَجَهُم. بنا يُسْتَعطى الهُدَى،

---

(١) نهج البلاغة: خطبة ٢١٠/١٠٩، وتصنيف نهج البلاغة، لبيب بيضون: ٣٤٢.

(٢) نهج البلاغة: خطبة ٢٦٣/١٤٤، وتصنيف نهج البلاغة، لبيب بيضون: ٣٤٢

(٣) نهج البلاغة، بترتيب صبحي الصالح: خطبة ١٨١/٩٧ وتضيف نهج البلاغة، لبيب بيضون: ٣٤١.

(٤) نهج البلاغة، بترتيب صبحي الصالح: خطبة ٢٦٩/١٤٧، وتصنيف نهج البلاغة، لبيب بيضون: ٣٤٣.

وَ يُستجلى العَمَى. إنّ الأئمّة مِن قُرَيش غُرِسوا في هذا البَطْنِ من هاشِمٍ؛ لاَ تَصْلُحُ عَلَى سِوَاهم، وَلاَ تَصْلُحُ الوُلاَةُ مِن غَيْرِهم»[1].

وفي هذا المقدار من الروايات الواردة في بيان منزلة أهل البيت عليهم السلام، ومقامهم، وفضلهم، ومرجعيّتهم، كفاية في إثبات المطلوب، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) نهج البلاغة، بترتيب صبحي الصالح: خطبة ٢٦٣/١٤٤.

الفصل الرابع

المرجعية العلمية لأئمّة أهل البيت عليهم السلام في الواقع الإسلامي

- مرجعية الإمام عليّ عليه السلام العلمية
- كيف نشأت مرجعيّة الإمام عليّ عليه السلام
- العامل الأول: التربية النبويّة
- العامل الثاني: الإعداد الذاتي
- مرجعية الإمام علي عليه السلام في الواقع الإسلامي
- باب في رجوع أبي بكر إلى الإمام عليّ عليه السلام
- باب في رجوع عمر إلى الإمام عليّ عليه السلام
- باب في رجوع عثمان إلى الإمام عليّ عليه السلام
- موراد في قضاء الإمام عليّ عليه السلام

المرجعية العلمية لأئمّة أهل البيت عليهم السلام في الواقع الإسلامي

المدخل

علمنا سابقاً: أنّ المرجعية ضرورة من ضرورات الحياة، فضلاً عن الدين، لأنّ المرجع عنصر أساسي لكلّ دعوة، ولكلّ مجتمعٍ بشري، كما لكلّ عقيدة.

ولعلّ السبب الرئيسي لما أحلّ بالمسلمين يعود في جوهره إلى استبعاد المرجعية الشرعية التي عيّنها الله تعالى لعباده في الرجوع إليهم، واستبدالها ببديلٍ اُختير على ضوء معطيات دينوية، ومصالح مادية، أو رؤى واجتهاداتٍ خاطئة، أو نتيجة عصبيّات قبليّة.

والمرجعية الدينية مصدر بيان القوانين الإلهية، والأحكام الشرعية التكليفية والوضعية، وأنّها الحَكَم الفصل في الأمور القضائية والسياسية والاجتماعية، ولا نعني بالمرجعية العلمية الدينية قدرتها على إبداء الرأي الشخصي في مقابل النصوص الإلهية، وإنّما قدرتها لا على استنباط الحكم الشرعي فحسب، بل على استنباط واكتشاف النصوص الإلهية من القرآن والسنّة المطهّرة الدالة على الأحكام الشرعية، وبيان علل الأحكام من خلال عمق فهمها لكتاب الله تعالى وسنّة رسوله الكريم، وما تمتلك من أصالة في الفكر ورسوخ في الإيمان، وطهارة من الأرجاس، وتنزّهٍ عن الأخطاء، وترفّعٍ عن كلّ النقائص، ومعها فلا

مجال للتردّد في التزام أحكامها، إذْ هي الينبوع الصافي، والمعين الذي لا ينضب، وحبل الله الذي به يُتمسّك. وما تقدّم من نصوص نبويّة أثبتت هذا المعنى بحقّ أئمّة أهل البيت عليهم السلام.

والمرجعية العلمية التي نقصدها، ليست حالة طارئة على الأمّة في برهة من الزمن، بحيث تفقد بريقها وعمقها وأثرها العلمي وبُعدها الديني في الواقع الإسلامي بمجرد رحيلها، كما هي الأحكام الطارئة، كلاّ، وإنّما هي واقع حياتي ثابت ومستمر ومتجدّد حسب ما يتجدّد للمجتمع من حاجات ونتاجٍ علمي، فهي تفيض بظلالها العلمية والدينية والفكرية على الدوام، طبقاً لمعطيات الشريعة المحمّدية. ومن هنا أُلزمت الأمّة التمسّك بهم، لتنجو من الضلال وتعيش الهداية بكلّ أبعادها ومعطياتها. وفي هذا الصدد يقول الشهيد السيد محمد باقر الصدر: «إنّ المرجعية الفكرية حقيقة ثابتة مطلقة لا تتقيّد بزمان حياة الإمام، ومن هنا كان لها مدلولها العلمي الحيّ في كلّ وقت، فما دام المسلمون بحاجةٍ إلى فهمٍ محدّدٍ للإسلام، وتعرّف على أحكامه وحلاله وحرامه ومفاهيمه وقيمه، فَهُمْ بحاجةٍ إلى المرجعية الفكرية المحدّدة ربانياً المتمثلة أولا: في كتاب الله تعالى، وثانياً: في سنّة رسول الله صلى الله عليه وآله والعترة المعصومة من أهل البيت عليهم السلام التي لا تفترق ولن تفترق عن الكتاب كما نصّ الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله»[1] انتهى.

وما نريد أن نبحثه في هذه الفصول، هو مرجعية كلّ إمامٍ من أئمّة أهل البيت عليهم السلام من خلال عدّة معطيات، من النشأة والتربية، والتبنّي النبّوي، والواقع الإسلامي المتمثّل برجوع الأمّة إليهم، قادتها وسوادها الأعظم.

---

(١) نشأة التشيّع والشيعة: ٨٥ ـ ٨٦

مرجعيّة الإمام عَلِيّ عليه السلام العلمية

مرجعيّة أمير المؤمنين عليه السلام العلمية ليست محل جدلٍ بين المسلمين، بل هي موضع وفاق، فقد شهد بها واعترف القاصي والداني، ولا نريد ببحثنا هذا استكشاف أمرٍ مجهول، لكونه أبين من الشمس في رائعة النهار، وإنّما نريد بيان الخصائص الذاتية التي تَميّزت بها مرجعيّته، ومناشئها، إضافة إلى بيان واقع التعَاطي الإسلامي في الصدر الأول وما تلاه، مع هذه المرجعيّة، والتزام الفقهاء من مختلف المذاهب الإسلامية، بالبيانات الدينية والأحكام الفقهية التي زخرت بها مرجعيّة هذا الإمام، دون العدول عنها، إلاّ في بعض حالات الهواجس الشخصية المنفردة، أو التعصّب الأعمى.

كيف نشأت مرجعية الإمام؟

إنّ مرجعية الإمام أمير المؤمنين عَلِيّ بن أبي طالب عليه السلام لم تنشأ من فراغ، وإنما نشأة عبر عوامل تربوية معمّقة التزم بها عليّ بإملاءٍ وتوجيهٍ من النّبيّ الأكرم صلى الله عليه وآله، ولذا يمكن إرجاعها إلى عاملين أساسيين:

العامل الأول: التربية النبويّة

إنّ تربية النّبيّ صلى الله عليه وآله لعليٍّ عليه السلام تمّت في ضوء مراحل متعدّدة من عمر الإمام، إذْ ابتدأت من المرحلة الأولى من عمره الشريف، وهي مرحلة فجر الصبا، واستمرّ النّبيّ يرفد عليّاً بتوجيهاته، وتعاليمه، وعنايته له، فتربّى في حجر النّبيّ صلى الله عليه وآله ولم يفارقه طيلة حياته[1] إلى أن فارق النّبيّ صلى الله عليه وآله الحياة الدنيا.

---

(١) انظر الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر: ٤٦٤/٤.

هذا ما نسلّط الضوء عليه، ضمن المراحل التالية:

أولاً: مرحلة الصبا

لقد احتضن النّبيّ صلى الله عليه وآله عليّاً في فجر صباه، وذلك في خطوة هَدَفَ إليها النّبيّ صلى الله عليه وآله من مبادرته لتخفيف الضغط الاقتصادي عن عمّه أبي طالب، «وذلك أنّه لمّا أصاب أهل مكّة جدب، وقحط أجحف بذي المرُوءة، وأضرَّ بذي العيال، قال رسول الله صلى الله عليه وآله لعمّه العباس وكان من أيسر بني هاشم: يا عمّ إنّ أخاك أبا طالب كثير العيال، وقد أصاب النّاس ما ترى، فانطلق بنا إلى بيته لِنُخَفّف من عياله عنه، فتأخذ أنت رجلاً وأنا آخذ رجلاً فنكفلهما عنه، فقال العباس: أفعل. فانطلقا حتّى أتيا أبا طالب فقالا: إنّا نريد أن نخفّف عنك من عيالك حتّى ينكشف عن الناس ما هم فيه. فقال لهما أبو طالب: إذا تركتما لي عقيلاً وطالباً، فاصنعا ما شئتما. فأخذ رسول الله صلى الله عليه وآله عليّاً فضمّه إليه، وأخذ العباس جعفراً فضمّه إليه. فلم يزل عليّ عليه السلام مع رسول الله صلى الله عليه وآله حتّى بُعث النّبيّ صلى الله عليه وآله، فاتّبعه عليّ عليه السلام وآمن به وصدّقه، وكان عمره إذ ذاك ثلاث عشرة سنة»[1] انتهى.

وهكذا فقد كان عليّ في ذرى مودّة النّبيّ وعاطفته، ولقد كانت هذه الخطوة من النّبيّ قد خطّط لها سَلَفاً، من أجل تربية عليّ عليه السلام في كنفه، ليغرس شمائل الأداب والمعرفة والوعي عند عليٍّ عليه السلام منذ فجر صباه، فكانت هذه هي المرحلة الأولى من حياته، وقد وعى الإسلام وآمن به وفهم جوهره. ولنترك الإمام

---

(١) نور الأبصار، للشبلنجي الشافعي: ١١٧، انظر، الكامل في التأريخ: ٤٨٤/١، وتأريخ الطبري: ٣١٣/٢، سيرة ابن هشام: ٢٢٨/١، طبعة دار الجيل.

عليّ عليه السلام يتحدّث ليصف لنا تلك الفترة الذهبية التي عاشها في كَنَف النّبيّ، وما لاقاه من قمم الحفاوة والتكريم فقال عليه السلام:

«وقد عَلِمتُم مَوْضِعي من رسُول الله صلى الله عليه وآله بالقَرابة القَريبة، والمنزلة الخَصيصة، وضعني في حِجره وأنَا وَلَد (وليد) يَضُمُّني إلى صَدْره، وَيَكْنُفُني في فِرَاشه، وَيُمسُّني جَسَدَه، وَيُشِمُّني عَرْفَه[1]. وكان يَمْضَغُ الشَّيء ثُمّ يُلَقمُنيه، وما وَجَدَ لي كَذْبَةً في قول، ولا خَطْلَةً[2] في فِعْل ولقد قَرَنَ الله به صلى الله عليه وآله من لَدُن أنْ كان فَطيماً أعظَمَ مَلَك من مَلائكَته يَسْلُكُ به طريقَ المكارم، ومَحاسن أخلاق العَالَم، لَيلَهُ ونَهارَه، ولَقد كُنتُ أتَّبعُهُ اتّباعَ الفَصيل[3] أثَرَ أُمّه، يَرْفَعُ لي في كلّ يوم من أخْلاقه عَلَماً[4] وَيَأمُرُني بالاقتداء به. ولَقد كان يُجاوِرُ في كلّ سَنَة بِحِرَاء[5] (حرّاء) فَأرَاه، ولا يراهُ غَيْري. ولَم يَجمَعْ بَيتٌ واحدٌ يومئذٍ في الإسلام غيرَ رسول الله صلى الله عليه وآله وخديجة وَأنَا ثالثُهما أرى نورَ الوَحْي والرِّسالة، وَأشُمُّ ريحَ النُّبوَّة»[6].

وهكذا كانت هذه المرحلة السامية من عمر الإمام عَليّ عليه السلام قد رُكّزت دعائمها وشُيّدت أركانها في ضوء التربية الخاصّة للنّبيّ صلى الله عليه وآله، فزرع في نفسه جذور الإيمان، وركّز عنده مفاهيم الإسلام وقيمه وتعاليمه، ليكون تلميذه البار من الطراز الأول، والمرجع للأمّة من بعده، لا يضاهيه أحد من الصحابة لكون النّبيّ

---

(١) عَرْفُهُ: رائحته الذكيّة.

(٢) الخَطْلَة: واحدة الخَطَل: الخطأ الذي ينشأ عن عدم الروية.

(٣) الفصيل: ولد الناقة.

(٤) عَلَماً: أي فضلاً ظاهراً.

(٥) حِراء: جبل على القرب من مكة.

(٦) نهج البلاغة: خطبة ٢٩٢/٤٠٥، وتسمى بالخطبة القاصعة.

قد اختصّ هذا الفعل بعليٍّ عليه السلام. ومن هنا نجد الاستجابة السريعة بل المتفانية للإيمان بهذا الدين الحنيف منذ انطلاقته الأولى، إذْ لم يسبقه أحد بالانتماء الإسلامي سوى رسول الله صلى الله عليه وآله فانبرى ملتزماً بالصلاة خلف رسول الله صلى الله عليه وآله سابقاً المسلمين جميعاً بزمنٍ بلغ أمده سبع سنين، وقد أبرز هذا المعنى الكثير من المؤرخين والمحّدثين، كما ستعرف بعضهم من خلال الروايات التالية:

الرواية الأولى

روى الطبري بسنده عن يحيي بن عفيف، عن أبيه، قال: جئت في الجاهلية إلى مكة فنزلت على العباس بن عبد المطلب قال: فلمّا طلعت الشمس وحلّقت في السماء وأنا انظر إلى الكعبة، أقبل شاب، فرمى ببصره إلى السماء، ثمّ استقبل الكعبة فقام مستقبلها، فلم يلبث حتّى جاء غلام، فقام عن يمينه، قال: فلم يلبث حتى جاءت امرأة خلفهما فركع الشابّ فركع الغلام والمرأة، فرفع الشابّ فرفع الغلام والمرأة فخرّ الشابّ ساجداً، فسجدا معه، فقلت: يا عباس، أمر عظيم! فقال: أمر عظيم! أتدري من هذا؟ فقلت: لا، قال: هذا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب، ابن أخي أتدري مَن هذا معه؟ قلت لا، قال: هذا عليّ بن أبي طالب بن عبد المطلب، ابن أخي.

أتدري مَن هذه المرأة التي خلفهما؟ قلت: لا، قال: هذه خديجة بنت خويلد، زوجة ابن أخي. وهذا حدّثني أنّ ربّك ربّ السماء أمرهم بهذا الذي تراهم عليه.

وايْم الله ما أعلم على ظهر الأرض كلّها أحداً على هذا الدين غير هؤلاء الثلاثة»[1].

---

(١) تأريخ الطبري: ٣١١/٢، الكامل في التأريخ: ٤٨٤/١، الاستيعاب، لابن عبد البر: ٢٠١/٣، مجمع الزوائد: ١٤٦٠٥/١٢٦/٩.

الرواية الثانية

«روى الطبري بسنده عن عبّاد بن عبد الله، قال: سمعت عليّاً يقول: أنا عبد الله وأخو رسوله، وأنا الصديق الأكبر، لا يقولها بعدي إلاّ كاذب مُفترٍ، صلّيت مع رسول الله قبل الناس بسبع سنين»[١].

الرواية الثالثة

«روى الطبري بسنده عن زيد بن أرقم، قال: أول من أسلم مع رسول الله ﷺ عليّ بن أبي طالب عليه السلام، وفي رواية أخرى عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال: بُعث النّبيّ ﷺ يوم الأثنين وصلّى عليّ يوم الثلاثاء»[٢].

والروايات في ذلك جمّة ومتضافرة، وهي تكشف بضرس قاطع سبق إيمان عليّ عليه السلام، وشدّة التزامه بتعاليم النّبيّ ﷺ منذ نعومة أظفاره مما يعمّق من معنى التلاحم الروحي والتربوي بينه وبين رسول الله ﷺ، إلى درجةٍ لم يفصل بين البعثة النّبوية وإيمانه بها والتزامه بتعاليمها سوى يوم واحد، كما هو ظاهر الرواية الأخيرة، هذا وقد أشاد النّبيّ ﷺ بسبق الإيمان العلوي كما سيتّضح ذلك لاحقاً أيضاً.

ثانياً: مرحلة المؤازرة الفعلية

في هذه المرحلة من عمر الإمام عليّ عليه السلام ـ وهو حدث السن ـ اندكّ بالنّبيّ ﷺ أكثر فأكثر، فكاد لا يفارقه في جميع أوقاته، وكان يؤازره في أعماله

---

(١) تأريخ الطبري: ٣١٠/٢، أخرجه ابن ماجة أيضاً في سننه: ١٢٠/٨٥/١ انظر المقدمة، ب ١١.

(٢) تأريخ الطبري: ٣١٠/٢، سيرة ابن هشام: ٢٦٠/١، دلائل النبوة، للبيهقي: ١٦٥/١.

وما يأمره به، دون تردد أو اعتراض، بل كان المبادر الأول والوحيد في كثير من مواطن التضحية والفداء والمستجيب الأسرع إلى أوامر النّبيّ صلى الله عليه وآله، فحينما نزلت الآية الشريفة: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الأَقْرَبِينَ﴾[1] أمر النّبيّ صلى الله عليه وآله عليّاً أن يجمع قرابته من بني هاشم ويهيّئ لهم الطعام والشراب، فنفّذ عليّ كلّ ما أمره رسول الله صلى الله عليه وآله، ولكن لم يفسح المجال لرسول الله صلى الله عليه وآله بإعلان الدعوة لبني هاشم، فطلب النّبيّ صلى الله عليه وآله من عليٍّ أن يكرّر الدعوة لهم كالسابق ففعل كما أمر ولم يتردد في ذلك. ولنفسح المجال لابن جرير الطبري ليروي لنا الرواية، ما نصّها:

أخرج ابن جرير بإسناده عن ابن عباس، عن عليّ بن أبي طالب قال: لمّا نزلت هذه الآية على رسول الله صلى الله عليه وآله ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الأَقْرَبِينَ﴾ دعاني رسول الله صلى الله عليه وآله، فقال لي: يا عليّ إنّ الله أمرني أن أنذر عشيرتي الأقربين، قال: **فضقت بذلك ذرعاً وعرفت أنّي متى ما أناديهم بهذا الأمر أر منهم ما أكره فصمتّ حتّى جاء جبرائيل**، فقال: يا محمد إنّك إلاّ تفعل ما تؤمر به يعذّبك ربّك، **فاصنع لنا صاعاً من طعام واجعل عليه رجل شاة واملأ لنا عساً من لبن ثمّ اجمع لي بني عبد المطلب حتّى أكلّمهم وأبلغهم ما أمرت به** ففعلتُ ما أمرني به ثُمّ دعوتهم له وهم يومئذ أربعون رجلاً يزيدون رجلاً أو ينقصونه فيهم أعمامه أبو طالب، وحمزة، والعباس، وأبو لهب فلمّا اجتمعوا إليه - لا في المرّة الأولى بل في المرّة الثانية، وساق الحديث - ثمّ تكلّم رسول الله صلى الله عليه وآله فقال: **يا بني عبد المطلب إنّي والله ما أعلم شاباً في العرب جاء قومه بأفضل مما جئتكم به إنّي قد جئتكم بخير الدنيا والآخرة وقد أمرني**

---

(١) الشعراء: ٢١٤.

الله أن أدعوكم إليه، فأيّكم يُؤازرني على هذا الأمر على أن يكون أخي وكذا وكذا، قال: فأحجم القوم عنها جميعاً وقلت وإنّي لأحدثهم سناً وأرمصهم عيناً وأعظمهم بطناً وأحمشهم ساقاً: أنا يا نبيّ الله أكون وزيرك، فأخذ برقبتي، ثمّ قال: **إنّ هذا أخي** وكذا وكذا **فاسمعوا له وأطيعوا**. قال: فقام القوم يضحكون ويقولون لأبي طالب قد أمرك أن تسمع لابنك وتطيع»[1] انتهى.

أقول: لئن أخفى الراوي علينا كلام النّبيّ ﷺ وأبهمه بقوله (كذا وكذا) فإنّ الحقيقة لابدّ أن يظهرها الله تعالى.

فقد ذكرها الرواة والمؤرخون بتفصيلها، منهم الثعلبي، والحسكاني، وابن عساكر بالنصّ الآتي:

«**على أن يكون أخي ووصيّي وخليفتي فيكم؟**... فأخذ برقبتي ثُمّ قال: «**هذا أخي، ووصيّي وخليفتي فيكم، فاسمعوا له وأطيعوا**»[2]، كما قد ذكرها الطبري نفسه بهذا النّص في تأريخه[3].

ولئن سلّمنا لابن جرير روايته في التفسير بكذا وكذا، لكنّه لم يستطع أن يخفي قول النّبيّ ﷺ لبني هاشم وللأمّة من بعدهم «فاسمعوا له وأطيعوا» وهذا إعلان واضح من النّبيّ ﷺ بمرجعية عليّ عليه السلام، وبه الكفاية في إثبات المطلوب.

---

(١) تفسير الطبري: ١٧/٦٦١ـ٦٦٣.

(٢) تأريخ مدينة دمشق: ٤٢/٤٩، وانظر تفسير الثعلبي: ٧/١٨٢، وشواهد التنزيل: ١/٤٨٥/٥١٤، ١/٥٤٢/٥٨٠، والكامل في التأريخ: ١/٤٨٧ـ ٤٨٨، وذكره ابن الجوزي في (الوفا): ١٨٤ مقتصراً على قول النّبي ﷺ:

«**على أن يكون أخي**» دون تكملة الرواية.

(٣) تأريخ الطبري: ٢/٣٢١، الكامل في التأريخ: ١/٤٨٧ـ ٤٨٨.

ثالثاً: مرحلة التّلمُّذ المستمر

لقد تلمّذ عليٌّ عليه السلام لدى النّبيّ صلى الله عليه وآله بشكل دائمٍ ومستمر، إذّ لم يخضع تلمّذه لوقتٍ محدَّدٍ، أو لزمانٍ خاص، بل كان عليٌّ عليه السلام دائم الحضور بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله وكان يدخل عليه في الليل والنهار، فلم يحجبه عنه حاجب، وهذا المعنى يقتضي بالضرورة أن يكون النّبيّ صلى الله عليه وآله قد ادّخر عليّاً ليكون مرجعاً للأمّة من بعده، وهذا ما أشارت إليه الرواية التالية:

أخرج ابن عساكر بإسناده عن وهيب المكي قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله لعليّ: «**إنّ الله أمرني أن أدنيك ولا أقصيك وأن أعلّمك ولا أجفوك، فحقّ عَلَيَّ أنْ أعلمّك وحقّ عليك أن تعي**»[1]. وأيضاً عن أنس بن مالك قال: أنّ النّبيّ صلى الله عليه وآله قال: لعليّ: «**أنت تُبيّن لأمّتي ما اختلفوا فيه من بعدي**»[2].

وهذا المعنى استدعى أن يكون عليّ عليه السلام كثير الرواية عن النّبيّ صلى الله عليه وآله، لكثرة ما سمع من النّبيّ وكثرة ما أسمعه النّبيّ صلى الله عليه وآله، ولذلك حينما سُئِل عن سبب كونه أكثر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله رواية عن النّبيّ؟ أجاب عليّ عن ذلك بما نصّت عليه الرواية التالية:

أخرج ابن سعد بإسناده عن عبد الله بن محمد بن عمر بن عليّ بن أبي طالب، عن أبيه: أنّه قيل لعليّ: ما لك أكثر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله حديثاً؟ فقال: إنّي كنت إذا سألته أنبأني وإذا سكتُّ ابتدأني»[3].

---

(١) تأريخ مدينة دمشق: ٣٧٦/٤٢.

(٢) المصدر السابق: ٣٨٧/٤٢.

(٣) الطبقات الكبرى: ٢٥٨/٢، وأورده ابن حجر في الصواعق: ٣٥٩/٢.

معنى ذلك أنّ عليّاً عليه السلام كان دائم التلمُّذ لدى النّبيّ، والنّبيّ كان دائم التعليم لعليٍّ عليه السلام، والرواية السالفة قد أخرجها ابن عساكر أيضاً، وإنّما رواها بتمامها كاملة، مع ذكر الإسناد أيضاً، كما في النّصّ التالي:

«عن عليّ بن أبي طالب قال: كنت أدخل على رسول الله صلى الله عليه وآله ليلاً ونهاراً وكنت إذا سألته أجابني وإن سكتّ ابتدأني، وما نزلت عليه آية إلاّ قرأتها وعلمتُ تفسيرها وتأويلها، ودعا الله لي أنْ لا أنسى شيئاً علّمني إيّاه، فما نسيته من حرام ولا حلال، وأمرٍ ونهي، وطاعة معصية. ولقد وضع يده على صدري، وقال:

«اللّهم املأ قلبه علماً وفهماً وحكماً ونوراً».

ثمّ قال لي:

«أخبرني ربّي عزّ وجلّ أنّه قد استجاب لي فيك»[1].

وهذه الحالة أوجدت عند عليٍّ عليه السلام أرضيّة واسعة لسبر غور الميادين العلمية المختلفة، وكأنّ النّبيّ قد رسخّ في عقل عليّ، وفي قلبه، المسائل الكلّية، وبيّن له كيفية تفريعها واستنتاج ما أشكل منها، فلذا كان يقول سلام الله عليه:

«علّمني رسول الله صلى الله عليه وآله ألف باب من العلم ينفتح لي عن كلّ بابٍ ألف باب»[2]. وهذا الميدان العلمي الواسع لم يقترب إلى حريمه أحد من الصحابة فضلاً عن ادّعائه. فلذا تميّز عليّ بهذا الشموخ العلمي من بين أصحاب محمد صلى الله عليه وآله، وقد شهد معاوية بن أبي سفيان بهذا الفضل لعليّ عليه السلام أيضاً، فقال:

«كان رسول الله صلى الله عليه وآله يغُرّ علياً بالعلم غرّاً»[3].

---

(١) تأريخ مدينة دمشق: ٣٨٦/٤٢، والمختصر، لابن منظور: ١٨/١٨.

(٢) تأريخ مدينة دمشق: ٣٨٥/٤٢، والمختصر، لابن منظور: ١٨/١٨.

(٣) مختصر تأريخ دمشق: ١٦/١٨، يغرّه: أي يُلقمه.

رابعاً: مرحلة التصدّي للقضاء

لمّا كان النّبيّ صلى الله عليه وآله يدّخر عليّاً ليكون مرجعاً للأمّة من بعده، والمبيّن لهم ما اختلفوا فيه من جهة، ومن جهة أخرى ما لمسه صلى الله عليه وآله من استعداد فائقٍ لعليٍّ، في التضحية والتفاني للرسالة، وعمقه العلمي، وإدراكه الواسع في فهم المسائل، طلب النّبيّ من عليٍّ أنْ يتصدّى للقضاء بحضوره لينظر النّبيّ صلى الله عليه وآله عن قربٍ كيف يقضي عليّ بين المتخاصمين، وكان صلى الله عليه وآله يقف من قضاء عليٍّ موقف التأييد والرضا والإمضاء.

ومن ذلك أنّ النّبيّ كان جالساً في المسجد وعنده أناس من الصحابة إذ جاءه صلى الله عليه وآله رجلان يختصمان، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: «**اقض بينهما يا عليّ**» فقضى بينهما عليّ فقرّر رسول الله صلى الله عليه وآله حكمه وأمضى قضاءه[1].

ولم يقتصر النّبيّ صلى الله عليه وآله على هذه الموارد بل بعثه إلى اليمن ليقضي بينهم ويتصدّى للقضاء بين الناس مبعوثاً عن رسول الله صلى الله عليه وآله، ولم يكتف النّبيّ صلى الله عليه وآله بإرساله فحسب، بل أوضح له أصول القضاء، ودعا له بشرح الصدر، ودعوة النّبيّ غير مردودة.

فقد أخرج الإمام أحمد بن حنبل بإسناده عن أبي البَخْتَري، عن عليّ قال: بعثني رسول الله صلى الله عليه وآله إلى اليمن وأنا حديث السِّنِّ، قال: قلتُ: تبعثُني إلى قومٍ يكون بينهم أحداث ولا علمَ لي بالقضاء؟ قال: «**إنّ الله سيهدي لسانك، ويُثبِّت قلبَك**». قال: فما شككت في قضاءٍ بين اثنين بعدُ»[2].

---

(١) انظر الفصول المهمة، لابن الصباغ المالكي: ٣٣، الصواعق المحرقة: ٣٥٩/٢، مطالب السؤول: ١٤١/١، ونظيره في مسند أحمد: ٣٧٣/٤، ٣٧٤/٤.

(٢) مسند أحمد: ٨٣/١، النسخة المحقّقة: ٦٣٦/٦٨/٢. وفضائل الصحابة: ٩٨٤/٥٨٠/٢، وفيها (تبعثني إلى قوم أقضي بينهم). وأخرجه النسائي في «الخصائص»: ٦٨، وابن ماجة في «سننه»: ٢٣١٠/٩٠/٣، ←

وهكذا فقد «وَقَرَتْ حقائق علم القضاء في صدره حتّى ما على احاطته بها من مزيد، وأثمرت حدائق فضائله فنخلها بالمعرفة باسقات ذات طلع نضيد، فلمّا رسخ علمه بمواد القضاء رسوخاً لا تحركه الهواب، ورسا قدم فهمه في قواعد معرفته بحيث لا يعترضه الاضطراب، فاقتفى رشداً وقضى سدداً فوارده التأييد ورافقه التوفيق وصاحبه الصواب، فعند ذلك وصفه رسول الله ﷺ بقوله: «**أقضاهم عليّ**» إذ وضحت لديه الأسباب وتفتّحت بين يديه الأبواب، وشرحت له الألسن والسنن والآداب حتّى قال له رسول الله ﷺ: **ليهنئك العلم يا أبا الحسن لقد شربت العلم شرباً ونهلته نهلاً**»[1].

أقول: لقد صنع رسول الله ﷺ شخصية عليٍّ عليه السلام على يديه المباركة، وصاغها صياغة جوهرية نفيسة، منذ فجر الصبا، وبنى لبناتها لبنة لبنة، وشيدّ أركانها في

والبيهقي في «السنن الكبرى»: ٨٦/١٠، وأخرجه أحمد في «المسند» أيضاً: ١٣٦/١، والطيالسي في «مسنده»: ١٦، ح٩٨، وأخرجه عبد بن حميد كما في «المنتخب من مسنده»: ٦١، ح٩٤، والحاكم في «المستدرك»: ١٤٦/٣، وقال: حَديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي في التلخيص، وأبو نعيم في «الحلية»: ٣٨١/٤، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده»: ٤٠١/٣٢٣/١، وابن سعد في «الطبقات الكبرى»: ٢٥٧/٢، وابن أبي شيبة في «المصنَّف»: ٣٢٦٠٤/١٣٧/١١، والبزار في «مسنده»: ٩١٢/١٢٥/٣، وأورده ابن حجر في «الصواعق»: ٣٥٨/٢، وأورده السيوطي في «جامع الأحاديث»: ٧٨٢٣/٢٤٥/١٦، وقال: أخرجه ابن سعد في الطبقات، وأحمد، والعدني، والمروزي في العلم، والدورقي، وابن جرير وصحّحه، وله طرق أخرى صحيحة عن عليّ عليه السلام منها:

١ـ حارثة بن مضرب عن عليّ، أخرجه أحمد: ٨٨/١، ١٥٦.

٢ـ حنش بن المعتمر، عن عليّ وأخرجه أحمد: ١١١/١، ١٤٩، والنسائي في «الخصائص»: ٦٩، وأبو داود السجستاني في «سننه»: ٣٥٨٢/٣٠١/٣، والبيهقي في «سننه الكبرى»: ١٤٠/١٠، وأحمد في الفضائل: ١١٩٥/٦٩٩/٢، وابن عساكر في «تأريخ دمشق»: ٣٩٠/٤٢.

(١) مطالب السؤول، لمحمد بن طلحة الشافعي: ١١٢/١.

ضوء معطيات السماء فغرس فيه شجرة الإمامة، وراح يداوم على رعايتها والسهر عليها، فلذا سقاها بالرحيق النّبوي المفعم بالروح الأحديّة، لتنمو شجرة الإمامة في عليٍّ باسقة شاهقة زاهية تؤتي أُكلها كلّ حين بإذن ربِّها، فلذا تفرّعت أغصانها القوية عن مكارم متعدِّدة، فتجسّدت فيه العدالة الإنسانية بأجلى صورها فلم يعد مَن يستطيع أن يفرّق بين العدل وبينه عليه السلام، فكان هو العدل، والعدل هو عليٍّ، وذلك ما سمعناه عن رسول الله صلى الله عليه وآله حيث قال: «**عليّ مع الحق، والحق مع عليّ يدور معه حيث دار**».

وهكذا الشجاعة التي بلغ بها الذروة حتّى باع نفسه ابتغاء مرضاة الله تعالى، بيعاً من دون عوض، لا لأنّه لا يريد ثواب الله تعالى، بل لأنّه كان يرى ذلك حقّ المولوية في الطاعة، فلذا سمعناه يقول: «إلهي ما عبدتك إذ عبدتك طمعاً في جنّتك أو خوفاً من نارك بل وجدتك أهلاً للعبادة فعبدتك» فوهب كلّ ما عنده لله تعالى.

وهكذا سقى النّبيّ الأكرم صلى الله عليه وآله الشجرة العلوية لتزهر فيها بقيّة المكارم من العلم والحلم والزهد والتقوى.

فلذا عندما نقرأ فكر عليٍّ عليه السلام من خلال بياناته البليغة نجدها لا تحيد قيد أنملة عن فكر رسول الله صلى الله عليه وآله وهديه، ومواعظه، وخطبه.

هذا هو العامل الأول بمختلف مراحله، فهو الأساس الذي صاغ شخصية عليٍّ عليه السلام، فتأهّل للمرجعية الشاملة للأمّة من بعد رسول الله صلى الله عليه وآله.

تنبيه: ما ذكرناه من المراحل، هو من أجل التوضيح واستيعاب العامل الأول بما يفي بغرض البحث، وإلاّ فليس بينها زمان يفصلها عن البعض بل هي متداخلة في حقيقتها، ويكمّل بعضها بعضاً.

العامل الثاني: الإعداد الذاتي

اجتمعت مَلَكَات الكمال عند عليٍّ عليه السلام، وعناصره الفذّة، بلونٍ مميّز بحيث لم يضارعه فيها أحدٌ سوى رسول الله صلى الله عليه وآله، ومن خلال هذه الملكات، توفّرت أسباب النبوغ الفكري والعلمي لديه، إذ الأرضية التي بذر رسول الله صلى الله عليه وآله نباته فيها، قد انبتت سنابل لا غاية لعددها ولا نهاية لأمدها بسبب توفّر التربة العلوية الصالحة.

إضافة إلى توفّر عوامل أساسية أخرى في روح عليٍّ ونفسه، فعاد معها لا يرى شيئاً إلا ويرى الله قبله، وبعده، ومعه، وفيه.

وانبرى عليّ يروض نفسه بالتقوى[1]، فعمّق فيها أغوار التُّقى وبنى أركانها على أسسها، فأصبحت نفسه حصناً منيعاً عن كلّ ما يشينها، فبلغ الذروة في كمالها وتفانى في العبودية بمنتهى مديات اليقين، فرُفعت عن قلبه حُجب النور فضلاً عن حُجب الظلمات، حتّى أدرك معدن العظمة، فلذا حقّ له أنْ يقول: «لو كشف الغطاء ما ازددت يقيناً»[2].

تلك مقولة عليٍّ، قالها صدقاً ونطق بها حقّاً، ما أراد بها سوى تعميق معاني العبودية لدى محبّيه، وتلك درجات نفسية عالية، تستتبع بطبعها وطبيعتها نورانية النفس، فتنفتح تمام أبوابها بكل آفاقها لتستقبل الفيوضات الإلهية، وحينئذ تسبح في غدير العناية الربانية الفائقة، قال تعالى:

---

(١) من كتاب لعليٍّ عليه السلام إلى عامله على البصرة عثمان بن حنيف: «... وإنّما هي نفسي أروضُها بالتقوى لتأتي آمنة يوم الخوف الأكبر، وتثبت على جوانب المزلق ـ المراد به الصراط ـ ...» انظر نهج البلاغة: كتاب ٤٥/٥٧٤.

(٢) الصواعق المحرقة: ٢/٣٧٩، مطالب السؤول: ١/٧٨، ومناقب الخوارزمي: ٣٧٤/ح٣٩٥، شرح نهج البلاغة: ٧/٢٥٣، و١٠/١٤٢، و١١/١٧٩ و٢٠٢.

﴿وَاتَّقُواْ اللّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللّهُ﴾[١] فيكون العلم عند عليٍّ حينئذٍ علماً لدنيّا موهوباً من قبل الله تعالى، وذلك لتحقّق الطرف الأول للمعادلة القرآنية، فاستحقّ طرفها الثاني بوفاء وعد الله تعالى وصدقه، ولذا نجده يقول: «ألا وإنّا أهل البيت من علم الله علِمُنا، وبحُكم الله حُكمنا، ومن قول صادق سمعنا؛ فإن تتّبعوا آثارنا تهتدوا ببصائرنا. مَعَنا راية الحق، من يتبعها لَحِق، ومن تأخّر عنها غَرِق...»[٢].

فهذا العلم الانكشافي لعليٍّ عليه السلام حصل عليه بالمجاهدة الروحية، فصار الأساس في انفتاح ألف باب عن كلّ باب من أبواب ما علمّه رسول الله صلى الله عليه وآله.

هذه بعض معاني الإعداد الذاتي لعليٍّ عليه السلام، ولذا كان يكرّر على الدوام:

«سلوني قبل أن تفقدوني، سلوني عن طرق السماوات فإنّي أعلم بها من طرق الأرض»[٣]، وتلك كلمة اشتهرت عن عليٍّ، وقد كشف بها عن عمق علومه وتشعّبها، وشدّة معرفته بجميعها، وقد انفرد بها من بين أصحاب محمد صلى الله عليه وآله، وتميّز بها كذلك.

وأمّا القرآن، فعلومه قد تفرّعت عنه، فقال: «لو شئت لأوقرت بعيراً من تفسير بسم الله الرحمن الرحيم»[٤].

وقد أخرج ابن سعد بإسناده عن أبي الطفيل قال: قال عليّ: «سلوني عن كتاب الله فإنّه ليس من آيه إلاّ وقد عرفت بليل نزلت أم بنهار، في سهلٍ أم في جبل»[٥]،

---

(١) البقرة: ٢٨٢.

(٢) العقد الفريد، لعبد ربّه الأندلسي: ٦٧/٤.

(٣) مطالب السؤول: ٧٨/١.

(٤) مطالب السؤول: ١٢٥/١، تذكرة الخواص: ١٦، وقال الإمام الغزالي: «قال عليّ كرّم الله وجهه: لو شئت لأوقرت سبعين بعيراً من تفسير فاتحة الكتاب»، إحياء علوم الدين: ٤٠٤/١.

(٥) الطبقات الكبرى: ٢٥٧/٢.

وأخرج أيضاً بإسناده عن عليٍّ عليه السلام، قال: «والله ما نزلت آية إلاّ وقد علمت فيما نزلت، وأين نزلت وعلى مَن نزلت! إنّ ربّي وهب لي قلباً عقولاً ولساناً ناطقاً»[١] وقد منحه الله فهماً عميقاً للقرآن[٢].

هذا ولم يقتصر علمه بالقرآن والتفسير فحسب بل بلغ علمه حدّاً استوعب التوراة والإنجيل، وما يستنبط منهما من أحكام، ليكون حَكَماً للناس بما يدينون به، وقدَ كشف لنا عن ذلك بقوله عليه السلام.

«لو كُسِرت لي الوسادة لحكمت بين أهل التوراة بتوراتهم، وبين أهل الإنجيل بإنجيلهم، وبين أهل الفرقان بفرقانهم، وما من آية في كتاب الله أُنزلت في سهلٍ أو جبل إلاّ وأنا عالم متى أُنزلت، وفيمن أُنزلت»[٣].

وهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على أنّ عليّاً أعلم أصحاب محمد صلى الله عليه وآله، بعده لأنّ أعلم الناس، أعلمهم باختلاف الناس.

كما يكشف عن عمق علي عليه السلام في علم الفقه الذي هو مرجع الأنام ومجمع الأحكام، ومنبع الحلال والحرام، بل أساس شريعة التوحيد، فقد كان عليٌّ عليه السلام كاشفاً لجميع غوامضه، واقفاً على مختلف أصوله وفروعه مستنبطاً أحكامه في ضوء معطيات آيات أحكامه وسنّة نبيّه، مشهوداً له فيه بعلوّ محلّه ومقامه، ولهذا وجدنا رسول الله صلى الله عليه وآله قد خصّه بعلم القضاء، فكان يدعو عليّاً

---

(١) الطبقات الكبرى: ٢٥٧/٢، تأريخ دمشق: ٣٩٨/٤٢، الاستيعاب: ٢٠٨/٣، مطالب السؤول: ١٢٥/١، الصواعق المحرقة: ٣٧٥/٢، الإصابة: ٤٦٧/٤، كفاية الطالب: ٢٠٧ الباب الثاني والخمسون، وانظر حلية الأولياء: ٦٧/١.

(٢) انظر رواية الشافعي بإسناده عن أبي جُحيفة، الأم: ٢١٤٢٢/١٣٠/١٢، حسب طبعة دار قتيبة.

(٣) مطالب السؤول: ١٢٥/١، شرح نهج البلاغة: ١٣٦/٦.

للقضاء بين المسلمين، كما بعثه قاضياً إلى اليمن ـ وقد عرفت ـ ودعا له بشرح الصدر، فلم يعجز عن مسألة من مسائله، ولم يرجع إلى أحدٍ سوى رسول الله صلى الله عليه وآله فيما عرض عليه من أحكامه، فبانت قدرته الفائقة والفذّة في بيان أصول الأحكام وفروعها ومبانيها وأسسها فلم تكن فتاواه وأحكامه الفقهية نابعة إلاّ عن كتاب الله تعالى وما علمّه رسول الله صلى الله عليه وآله وما انفتح له من أبواب مختلفة عن تلك الأصول، وما ألهمه الله تعالى به من إلهام، فكان له السبق، والذروة والقمّة، وقد شهد بذلك القاصي والداني.

وهذا ممّا دعى بعض أصحابه ـ وكان من بني كلاب ـ أن يتساءل من عليٍّ عليه السلام عن مواهبه العلمية الجمّة، وعن إخباره عن مستقبلات الأمور وحوادث الأيام، أهي من علم الغيب؟

فأجابه الإمام أمير المؤمنين عليه السلام بقوله: «يا أخا كلبٍ، ليس هو بعلم غيب، وإنّما هو تَعَلُّم من ذي علمٍ. وإنّما علمُ الغيب علمُ السَّاعة، وما عَدَّدَهُ الله سبحانه بقوله: **﴿إنّ الله عندَهُ علمُ السَّاعة وَيُنَزِّلُ الغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَافي الأَرْحَامِ وما تَدْري نَفْس ماذا تكسبُ غَدا وما تَدْري نَفْسٌ بأيِّ أرضٍ تَموتُ... الآية﴾**[1].

فَيعَلمُ اللهُ سُبحانَه ما في الأرحام من ذكرٍ أو أُنثى، وَقبيحٍ أو جميل، وَسخيٍّ أو بخيلٍ، وشقيٍّ أو سعيد، وَمَنْ يكونُ في النّار حَطباً، أو في الجنان للنَّبيِّينَ مُرافقاً.

فهذا علمُ الغيب الذي لا يعلمُهُ أحد إلاّ الله، وما سوى ذلك فَعلْم عَلَّمَهُ الله نَبيَّهُ فَعَلَّمنيه، وَدَعَا لي بأنْ يَعِيَهُ صَدْري، وَتَضْطَمَّ عليه جوانحي[2]،[3].

---

(١) لقمان: ٣٤.

(٢) تضطمّ: هو افتعال من الضمّ، أي وتنضمّ عليه جوانحي. والجوانح: الأضلاع تحت الترائب مما يلي الصدر. وانضمامها عليه: اشتمالها على قلب يعيها.

(٣) نهج البلاغة: خ ١٢٨/٢٤٤.

وهكذا فقد كشف لنا أمير المؤمنين عليه السلام عن سبب استيعابه لتلك العلوم وسعتها الشمولية، وهي مواهب إلهية، ودعوات نبويّة، ونفس علوية.

فأين هذا المقام من مقامات غيره الدينوية؟

مرجعية الإمام عليّ في الواقع الإسلامي

لقد اضطلع عليّ عليه السلام بمهام المرجعية العلمية للأمّة الإسلامية، من دون منازعٍ، إذ لم يضاهيه أحد من الصحابة بمقامه الشامخ، فلذا رجع الكلّ إليه ولم يرجع إلى أحدٍ منهم في مسألة ما ـ كما ستعرف ـ فتجسّدت فيه المرجعية، وكان المعلم البارز، والمنار الشامخ والملجأ الآمن للأمّة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله. وقد أشادت الأمّة بكبار قادتها وعلمائها بمرجعيته، كما قد أشاد النّبيّ صلى الله عليه وآله بها من قبل، ولكي تقف على حقيقة الأمر، تعال معي لنكتشف كلّ ذلك من خلال السُّنّة المطهّرة أولاً، ومن خلال واقع الأمّة ثانياً.

أولاً: النّبيّ صلى الله عليه وآله يشيد بمرجعية الإمام عليّ عليه السلام

لقد أشاد النّبيّ صلى الله عليه وآله بمرجعية عليٍّ، وأفصح عنها ببيانٍ عربيّ مبين غير قابل للترديد أبداً، وأخذ يتلو ذلك في مناسبات متعدّدة لتنبيه المسلمين بخطر الأخذ بمعالم الدين عن غير أهله، فقد حفلت كتب الحديث بالرواية عنه صلى الله عليه وآله في بيان شؤون مرجعية عليٍّ العلمية الدينية، ضمن روايات غفيرة جداً، بلغت حدّ الاستفاضة، بل تعدّتها وفاقت حدود الإحصاء، ولذا أجد من الضروري تصنيفها ضمن طوائفٍ من أجل استيعاب أكبر قدر ممكن منها، إضافة إلى سهولة تناولها، وبالتالي تحقّق ما نهدف إلى إثباته.

وهي كما يلي:

الطائفة الأولى: عليٌّ أعلم الأمّة

لقد وردت روايات عديدة عن النّبيّ الأكرم صلى الله عليه وآله تُبيّن أعلميّة عليّ بن أبي طالب عليه السلام وأنّه أعلم الأمّة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، وهذا ما يقتضي أن يكون المؤهّل للمرجعية العلمية بما يمتلكه من خصالٍ امتاز بها عن غيره بل انحصرت به. وروايات هذه الطائفة كثيرة جدّاً، أذكر منها روايات ثلاث رعاية للاختصار:

الرواية الأولى: أخرج الخوارزمي بإسناده عن سلمان رضي الله عنه، عن النّبيّ صلى الله عليه وآله أنّه قال: «**أعلم أمّتي من بعدي عليّ بن أبي طالب عليه السلام**»[1].

الرواية الثانية: أخرج الإمام أحمد بن حنبل بإسناده عن بريدة، قال: قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله: **قم بنا يا بريدة نعود فاطمة** ـ في حديث طويل ـ إلى أنْ قال النّبيّ صلى الله عليه وآله: «**يا فاطمة أما ترضين أنّي زوّجتك أقدمهم سلماً وأكثرهم علماً وأفضلهم حلماً، والله إنّ ابنيكِ لمن شباب أهل الجنَّة**»[2].

الرواية الثالثة: وفي كنز العمال عن عليّ بن أبي طالب عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «**عليّ بن أبي طالب أعلم الناس بالله والناس حبّاً وتعظيماً لأهل لا**

---

(١) المناقب: ٦٧/٨٢، كنز العمال: ٣٢٩٧٧/٦١٤/١١ عن الديلمي، ورواه الجويني في «فرائد السمطين»: ٩٧/١، والكنجي الشافعي في «كفاية الطالب»: ٣٣٢.

(٢) فضائل الصحابة: ١٣٤٦/٧٦٤/٢، وأخرجه أبو نعيم في «الحلية»: ٤٣/٣، وابن عبد البر في «الاستيعاب»: ٣٧٥/٤، وابن عساكر في «تأريخ دمشق»: ١٣٢/٤٢، وأخرج أحمد نظيره في «المسند»: ٢٦/٥، والنسخة المحقّقة: ٢٠٣٠٧/٤٢٢/٣٣ عن معقل بن يسار، ورواه السيوطي في «جمع الجوامع»: ٣٩٨/٦، ونسبه للخطيب في المتّفق، وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير: ٥٣٨/٢٠، وانظر كنز العمال: ٣٢٩٢٤/٦٠٤/١١ ومجمع الزوائد: ١٤٥٩٥/١٢٣/٩.

إله إلاّ الله»[١].

الطائفة الثانية: عليّ باب مدينة علم رسول الله ﷺ

روايات هذه الطائفة لا تقلّ عن الطائفة الأولى، بل أكثر استفاضة منها، وفيها يبيّن رسول الله ﷺ أنّ علياً هو باب مدينة العلم، ورسول الله ﷺ هو مدينة العلم، وحينما يخبرنا رسول الله ﷺ بأنّه مدينة العلم، فكيف يكون حال الباب إلى تلك المدينة؟ لابدّ أن تكون الباب متناسبة شأناً ومقاماً وعلماً ومرجعيةً مع رسول الله ﷺ، فكما كان النّبيّ ﷺ هو المرجع للأمّة، فعليّ هو المرجع للأمّة من بعده، ولكنّ البعض لا يفهم معنى الحديث فيحاول أن يضعّفه، أو لا يقبله بحجّة أنّه، كيف يصح أن يكون لمدينة علم رسول الله ﷺ باب واحدة؟[٢].

قلت: إنّ تلك الباب لم تكن باباً كما هي الأبواب الأخرى، وإنما هي باب مميّزة، وباب استوعبت علم رسول الله ﷺ، وليس باباً للمرور والدخول، بل تلك الباب التي ينفتح عنها الآلاف من أبواب العلوم، وقد أراد النّبيّ ﷺ أن يشير إلى هذا المعنى وأنّ طريق علمه ﷺ هو عليّ بن أبي طالب عليه السلام، فهو الأمين على سنّته، وسبيله سبيل الله، وطريقه هو الصراط المستقيم.

وهذا ما هو منحصر في عليّ عليه السلام ولذا ورد عن رسول الله ﷺ: «**من أراد الحكمة فليأتها من بابها**» بمعنى أنّها الباب الأمينة، والباب الموصلة إلى

---

(١) كنز العمال: ٣٢٩٨٠/٦١٤/١١، رواه عن أبي نعيم بسنده عن عليّ بن أبي طالب عليه السلام.

(٢) المعترض: الدكتور أحمد الغامدي، أستاذ الشريعة في جامعة أمّ القرى. جرى لي حوار معه في مكة المكرّمة في عام ١٤٢٧هـ.

الصراط المستقيم، والباب التي لا تزيغ عن الحقّ، بل الحقّ فيها وبها ومعها، وأمّا بقيّة الأبواب إن سلمّنا بها فلم يرد عن رسول الله صلى الله عليه وآله ذكر لها، ولذا علينا أن نفهم معنى المرجعية العلميّة ومن أين نستقي علم رسول الله صلى الله عليه وآله، ولذا ورد عن عليٍّ عليه السلام: «فمن أتاها من غير بابها سمي سارقاً»[1] فالويل للسارقين.

وهذه الروايات كثيرة جداً أشير إلى بعضها رعاية للاختصار:

الرواية الأولى:

أخرج الخطيب البغدادي بإسناده عن عبد الرحمن بن بهمان قال: سمعت جابر بن عبد الله، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يوم الحديبية وهو آخذ بيد عليّ يقول: «**هذا أمير البررة، وقاتل الفجرة، منصور مَن نصره، مخذول مَن خذله ـ يمدّ بها صوته ـ أنا مدينة العلم وعليّ بابها؛ فمن أراد البيت فليأت الباب**»[2].

وأخرج نظيره الخطيب البغدادي أيضاً، ما نصّه:

«فأخبرنا محمد بن أحمد بن رزق، أخبرنا أبو بكر مكرم بن أحمد بن مكرم القاضي، حدَّثنا القاسم بن عبد الرحمن الأنباري، حدَّثنا أبو الصلت الهروي، حدَّثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «**أنا مدينة العلم وعليّ بابها، فمن أراد العلم فليأت بابه**»[3].

---

(١) نهج البلاغة: خطبة ٢٨٣/١٥٤.

(٢) تأريخ بغداد: ١٨١/٣، كفاية الطالب: ب ٢٢١/٥٨، المناقب، لابن المغازلي الشافعي: ٩٠/ ح ١٠٩.

(٣) تأريخ بغداد: ٥٠/١١، ١١٠/٥، كما أخرجه الحاكم النيسابوري في «المستدرك على الصحيحين»: ١٣٧/٣، وتعقّبه بقوله: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وأبو الصلت الهروي ثقة مأمون، فإنّي سمعت أبا العباس محمد بن يعقوب في التأريخ يقول: سمعت العباس بن محمد الدوري يقول: سألت يحيى بن معين، عن أبي الصلت الهروي فقال: ثقة... الخ. وأضاف الحاكم ←

النيسابوري: «ولهذا الحديث شاهد من حديث سفيان الثوري بإسنادٍ صحيح» انتهى. انظر الأحاديث في المستدرك تحت الأرقام: ٤٦٣٧، ٤٦٣٨، ٤٦٣٩.

وأخرجه عباد بن يعقوب الرواجني الأسدي، أحد مشايخ البخاري والترمذي، وابن ماجة، روى عنه الحافظ الكنجي في «الكفاية» من طريق الخطيب أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، انظر كفاية الطالب: ب ٢٢٠/٥٨.

والحافظ ابن مردويه في المناقب، عن ابن عباس، وعليّ: ٨٥، والحافظ أبو نعيم في «معرفة الصحابة»: ٣٤٧/٨٨/١، والحافظ ابن عساكر في «تأريخ دمشق»: ٣٧٩/٤٢، والحافظ أبو عمرو يوسف بن عبد الله ابن عبد البر القرطبي في «الاستيعاب»: ٢٠٥/٣.

وكمال الدين محمد بن طلحة الشافعي في «مطالب السؤول»: ٦٤/١، ١٠٩/١، وسبط ابن الجوزي في «تذكرة الخواص»: ٥٢، وشيخ الإسلام الملقّب بإمام الحرمين الجويني في «فرائد السمطين»: ٩٨/١/ح ٦٧، والحافظ أبو عبد الله محمد بن يوسف الكنجي الشافعي في «كفاية الطالب»: ب ٢٢٠/٥٨، وقد أخرجه بطرق متعددة وتعقّبه بالقول: هذا حديث حسن عال ـ إلى أن قال ـ ومع هذا فقد قال العلماء من الصحابة والتابعين، وأهل بيته بتفضيل عليّ عليه السلام وزيادة علمه، وغزارته، وحّدة فهمه، ووفور حكمته وحسن قضاياه، وصحّة فتواه، وقد كان أبو بكر وعمر وعثمان وغيرهم من علماء الصحابة يشاورونه في الأحكام، ويأخذون بقوله في النقض والإبرام اعترافاً منهم بعلمه ووفور فضله ورجاحة عقله، وصحّة حكمه، وليس هذا الحديث في حقه بكثير لأنّ رتبته عند الله وعند رسوله صلى الله عليه وآله وعند المؤمنين من عباده أجلّ وأعلا من ذلك. انتهى.

والخوارزمي في «المناقب»: ٨٣، والحاكم الحسكاني في «شواهد التنزيل»: ٤٥٩/٤٣٢/١، والحافظ يوسف المزّي في «تهذيب الكمال»: ٤٨٥/٢٠ بإسناده عن عليٍّ عليه السلام، ومحب الدين الطبري في «ذخائر العقبى»: ١٤٢، و«الرياض النضرة»: ١٣٧/٤، والحافظ الفقيه ابن المغازلي الشافعي في «المناقب»: ٨٧، وقد أخرجه بطرق متعدّدة، انظر الأحاديث تحت الأرقام: ١٠٤، ١٠٥ إلى ١١٠.

والحافظ محمد بن يوسف الزرندي في «نظم درر السمطين»: ١١٣.

والعلامة المناوي في «فيض القدير»: ٤٦/٣/ح ٢٧٠٥، وقال: فإنّ المصطفى صلى الله عليه وآله المدينة الجامعة لمعاني الديانات كلّها، ولابد للمدينة من باب فأخبر أنّ بابها عليّ كرّم الله وجهه فمن أخذ طريقه دخل المدينة ومن أخطأه أخطأ طريق الهدى، وقد شهد له بالأعلمية الموافق والمخالف والمعادي والمحالف. انتهى. ←

ثمّ أضاف الخطيب قائلاً: «قال القاسم: سألت يحيى بن معين عن هذا الحديث فقال: هو حديث صحيح»[1] انتهى.

الرواية الثانية: أخرج الترمذي صاحب الصحيح بإسناده عن عليّ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «**أنا دار الحكمة وعليّ بابها**»[2].

الرواية الثالثة: وفي كنز العمال، عن أبي ذر الغفاري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «**عليٌّ باب علمي ومبين لأمّتي ما أرسلت به من بعدي حُبُّه إيمان وبغضه**

والحافظ شمس الدين محمد بن محمد بن محمد الجزري الشافعي في «أسنى المطالب»: ٧٥ وقد أخرجه بطرق متعدّدة وذكر تصحيحه، هذا وقد اشترط الحافظ الجزري في أوّل كتابه أن يذكر فيه ما تواتر وصحّ وحسن من مناقب أمير المؤمنين. وابن حجر العسقلاني في «تهذيب التهذيب»: ٢٠٣/٤، ط: دار المعرفة ـ بيروت، انظر ترجمة عليّ بن أبي طالب الهاشمي.

وسُئل الحافظ ابن حجر الهيتمي المكي المصري الشافعي عن الحديث المذكور فأجاب بقوله: رواه جماعة وصحّحه الحاكم وحسّنه الحافظان العلائي وابن حجر ـ أي العسقلاني ـ انظر الفتاوى الحديثية، لابن حجر الهيتمي: ٢٣٠، وأورده محمد بن يوسف الصالحي الشامي في «سبل الهدى والرشاد»: ٢٩٢/١١، وحسّنه، والسخاوي في المقاصد الحسنة، عن طريق ابن عباس، ثمّ ذكر روايات عدّة في هذا الصدّد وأخذ يناقشها، فخلص بقوله: «وأحسنها حديث ابن عباس، بل هو حسن». المقاصد الحسنة: ١٢٣ ـ ١٢٤.

والسيوطي في «الجامع الصغير»: ٢٧٢٠/٣١٤/١، عن طريق جابر، وابن عباس، وأخرجه ابن الأثير الجزري في «أسد الغابة»: ٩٥/٤، والمتقي الهندي في «كنز العمال» بعدّة طرق: ٣٦٤٦٣/١٤٧/١٣، ٣٢٨٩٠/٦٠٠/١١، ٣٢٩٧٨، ٣٢٩٧٩، والعلاّمة الملاّ علي القاري في «مرقاة المفاتيح»: ٤٦٩/١٠. والمناوي في «كنوز الحقائق»: ٢١٦٦/١٧٤/١.

(١) تأريخ بغداد: ٥/١١.

(٢) الجامع الكبير (سنن الترمذي): ٣٧٢٣/٨٦/٦، مصابيح السُّنة، للبغوي: ٤٧٧٢/١٧٤/٤، كنز العمال: ٣٢٨٨٩/٦٠٠/١١، ٣٦٤٦٢/١٤٧/١٣، فضائل الصحابة، لأحمد بن حنبل: ١٠٨١/٦٣٤/٢، المناقب، لابن المغازلي الشافعي: ٩٢/ح١١٢، ح١١٣، الرياض النضرة: ١٣٧/٤، مشكاة المصابيح، للتبريزي: ٦٠٩٦/٣٥٧/٣.

نفاق والنظر إليه رأفة»[١].

الرواية الرابعة: أخرج الحافظ الفقيه ابن المغازلي الشافعي، بإسناده عن عبد الله بن مسعود قال: كنت عند النّبيّ ﷺ فَسُئِل عن عليّ عليه السلام، فقال: «**قُسِمَت الحكمة عشرة أجزاء فأعطي عليّ تسعة أجزاء والناس جزءاً واحداً**»[٢].

الطائفة الثالثة: عليّ عليه السلام أقضى الأمّة

روايات هذه الطائفة كثيرة أيضاً، وقد شهد بها القاصي والداني، وهذه الروايات تشير إلى أعظم مهمّة من مهام المرجعية العلمية، ألا وهي القضاء، والعدل عند اتيانه، وقد أخبرنا النّبيّ ﷺ بأنّ عليّاً أقضى الأمّة من بعده، وهذا يعني أنّ علياً عليه السلام قد استوعب الفقه بجميع أبوابه، ومختلف أسسه ومبانيه ليكون أقضى الأمّة، ومن المعلوم أنّ القضاء يتولّى كلّ ما يتعلّق بشؤون الدين والدنيا، ويشتمل على معرفة أبواب الحلال والحرام، وما يحتاج إلى علمه إمام الأمّة، وقد حاز علي عليه السلام ذلك الوسام بشهادة وإخبار رسول الله ﷺ وهو لا ينطق عن الهوى، وهذا يعني أنّ علياً عليه السلام قد تربّع على قمّة هرم المرجعية العلمية للأمّة، وهو صريح بيان رسول الله ﷺ.

---

(١) كنز العمال: ٣٢٩٨١/٦١٤/١١.

(٢) مناقب عليّ بن أبي طالب: ٢٢٨/ح٢٩٥، وأخرجه الحافظ أبو نعيم في حلية الأولياء: ٦٤/١ ـ ٦٥ بالإسناد إلى محمد بن عبيد الكندي بعين السند واللفظ.
والحافظ ابن حجر العسقلاني في لسان الميزان: ٣٤٢/١ من طريق أبي نعيم والأزدي، والخطيب الخوارزمي في المناقب: ٨٢/ح٦٨، وأورده المتقي الهندي في كنز العمال: ٣٢٩٨٣/٦١٥/١١، والديلمي في فردوس الأخبار: ٤٧٠١/٢٧٧/٣.

نشير إلى بعض هذا البيان:

الرواية الأولى: أخرج ابن عساكر بإسناده عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله:

«عليّ أقضى أمّتي بكتاب الله، فمن أحبّني فليحبّه، فإنّ العبد لا ينال ولايتي إلاّ بحبّ عليّ عليه السلام»[1].

الرواية الثانية: أخرج الحافظ الكنجي الشافعي بإسناده عن أبي أمامة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: **«أعلم أمّتي بالسُّنّة والقضاء من بعدي عليّ بن أبي طالب عليه السلام»**.

وأضاف الحافظ الكنجي: هكذا أخرجه ابن بطة العكبري في كتاب الإبانة الأكبر[2].

بين يدي الروايات النّبوية

بعد هذه الجولة السريعة والمقتضبة في أروقة الطوائف المتعدّدة، من روايات رسول الله صلى الله عليه وآله، قد تجلّت المرجعية العلمية لعليّ عليه السلام بإشادةٍ من النّبيّ الأكرم صلى الله عليه وآله ببيان عربّي مبين غير قابلٍ للتأويل إذْ النّبيّ صلى الله عليه وآله يدرك تماماً جسامة

---

(١) تأريخ مدينة دمشق: ٢٤١/٤٢، وأخرج الخوارزمي في المناقب: ٨١/ح٦٦، بإسناده عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إنّ أقضى أمّتي عليّ بن أبي طالب عليه السلام، وانظر نور الأبصار للشبلنجي: ١٢٠، الاستيعاب، للقرطبي: ٢٠٥/٣، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني: ١٩٣٧/٢، كتاب التفسير باب تفسير قوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا﴾ البقرة: ١٠٦، طبعة بيت الأفكار الدولية ـ الرياض.

(٢) كفاية الطالب: الباب ٣٣٢/٦٤.

الحدث عند رحلته عن الدنيا والفراغ الكبير الذي سيتركه على جميع الأصعدة، فلابدّ للأمّة من مرجع يسدّ ذلك الفراغ، ويتولّى التصدي التام لمهام المرجعية العلمية، فتستقي منه الأمم تعاليمهم الدينية وأحكامهم الفقهية، ومسائلهم العلمية، وكلّ ما استجدّ والتبس عليهم منها، فلذا أشاد النّبيّ ﷺ بعلم عليٍّ عليه السلام، كيف لا، وهو التلميذ البار والمتربّي في حجر النّبيّ ﷺ ولم يفارقه طيلة حياته الشريفة فلذا قال ﷺ:

«ليهنئك العلم يا أبا الحسن؛ لقد شربت العلم شرباً، ونهلته نهلاً»[1].

وهذه الإشادة من النّبيّ ﷺ لها دلالاتها المعمّقة، وهي تكشف عن واقعٍ وحقيقة، لا عن محاباة أو عصبية ـ أستغفر الله ـ فعليّ عليه السلام لم يسبقه أحد بعلمه ولم يلحق به أحد، فانتهل علم رسول الله ﷺ واستوعب ما أودعه إيّاه، وتوّرث العلم منه من دون منازع، ولذا قال الإمام الحسن عليه السلام عند وفاة أبيه: «لقد فارقكم رجل بالأمس لم يسبقه الأوّلون، ولا يدركه الآخرون بعلم...»[2].

هذا الشموخ العلمي لعليٍّ عليه السلام جعل منه عَلَماً بارزاً ترجع إليه الأمّة في كلّ مسألة، لتجد عنده الجواب الشافي والحلّ الأمثل.

وما بيّنه رسول الله ﷺ في رواياته المستفيضة، ليس الغرض منه أن يكشف المَلَكات السامية لعلي عليه السلام فحسب، بل أراد أن تعرف الأمّة قدر عليٍّ ومنزلة عليٍّ لترجع إليه وتستقي العلم من ينبوعه الصافي الأمين، فلذا قال ﷺ: «**من أراد العلم والحكمة فليأتها من بابها**» وعليّ هو بابها، فعلينا أن ندرك حقيقة هذا

---

(١) أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء: ٦٥/١ بإسناده عن أبي صالح الحنفي.

(٢) المصدر السابق.

البيان وعمقه، لنكون الأوفياء لدعوة النّبيّ صلى الله عليه وآله فما أراده النّبيّ هو الرجوع إليه، وإلى علمه، لا في الزمن الماضي فحسب، بل على طول الزمان لتكون الأمّة على المحجّة البيضاء ليلها كنهارها، وليحيى من حَيَّ عن بيّنة، ولذا كان الصحابة لا يناقشونه في فتياه، بل يستفسرون عن طريقة استدلاله ليتعلّموا منه، وكانوا لا يعدلون عن رأيه حينما يحدّثهم الثقة عنه، قال ابن عباس: «إذا حدّثنا ثقة عن عليٍّ بفتيا لا نعدوها»[1].

وحينما كشف النّبيّ صلى الله عليه وآله عن أنّه أعلم الأمّة وأقضى الأمّة، وأعلم أهل المدينة من بعده فأخذت الأنظار تتوجّه إليه، فإذا بعليٍّ عليه السلام يحلّ كلّ معضلة ويجيب عن كلّ مسألة، لا يعجزه أيّ شيء، فتربّع على عرش المرجعية العلمية العليا من دون منازع، وهي دون شأنه وشموخ مقامه، وقد أشار النّبيّ صلى الله عليه وآله إلى هذا المعنى كما في رواية الخطيب بإسناده عن أبي هريرة يبلغ به النّبيّ صلى الله عليه وآله قال: «**ليضربنَّ الناس أكباد الإبل في طلب العلم فلا يجدون عالماً أعلم من عالم المدينة**»[2].

هذا هو واقع المرجعية العلمية لعليٍّ عليه السلام في مداها الإسلامي من منظور رسول الله صلى الله عليه وآله ومن حاقّ بيانه البليغ، فتيقّن ما قلناه.

ثانياً: عليٌّ عليه السلام مرجع الخلفاء

إنّ مسألة رجوع الخلفاء الثلاثة (أبو بكر، عمر، وعثمان) إلى عليٍّ تعتبر من المسلّمات التي لا يناقش أحد فيها، إذْ كانوا يرجعون إليه في كلّ ما ألمَّ بهم من

---

(١) الطبقات الكبرى، لابن سعد: ٣٣٨/٢.

(٢) تأريخ بغداد: ٣٧٦/٢.

أمر، ويستشيرونه ويستنيرون برأيه في إدارة شؤون الأمّة الإسلامية، كما يستفتونه في الأحكام، والتفسير، ولقد كان لعليّ الأثر الكبير في تنظيم الدولة الإسلامية ورسم خططها، وبيان شؤون إدارتها، وقد تبلورت آراؤه في تنظيم وإدارة الحكم جليّاً في عصر خلافته. ولم يألو عليّ جهداً في دعم الكيان الإسلامي، والدفاع عنه، رغم ما به من علق الجراح، وقد اشتهر عنه قوله عليه السلام:

«ووالله لأُسْلِمَنَّ ما سَلِمَت أُمور المسلمين؛ ولم يكن فيها جور إلاّ عَلَيَّ خاصّةً، التماساً لأجْر ذلك وفضله، وزُهداً فيما تَنافسوه من زُخْرُفه وَزِبْرِجه»[1].

ولمعرفتهم بإخلاص عليّ عليه السلام وغزارة علمه، وأعلميّته، وتفانيه في حفظ شوكة الإسلام، فكان مرجعهم الأعلى في كلّ المهمّات، والجندي المجهول الذي ساهم مساهمة كبرى وأساسية في تثبيت دعائم الإسلام، ونشر الأحكام، وصيانة القرآن عن التحريف، والوقوف بوجه الانحراف والطغيان جهد الإمكان، وإقامة الحدود والتعزيرات على العصاة اللئام، فلذا قال عليه السلام: «فنهضتُ في تلك الأحداث حتّى زاحَ الباطلُ وزَهَق، وَاطمأنَّ الدينُ وتَنَهْنَه»[2].

ولقد رجع الخلفاء إليه في كلّ ذلك، والتزموا برأيه قناعة من أنفسهم بأعلميّته، وصواب قوله، ورشده ورجاحة عقله، وسعة علمه، وإخلاصه لدينه، وفي هذا الصدد يقول ابن الجوزي ما نصّه:

«كان أبو بكر وعمر يشاورانه ويرجعان إلى رأيه، وكان كلّ الصحابة مفتقراً إلى علمه، وكان عمر يقول: أعوذ بالله من معضلة ليس لها أبو الحسن»[3].

---

(١) نهج البلاغة: خ ١١٠/٧٤، الزخرف: الذهب وكذلك الزبرج، ثم أطلق على كلّ مموّه مُزَوّر.

(٢) نهج البلاغة: كتاب ٦٢/٦٢٦-٦٢٧، من كتاب له إلى أهل مصر مع مالك الأشتر لمّا ولاه إمارتها.

(٣) المنتظم في تأريخ الأمم والملوك: ٦٨/٥.

ولكي تقف على ذلك بشيء من التفصيل، أشير إلى بعض المفردات والشواهد التي جرت في زمن كلّ خليفة، بما يساهم في تثبيت تلك المسلّمات وينكشف عنها اللثام ويُزاح عنها الغبار.

باب في رجوع أبي بكر إلى عليّ عليه السلام

لقد رجع أبو بكر أيام خلافته في موارد عديدة، أذكر أهمّها، والتي تعتبر مفردات مفصلية، وكما يلي:

١. أبو بكر يستشير عليّاً في الممتنعين عن الزّكاة

في كنز العمال: «عن يحيى بن برهان أنّ أبا بكر الصديق استشار عليّاً في أهل الرّدة فقال: إنّ الله جمع الصلاة الزكاة ولا أرى أن تُفرِّق، فعند ذلك قال أبو بكر: لو منعوني عِقالاً لقاتلتُهم عليه كما قاتلهم عليه رسول الله صلى الله عليه وآله»[١].

٢. أبو بكر يلتزم حكم عليٍّ بلا تردّد

كتب خالد بن الوليد إلى أبي بكر: إنّه وُجد رجل في بعض ضواحي العرب يُنكح كما تنكح المرأة. فجمع أبو بكر لذلك ناساً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله فكان عليّ عليه السلام أشدّهم يومئذ قولاً فيه. فقال عليه السلام: إنّ هذا ذنب لم تعمل به أمة من الأمم إلا أمّة واحدة فصنع بها ما قد علمتم، أرى أن تحرقوه بالنار، فلم يتردّد أبو بكر في ذلك وكتب إلى خالد بن الوليد: أن يحرق بالنار[٢].

---

(١) كنز العمال: ١٦٨٤٥/٥٣١/٦، الرياض النضرة: ١٦٠٠/١٧٤/٤، وجاء فيه، فقد شاوره أبو بكر في قتال أهل الردة بعد أن شاور الصحابة فاختلفوا عليه فقال له: «ما تقول يا أبا الحسن؟ فقال عليّ:...» الحديث.

(٢) انظر كنز العمال: ١٣٦٤٣/٤٦٩/٥، المغني، لابن قدامة: ١٣٠/٨، موسوعة فقه عليّ بن أبي طالب، محمد قلعه جي: ٥٣٣ـ٥٣٤.

٣. أبو بكر يرشدهم إلى عليّ

وفي ذخائر العقبى: «عن ابن عمر رضي الله عنهما، أنّ اليهود جاؤوا إلى أبي بكر رضي الله عنه، فقالوا: صِف لنا صاحبَك، فقال: معشر اليهود ـ في حديث طويل إلى أن قال ـ الحديث عنه صلى الله عليه وآله شديد، وهذا عليٌّ بن أبي طالب. فأتوا عليّاً، فقالوا: يا أبا الحسن صف لنا ابن عمّك. فوصفه لهم»[1].

٤. أبو بكر يشاور عليّاً في غزو الروم

«قال أبو بكر: ماذا ترى يا أبا الحسن؟ فقال: أرى أنّك إنْ سرتَ إليهم بنفسك أو بعثت إليهم نُصرتَ عليهم إنْ شاء الله. فقال: بشّرك الله بخير! ومن أين علمتَ ذلك؟ قال: سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: «**لا يزال هذا الدين ظاهراً على كلّ من ناوأه حتّى يقوم الدين وأهله ظاهرون**» فقال: سبحان الله! ما أحسن هذا الحديث! لقد سررتني به، سرَّك الله»[2].

٥. أبو بكر يشهد بأفضلية عليّ

أخرج الخوارزمي بإسناده عن الحرث الأعور قال: بلغنا أنّ النّبيّ صلى الله عليه وآله كان في جمع من أصحابه فقال: «**أريكم آدم في علمه ونوحاً في فهمه وإبراهيم في حكمته**، فلم يكن باسرع من أن طلع عليّ، فقال أبو بكر: يا رسول الله أقست رجلاً بثلاثة من الرسل؟ بخٍ بخ لهذا الرجل، من هو يا رسول الله؟ قال النّبيّ صلى الله عليه وآله:

---

(١) ذخائر العقبى: ١٤٦.

(٢) شرح حياة الصحابة، للشيخ محمد يوسف الكاندهلوي: ٦٨١/١، ط: دار ابن كثير.

ألا تعرفه يا أبا بكر؟ قال: الله ورسوله أعلم، قال ﷺ: **أبو الحسن عليّ بن أبي طالب**، فقال أبو بكر: بخٍ بخ لك يا أبا الحسن وأين مثلك يا أبا الحسن»[١].

وفي هذا الصدد روى ابن عساكر بسنده عن الشعبي قال: بينا أبو بكر جالس إذ طلع عليّ بن أبي طالب من بعيد، فلمّا رآه قال أبو بكر: «مَن سرّه أن ينظر إلى أعظم الناس منزلة وأقربهم قرابة، وأفضلهم دالّة، وأعظمهم غناءً عن رسول الله ﷺ فلينظر إلى هذا الطالع»[٢].

٦. أبو بكر يرجع إلى عليٍّ في كلّ ما اُرْتِجَ عليه

وهكذا فقد رجع إليه في موارد كثيرة، يستشيره فيها لتبيان حكم الله تعالى، ومن جملة هذه الموارد:

«إنّ أبا بكر أراد أن يقيم الحد على رجل شرب الخمر فقال الرجل: إنّي شربتها ولا علم لي بتحريمها، فاُرْتِجَ عليه[٣] فأرسل إلى عليّ عليه السلام يسأله عن ذلك فقال عليه السلام: «مر نقيبين من رجال المسلمين يطوفان به على مجالس المهاجرين والأنصار وينشدانهم هل فيهم أحد تلا عليه آية التحريم ـ أي آية تحريم الخمر ـ أو أخبره بذلك عن رسول الله ﷺ فإن شهد بذلك رجلان منهم، فأقم الحد عليه، وإن لم يشهد أحد بذلك فاستتبه وخلّ سبيله» وكان الرجل صادقاً في مقاله فخلّى سبيله[٤].

وبهذا المقدار في إثبات المطلوب كفاية، وللاختصار رعاية.

---

(١) المناقب، للخوارزمي: ٨٨/ح ٧٩، كشف الغُمّة: ٢٣٢/١.

(٢) تاريخ مدينة دمشق: ٤١١/٤٢.

(٣) ارتج عليه: استغلق عليه الكلام فلم يستطع التكلّم.

(٤) مناقب آل ابي طالب، لابن شهر آشوب: ٣٩٧/٢.

باب في رجوع عمرٍ إلى عليٍّ

إنّ الموارد التي رجع فيها عمر إلى عليّ كثيرة جدّاً[1] بلحاظ طول فترة خلافة عمر من جهة، ومن جهة أخرى اتّساع حاجات المسلمين إلى معرفة مزيدٍ من الأحكام والتفسير والسّنّة، إضافة إلى كثرة الخصومات والاختلافات في العقود والمعاملات التي تستدعي الاستيعاب الكامل لفقه القضاء، وأحكام المعاملات، واستنباط ما خفي منها، لاظهار الإسلام بما يتمتّع به من مفاخر قيّمة في معالجة مختلف شؤون الناس. فلذا تبلورت مرجعية عليٍّ العلمية وما يتمتّع به من موسوعة فقهية بكامل أدلّتها واستنباطاتها وقد وجد الخليفة الثاني ضالّته في عليٍّ ليسأله عن كلّ معضلة ألمّت به، لا في الفقه والأحكام فحسب، بل في جميع شؤون الدولة الإسلامية، من هنا نجد التصريحات الكثيرة التي نقلت عنه في مجال الإشادة بمواقف عليّ العلمية ودوره الرائد في الحفاظ على الكيان الإسلامي. وهذه الموارد كثيرة جدّاً كما أسلفت، أشير إلى بعضها باختصار:

---

(١) أشار إلى بعض هذه الموارد ابن قدامة فقال ما نصّه: «وقد روي عن عمر أنّه رجع إلى قول عليّ، فروى سعيد حدّثنا أبو الأحوص، عن سماك بن حرب، عن عبد الرحمن بن عابد قال: أتي عمر برجل أقطع اليد والرجل قد سرق، فأمر به عمر أن تقطع رجله فقال علي: إنّما قال الله تعالى: ﴿إِنَّما جَزَاؤُاْ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَادًا...﴾ـ المائدة/٣٣. وقد قُطعت يد هذا ورجله فلا ينبغي أن تقطع رجله فتدعه ليس له قائمة يمشي عليها، إمّا أنْ تعزّره، وإما أن تستودعه السجن فاستودعه السجن». المغني: ١٨٣/٨، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

١. قول عمر: لو لاك. يا عليّ. لافتضحنا

ذكر الزمخشري في ربيع الأبرار أنّه قيل لعمر: لو أخذت حلي الكعبة فجهزت به جيوش المسلمين كان أعظم للأجر، وما تصنع كعبة بالحلي، فهمّ بذلك، فسأل عليّاً فقال: إنّ القرآن أُنزل على النّبيّ صلى الله عليه وآله والأموال أربعة:

١) أموال المسلمين فقسمها بين الورثة في الفرائض.

٢) والفيء، فقسمه بين مستحقيه.

٣) والخمس، فوضعه الله حيث وضعه.

٤) والصدقات، فجعلها الله حيث جعلها؛ وكان حلي الكعبة منها يومئذ، فتركه الله على حاله، ولم يتركه نسياناً، ولم يخفَ عليه مكاناً، فأقرّه حيث أقرّه الله ورسوله؛ فقال عمر: لولاك لافتضحنا، فتركه[1].

٢. عليّ عليه السلام يوبّخ عمراً في فتواه

هذا هو شأن المرجعية العلمية، محاسبة الآخرين ومعاتبتهم، بل توبيخهم بشأن الفتيا في دين الله تعالى، مع اعترافهم بعدم استيعابهم أحكام الله تعالى، فقد روى العيّاشي في تفسيره بإسناده عن أبي بكر بن حَزْم قال:

توضّأ رجل فمسح على خُفّيه، فدخل المسجد فصلّى، فجاء عليّ عليه السلام فوطئ على رقبته، فقال: ويلك تُصلّي على غير وضوء؟

فقال ـ الرجل ـ: أمرني عمر بن الخطاب.

---

(١) مخطوط ربيع الأبرار للزمخشري: ٥٤٨، وانظر موسوعة فقه عمر بن الخطاب، مادة: كعبة/٤، نقلاً عن موسوعة فقه عليّ بن أبي طالب، لمحمد قلعه جي: ٥١٨.

قال: فأخذ ـ عليّ ـ بيده فانتهى به إليه.

فقال: أنظُر ما يروي هذا عليك؟ ـ ورفع صوته.

فقال عمر: نعم، أنا أمرته، إنّ رسول الله ﷺ مسح.

قال عليّ: قبل المائدة أو بعدها؟ قال ـ عمر ـ: لا أدري.

قال عليّ: فلمَ تُفتي وأنت لا تدري؟ سبق الكتاب الخُفّين[1].

ولعلّه لهذه الموارد وغيرها، أصدر عمر أوامره بعدم السماح لأحدٍ بالفتيا في المسجد في حال حضور عليّ عليه السلام فقال ما نصّه:

«لا يُفتينَّ أحد في المسجد وعليّ حاضر»[2].

٣. عمر يتعوّذ من معضلة ليس لها أبو الحسن

لقد استعاذ عمر بن الخطاب بالله تعالى مراراً وتكراراً من معضلة وليس لها أبو الحسن عليّ بن أبي طالب عليه السلام، في حلّها والإجابة عنها، والتخلّص منها فقد أخرج الإمام أحمد بن حنبل بإسناده عن سعيد بن المسيب قال: «كان عمر يتعوذ بالله من معضلة ليس لها أبو حسن»[3].

---

(١) تفسير العيّاشي: ٤٧/١٥/٢، في تفسير سورة المائدة.

(٢) شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد المعتزلي: ١٨/١.

(٣) فضائل الصحابة: ١١٠٠/٦٤٧/٢، تذكرة الخواص: ١٣٤، الاستيعاب، لابن عبد البر: ٢٠٦/٣، نظم درر السمطين: ١٣٢، المناقب، للخوارزمي: ٩٧/ح٩٨، فرائد السمطين: ٢٧٢/٣٤٨/١. ورواه من طريق ابن عباس، الصواعق المحرقة: ٥٢١/٢، الطبقات الكبرى: ٢٥٨/٢ ذكر من كان يُفتي بالمدينة ويقتدى به من أصحاب رسول الله ﷺ على عهد رسول الله ﷺ وبعد ذلك وإلى مَن انتهى علمهم. تأريخ دمشق: ٤٠٦/٤٢، أسد الغابة، لابن الأثير: ٩٦/٤، الإصابة في تمييز الصحابة: ٤٦٧/٤، ذخائر العقبى: ١٤٩، المنتظم: ٦٨/٥.

وقال ابن المسيّب: ولهذا القول سبب وهو أنّ ملك الروم كتب إلى عمر يسأله عن مسائل، فعرضها على الصحابة فلم يجد عندهم جواباً، فعرضها على أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب فأجاب عنها في أسرع وقت بأحسن جواب، وأخذ بسرد تلك المسائل[1].

٤. عمر يقرّ بالهلاك لولا عليّ

لقد اشتهرت هذه المقولة عن عمر. ولقد قالها في مواطن متعدّدة، عند عروض مسائل مختلفة، إمّا أن يتحيّر في الإجابة عنها، أو أنّه يفتي بفتوى ثمّ يعود المستفتي ليسأل عليّاً فيجيبه عنها عن رسول الله صلى الله عليه وآله، أو يترافع إثنان في قضية عنده، فيقضي بينهما، ثمّ يترافعان عند عليّ عليه السلام فيجدان الحكم على خلاف ما قضى به عمر، فيتراجع عمر عمّا قضى بينهما، وهكذا موارد عديدة. أشير إلى بعض هذه الموارد:

المورد الأول: روى أبو المعالي الجويني، الملقّب بإمام الحرمين بإسناده عن زيد بن علي، عن أبيه، عن جدّه، عن علي عليه السلام قال:

لمّا كان في ولاية عمر أتي بامرأة حامل فسألها عمر فاعترفت بالفجور، فأمر بها عمر أن تُرجم فلقيها عليّ بن أبي طالب فقال: ما بال هذه؟

قالوا: أمرَ بها أمير المؤمنين أن تُرجم. فردّها إلى عمر.

فقال: يا عمر أمرتَ بها أن ترجم؟

قال: نعم اعترفتْ عندي بالفجور.

---

(١) لاحظ تذكرة الخواص، لسبط ابن الجوزي: ١٣٤ـ١٣٥.

قال: هذا سلطانك عليها فما سلطانك على ما في بطنها؟

[ثمّ] قال [له] عليّ: فلعلّك انتهرتها أو خوّفتها؟

فقال عمر: قد كان ذلك.

قال: أوَ ما سمعتَ رسول الله ﷺ يقول: «**لا حدّ على معترف بعد بلاء، إنّه من قُيِّدت أو حبست أو تهدّدت، فلا إقرار له**» فخلّى عمر سبيلها، ثمّ قال:

عجزت النساء أن تلدن مثل عليّ بن أبي طالب!!!

ولولا عليّ لهلك عمر»[1].

المورد الثاني: أخرج الحافظ أبو داود السجستاني، بإسناده عن ابن عباس، قال: أتى عمر بمجنونة قد زَنَتْ فاستشار فيها أناساً فأمر بها عمر أن ترجم، فمرّ بها [على] عليّ بن أبي طالب رضوان الله عليه، فقال: ما شأن هذه؟ قالوا: مجنونة بني فلان زنت فأمر بها عمر أن ترجم، قال: فقال: ارجعوا بها، ثم أتاه فقال: يا أمير المؤمنين، أما علمت أنّ القلم قد رفع عن ثلاثة: عن المجنون حتّى يبرأ، وعن

---

(١) فرائد السمطين: ١/٣٥٠ـ٣٥١/ح٢٧٦، لقد تكرّرت من عمر هذه المقولة في موارد عديدة، بلغت أكثر من سبعين مورداً، ووردت في مصادر كثيرة لكبار علماء أهل السُّنّة، فمنها: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمر القرطبي: ٣/٢٠٦، ذخائر العُقبى في مناقب ذوي القربى، لمحب الدين الطبري: ١٤٩، المناقب، للخوارزمي: ٨٠/ح٦٥، تذكرة الخواص، لسبط ابن الجوزي: ١٣٧، الرياض النضرة: ٤/١٣٩/١٤٤٧، كفاية الطالب، للحافظ الكنجي الشافعي: ٢٢٧.

مُختصر كتاب الموافقة بين أهل البيت والصحابة، للحافظ إسماعيل السمان (ت: ٤٤٥ هـ) واختصره الزمخشري: ١٥١ـ١٥٢، تمهيد الأوائل، للباقلاني: ٥٤٧، تفسير غرائب القرآن، للنيسابوري: ٦/١٢٠، مورد تفسير آية (١٥) من سورة الأحقاف، الدرّ المنثور: ١/٦٥٢، مورد تفسير آية (٢٣٣) من سورة البقرة، و٧/٣٨٢، مورد تفسير آية (١٥) من سورة الأحقاف، وانظر تفسير الفخر الرازي: ٢٧/١٦.

النائم حتّى يستيقظ، وعن الصبي حتّى يعقل؟ قال: بلى، قال: فما بال هذه ترجم؟ قال: لا شيء، قال فأرْسِلْها، قال: فأرسَلَهَا، قال: فجعل يكبّر»[1].

المورد الثالث: أخرج الحاكم النيسابوري بإسناده عن الزهري قال: فحدَّثني حميد بن عبد الرحمن، عن وبرة الكلبي قال: أرسلني خالد بن الوليد إلى عمر رضي الله عنه فأتيته وهو في المسجد معه عثمان بن عفان، وعليّ، وعبد الرحمن بن عوف، وطلحة، والزبير رضي الله عنهم متكيء معه في المسجد فقلت: إنّ خالد بن الوليد أرسلني إليك وهو يقرأ عليك السلام ويقول: إنّ الناس قد انهمكوا في الخمر وتحاقروا العقوبة، فقال عمر: هم هؤلاء عندك فسلهم، فقال عليّ رضي الله عنه: نراه إذا سكر هذى وإذا هذى افترى وعلى المفتري ثمانون، فقال عمر: أبلغ صاحبك ما قال ـ عليّ ـ فجلد خالد ثمانين وجلد عمر ثمانين...»[2]، الحديث.

---

(١) سنن أبي داود: ٤٣٩٩/١٤١/٤، باب في المجنون يسرق أو يصيب حدّاً. و أنظر الأحاديث تحت الأرقام: (٤٤٠٠) و(٤٤٠١) و(٤٤٠٢).

وأخرج أحمد بن حنبل نظيره في المسند: ١٥٤/١ـ١٥٥، النسخة المحقّقة: ١٣٢٨/٤٤٣/٢، عن أبي ظبيان الجنبي. وأخرجه النسائي في السنن الكبرى: ٧٣٤٣/٣٢٣/٤ بإسناده عن ابن عباس، و(٧٣٤٤) من طريق أبي ظبيان، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى: ٢٦٤/٨ من طريق ابن عباس أيضاً، وأخرجه أبو يعلى الموصلي في المسند: ٥٨٣/٢٩٢/١ من طريق أبي ظبيان. وابن حبان في صحيحه: ١٤٣/٣٥٦/١ من طريق ابن عباس.

وفي صحيح البخاري، باب لا يرجم المجنون والمجنونة، أورد الرواية: (قال عليّ لعمر: أما علمت: أنّ القلم رفع... الحديث) صحيح البخاري: ٢٤٩٩/٦، باب (٧).

(٢) المستدرك على الصحيحين: ٨١٣١/٤١٧/٤، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقال الذهبي في التخليص: صحيح.

وأخرجه ابن شبّة النميري البصري (ت: ٢٦٢هـ) في «تأريخ المدينة المنوّرة»: ١٢٢٥/٣٨٩/١، ١٢١٨/٣٨٧/١. ←

أقول: من خلال الروايات الآنفة نجد أنّ الخليفة الثاني عمر لا يعدل عن قول عليٍّ عليه السلام، وسرعان ما يتنازل عمّا أمر به، أو أفتى به، كما نجد إذعان فقهاء الصحابة الذين أشار إليهم عمر وأحال السائل عليهم، وانفراد الإمام عليّ عليه السلام بالجواب، لحضور الجواب عنده ولأعلميّته بأحكام الله تعالى، فلذا نجده لا يكتفي ببيان الحكم فحسب، بل يورد الدليل والرواية عن رسول الله صلى الله عليه وآله، أو الآية من كتاب الله تعالى، أو بيان القاعدة الفقهية في ضوء أصول الاستنباط، وهذا إنْ دلّ على شيء فإنّما يدلّ على عمق ما وصل إليه عليّ عليه السلام في مختلف علوم الأحكام.

٥. عمر يُرجِع الناس إلى عليّ

قد دأب عمر بن الخطاب على ذلك السلوك، فحينما كان يرده السائل والمستفتي، وهو لا يستحضر الجواب، أو أنّه يجهله، فإن كان لا يشير إلى عليّ، فما الذي يصنع عندئذٍ؟

وأخرج الإمام مالك نظيره بإسناده عن ثور بن زيد الديلي: «أنّ عمر بن الخطاب استشار في الخمر يشربها الرجل؟ فقال له عليُّ بن أبي طالب: نرى أن تجلده ثمانين، فإنّه إذا شرِبَ سَكِرَ، وإذا سَكِرَ هَذَى، وإذا هذى افْتَرى، أو كما قال، فَجَلَدَ عُمَرُ في الخمر ثمانين» انتهى. الموطأ: ١٦١٥/٣٥١/٢، كتاب: الأشربة ـ٤٢. وأخرجه الدار قطني في «سننه»: ٣٢٩٠/١١٢/٣، وأخرج ابن حزم بإسناده عن جحادة بن دثار: «أنّ ناساً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله شربوا الخمر بالشام، وأنّ يزيد بن أبي سفيان كتب فيهم إلى عمر فذكر الحديث، وفيه أنهم احتجوا على عمر بقول الله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُواْ إِذَا مَا اتَّقَواْ وَّآمَنُواْ﴾ فشاور فيهم الناس فقال لعليّ: ماذا ترى؟ فقال: أرى أنّهم قد شرّعوا في دين الله ما لم يأذن به فإن زعموا أنّها حلال فاقتلهم فإنّهم قد أحلّوا ما حرّم الله تعالى، وإن زعموا أنّها حرام فاجلدهم ثمانين ثمانين فقد افتروا على الله الكذب وقد أخبر الله تعالى بحدّ ما يفتري به بعضنا على بعض»، انتهى. المحلّى، لابن حزم: ٢٨٧/١١.

فلذا كان يرجع السائل إلى عليّ عليه السلام ليجد الجواب حاضراً صحيحاً لا ريب فيه، وبهذا يتخلّص من المأزق العلمي والحيرة، ويساهم في قضاء حاجة المستفتي، وعن هذا الطريق يستنير بعلم عليٍّ عليه السلام.

كما أنّه قد صرّح بأنّه مأمور بمشورته، بمعنى أنّ الآمر هو رسول الله صلى الله عليه وآله.

ولكي تقف على حقيقة الأمر إقرأ الرواية التالية:

أخرج الحافظ أبو بكر عبد الرزاق الصنعاني بإسناده عن أبي خالد قال: أخبرني أبو أمية الثقفي: أنّ نافعاً مولى ابن عمر أخبره عن أسلم مولى عمر أنّ رجلاً سأل عمر عن بيض النعام يصيبه المحرم؟

فقال له عمر: أرأيت عليّاً فاسأله؛ فإنّا قد أُمرنا أنْ نشاوره»[1].

٦. عمر يُنشد علياً في الفتاوى

تأكيداً لما تقدّم، فإنّنا نقف على حقائق غاية في الأهمية، ومن خلالها نستطيع أن نستكشف شدّة حاجة الخلافة إلى فقه عليّ، وعلم عليّ، وبدونه هو الحكم بالرأي، ربما أصاب وربما أخطأ، بل ربما يوجب التشريع المحرّم، والابتداع في

---

(١) المصنَّف، للصنعاني (ت: سنة ٢١١هـ): ٨٢٩٨/٤٢٢/٤، ط: دار الكتب السلفية ـ القاهرة.

وأخرج ابن عبد البر بإسناده عن أذينة بن مسلمة: قال: «أتيت عمر بن الخطاب رضي الله عنه فسألته: من أين أعتمر؟ فقال: إيت علياً فسله، فذكر الحديث... وقال عمر: ما أجد لك إلاّ ما قال عليّ» الاستيعاب: ٢٠٦/٣.

وأخرج ابن أبي شيبة بنفس الأسناد أنّ رجلاً أتى عمر، فسأله عن العمرة، فقال: يا أمير المؤمنين، ما آتيك حتى ركبت الإبل والخيل والسفن، فمن أين أُهِلّ؟ قال: أئت علياً، فاسأله. فأتى علياً فسأله، فقال: «من حيث ابدأت» فرجع إليه فأخبره، فقال: «لم أجد لك إلا ما قال عليّ» المصنَّف، لابن أبي شيبة: ١٣٠٨٧/١٦١/٥.

دين الله تعالى، وإضلال المسلمين إلى يوم الدين.

فلذا كان النّبيّ ﷺ ينهى عن الإفتاء دون علمٍ ودراية، بل يأمر بالهروب منها كما يهرب الإنسان من الأسد، من هنا ندرك ضرورة المرجعية العلميّة العليا للأمّة، لتكون على المحجّة البيضاء لا يزيغ عنها إلاّ هالك، ولذا وجدنا عمر يكرّر، بل ويدعو الله تعالى أن لا ينزل به شديدة إلاّ وأبو الحسن عليّ عليه السلام إلى جنبه.

روى محبّ الدين الطبري، عن محمد بن الزبير قال:

«دخلت مسجد دمشق، فإذا أنا بشيخ قد التوت ترقوتاه من الكبر، فقلت: يا شيخ مَن أدركت؟

قال: عمر.

قلت: فما غزوت؟

قال: اليرموك.

قلت: فحدّثني بشيء سمعته.

قال: خرجنا مع قتيبة حجاجاً فأصبنا بيض نعام ـ وقد أحرمنا ـ فلمّا قضينا نسكنا ذكرنا ذلك لأمير المؤمنين عمر، فأدبر وقال: اتبعوني حتّى انتهى إلى حُجَر رسول الله ﷺ فضرب حُجرة منها، فأجابته امرأة.

فقال: أثمَّ[1] أبو حسن؟

قالت: لا.

فمرّ في المقتاة، فأدبر وقال: اتبعوني، حتّى انتهى إليه وهو يسوّي التراب بيده،

---

(١) اثَمَّ: استفهام عن المكان، ثَمَّ: بمعنى هناك وهو للتبعيد بمنزلة (هنا) للتقريب، قال أبو إسحاق: ثَمَّ في الكلام إشارة بمنزلة هناك زيد، وهو للمكان البعيد منك. انظر لسان العرب: ١٣٢/٢.

فقال: مرحباً يا أمير المؤمنين، فقال: إنّ هؤلاء أصابوا بيض نعام[١] وهم محرمون.

قال: ألا أرسلت إليّ؟

قال ـ عمر ـ: أنا أحق بإتيانك، قال: يضربون الفحل قلائص[٢] أبكاراً بعدد البيض، فما نتج منها أهدوه.

فقال عمر: فإنّ الإبل تخرج[٣]، قال عليّ عليه السلام: والبيض يمرض، فلمّا أدبر، قال عمر: اللّهُمَّ لا تنزل بي شديدة إلاّ وأبو حسنٍ إلى جنبي»[٤].

---

(١) في المصدر حمام، والصحيح ما أثبتناه، بلحاظ اختلاف كفارة المحرم في إتلاف كلّ منها، وكفارة المسألة ما يخصّ بيض النعام، فلاحظ.

(٢) القلائص: جمع قَلُوص، والقَلُوص: أول ما يُركَب من إناث الإبل إلى أن تُثني، فإذا أثنت فهي ناقة. انظر لسان العرب: ٢٨١/١١.

(٣) خرجت الناقة: ألقت ولدها قبل أوانه لغير تمام الأيام.

(٤) الرياض النضرة: ١٤٤٩/١٣٩/٣.

٧. «عليّ أقضانا»* مقولة كرّرها عمر

وشهادة أخرى منه بحقّ عليّ بن أبي طالب عليه السلام بأنّه أقضى الصحابة، وأقضى الأمّة، ومعلوم أنّ القضاء يستوعب تمام الفقه الإسلامي وتفريعاته وقواعده وتطبيقاته، إضافة إلى مسائل حلّ المنازعات والخصومات في ضوء قواعد الشريعة الإسلامية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإنّ مقولة عمر إنّما جاءت

---

* أخرج البخاري بإسناده عن ابن عباس قال:

«قال عمر رضي الله عنه: «أقرؤنا أُبيّ، وأقضانا عليّ... الحديث»، صحيح البخاري: ٤٢١١/١٦٢٩/٤، كتاب التفسير، وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل بإسناده عن ابن عباس قال: قال عمر: «عليّ أقضانا...» الحديث، مسند أحمد: ١١٣/٥، انظر النسخة المحقّقة، الأحاديث تحت الأرقام: (٢١٠٨٤)، (٢١٠٨٥)، (٢١٠٨٦).

وأبو يوسف الفسوي بإسناده عن ابن عباس قال: قال عمر: «عليّ أقضانا...» الحديث. المعرفة والتأريخ: ٢٥٨/١، باب فقهاء الصحابة.

وابن سعد بإسناده عن أبي هريرة قال: قال عمر بن الخطاب: «عليّ أقضانا»، الطبقات الكبرى: ٢٥٨/٢.

والطبراني في «المعجم الأوسط»: ٧٧١٧/٣٥١/٨، بإسناده عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: سمعت عمر يقول: «أقضانا عليّ، وأُبيّ أقرؤنا»، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة»: ٧٥٦/٢١٨/١، وفي «حلية الأولياء»: ٦٥/١، بإسناده عن ابن عباس، وابن عبد البر في «الاستيعاب»: ٢٠٥/٣، بإسناده عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وابن عباس أيضاً، والحاكم النيسابوري في «المستدرك على الصحيحين»: ٥٣٢٨/٣٤٥/٣، بإسناده عن ابن عباس أيضاً، وأخرج الحاكم الحسكاني في «شواهد التنزيل»: ٢١/٣٥/١، بإسناده عن ابن عباس قال: قال عمر بن الخطاب: «أعلمنا بالقضاء، وأقرؤنا للقرآن عليّ بن أبي طالب».

وأخرج الخوارزمي في «المناقب»: ٩٢/ح٨٦، بإسناده عن ابن عباس قال: خطبنا عمر فقال: «عليّ أقضانا، وأُبيّ اقرؤنا»، وابن عساكر في «تأريخ مدينة دمشق»: ٤٠٤/٤٢، بإسناده عن أبي هريرة قال: قال عمر بن الخطاب: «عليّ أقضانا».

والحافظ يوسف المزي في «تهذيب الكمال»: ٢٦٦/٢، والذهبي في «سير أعلام النبلاء»: ١ـ٦٢٧/٢.

بعد أن لمس موارد القضاء الكثيرة لعليّ عليه السلام فوجد عمق الآفاق العلمية عند عليّ، وتوّفر فنون الجواب لديه في كلّ مسألة مع أدلّتها وأحكامها، بل وتفريعاتها. هذا وقد كثرت المسائل على الخليفة الثاني، وكثرت النزاعات والخصومات، في المجتمع، فلم يجد منفذاً لما عاناه من المسائل العلمية والفقهية وإدارة الحكم وتحدّيات الواقع غير اللجوء إلى عليّ عليه السلام ليجد عنده الحلول الناجعة والأجوبة الشافية، فلذا جاءت مقولته تلك تعبّر عن واقع الحال، وحقيقة شهد بها من وحي الحاجة إلى قضاء عليّ، وهذه شهادة وجدانية من الخليفة عمر بمرجعية عليٍّ العلمية.

نكتفي بهذا القدر من الشواهد الحسيّة وفيها الكفاية في إثبات المطلوب، ونقول كما قال ابن الأثير الجزري:

«وله ـ أي عليّ ـ في هذا أخبار كثيرة نقتصر على هذا منها، ولو ذكرنا ما سأله الصحابة ـ مثل عمر ـ وغيره رضي الله عنهم لأطلنا»[1] وخرجنا عن هذه الرسالة المختصرة.

---

(١) أسد الغابة: ٩٦/٤.

باب في رجوع عثمان إلى عليّ

لقد رجع الخليفة الثالث عثمان بن عفّان إلى عليّ مراراً وتكراراً أيضاً، وكان يستشيره في مواضع كثيرة، أشير على بعضها باختصار:

المورد الأول

أخرج البيهقي بإسناده عن سعيد[1] قال: «حدّثني جدّي قال: كان عثمان رضي الله عنه إذا جلس على المقاعد جاءه الخصمان فقال لأحدهما: اذهب أُدع عليّاً، وقال للآخر: اذهب فادع طلحة والزبير ونفراً من أصحاب النّبيّ ﷺ ثُمّ يقول لهما تكلّما ثُمّ يُقبل على القوم فيقول: ما تقولون؟ فإن قالوا ما يوافق رأيه أمضاه وإلا نظر فيه بعد فيقومان وقد سلّما»[2].

المورد الثاني

روى الإمام مالك: «أنّ عثمان بن عفّان أُتي بامرأة قد ولدت في ستة أشهر فأمر بها أن تُرجم، فقال له عليٌّ بن أبي طالب: ليس ذلك عليها، إنّ الله تبارك وتعالى يقول في كتابه: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلاثُونَ شَهْرًا﴾[3]، وقال: ﴿وَالْوَالِدَاتُ

---

(١) كان اسمه «الصرم» فسّماه النّبيّ سعيداً، وكان النّبيّ ﷺ كلّما يأتيه الرجل واسمه غير ممدوح، فيسمّيه النّبيّ ﷺ.

(٢) السنن الكبرى: ١١٢/١٠.

(٣) الأحقاف: ١٥.

يُرْضِعْنَ أَوْلاَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾[1]، فالحمل يكون في ستة أشهر، فلا رجم عليها، فبعث عثمان بن عفّان في أثرها فوجدها قد رُجِمَت»[2].

المورد الثالث

لمّا كان من خبر «الوليد بن عقبة»[3] والي الكوفة، حينما شهد عليه أهلها ـ عند عثمان ـ بشرب الخمر، وقد تقيّأها في محراب المسجد، بعد أن صلّى بهم صلاة الفجر أربعاً، فانتزعوا خاتمه من يده، ثمّ جاؤوا يشكونه إلى عثمان...

«فأرسل عثمان إلى عليّ رضي الله عنه فدعاه وأخبره بذلك فقال: ما الرأي عندك في هذا يا أبا الحسن؟

فقال علي رضي الله عنه:

الرأي عندي أن تبعث إلى صاحبك فتخبره وتدعو بالشهود، فإذا شهدوا عليه في وجهه أقمت عليه الحد...»[4] الخ.

حاصل الكلام

تلك هي موارد قليلة من حقائق ووقائع كثيرة رجع فيها الخلفاء الثلاثة إلى عليّ عليه السلام، وهم يستشيرونه ولا يعدلون عن رأيه ويعترفون له بالفضل والعلم،

---

(١) البقرة: ٢٣٣.

(٢) الموطّأ: ١٥٨٦/٣٣٥/٢، وانظر المنتظم: ٥/٥، رواه عن محمد بن حبيب.

(٣) الوليد بن عقبة بن أبي معيط، هو أخو عثمان بن عفان لأمّه.

(٤) الفتوح، لابن أعثم: (١ـ٢)/٣٨٠، وأخرجه ابن ماجة في «سننه»: ٢٥٧١/٢٣٤/٣، وأضاف فيه: «فَجَلَده عليّ عليه السلام».

والحكمة، والفقه في القضاء، وبقيّة الأحكام، ولا يجدون عند ابن أبي طالب عليه السلام إلاّ القضاء العادل، والحكم الصادق، والقول الحق، والفتيا المستنبطة من الكتاب أو السّنّة الشريفة، مع إذعانهم الكامل بجهلهم بالتفسير وكثير من معاني القرآن الكريم، وتحيّرهم في الإجابة عن تفسير آيات من القرآن الكريم، وكيفيّة الاستدلال به، فقد أخرج الثعلبي بإسناده عن إبراهيم التيمي: «إنّ أبا بكر سئل عن قوله: ﴿وَفَاكِهَةً وَأَبًّا﴾[1] فقال: أيّ سماء تظلّني وأيّ أرض تقلّني إذا قلت في كتاب الله ما لا أعلم»[2].

وهذا عمر بن الخطاب قد اعترف على نفسه بقوله: «كلّ الناس أفقه منك يا عمر»[3] فقد كرّرها عدّة مرّات حسب رواية الشعبي.

كما قد عرفت مواقف عثمان ومشورته لعليّ عليه السلام، هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أنّ عليّاً عليه السلام لم يرجع إليهم في مسألة، أو أنّه تلكّأ فيها أو قال لا أعلم، هيهات هيهات ـ رغم أنّ التأريخ كتب الكثير منه أعداء عليّ عليه السلام ـ بل كان هو

---

(١) عبس: ٣١.

(٢) تفسير الكشف والبيان: ١٣٢/١٠.

(٣) تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، للباقلاني: ٥٠١.

وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى»: ٢٣٣/٧، عن الشعبي، والهيثمي في «مجمع الزوائد»: ٧٥٠٢/٥٢١/٤، رواه أبو يعلى في الكبير، وفيه مجالد بن سعيد، وفيه ضعف، وقد وُثّق.

والمتقي الهندي في «كنز العمال»: ٤٥٧٩٦/٥٣٦/١٦، فقد كرّر عمر مقولته مرتين أو ثلاثاً!! وابن أبي الحديد المعتزلي في «شرح النهج»: ١٨٢/١ قال عمر: «كلّ الناس افقه من عمر حتّى ربّات الحجال! ألا تعجبون من إمام أخطأ وامرأة أصابت، فاضلت إمامكم ففضلته!

وانظر تفسير الدُّرّ المنثور: ٤٤٦/٢ مورد تفسير الآية ٢٠/ النساء ﴿وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا﴾ بسند جيد عن مسروق، وجاء فيه: «فقال عمر: اللهمّ غفراً، كلّ الناس أفقه من عمر».

ينشدهم السؤال عن كلّ شيء توهّموه أو خفي عليهم، أعمّ من مسائل العقيدة، والأحكام والتفسير، والفقه، ليجدوا جوابها حاضراً عنده، ولم يكن أحد من الصحابة يجرؤ على ذلك[1]. فهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على عمق بحر علمه، وبلوغه الذرى في سماء المعرفة بكلّ أبعادها، وهذه هي بعض ملامح المرجعية العلمية لعليّ عليه السلام فتأمّل ذلك جيّداً.

ثالثاً: عليّ مرجع الصحابة

وأمّا موارد رجوع الصحابة إلى عليّ عليه السلام، أو الإذعان بأعلميّته فلا يمكن استيعابها في هذه الرسالة المختصرة، فقد رجعوا إليه وأرجعوا الناس إليه في مختلف المسائل العلمية، والاجتماعية، والسياسية، فوجدوه بكلّ ذلك عالماً ومعلّماً، فلذا نطقوا بانبهارم بعلمه وإعجابهم بمعرفته. ولذا أشير إليها ولكن باقتضاب رعاية للاختصار:

١. أمّ المؤمنين تشيد بأعلميّة عليّ بالسُّنّة

قالت أمّ المؤمنين عائشة: «عليّ أعلم الناس بالسُّنّة»[2].

---

(١) أخرج ابن عساكر بإسناده عن سعيد بن المسيّب قال: «لم يكن أحد من أصحاب النّبيّ صلى الله عليه وآله يقول سلوني إلاّ عليّ» تأريخ مدينة دمشق: ٣٩٩/٤٢.

وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل بإسناده عن ابن المسيّب أيضاً في «فضائل الصحابة»: ١٠٩٨/٦٤٦/٢.

وأبو عمر القرطبي المعروف بابن عبد البر في «الاستيعاب»: ٢٠٦/٣، وابن الأثير في «أسد الغابة»: ٩٥/٤، وابن حجر في «الصواعق المحرقة»: ٣٧١/٢، ومحبّ الدين الطبري في «الرياض النضرة»: ١٤٦٩/١٤٣/٣.

(٢) أخرجه البخاري بإسناده عن عطاء، انظر التأريخ الكبير: ٢٣٧٧/٢٥٥/٢، تأريخ مدينة دمشق: ٤٠٨/٤٢، المناقب للخوارزمي: ٩١/ح٨٤

٢. أمّ المؤمنين تُرشد إلى عليّ

سُئلت عائشة عن المسح على الخفين: هل يجوز أم لا؟

فقالت: «عليك بابن أبي طالب فسله...»[١] الحديث.

٣. معاوية يُرشد إلى عليّ

أخرج الإمام أحمد بن حنبل بإسناده عن قيس بن أبي حازم قال:

«جاء رجل إلى معاوية، فسأله عن مسألة، فقال: سل عنها عليّ بن أبي طالب، فهو أعلم، فقال: يا أمير المؤمنين جوابك فيها أحبّ إليّ من جواب عليّ. قال: بئس ما قلت، ولؤم ما جئت به، لقد كرهت رجلاً كان رسول الله يغرّه العلم غرّا[٢]. ولقد قال له ﷺ: **«أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنّه لابنيّ بعدي»** وكان عمر إذا أشكل عليه شيء يأخذ منه، ولقد شهدت عمر وقد أشكل عَلَيَّ شيء فقال: هاهنا عليّ، قم لا أقام الله رجليك»[٣].

٤. عليّ عليه السلام أعلم من أفقه فقهاء الصحابة

روى ابن عساكر بإسناده عن عبيدة قال:

---

(١) فضائل الصحابة: ١١٤٨/٦٧٢/٢، الاستيعاب: ٢٠٦/٣، الرياض النضرة: ١٤٠/٣، وأخرج الإمام مسلم بإسناده عن شُريح بن هانيء قال: أتيت عائشة أسألها عن المسح على الخفين فقالت: «عليك بابن أبي طالب فسله، فإنّه كان يسافر مع رسول الله ﷺ...» الحديث. صحيح مسلم: ٢٧٦/٢٣٢/١، كتاب الطهارة.

(٢) يغرّه العلم غرّا: أي يلقمه إياه، يقال: غرَّ الطائر فرخه إذا زقّه.

(٣) فضائل الصحابة: ١١٥٣/٦٧٥/٢، فرائد السمطين: ٣٠٢/٣٧١/١، وفيه: قال عمر: «أهاهنا عليّ؟»، الرياض النضرة: ١٣٩/٣، ذخائر العقبى: ١٤٥.

«صحبت عبد الله ـ بن مسعود ـ سنة ثمّ صحبت عليّاً فكان فضل ما بينهما في العلم كفضل المهاجر على الأعرابي»[١].

٥. عليّ عليه السلام أعلم أصحاب محمّد صلى الله عليه وآله

روى ابن الأثير بإسناده عن عبد الملك بن أبي سليمان قال: قلت لعطاء: أكان في أصحاب محمد صلى الله عليه وآله أعلم من عليّ؟

قال: لا والله، لا أعلمه.

وقال ابن عباس: «ولقد أعطي ابن أبي طالب تسعة أعشار العلم، وأيم الله لقد شاركهم في العُشر العاشر»[٢].

٦. أثر علم عليّ عليه السلام لدى فقهاء الصحابة

روى ابن سعد بإسناده عن مسروق قال: شاممت[٣] أصحاب محمد صلى الله عليه وآله فوجدت علمهم انتهى إلى ستة نفرٍ منهم: عمر، وعلي، وعبد الله ـ ابن مسعود ـ

---

(١) تأريخ دمشق: ٤٠٨/٤٢، عبد الله بن مسعود يُعدّ من كبار فقهاء الصحابة، قال أبو موسى: لا تسألوني عن شيء وهذا الحبرُ بين أظهركم، وقال عمر بن الخطاب: ابن مسعود كُنَيْفٌ مُلِيءَ علماً آثرت به أهل القادسية، أنظر الطبقات الكبرى: ٢٦١/٢ـ٢٦٢.

(٢) أسد الغابة: ٩٥/٤ـ٩٦، تأريخ مدينة دمشق: ٤١٠/٤٢.

وأخرج ابن أبي شيبة بنفس الإسناد رواية عطاء، في «المصنّف»: ٣٢٦٤٥/١٤٨/١١، كتاب الفضائل ـ باب فضائل عليّ بن أبي طالب عليه السلام.

(٣) في المصدر: سامحت، والصحيح ما أثبتناه، كما هو عن ابن عساكر.

قال ابن منظور: يقال شاممت فلاناً إذا قاربته وتعرّفت ما عنده بالاختبار والكشف، وهي مفاعلة من الشمّ كأنّك تشمُّ ما عنده ويشمُّ ما عندك لتعملا بمقتضى ذلك. لسان العرب: ٢٠٥/٧.

وأبي الدرداء، وأُبيّ بن كعب، وزيد بن ثابت، ثمّ شاممت هؤلاء الستة فوجدت علمهم انتهى إلى رجلين: إلى عليّ وعبد الله[١]، ثمّ شاممت الأثنين فوجدت علياً يفضل عبد الله[٢].

٧. عليّ يُسأل ولا يَسأل

روى ابن عساكر بإسناده عن مسروق قال: «انتهى العلم إلى ثلاثة: عالم بالمدينة، وعالم بالشام، وعالم بالعراق، فعالم المدينة: عليّ بن أبي طالب، وعالم الكوفة: عبد الله بن مسعود، وعالم الشام: أبو الدرداء، فإذا التقوا سأل عالمُ الشام وعالمُ العراق عالمَ المدينة، ولم يسألهم»[٣].

٨. فتوى عليّ لا يُعدل عنها

روى ابن عبد البر بإسناده عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: «كنّا إذا أتانا الثبت عن عليّ لم نعدل به»[٤].

وأورد الذهبي عن ابن عباس قال: «إذا حدّثنا ثقة بفتيا عن عليّ لم نتجاوزها»[٥].

---

(١) الطبقات الكبرى: ٢٦٧/٢ باب أهل العلم والفتوى من أصحاب رسول الله ﷺ، تأريخ مدينة دمشق: ٤٠٩/٤٢، المناقب، للخوارزمي: ٨٩/ح ٨٠.

(٢) كشف الغُمّة، لابن أبي الفتح الإربلي: ٢٣٣/١. ومن المعلوم أنّ ابن عباس هو تلميذ أمير المؤمنين عليّ عليه السلام.

(٣) تأريخ مدينة دمشق: ٤١٠/٤٢.

(٤) الاستيعاب: ٢٠٧/٣، انظر أسد الغابة: ٩٦/٤، المناقب، للخوارزمي: ١٠٢/ح١٠٦.

(٥) سير أعلام النبلاء: ١ـ٦٢٨/٢، الطبقات الكبرى: ٢٥٨/٢.

٩. مقولتان حاسمتان

المقولة الأولى: لابن عمر

روى الحاكم الحسكاني بإسناده عن عمير [بن عبد الله] بن بشر الخثعمي قال: قال ابن عمر: «عليّ أعلم الناس بما انزل الله على محمد صلى الله عليه وآله»[١].

المقولة الثانية: لابن عباس

روى ابن أبي الفتح الإربلي، بإسناده عن سعيد بن المسيّب قال:

سمعت رجلاً يسأل ابن عبّاس عن عليّ بن أبي طالب عليه السلام فقال له ابن عبّاس: إنّ علياً صلّى القبلتين، وبايع البيعتين، ولم يَعبُد صنماً ولا وثناً[٢]، ولم يُضرَب على رأسه بزُلَم ولا قِدح[٣]، وُلد على الفطرة، ولم يشرك بالله طرفة عين.

فقال الرجل: إنّي لم أسألك عن هذا، إنّما أسألك عن حمله سيفه على عاتقه يختال به حتّى أتى البصرة فقتل بها أربعين ألفاً، ثم سار إلى الشام فلقي حواجب العرب فضرب بعضهم ببعض حتّى قتلهم، ثمّ أتى النهروان وهم مسلمون فقتلهم عن آخرهم!

---

(١) شواهد التنزيل: ٢٩/٣٩/١.

(٢) قال ابن منظور: الوثن: الصنم ما كان، وقيل: الصنم الصغير، وفي الحديث: شارب الخمر كعابد وثن. قال ابن الأثير: الفرق بين الوثن والصَّنم أنّ الوَثَنَ كلّ ماله جُثّة معمولة من جواهر الأرض أو من الخشب والحجارة كصورة الآدمي تُعمل وتُنصب فتُعبد، والصَّنم: الصورة بلا جُثّة؛ ومنهم مَن لم يفرّق بينهما وأطلقهما على المعنيين، قال: وقد يطلق الوثن على غير الصورة، والجمع أوثان. لسان العرب: ٢١٤/١٥.

(٣) الزلم ـ بفتح الزاي وضمّها ـ وجمعها أزلام وهي السهام التي كان يستقسم [ويتفاءل] بها في الجاهلية. والقِدح واحد قِداح: الميسر، ويجمع على أقداح وأقاديح.

فقال له ابن عباس: أعليّ أعلم عندك أم أنا؟

فقال: لو كان عليّ أعلم عندي منك ما سألتك!

قال: فغضب ابن عبّاس حتّى اشتدّ غضبه، ثمّ قال:

ثكلتك أُمّك، عليّ علّمني وكان علمه من رسول الله ﷺ، ورسول الله علّمه الله من فوق عرشه، فعلم النّبيّ من الله، وعلم عليّ من النّبيّ، وعلمي من علم عليّ، وعلم أصحاب محمد ﷺ كلّهم في علم عليّ كالقطرة الواحدة في سبعة أبحر»[1].

رابعاً: عليّ عليه السلام مرجع الأمّة

لعلّ عنوان هذا البحث أضحى من نافلة القول، بلحاظ أنّ الحديث قد تقدّم بكونه مرجعاً للخلفاء والصحابة فمن الأولى أن يكون مرجعاً للأمّة، وهذا ممّا لا شك فيه، خصوصاً وقد تقدّم ما روي عن رسول الله ﷺ في مجال الإشادة بمرجعيّته للأمّة، ولكنّنا نريد الإشارة هنا إلى بعض الموارد التي تطلعنا على قضاء عليّ عليه السلام وحكمه، وشذراتٍ من علمه، ولجوء الأمّة إليه لإقامة الحق والحكم بالعدل، ومن هنا قال ابن حجر العسقلاني: «ولم يزل بعد النّبيّ ﷺ متصدّياً لنصر العلم والفتيا»[2].

وإليك بعض تلك الموارد:

---

(١) كشف الغُمّة: ٢/١٠-١١ مناقب شتّى لأمير المؤمنين عليه السلام.

وفي هذا الصدد أجد من المناسب أن أُدوّن ما ذكره عالم الكلام الأصولي الباقلاني ما نصّه:

«هذا مع ما ظهر من إعظام كافّة الصحابة له وإطباقهم على علمه وفضله وثاقب فهمه ورأيه وفقه نفسه، وقول مثلِ عمر فيه: «لو لا عليّ لهلك عمر» وكثرة مطابقتهم له في الأحكام وسماع قوله في الحلال والحرام»، تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل: ٥٤٧.

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة: ٤/٤٦٥.

موارد في قضاء عليّ عليه السلام

المورد الأول: طلب المرافعة إلى عليّ عليه السلام

أخرج الخوارزمي بإسناده عن سماك، عن حنش:

«أنّ رجلين استودعا امرأة من قريش مائة دينار وأمراها أن لا تدفع إلى واحد منهما دون صاحبه، فأتاها أحدهما فقال: إنّ صاحبي قد هلك فادفعي إليّ المال فأبت فاستشفع عليها ومكث يختلف إليها ثلاث سنين فدفعت إليه المال، ثم جاء إليها صاحبه فقال: أعطيني مالي، فقالت له: قد أخذه صاحبك، فارتفعوا إلى عمر، فقال له عمر: ألك بيّنة؟ فقال: هي بيّنتي.

قال ـ عمر ـ: ما أراكِ إلاّ ضامنة.

فقالت: أنشدك الله لما رفعتنا إلى ابن أبي طالب.

قال: فرفعهما إليه فأتوه في حائط له وهو يسيل الماء وهو مؤتزر بكساء، فقصّوا عليه القصّة، فقال للرجل: ايتيني بصاحبك وإليّ متاعك»[1].

المورد الثاني: قصّة الأرغفة

روى ابن عبد البر بإسناده عن يحيى بن معين، قال: حدّثنا أبو بكر بن عيّاش، عن عاصم، عن زِر بن حبيش، قال:

---

(١) المناقب، للخوارزمي: ١٠٠/ح١٠٣.

جلس رجلان يتغدّيان، مع أحدهما خمسة أرغفة، ومع الآخر ثلاثة أرغفة، فلمّا وضعا الغداء بين أيديهما مرّ بهما رجل فسلّم، فقالا: اجلس للغداء، فجلس، وأكل معهما، واستوفوا في أكلهم الأرغفة الثمانية، فقام الرجل وطرح إليهما ثمانية دراهم، وقال: خذا هذا عوضاً مما أكلت لكما، ونِلْتُه من طعامكما، فتنازعا، وقال صاحب الخمسة الأرغفة: لي خمسة دراهم، ولك ثلاثة، فقال صاحب الثلاثة الأرغفة: لا أرضى إلاّ أن تكون الدراهم بيننا نصفين وارتفعا إلى أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه، فقصَّا عليه قصّتهما، فقال لصاحب الثلاثة الأرغفة: قد عرض عليك صاحبك ما عرض، وخبزُه أكثر من خُبزك، فارْضَ بثلاثة. فقال: لا والله، لا رضيت منه إلاّ بمرِّ الحقّ.

فقال عليّ رضي الله عنه: ليس لك في مرّ الحقّ إلا درهم واحد، وله سبعة.

فقال الرجل: سبحان الله يا أمير المؤمنين! وهو يعرض عَلَيَّ ثلاثة فلم أرض، وأشرتَ عَلَيَّ بأخذها فلم أرْضَ، وتقول لي الآن: إنّه لا يجب في مُرّ الحقّ إلاّ درهم واحد.

فقال له عليّ: عرض عليك صاحُبك [أن تأخذ] الثلاثة صُلحاً، فقلتَ: لم أرض إلاّ بمرّ الحقّ، ولا يجب لك بمرّ الحقّ إلاّ واحد.

فقال له الرجل: فعرّفني بالوجه في مرّ الحقّ، حتّى أقبله.

فقال عليٌّ رضي الله عنه: أليس للثمانية الأرغفة أربعة وعشرون ثلثاً أكلمتموها وأنتم ثلاثة أنفس، ولا يعلم الأكثر منكم أكلاً، ولا الأقل، فتُحملون في أكلكم على السواء!

قال: بلى.

قال: فأكلت أنتَ ثمانية أثلاث وإنّما لك تسعة أثلاث، وأكل صاحبك ثمانية

أثلاث، وله خمسة عشر ثلثاً، أكل منها ثمانية ويبقى له سبعة، وأكل لك واحداً من تسعة، فلك واحد بواحدك، وله سبعة بسبعته[١].

فقال له الرجل: رضيت الآن»[٢].

المورد الثالث: ما يتعلّق بعلم الفرائض

وهذا العلم من أدقّ العلوم والمعارف الفقهية، وأشدّها تعقيداً، ولذا عدّه النّبيّ ﷺ نصف العلم حسبما جاء في رواية أبي هريرة: قال رسول الله ﷺ:

«يا أبا هريرة تعلّموا الفرائض وعلّموها فإنّه نصف العلم وهو يُنسى، وهو أول شيء يُنزع من أُمّتي»[٣].

---

(١) لتوضيح المسألة رياضياً نبيّنها حسب الخطوات التالية:

مجموع الأرغفة = ٥ + ٣ = ٨ رغيفاً.

مقدار ما أكل كل واحد منهم = ٨ ÷ ٣ = $\frac{٨}{٣}$ رغيفاً.

مقدار ما فضل من خبز صاحب الأرغفة الخمسة = ٥ - $\frac{٨}{٣}$ = $\frac{١٥-٨}{٣}$ = $\frac{٧}{٣}$ رغيفاً.

مقدار ما فضل من خبز صاحب الأرغفة الثلاثة = ٣ - $\frac{٨}{٣}$ = $\frac{٩-٨}{٣}$ = $\frac{١}{٣}$ رغيفاً.

مقدار ما أكل الشخص الثالث = $\frac{٧}{٣}$ + $\frac{١}{٣}$ = $\frac{٨}{٣}$ رغيفاً.

وحسب الفرض أنّه قد دفع ثمانية دراهم، فيكون لكل ثلث رغيف درهماً واحداً فلذا يستحق صاحب الأرغفة الخمسة سبعة دارهم، ويسحق صاحب الأرغفة الثلاثة درهماً واحداً.

ولكن نجد أمير المؤمنين عليه السلام سرعان ما أجاب بالجواب العلمي القاطع من دون تأمّل أو توقّف، فهذا يُنبئك عن عمق علم عليّ عليه السلام وسعته، وتبحّره في شتّى مجالات العلوم كما أنّ هذه المسألة تُعدّ من المسائل البسيطة جداً عنده.

(٢) الاستيعاب: ٢٠٧/٣ـ ٢٠٨، الرياض النضرة: ١٤٤/٤ـ١٤٥، ذخائر العقبى: ١٥٢ـ١٥٣، الصواعق المحرقة: ٣٧٨/٢.

(٣) سنن ابن ماجة: ٢٧١٩/٣١٥/٣، كتاب الفرائض: ٢٣، وسنن الدار قطني: ٣٧/٤، المستدرك على الصحيحين: ٣٦٩/٤، فردوس الأخبار: ٢٠٦١/٦٠/٢، فيض القدير: ٢٥٤/٣.

فهذا العلم الذي يتضّمن تفاصيل في غاية الدّقة والتشعّب، نجد عليّا عليه السلام يجيب عن مسائله ببداهة سريعة محيّرة للعقول، ومدهشة للأذهان، بل ربما نجد عليّاً يخبر المستفتي عن مقدار ميراثه، بما خلف الميت من أقارب يستحقّون ميراثه، وذلك بمجرد معرفته بمقدار ميراثه ومقدار تركة الميت، كما ستطّلع على المسألة التالية:

المسألة الدينارية

«إنّ امرأة جاءت إليه عليه السلام وقد خرج من داره ليركب فترك رجله في الركاب، فقالت: يا أمير المؤمنين إنّ أخي قد مات وخلّف ستمائة دينار وقد دفعوا إليّ ديناراً واحداً، وأسألك إنصافي وإيصال حقي إليّ.

فقال لها عليه السلام: «خلّف أخوك بنتين؟». فقالت: نعم.

قال عليه السلام: «لهما الثلثان أربع مائة، وخلّف أمّاً؟» قالت: نعم.

قال عليه السلام: «لها السدس مائة، وخلّف زوجة؟» قالت: نعم.

قال عليه السلام: «لها الثمن خمسة وسبعون، وخلّف معك إثنا عشر أخاً؟» قالت: نعم.

قال عليه السلام: «لكل أخٍ ديناران ولك دينار فقد أخذت حقّك فانصرفي»[1].

المورد الرابع: روائع من أساليب التحقيق

ومن بديع قضائه عليه السلام في وقائع تجلّى فيها علوّ مقامه في منارة الفقه والقضاء، فكشف فيها عن أساليب حديثة في زمانه، لم يسبقه إليها أحد من الأصحاب،

---

(١) مطالب السؤول: ١/١٣٣ـ١٣٤.

كان لها الأثر النفسي الكبير في استكشاف الجريمة واعتراف القتلة بها، طبعاً دون استخدام أساليب التعذيب الجسدي، أو الاضطهاد النفسي، وهذا ما ستعرفه في المسألة التالية:

قصّة المرأة التي قتل زوجها

«إنّ سبعة أنفس خرجوا من الكوفة مسافرين فغابوا مدّة ثم عادوا وقد فُقد منهم واحد فجاءت امرأته إلى عليّ عليه السلام فقالت:

يا أمير المؤمنين إنّ زوجي سافر هو وجماعة وقد عادوا دونه فأتيتهم وسألتهم عنه فلم يخبروني بحاله وقد اتهمتهم بقتله، وأسألك إحضارهم واستكشاف حالهم.

فأحضرهم عليه السلام وفرّقهم وأقام كلّ واحد منهم إلى سارية من سواري المسجد، ووكّل به رجلاً يمنع أن يقرب منه أحد ليحادثه ثمّ استدعى واحداً فحدّثه وسأله عن حال الرجل فأنكر، فلمّا أنكر رفع عليّ عليه السلام صوته بالتكبير وقال: (الله أكبر). فلمّا سمع الباقون صوت علي عليه السلام مرتفعاً بالتكبير اعتقدوا أنّ رفيقهم قد أقرّ وحكى لعليّ عليه السلام صورة الحال.

ثمّ استدعاهم واحداً واحداً فأقرّوا بقتله بناءً على أنّ صاحبهم قد أخبر عليّاً عليه السلام بما فعلوه، فلمّا أقرّوا بذلك، قال الأول: يا أمير المؤمنين هؤلاء قد أقرّوا وأنا ما أقررت.

قال له عليه السلام: هؤلاء رفاقك قد شهدوا عليك فما ينفعك إنكارك بعد شهادتهم.

فاعترف أنّه شاركهم في قتله، فلمّا اكتمل اعترافهم بقتله أقام عليهم حكم الله تعالى وقتلهم به.

فكان ذلك من عجائب فهمه وغرائب علمه»[١].

القول الفصل في القضاء والقدر

لقد احتارت العقول في إدراك وفهم مسألة القضاء والقدر فضلاً عن إفراغهما في قوالب بيانية واضحة، لإماطة اللثام عن حقيقتهما في مقام الواقع، وعن دورهما في تنزيه التعاطي مع ساحة الذات الإلهية بشأن صحّة الإثابة والعقوبة، فكان عليه السلام له البيان القاطع والكلمة الفصل فيهما، وتفسيرهما في ضوء معطيات الآيات القرآنية الشريفة والسّنّة المطهّرة، مع الحفاظ على روح الشريعة في طيّات بيانه عنهما، مع العلم أنّ هذه المسألة كانت آنذاك من المسائل العويصة التي يفتقر توضيحها إلى أرباب العلم وأعمدة البيان، فلذا اختلفت الآراء وتشتت المواقف في مجال فهمهما، فانتحلت طائفة الهوية الجبرية والقدرية، وانتحلت أخرى الهوية الاختيارية، فيا ترى ما هو رأي الشريعة فيهما؟

وكيف يمكن استيضاح رأيها ببيان يفهمه العامّة وتقتنع به الخاصّة؟

هذا ما سيتضح لك في ضوء الرواية الأتية:

١ـ روى الشيخ ابن بطة الحنبلي بإسناده عن نوح بن قيس، قال: حدّثنا سلامة الكندي قال: قال شيخ لعليّ بن أبي طالب رضي الله عنه عند منصرفه من الشام: أخبِرنا يا أمير المؤمنين عن مسيرنا إلى الشام؛ أبقضاء من الله وقدر أم غيرهما؟

قال عليّ رحمه الله: والذي فلق الحبّة وبرأ النسمة؛ ما علوتم تلّةً ولا هبطتم وادياً إلاّ بقضاء من الله وقدره.

---

(١) مطالب السؤول: ١٣٨/١.

قال الشيخ: عند الله أحتسب عنائي وإليه أشكو خيبة رجائي، ما أجد لي من الأجر شيئاً؟

قال: بلي؛ قد أعظم الله لكم الأجر على مسيركم وأنتم سائرون، وعلى مقامكم وأنتم مقيمون، وما وضعتم قدماً، ولا رفعتم أخرى؛ إلاّ وقد كتب الله لكم أجراً عظيماً.

قال الشيخ: كيف يا أمير المؤمنين والقضاء والقدر ساقانا وعنهما وردنا وصدرنا؟

فقال علي عليه السلام: أيها الشيخ! لعلّك ظننته قضاء جبراً وقدراً قسراً، لو كان ذلك كذلك؛ لبطل الأمر والنهي، والوعد والوعيد، وبطل الثواب والعقاب، ولم يكن المحسن أولى بمثوبة الإحسان من المسيء، ولا المسيء أولى بعقوبة الإساءة من المحسن.

قال الشيخ: فما القضاء والقدر؟

قال عليٌّ: العلم السابق في اللوح المحفوظ والرّق المنشور[1] بكلّ ما كان وبما هو كائن، وبتوفيق الله ومعونته لمن اجتباه بولايته وطاعته وبخذلان الله وتخليته لمن أراد له وأحب شقاه بمعصيته ومخالفته، فلا تحسبنّ غير ذلك؛ فتوافق مقالة الشيطان، وعبدة الأوثان وقدرية هذه الأمّة ومجوسها، ثمّ إنّ الله عزّ وجلّ أمر تحذيراً ونهى تخبيراً ولم يُطع غالباً ولم يعص مغلوباً، ولم يكن في الخلق شيء حدث في علمه، فمن أحسن؛ فتوفيق الله ورحمته، ومن أساء؛ فبخذلان الله وإساءته هلك، لا الذي أحسن استغنى عن توفيق الله، ولا الذي أساء عليه واستبدّ

---

(١) في المصدر (المنثور)، والصحيح ما أثبتناه.

بشيء يخرج به عن قدرته، ثمّ لم يرسل الرسل باطلاً، ولم يُرِ الآيات والعزائم عبثاً ﴿ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ﴾[1] انتهى[2].

٢ـ ما نقله الإمام البيهقي بإسناده عن الشافعي، عن يحيى بن سليم، عن الإمام جعفر بن محمد عليه السلام، عن عبد الله بن جعفر رضي الله عنه، عن أمير المؤمنين عليّ عليه السلام أنّه قال:

«أعجب ما في الإنسان قلبه، فيه مواد من الحكمة، وأضداد لها من خلافها، فإن سنح له الرجاء ولهه الطمع، وإن هاج به الطمع أهلكه الحرص، وإن ملكه اليأس قتله الأسف، وإن عرض له الغضب إشتدّ به الغيظ، وإن أسعده بالرضاء نسي التحفّظ، وإن ناله الخوف شغله الحزن، وإن أصابته المصيبة قصمه الجزع، وإن وجد مالاً أطغاه الغنى، وإن عضته فاقة شغله البلاء، وإن أجهده الجوع قعد به الضعف، وإن أفرط به الشبع كظّته البطنة، فكلّ تقصير به مضرّ وكلّ إفراط له مفسد.

فقام إليه رجل ممن شهد معه وقعة الجمل فقال: يا أمير المؤمنين أخبرنا عن القدر؟

فقال: بحر عميق فلا تلجه.

فقال: يا أمير المؤمنين أخبرنا عن القدر؟

فقال: بيت مظلم فلا تدخله.

فقال: يا أمير المؤمنين أخبرنا عن القدر؟

---

(١) ص: ٢٧.

(٢) الإبانة، للشيخ ابن بطة العكبري الحنبلي، (ت: ٣٨٧ هـ): ١٥٨٤/٥٢٠/١، وانظر نهج البلاغة: ٦٦٦، من حكم أمير المؤمنين (٧٨)، وقد ورد جزء من هذه الخطبة.

فقال: سرّ الله فلا تبحث عنه.

فقال: يا أمير المؤمنين أخبرنا عن القدر؟

فقال: لمّا أبيت فإنّه أمر بين أمرين لا جبر ولا تفويض.

فقال: يا أمير المؤمنين إنّ فلاناً يقول بالاستطاعة ـ الاختيار ـ وهو حاضر.

فقال: عَلَيَّ به. فأقاموه فلمّا رآه، قال له: الاستطاعة تملكها مع الله أو من دون الله، وإيّاك أن تقول واحدة منهما فترتد.

قال: فما أقول يا أمير المؤمنين؟

قال عليه السلام: قل أملكها بالله الذي إن شاء ملّكنيها». انتهى.

فهذه صورة ألفاظه وعباراته التي نقلها البيهقي[1].

هذا غيض من فيوضات كلامه، ونزر يسير من مزن بياناته، وقطرة من بحر علومه المتشعبة، وورقة صغيرة من شجرة معارفه الباسقة. وفيها الكفاية لمن أمعن فيها، وأنصف أمير المؤمنين، والله هادي السبيل.

تساؤل مشروع

بعد هذا الذي تقدّم، يمتنع على اللبيب المنصف أن لا يذعن بمرجعية عليّ العلمية للأمّة وللصحابة أجمع، فلقد كان علمه من لدن رسول الله صلى الله عليه وآله، وعلم رسول الله صلى الله عليه وآله عن الله تعالى.

فيا ترى مَن يضاهي أبا الحسن في شموخه العلمي؟

ومن يجرؤ أمام الله تعالى أن يخالف عليّاً فيما يفتيه، ويحكم به؟[2].

---

(١) مطالب السؤول: ١/١٢٦ـ١٢٧.

(٢) فعلى سبيل المثال نجد الكثير من علماء الجمهور من يفتي بإخفات التسمية في أثناء الصلاة، ←

ومن يستطيع أن يسترخص أمور دينه وينصت إلى هذا أو ذاك ويخالف عليّاً، ولا ينهل من فيض علومه؟

ومن حقّ المرء أن يتساءل بعد هذه الوقائع الكثيرة، وما شهد به الصحابة، واعترافهم وإذعانهم لأعلميته، والاستصغار أمام علمه عليه السلام. ولاسيما قد عاش فترة زمينة ليست بالقصيرة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

إذن فلماذا انحسرت روايته من كتب الحديث والفقه؟

ولماذا كثرت وانتشرت رواية غيره من الصحابة، رغم أنّهم يعترفون له بالفضل وتلمّذهم عليه؟

لماذا هذا الغمط في فضل عليّ وحقّه؟

ولهذه الدواعي قد تساءل «القلعجي» ما نصّه:

«كان كثير من الصحابة يتلّمسون قول عليّ، فإذا ثبت لهم عنه قول لم يستجيزوا لأنفسهم مخالفته فقد نقل ابن قدامة المقدسي في كتابه (المغني) عن حبر الأمّة عبد الله بن عباس أنّه كان يقول: «إذا ثبت لنا عن عليّ قول لم نعده إلى غيره».

ومع ذلك فإنّنا إذا ما قارنّا بين ما نقل من الفقه عن عليّ رضي الله عنه وما نقل منه عن عمر، أو عبد الله بن عمر، أو عبد الله بن عباس مثلاً لوجدنا أنّ ما نقل عن عليّ هو الأقلّ، مع أنّه رضي الله عنه هو الأعلم»[1] انتهى.

والحال أنّ عليّاً كان يجهر بها، وثبت ذلك بالتواتر. قال الفخر الرازي ما نصّه: «وأمّا عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه كان يجهر بالتسمية فقد ثبت بالتواتر. ومن اقتدى في دينه بعليّ بن أبي طالب فقد اهتدى، والدليل عليه قوله عليه السلام: اللّهم أدر الحق مع عليّ حيث دار» انتهى. التفسير الكبير: ٢١٠/١. وقال أيضاً: «من اتّخذ عليّاً إماماً لدينه فقد استمسك بالعروة الوثقى في دينه ونفسه» انتهى. التفسير الكبير: ٢١٢/١.

(١) موسوعة فقه عليّ بن أبي طالب عليه السلام: ٩، انظر المقدمة.

إنّ هذا التساؤل المشروع ينبئك عن فهم الحقيقة، وهي في غاية المرارة، وشديد الألم، ومقضّة لمضاجع الكرام، وموجعة لقلوب المؤمنين، ومحزنة للنفوس الأبيّة، ولقد كشف عن جزءٍ منها الإمام النسائي حينما سئل عن سبب تصنيفه كتاب (خصائص أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب)، فأجاب عن ذلك بما نصّه ـ حسب رواية الذهبي ـ:

«سمعت الوزير ابن خنزابة عن محمد بن موسى المأموني صاحب النسائي، وقال فيه: سمعت قوماً ينكرون على أبي عبد الرحمن ـ النسائي ـ كتاب الخصائص لعليّ عليه السلام وتركه تصنيف فضائل الشيخين، فذكرت له ذلك.

فقال: دخلت دمشق والمنحرف عن عليّ بها كثير فصنّفت كتاب الخصائص رجوت أن يهديهم الله، ثمّ إنّه صنّف بعد ذلك فضائل الصحابة، فقيل له وأنا أسمع: ألا تُخرِج فضائل معاوية؟

فقال: أيّ شيء أخرج؟ حديث: اللهم لا تشبع بطنة، فسكت السائل»[1] انتهى.

وكان هذا السبب الرئيس في قتله لكونه قد روى شيئاً من فضائله، فضلاً عن أن يصنّف كتاباً في فقه عليٍّ عليه السلام.

ولذا حينما دخل المسجد في دمشق تعرّض فيه للركل والضرب والشتم، فأخرجوه منه، حتّى أردوه قتيلاً بعدها.

وفي هذا الصدد قال السبكي:

---

(١) تذكرة الحفّاظ: ١٩٥/٢.

ومن الطريف أنّنا نجد أنّ «الذهبي» يوجّه ذمّ رسول الله صلى الله عليه وآله لمعاوية في الدعاء عليه بأن لا يشبع الله له بطناً، بهذا التوجيه فيقول: «قلت لعلّ هذه منقبة معاوية لقول النّبيّ صلى الله عليه وآله: اللهم من لعنته أو شتمته فاجعل ذلك له زكاة ورحمة»!!! المصدر السابق.

«وقد اختلفوا في مكان موت النسائي، فالصحيح أنّه أُخْرِج من دمشق، لما ذكر فضائل عليّ. قيل: مازالوا يدافعون في خِصْيَتَيه[1] حتّى أُخْرِج من المسجد، ثمّ حُمل إلى الرَّملة فتوفّي بها»[2].

فمن يستعد من القوم أن يروي عن عليّ عليه السلام ليرد ما ورده النسائي؟ ولعلّك فهمت فحوى تساؤلنا المشروع وجوابه[3].

وهذا تمام الكلام في مرجعية أمير المؤمنين عليٍّ عليه السلام العلمية.

---

(١) أثبتنا ما ورد في المطبوعة، كما جاء في شذرات الذهب أيضاً:

«فما زالوا يدافعون في خصيتيه وداسوه، ثُمّ حُمل إلى مكة فتوفّي فيها وهو مدفون بين الصفا والمروة»، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي: ١٧/٤.

(٢) طبقات الشافعية الكبرى: ١٦/٣، وانظر المنتظم: ١٥٦/١٣، وشذرات الذهب: ١٧/٤.

(٣) لاحظ علل الشرايع: ٢/١٧٥/١، تجد فحوى جواب أمير المؤمنين عليه السلام لمن سأله من بني دودان بقوله: لِمَ دفعكم قومكم عن هذا الأمر، وكنتم أفضل الناس علماً بالكتاب والسُّنَّة؟

الفصل الخامس

مرجعية الإمامين الحسن والحسين عليهما السلام

- أولاً: النبيّ الأكرم صلى الله عليه وآله يشيد بمرجعيّتهما
- معنى السيادة في نصوص المصطفى
- ابن عباس يشيد بسيادتهما
- ثانياً: مدرستهما العلميّة
- الحسن عليه السلام وإخبار الوحي
- الحسين عليه السلام يناجز الخليفة عمر
- النبوغ العلمي المبكّر
- ثالثاً: ابن عباس يشيد بمرجعيّتهما العلميّة
- رابعاً: أقوال ومواقف
- خامساً: خطبة الإمام الحسن الدليل الأتم

مرجعية الإمامين الحسن والحسين عليهما السلام

لقد توفّرت في الإمامين الحسن والحسين عليهما السلام الصفات الرفيعة، والمُثُل العالية، والقيم السامية، والعلوم النّبوية، والمعارف العلوية، فضلاً عن المكارم الخلقية، فنالا بذلك جميع صفات الكمال، ومكارم الأخلاق، وسجايا النبلاء، إذ نالتهما العناية الإلهية، فضلاً عن الرعاية النبويّة، فتربيا في كنف النّبيّ صلى الله عليه وآله، وفي حجر أمير المؤمنين عليّ عليه السلام، وارتضعا لبن الطهر من ثدي ذرى الإيمان والتقوى بضعة رسول الله صلى الله عليه وآله، فاطمة الطهر عليها السلام، فأُغدق عليهما من العلوم والمعارف ما لا حدّ له، ولا فناء فيه، فأضحت معارف علومهما، بعيدة عن الإدراك واللمس، ومن أراد سترها كمن أراد ستر وجه الشمس، فكانا مرجعين للأمّة بحقّ، فَهَوَتْهما أفئدة المسلمين، ورجعت إليهما أساطين العلم، فضلاً عن عموم المسلمين، إذ هما من أئمّة أهل البيت الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهّرهم تطهيرا، «فما سألهم مستفيد أو ممتحن فوقفوا، ولا أنكر منكر أمراً من الأمور إلاّ علموا وعرفوا، ولا جرى معهم غيرهم في مضمار شرف إلا سبقوا، وقصر محاورهم، وتحلّقوا سُنّة جرى عليها الذين تقدّموا منهم وأحسن أتباعهم الذين خلفوا، وكم عانوا في الجدال والجلاد أموراً فبلغوها بالرأي الأصيل والصبر الجميل، فما استكانوا ولا ضعفوا، فبهذا وأمثاله سموا على الأمثال وشرفوا، تقرّ الشقاشق إذا هدرت شقاشقهم، وتصغي الأسماع إذا قال قائلهم أو نطق ناطقهم، ويكشف الهوى إذا قيست به خلايقهم ويقف كلّ ساع عن شأوهم فلا يدرك فايتهم، ولا

ينال طرايقهم، سجايا منحهم بها خالقهم، وأخبر بها صادقهم، فسرّ بها أوليائهم وأصادقهم، وحزن لها مباينهم ومفارقهم، وقد حلّ ـ الحسن والحسين عليهما السلام ـ من هذا البيت الشريف في أوجه وارتفاعه وعلّو محلّه فيه، علوّا تطامنت النجوم عن ارتفاعه، واطلع بصفاء سرّه على غوامض المعارف فانكشفت له الحقايق عند اطلاعه، وطار صيته بالفضائل والفواضل فاستوى الصديق والعدو في استماعه، ولمّا انقسمت غنائم المجد حصل على صعابها ومرتاعه، فقد اجتمع فيه وفي أخيه من خلال الفضائل ما لا خلاف في اجتماعه، فكيف لا يكونا كذلك وهما ابنا علي وفاطمة وسبطان لمن كان سيد النّبيين والمرسلين وخاتمهم...»[1].

ولكي تقف على حقيقة ما مضى، ببيان قاطعٍ ومتين، ندعوك إلى امعان النظر فيما يلي:

أولاً: النّبيّ الأكرم صلى الله عليه وآله يشيد بمرجعيتهما

لقد أشاد رسول الله صلى الله عليه وآله بمرجعية الإمامين الحسن والحسين عليهما السلام ضمن منظومة من الروايات المتعدّدة، نقلها عنه الصحابة، ودوّنتها كتب الحديث والتراجم، والسيرة، والتأريخ، وفلحت بها. اقتطف منها شذرات قليلة بما يحقّق المعنى أعلاه، رعاية للاختصار.

١ـ أخرج البخاري في مواضع متعدّدة من صحيحه بإسناده عن أبي بكرة قال: سمعت النّبيّ صلى الله عليه وآله على المنبر، والحسن إلى جنبه، ينظر إلى الناس مرَّة وإليه مرّة، ويقول:

---

(١) الفصول المهمة في معرفة الأئمّة، لابن الصباغ المالكي: ١٦٤ـ١٦٥.

«ابني هذا سيّد، ولعلّ الله أن يُصلِحَ به بين فِئَتين من المسلمين»[١].

٢ـ أخرج الإمام أحمد بن حنبل بإسناده عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ:

«الحسن والحسين سيّدا شباب أهل الجنّة»[٢].

---

(١) صحيح البخاري: ٣٥٣٦/١٣٦٩/٣، كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب الحسن والحسين، وأخرجه في كتاب الصلح أيضاً: ٢٥٥٧/٩٦٢/٢، وفي كتاب الفتن: ٦٦٩٢/٢٦٠٢/٦، وأخرجه أحمد بن حنبل في «مسنده»: ٢٠٣٩٢/٣٣/٣٤، ٢٠٤٤٨/٩٨/٣٤، النسخة المحقّقة، والطبراني في «المعجم الكبير»: (٢٥٩٠)، وأخرجه أبو داود في «سننه»: (٤٦٦٢)، والترمذي في «المعجم الكبير»: (٣٧٧٣)، والحاكم في «المستدرك»: ٤٨٠٩/١٩١/٣، وأخرج الحاكم أيضاً بإسناده عن سعيد بن أبي سعيد المقبري قال:

كنّا مع أبي هريرة فجاء الحسن بن عليّ بن أبي طالب فسلّم علينا فرددنا عليه السلام ولم يعلم به أبو هريرة فقلنا له: يا أبا هريرة هذا الحسن بن عليّ قد سلّم علينا فلحقه وقال: وعليك السلام يا سيّدي، ثمّ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنّه سيّد». «المستدرك على الصحيحين»: ٤٧٩٢/١٨٥/٣، وأورده ابن كثير في «البداية والنهاية»: ٢٠/٨، وعزاه إلى أبي يعلى، طبعة: دار إحياء التراث العربي. وأخرجه ابن عساكر مفصّلاً مع بيان الواقعة، في «تأريخ دمشق»: ٢٣٦/١٣، كما أورده ابن حجر في «الصواعق المحرقة»: ٤٠٥/٢.

(٢) مسند أحمد: ١٠٩٩٩/٣١/١٧، ١١٥٩٤/١٣٨/١٨، ١١٦١٨/١٦١/١٨ وزاد فيه: «فاطمة سيّدة نسائهم، إلا ما كان لمريم بنت عمران»، ١١٧٧٧/٣٠١/١٨، لاحظ النسخة المحقّقة.

وأخرجه النسائي في «السنن الكبرى»: (٨٥٢٥)، والطبراني في «المعجم الكبير»: (٢٦١١)، والخطيب البغدادي في «تأريخ بغداد»: ٥٧٧٨/٩١/١١، ٢٣٠/٩، ٢٣١/٩، وفي: ٤٢٩/٤، زاد فيه: «إلاّ ابني الخالة عيسى بن مريم ويحيى بن زكريا»، والفسوي في «المعرفة والتأريخ»: ٦٤٤/٢، ط: مؤسسة الرسالة، وابن عساكر في «تأريخ دمشق»: ٢٠٩/١٣ـ٢١١، ومن طريق بريدة، وأنس بن مالك، وعليّ بن الحسين عليه السلام أيضاً، وفي «تأريخ دمشق»: ١٣١/١٤ـ١٣٥، من طريق ابن عمر، وعبد الله بن مسعود، وعمر بن الخطاب، وعليّ بن أبي طالب، وابن عباس، وأنس بن مالك أيضاً، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار»: ٦٤٢١/١٢١/٩، ط: دار بلنسية ـ الرياض.

وأخرج أحمد أيضاً بإسناده عن حُذيفة قال: أتيت النّبيّ صلى الله عليه وآله فصلّيت معه الظهر والعصر والمغرب والعشاء، ثمّ تبعتُه وهو يُريد يدخل بعضَ حُجَره، فقام وأنا خلفه، كأنّه يُكلّم أحداً، قال: ثمّ قال: «**من هذا؟**» قلتُ: حذيفة. قال: «**أتدري من كان معي؟**» قلت: لا، قال: «**فإنّ جبريل جاء يُبشّرُني أنّ الحسن والحسين سيّدا شباب أهل الجنّة**»، قال: فقال حذيفة: فاستغفر لي ولأُمي. قال: «**غفر الله لك يا حُذيفة ولأُمّك**»[1].

وأخرج الحاكم النيسابوري بإسناده عن ابن عمر، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «**الحسن والحسين سيّدا شباب أهل الجنّة وأبوهما خير منهما**»[2].

٣ـ أخرج الخطيب الخوارزمي بإسناده عن سلمان المحمَّدي قال: دخلت على النّبيّ صلى الله عليه وآله وإذا الحسين على فخذه وهو يُقبّلُ عينيه، ويلثم فاه، ويقول:

«**إنك سيّد ابن سيّد أبو سادة، إنّك إمام ابن إمام أبو أئمّة، إنّك حجّة ابن حجّة أبو حُجج تسعة من صلبك تاسعهم قائمهم**»[3].

---

(١) مسند أحمد: ٣٨/٣٥٥/٢٣٣٣٠، النسخة المحقّقة، وأخرجه الخطيب البغدادي في «تأريخ بغداد»: ٦/٣٦٩/٣٣٩٧.

(٢) المستدرك على الصحيحين: ٣/١٨٢/٤٧٨٠، وأخرجه من طريق ابن مسعود أيضاً (٤٧٧٩)، والخطيب البغدادي في «تأريخ بغداد»: ١/١٥٠، من طريق عليّ بن أبي طالب، وابن عساكر في «تأريخ دمشق»: ١٣/٢١١ من طريق أنس بن مالك، والمتقي الهندي في «كنز العمال»: ١٢/١١٥/٣٤٢٥٩، وابن كثير في «البداية والنهاية»: ٨/٣٩.

(٣) مقتل الحسين: ١/٢١٢ـ٢١٣، ح٧ ف٧، وأخرجه الإربلي في «كشف الغمّة»: ٤/٢٥٥ـ٢٥٦، والقندوزي في «ينابيع المودّة»: ٢/٤٤/٤٠، والخزّار الرازي في «كفاية الأثر»: ٤٦، ومن طريق عليّ بن الحسين في صفحة: ١٧٦، والشيخ المفيد البغدادي في «الاختصاص»: ٢٠٧ـ٢٠٨.

٤ـ أخرج الخزّار الرازي بإسناده عن أبي ذر الغفاري قال: قال رسول الله ﷺ ـ في حديث طويل ـ: «**الحسن والحسين سيّدا شباب أهل الجنّة، وانّهما**[١] **إمامان إن قاما أو قعدا**»[٢].

٥ـ أخرج أبو يوسف يعقوب بن سفيان الفَسَوي، بإسناده عن يَعلى بن مُرّة قال: قال رسول الله ﷺ: ـ في حديث طويل ـ:

«**حسين منّي وأنا من حسين، أحبّ الله من أحبّ حسيناً، الحسن والحسن سبطان من الأسباط**»[٣].

---

(١) وفي المصدر (انّهم) وقد اثبتنا الصحيح، وفي نسخة أخرى (قائماً وهو غلط، وفي نسخة الأرموي لا يوجد (إن).

(٢) كفاية الأثر: ٣٨، وانظر صفحة ١١٧. والإربلي في «كشف الغمة»: ٣٢٦/٢، وتوفيق أبو علم في «أهل البيت»: ١٩٥، ط: السعادة في القاهرة، نقلاً عن إحقاق الحق: ٢١٧/١٩، والرسالة في نصيحة العامة: ١٨، ٦٧، والنسخة مصوّرة في مكتبة امبروزيانا بايطاليا، نقلاً عن المصدر السابق: ٤٨/٢٦، واعتبره ابن شهرآشوب خبراً مشهوراً فقال ما نصّه: «ويستدل ـ على إمامتهما ـ بالخبر المشهور أنّه قال ﷺ: «ابناي هذان إمامان قاما أو قعدا»، أوجب لهما الإمامة بموجب القول، سواء نهضا بالجهاد أو قعدا عنه، دعيا إلى أنفسهما أو تركا ذلك. مناقب آل أبي طالب: ٤١٨/٣، وأخرجه ابن بابويه في «علل الشرايع»: ٢٤٩/١، باب ١٥٩، ورواه المجلسي في «البحار»: ٢٩١/٤٣، ٢/٤٤، ورواه المولوي صديق حسن خان القنوجي البخاري في «السراج الوهاج في شرح صحيح مسلم» نقلاً عن نفحات الأزهار: ٢٩٩/٤، وزاد فيه: «وهما ريحانتاي من الدنيا».

(٣) المعرفة والتأريخ: ٣٠٨/١ـ٣٠٩، ط: مؤسسة الرسالة، الجامع الصغير، للسيوطي: ٣٧٤٢/٤٣١/١، كنز العمال: ٣٤٢٦٤/١١٥/١٢، وفي باب فضائل الحسين من الإكمال: ح(٣٤٣٢٨)، ٦٦٢/١٣، وفي فضل الحسنين: ح (٣٧٦٨٤)، ورواه الطبراني في «المعجم الكبير»: ٧٠١/٢٧٣/٢٢، وأخرجه البخاري من طريق آخر من حديث يعلى بن مرّة بألفاظ مقاربة، في «الأدب المفرد»: ١١٢ باب ١٧٠، ط: دار المعرفة، وفي «شرح صحيح الأدب المفرد» تخريج محمد ناصر الدين الألباني: ١٤٩/٤٨١/١، وأخرجه الترمذي في «الجامع الكبير»: ٣٧٧٥/١١٨/٦، وابن ماجة في «سننه»: ١٤٤/٩٦/١، والحاكم في «المستدرك على الصحيحين»: ٤٨٢٠/١٩٤/٣، وابن أبي شيبة في «المصنّف»: ٣٢٧٣٣/١٦٧/١١، وأحمد بن حنبل في «مسنده»: ١٧٢/٤، وفي الفضائل له (١٣٦١)، وابن حبّان في «صحيحه»: ٦٩٧١/٤٢٧/١٥.

أكتفي بهذا المقدار من المنظومة الروائية، وهي غيض من فيض، وبها الكفاية في إثبات المطلوب.

معنى السيادة في نصوص المصطفى صلى الله عليه وآله

حينما نتأمّل أحاديث النّبيّ صلى الله عليه وآله المتقدّمة نفهم أنّه ليس المقصود من السيادة الواردة فيها بمعنى السيادة النَّسَبية فحسب، وهي بلا شك مقصودة له لأنّ قرابة النّبيّ صلى الله عليه وآله وبهذه الدرجة الرفيعة تحقّق الكثير من معاني السيادة، ولكن ما أراد النّبيّ صلى الله عليه وآله إبرازه، هو السيادة العلمية والسيادة المقامية، فهي سيادة في علم وفي دين، بل في المرجعية الشاملة، ومن هنا أبرز النّبيّ دور الإمام الحسن عليه السلام في إصلاح الفئتين المتنازعتين من المسلمين، إذْ لو لم يكن للأمّة مرجعاً لما استطاع أن يقوم بذلك الدور، وقد أشار إلى ذلك المعنى المهلّب فقال ما نصّه:

«الحديث دالّ على أنّ السيادة إنّما يستحقّها من ينتفع به الناس، لكونه علّق السيادة بالإصلاح»[1].

ويتجلّى المعنى أكثر في قوله صلى الله عليه وآله: «**إنّ ابني هذا سيّد، إن يعش يُصلح بين طائفتين من المسلمين**»[2]، بمعنى أنّ السيادة متحقّقة، ولكن فعلية الإصلاح معلّقة على الحياة، وإلاّ فالمرجعية منه حاصلة لكونه صلى الله عليه وآله أطلقها إطلاق المسلّمات، إذ لم يقل صلى الله عليه وآله: «إن يعش سيصبح سيّداً» كلاّ، وإنّما أبرز بيان التحقّق في السيادة بمعنى فعليّتها حاصلة.

---

(١) انظر فتح الباري في شرح صحيح البخاري: ٣١٧٦/٣، كتاب الفتن، ط: بيت الأفكار ـ الرياض.

(٢) تأريخ مدينة دمشق: ٢٣١/١٣.

ولكي تطيب نفسك لما أقول، دقّق معي بقوله ﷺ: «**أنا سيّد ولد آدم**»[١]، فسيادة النّبيّ ﷺ شاملة وعامّة لكلّ البشرية، وهي ليست سيادة قرابة أو نسب، وإنما سيادة نبوية وعلمية وقيادية، بل مرجعية شاملة، وأشار إلى هذا المعنى القاضي عياض، فقال ما نصّه:

«(السيد) الذي يفوق قومه، وهي السيادة والسؤدد، وهي الرئاسة والزعامة ورفعة القدر، لأنّه عليه الصلاة والسلام سيّد ولد آدم في الدنيا والآخرة، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: **قوموا إلى سيّدكم**، أي: زعيمكم وأفضلكم، ومنه قوله: «**إنّ ابني هذا سيّد...**»[٢] الخ.

(فالسيد) هو الذي يفوق قومه في الخير، ومن أفضل مصاديق الخير هو العلم، وكفى بهذه السيادة فخراً للإمامين الحسن والحسين عليهما السلام.

يقول النور بشتي:

«كفى به شرفاً وفضلاً فلا أسود ممّن سمّاه رسول الله ﷺ سيّداً»[٣] انتهى.

وقال ابن الأثير: «وأيّ شرف أعظم مِن شرف مَن سمّاه رسول الله ﷺ سيّداً»[٤] انتهى.

كما أنّ قوله ﷺ: «**الحسن والحسين سيّدا شباب أهل الجنّة**» يتضمّن معنىً آخر في غاية الدقّة، وهو أنّهما مرجعان للأخيار في الآخرة فضلاً عن الدنيا، لأنّ

---

(١) أخرجه أبو داود في السنّة باب ١٣، وابن ماجة في الزهد باب ٣٧، والخطيب البغدادي في «تأريخ بغداد»: ١٦٣/٥.

(٢) مشارق الأنوار: ٣٩٠/٢.

(٣) انظر مرقاة المفاتيح: ٥٢١/١٠، والتعليق الصبيح على مشكاة المصابيح: ٣٥١/٧.

(٤) أسد الغابة: ١٨/٢.

الذي استحقّ السيادة الأخروية، قطعاً يستحقها دنيوياً بالاقتضاء، وبلحاظ أنّ سكّان أهل الجنّة كلّهم من الشباب ـ كما هو ثابت ـ فالحسن والحسين عليهما السلام سادة البشر في الدنيا والآخرة، ذهب إلى هذا المعنى (الطَّيبي) ولكن صعب عليه قبوله على إطلاقه، فأثبت الاستثناء تبرّعاً من دون دليلٍ نصّي، فقال:

«... إنّهما سيّدا أهل الجنّة سوى الأنبياء والخلفاء الراشدين، وذلك لأنّ أهل الجنّة كلّهم في سنّ واحدٍ وهو الشباب، وليس فيهم شيخ ولا كهل، أقول ـ الطيبي ـ: يمكن أن يراد: هما الآن سيّدا شبابٍ هم من أهل الجنّة من شبان هذا الزمان»[1] انتهى، في حين أنّنا نجد النصّ النبوي مطلقاً، وهو يعني تحقّق السيادة لهما مطلقاً، وقد أشار إلى ما قلنا الإمام النسائي ما نصّه:

«عن أبي سعيد الخدري، عن النّبيّ صلى الله عليه وآله قال: «**إنّ حسناً وحسيناً سيّدا شباب أهل الجنّة**» ما استثنى من ذلك»[2].

نعم ورد في الروايات التي أوردنا ذكر لأمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام بقوله صلى الله عليه وآله: «**وأبوهما خير منهما**» وهذا أمر لا يناقش فيه أحد، بل هو يدعم المعنى المذكور، إذ لو أراد استثناء أحدٍ لاستثناه من كلامه الشريف، ببيان قاطع وصريح، ولعلّه ورد استثناء: «إلاّ ابني الخالة عيسى بن مريم ويحيى بن زكريا» ولكن هذا لا ينفع المستدل.

فهذا المعنى العميق للسيادة دعى أبو هريرة يعدو خلف الإمام الحسن ليرد السلام عليه[3]، مبيّناً قول النّبيّ «إنّه سيّد».

---

(١) الكاشف عن حقائق السنن: ١٢/٣٩١٢ـ٣٩١٣.

(٢) سنن النسائي: ٥/١٤٩/٨٥٢٧

(٣) تقدّم ذكره آنفاً، فلاحظ.

كما أنّ النّبيّ ﷺ عبّر عنهما بتعبير يكرّس المعاني المتقدّمة، فقال ﷺ عنهما: «**سبطان من الأسباط**»، والسبط هو الرجل الأمّة، فقد قال تعالى:

﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً﴾[1]، بل السبط هو الرجل الأمّة المتمحّض في الخير، فالخيريّة متجسّدة فيهما، فهما يفيضان بالخير المطلق على المجتمع من علمٍ، وخُلُق، وأدبٍ، وكرمٍ، وجود، وسماحة، وتقوى، ودين، وقد أشار إلى المعنى المذكور ابن منظور فقال ما نصّه:

«وفي الحديث أيضاً: الحسين سبط من الأسباط أي أُمّة من الأمم في الخير، فهو واقع على الأُمّة، والأُمّة واقعة عليه»[2] انتهى.

أضف إلى ذلك كلّه؛ ما أبرزه ﷺ في بيان شأنهما، فكشف لأمّته عن إمامتهما. ومن المعلوم أنّ الإمامة فيهما وعلى لسان رسول الله ﷺ لهي من أبرز الصفات الماثلة فيهما، وذلك لما تستدعيه من المُثُل، والقيم، والأعلمية، بل مطلق القابليات التي لا تكاد تتوفّر إلاّ عند من اصطفاه الله واختاره من بين عباده، فقال ﷺ مقولته الشهيرة فيهما: «**الحسن والحسين إمامان قاما أو قعدا**» بمعنى أنّ الإمامة والمرجعية الشاملة متجسّدة فيهما سواء قاما بالأمر وبايعتهما الأمّة أم لا، وسواء قعدا عنه أم لا، وهذا يكشف عن عمق منزلتهما عند الله تعالى وعند رسوله، فعلى الأمّة أن تعي مرجعيّتها الحقيقية لتنهل منها المنهل العذب وتجد فيها المنابع الصافية لدين الله تعالى.

فلهذا نجد الأمّة برجالها من الصحابة والخلفاء الراشدين يعظّمون منزلتهما، ويبرزون ذلك التعظيم والتبجيل في مواقف وبياناتٍ متعدّدة، قال ابن كثير:

---

(١) النحل: ١٢٠.

(٢) لسان العرب: ١٥٤/٦.

«وكان الصدّيق يجلّه ويعظّمه ويكرّمه ويحبّه ويتفدّاه، وكذلك عمر بن الخطاب... وكذلك كان عثمان بن عفان يكرم الحسن والحسين ويحبّهما، وكان عليّ يكرم الحسن إكراماً زائداً...»[1] الخ.

وكانت الأمّة تبرز مشاعرها الجيّاشة اتّجاههما «فكانا إذا طافا بالبيت يكاد الناس يحطمونهما مما يزدحمون عليهما للسلام عليهما، رضي الله عنهما وأرضاهما»[2].

فتلخّص من كلّ ما تقدّم: أنّ السيادة في حديث المصطفى صلى الله عليه وآله بمعنى المرجعية الشاملة فضلاً عن المرجعية العلمية، كما أنّ الإمامة الدينية والدنيوية متجسّدة فيهما، بنصّ النّبيّ الأكرم صلى الله عليه وآله.

ابن عباس يشيد بسيادتهما

وهذا حبر الأمّة يشيد بسيادة الإمامين الحسن والحسين عليهما السلام، ويجهر بها مَن خاصمهما ونصب العداوة لهما، رغم كون الخصم راغباً في استمالته إليه، والواقعة التالية تكشف ذلك بوضوح، فقد ذكر اليعقوبي ما نصّه: «لمّا مات الإمام الحسن وكان ابن عباس عند معاوية، فقال ابن عباس: أما والله يا معاوية لئن كان الحسن مات، فما ينسئ موته في أجلك، ولا يسدّ جسمه حفرتك، ولقد مضى إلى خير وبقيت إلى شرّ.

قال معاوية: لا أحسبه قد خلّف إلاّ صبية صغاراً.

قال ابن عباس: كلّنا كان صغيراً فكبر.

---

(١) البداية والنهاية: ٤١/٨.

(٢) المصدر السابق.

قال معاوية: بخٍ بخٍ، يا ابن عباس، أصبحت سيّد قومك.

قال ابن عباس: أمّا ما أبقى الله أبا عبد الله الحسين بن رسول الله ﷺ، فلا»[١] انتهى.

ولذا نجد ابن عباس يتفانا في إبراز التواضع لهما، ويعدّ ذلك من نِعم الله تعالى عليه، وهو كاشف عن مدى معرفته بمنزلتهما ومرجعيّتهما، قال ابن كثير: «وقد كان ابن عباس يأخذ الركاب للحسن والحسين إذا ركبا، ويرى هذا من النّعم عليه»[٢] انتهى.

ثانياً: مدرستهما العلمية

لقد كان للحسن والحسين عليهما السلام تلك المنزلة الرفيعة، والمكانة السامية عند رسول الله ﷺ، فقد رعاهما رعاية خاصّة، وأغدق عليهما فيض علومه، فلذا نشآ على الفضائل والطهر في بيتٍ كان للسماء الأثر البالغ في تطهيره من الرجس مطلقاً، فسمعا من النّبيّ ﷺ حديثه ومن أبوهما ومن أُمّهما[٣]، فأنشآ مدرستهما الكبرى في يثرب، وأخذا يعملان بجدّ في نشر الثقافة الإسلامية، وتوجيه

---

(١) تأريخ اليعقوبي: ٢٢٦/٢.

(٢) البداية والنهاية: ٤١/٨.

(٣) ذكر ذلك الكثير من المؤرخين والحفّاظ والمحدّثين من كبار علماء أهل السنة أشير إلى بعضهم:
قال الذهبي: «حفظ ـ الحسن عليه السلام ـ عن جدّه ﷺ أحاديث، وعن أبيه، وأمّه»، سير أعلام النبلاء: ٣٧٨/٤، وقال الذهبي أيضاً: «روى ـ الحسين عليه السلام ـ عن جدّه رسول الله ﷺ، وروى له الستة ـ أي أصحاب الصحاح الستة ـ»، سير أعلام النبلاء: ٤٠١/٤.
وقال البخاري: «الحسن بن عليّ أبو محمد، سمع النّبيّ ﷺ»، التاريخ الكبير: ٢٤٩١/٢٨٦/٢.
وقال خليفة بن خياط: «فكانا ممّن حفظا عن النّبيّ حديثه»، الطبقات: ٥.

المجتمع باتّجاه الدين، وإفهامه النظم الإسلامية، والوقوف بوجه الطغيان الأموي، وتبعات انحراف الخلافة الإسلامية عن مسارها إلى الملكية الأموية.

هذا، وقد انتمى لمدرستهما كبار العلماء، من الصحابة والصحابيات، والتابعين، والمحدّثين، والرواة، فكانوا خير عونٍ لهما في أداء رسالتهما، وقد ذكر المؤرخون بعض أعلام تلامذتهما ورواة أحاديثهما[١].

فكان الإمام الحسن عليه السلام يجلس في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله ويجتمع الناس حوله فيتكلّم بما يشفي غليل السائلين، ويقطع حجج المجادلين[٢].

وقال الحافظ ابن كثير: «كان الحسن إذا صلّى الغداة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله يجلس في مصلاّه يذكر الله حتّى ترتفع الشمس ويجلس إليه مَن يجلس من سادات الناس يتحدّثون عنده»[٣].

وقد روى الحافظ أبو الحسن عليّ بن أحمد الواحدي في تفسيره المسمّى بالوسيط بسنده عن خباب قال: إنّ رجلاً قال: دخلت مسجد المدينة، فإذا أنا

---

(١) روى عن الإمام الحسن عليه السلام خلق كثير، منهم:

«ابنه الحسن بن الحسن بن علي، إسحاق بن يسار المدني، والأصبغ بن نباتة، وعبد الله بن علي بن الحسين بن علي، وأبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب... وعائشة أمّ المؤمنين»، وقد عدّهم الحافظ المزي إلى أكثر من ثلاثين راوياً، انظر تهذيب الكمال في أسماء الرجال: ٢٢١/٦.

وقد روى عن الإمام الحسين عليه السلام: «بشر بن غالب الأسدي، وثوير بن أبي فاختة، وأخوه الحسن بن علي، وابنه زيد بن الحسن بن علي، وسعيد بن خالد الكوفي، وابنه عليّ بن الحسين بن علي زين العابدين عليه السلام، وابن ابنه أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين الباقر عليه السلام»، وعدّ الحافظ ما يقرب من عشرين راوياً، انظر تهذيب الكمال: ٣٩٧/٦.

(٢) مطالب السؤول: ١٧/٢، نور الأبصار: ١٨٣.

(٣) البداية والنهاية: ٤٠/٨.

برجل يحدِّث عن رسول الله ﷺ والناس حوله، فقلت: أخبرني عن ﴿شَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ﴾[١] فقال: نعم، أما الشاهد فيوم القيامة، وأمّا المشهود فيوم عرفة. فجزته إلى آخر يحدّث عن رسول الله ﷺ.

فقلت: أخبرني عن ﴿شَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ﴾.

فقال: نعم أمّا الشاهد فيوم الجمعة، وأمّا المشهود فيوم النحر، فجزتهما إلى غلام آخر كأنّ وجهه الدينار وهو يحدّث عن رسول الله ﷺ، فقلت: أخبرني عن ﴿شَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ﴾.

فقال: نعم، أمّا الشاهد فمحمّد ﷺ، وأمّا المشهود فيوم القيامة، أما سمعته يقول: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾[٢]، وقال تعالى: ﴿ذَلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ النَّاسُ وَذَلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ﴾[٣].

فسألت عن الرجل الأول فقالوا: ابن عباس وسألت عن الثاني فقالوا: ابن عمر وسألت عن الثالث، فقالوا: الحسن بن عليّ بن أبي طالب، وكان قول الحسن أحسن[٤].

النبوغ العلمي المبكّر

إنّ النبوغ العلمي الذي تمتّعا به سلام الله عليهما، ومنذ نعومة أظفارهما، يُعدّ أمراً بيّناً، وفي غاية الوضوح، والحديث عنه يكون من نافلة القول لا محالة،

---

(١) البروج: ٣.

(٢) الأحزاب: ٤٥.

(٣) هود: ١٠٣.

(٤) تفسير الوسيط: ٤٥٨/٤، مطالب السؤول: ١٧/٢ـ ١٨، مجمع الزوائد: ١١٤٨١/٢٨٦/٧، كتاب التفسير، سورة البروج، وفتح القدير، للشوكاني: ٥٠٦/٥.

ولكن أردت أن أُشير إلى وقائعٍ، تختزل العنوان المذكور وتركّزه في الأذهان، فلا غرابة في تألّقهما العلمي المبكّر، فهما سبطا رسول الله صلى الله عليه وآله، وقد غذّيا بالعلم من رحيق علومه صلى الله عليه وآله، وتربّيا في حجره، وقد انطلقا من وفرة هذا الكنز الثمين فانبريا في الإجابة عمّا أشكل على الكثير من الصحابة من مسائل علمية وغيرها، وإليك بيان ذلك:

١. الحسن وإخبار الوحي

روى أبو السعادات في الفضائل: «أنّه أملى الشيخ أبو الفتوح في مدرسة الناجية أنّ الحسن بن عليّ عليه السلام كان يحضر مجلس رسول الله صلى الله عليه وآله وهو ابن سبع سنين، فيسمع الوحي فيحفظه فيأتي أُمَّه فيلقي إليها ما حفظه، كلّما دخل عليّ عليه السلام وجد عندها علماً فسألها عن ذلك فقالت: من ولدك الحسن، فتخفّى يوماً في الدار وقد دخل الحسن وقد سمع الوحي فأراد أن يلقيه إليها فأُرْتِجَ عليه، فعجبت أمّه من ذلك فقال: لا تعجبي يا أمّاه فإنّ كبيراً يسمعني واستماعه قد أوقفني، فخرج عليّ فقبّله، وفي رواية: يا أماه قلّ بياني، وكلّ لساني، ولعلّ سيّداً يرعاني»[1].

٢. الحسين يناجز الخليفة عمر

قال يحيى بن سعيد الأنصاري، عن عبيد بن حنين، حدّثني الحسين بن عليّ قال:

أتيت على عمر وهو يخطب على المنبر فصعدت إليه فقلت له: إنزل عن منبر أبي وأذهب إلى منبر أبيك فقال عمر: لم يكن لأبي منبر، وأخذني فأجلسني معه

---

(١) مناقب ابن شهر أشوب: ١١/٤.

أقلّب حصى بيدي فلمّا نزل انطلق بي إلى منزله فقال لي: مَن علّمك؟ فقلت: والله ما علّمني أحد، قال: يا بني لو جعلت تغشانا.

قال: فأتيته يوماً وهو خالٍ بمعاوية، وابن عمر بالباب فرجع ابن عمر ورجعت معه فلقيني بعد، فقال لي: لم أراك.

فقلت: يا أمير المؤمنين إنّي جئت وأنت خالٍ بمعاوية وابن عمر بالباب فرجع ورجعت معه.

فقال: أنت أحقّ بالإذن من ابن عمر وإنّما أنبت ما ترى في رؤوسنا الله ثمّ أنتم[1].

وقد كان الإمام أمير المؤمنين عليّ أبن أبي طالب عليه السلام يوجّه السائلين إليهما ليجدوا عندهما الجواب حاضراً في مختلف جوانب العلوم[2].

---

(١) تهذيب التهذيب : ٣٠٠/٢، تاريخ مدينة دمشق : ١٤/ ١٧٦، الإصابة: ٦٩/٢، وقال: سنده صحيح وهو عند الخطيب. وتهذيب الكمال: ٤٠٤/٦.

(٢) روى القاضي النعمان في شرح الأخبار بالإسناد عن عبادة بن الصامت، ورواه جماعة عن غيره سأل أعرابي أبا بكر فقال: إنّي أصبت بيض نعام فشويته وأكلته وأنا محرم فما يجب عليّ؟ فقال له: يا أعرابي أشكلت عليّ في قضيّتك؛ فدلّه على عمر، ودلّه عمر على عبد الرحمن، فلما عجزوا قالوا: عليك بالأصلع، فقال أمير المؤمنين: «سل أي الغلامين شئت» ـ يعني الحسن والحسين ـ فقال الحسن: يا أعرابي ألك إبل؟ قال : نعم، قال: فاعمد إلى عدد ما أكلت من البيض نوقاً فاضربهن بالفحول، فما فضل منها فاهده إلى بيت الله العتيق الذي حججت إليه، فقال أمير المؤمنين: «إنّ من النوق السلوب ومنها ما يزلق»، فقال ـ الحسن ـ: إن يكن من النوق السلوب وما يزلق فإنّ من البيض ما يمرق، قال: فسمع صوت: معاشر الناس إنّ الذي فهّم هذا الغلام هو الذي فهّم سليمان بن داود انتهى. انظر مناقب ابن شهرآشوب: ١٣/٤ـ١٤.

الناقة السلوب: التي مات ولدها أو ألقته لغير تمام.

أزلقت: أجهضت أي ألقت ولدها قبل تمامه.

مرقت البيضة: فسدت فصارت ماء.

وأما الحسين عليه السلام فقد كان أفضل أهل زمانه في العلم والمعرفة بالكتاب والسُّنّة، والفصاحة، والبلاغة فقد أخرج الديلمي بإسناده: عن حذيفة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «**الحسين أعطي من الفضل ما لم يعطه أحد من ولد آدم ما خلا يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم خليل الرحمن**»[1].

ثالثاً: ابن عباس يشيد بمرجعيّتهما العلميّة

لقد كشف ابن عباس حبر الأمّة، في مواطن متعدّدة، اهتمامه البالغ بالإمامين الحسن والحسين عليهما السلام وأشاد بمرجعيّتهما العلميّة، إذعاناً منه في علوّ منزلتهما، وفضلهما، وغزارة علمها. والواقعة التالية تكشف عن ذلك: أخرج ابن عساكر: أنّ ابن عباس بينما كان يحدّث الناس قام إليه نافع الأزرق[2]، وقال: تفتي الناس في النملة والقملة! صف إلهك الذي تعبد، فأطرق إعظاماً لقوله؛ وكان الحسين جالساً ناحية، فقال: إليّ يا ابن الأزرق! قال: لست إيّاك أسأل. قال ابن عباس: إنّه من بيت النّبوّة وهم ورثة العلم.

فأقبل نافع نحو الحسين فقال: يا نافع! من وضع دينه على القياس، لم يزل الدهر في التباس، سائلاً ناكباً عن المنهاج، طاغياً بالاعوجاج، ضالاً عن السبيل، قائلاً غير الجميل، أصف لَكَ إلهي بما وصف به نفسه، وأعرّفه بما عرّف به نفسه،

---

(١) فردوس الأخبار: ٢٦٢٩/٢٥٨/٢ ، تسديد القوس: ٣٥٦/١، مقتل الإمام الحسين، للخوارزمي: ١٨/٢١٦/١،بحار الأنوار: ٣١٦/٤٣.

(٢) نافع بن الأزرق بن قيس البكري الوائلي الحروري، (ت: ٦٥هـ)، رأس الأزارقة، وإليه نسبتهم. كان أمير قومه وفقيههم. من أهل البصرة صحب في أول أمره ابن عباس، ثمّ تركه وكان من الخوارج على عليّ، قتل يوم (دولاب) على مقربة من الأهواز، انتهى. الأعلام، للزركلي: ٣٥٢/٧.

لا يُدرك بالحواس، ولا يُقاس بالناس، قريب غير ملتصق، بعيد غير منتقص، يوحَّد ولا يبعَّض، معروف بالآيات، موصوف بالعلامات، لا إله إلاّ هو الكبير المتعال[1]، انتهى.

رابعاً: أقوال ومواقف

للصحابة والتابعين، وكبار العلماء أقوال ومواقف متعدّدة في مجال الرجوع إليهما من خلال المعايشة الاجتماعية، وفي ضوء حاجة المجتمع إلى المرجعيّة العلميّة، من هنا نجد المكاييل من تصريحات الثناء الكاشفة عن الانبهار بعلمهما والإذعان لمرجعيّتهما العلميّة، من خلال التعاطي الميداني معهما، وهي من أوضح الأدلّة الدالّة على عمق مرجعيتهما العلمية في نظر أكابر علماء الأمّة، نشير إلى بعض المفردات رعاية للاختصار:

١ـ عثمان بن عفان:

لقد وصفهما الخليفة الثالث قائلاً:

«فطموا العلم فطماً وحازوا الخير والحكمة»[2].

٢ـ عمرو بن العاص:

قال يونس بن أبي إسحاق، عن العيزار بن حريث: بينما عمرو بن العاص جالس في ظلّ الكعبة إذْ رأى الحسين بن عليّ مقبلاً، فقال:

---

(١) انظر الكواكب الدُّرّيّة، لعبد المجيد الخاني الشافعي: ١١٣ـ ١١٤.

(٢) الخصال: ١٣٥ـ ١٣٦، جاء ذلك ضمن رواية رواها الصدوق بإسناده عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «أنّ رجلاً مرّ بعثمان بن عفان، وهو قاعد على باب المسجد فسأله...» الخ.

قال مصنّف الكتاب رحمه الله: معنى قوله: «فطموا العلم فطماً» أي قطعوه عن غيرهم قطعاً، وجمعوه لأنفسهم جمعاً.

«هذا أحبّ أهل الأرض إلى أهل السماء اليوم»[١].

٣ـ معاوية بن أبي سفيان يستنجد:

قال معاوية للإمام الحسن عليه السلام: يا أبا محمد ثلاث خصال ما وجدت مَن يخبرني عنهنّ.

قال: وما هنّ؟

قال: المروّة، والكرم، والنجدة.

قال: أمّا المروّة فإصلاح الرجل أمر دينه، وحسن قيامه على ماله، ولين الكفّ، وإفشاء السلام، والتحبّب إلى الناس. والكرم العطية قبل السؤال، والتبرّع بالمعروف، والإطعام في المحل، ثمّ النجدة الذبّ عن الجار والمحاماة في الكريهة، والصبر عند الشدائد»[٢].

وقال معاوية: «ما تكلّم عندي أحد كان أحبّ إليّ إذا تكلّم أنْ لا يسكت من الحسين بن عليّ»[٣].

وقال له معاوية يوماً: ما يجب لنا في سلطاننا؟

قال الإمام الحسن عليه السلام: ما قال سليمان بن داود.

قال معاوية: وما قال سليمان بن داود؟

قال: قال لبعض أصحابه: أتدري ما يجب على المَلِك في ملكه؟ وما لا يضرّه؟إذا أدّى الذي عليه منه، وإذا خاف الله في السرّ والعلانية، وعدل في الغضب والرضى، وقصد في الفقر والغنى، ولم يأخذ الأموال غصباً، ولم يأكلها

---

(١) تهذيب الكمال: ٤٠٦/٦.

(٢) تأريخ اليعقوبي: ٢٢٦/٢.

(٣) تأريخ اليعقوبي: ٢٢٧/٢.

إسرافاً وبذاراً لم يضرّه ما تمتّع به من دنياه، إذا كان ذلك من خلّته»[١].

٤ ـ عبد الله بن عمر وعبد الرحمن بن أبي بكر:

قالا: «إنّما ـ أي الحسن والحسين ـ غذّيا بالعلم غذاء»[٢] أيّ: ربّيا بالعلم.

٥ ـ عبد الله بن الزبير وعمرو بن عثمان:

استفتاهما أعرابي، فأشارا عليه بالحسن والحسين[٣].

٦ـ الحسن البصري يستنجد بالإمام الحسن عليه السلام في حيرته:

كتب الحسن البصري[٤] إلى أبي محمد الحسن بن عليّ عليه السلام:

أما بعد، فإنّكم معشر بني هاشم الفلك الجارية في اللجج الغامرة والأعلام النيّرة الشاهرة أو كسفينة نوح عليه السلام التي نزلها المؤمنون ونجا فيها المسلمون، كتبت

---

(١) تأريخ اليعقوبي: ٢٢٧/٢.

(٢) روى الكليني بإسناده عن أبي عبد الله ـ الصادق عليه السلام ـ قال: جاء رجل إلى الحسن والحسين عليهما السلام وهما جالسان على الصفا فسألهما فقالا: إنّ الصدقة لا تحلّ إلاّ في دينٍ موجع، أو غُرم مفظع، أو فقر مدقع، ففيك شيء من هذا؟ قال: نعم فأعطياه، وقد كان الرجل سأل عبد الله بن عمر، وعبد الرحمن بن أبي بكر فأعطياه ولم يسألاه عن شيء فرجع إليهما فقال لهما: مالكما لم تسألاني عمّا سألني عنه الحسن والحسين، وأخبرهما بما قالا، فقالا: ... الخ.

انظر الكافي: ٤٧/٤، بحار الأنوار: ٣٢٠/٤٣.

(٣) استفتى أعرابي عبد الله بن الزبير وعمرو بن عثمان فتواكلا فقال:

اتقيا الله فإنّي أتيتكما مسترشداً أمواكلة في الدين؟ فأشارا عليه بالحسن والحسين فأفتياه فأنشأ أبياناً منها:

جعل الله حرّ وجهيكما نعلين ... سبتاً يطأهما الحسنان

والسبت ـ بالكسر ـ جلود البقر المدبوغة بالقرظ يتّخذ منها النعال، مناقب ابن شهرآشوب: ٣٩٩/٣.

(٤) هو الحسن بن يسار مولى زيد بن ثابت أخو سعيد وعمارة المعروف بالحسن البصري وهو من رؤساء القدرية، والمنحرفين عن أمير المؤمنين عليه السلام وقعد في منزله ولم ينصره، وكان من تلامذته ابن أبي العوجاء، مات سنة ١١٠هـ وله من العمر تسع وثمانون سنة.

إليك يا ابن رسول الله عند اختلافنا في القدر وحيرتنا في الاستطاعة، فأخبرنا بالذي عليه رأيك ورأي آبائك عليهم السلام، فإنّ من علم الله علمكم وأنتم شهداء على الناس والله الشاهد عليكم، ذريّةً بعضها من بعض والله سميع عليم.

فأجابه الحسن عليه السلام: بسم الله الرحمن الرحيم، وصل إليّ كتابك، ولولا ما ذكرته من حيرتك وحيرة من مضى قبلك إذاً ما أخبرتُك، أمّا بعد، فمن لم يؤمن بالقدر خيره وشرّه إنّ الله يعلَمُه فقد كفر. ومن أحال المعاصي على الله فقد فَجَر، إنّ الله لم يطع مُكرَهاً ولم يُعصَ مغلوباً ولم يُهمِلِ العباد سُدىً من المملكة بل هو المالك لما ملّكهم والقادر على ما عليه أقدرهم، بل أمرهم تخييراً ونهاهم تحذيراً فإن ائتمروا بالطاعة لم يجدوا عنها صادّاً وإن انتهوا إلى معصيةٍ فشاءَ أن يَمُنّ عليهم بأنْ يحولَ بينهم وبينها فَعَلَ وإن لم يفعل فليس هو الذي حملهم عليها جبراً ولا أُلزِمُوها كُرهاً بل مَنّ عليهم بأنْ بَصَّرهم وعرَّفهم وحذَّرهم وأمرهم ونهاهم لا جَبْلاً لهم على ما أمرهم به فيكون كالملائكة ولا جبراً لهم على ما نهاهم عنه، ولله الحُجَّة البالغة، فلو شاء لهديكم أجمعين، والسلام على مَن اتّبع الهدى»[1].

٧ـ القاضي أبو الفرج المُعافى بن زكريا[2]:

---

(١) تحف العقول عن آل الرسول، للشيخ ابن شعبة الحرّاني: ١٦٦، ملاحظة: أوردنا جواب الإمام الحسن عليه السلام لما فيه من الفائدة في رفع شبهة القدرية.

(٢) قال الخطيب: كان ـ المعافى بن زكريا ـ من أعلم الناس في وقته بالفقه والنحو واللغة وأصناف الأدب، ولي القضاء بباب الطاق، كان على مذهب ابن جرير، وبلغنا عن أبي محمد الباقي الفقيه أنّه كان يقول: إذا حضر القاضي أبو الفرج فقد حضرت العلوم كلّها. مات سنة تسعين وثلاث مائة، وله من العمر خمس وثمانون سنة، انظر تذكرة الحفّاظ، للذهبي: ٩٤٣/١٤٤/٣.

«في هذا الخبر من جوابات الحسن أباه عمّا سائله عنه من الحكمة وجزيل الفائدة ما ينتفع به من راعاه وحَفِظه ورعاه، وعَمِلَ به، وأدَّبَ نفسه بالعمل عليه وهذّبها بالرجوع إليه، وتتوفّر فائدته بالوقوف عنده، وفيما رواه في أضعافه أمير المؤمنين، عن النّبيّ ﷺ ما لا غنى لكلّ لبيب عليم، ومِدْرَه حَكِيم عن حفظه وتأمله، والمسعود من هُدي لتقبله، والمجدود من وُفّق لامتثاله وتَقَبّله»[1].

٨ ـ شمس الدين الذهبي:

«وقد تركت سيرته ـ أي الحسين بن عليّ عليه السلام ـ العطرة الأثر الكبير في أمّتنا على مرّ العصور، وقد ترجم له العلماء التراجم الغنية في كتبهم...»[2]، انتهى. ومن ثَمَّ أخذ بسردها وذكرها. وفي هذا القدر من المواقف والأقوال الكفاية في إثبات المطلوب، ولو أردنا إيراد الكثير لخرجنا عن الاختصار، ومنهجيّة الكتاب، فاكتفينا بما أوردناه، وهو على قلّته، عظيم في محتواه وأثره، ويرشد المسترشد إلى رشده.

خامساً: خطبة الإمام الحسن عليه السلام الدليل الأتمّ

روى الشيخ المفيد بإسناده عن هشام بن حسّان قال: سمعت أبا محمد الحسن بن عليّ عليه السلام يخطب الناس بعد البيعة له بالأمر فقال:

---

(١) جاء قوله تعقيباً لما رواه بإسناده عن عليّ عليه السلام في مسائلته لابنه الحسن عليه السلام فقال يا بني: ما السداد؟ قال: يا أبة، السداد دفع المنكر بالمعروف، قال: فما الشرف؟ قال: اصطناع العشيرة وحمل الجريرة...» الحديث، الرواية في غاية التفصيل، وفيها الفائدة الكبيرة، من أرادها يجدها في: تهذيب الكمال: ٦/٢٣٨ـ٢٤١، البداية والنهاية: ٨/٤٤ـ٤٥.

(٢) سير أعلام النبلاء: ٤/٤٠١.

(نحن حزب الله الغالبون، وعترة رسوله الأقربون، وأهل بيته الطيبون الطاهرون، وأحد الثَّقَلَين الذين خلّفهما رسول الله صلى الله عليه وآله في أُمّته، والتالي كتاب الله، فيه تفصيل كلّ شيء لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فالمعوّل علينا في تفسيره لا نتظنّي تأويله بل نتيقّن حقائقه، فأطيعونا فإنّ طاعتنا مفروضة، إذْ كانت بطاعة الله عزّ وجلّ ورسوله مقرونة، قال الله عزّ وجلّ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ﴾[1].

﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُوْلِي الأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾[2].

وأحذّركم الإصغاء لهتاف الشيطان فإنّه لكم عدّو مبين، فتكونوا أولياءه الذين قال لهم: ﴿لاَ غَالِبَ لَكُمُ الْيَوْمَ مِنَ النَّاسِ وَإِنِّي جَارٌ لَّكُمْ فَلَمَّا تَرَاءتِ الْفِئَتَانِ نَكَصَ عَلَى عَقِبَيْهِ وَقَالَ إِنِّي بَرِيءٌ مِّنكُمْ إِنِّي أَرَى مَا لاَ تَرَوْنَ﴾[3].

فتلقون إلى الرماح وزراً، وإلى السيوف جزراً، وللعمد حطماً، وللسهام غرضاً، ثمّ ﴿لاَ يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا﴾[4]،[5] انتهى.

---

(١) النساء: ٥٩.

(٢) النساء: ٨٣.

(٣) الأنفال: ٤٨.

(٤) الأنعام: ١٥٨.

(٥) بحار الأنوار: ٣٥٩/٤٣ـ٣٦٠، أمالي المفيد: ٣٤٨ مجلس (٤١) حديث (٤)، أمالي الطوسي: ٦٩١ مجلس (٣٩)، حديث (١٢).

تنبيهان

التنبيه الأول: الخطبة الحسنية دليل أبلج في البين، وفصل الخطاب والحكمة، لقد امتطى صهوات البيان، فجاء بأطيب ثمار اللسان، ببلاغة وروعة في البيان، وأسلوب سهل ممتنع على كثير من الأنام، وعبارات مشرقة احتضنت الأفكار والمعاني والمعتقدات، فانكشفت بها الحقيقة على ما يرام، وانبلج الصبح وتبدّد الظلام، فهنيئاً لمن عقل ذلك والتزم منهج الإمام.

فقد أشار إلى عمق علمهم بالقرآن، وإدراكهم حقائق معانيه، واطّلاعهم على غاية مقاصده، فلذا قال عليه السلام: «فالمعوّل علينا في تفسيره لا نتظنّى تأويله بل نتيقّن حقائقه»، فلا مجال لإعمال الظن في معاني آياته وتأويلها، بل عليهم تعوّل الأمّة في تفسيره وبيان حقائقه، وهذا أدلّ دليل على مرجعيتهم العلمية، وضرورة الرجوع إليهم لفهم الركن الأساس من مصادر التشريع، فما بالك عن درايتهم بالركن الآخر وهو السُّنّة المطهّرة، فقد ورد عن أنس بن مالك قوله: «سلوا مولانا الحسن فإنّه سمع وسمعنا وحفظ ونسينا»[1].

فهم أُولوا الأمر الذين فرض الله طاعتهم، وأمر بالرجوع إليهم، في فهم الآيات والأحكام والمعتقدات، وحلّ المنازعات، وفضّ الخصومات، وبقيّة المقامات. فالخطبة الحسنية وضعت النقاط على الحروف، وأوضحت أهمّ الأمور، فعلى الأمّة إدراك ذلك والإيمان به، والعمل في ضوئه، فأهل البيت عليهم السلام بعد النّبيّ صلى الله عليه وآله خير الرجال، وخير الشباب، وخير النساء، هكذا أخرج ابن عساكر الرواية بإسناده عن علقمة، عن عبد الله، قال: قال النّبيّ صلى الله عليه وآله.

---

(١) المحصول في علم أصول الفقه، للرازي: ١٧٧/٤.

«خير رجالكم عليّ بن أبي طالب، وخير شبابكم الحسن والحسين، وخير نسائكم فاطمة بنت محمّد»[1].

التنبيه الثاني: حينما بحثت عن الخطبة الحسنية، كدتُ لم أجد لها أثراً في كتب السيرة والتأريخ إلاّ الاكتفاء بالإشارة إليها، أو روايتها باقتضاب، وهذا مما يثير التساؤل عند كلّ المنصفين.

لماذا غُيبّت خطبة الإمام الحسن عليه السلام؟

ولماذا قُطّعت أوصالها تقطيعاً؟

ولكي تعثر على الجواب الشافي، أشير إلى رواية عمرو بن ثابت.

سنة من الزمان يبحث عن الخطبة الحسنية

روى أبو الفرج الأصفهاني بإسناده عن عمرو بن ثابت قال:

كنت اختلفت إلى أبي إسحاق [السبيعي] سنة أسأله عن خطبة الحسن بن عليّ، فلا يحدّثني بها، فدخلت إليه في يوم شات وهو في الشمس وعليه برنس كأنّه غول، فقال لي: من أنت؟ فأخبرته، فبكى وقال: كيف أبوك؟ كيف أهلك؟

قلت: صالحون.

قال: في أي شيء تردّد منذ سنة؟

قلت في خطبة الحسن بن عليّ بعد وفاة أبيه.

قال: [حدّثني هبيرة بن بريم]، وحدّثني محمد بن محمد الباغندي، ومحمد بن حمدان الصيدلاني، قالا: حدّثني إسماعيل بن محمد العلوي، قال: حدّثني

---

(١) تأريخ مدينة دمشق: ١٦٧/١٤.

عمّي عليّ بن جعفر بن محمّد، عن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن زيد بن الحسن، عن أبيه، دخل حديث بعضهم في حديث بعض، والمعنى قريب.

قالوا: خطب الحسن بن عليّ بعد وفاة أمير المؤمنين عليّ عليه السلام، فقال:

لقد قبض في هذه الليلة رجل لم يسبقه الأولون بعمل، ولا يدركه الآخرون بعمل[1]، ولقد كان يجاهد مع رسول الله صلى الله عليه وآله فيقيه بنفسه، ولقد كان يوجّهه برايته فيكتنفه جبرئيل عن يمينه، وميكائيل عن يساره، فلا يرجع حتّى يفتح الله عليه، ولقد توفّي في هذه الليلة التي عرج فيها بعيسى بن مريم، ولقد توفّي فيها يوشع بن نون وصيّ موسى، وما خلّف صفراء ولا بيضاء إلاّ سبعمائة درهم بقيت من عطائه أراد أن يبتاع بها خادماً لأهله.

ثمّ خنقته العبرة، فبكى وبكى الناس معه.

ثمّ قال: أيها الناس، من عرفني فقد عرفني، ومن لم يعرفني فأنا الحسن بن محمد صلى الله عليه وآله، أنا ابن البشير، أنا ابن النذير، أنا ابن الداعي إلى الله عزّ وجلّ بإذنه، وأنا ابن السراج المنير، وأنا من أهل البيت الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا، والذين افترض الله مودّتهم في كتابه إذْ يقول: ﴿**وَمَن يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَّزِدْ لَهُ فِيهَا حُسْنًا**﴾[2] فاقتراف الحسنة مودتنا أهل البيت»[3] انتهى.

أقول: من خلال ما تقدّم يتبيّن لنا شدّة حساسية الرواة من ضغط الأجهزة الحاكمة، والبيت الأموي، والتخوّف المفرط عن ذكر مناقب أهل البيت عليهم السلام، ومفردات الخطبة الحسنية، وأثرها على وعي الأمّة ماضيها ومستقبلها، فلماذا

---

(١) وفي رواية أبي نعيم: (... ولا يدركه الآخرون بعلم..)، حلية الأولياء: ٦٥/١.

(٢) الشورى: ٢٣.

(٣) مقاتل الطالبيين: ٦١-٦٢.

تكتّم الرواة والمؤرخون عن ذكرها والاكتفاء ببعضها، كما فعل كثيرون، منهم ابن قتيبة؟

فقد روى ابن قتيبة الدينوري عن هبيرة بن شريم قال:

«سمعت الحسن رضي الله عنه يخطب، فذكر أباه وفضله وسابقته، ثمّ قال: والله ما ترك صفراء ولا بيضاء إلا سبع مائة درهم فضلت من عطائه، أراد أن يشتري بها خادماً»[1] انتهى.

مع العلم أنّ خطبة الإمام الحسن عليه السلام خطبة طويلة، كما أشار إلى ذلك اليعقوبي[2]، ولكنّ الرواة ومن تقدّم ذكرهم لم ينقلوا منها إلاّ قليلاً، وتحريف بعض نصوصها كما عرفت، لأنّها صريحة في بيان مقام أهل البيت عليهم السلام وظلامتهم، وذلك بسبب تخوّف البيت الأموي من انتشار الوعي لدى الأمّة في فهم وإدراك مقام أهل البيت عليهم السلام وأحقّيتهم في ولاية هذه الأمّة، فجاهروا في منع تداول مناقب أهل البيت عليهم السلام وحاسبوا عليهما أشدّ الحساب[3].

ولعلّ استشهاد أمير المؤمنين عليه السلام في محراب المسجد، وخطبة الإمام الحسن عليه السلام تركا الأثر الكبير على الناس، لذا كانت البيعة للإمام الحسن عليه السلام جامعة، صحيح أنّه قد تولّى زمام الإمامة بعد أبيه عليه السلام وقد كشف عن ذلك في كتابه

---

(١) الإمامة والسياسة، لابن قتيبة الدينوري: ١٨٣/١.

(٢) قال اليعقوبي: «واجتمع الناس، فبايعوا الحسن بن عليّ عليه السلام، وخرج الحسن بن عليّ إلى المسجد الجامع، فخطب خطبة له طويلة»، تأريخ اليعقوبي: ٢١٤/٢.

(٣) بلغ الحال بهم في انتقاصهم منزلة أمير المؤمنين عليه السلام حتّى سبّوه على منابرهم وجعلوا ذلك سُنّة، قال المسعودي: «ثمّ ارتقى بهم ـ أي أهل الشام ـ الأمر في طاعته ـ أي معاوية ـ إلى أن جعلوا لَعْنَ عليّ سُنّة، ينشأ عليها الصغير، ويهلك عليها الكبير». مروج الذهب: ٤٢/٣.

لمعاوية: «أما بعد... فإنّ أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب لمّا نزل به الموت ولأني هذا الأمر من بعده، فاتق الله يا معاوية! وانظر لأمّة محمد ﷺ ما تحقن به دماءهم وتصلح به أمورهم ـ والسلام»[1]، وهذه هي عقيدتنا بضرورة النّصّ على الإمام. ومع ذلك فإنّ الأمّة بايعته مجمعة على طاعته، وجهاد عدوّه.

فهذا قيس بن عبادة يخاطب الإمام الحسن عليه السلام ويقول: «ابسط يدك أبايعك على كتاب الله وسُنّة نبيّه وقتال المُحلّين.

فقال له الحسن رضي الله عنه: على كتاب الله وسنّة نبيّه، فإنّ ذلك يأتي من وراء كلّ شرط، فبايعه وسَكَتَ، وبايعه الناس»[2].

وهكذا فقد تبيّن لك سياسة البيت الأموي في معاداتهم لأهل البيت عليهم السلام ومنع تداول فضائلهم، إلاّ ما فلت من عقال الرقابة.

نعم وردت شذرات من خطبة الإمام الحسن عليه السلام في عددٍ من المصادر الروائية والتأريخية، فلاحظ[3].

حاصل الكلام

اتّضح ممّا تقدّم أنّ مرجعيّة الإمامين الحسن والحسين عليهما السلام، قد أشار إليها رسول الله ﷺ، ورعاها أمير المؤمنين عليّ عليه السلام، وتسالمت الصحابة في الرجوع

---

(١) الفتوح: ٢٨٧/٤.

(٢) تأريخ الطبري: ١٥٨/٥، الكامل في التأريخ: ٤٤٣/٢.

(٣) تأريخ الطبري: ١٥٧/٥، الكامل في التأريخ: ٤٤٢/٢، المعجم الكبير، للطبراني: ٨٠/٣-٨١، والمعجم الأوسط له أيضاً: ٨٨/٣، ومستدرك الحاكم النيسابوري: ١٨٨/٣-١٨٩، ومسند أحمد بن حنبل: ١٩٩/١، والسنن الكبرى، للنسائي: ١١٢/٥، ومسند أبي يعلى الموصلي: ١٦٩٦/٦، حسب طبعة دار القبلة ـ جدّة، وإمتاع الأسماع، للمقريزي: ١٧٨/١١، وغيرها من المصادر.
ومن مصادر الشيعة نذكر منها: البحار: ٢١/٤٤، وإحقاق الحق: ٤١٦/٤، وبشارة المصطفى: ٣٦٩-٣٧٠.

إليهما، حتّى الفقهاء منهم، فضلاً عن أبناء الأمّة الإسلامية. فقد رجع إليهما الكثير، واستنجد بعلمهما الكثير، فبرز علمهما للعيان بوضوح، وأذعن الفقهاء لعلمهما في الفقه والتفسير وعلم الكلام.

وقد وردت الشواهد التأريخية بمقدار ما فسحت الرقابة الأمويّة بانتشاره، أو فلت من قيود عقالهم، فأضحت معالمهما بيّنة للعيان، وأنارت علومهما الكثير من الأنام.

ورغم كون فترتهما الزمنية طُبعت بالأحداث السياسية المؤلمة، والتحدّيات العصيبة الضخمة، وتوسّعت هوّة الخلافات السياسية اتّجاه أهل البيت عليهم السلام وما تبع ذلك من انعكاسات على مجمل العقائد والتفسير والأحكام، فرغم كلّ ذلك، فقد استطاعا أنْ يثريا المدرسة العلمية لأهل البيت عليهم السلام في مجالات العلوم، المختلفة، ويتربّعا على عرش المرجعيّة العلمية بكلّ جدارة.

الفصل السادس

مرجعية الإمام عليّ بن الحسين عليه السلام العلمية

- المقام الأول: الشهادات الوجدانية
- المقام الثاني: في الوقائع والأحداث
- المقام الثالث: مدرسته العلمية
- دور الإمام عليه السلام في تأصيل حركة الاجتهاد
- دور الإمام زين العابدين عليه السلام في التربية والتثقيف
- مواجهة الانحرافات العقائدية
- المقام الرابع: التراث الفكري للإمام عليه السلام
- تساؤل مشروع
- المقام الخامس: الخطب والرسائل
- حاصل الكلام

مرجعية الإمام عليّ بن الحسين العلمية

نشأ الإمام عليّ بن الحسين عليه السلام في بيت النّبوّة، ومهبط الوحي، فتنفّس عبق هذه الأجواء الرسالية المعطّرة بالعلم، والمطرّزة بألوان التضحيات والفداء، وتلقّى التربية الإسلامية الرائعة في هذا المناخ الرسالي، فصاغ شخصيته العلمية والروحية من جميع جوانبها، فتجسّدت فيه الرسالة الإلهية في الفكر والعمل والسلوك تجسيداً حيّاً. إذْ تفرّع من تلك الدوحة النّبويّة الحسنيّة والحسينيّة، فتلقّى العلم منهما، فكان يحدّث عنهما، وعن جدّه أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب. وعن جدّته فاطمة الزهراء، وعن بعض الصحابة، وبعض أمهات المؤمنين[1].

---

(١) قال المزى فى «تهذيب الكمال»: روى عن عمّه الحسن بن علي بن أبي طالب، وأبيه الحسين، وذكوان أبي عمرو مولى عائشة، وسعيد بن مرجانة، وسعيد بن المسيّب، وعبد الله بن عباس، وعُبيد بن أبي رافع مولى النبي صلى الله عليه وآله، وجدّه عليّ بن أبي طالب، مرسل، وعمرو بن عثمان بن عفان، ومروان بن الحكم، والمسور بن مخرمة، وأبي رافع مولى النبي صلى الله عليه وآله، وأبي هريرة، وزينب بنت أبي سلمة ربيبة النبي صلى الله عليه وآله، وصفيّة بنت حُيي، وعائشة، وأمّ سلمة: أزواج النبيّ صلى الله عليه وآله، وبنت عبد الله بن جعفر. تهذيب الكمال: ٢٠/ ٣٨٣، انظر تاريخ دمشق: ٤١/٣٦٠، تهذيب التهذيب: ٧/٢٦٠، سير أعلام النبلاء: ٥/ ٣٣٢، تذكرة الحفاظ: ١ـ٢/٦٠، والبداية والنهاية: ٩/١٢٢.

ملاحظة: أنّ أهل البيت عليهم السلام حينما يروون أحياناً عن غيرهم، لا لأنّهم غير عالمين بها قبل السماع من الراوي ـ لاحظ كلام الزهري الآتي ـ كما هو شأن الرواة، وإنّما المراد من ذلك أهداف متعدّدة، منها دعوتهم عليهم السلام لتداول السُّنّة المطهرّة وحفظها من النسيان والاندراس، ومنها الاحتجاج على الخصم بما يعترف به، فلا يجد مجالاً للإنكار والمكابرة، ومن هذا القبيل ما رواه الإمام زين العابدين عليه السلام عن مروان بن الحكم، كما أخرجه ابن عساكر. قال مروان بن الحكم: ما كان في القوم أحد أدفع عن صاحبنا من صاحبكم ـ يعني عليّاً عن عثمان ـ. قال: قلت: فما لكم تسبّونه على المنبر؟ قال: لا يستقيم الأمر إلاّ بذلك. تأريخ دمشق: ٤٢/٤٣٨.

وتفرّغ لمسؤوليته العلمية بأساليب متعدّدة متحدّياً بذلك الضغط السياسي الأموي الخانق، ومضايقات الولاة المستمرة، ورغم كلّ ذلك فقد واصل مهمّته الرسالية فتُلمّذ على يديه الكثير، وكان بعد أبيه الإمام الحسين عليه السلام مرجعاً وإماماً للأمّة الإسلامية، كما كان مرجعاً لكثير من الفقهاء والعلماء المعاصرين لزمانه، وقد اعترف القاصي والداني بفضله، وسعة علمه، ومرجعيّته، فهذا يزيد بن معاوية قال عنه: «إنّه من أهل بيت قد زقّوا العلم زقّاً»[١]، كما كان عبد الملك بن مروان يحترمه ويُجِلُّه[٢]، وهذا عمر بن عبد العزيز حينما ذُكر الإمام في مجلسه قال: «ذهب سراج الدنيا وجمال الإسلام زين العابدين»[٣]، وقال ابن خلكان: هو أحد الأئمة الإثني عشر ومن سادات التابعين، وفضائل زين العابدين ومناقبه أكثر من أن تحصر[٤]، فكان سيّد الفقهاء[٥] بحقّ.

ولكي يتبلور حديث مرجعيته العلمية جليّاً، أسطّره ضمن المقامات التالية:

المقام الأول: الشهادات الوجدانية

لقد انطلق رجالات المسلمين، ومفكّروهم، وفقهاؤهم يصرّحون بعظمة شخصية الإمام، ومرجعيّته الفقهية والعلمية، فأشادوا بذكره، وعلمه، وأفضليّته،

---

(١) مقتل الحسين، للخوارزمي: ٧٦/٢.

(٢) شذرات الذهب: ٣٧٤/١، وفي بحار الأنوار، قال له عبد الملك: «إنّك لذو فضل عظيم على أهل بيتك وذوي عصرك، ولقد أوتيت من الفضل والعلم والدين والورع ما لم يؤته أحد مثلك ولا قبلك إلاّ من مضى من سلفك». بحار الأنوار: ٥٧/٤٦.

(٣) تأريخ اليعقوبي: ٣٠٥/٢.

(٤) وفيات الأعيان، لابن خلكان: ٢٦٧/٣ـ٢٦٩.

(٥)تذكرة الخواص، لسبط ابن الجوزي: ٢٩٩.

انبهاراً منهم بما قطعه من أشواط بعيدة في مضمار العلم، والفضل، والتّقى، أشير إلى طائفة منهم، مراعياً بذلك الاختصار:

١ـ قال الزُّهْري[١]:

«ما كان أكثر مجالستي مع عليّ بن الحسين، وما رأيت أحداً أفقه منه...»[٢].

وقال أيضاً: ما رأيت قرشياً أورع من عليّ بن الحسين ولا أفضل[٣].

وقال أيضاً: لم أرَ هاشمياً أفضل منه ولا أفقه منه[٤].

---

(١) الزُهري: هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة، أبو بكر الزهري، أحد الأعلام من أئمة الإسلام، تابعي جليل، سمع غير واحد من التابعين وغيرهم، هذا ما قاله ابن كثير في البداية والنهاية: ٣٧٢/٩.

وقال البخاري عن علي بن المديني:

له نحو ألفي حديث، وقال أبو مسعود أحمد بن الفرات الرازيّ: ليس فيهم أجود مُسنداً من الزُّهري كان عنده ألف حديث.

انظر تهذيب الكمال في أسماء الرجال: ٢٦/ ٤٣١.

وروى الذهبي عن الليث بن سعد، أنّه قال: ما رأيت عالماً قطُّ أجمع من ابن شهاب. سير أعلام النبلاء: ١٣٤/٦.

ومن الجدير بالذكر أنّ الزُّهري لم يزل عاملاً لبني مروان وينقلب في دنياهم، جعله هشام بن عبد الملك معلّم أولاده وأمره أن يملي على أولاده أحاديث فأملى عليهم أربعمائة حديث.

انظر تهذيب الكمال: ٤٣٨/٢٦.

هذا وقد عنّفه الإمام زين العابدين عليه السلام في رسالته إليه، وسيأتي بيانها، فلاحظ.

(٢) تذكر الحفّاظ، للذهبي: ٦٠/١، وانظر البداية والنهاية: ١٢٤/٩، المعرفة والتأريخ: ١/ ٣٠٠، شذرات الذهب: ١/ ٣٧٥، تأريخ دمشق: ٤١/ ٣٧١.

(٣) البداية والنهاية: ١٢٢/٩، انظر المعرفة والتأريخ: ٣٠٠/١، انظر الجرح والتعديل: ٦/ ٣٣٠، سير أعلام النبلاء: ٥/ ٣٣٢، تذكرة الحفاظ: ٦٠/١، الطبقات الكبرى: ١٦٥/٥.

(٤) المنتظم: ٣٣٠/٦.

٢ـ قال سعيد بن المُسَيِّب[١]: «ما رأيت قط أفضل من عليّ بن الحسين، وما رأيته قط إلاّ مقتّ نفسي»[٢].

٣ـ قال محمد بن سعد: كان ـ عليّ بن الحسين ـ ثقة مأموناً كثير الحديث عالياً رفيعاً ورعاً[٣].

٤ـ روى الصدوق بإسناده عن عمران بن سليم، قال: كان الزُّهري إذا حدّث عن عليّ بن الحسين عليه السلام قال: حدَّثني زين العابدين عليّ بن الحسين، فقال له سفيان بن عيينة: ولِمَ تقول له زين العابدين؟ قال: لأنّي سمعت سعيد بن المسيّب يحدّث عن ابن عباس: أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال:

«إذا كان يوم القيامة ينادي مناد أين زين العابدين؟ فكأنّي أنظر إلى ولدي عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب يخطو بين الصفوف»[٤].

---

(١) سعيد بن المُسَيِّب القرشي المخزومي، قال الذهبي: عالم أهل المدينة، وسيّد التابعين في زمانه، وقال الواقدي: جُلّ روايته عن أبي هريرة، كان زوج ابنته، وسمع من أصحاب عمر، وعثمان، وكان يقال: ليس أحد أعلم بكلّ ما قضى به عمر وعثمان منه.وعن قدامة بن موسى، قال: كان ابن المسيب يفتي والصحابة أحياء. انظر سير أعلام النبلاء: ٥/٢١٥ـ٢١٩ وقال الإمام زين العابدين عليه السلام: سعيد بن المسيّب أعلم الناس بما تقدّم من الآثار.
مناقب آل أبي طالب، لابن شهرآشوب: ٤/١٩٠.

(٢) تأريخ اليعقوبي: ٢/٣٠٣.

(٣) الطبقات الكبرى: ٥/١٧٢، البداية والنهاية: ٩/١٢٢.

(٤) علل الشرائع: ٢٢٩، باب٦٥، ح١، البحار: ٤٦/٣. وقد أخرج ابن عساكر بإسناده عن سفيان بن عيينة، عن أبي الزبير قال: كنّا عند جابر، فدخل عليه عليّ بن الحسين. فقال: كنت عند رسول الله صلى الله عليه وآله فدخل عليه الحسين بن عليّ، فضمّه إليه، وقبّله وأقعده إلى جنبه، ثمّ قال: «يولد لإبني هذا ابن يقال له عليّ، إذا كان يوم القيامة نادى منادٍ من بُطْنان العرش: ليقم سيّد العابدين فيقوم هو» انتهى. تأريخ دمشق: ٤١/٣٧٠.

وأخرج ابن عساكر بإسناده عن أنس بن مالك قال: وكان يسمى بالمدينة زين العابدين لعبادته[١].

٥ـ وقال شهاب الدين النويري (ت: ٧٣٣هـ): «وكان ﷺ ثقة ورعاً مأموناً كثير الحديث، من أفضل أهل بيته وأحسنهم طاعة»[٢].

٦ـ وقال شمس الدين الذهبي: «كان له جلالة عجيبة، وحُقَّ له والله ذلك، كان أهلاً للإمامة العُظمى لشرفه وسؤدده وعلمه وتألُّهِه، وكمال عقله»[٣].

٧ـ وقال السخاوي: «كان من أفاضل بني هاشم وفقهاء أهل المدينة، وعبّادهم، بل كان يقال بالمدينة إنّه في ذلك الزمان سيّد العابدين، وقال الزُّهري، ما رأيت هاشمياً أفضل منه وهو أبو الحسينيين كلّهم»[٤].

٨ ـ وقال المناوي: «زين العابدين، إمام سيد سند، اشتهرت أياديه ومكارمه، وطارت الجود في الوجود حمائمه، كان عظم القدر، رحب الساحة والصدر، رأساً لجسد الرياسة، مؤمّلاً للإيالة والسياسة»[٥].

٩ـ وقال ابن كثير: «كان ـ عليّ بن الحسين ـ بالمدينة محترماً معظماً»[٦].

١٠ـ وقال أبو نعيم الأصفهاني: «أسند عليّ بن الحسين الكثير...»[٧].

---

(١) تأريخ دمشق: ٣٧٩/٤١.

(٢) نهاية الأرب، للنويري: ٣٢٤/٢١.

(٣) سير أعلام النبلاء: ٣٤٠/٥.

(٤) التحفة اللطيفة، للسخاوي: ٢٧٦/٢.

(٥) الكواكب الدُّرّيّة، للمناوي: ٢٥٢/١.

(٦) البداية والنهاية: ١٢٢/٩.

(٧) حلية الأولياء: ١٤٢/٣.

١١ـ وقال ابن حبّان: «كان ـ عليّ بن الحسين ـ من أفاضل بني هاشم، من فقهاء المدينة وعبّادهم، روى عنه الزُّهري وأهل المدينة»[١].

١٢ـ الشهادة الوجدانية للشاعر العربي الفرزدق أبي فراس التميمي، كما جاء في القصة التي رواها ابن كثير فقال:

وقد روي من طرق[٢] ذكرها الصولي والجريري وغير واحد أنّ هشام بن عبد الملك حجّ في خلافة أبيه وأخيه الوليد، فطاف بالبيت، فلمّا أراد أن يستلم الحجر لم يتمكن حتّى نصب له منبر فاستلم وجلس عليه، وقام أهل الشام حوله، فبينما هو كذلك إذ أقبل عليّ بن الحسين، فلما دنا من الحجر ليستلمه تنحّى عنه الناس إجلالاً له وهيبة واحتراماً، وهو في بزّة حسنة، وشكل مليح، فقال أهل الشام لهشام: من هذا؟ فقال لا أعرفه ـ استنقاصاً به واحتقاراً لئلا يرغب فيه أهل الشام ـ فقال الفرزدق ـ وكان حاضراً ـ أنا أعرفه، فقالوا : ومن هو؟ فأشار الفرزدق يقول:

---

(١) صحيح ابن حبّان: ١٥٩/٥، وروى البخاري بإسناده عن يحيى بن سعيد قال: «عليّ بن الحسين أفضل هاشمي رأيته بالمدينة» انتهى ، التأريخ الكبير: ٦/ ٢٦٦.

(٢) للحديث والأبيات الفرزدقية مصادر كثيرة جدّاً، فقد ذكرها المؤرخون وأصحاب السير، والمحدّثون.

أشير إلى بعضهم:

أبو نعم في «حلية الأولياء»: ١٣٩/٣، ابن عساكر في «تأريخ دمشق» : ٤٠٠/٤١ـ٤٠٣، أبو الفرج الأصفهاني في «الأغاني»: ٢١٧/١٥ـ٢١٨، ابن الجوزي في «المنتظم»: ٢٢١/٦، الذهبي في «سير أعلام النبلاء»: ٣٤٠/٥، و«تأريخ الإسلام»: حوادث سنة ٨١/ ٤٣٨، وسبط ابن الجوزي في «تذكرة الخواص»: ٢٩٦ـ٢٩٧، وابن الصباغ المالكي في «الفصول المهمة»: ١٩٥ـ١٩٦، والسبكي في «طبقات الشافعية»: ٢٩١/١ـ٢٩٢ ، والشيخ المفيد في «الاختصاص»: ١٩١، وابن حجر في «الصواعق المحرقة»: ٥٨٣/٢، والنويري في «نهاية الأرب»: ٣٢٧/٢١ـ٣٣١، والحنبلي في «شذرات الذهب»: ٥٩/٢.

هـذا الـذي تعـرفُ البطحـاء وطأتـه ... والبيـت يعرفـهُ والحـلُّ والحـرمُ
هـذا ابـنُ خيـرِ عبـادِ الله كلّهـم ... هـذا التقـيّ النقـي الطـاهر العلـمُ
إذا رأتـه قـريش قـال قائلهـا ... إلـى مكـارم هـذا ينتهـي الكـرمُ
يُنمـي إلـى ذروةِ العـزّ التـي قـصرتْ ... عـنْ نيلهـا عـرب الإسـلام والعجـمُ
يكـاد يمـسكه عرفـان راحتـه ... ركـنُ الحطـيم إذا مـا جـاءَ يـستلمُ
يُغـضي حيـاءً ويغـضَى مـن مهابتـهِ ... فمـا يكلَّـمُ إلاّ حـين يبتـسمُ

إلى أن يقول:

هـذا ابـنُ فاطمـة إن كنـت جاهلَـهُ ... بجـدّه أنبيـاءُ الله قـد ختمـوا
مـن جـدّهِ دانَ فـضلُ الأنبيـاء لـه ... وفـضلُ أُمتـهِ دانـت لهـا الأمـمُ
عـمَّ البريـة بالإحـسان فانقـشعتْ ... عنهـا الغوايـة والإمـلاق والظلـمُ

ثمّ يضيف قائلاً:

مـن معـشر حـبّهم ديـنٌ وبغـضهمُ ... كفـرٌ وقـربهم منجـى ومعتـصمُ
يـستدفعُ الـسوءَ والبلـوى بحـبهمُ ... ويـستزادُ بـه الإحـسانُ والـنعمُ
مقـدّمٌ بعـدَ ذكـرِ الله ذكـرهمُ ... فـي كـلِّ حكـمٍ ومختـومٌ بـهِ الكلـمُ
إنْ عـدَّ أهـل التقـى كـانوا أئمـتهمْ ... أو قيلَ من خير أهل الأرض قيلَ هـمُ
لا يـستطيعُ جـوادٌ بعـدَ غـايتهم ... ولا يـدانيهمُ قـومٌ وإنْ كرمـوا
هـمُ الغيـوثُ إذا مـا أزمـةٌ أزمـتْ ... والأسد أسدُ الشرى والبأس محتدمُ
يـأبى لهـمْ أنْ يحـلّ الـذم سـاحتهمْ ... خـيمُ كـرامُ وأيـدٍ بالنـدى هـضمُ

لا ينقصُ العدمُ بسطاً مِنْ أكفهمُ ... سيّان ذلك إنْ أثروا وإنْ عدموا

أيّ الخلائق ليستْ في رقابهم ... لأوليةِ هذا أو لَهُ نِعَمُ

فليسَ قولكَ من هذا بضائره ... العربُ تعرفُ من أنكرتَ والعجمُ

منْ يعرفُ الله يعرف أوليةَ ذا ... فالدينُ من بيتِ هذا نالهُ الأمم

قال: فغضب هشام من ذلك وأمر بحبس الفرزدق بعسفان، بين مكة والمدينة، فلمّا بلغ ذلك عليّ بن الحسين بعث إلى الفرزدق باثني عشر ألف درهم، فلم يقبلها وقال:

إنما قلت ما قلت لله عزّ وجلّ ونصرة للحق، وقياماً بحقّ رسول الله صلى الله عليه وآله في ذريته، ولست أعتاض عن ذلك بشيء.

فأرسل إليه عليّ بن الحسين يقول: قد علم الله صدق نيّتك في ذلك، وأقسمت عليك بالله تعالى لتقبلنَّها فتقبّلها منه» [1] انتهى.

في هذا المقدار من الشهادات الوجدانية كفاية في إثبات المطلوب، ولو أردنا استقصاءها لخرجنا عن خطة الكتاب.

المقام الثاني: في الوقائع والأحداث

إنّ واقع التعاطي الإسلامي من أبناء الأمّة مع الإمام السجاد عليه السلام يكشف لنا عن مرجعيته العلمية والفكرية والفقهية من دون منازع، فقد رجع إليه أرباب السياسة فضلاً عن أرباب العلم والفقه، لحاجتهم القصوى في نيل مرادهم من خلال الرجوع إليه. ليجدوا عنده الجواب حاضراً وصواباً، أشير إلى بعض تلك الوقائع:

---

(١) البداية والنهاية: ١٢٦/٩ـ ١٢٨ .

أولاً: ملك الروم يتوعّد عبد الملك

قال اليعقوبي صاحب التأريخ: « كتب ملك الروم إلى عبد الملك يتوعّده، فضاق عليه الجواب، وكتب إلى الحجّاج، وهو إذ ذاك على الحجاز: أن ابعث إلى عليّ بن الحسين فتوعّده وتهدّده وأغلظ له، ثُمّ انظر ماذا يجيبك، فاكتب به إليّ! ففعل الحجّاج ذلك.

فقال له عليّ بن الحسين: «إنّ لله في كلّ يوم ثلاثمائة وستّين لحظة، وأرجوا أن يكفينيك في أول لحظة من لحظاته». وكتب ـ الحجّاج ـ بذلك إلى عبد الملك. فكتب به إلى صاحب الروم كتاباً، فلمّا قرأه، قال: ليس هذا من كلامه. هذا من كلام عترة نبوّته»[1].

ثانياً: اعتراف الزُّهري بأعلمية الإمام

لقد اعترف الزّهري الذي يعتبر فقيه المدينة، بأعلمية الإمام زين العابدين عليه السلام، كما في الرواية التي أخرجها ابن عساكر بإسناده عن الزهري قال:

حَدّثت عليّ بن الحسين بحديث، فلما فرغت قال:

أحسنت بارك الله فيك، هكذا حدّثناه، قلت: ما أراني إلاّ حدّثتك بحديث أنت أعلم به منّي؟

قال: فلا تقل ذاك فليس من العلم ما لا يعرف، إنما العلم ما عُرف وتواطأت عليه الألسن»[2].

---

(١) تأريخ اليعقوبي: ٣٠٤/٢، كما قد استشاره في جواب ملك الروم عن بعض ما كتب إليه في أمر السكة وطراز القراطيس، انظر تأريخ دمشق: ٣٦٠/٤١، والبداية والنهاية: ١٢٢/٩.

(٢) تأريخ دمشق: ٣٧٦/٤١.

ثالثاً: إذعان الزُّهري للإمام زين العابدين عليه السلام

روى ابن سعد بإسناده عن يزيد بن عياض قال:

أصاب الزهري دماً خَطَأً فخرج وترك أهله وضرب فسطاطاً وقال: لا يُظلّني سقيف بيت. فمرّ به عليّ بن حسين فقال: يا ابن شهاب قنوطك أشدّ من ذنبك فاتّقِ الله واستغفره وابعثْ إلى أهله بالدّية وارْجع إلى أهلك فكان الزهري يقول: عليّ بن حسين أعظم الناس عَلَيَّ منّةً»[1].

رابعاً: الإمام زين العابدين عليه السلام يتصدّى لعروة

لقد تصدّى الإمام زين العابدين عليه السلام لعروة بن الزبير بسبب روايته لرواية ينتقص فيها حقّ فاطمة الزهراء عليها السلام وشدّة معاناتها، فأخذ الإمام يعنّفه في ذلك، وعروة يتصاغر بين يدّي الإمام، ويعده الالتزام بتركها وعدم التحدّث بها أبداً.

جاء ذلك في رواية عروة لقصة معاناة زينب ـ ربيبة النبّي صلى الله عليه وآله ـ عند هجرتها من مكة إلى المدينة وما لاقته من قساوة المشركين. فقال ما نصّه:

«... فكان رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: هي ـ زينب ـ أفضل بناتي أصيبت فيَّ، فبلغ ذلك عليّ بن حسين [زين العابدين]، فانطلق إلى عروة فقال: ما حديث بلغني عنك أنّك تحدّثه تنتقص فيه فاطمة ؟ فقال عروة: والله ما أحسب أنّ لي ما بين المشرق والمغرب وإنّي انتقص فاطمة عليها السلام حقاً هو لها. وأمّا بعد فلك أنْ لا أحدّثه أبداً»[2] انتهى.

---

(١) الطبقات الكبرى: ١٦٥/٥، البداية والنهاية: ١٢٥/٩ـ ١٢٦، تأريخ مدينة دمشق: ٣٩٨/٤١.

(٢) دلائل النبوة، للبيهقي: ١٥٦/٣ـ١٥٧.

خامساً: الإمام زين العابدين عليه السلام يفصّل أربعين وجهاً للصوم

هذه مسألة علمية واحدة، نجد الإمام زين العابدين عليه السلام كيف يفصّل فيها ويحيطها من جميع جوابنها مع ذكره أدلّتها في بيانٍ مسترسل دون تكلّف أو إعدادٍ مسبق، وهذا بحدّ ذاته يرشدنا إلى عمق مرجعية الإمام العلمية في أبعادها المتعدّدة والمتشعّبة.

فقد روى أبو نعيم في الحلية بإسناده عن سفيان بن عيينة، عن الزُّهري قال: دخلنا على عليّ بن الحسين بن عليّ، فقال: يا زهري فيم كنتم؟ قلت: تذاكرنا الصوم، فأجمع رأيي ورأي أصحابي على أنّه ليس من الصوم شيء واجب إلاّ شهر رمضان.

فقال عليه السلام: يا زهري ليس كما قلتم، الصوم على أربعين وجهاً؛ عشرة منها واجبة كوجوب شهر رمضان، وعشرة منها حرام، وأربعة عشرة خصلة صاحبها بالخيار إن شاء صام وإن شاء أفطر، وصوم النذر واجب، وصوم الاعتكاف واجب[1].

---

(١) من الواضح أن الرواية بيّنت ٣٦ وجهاً من أوجه الصوم ولكنّ الرواية بتمامها يرويها الشيخ ابن بابويه بإسناده عن سفيان بن عيينة عن الزهري أيضاً، بنفس المقدّمة السابقة. ونحن نذكر بقيّتها إتماماً للفائدة «... فقال: يا زهري ليس كما قلتم إنّ الصوم على أربعين وجها فعشرة أوجه منها واجبة كوجوب شهر رمضان، وعشرة أوجه منها صيامهنّ حرام، وأربعة عشر وجها منها صاحبها فيها بالخيار إن شاء صام وإن شاء أفطر. وصوم الإذن على ثلاثة أوجه، وصوم التأديب، وصوم الإباحة، وصوم السفر والمرض.

قلت ـ الزهري ـ: فسِّرهنّ لي جعلت فداك. قال: أمّا الواجب فصيام شهر رمضان، وصيام شهرين متتابعين لمن أفطر يوما من شهر رمضان متعمّداً، وصيام شهرين متتابعين في قتل الخطأ لمن لم يجد العتق واجب قال الله عزّ وجلّ: ﴿وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَئًا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ ـ إلى قوله ـ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾ [النساء: ٩٢]، وصيام شهرين متتابعين في كفارة الظهار لمن لم يجد العتق واجب قال الله تبارك وتعالى: ←

﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَّا ذَلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ، فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَّا﴾ [المجادلة: ٢ و٣]، وصيام ثلاثة أيّام في كفّارة اليمين واجب لمن لم يجد الإطعام قال الله تبارك وتعالى: ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ﴾ [المائدة: ٨٩]، كلّ ذلك متتابع وليس بمتفرّق، وصيام أذى الحلق حلق الرأس واجب قال الله تبارك وتعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضاً أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وصاحبها فيها بالخيار وإن صام صام ثلاثاً، وصوم دم المتعة واجب لمن لم يجد الهدي قال الله تبارك وتعالى: ﴿فَمَن تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وصوم جزاء الصيد واجب قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَمَن قَتَلَهُ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَو عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا﴾ [المائدة: ٩٥]، ثمّ قال: أو تدري كيف يكون عدل ذلك صياماً يا زهريّ؟ فقلت: لا أدري. قال: تقوّم الصيد قيمة، ثُمّ تفضّ تلك القيمة على البرّ، ثمّ يكال ذلك البُرّ أصواعاً ـ جمع صاع، والصاع: وحدة وزن مقدارها ما يعادل ثلاثة كيلوغرام ـ فيصوم لكلّ نصف صاع يوماً، وصوم النذر واجب وصوم الاعتكاف واجب.

وأما الصوم الحرام فصوم يوم الفطر ويوم الأضحى وثلاثة أيّام من أيّام التشريق – طبعاً لمن كان في منى ناسكاً ـ وصوم يوم الشك أمرنا به ونهينا عنه، أمرنا أن نصومه مع شعبان، ونهينا أن ينفرد الرجل بصيامه في اليوم الذي يشكّ فيه الناس ـ أي يصومه بنيّة أنّه من رمضان من غير علم بدخول الشهر ـ قلت: جعلت فداك فإن لم يكن صام من شعبان شيئاً كيف يصنع؟ قال: ينوي ليلة الشكّ أنّه صائم من شعبان فإنْ كان من شهر رمضان أجزأ عنه وإن كان من شعبان لم يضرّ، قلت: وكيف يجزي صوم تطوّع عن فريضة؟ فقال: لو أنّ رجلاً صام يوماً من شهر رمضان تطوّعاً وهو لا يدري ولا يعلم أنّه من شهر رمضان، ثمّ علم بعد ذلك أجزأ عنه لأنّ الفرض إنّما وقع على اليوم بعينه، وصوم الوصال حرام، وصوم الصمت حرام، وصوم النذر للمعصية حرام، وصوم الدَّهر حرام. ←

قال الزّهري : قلت: فسِّرهن يا ابن رسول الله.

قال: أما الواجب فصوم شهر رمضان، وصيام شهرين متتابعين ـ يعني في قتل الخطأ لمن لم يجد العتق ـ قال تعالى ﴿وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَئًا﴾ الآية. وصيام ثلاثة أيام في كفارة اليمين، لمن لم يجد الإطعام. قال الله عزّ وجلّ ﴿ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ﴾. وصيام حلق الرأس قال الله تعالى ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضاً أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ﴾ الآية صاحبه بالخيار إن شاء صام ثلاثاً، وصوم دم المتعة؛ لمن لم يجد الهدي. قال الله تعالى: ﴿فَمَن تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ﴾

وأما الصوم الذي صاحبه فيه بالخيار فصوم يوم الجمعة والخميس والأثنين، وصوم أيّام البِيض، وصوم ستّة أيّام من شوّال بعد شهر رمضان، ويوم عرفة، ويوم عاشوراء كلّ ذلك صاحبه فيه بالخيار إن شاء صام. وإن شاء أفطر.

وأما صوم الإذن فإنّ المرأة لا تصوم تطوُّعاً إلاّ بإذن زوجها، والعبد لا يصوم تطوعاً إلاّ باذن سيّده. والضيف لا يصوم تطوُّعا إلاّ بإذن صاحبه، قال رسول الله ﷺ: «**فمن نزل على قوم فلا يصُومنّ تطوُّعا إلاّ بإذنهم**». وأما صوم التأديب فإنّه يؤمر الصبيّ إذا راهق بالصوم تأديباً وليس بفرض وكذلك من أفطر لعلّة من أوّل النهار ثمّ قوي بعد ذلك أُمرَ بالإمساك بقيّة يومه تأديباً وليس بفرض، وكذلك المسافر إذا أكل من أوّل النهار، ثمَّ قدم أهله أُمِر بالإمساك بقيّة يومه تأديباً وليس بفرض.

وأما صوم الإباحة فمن أكل أو شرب ناسيا أو تَقَيّأ من غير تعمّد فقد أباح الله ذلك له وأجزأ عنه صومه.

وأما صوم السفر والمرض فإنّ العامة اختلفت فيه فقال قوم: يصوم. وقال قوم: لا يصوم، وقال قوم: إن شاء صام وإن شاء أفطر، وأمّا نحن فنقول: يفطر في الحالين جميعاً فإن صام في السفر أو في حال المرض فعليه القضاء في ذلك لأنّ الله عزّ وجلّ يقول: ﴿وَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٥] انتهى.

الخصال: ٥٣٤ـ٥٣٧ ح٢.

الآية، وصوم جزاء الصيد، قال الله عزّ وجل ﴿وَمَن قَتَلَهُ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاء مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ الآية، وإنما يقوّم ذلك الصيد قيمة ثمّ يُفضّ ذلك الثمن على الحنطة[1]، وأمّا الذي صاحبه بالخيار، فصوم يوم الأثنين والخميس، وصوم ستة أيام من شوال بعد رمضان، ويوم عرفة، ويوم عاشوراء[2] كلّ ذلك صاحبه بالخيار، إنْ شاء صام، وإنْ شاء أفطر، وأما صوم الإذن؛ فالمرأة لا تصوم تطوعاً إلاّ بإذن زوجها وكذلك العبد والأمة، وأما صوم الحرام؛ فصوم يوم الفطر ويوم الأضحى، وأيام التشريق، ويوم الشك نهينا أن نصومه كرمضان، وصوم الوصال حرام، وصوم الصمت حرام، وصوم نذر المعصية حرام، وصوم الدهر حرام، والضيف لا يصوم تطوّعاً إلاّ بإذن صاحبه. قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «**من نزل على قوم فلا يصومنّ تطوّعاً إلاّ بإذنهم**» ويؤمر الصبي بالصوم إذا لم يراهق تأنيساً، وليس بفرض، وكذلك من أفطر لعلّة من أول النهار ثمّ وجد قوّة في بدنه أمر بالامساك. وذلك تأديب الله عزّ وجلّ، وليس بفرض، وكذلك المسافر إذا أكل من أول النهار ثم قدم أمر بالإمساك.

وأما صوم الإباحة؛ فمن أكل أو شرب ناسياً من غير عمد، فقد أبيح له ذلك وأجزأه عن صومه، وأما صوم المريض، وصوم المسافر؛ فإنّ العامة اختلفت فيه فقال بعضهم يصوم، وقال قوم لا يصوم، وقال قوم إن شاء صام، وإن شاء أفطر،

---

(١) لاحظ التفاوت بين الروايتين في توضيح مسألة تقويم الصيد بقيمته حنطة . ثمّ تُكال الحنطة أصواعاً، فيصوم لكلّ نصف صاع يوماً.

(٢) يوم عاشوراء صامه الأمويّون تبرّكاً بقتل ابن بنت رسول الله صلى الله عليه وآله الإمام الحسين عليه السلام، لذا ورد النهي والكراهة في صومه، وأمرنا أن نمسك إلى ما بعد الزوال تأسيّاً بما جرى على الإمام الحسين عليه السلام يوم عاشوراء.

وأما نحن فنقول: يفطر في الحالين جميعاً، فإنْ صام في السفر والمرض، فعليه القضاء، قال الله عزّ وجلّ ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ الآية»[1] انتهى.

أقول: من خلال ما تقدّم تبيّن بوضوح عمق وسعة علم الإمام زين العابدين عليه السلام وهيمنته الكاملة على الأحكام بأدلّتها وتفريعاتها وتشعّباتها واستنباطها من الآيات والسُّنّة، وهذا ينبئك عن السرّ في بلوغه ذروة الكمال في العلوم، فكان مرجعاً للأمة بحقّ لا ينازعه أحد في مقامه وشموخه. ولعلّي أكتفي بهذا القدر من نقل الوقائع المختلفة وتعاطي المسلمين بمختلف مقاماتهم مع مرجعية الإمام زين العابدين عليه السلام، رغم كثرتها، رعاية للاختصار، وبها الكفاية في اثبات المطلوب[2].

المقام الثالث: مدرسته العلمية

تفرّغ لمسؤوليته العلمية، فكانت من مهامه الكبرى، فلذا استوعبت رواياته الكثير من الأحكام، فافتى، وفسّر، وشرّع، وأسند، وأوضح، ووبّخ، وحذّر عن نقل المزيّف من الروايات، وحدب على مجموعة من تلامذته، وعلماء عصره، يُبيّن لهم الأحكام، ويفسّر لهم القرآن، ويوضّح لهم الأدلّة، ويسند لهم الروايات ويتحدّى الحكّام والولاة في تداوله للسُّنّة الشريفة، رغم الاضطهاد الأموي وتحذير الحاكمين[3].

---

(١) حلية الأولياء: ١٤١/٣-١٤٢، البداية والنهاية: ١٣٤/٩.

(٢) قد ذكر أصحاب السير الكثير من كرامات الإمام زين العابدين عليه السلام ومكاشفاته ومناقبه، كما في سير أعلام النبلاء، والبداية والنهاية، والفصول المهمة، ونور الابصار، فلاحظ.

(٣) روى ابن كثير بإسناده عن الواقدي قال: حدّثني ابن أبي ميسرة، عن أبي موسى الخياط عن أبي كعب قال: سمعت عبد الملك بن مروان يقول: يا أهل المدينة أنا أحق الناس أن يلزم الأمر الأول. وقد ←

فنهل من علمه من أراد، وصدر عن رأيه من صدر، ورجع إليه الكثير، وتلمّذ على يديه من العلماء والفقهاء عدد غير قليل.

فقد روى عنه: بنوه الإمام محمد الباقر عليه السلام وزيد، وعمر، وعبد الله، كما روى عنه حبيب بن أبي ثابت، والحكم بن عتبة، وحكيم بن جُبير، وزيد بن أسلم، وأبو حازم سَلَمة بن دينار المَدَنيّ، وطاووس بن كيسان، وعاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب، وعاصم بن عمر بن قتادة، وأبو الزناد عبد الله بن ذكوان، وعبد الله بن مسلم بن هُرمز، وعبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب، وعليّ بن زيد بن جُدعان، وعمر بن قتادة بن النعمان الظفري، وعمرو بن دينار، والقاسم بن عوف الشيباني، والقعقاع بن حكيم، وأبو الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل، ومحمد بن الفرات التميمي، ومحمد بن مسلم بن شهاب الزهري، ومحمد بن هلال المدني، ومسعود بن مالك بن معبد الأسدي، ومسلم البطين، والمنهال بن عمرو، ونصر بن أوس الطائي، وهشام بن عُروة، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وأبو حمزة الثُّمالي، وأبو الزبير المكيّ، وأبو سَلَمة بن عبد الرحمن بن عوف، وخلق كثير [1].

سالت علينا أحاديث من قبل هذا المشرق ولا نعرفها ولا نعرف منها إلاّ قراءة القرآن، فالزموا ما في مصحفكم الذي حملكم عليه الإمام المظلوم، وعليكم بالفرائض التي جمعكم عليها إمامكم المظلوم رحمه الله، انتهى. البداية والنهاية: ٧٧/٩، انظر تأريخ دمشق: ١٣٥/٣٧، وروى البلاذري بإسناده عن الزهري قال: أنّ عبد الملك رأى عند بعض ولده حديث المغازي، فأمر به فأحرق، وقال: عليك بكتاب الله فاقرأه، والسُّنّة فاعرفها واعمل بها» أنساب الأشراف: ٧/ ٢٠٨.

(١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال: ٣٨٤/٢٠، وانظر تأريخ دمشق: ٣٦٠/٤١، تهذيب التهذيب: ٢٦٠/٧، سير أعلام النبلاء: ٣٣٢/٥-٣٣٣، تأريخ الإسلام، للذهبي: حوادث سنة ٨١ ـ ١٠٠هـ/٤٣١، الجرح والتعديل: ٢٣٠/٦، الكواكب الدُّرّية: ٢٥٢/١.

كما أسند عنه: سعيد بن المسيِّب، وعروة بن الزبير، وسعيد بن جبير، وعامّة فقهاء المدينة[١].

ومن أصحابه: أبو حمزة الثُّمالي بقي إلى أيام موسى بن جعفر عليه السلام، وفرات بن أحنف بقي إلى أيام أبي عبد الله عليه السلام، وجابر بن محمد بن أبي بكر، وأيوب بن الحسن، وعليّ بن رافع، وأبو محمد القرشي السدي الكوفي، والضحاك بن مزاحم الخراساني أصله من الكوفة، وطاووس بن كيسان أبو عبد الرحمن، وحميد بن موسى الكوفى، وأبان بن تغلب بن رباح، وأبو الفضل سدير بن حكيم بن صهيب الصيرفي، وقيس بن رمانة، وعبد الله البرقي، والفرزدق الشاعر[٢].

وقد بلغت مدرسته الحديثية من الذيوع والاشتهار والدّقة، مستوى رفيعاً، مما حدى بكثير من كبار المحدّثين من علماء أهل السُنّة اعتمادها، واعتبارها من أصح الأسانيد ، وأحسنها.

قال أبو بكر ابن أبي شيبة: أصح الأسانيد كلّها: الزُّهري، عن عليّ بن الحسين، عن أبيه، عن جدّه[٣].

وقال الإمام النسائي:

«أحسن الأسانيد: الزُّهري، عن عليّ بن الحسين، عن أبيه، عن جدّه عليّ، عن رسول الله صلى الله عليه وآله»[٤].

---

(١) تذكرة الخواص: ٢٩٩.

(٢) مناقب ابن شهرآشوب: ١٩٠/٤، هذا وقد عدّهم بعض المؤرخين المعاصرين إلى أكثر من (١٦٠) راوياً، وعالماً، وفقيهاً.

(٣) البداية والنهاية: ١٢٢/٩، وأسنده ابن عساكر إلى الحاكم النيسابوري، انظر تأريخ دمشق: ٣٧٥/٤١.

(٤) انظر البداية والنهاية: ٣٧٤/٩.

وقال أيضاً: «إنّ أصح الأسانيد: ما رواه ابن شهاب، عن زين العابدين عليّ بن الحسين بن علي بن أبي طالب، عن أبيه، عن جدّه» [١].

دور الإمام عليه السلام في تأصيل حركة الاجتهاد

وقد بدأ الإمام عليه السلام مدرسته العلمية تلك، بحلقات من البحث والدرس في مسجد الرسول صلى الله عليه وآله يحدّث الناس بصنوف المعرفة الإسلامية من تفسير وحديث، وفقه، ويفيض عليهم من علم آبائه الطاهرين، ويمرّن النابهين منهم على التفقّه والاستنباط، وقد تخرَّج من هذه الحلقة الكثير من فقهاء المسلمين، وكانت هذه الحلقة هي المنطلق لما نشأ بعد ذلك من مدارس الفقه، والأساس لحركته الناشطة.

وقد استقطب الإمام عن هذا الطريق الجمهور الأعظم من القرّاء وحملة الكتاب والسُّنّة، حتّى قال سعيد بن المسيِّب: «إنّ القرّاء كانوا لا يخرجون إلى مكة حتّى يخرج عليّ بن الحسين، فخرج وخرجنا معه ألف راكب» [٢].

فما قام به عليه السلام من ممارسات علمية في حلقات دروسه، يمثّل تشخيصاً دقيقا منه لحاجة المجتمع آنذاك إلى تأصيل الحركة الفكرية والاجتهادية لمجاميع من أبناء الأمّة كي تنفتح آفاقهم الذهنية اتّجاه الفهم الدقيق للكتاب العزيز والسّنّة الشريفة، فيتحمّلوا مسؤولية استنباط الأحكام الشرعية في ضوء معطيات الكتاب والسّنّة ضمن توجيهات الإمام عليه السلام.

---

(١) انظر بغية الراغب، للسخاوي: ٣٦.

(٢) انظر مقدمة الصحيفة السجادية، للشهيد محمد باقر الصدر.

ولقد أدّت مدرسته العلمية دورها الكبير في دفع الخطر الوافد على الأمّة نتيجة انفتاح المسلمين على ثقافات متنوعة، وأوضاع اجتماعية مختلفة جرّاء التوسع في الفتوحات الإسلامية.

دور الإمام زين العابدين عليه السلام في التربية والتثقيف

لقد استخبر الإمام طبيعة المجتمع الذي عاشه، والأمراض الخلقية التي سادته، وانغماسه في الملذّات الدنيوية، والإسراف في أمور الدنيا نتيجة موجات الرخاء التي تعرّض لها المجتمع آنذاك، فتصدّى لها الإمام وقاوم تلك الانحرافات بأساليب متعدّدة، فتارة كان يلقي الخطب والمواعظ بصورة عامة، وتارة أخرى نجده يخصّص جلسات خاصّة بمواعيد ثابتة لأصحابه يوجههم فيها، ويربيهم التربية الإسلامية ليتمكّنوا من تحمّل المسؤوليات الاجتماعية والنهوض بأعباء هذه الرسالة، فكان له موعد مع أصحابه في كلّ يوم جمعة يوعظهم ويذكرّهم ويرشدهم ويحذّرهم عمّا هم عليه قادمون.

وقد اتخذ أسلوب شراء العبيد والإماء، والسهر عليهم لتربيتهم ضمن دورة تربوية مكثّفة قد تستغرق سنة أو أكثر، وإعدادهم إيمانياً وسلوكياً، ليكونوا أفراداً صالحين في المجتمع، ثمّ يعتقهم في سبيل الله، ليؤدّوا دورهم في المجتمع بعد أن زرع فيهم بذور الإيمان، وروح التقوى، وجلّ القيم الإنسانية. كما اتّخذ من العبادة والعرفان منهجاً لتربية الأمّة، وتهذيب سلوكها، وربطها ببارئها، وتذكيرها بالقيامة الكبرى، عبر حركاته وسكناته وعبادته، وله في ذلك مواقف متعدّدة منها:

ما رواه الذهبي بإسناده عن أبي نوح الأنصاري، قال:

وقع حريق في بيتٍ فيه عليّ بن الحسين وهو ساجد، فجعلوا يقولون: يا ابن رسول الله النار. فما رفع رأسه حتّى طُفِئتْ. فقيل له في ذلك، فقال:

«ألهتني عنها النّار الأخرى»[1].

وقد انتهج الإمام عليه السلام منهجاً رائداً في توجيه الأمة وتربيتها، والارتقاء بها إلى مراتب السموّ الأخلاقي والعرفاني عبر منهج العلاج الروحي الناجع، ألا وهو أسلوب الدعاء، فكان لهذا الأسلوب الأثر البالغ في التوجيه والتربية والتثقيف[2].

مواجهة الانحرافات العقائدية

لقد واجهت مدرسته العلمية الانحرافات الفكرية، والعقائدية التي انتشرت في المجتمع، كالتجسيم، والغلوّ، والتفويض، فكان عليه السلام يقاوم هذه الانحرافات بكلّ ما يملك من جهود، وقوّة، حتّى يصل به الحال إلى الارتياع منها، وإعراب تنفّره منها لينبّه على شدّة خطرها، وازدياد تجاوزها عن الصراط القويم، فنراه في مسجد النّبيّ صلى الله عليه وآله ذات يوم، إذْ سمع قوماً يشبّهون الله تعالى بخلقه، ففزع لذلك وارتاع ونهض معرباً عن امتعاضه حتّى أتى قبرَ رسول الله صلى الله عليه وآله فوقف عنده، ورفع صوته يُناجي ربّه، فقال في مناجاته له:

«الهي بَدَتْ قدرتُك ولم تَبدُ هيئةٌ فجهلوك، وقدّروك بالتّقدير على غيرِ ما به أنت، شبّهوك وأنا بريء يا إلهي من الذينَ بالتشبيه طلبوك، ليس كمثلك شيءٌ إلهي ولم يُدركوك، وظاهر ما بهم من نعمةٍ دليلهم عليكَ لو عرفوكَ، وفي خلقِك

---

(١) سير أعلام النبلاء: ٣٣٦/٥، البداية والنهاية: ١٢٣/٩، تأريخ دمشق: ٣٧٧/٤١.

(٢) سيأتي توضيح ذلك ضمن المقام الرابع، نلاحظ.

يا إلهي مَندُوحَةٌ أن يناولوك، بل سَوَّوْك بخلقكَ فمِنْ ثَمَّ لم يَعرفوك، واتّخذوا بعضَ آياتك ربّاً فبذلكَ وَصفوكَ، فَتعاليتَ يا إلهي عمّا به المُشَبِّهونَ نَعَتُوك»[1].

وهكذا كان يعالج تلك الانحرافات والأمراض، فيصدّ عنها، ويردعها لتستقيم الأمّة ضمن منهج الرسالة الإسلامية. ولم يكتف بذلك بل واجه حكّام عصره أيضاً، رغم الاختناق السياسي الرهيب.

كعبة عبد الملك وانحرافاته

لقد صدرت من عبد الملك بن مروان انحرافات كثيرة وخطيرة، تركت آثارها على الرعيّة في الشام، وفلسطين، ومصر، وما كان تحت ولايته من أمصار. أشير إلى بعضها، رعاية للاختصار:

أولاً: عبد الملك يدعو للحجّ إلى بيت المقدس!!

إنّ وجود ابن الزبير في مكّة واعتصامه فيها وسيطرته عليها مدة تزيد على العشر سنوات، من جهة، ومن جهة أخرى كان عبد الملك يقصد عدم تيسير سفر الرّاغبين للحجّ من أهل الشام، ومصر، وغيرها من الأمصار حتّى لا يتأثّروا بدعاوى ابن الزبير، فمن أجل ذلك كلّه شجّع الناس على الحجّ إلى بيت المقدس[2]، فعمل على تنظيم مدينة القدس وتحسينها، كما أمر ببناء قبة الصخرة فيها، ويدلّنا على ذلك كتابة داخل القبة تشير الى العام (٧٢هـ) كَسَنَة تشييدها[3]،

---

(١) الإرشاد: ١٥٣/٢.

(٢) انظر تأريخ خلافة بني أميّة، للدكتور نبيه عاقل: ١٦١-١٦٢.

(٣) انظر ما نقله فلهاوزن في هذا الصدد عن اوتيخيوس، الدولة العربية: ٢٠٦، نقلاً عن المصدر السابق، وانظر حياة الحيوان الكبرى، للدميري: ٩٥/١.

فأطاعه رعاع الناس وحجّوا إلى بيت المقدس، وطافوا به، وذبحوا الأضاحي!! وكان الناس يقفون يوم عرفة بقبّة الصخرة إلى أن قتل ابن الزبير[١].

ثانياً: زيادته مركز الشام الديني على حساب المدينة

حاول عبد الملك بن مروان أن يزيد في مركز الشام الديني على حساب مدينة الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله فأراد أن ينفّذ ما حاول معاوية تنفيذه سنة ٥٠هـ من نقل قبر النّبيّ الكريم صلى الله عليه وآله منها إلى دمشق، ثمّ ما لبث أن عدل عن هذه المحاولة، وقد ذكر الطبري أنّ معاوية كان قد أمر بمنبر رسول الله صلى الله عليه وآله أن يحمل إلى الشام فحرّكه فكسفت الشمس حتّى رؤيت النجوم بادية، فأعظم الناس ذلك فادّعى معاوية أنّه لم يرد نقله، وإنّما أراد من تحريكه أن يرى ما إذا كانت به حشرة الأرضة فتضرّ به[٢].

وقد أراد الوليد بن عبد الملك الخليفة أن يفعل ما عجز عنه أبوه ومعاوية من قبل ففشل حيث فشل معاوية، وأبوه[٣].

ثالثاً: من يأمره بتقوى الله يضرب عنقه!!

لقد بلغ انحرافه درجة في غاية الخطورة، بحيث لم يترك لنفسه نصيباً من الموعظة والنصح، والتراجع، وما أحوجه إليها، فقد هدّد علماء الأمّة الذين قد نصحوه لكثرة انحرافاته، هدّدهم بقطع أعناقهم إنْ ذكّروه بتقوى الله!!

---

(١) حياة الحيوان الكبرى: ٩٥/١.

(٢) تأريخ الطبري: ٥/ ٢٣٨، انظر مروج الذهب: ٣٦/٣.

(٣) تأريخ خلافة بني أميّة: ١٦١ـ١٦٢.

يالَلْعجب، خليفة المسلمين ينهى عن نصيحته بتقوى الله، ومن هنا عدّه الجصّاص ـ وهو من أكابر علماء أهل السُّنّة ـ من أكفر وأفجر وأظلم العرب، فقال ما نصّه:

«ولم يكن في العرب ولا آل مروان أظلم ولا أكفر ولا أفجر من عبد الملك، ولم يكن في عماله أكفر ولا أظلم ولا أفجر من الحَجّاج! وكان عبد الملك أول من قطع ألسِنَةَ الناس في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، صعد المنبر فقال:

«إنّي والله ما أنا بالخليفة المستضعف ـ يعني عثمان ـ ولا بالخليفة المصانع ـ يعني معاوية وإنكم تأمروننا بأشياء تنسونها منه في أنفسكم؛ والله لا يأمرني أحد بعد مقامي هذا بتقوى الله إلاّ ضربت عنقه»[1]!

رابعاً: فارق القرآن نهائيّاً وشرب الخمر والدماء!!

حينما تولّى الخلافة بدل أن يعلن التزامه بكتاب الله وسنّة رسوله ﷺ، إذْ على هذا الأساس ينبغي أن تكون بيعة الأمّة له، ولكنّه بمجرد أنْ تولّى الخلافة وكان بيده المصحف الكريم أطبقه، وأعلن فراقه عنه إلى يوم القيامة!!

ولم يكتف بذلك، بل أخذ يعاقر الخمرة و يجاهر بها!!

---

(١) أحكام القرآن: ٨٦/١. وقد روى البلاذري باسناده عن مسلمة بن محارب قال: لمّا مات مروان صلّى عليه عبد الملك ودفنه، ثمّ صعد المنبر فقال: إنّي والله ما أنا بالخليفة المصانع، ولا الخليفة المستضعف، ولا الخليفة المطعون عليه، إنكم تأمرونا بتقوى الله وتنسون ذلك من أنفسكم، والله لا يأمرني أحد بعد يومي هذا بتقوى الله عزّ وجلّ إلاّ ضربت عنقه ثمّ نزل»، أنساب الأشراف: ٢٠٦/٧. وروى ابن كثير بإسناده عن ابن جريح، عن أبيه قال: قال عبد الملك بن مروان: «... ولست بالخليفة المستضعف ـ يعني عثمان ـ ولا الخليفة المداهن ـ يعني معاوية ـ ولا الخليفة المأبون ـ يعني يزيد بن معاوية» انتهى، البداية والنهاية: ٧٧/٩ـ ٧٨، وهكذا رواه ابن عساكر أيضاً، انظر تأريخ دمشق: ١٣٥/٣٧.

ولم يكتف بذلك، فأخذ يشرب الدماء كي يشفي غليله ممّن وقف في وجه ملكه وانبساط نفوذه وممّن يعكّر عليه رغباته وشهواته غير مبالٍ به كائن من كان، ولكي تقف على الحقيقة، أشير إلى الروايات الواردة في هذا المجال:

روى الخطيب البغدادي بإسناده عن ابن الأعرابي قال: لمّا سلّم على عبد الملك بن مروان بالخلافة كان في حجره مصحف فأطبقه وقال: «هذا فراق بيني وبينك»[١].

روى الذهبي بإسناده عن يحيى بن يحيى الغسّاني قال: كان عبد الملك كثيراً ما يجلس إلى أُمّ الدرداء في مؤخّر مسجد دمشق، فقالت: بلغني أنّك شربت الطلاء بعد النُّسك والعبادة! فقال: إي والله، والدماء»[٢].

وقال الذهبي: «عبد الملك بن مروان بن الحكم أنّى له العدالة وقد سفك الدماء وفعل الأفاعيل»[٣].

خامساً: سوء ولاته وانحرافاتهم

لقد بلغ انحراف ولاته، وسوء معاملتهم للرعية درجةً، لم يكتفوا بكمّ الأفواه، وحبس الأنفاس، واعتقال النساء إلى جانب الرجال، بل راحوا يلاحقون المؤمنين تحت كلّ حجر ومدر، فأسرفوا في القتل وسفك الدماء دون وازع، أو رادعٍ، أو

---

(١) تأريخ بغداد: ١٠/ ٣٨٩، ورواه عن طريق ابن عائشة أيضاً.

(٢) سير أعلام النبلاء: ٥/ ٢٣٦، ورواه البلاذري بإسناده عن سعيد بن المسيّب قال لعبد الملك: بلغني يا أمير المؤمنين أنك شربت الطلاء؟ قال: والدماء يا أبا محمد فنستغفر الله. أنساب الأشراف: ٧/ ٢٣٧.

والطلاء: هو الخمر، وبعض العرب يسمي الخمر الطلاء قال عبيد الأبرص:

هي الخمر يكنونها بالطلا كما الذئب يُكنى أبا جعدَه

انظر لسان العرب: ١٩٥/٨.

(٣) ميزان الاعتدال: ٤/ ٤١١/ ٥٢٥٣.

ضمير، وارتكبوا أبشع الجرائم، وانتهكوا أقدس المقدّسات، فكابدت الأمّة من ولاته، وولاة بنيه[١] أشد المعاناة، وعاشت في أحلك الظروف، فكانت تلك المعاناة مدعاة لسيل من الأحداث المفجعة المتعاقبة.

وكان من أبرز ولاته سوءاً وسقوطاً هو الحجّاج بن يوسف الثقفي، وهو سوءته.

قال الذهبي: (كان ـ عبد الملك ـ من رجال الدهر، ودهاة الرجال، وكان الحجّاج من ذنوبه)[٢].

ولقد تبنّى عبد الملك أمر الحَجّاج منذ توليّه إلى آخر لحظة من حياته رغم علمه بما كان يسرف في القتل وارتكاب الجرائم، فجاء في بيانه عند توليته إيّاه العراق، بعد أن أعرب الحَجّاج عن استعداده لمجازاة العراقيين بقوله:

«أنا صاحب ابن الزبير، ولا عليك يا أمير المؤمنين أن تسبرني وتجرّبني! فإن كنت للأعناق قطّاعا، وللأرواح نزّاعا، وللخراج جمّاعا، وفي الأمور نفّاعاً، وإلاّ استبدل بي غيري)[٣].

فماذا كان جواب الخليفة؟

قال له عبد الملك: أنت لها يا حجّاج، فسر إليها مشمّر الإزار شديد الخدار... فقد وليّتك العراقين جميعاً والبصرة، فاضغطها ضغطة يحيق بها أهل البصرة، وإيّاك وهوينا أهل الحجاز فإنّ القائل يقول ألفاً ولا يقطع حرفاً»[٤] انتهى.

---

(١) إنّ عمر بن عبد العزيز ذُكر عنده ظُلْمُ الحجاج وغيره من وُلاة الأمصار في أيام الوليد بن عبد الملك، فقال عُمر بن عبد العزيز: الحجاج بالعراق، والوليد بالشام، وقُرّة بن شريك بمصر، وعثمان بالمدينة، وخالد بمكة؛ اللهم قد امتلأت ظُلماً وجَوراً، فأرح الناس. انظر نهاية الأرب: ٣٣٢/٢١.

(٢) سير أعلام النبلاء: ٢٣٦/٥.

(٣) الفتوح، لابن أعثم: ١٤٩/٧.

(٤) الفتوح، لابن أعثم: ١٤٩/٧.

وقد ولغ الحجّاج من الدماء حدّاً لا يُتصوّر، إذْ كانت لذّته في سفكها وإراقتها. قال الدميري:

«كان الحَجّاج لا يصبر عن سفك الدماء، وكان يخبر عن نفسه أنّ أكبر لذّاته إراقته للدماء، وارتكاب أمور عظيمة لا يقدر عليها غيره»[١].

ولقد أجهز على مقدّرات الناس كلّها. حتّى قال عمر بن عبد العزيز:

لو جاءت كلّ أُمّة بخبيثها وجئْنا بالحَجّاج لغلبناهم»[٢].

ولقد سخر الحجّاج من القيم كلّها، حتّى بلغ تطاوله شخصية رسول الله صلى الله عليه وآله، وسخر من الذين يحفّون بقبره، ويقصدون زيارته، فقال:

تبّاً لكم، إنّما تطوفون بأعواد ورمّة[٣]. وهذا هو الكفر بعينه، والارتداد عن دين الله، ولقد كفّروه بهذا جمع من علماء أهل السُّنّة[٤].

ولقد أخبر رسول الله صلى الله عليه وآله بنفاقه ومصيره الأسود، كما جاء فيما روته أسماء بنت أبي بكر، قالت: «إنّي سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: منافق ثقيف يملأ الله به زاوية من زوايا جهنَّم، يبيد الخلق، ويقذف الكعبة بأحجارها ألا لعنة الله عليه»[٥]، ولقد استطال جرمه العراقيين حتّى كرع من دمائهم ولم يشف غليله، فصار مناراً للإجرام، وسفك الدماء.

وقال الحافظ الذهبي وابن خلكان وغيرهما: أحصي مَن قتله الحَجّاج صبراً سوى مَن قُتل في حروبه فبلغ مائة ألف وعشرين ألفاً، وكذا رواه الترمذي في

---

(١) حياة الحيوان الكبرى: ٢٣٧/١.

(٢) نهاية الأرب: ٣٣٤/٢١. ورواه عن الأوزاعي.

(٣) حياة الحيوان الكبرى: ٢٤٢/١. والرّمّة: العظام البالية.

(٤) انظر المصدر السابق.

(٥) الإمامة والسياسة، لابن قتيبة الدينوري: ٥١/٢.

جامعه، ومات في حبسه ألف رجل، وثلاثون ألف، امرأة منهنّ ستة عشر ألفاً مجردات، وكان يحبس الرجال والنساء في موضع واحد، وعرضت سجونه بعده فوجد فيها ثلاثة وثلاثون ألفاً لم يجب على أحد منهم لا قطع ولا صلب[١]!!

وقال ابن خلكان: ولم يكن لحبسه سقف يستر الناس من الشمس في الصيف ولا من المطر في الشتاء بل كان حوشاً مبنياً بالرخام، وكان له غير ذلك من أنواع العذاب، وقيل أنه سأل كاتبه يوماً، فقال: كم عدّة من قتلنا في التهمة؟ فقال: ثمانون ألفاً»[٢].

بعد تلك الجرائم كلّها والاعتداءات السافرة والبطش والتنكيل بالأبرياء لم يُبرز الخليفة ندمه فيقيله من منصبه، بل راح يمضي وجوده، ويحفّزه على مواصلة منهج الإجرام!!! حيث جاء في وصيته لأولاده وهو على فراش المنيّة يصارع الموت ـ حسب رواية ابن أعثم:

«وعند موته أوصى أولاده فقال: أكرموا الحجّاج بن يوسف فإنّه وطّأ لكم البلاد، وأذلّ لكم العباد، وعقد بكم القناطر وداس لكم رقاب العرب، وكفاكم المؤن وشدّة الفتن»[٣]، كما روى نصّها البلاذري وأضاف فيها أنّه «لم يلبث ـ بعد تلك الوصية ـ أن مات، فصلّى عليه الوليد»[٤].

نكتفي بهذا القدر من ذكر انحرافات الخليفة عبد الملك وولاته، ولو أردنا استقصائها لاحتجنا إلى المجلّدات، ولخرجنا عن طبيعة هذه الرسالة واختصارها.

---

(١) حياة الحيوان الكبرى: ٢٤١/١.

(٢) حياة الحيوان الكبرى: ٢٤١/١.

(٣) الفتوح: ١٤٩/٧.

(٤) أنساب الأشراف: ٢١٥/٧.

مواجهة الإمام لانحرافات عبد الملك

واجه الإمام زين العابدين عليه السلام تلك الانحرافات الخطيرة التي كانت تهدّد كيان الإسلام وتقوّض أركانه، فقام بعدة أساليب، منها توعية الأمّة على عدم الرضوخ للظلمة[1]، ومنها أسلوب الدعاء وبيان الحقوق ـ وسيأتي بيانهما ـ ومنها أسلوب المواجهة العملية وكسر طوق المنع الصادر عن ديوان الخلافة، فكان عليه السلام يحثّ على أداء الحجّ وبيان فضيلته، ويسير ماشياً إلى مكة لأداء مناسك الحجّ، فهو من جهة يثبّت ركناً من أركان الإسلام، ومن جهة أُخرى يواجه تحذير الخليفة، وتحمّل الإمام إزاء ذلك، الاعتراضات، والمواجهات، والمضايقات الشديدة، فقد لقيه عليه السلام عباد البصري في طريق مكّة فقال: تركت الجهاد وصعوبته أقبلت على الحج ولينه وإنّ الله تعالى يقول ﴿إِنَّ اللّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُم﴾ الآية فقال عليه السلام: اقرأ ما بعدها ﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدونَ الآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنكَرِ وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللّهِ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾[2].

ثم قال عليه السلام: إذا ظهر هؤلاء لم نؤثر على الجهاد شيئاً[3].

ولقد قام الإمام بفعاليات واسعة لمواجهة التحريف الأموي للحجّ، وبيان مقام الكعبة الشريفة وعظمتها، ففي ذات يوم رأى الحسن البصري عند الحجر الأسود يقصّ فقال عليه السلام:

---

(١) لاحظ رسالة الإمام زين العابدين عليه السلام للزُّهري.

(٢) التوبة: ١١١ـ١١٢.

(٣) مناقب ابن شهر آشوب: ١٧٢/٤.

يا هناه[١] أترضى نفسك للموت؟ قال: لا، قال: فعلمك الحساب؟ قال: لا، قال: فَثَمَّ دار العمل؟ قال: لا، قال: فللّه معاذ غير هذا البيت؟ قال: لا، قال عليه السلام: فلم تشغل الناس عن الطواف ثمّ مضى...[٢].

وقد وردت عنه روايات كثيرة يُبيّن فيها فضيلة الحج وآثاره وأهميته في الإسلام، أشير إلى بعضها:

١ـ عن البرقي بإسناده عن عليّ بن الحسين عليه السلام قال: «النائم بمكة كالمتشحّط في البلدان»[٣].

٢ـ عن البرقي أيضاً بإسناده عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قال عليّ بن الحسين عليه السلام: «أعلمت أنّه إذا كان عشيّة عرفة برز الله في ملائكته إلى سماء الدنيا، ثمّ يقول: أنظر إلى عبادي، أتوني شعثاً غبراً، أرسلت إليهم رسولاً من وراء وراء، فسألوني ودعوني، أُشهدكم أنّه حقّ عَلَيَّ أن أُجيبهم اليوم، قد شفّعت محسنهم في مسيئهم، وقد تقبّلت من محسنهم، فأفيضوا مغفوراً لكم... الحديث»[٤].

٣ـ وقال سفيان: أراد عليّ بن الحسين الخروج إلى الحجّ، فاتخذت له سكينة بنت الحسين أخته زاداً أنفقت عليه ألف درهم، فلمّا كان بظهر الحرة سيّرت ذلك إليه، فلمّا نزل فرّقه على المساكين[٥].

٤ـ وعن المحاسن: قال عليّ بن الحسين عليه السلام: «من خلف حاجّاً في أهله وماله

---

(١) يا هناه: أي يا هذا.

(٢) مناقب ابن شهرآشوب: ١٧٢/٤.

(٣) المحاسن، للبرقي: ١/ ١٩٧/١٤٤.

(٤) المحاسن: ١٨٤/١٤٠/١.

(٥) مطالب السؤول: ٩١/٢.

كان له كأجره حتّى كأنّه يستلم الأحجار»[١].

٥ـ وفي المحاسن، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: كان علي بن الحسين عليه السلام يقول: «يا معشر من لم يحج استبشروا بالحاجّ وصافحوهم وعظّموهم، فإنّ ذلك يجب عليكم تشاركوهم في الأجر»[٢].

وهكذا كان يحثّ مواليه، وخواص أصحابه على الحج مشياً، وما لصاحبه من الفضل الكبير، كان يقول: «لو حج رجل ماشياً وقرأ إنّا أنزلناه ما وجد ألم المشي»[٣].

٦ـ وقال الإمام عليّ بن الحسين عليه السلام:

«حجّوا واعتمروا تصحّ أبدانكم وتتّسع أرزاقكم وتكفون مؤونات عيالكم، وقال: الحاجّ مغفور له وموجوبٌ له الجنّة، ومستأنف له العمل ومحفوظ في أهله وماله»[٤].

وهكذا نجد الإمام زين العابدين عليه السلام يواجه انحراف الخليفة الأموي في صدّه الحجّ إلى بيت الله فيقف بوجه ذلك الانحراف، ويحثّ الناس إلى الحجّ والعمرة، وعدم ترك تلك الشعيرة المقدّسة التي تحفظ بها شعائر الإسلام، ويعمر بها دين الله.

فلذا نراه تارة يبيّن فضيلة الحاجّ، وأخرى يرغّبهم في الحجّ ببيان ثوابه العظيم، وثالثة، يطلب من الناس استقبال الحاجّ لمشاركتهم في ثوابه، طبعاً كلّ ذلك كان في ظرف تحذير ومنع السلطات الأمويّة، ومع كلّ ذلك كان يتقدّم القوافل ماشياً إلى الحج.

---

(١) بحار الأنوار: ٩٦/٣٨٧/٢٠٦.

(٢) المحاسن: ١٤٧/١.

(٣) الوسائل: ٨/ ٢/٢٨٩ رواه الطبرسي في (مكارم الأخلاق).

(٤) الكافي: ٤/٢٥٢/١.

المقام الرابع: التراث الفكري للإمام عليه السلام

لقد ترك الإمام زين العابدين عليه السلام تراثاً فكرياً، وتربوياً، وروحياً ضخماً للأمّة الإسلامية، يعالج أزماتها، ويرتقي بها إلى القمم الإنسانية العالية، وذروة الكمال، لتعيش سموّ الروح، ونقاء الفكر، وصفاء النفس، لتنبت فيها بذور الخير بكلّ معانيه، فتنموا فيها القيم الإنسانية، وتتعاظم فيها مُثُل الإسلام العليا، لتبني صرح مجدها عالياً زاهراً زاخراً بكلّ معاني الخير، والحبّ، والعدالة، والإيمان. وهذا التراث يتمثّل بما يلي:

الأول: الصحيفة السجّادية

أثر، عظيم، خالد، صحيح، ثابت عن الإمام زين العابدين عليه السلام، يمثّل مجموعة من الأدعية التي دوّنتها يراعة الإمام، ودعى بها بنفسه فتفنّن في أساليب الدعاء، ومضامينه، ومفرداته، وطرق لحن خطابه، وحالات التذلّل لله تعالى، وبيان مقام الألوهية، ونحو التضرّع والخشوع بين يديه، والاعتراف بالتقصير إزاء أداء شكر نعمه الجمّة.. شفافية في الروح، أدب جمّ ، انسيابية في التعبير والبيان، مفردات مؤثّرة في النفس، لغة خطابية حلوة المذاق، هيمنة كاملة على المعاني، صفاء في الأفكار والمعتقدات، وعي كامل لحقيقة الإنسان، مسؤولية عالية في الأداء، إخراج أنيق، جاذبية مفرطة في المحتوى، تناغم في المشاعر، إحساس عالٍ باللجوء إلى الله تعالى، اندماج تام في المشاعر والشعور، خشوع في القلب والعقل والجوارح، كلّ ذلك تجده عندما تتفاعل مع الإمام في أدعيته السجّادية، فرّغ قلبك لها، واقطع نفسك عن ارتباطها، وعش لحظات سعيدة عذبة معها،

تجدها علاجاً شافياً، ودواءً ناجعاً، وسقيا لظمأ الروح، ورواءً لعطش النفس. تلك أدعية الإمام زين العابدين عليه السلام.

هذه الأدعية تضمّنت معاني وقيم سامية، ومناهج تربوية عالية، وأصول اعتقادية حقّة، وحقائق إنسانية رائعة، عالج الإمام من خلالها أمراض مجتمعه النفسية، وأزماته الخانقة، فأراد أن يشدّهم إلى بارئهم ليعيشوا معيّته في كلّ آن، فلا يغفلوا عن ذكره.

إلى ذلك يشير تلميذه طاوس حينما سمع الإمام يدعو.

فقد روى ابن عساكر بإسناده عن طاوس قال:

إنّي لفي الحِجْر ـ أي حجر إسماعيل ـ ذات ليلة إذْ دخل عليّ بن الحسين، فقام يصلّي فقلت: رجل صالح من أهل بيت خير، لأصغينّ إلى دعائه الليلة، فسجد، فسمعته يقول: «اللهمّ عُبَيْدك بفنائك، مسكينك بفنائك، فقيرك بفنائك، سائلك بفنائك»، قال: فحفظتها، فو الله ما دعوتها في كَرْب إلاّ فرّج عنّي» [1] انتهى.

إذن هذه الصحيفة السجادية تمثّل منهجاً عملياً وعلميّاً للتربية الروحية والنفسية، زخّ الإمام فيها القيم الإنسانية بكلّ مفرداتها ومعانيها، متناغمة مع روح الإنسان، لتستقرّ في قلبه وعقله، ويحياها في ضميره، لتتفاعل معها جوارحه فيكون عندئذ أهلاً للإنسانية.

وهو أسلوبٌ للتربية الروحية والخلقية، تفتقر إليه الأمّة في كلّ حين، فما أحوجنا إليه الآن إذ لو فسح المجال لانتشار هذه الصحيفة في ربوع الأمّة الإسلامية، وتثقّفت الأمّة على مضامينها لعالجت الكثير من أزمات المجتمع، وأوقفت الكثير من النزاعات والاختلافات ولعادت الأمّة إلى إنسانيتها الحقّة.

---

(١) تأريخ مدينة دمشق: ٣٨٢/٤١، ورواه المزي بإسنادٍ آخر عن طاوس أيضاً، تهذيب الكمال: ٣٩١/٢٠.

صحيفة تمثّل جواهر نفيسة من المعاني والمفاهيم المستوحاة من روح كتاب الله تعالى، ومن خلاصة الأحاديث القدسية، والتعاليم النبويّة والمناهج العلوية. صدرت من الإمام الرابع من أئمة أهل البيت عليهم السلام، الذي عاش في زمن استحواذ الشيطان على كثير من أبناء الأمّة فأنساهم ذكر الله العظيم حتّى امتدّت أصابعهم الأثيمة لترتكب الجريمة النكراء بقتل ابن بنت رسول الله صلى الله عليه وآله الإمام الحسين عليه السلام. فعاش تلك الإرهاصات كلّها، وتلك المعاناة جميعها، فأراد أن يعالج بها تلك التجاوزات، لما يتحمّله من مسؤولية دينية وأخلاقية إزائها، إذْ هو المرجع الأعلى للأمّة وهو الذي يحمل روح الحنان لها، فيا ترى كيف يكون علاجه لها؟

فقد جاءت الصحيفة بلسماً لجراحات النفس، دواءً لأمراض الخُلق، وعلاجاً لسقم الروح، فتفتّقت عنها عبقرية الإمام فأتى بها بأحسن بيان، وعلى خير ما يرام.

أراد أن يزرع فيهم بذور الإنسانية والخير، لتحصد الأمّة ثمارها، فتسعد هي بذاتها عندما تحياها في الضمير والوجدان، وتتعاطاها في واقعها العملي والحياتي.

وهنا أجد من المناسب جدّاً أن أشير إلى نموذجٍ واحدٍ فقط من أدعية تلك الصحيفة لنعيش مع الإمام زين العابدين في رحاب الدعاء.

وكان من دعائه عليه السلام في التَّذَلُّل لله عَزّ وجلّ:

«رَبِّ أَفْحَمَتْنِي[1] ذُنُوبِي، وَانْقَطَعَتْ مَقَالَتِي، فَلاَ حُجَّةَ لِي، فَأَنَا الأَسِيرُ بِبَلِيَّتِي[2]، الْمُرْتَهَنُ[3] بِعَمَلِي، الْمُتَرَدِّدُ فِي خَطِيئَتِي[4]، الْمُتَحَيِّرُ عَنْ قَصْدِي، الْمُنْقَطَعُ بِي.

---

(١) أفحمتني: أسكتتني.

(٢) بَلِيَّتي: باختباري، بامتحاني.

(٣) المُرتَهَن: المحبوس.

(٤) المُتردّد في خطيئتي: المكرّر لذنبي ومعصيتي.

قَدْ أَوْقَفْتُ نَفْسِي مَوْقِفَ الأَذِلَّاءِ الْمُذْنِبِينَ، مَوْقِفَ الأَشْقِيَاءِ الْمُتَجَرِّينَ عَلَيْكَ، الْمُسْتَخِفِّينَ بِوَعْدِكَ. سُبْحَانَكَ أَيَّ جُرْأَةٍ اجْتَرَأْتُ عَلَيْكَ، وَ أَيَّ تَغْرِيرٍ[1] غَرَّرْتُ بِنَفْسِي.

مَوْلَايَ ارْحَمْ كَبْوَتِي[2] لِحُرِّ وَجْهِي وَ زَلَّةَ قَدَمِي، وَ عُدْ[3] بِحِلْمِكَ عَلَى جَهْلِي وَ بِإِحْسَانِكَ عَلَى إِسَاءَتِي، فَأَنَا الْمُقِرُّ بِذَنْبِي، الْمُعْتَرِفُ بِخَطِيئَتِي، وَ هَذِهِ يَدِي وَ نَاصِيَتِي[4]، أَسْتَكِينُ بِالْقَوَدِ[5] مِنْ نَفْسِي، ارْحَمْ شَيْبَتِي، وَ نَفَادَ أَيَّامِي[6]، وَ اقْتِرَابَ أَجَلِي وَ ضَعْفِي وَ مَسْكَنَتِي[7]، وَ قِلَّةَ حِيلَتِي.

مَوْلَايَ وَ ارْحَمْنِي إِذَا انْقَطَعَ مِنَ الدُّنْيَا أَثَرِي، وَ امَّحَى مِنَ الْمَخْلُوقِينَ ذِكْرِي، وَ كُنْتُ مِنَ الْمَنْسِيِّينَ كَمَنْ قَدْ نُسِيَ.

مَوْلَايَ وَ ارْحَمْنِي عِنْدَ تَغَيُّرِ صُورَتِي وَ حَالِي إِذَا بَلِيَ جِسْمِي، وَ تَفَرَّقَتْ أَعْضَائِي، وَ تَقَطَّعَتْ أَوْصَالِي، يَا غَفْلَتِي عَمَّا يُرَادُ بِي.

مَوْلَايَ وَ ارْحَمْنِي فِي حَشْرِي[8] وَنَشْرِي[9]، وَ اجْعَلْ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ مَعَ أَوْلِيَائِكَ مَوْقِفِي، وَفِي أَحِبَّائِكَ مَصْدَرِي[10]، وَ فِي جِوَارِكَ مَسْكَنِي، يَا رَبَّ الْعَالَمِينَ»[11] انتهى.

---

(١) تغرير: مخاطرة، إضرار.

(٢) كبوتي: سقوطي على وجهي.

(٣) عُدْ: تفضَّل، جُد (من الجود والكرم).

(٤) ناصيتي: مُقدَّم بالرأس.

(٥) أستكين بالقَوَد: استسلم للعقاب والقصاص.

(٦) نفاد أيّامي: انتهاءها.

(٧) مَسْكَنَتي: فقري، حاجتي.

(٨) حشري: نسبة إلى الحشر، أي: جمع الناس للحساب والجزاء.

(٩) نَشري: نسبة إلى النشور، وهو: الإحياء بعد الموت.

(١٠) مَصْدَري: دوري يوم القيامة بعد الحساب إلى دار الجزاء.

(١١) الصحيفة السجادية: دعاء (٣٥)، شرح السيد علي الهاشمي.

تساؤل مشروع

ولا ينقضي عجبي عن السبب في استغفالها وعدم الإشارة إليها في كتب السيرة والحديث وتراجم الرجال لأهل السُّنّة، لماذا؟ بل حتّى على مستوى عدم ذكرهم نسبتها إلى الشيعة!

فإذا كان الأمر متعلّقاً بسبب الإسناد، فهذا يمكن معالجته بما يلي:

أولاً: إنّ الصحيفة السجادية هذه، قد تمّت روايتها بطرق معتبرة عند الشيعة أعمّ من الإمامية والإسماعيلية والزيدية. وبلغت حدّ التواتر، وطرقهم تصل إلى الأئمة محمد الباقر، وجعفر الصادق، وإلى زيد الشهيد عليه السلام[1]. ومِن المعلوم أنّ مَن يعلم حجّة على مَن لا يعلم.

ثانياً: علوّ مفرداتها، وعمق معانيها، وصفاء محتوياتها، وانسجامها، وتلاؤم بعضها مع بعض، وعدم الخدشة فيها بأدنى مستوى، وتطابقها مع الكتاب العزيز، والسّنّة الشريفة، كلّ ذلك ينبئك عن صدورها من مقام الإمامة لادونها. والاعتبار في مثل هذه الأمور بالمتن لا بالسند.

ثالثاً: حقيقة موجودة، ومصانة، ومحفوظة، بنسخٍ خطيّة بوفرة كثيرة، ولا تجد أيّ اختلافٍ فيها.

رابعاً: لم يدّع أحد لا من المتقدّمين، ولا من المتأخّرين نسبتها إليه، ولو كان لبان. سوى روايتها عن الإمام زين العابدين عليه السلام.

---

(١) لاحظ، رياض السالكين، للسيد علي خان المدني: ١/٤٣-٢١٣، وفيه الشرح الوافي بأسناد الصحيفة السجّادية، وطرق روايتها.

خامساً: ليست هي أحكام شرعية منسوبة إلى الشارع حتّى يستوجب ذلك التأكّد من نسبة المرويات إليه، وهذا ما يختصّ بالأحكام المنسوبة إليه.

وإنّما هي تعاليم تربوية، وأدعية روحية، ومناجاة إلهية، واعترافات عبودية، وتعظيم لمقام الألوهية، وغيرها من المضامين.

كلّ ذلك يستدعينا الإيمان بنسبتها إلى الإمام زين العابدين عليه السلام، وبالتالي التفاني في التعامل معها، وتثقيف أبناء الأمّة الإسلامية على مفرداتها. لأنّ مسؤولية الكلمة عند الإمام زين العابدين عليه السلام كعمقها، فهو القائل:

«إنّ لسان ابن آدم يشرف كلّ يوم على جوارحه فيقول: كيف أصبحتم؟ فيقولون: بخير إن تركتنا، ويقولون: الله الله فينا، ويناشدونه، ويقولون: إنّما نثاب بك، ونعاقب بك»[1].

وبالتالي عدم حرمان هذا الجيل من معانٍ ومفاهيم هو بحاجة ماسّة إليها، بسبب مواقف متعصّبة ليس إلاّ.

ومن الجدير بالذكر أرى ضرورة تدريسها في كليات الشريعة الإسلامية واعتمادها منهجاً أساسياً للتربية والإعداد الروحي. ولتفتخر الأمّة الإسلامية بهذا النتاج الإنساني والروحي لإمام من أئمة المسلمين، وعلم من أعلام الهداية والوعي.

هذا كلّه إن كان الأمر بسبب الإسناد، أمّا إنْ كان الأمر بسبب التعصّب والعناد، فهو بحاجة إلى معالجة روحية وفكرية، فيُتأكّد عندئذٍ دراستها لتعالج أزمات النفوس، والتعصّب غير المُبرّر.

---

(١) الخصال، للشيخ الصدوق: ٦، رواه بإسناده عن أبي حمزة الثمالي، عن الإمام زين العابدين عليه السلام.

الثاني: رسالة الحقوق

ديباجة حقوق الإنسان من المرجع الأعلى الإمام، كي تكون نبراساً لرعاية حقوق الأمّة، صدرت في ظلّ أزمة الحقوق، والتنازل عن الالتزام بكلّ الحقوق، وفي زمن كُمّت فيه الأفواه، وأريقت فيه الدماء، واستشرت فيه الفواحش، وانزوى فيه الحق. فعاشت الأمّة كلّ تلك الأزمات. وعلى الصعيد الخاص فقد عاش الإمام عليه السلام مجزرة مروّعة، كان شاهداً عليها بكلّ تفاصيلها الحزينة، فظلّت تحفر في روح الإمام ألماً وحزناً وبكاءً حتى عُدّ أحد البكائين الخمسة، ففي ظلّ تلك الأزمات الخانقة المرعبة. ألزم الإمام نفسه أن يعالج تلك الانتهاكات بلائحة دستورية رائعة، فكانت رسالة الحقوق.

هي في حقّها وحقيقتها مستوحاة من روح كتاب الله تعالى والسُّنّة الشريفة، وهدي أهل البيت عليهم السلام.

لائحة إسلامية ارتقت بالإنسانية إلى ذروة الكمال، فحقّ على الأمّة الإسلامية أن تفتخر بها، وبرائدها الإمام زين العابدين عليه السلام الراعي للحقوق الإنسانية، بأدقّ تفاصيلها، والداعي لها، والمصمّم الرئيسي لهيكلها الهندسي الرائع.

لائحة تمثّلت فيها كلّ القيم الخلقية، وفق معايير إنسانية تعايشيّة تهدف إلى بناء مجتمع قائم على أساس رعاية كلّ ذي حقّ حقّه، تهدف إلى صنع الإنسان في ضوء معطيات الشريعة السمحاء. الملتزمة والملزِمة للحقوق.

لوحة فنيّة إنسانية قيّمة، أفاض بها الإمام على الوجدان روعة، وجلالاً، وجمالاً، أراد مصمّمها أن يعرّف أمّته ما لها، وما عليها، لترتقي بعد الالتزام بها إلى الوسطية القرآنية، فهي ليست لائحة ترعى حقوق الإنسان الفرد فحسب، بل

ترعى حقوق المجتمع ككل. وحقوق المجتمعات الأخرى المتعايشة مع أبناء الأمّة الإسلامية.

دعوة للفكر، صرخة في الضمير، تحفيز للوجدان، تهيج للعواطف، إنارة لدفائن العقول، للتحرّك بكلّ جديّة للإعلان عنها والالتزام بها وإلزام الآخرين أيضاً. فقد دقّ ناقوس الخطر على انتهاكات حقوق الإنسان كلّ يوم حتّى ممّن يدّعي رعايتها.

كان ينبغي على منظمة رعاية حقوق الإنسان الدولية، أن تستضيء بهذه الأنوار وتجعلها المصدر الأساس لها في رعاية الحقّ الإنساني، إن كانت صادقة في دعواها. فهي رسالة إنسانية للإنسانية جمعاء. تلك هي رسالة الحقوق السجاديّة.

هذه الرسالة رويت بعدّة طرق حديثية معتبرة، أبرزها طريق أبي حمزة الثمالي تلميذ الإمام، ومرافقه، وصاحبه، وقد رواها الشيخ الصدوق ابن بابويه بإسناده عنه[١]، والشيخ الحسن بن عليّ بن الحسين بن شعبة الحرّاني[٢]، وآخرون[٣].

---

(١) الخصال : ٥٦٤، أبواب الخمسين.

(٢) تحف العقول: ١٨٤.

(٣) اتفقت المصادر الحديثية ـ كافة ـ على نسبة هذه الرسالة للإمام زين العابدين عليه السلام برواية أبي حمزة الثُمالي ثابت بن دينار الأزدي الكوفي، المتوفّى سنة ١٥٠ هـ لقي من أئمة أهل البيت زين العابدين، ومحمد بن عليّ الباقر، وجعفر بن محمد الصادق، وموسى بن جعفر الكاظم عليهم السلام له كتاب تفسير القرآن رواه عنه عبد ربّه، وكتاب النوادر ، رواية الحسن بن محبوب، ورسالة الحقوق عن عليّ بن الحسين عليه السلام رواية محمد بن الفضيل، عنه به.

انظر منتهى المقال في أحوال الرجال، للرجالي محمد بن إسماعيل: ١٩٢/٢ـ١٩٣، رجال النجاشي، لأحمد بن علي النجاشي: ٢٩٠/١ـ٢٩١.

هذه الرسالة بمفرداتها وموادّها تشتمل على خمسين حقّاً إنسانياً، فرديّاً، واجتماعياً، وحقوق مشتركة ومتبادلة بينهما، ولكي يتم استيعاب مفرداتها، أبيّنها تحت جملة من الموضوعات حسب عائديّتها كما يلي:

أولاً: حقّ الله تعالى على العباد. وقد جعله الإمام أول الحقوق، وهو أهمّها.

ثانياً: حقوق النفس والجوارح؛ وتشتمل على الحقوق التالية:

١ـ حقّ النفس. ٢ـ حقّ اللسان. ٣ـ حقّ السمع. ٤ـ حقّ البصر. ٥ـ حقّ اليد. ٦ـ حقّ الرجلين. ٧ـ حقّ البطن. ٨ ـ حقّ الفرج.

ثالثاً: حقوق العبادات، وتشتمل على الحقوق التالية:

١ـ حقّ الصلاة. ٢ـ حق الحجّ. ٣ـ حقّ الصوم. ٤ـ حق الصدقة. ٥ـ حقّ الهدي.

رابعاً: حقوق المرجعية والأمّة، وتشتمل على الحقوق التالية:

١ـ حقّ السلطان. ٢ـ حقّ المعلم. ٣ـ حقّ السائس بالملك. ٤ـ حقّ الرعية. ٥ـ حقّ المتعلمين. ٦ـ حقّ الزوجين. ٧ـ حقّ المملوك.

خامساً: حقوق الوالدين، والأرحام، والولاء، وتشتمل على الحقوق التالية:

١ـ حقّ الأم. ٢ـ حقّ الأب. ٣ـ حقّ الولد. ٤ـ حقّ الأخ. ٥ـ حق المنعم بالولاء. ٦ـ حق المولى.

سادساً: الحقوق الإجتماعية، وتشتمل على الحقوق التالية:

١ـ حقّ صاحب المعروف. ٢ـ حقّ المؤذّن. ٣ـ حقّ إمام الجماعة. ٤ـ حقّ الجليس. ٥ـ حقّ الجار. ٦ـ حقّ الصاحب.

سابعاً: الحقوق المالية والقضائية، وتشتمل على الحقوق التالية:

١ـ حقّ الشريك. ٢ـ حقّ المال. ٣ـ حقّ الغريم. ٤ـ حق الخليط. ٥ـ حقّ المدّعي. ٦ـ حقّ المدّعى عليه.

ثامناً: الحقوق الاستشارية، وتشتمل على الحقوق التالية:

١ـ حقّ المستشير. ٢ـ حقّ المشير . ٣ـ حقّ المستنصح. ٤ـ حقّ الناصح.

تاسعاً: الحقوق الاجتماعية، وتشتمل على الحقوق التالية:

١ـ حقّ الكبير. ٢ـ حقّ الصغير. ٣ـ حقّ السائل. ٤ـ حقّ المسؤول. ٥ـ حقّ من أدخل السرور. ٦ـ حقّ المسيء. ٧ـ حقّ أهل الملّة. ٨ ـ حقّ أهل الذمّة.

وهكذا فقد تبيّن لك جامعية هذه الرسالة الإنسانية ودقّتها. وطريقة معالجتها لكلّ الحقوق، دون تعدّي ذي حقّ على آخر.

ويا للأسف أنّ مجتمعاتنا ابتعدت كثيراً عن قيمها الأصيلة. وعن تراثها القيمي، فما عادت تعير اهتماماً بالغاً لها، وهي بأمسّ الحاجة إليها، وخصوصاً في الزمن الحالي.

المقام الخامس: الخطب والرسائل

إنّ خطب الإمام زين العابدين عليه السلام ورسائله المتعدّدة، دليل بارز على تحقّق مرجعيته العلمية في واقع المسلمين، وقد تعاطى معها تلامذته ومحبّوه، وعموم أبناء الأمّة الإسلامية كما قد كشف هو سلام الله عليه عن تلك الحقيقة في أحلك الظروف، كي تتحمّل الأمّة مسؤولية التعاطي معه في ظلّ ذلك الواقع.

أشير إلى بعضها رعاية للاختصار.

أولاً: الإمام زين العابدين عليه السلام يخطب في دمشق

لمّا جيء برأس الحسين بن عليّ عليه السلام وأُدخل مع عائلة الحسين على يزيد في مسجد دمشق «أمر ـ يزيد بن معاوية ـ بمنبر وخطيب، ليذكر للناس مساوىء

للحسين وأبيه عليّ عليه السلام، فصعد الخطيب المنبر، فحمد الله وأثنى عليه، وأكثر الوقيعة في عليّ والحسين، وأطنب في تقريظ معاوية ويزيد، فصاح به عليّ بن الحسين: «ويلك، أيّها الخاطب! اشتريت رضا المخلوق بسخط الخالق؟ فتبوّأ مقعدك من النار» ثمّ قال: «يا يزيد! ائذن لي حتّى أصعد هذه الأعواد فأتكلّم بكلمات فيهنّ لله رضا، ولهؤلاء الجالسين أجر وثواب» ، فأبى يزيد، فقال الناس: يا أمير المؤمنين! ائذن له ليصعد، فلعلّنا نسمع منه شيئاً، فقال لهم: إن صعد المنبر هذا لم ينزل إلاّ بفضيحتي وفضيحة آل أبي سفيان، فقالوا: وما قدر ما يحسن هذا؟ فقال: إنّه من أهل بيت قد زقّوا العلم زقا، ولم يزالوا به حتّى أذن له بالصعود. فصعد المنبر. فحمد الله وأثنى عليه، ثمّ خطب خطبةً أبكى منها العيون؛ وأوجل منها القلوب، فقال فيها:

«أيها الناس! أعطينا ستاً، وفُضّلنا بسبع: أعطينا العلم، والحلم، والسماحة، والفصاحة، والشجاعة، والمحبة في قلوب المؤمنين، وفُضّلنا بأنّ منّا النّبيّ المختار محمداً صلى الله عليه وآله، ومنّا الصدّيق، ومنّا الطيار، ومنّا أسد الله وأسد الرسول. ومنّا سيدة نساء العالمين فاطمة البتول، ومنّا سبطا هذه الأمة، وسيّدا شباب أهل الجنّة،...»[1] إلى آخر خطبته.

وهكذا يتّضح لك أنّ الإمام زين العابدين يبيّن في خطبته ما وهبه الله تعالى لأهل البيت عليهم السلام وفي أوّل ذكرٍ لهذه الهبات الإلهية، هي العلم. ومعنى ذلك أنّ العلم تأصّل فيهم، وتجذّر بهم. فصار العلم لديهم لدنيّاً، كما اعترف يزيد بذلك فقال: إنّه من أهل بيت زقّوا العلم زقّا.

---

(١) مقتل الحسين، للخوارزمي: ٧٦/٢، وقد أشار إلى الخطبة المذكورة أبو الفرج الأصفهاني، ولم يوردها فقال: «هي خطبة طويلة كرهت الإكثار بذكرها، وذكر نظائرها» انتهى. انظر مقاتل الطالبيين: ١٢٠.

ثانياً: الإمام زين العابدين عليه السلام يكشف عن مرجعيّتهم

روى ابن شهرآشوب عن روضة الواعظين: قال زين العابدين عليه السلام: «نحن أئمّة المسلمين، وحجج الله على العالمين، وسادة المؤمنين، وقادة الغُرّ المحجّلين، وموالي المؤمنين، ونحن أمان أهل الأرض كما أنّ النجوم أمان لأهل السماء...»[1] إلى آخر خطبته. ودلالة هذه الخطبة أوضح من أن تُفسَّر، وهي تحكي منزلة أهل البيت عليهم السلام ومقامهم بين المسلمين وهي بذاتها كافية في إثبات المطلوب.

ثالثاً: رسالته الوعظية إلى الزُّهْرِي

أرسل الإمام زين العابدين عليه السلام رسالة وعظية وتحذيرية، إلى من تلمّذ على يديه محمد بن مسلم الزُّهري حينما انحاز إلى دويلة بني أُميّة فأضحى من علماء البلاط الأموي، وضمّنها تحذيره الشديد عن الانزلاق في مهالك الملوك سعياً وراء الحطام الدنيوي الزائل، بعد أن ذكر علمه وفضله وفقهه وما آتاه الله من المعرفة وما قامت عليه من الحجج الإلهية. أشير إلى فقرة من رسالته، فقال عليه السلام:

«فانظر أيَّ رجلٍ تكونُ غَداً إذا وقَفْتَ بينَ يَدي الله فسألَكَ عَن نعَمه عليك كيفَ رَعَيْتَها وعَن حُجَجه عَليكَ كيفَ قَضَيْتَها ولا تَحسَبَنَّ اللهَ قَابلاً منكَ بالتَّعذير ولا راضياً منك بالتَّقصير، هَيهاتَ هَيهاتَ ليس كذلك، أخَذَ عَلَى العُلماء في كتابه إذْ قال: ﴿لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلاَ تَكْتُمُونَه﴾ وَاعْلَم أنَّ أدْنى ما كَتَمْتَ وأخَفَّ مَا احْتَمَلْتَ أنْ آنَسْتَ وَحْشَةَ الظَّالِم وسَهَّلْتَ له طَرِيقَ الغَيِّ بِدُنُوِّكَ مِنْهُ حينَ دَنَوْتَ

---

(١) مناقب ابن شهرآشوب: ١٨١/٤.

وإجابَتكَ لَهُ حينَ دُعيتَ، فَما أخْوَفَني أنْ تكُونَ تَبُوءَ بإثْمكَ غَداً مع الخَونَة، وأن تُسألَ عَمّا أخَذْتَ بإعانتكَ على ظلمِ الظَّلَمَة، إنّك أخَذْتَ ما لَيسَ لَكَ ممَّنْ أعطاكَ وَدَنَوْتَ ممَّنْ لم يَردَّ على أحَدٍ حَقّاً ولم تَرُدَّ باطلاً حينَ أدْناكَ وأحْبَبْتَ مَن حادَّ اللهَ، أوَ لَيسَ بدُعائه إيّاكَ حينَ دَعاكَ جَعلوُكَ قُطباً أداروُا بكَ رَحى مَظالمهم وَجسراً يَعْبُروُنَ عَلَيكَ إلى بَلاياهُم وسُلّماً إلى ضَلالَتهم، داعياً إلى غَيِّهم، سالكاً سَبيلَهُم، يُدخلوُنَ بكَ الشَّكَّ على العُلَماء، وَيَقْتادوُنَ بكَ قلوبَ الجُهّال إلَيهم، فَلَمْ يَبْلُغْ أخَصُّ وُزَرائهم ولا أقوى أعوانهم إلاّ دوُنَ ما بَلَغْتَ من إصلاحِ فَسادهم وَاختلاف الخاصَّة والعامّة إلَيهم، فما أقَلَّ ما أعْطَوْكَ في قَدْرِ ما أخَذُوا منْكَ، وما أيْسَرَ ما عَمَروُا لَكَ، فكَيفَ ما خَرَّبوا علَيكَ، فَانظُر لنَفْسكَ فإنّه لا يَنْظُر لَها غَيرُك وحاسِبْها حسابَ رَجُلٍ مَسْؤول.

ـ ويستمر الإمام في نصحه وتسديده له، إلى أن يقول ـ: أمّا بعد

فَأعْرِضْ عَن كُلّ ما أنْتَ فيه حتّى تَلْحَقَ بالصّالحينَ الّذينَ دُفنوا في أسمالِهم[1] لاصقَةً بُطُونُهُم بظهوُرِهم، لَيسَ بَينَهم وبَينَ الله حجاب، ولا تَفْتنُهُم الدُّنيا ولا يُفْتَنوُنَ بها، رَغبوُا فَطُلبوا فَما لَبثوُا أن لَحقُوا فإذا كانَت الدُّنيا تَبْلُغُ من مِثْلكَ هَذا المبلَغَ مع كِبَرِ سِنّك ورُسُوخ علْمكَ وحُضُور أجَلكَ، فكيفَ يَسْلَمُ الحَدَثُ في سِنّه، الجاهلُ في علْمه المأفُونُ في رَأيه[2]، المَدخُولُ في عَقْله.

إنّا لله وإنّا إليه راجعُونَ. على مَنِ المُعَوَّلُ[3]؟ وعندَ مَنِ المُستَعتَبُ؟ نَشكُو إلى الله بَثّنا ما نَرى فيك ونحتَسبُ عندَ الله مُصيبَتَنا بكَ.

---

(١) سَمَلَ الثوب سُمُولاً وسُمُولة: أخلَق وبَلِيَ، (السَّمَلُ) : ثوبٌ سمَل: خَلَقٌ بال .

(٢) المأفون: ضعيف الرأي، المدخول في عقله: الذي دخل في عقله الفساد ، أي فاسد العقل.

(٣) المعوَّل: المعتمد والمستغاث.

ـ ثُمّ يضيف الإمام في رسالته قائلاً ـ:

مالَكَ لا تَنْتَبهُ من نَعْسَتكَ وتَسْتَقيلُ من عَثرَتكَ فتقولَ: «وَالله ما قُمتُ لله مَقاماً واحداً أحْيَيْتُ به لَه ديناً أو أمتُّ له فيه باطلاً، فهذا شُكْرُكَ مَن اسْتَحمَلَكَ، ما أخوَفَني أن تكونَ كمَن قال الله تعالى في كتابه:

﴿أَضَاعُوا الصَّلاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا﴾[1]، ما اسْتَحمَلَكَ كتابَهُ واستودَعَكَ علْمَهُ فأضَعْتها، فَنَحْمَدُ الله الذي عافانا ممّا ابْتَلاكَ به، والسَّلام)[2] انتهى.

أقول: هذه الرسالة العتابية التوبيخيّة القيّمة تكشف لنا عن عمق مرجعية الإمام زين العابدين عليه السلام، هذه المرجعية التي توغّلت في المجتمع فتابعت شؤونه، وشؤون أفراده خاصّة وعامّة. فلاحقتهم، وأرشدتهم ونصحتهم، وسدّدتهم، وحذّرتهم، ليكونوا على المحجّة البيضاء، ليلها كنهارها ولئلاّ ينزلقوا نحو المهالك.

رسالة الإمام عليه السلام كاشفة عن حرصه الشديد على أبناء أمّته، وتلامذته وخاصّته، في مجال استقامة سلوكهم، وطريقة تعاملهم مع الجهاز الأموي الحاكم، الذي ضجّ الناس من ظلمهم وغيّهم، فلذا نجد الإمام يطلب من الزُّهري أن يلحق بالصالحين لا بغيرهم، الذين ليس بينهم وبين الله حجاب، وهم أئمّة أهل البيت عليهم السلام يلحق بهم ليتّبعهم ويسير في ضوء هديهم وتعاليمهم.

والرسالة تضمّنت معانٍ سامية، وبراهين متينة، وحجج دامغة، وبيانات واضحة، لا يمكن لأحدٍ أن يردّها أو لا يقرّ بها. ولكن قد يضعف العقل، وتغلب الشهوة، وتقلّ الحيلة. فالمشتكى إلى الله تعالى.

---

(١) مريم: ٥٩.

(٢) تحف العقول: ١٩٨ـ٢٠٠.

حاصل الكلام

الإمام زين العابدين عليه السلام ذو السيرة الفريدة، والسلوك المميّز، والمنهج المؤصّل والمتأصّل، أخذ بمجامع قلوب المسلمين، أعداءه ومواليه، فأجمع الناس على الإعجاب بشخصه، وعلمه، وهديه، وسلوكه، وعبادته، وعرفانه، وزهده، وورعه، وإعانته الضعفاء، وتفقّده رعيّته.

صفاء في الفكر، نقاء في المنهج والسلوك، شفافية في الروح، ذوبان في ذات الله تعالى، معالم سامية كوّنت شخصيّة الإمام، وميّزته عن كثيرٍ من علماء عصره، فانبهرت به العقول، واستمالة له القلوب، فاكتسب محبّة فريدة عندهم ، حتّى الظلَمَة وقّروه لعلمه، وتعاملوا معه بحذرٍ ووجل، خافوه على عروشهم ودنياهم، دون أن يخافهم على دينه، استمالوه فلم يمل، ولكنّه وقف مسانداً لقضايا الأمّة، مراعياً مصلحة الإسلام والمسلمين، دفاعاً عن دين جدّه القويم.

تلمّذ على يديه الكثير، وروى الكثير، وأسند الكثير، فتفتّقت عبقريّته في المجالات كلّها، فقهاً، وتفسيراً، وحديثاً، وكلاماً، وخطباً، وإرشاداً، فأضحى عَلَماً بارزاً، ومرجعاً فريداً للأمّة، فتمثّل رمزاً واعياً حريصاً على أمّته، في زمنٍ ضعفت فيه روح المسؤولية ورسالة الدين.

استقطب الجميع بأساليبه الفريدة، من أجل أن يحافظ على الأمّة ووحدتها، ودينها، لضخامة الهدف الذي حمله، متجاوزاً بذلك الحيف الذي ألمّ به فأحزنه، وتسرمد حزنه معه، ولكنّه حدب على إظفاء كلّ ذي حقّ حقّه، وكثّف الضوء على تضحيات أبيه الضخمة من أجل أن تعيشها الأمّة في وجدانها، وضميرها، وواقعها، لتميز بين نهجين، وخطّين، ومدرستين، تفاوتتا شأناً، ومنزلة، ونهجاً، وهدياً، وسلوكاً، وأسلوباً، ورفعة، ولهذا نجده يقول:

«ربِّ صلِّ على أطايب أهلِ بَيْتِه الّذين اخترتهم لأمرِك، وَجَعَلْتَهُمْ خَزَنَة عِلْمِك، وَحَفَظَةَ دِينِك، وَخُلَفَاءَكَ في أرْضِكَ، وَحُجَجَكَ عَلَى عِبادِكَ، وَطهَّرتَهُمْ من الرِّجسِ والدَّنَسِ تطهيرا بإرَادَتِك، وَجَعَلْتَهُمَ الوَسِيلَةَ إليكَ، وَالمَسْلَكَ إلى جَنَّتِكَ»[1].

ولقد تجلّى في النَّصّ المتقدِّم، مقام أهل البيت عليهم السلام، ومنزلتهم، ودورهم في حفظ الدين والدفاع عنه، ومخزون علمهم، فهم عيبة علم الله، وحجج الله على خلقه، وقد أكدّ الإمام عليه السلام على هذا المعنى كثيراً في خطب متعدّدة.

حتّى في أحلك الظروف وأشدّها وأقساها[2] فأشاد بهذا المقام العلمي المرجعي لأئمّة أهل البيت عليهم السلام، وحسبك بكلامه شاهداً ودليلاً، وحجّة، فلا نزيد على ما قال، فهو أتمّ دليل، واجلى بيان، وبه الكفاية في إثبات المطلوب.

فسلام على زين العابدين يوم ولد، وسلام عليه في إمامته، وسلام عليه يوم شهادته، وسلام عليه يوم يبعث حيّاً والمنادي ينادي أين زين العباد؟

---

(١) الصحيفة السجادية، للإمام زين العابدين؛ فقرات من الدعاء السادس الأربعين.

(٢) في مسجد دمشق، بعد استشهاد أبيه الإمام الحسن عليه السلام، وعائلة الحسين في ذلك الموقف. ويزيد يشمت بهم، وقف الإمام خطيباً مشيداً بمقام أهل البيت عليهم السلام وعلمهم وفضلهم وحلمهم... تقدّم بيان خطبته، فلاحظ.

الفصل السابع

مرجعية الإمام الباقر عليه السلام

- مقاصد البحث
- المقصد الأول: اللّقب (الباقر وباقر العلوم)
- المقصد الثاني: تصريحات وجدانية
- المقصد الثالث: مدرسته العلمية
- نماذج موجزة من علومه المتنوعة
- الباقر عليه السلام ودوره في توحيد الحج
- الباب الأول: فقه القرآن
- الباب الثاني: في القواعد الفقهية
- الباب الثالث: فقه السُّنّة
- المقصد الرابع: وقائع وأحداث هامّة
- الباقر عليه السلام ودوره في تحرير النقد الإسلامي
- المقصد الخامس: إثارات ثلاث
- الختام

مرجعية الإمام الباقر عليه السلام

المدخل

ومرجعية هذا الإمام مورد إجماع بين المسلمين، إلاّ من شذّ عنهم، ورواياته حفلت بها الموسوعات الحديثية، والفقهية، وكتب التفسير، فضلاً عن بقيّة العلوم.

فالإمام الباقر هو الإمام الخامس من أئمة أهل البيت عليهم السلام، ومن عترة النّبيّ الأكرم صلى الله عليه وآله، عاش في كنف أبيه الإمام زين العابدين عليه السلام يتفيّأ بضلاله في الزهد، والعبادة، والعرفان، فتعلّم الكثير، وعَلّم الكثير، وامتُحن بالكثير، إذ تلقّى معاناة مأساة كربلاء المروّعة منذ طفولته، فتفاعل معها في عنفوان شبابه ليترجمها إلى مواقف عمليّة تجسّدت في خدمة دين جدّه المصطفى صلى الله عليه وآله وأمّته، فنهض بأعباء تلك المسؤولية الجسيمة ليزيل عن مجتمعه غبار التأثّر الجاهلي، والتعصّب القبلي، كي تعيش الأمّة روح الوعي الإسلامي، وتحيى للدين ومبادئه السامية.

لقد نشأ الإمام الباقر عليه السلام في المدينة المنوّرة، وهي من أهمّ مراكز العلم في ذلك العصر، وتربّى في بيت النبوّة، وفي ظلّ أبيه.

فكانت نشأته مميّزة، أهّلته للمهام الريادية في الأصالة والتجديد والتوسّع، وبلغ الذروة في كمال العلم حتّى أضحى باقراً للعلم حقّاً، كما أخبر بذلك جدّه رسول الله صلى الله عليه وآله.

نظر الإمام الباقر إلى المجتمع نظرة فاحصة ودقيقة، فرسم المنهج العلمي التعليمي للارتقاء بالأمّة إلى الوسطية القرآنية، وهي المكانة التي أرادها الله تعالى لهذه الأمّة، فشمّر ساعديه وفتح ذراعيه لاستقبال وفود الطلبة من الفقهاء والعلماء والمحدّثين من المؤمنين حقّاً في حلقات درسيّة موسّعة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله. فانهالت جمهرة من الدّارسين للانتهال من فيض علمه، والاغتراف من بحر معارفه الوارفة، ليفوزوا بما يؤهّلهم لاستباق الزمن ومجابهة تحديات العصر، وهم ينعمون في ظلّ مرجعية ذكية رائدة، وحياة علميّة مميّزة.

واصل منهج أبيه الإمام زين العابدين عليه السلام في تبنّي رجال العلم والفقه والحديث، ووسّع من برامج مدرسته العلمية، فأخذت تستوعب علوماً أخرى، أضحت الأمّة بأمسّ الحاجة إليها، كعلوم القرآن، والتفسير، وشأن النزول، وعلم القراءات، إضافة إلى بيان المغازي وسيرة الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله، وغيرها من العلوم فأضحت مدرسته شاملة ومستوعبة لكثير من العلوم، وانتشرت الصحوة العلمية على يديه الكريمتين أشدّ انتشار، وترامت الطلبة من الفقهاء والمحدّثين بين يديه من كلّ حدب ينسلون، ليمنحهم من فيض علمه، وينشر عليهم من معارفه وبياناته في مختلف الفنون العلمية.

تلمّذ على يديه الكثير، وروى عنه معالم الدين بقايا الصحابة، ووجوه التابعين، ورؤساء فقهاء المسلمين، وصار بالفضل به عَلَماً لأهله تُضرب به الأمثال وتسير إليه قوافل العلماء بخوض اللّجج وسفك المهج من أجل أن يظفروا بنعيم معارفه الحقّة، فتصاغر بين يديه أكابر علماء عصره إذعاناً منهم بأعلميّته وعظم مرجعيّته، فهذا عبد الله بن عطاء يقول: «ما رأيت العلماء عند أحدٍ أصغر علماً منهم عند أبي

جعفر لقد رأيت الحكم بن عتيبة[١] عنده كأنّه متعلّم»[٢].

تتبّع وضع المجتمع ونقائصه، وحاجاته، والأفكار والعقائد الدخيلة عليه، فترصّدها، لمعالجتها واستئصالها، فلذا عُرف عليه السلام بكثرة وصاياه، ونصائحه، وحِكَمه[٣]، فلم يبخل بها حتّى على مستوى الخلفاء والولاة، مراعياً بذلك الحكمة والمصلحة.

روى اليعقوبي:

«ذكر عُمر بن عبد العزيز ـ عليّ بن الحسين بعد وفاته ـ فقال: ذهب سراج الدنيا، وجمال الإسلام، وزين العابدين، فقيل له: إنّ ابنه أبا جعفر محمّد بن عليّ فيه بقيّة، فكتب عمر يختبره، فكتب إليه محمّد كتاباً يعظه ويخوّفه، فقال عمر: أخرجوا كتابه إلى سليمان، فأُخرج كتابه، فوجده يقرّظه، ويمدحه، فأنفذ إلى

---

(١) قال الذهبي: الحكم بن عُتيبة، الإمام الكبير عالم أهل الكوفة.

وقال عباس الدّوري: كان الحكم صاحب عبادة وفضل، وقال أحمد بن عبد الله العجلي: كان الحكم ثقة ثبتاً فقيهاً من كبار أصحاب إبراهيم، وكان صاحب سنّة واتّباع. أنظر سير أعلام النبلاء: ٦٩٧/٤٣/٦.

(٢) تأريخ دمشق: ٢٧٨/٥٤، ومختصر تأريخ دمشق: ٧٩/٢٣، البداية والنهاية: ٣٤٠/٩، حلية الأولياء: ١٨٦/٣، صفة الصفوة، لابن الجوزي: ١٧١/١١٠/٢، مطالب السؤول: ١٠٤/٢، تذكرة الخواص: ٣٠٢.

(٣) أنظر أحاسن المحاسن، لأبي إسحاق الرّقي الحنبلي: ٢٥٢ـ٢٥٤، وقد أورد بعضاً من وصايا الإمام الباقر وحِكَمه.

وقال ابن حجر: «وله كلمات كثيرة في السلوك والمعارف». الصواعق المحرقة: ٥٨٦/٢.

وقال ابن العماد الحنبلي: وله كلام نافع في الحكم والمواعظ. شذرات الذهب: ٧٢/٢.

وقال المناوي: «له كلمات كثيرة في السلوك والمعارف يعجز عن حكايتها الواصف»، الكواكب الدرية: ٢٩٤/١.

عامل المدينة وقال له: أحضِر محمّداً وقل له: هذا كتابك إلى سليمان تقرّظه، وهذا كتابك إليّ مَعَما أظهرتُ من العدل والإحسان. فأحضره عامل المدينة، وعرّفه ما كتب به عمر، فقال: إنّ سليمان كان جبّاراً كتبت إليه بما يُكتب إلى الجبّارين، وإنّ صاحبك أظهر أمراً فكتبتُ إليه بما شاكله، وكتب عامل عمر إليه بذلك، فقال عمر: إنّ أهل هذا البيت لا يخليهم الله من فضل»[1].

ولم يقتصر على هذا المجال، بل راح يدافع عن كيان المسلمين ككل إزاء الأخطار التي تهدّده من قبل دول الكفر، إذ لبّى دعوة الخليفة، حين دعاه للقدوم إلى الشام، بعدما وقع في مأزقٍ شديد، ولم يجد أحداً ينقذه منه سوى الإمام الباقر عليه السلام. فلم يتردّد في إسداء أفكاره الخلاّقة وتقديم خدماته العظيمة التي بقيت آثارها ممتدّة إلى زمن حكومة بني العباس فتعلّموا منه، وانتصر الإسلام ببركة الإمام حينما تحدّى الروم دولة الإسلام، وهو تحدٍّ شبيه بتحدّي نصارى نجران الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله ورسالته، فدعاهم للمباهلة وتخلّف النصارى عن المباهلة، وانتصر الإسلام ببركة محمّد وأهل بيته عليهم السلام.

وهكذا فقد برز الإمام كقائد حاذق، وعالم متضلّع، ومرجع للأمّة، لا في مسائل الفقه والأحكام، والحديث فحسب، بل على مستوى مختلف العلوم، من فنون الأدب، وعلم الكلام، وتفسير القرآن، وحديث المغازي، وغيرها من العلوم.

كما رفض الإمام الباقر اعتماد الرأي والقياس في أصول الاستنباط، بل راح يؤكد اعتماده الكتاب المجيد، وسنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وبذلك شيّد معالم فقه العترة

---

(١) تأريخ اليعقوبي: ٣٠٥/٢.

الطاهرة بمنهج واضح، ميّزه عن بقيّة المناهج الأخرى المتّبعة من قبل بعض المسلمين. فبرز فقه العترة على يديه بأصالته وتألّقه العصري، وتطوّره.

ولكن رغم ذلك تجد مَن يعتبر رواياته مراسيل!!

ومن يدّعي عدم الاحتجاج بروايته!!

ومَن يزعم بأنّ بعض المتأخرين أكثر رواية للحديث منه!!

كلّ ذلك سنوضّحه ضمن المقاصد التالية:

مقاصد البحث

المقصد الأول: اللّقب (الباقر وباقر العلوم)

لقد لقّب الإمام محمّد بن عليّ بن الحسين بالباقر، واشتهر به، بحيث لا يتبادر من إطلاقه سواه، فلم يسبقه أحد به، كما لم يلحقه آخر، فانفرد بهذا اللّقب وتميّز به، وكان جديراً به حقّاً، فلم يُعرَف أحد من علماء الأمّة مِن التابعين مَن اُشتُهِرَ بهذا اللّقب، وقد أجمع المحدّثون وأصحاب السير والتراجم على اشتهاره بهذا اللّقب[1].

---

(١) أنظر تأريخ اليعقوبي: ٣٢٠/٢، الوافي بالوفيات: ١٠٢/٤، مرآة الجنان: ١٩٤/١، البداية والنهاية: ٣٣٨/٩، حياة الحيوان الكبرى: ٢٠٨/١، تأريخ ابن الوردي: ٢٤٨/١، تهذيب الكمال: ١٣٦/٢٦، تهذيب التهذيب: ٣١١/٩، سير أعلام النبلاء: ٣٤٢/٥، تذكرة الحفاظ: ٩٣/١، تأريخ الإسلام: حوادث سنة ١٠١ـ١٢٠هـ/٤٦٢، تذكرة الخواص: ٣٠٣، صفوة الصفوة: ١١٠/٢، حلية الأولياء: ١٨٠/٣، مطالب السؤول: ١٠٠/٢، الصواعق المحرقة: ٥٨٥/٢، نور الأبصار: ٢١٨، الكواكب الدرية: ٢٩٤/١، الفصول المهمة: ١٩٩، الإتحاف بحبّ الأشراف: ٢٨٠.

كما أجمع أهل اللّغة على معناه، والمقصود به[١].

وقد سُمّي الباقر لأنّه بقر العلم أي شقّه فعرف أصله وخفيّه[٢]، وتوسّع فيه[٣].

وقال أبو الفداء: سُمّي الباقر لبقره العلوم واستنباطه الحكم.

وقال ابن خلكان: إنما قيل له الباقر لأنّه تبقّر في العلم، أي توسّع، والتبقّر: التوسّع، وفيه يقول الشاعر القرضي[٤]:

يا باقر العلم لأهل التّقى ... وخير من لَبّى على الأجْبُلِ

من الذي لقّبه بالباقر؟

بعد أن عرفنا معنى التسمية، وسببها، نودّ أن نعرف مَن وراء هذا اللّقب؟ إذْ اللّقب لا يطلق جُزافاً ولا ابتداعاً، وإنّما لابدّ أن يتعلّق بحقيقة معيّنة، وخصوصاً

---

(١) قال الأزهري (ت: ٣٧٠هـ): كان يقال لمحمّد بن عليّ (الباقر) لأنّه بقر العلم وعَرَفَ أصلَه واستنبط فرعه. معجم تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري: ٣٦٩/١.

وقال الجوهري (ت: ٣٩٣هـ): التبقُّر: التوسُّع في العلم والمال، وكان يقال لمحمّد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليهم السلام (الباقر) لتبقُّره في العلم. الصحاح، للجوهري: ٢٣٣/٢.

وقال ابن منظور: التبقّر: التوسّع في العلم والمال، وكان يقال لمحمّد بن عليّ بن الحسين بن عليّ الباقر عليهم السلام، لأنّه بقر العلم وعرف أصله واستنبط فرعه، وتبقّر في العلم. لسان العرب: ٤٥٩/١.

وقال الزبيدي: إنّما لُقّبَ به ـ الباقر ـ لتبحُّره في العلم، وتَوسُّعِه. تاج العروس: ١٠٥/٦.

وقال ابن الجوزي في «غريب الحديث»: قيل لأبي جعفر (الباقر) لأنّه بقر العلم، وعَرَفَ أصله، واستنبط فرعه، وأصل البَقْر: الشَّقُ والفتح. انتهى. غريب الحديث: ٨١/١

(٢) الوافي بالوفيات، للصفدي: ١٠٢/٤، وانظر الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي: ٤٤٩/١.

(٣) مرآة الجنان، لليافعي: ١٩٤/١.

(٤) وفيات الأعيان، لابن خلكان: ١٧٤/٤، سير أعلام النبلاء: ٣٤٢/٥، مرآة الجنان: ١٩٥/١.

إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أنّه لم يسبقه به أحد من قبل، بل اختُصّ به[1]، ولكن كتب السير، والرجال، والحديث لعلماء الجمهور لم تشر إلى زمان هذا اللّقب، كما لا تجيبنا عن سؤالنا المتقدّم، فيا تُرى مَن الذي خلع على الإمام هذا اللّقب؟ وهل عُرف به فيما بعد؟

بعبارة أخرى:

فهل بعد أن تحقّق للقاصي والداني أعلميّته وسعة علمه، ونشاطه الواسع في مختلف العلوم والفنون، ومِن ثمَّ لُقّب به، أم أنّه لحق به بعد وفاته؟

حينما نتأمل الروايات التي ودرت عن الصحابي الجليل جابر بن عبد الله الأنصاري ـ وقد وردت بصيغ متعدّدة ـ نستكشف أنّ هذا اللّقب أطلقه جابر باحثاً به عن وجود الإمام. وهو يعني إخبار مسبق من قبل رسول الله ﷺ لجابر عن حقيقة أعلميّة الباقر عليه السلام.

فما حظي به الإمام ليس هو سلام رسول الله ﷺ له فحسب، بل إنّه أخبر بما سيكون عليه من العلم وسعته وعمقه، وعليه فهو ﷺ الذي خلع على الإمام هذا اللّقب فاختصّ به، فهو لون من ألوان الإخبار بالمغيّبات.

ورواية جابر قد وردت في كثير من كتب السيرة والتأريخ، ولعلّ مِن أقدم النصوص المتوفّرة لدينا هو ما رواه ابن قتيبة في عيون أخباره، عن جابر بن عبد الله، فلنستمع إليه وهو يروي حقيقة الواقعة:

---

(١) أنظر نزهة الألباب في الألقاب، لابن حجر العسقلاني: ١/١١٠/٣١٩، الإكمال، لابن ماكولا (ت: ٤٧٥ هـ): ١/١٧٣.

وفي هامش النزهة: ترجم له ابن خطيب الدهشة في كتابه «تحفة ذوي الأرب في مشكل الأسماء والنسب» صفحة: ١٢، فقال: (عرف به لأنّه بقر العلم أي شَقّه وفتحه فعَرَف أصله).

«أخبرنا جابر بن عبد الله أنّ النّبيّ صلى الله عليه وآله قال له: **يا جابر إنّك ستعمِّر بعدي حتّى يولد لي مولود اسمه كإسمي يَبْقر العلم بقراً فإذا لقيته فاقرأه منّي السلام**»[1].

ويضيف ابن قتيبة قائلاً: «فكان جابر يتردّد في سكك المدينة بعد ذهاب بصره وهو ينادي: يا باقر، حتّى قال الناس: قد جُنّ جابر. فبينما هو ذات يوم بالبلاط إذْ بَصُر بجارية يتورّكها صبّي، فقال لها: يا جارية، من هذا الصبي؟ قالت: هذا محمّد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب، فقال: أدنيه منّي، فأدنته منه، فقبّل بين عينيه، وقال: يا حبيبي، رسول الله يقرئك السلام...»[2] الخ الخبر.

ويؤيّد ما تقدّم هو ما جرى بين زيد بن عليّ الشهيد وهشام بن عبد الملك، حسب رواية ابن قتيبة أيضاً:

«دخل زيد بن عليّ على هشام فقال: ما فعل أخوك البـ...؟[3]

قال زيد: سمّاه رسول الله صلى الله عليه وآله باقراً وتُسمِّيه...! لقد اختلفتما»[4].

---

(١) عيون الأخبار، لابن قتيبة الدينوري: ٢١٢/١ـ٢١٣.

وقريب منه ما رواه اليعقوبي في «تأريخه»: ٣٢٠/٢، والصفدي في «الوافي بالوفيات»: ١٠٢/٤ـ١٠٣، وفي هامش القاموس المحيط، للفيروزآبادي الشافعي، أيضاً. أنظر القاموس المحيط: ٢٣/٢، وأورده ابن الصباغ المالكي في «الفصول المهمة»: ٢٠٠.

وقال الزبيدي: ورد في بعض الآثار عن جابر بن عبد الله الأنصاري: أنّ النّبيّ صلى الله عليه وآله قال له: «يوشك أن تبقى حتّى تلقى ولداً لي من الحسين يقال له: محمّد، يبقر العلم بقراً، فإذا لقيته فاقرأه منّي السلام». خَرَّجه أئمّة النسب. انتهى. تاج العروس: ١٠٥/٦.

(٢) عيون الأخبار: ٢١٢/١-٢١٣.

(٣) نأبى عن ذكر فحش الكلام بحقّ الإمام، فتركناه، وأنت تعرف معناه.

(٤) عيون الأخبار: ٢١٢/١.

ولعلّ الرواية الأولى لابن قتيبة منفصلة عن الرواية الأخرى التي أخرجها ابن عساكر بإسناده عن أبي الزبير قال: كنّا عند جابر بن عبد الله فدخل عليه عليّ بن الحسين ومعه ابنه، فقال [جابر] مَن هذا يا بن رسول الله؟ قال: ابني محمّد، فضمّه جابر إليه وبكى، ثمّ قال: اقترب أجلي يا محمّد، رسول الله ﷺ يقرئك السلام، فسئل: وما ذاك؟ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول للحسين بن عليّ: «**إنّه يولد لابني هذا ابن يقال له عليّ بن الحسين، وهو سيّد العابدين، إذا كان يوم القيامة يُنادي مناد: ليقم سيّد العابدين، فيقوم عليّ بن الحسين، ويولد لعليّ بن الحسين ابنٌ يقال له: محمّد، إذا رأيته يا جابر فاقرئه منّي السلام، يا جابر، اعلم أنّ المهدي من ولده، واعلم يا جابر أنّ بقاءك بعده قليل**»[1].

وهكذا اتّضح أنّ لقب (الباقر) هو وسام العلم والمرجعية، منحه رسول الله ﷺ لحفيده (محمّد بن عليّ) علماً منه بما سيؤول إليه أمر المرجعية العلمية، وما ستتفتّق عنه عبقريّة الإمام للذّب عن دين جدّه المصطفى ﷺ، وهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على عناية النّبيّ الأكرم ﷺ بأمّته من جهة، وعنايته بأئمّة أهل البيت عليهم السلام من جهة أخرى. فقد أودعهم في أمّته، وتورّثوا العلم، والحلم، والحكم، والفصاحة، والبيان، فحقّ للأمّة أن تفزع إليهم دون سواهم، لما لهم من المناقب السامية، ولما هم عليه من الأعلمية، والأفقهيّة. وهذه المنقبة تعدّ بذاتها من المناقب الدالّة على مرجعية الإمام الباقر عليه السلام، يقول الحافظ ابن طلحة

---

(١) تأريخ مدينة دمشق: ٢٧٦/٥٤، مختصر تأريخ دمشق: ٧٨/٢٣، مطالب السؤول: ١٠٦/٢، تأريخ ابن الخشاب: ١٨٣، نقلاً عن هامش مطالب السؤول، الصواعق المحرقة: ٥٨٦/٢، تذكرة الخواص: ٣٠٣، الفصول المهمة: ٢١١، نور الأبصار، للشبلنجي: ٢١٨.

الشافعي: «وهذه وإن كانت منقبة واحدة فهي عظيمة تعادل جملاً من المناقب»[١]. انتهى.

المقصد الثاني: تصريحات وجدانية

لقد صرّح الكثير من العلماء والفقهاء من التابعين وغيرهم، بأعلمية الباقر عليه السلام، وما كان عليه من سعة العلم وعمقه، فجاءت تصريحاتهم تكشف عن حقيقة لمسوها في واقع تعاملهم وتعاطيهم مع الإمام الباقر عليه السلام، أو أنّهم آمنوا بها عن علمٍ ويقين، بعدما تتبّعوا آثار الإمام العلمية وكثرة مناظراته، وما فلحت به كتب الحديث والسير بالرواية عنه، ولا يمكننا في هذه الرسالة المختصرة أن نلمّ بكلّ تلك التصريحات، وإنّما نشير إلى بعضها رعاية للاختصار:

١ـ الإمام جعفر بن محمّد الصادق عليه السلام قال: «كان أبي خير محمّديّ يومئذٍ على وجه الأرض»[٢].

ومعنى ذلك أنّ الإمام الباقر عليه السلام في عصره يمثّل النموذج الأسمى والمجسّد لدين النّبيّ صلى الله عليه وآله، والقدوة الصالحة والأسوة الحسنة للمسلمين جميعاً وإمامهم.

٢ـ محمّد بن المنكدر[٣]: وكان ممّن عاصر الإمام زين العابدين، والإمام الباقر، وقد أدلى بتصريحه التالي:

---

(١) مطالب السؤول: ١٠٦/٢.

(٢) البداية والنهاية: ٣٣٨/٩.

(٣) قال البخاري عن عليّ بن المديني: له نحو مئتي حديث، وقال إسحاق بن راهويه، عن سفيان بن عُيينة: كان ـ محمّد بن المنكدر ـ من معادن الصدق، ويجتمع إليه الصالحون. أنظر تهذيب الكمال: ٥٠٨/٢٦.

«ما رأيت أحداً يفضل على عليّ بن الحسين حتّى رأيت ابنه محمّداً، أردت أن أعظه فوعظني»[١].

٣ـ عبد الله بن عطاء: وقد تحدّث عن إكبار العلماء وتعظيمهم للإمام، وتواضعهم بين يديه، وهو دليل على اعترافهم بأعلميّته ومرجعيّته، فقال: ما رأيت العلماء عند أحدٍ أصغر منهم عند أبي جعفر محمّد بن عليّ لتواضعهم له، ومعرفتهم بحقّه، وعلمه، واقتباسهم منه، ولقد رأيت الحكم بن عُتَيْبَة على جلالته وسنّه، وهو بين يديه يتعلّم منه، ويأخذ عنه كالصبي بين يدي المتعلّم[٢].

كما أدلى بتصريح آخر عند مشاهدته للحكم في محضر الإمام الباقر، فقال: «رأيت الحكم عنده كأنّه مغلوب...»[٣].

وقد عرفت مكانة الحكم بن عتيبة ومنزلته عند متّبعيه، وكان إذا قدم المدينة أخلوا له سارية النّبيّ يصلي إليها، وقال ابن سعد: كان ثقة ثقة فقيهاً عالماً رفيعاً كثير الحديث.

٤ـ جابر بن يزيد الجعفي: فقد روى عن الإمام الباقر أحاديث كثيرة ربما قد بلغت (١٠،٠٠٠) عشرة آلاف مسألة كما ذكر الذهبي بروايته عن ابن شريك، فكان إذا حدّث عن الإمام يقول: «حدّثني وصي الأوصياء ووارث علم الأنبياء»، ولعلّه لقوّة تصريحه هذا أعاب القوم عليه واتّهموه بالغلوّ، وألصقوا به الكذب[٤].

---

(١) تهذيب التهذيب: ٣١٣/٩، الإتحاف بحبّ الأشراف: ٢٨٤.

(٢) أنظر البداية والنهاية: ٣٤٠/٩، حلية الأولياء: ١٨٦/٣، شذرات الذهب: ٧٢/٢، تأريخ دمشق: ٢٧٨/٥٤، مرآة الجنان: ١٩٥/١، مختصر تأريخ دمشق: ٧٩/٢٣، مطالب السؤول: ١٠٠/٢، صفة الصفوة: ١١٠/٢.

(٣) تذكرة الخواص: ٣٠٢.

(٤) أنظر ميزان الاعتدال: ١٠٤/٢، وانظر تهذيب التهذيب: ٤٣/٢.

٥ـ جابر بن عبد الله الأنصاري: لقد اشتهر عن الصحابي الجليل الولاء لأهل البيت عليهم السلام وتفانيه بحبّهم، وقد مرّ علينا ما نقله عن النّبيّ الأكرم صلى الله عليه وآله بحقّ حفيده الباقر عليه السلام، وكان ينادي باسم الإمام قبل أن يتعرّف عليه، حتّى اتهموه بالجنون، ولقد كان يجلّ الباقر ويعظّمه، فكان إذا خاطبه قال له: «أنت ابن خير البريّة، وجدّك سيّد شباب أهل الجنّة»[١]، وكان يطلب منه أن يكشف عن بطنه، فإذا فعل ذلك ألصق بطنه ببطنه، ويقول: «أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله أن أقرأك السلام»[٢].

٦ـ وقال أبو نعيم الأصفهاني: «أبو جعفر الباقر كان من سلالة النّبوّة، وممّن جمع حسب الدين والأبوّة، تكلّم في العوارض والخطرات، وسفح الدموع والعبرات، ونهى عن المراء والخصومات»[٣].

٧ـ وقال ابن كثير: «أبو جعفر الباقر هو تابعي جليل القدر، كثير العلم، أحد أعلام هذه الأمّة علماً، وعملاً، وسيادة، وشرفاً، وهو أحد من تدّعي فيه طائفة الشيعة أنّه أحد الأئمة الإثني عشر، وقد روى عن غير واحدٍ من الصحابة، وحدّث عنه جماعة من كبار التابعين، وغيرهم...».

وقال أيضاً:

«سمّي الباقر لبقره العلوم، واستنباطه الحكم، كان ذاكراً خاشعاً، صابراً، وكان من سلالة النّبوّة، ورفيع النسب عالي الحسب، وكان عارفاً بالخطرات، كثير البكاء، والعبرات، معرضاً عن الجدال والخصومات»[٤].

---

(١) كشف الغمّة: ٨٦/٣

(٢) رواه الطبراني في المعجم الأوسط: ٥٦٥١/٣٠٤/٦، بإسناده عن أبي جعفر الباقر.

(٣) حلية الأولياء: ١٨٠/٣.

(٤) البداية والنهاية: ٣٣٨/٩ـ٣٣٩.

٨ـ وقال الصفدي: «كان أحد من جمع العلم والفقه والديانة، والثقة، والسؤدد، وكان يصلح للخلافة»[١].

٩ـ وقال ابن حجر الهيتمي: «أبو جعفر محمّد الباقر، سمي بذلك؛ مَن بَقَر الأرض، أي: شقَّها، وأثارَ مُخبئاتها ومكامنها، فكذلك هو أظهر من مُخبئات كنوز المعارف وحقائق الأحكام والحِكَم واللَّطائف ما لا يخفى إلاّ على مُنطمس البصيرة أو فاسد الطوّية والسريرة، ومن ثمَّ قيل فيه:

هو باقر العلم، وجامعه، وشاهر عَلَمه، وعمرت أوقاته بطاعة الله، وله من الرسوخ في مقامات العارفين ما تكلُّ عنه ألسنة الواصفين»[٢].

١٠ـ وقال الشيخ محمّد بن طلحة الشافعي: «هو باقر العلم، وجامعه، وشاهر علمه، ورافعه، ومتفوّق درّه وواضعه، منمّق درّه وراضعه صفا قلبه، وزكى عمله، وطهرت نفسه، وشرفت أخلاقه، وعمرت بطاعة الله أوقاته، ورسخت في مقام التقوى قدمه، وظهرت عليه سمات الازدلاف، وطهارة الاجتباء، فالمناقب تسبق إليه، والصفات تشرف به...»[٣].

١١ـ وقال الشيخ المناوي: «أظهر من كنوز المعارف ودقائق الأحكام والحكم واللطائف ما لا يخفى إلاّ على منطمس البصيرة، أو فاسد الطوية والسريرة»[٤].

١٢ـ وقال الشيخ المفيد: «وكان الباقر أبو جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين عليهم السلام من بين إخوته خليفة أبيه عليّ بن الحسين ووصيّه والقائم بالإمامة من

---

(١) الوافي بالوفيات: ١٠٢/٤.

(٢) الصواعق المحرقة: ٥٨٥/٢.

(٣) مطالب السؤول: ١٠٠/٢.

(٤) الكواكب الدُرِّيَّة: ٢٩٤/١.

بعده، وبرز على جماعتهم بالفضل في العلم والزهد والسُّؤدَد، وكان أنبههم ذِكراً وأجلّهم في العامّة والخاصّة وأعظمهم قدراً، ولم يظهر عن أحدٍ من ولد الحسن والحسين عليهما السلام من علم الدين والآثار والسُّنّة وعلم القرآن والسيرة وفنون الآداب ما ظهر عن أبي جعفر عليه السلام، وروى عنه معالم الدين بقايا الصحابة ووجوه التابعين ورؤساء فقهاء المسلمين، وصار بالفضل به عَلَماً لأهله تُضرَبُ به الأمثال، وتسير بوصفه الآثار والأشعار»[1]، انتهى.

نكتفي بهذا القدر من نقل أقوال فقهاء التابعين، وأهل العلم والبيان، وفي هذه التصريحات والإشادات القيّمة دلالة واضحة على عظم منزلة الإمام الباقر عليه السلام، ومكانته المرموقة لدى المسلمين جميعاً، وهو اعتراف بشأن مرجعيّته العلمية، ودوره الكبير في إرساء قواعد الفقه والحديث، والتفسير.

المقصد الثالث: مدرسته العلمية

لقد تقدّمت الأقوال والتصريحات لكبار فقهاء التابعين، والعلماء بحقّ الإمام الباقر عليه السلام، فكشفت عن سعة علمه وفكره، وتنوّع مشاربه العلمية بمختلف الفنون والمعارف، وهذا ما انعكس إيجاباً على مدرسته العلمية، فقهاً، وأصولاً، وقواعد فقهية، وأحكاماً، وتفسيراً، فاتّسعت مدرسته لتشمل فنون العلم المتعدّدة والمتنوعة، كما اتّسعت لتشمل الكثير من الرواة، والمحدّثين، فكانوا إليه أميل، والعلماء بركبه ألصق، وهم يحثّون الخُطى نحوه، لينهلوا من معين معارفه، ويظفروا بدفين علمه، وفي هذا الصَّدد يقول ابن زهرة:

---

(١) الإرشاد: ١٥٧/٢.

«فعليّ زين العابدين كان إمام المدينة نبلاً وعلماً، وكان ابنه محمّد الباقر وريثه في إمامة العلم، ونبل الهداية...

فكان مقصد العلماء من كلّ بلاد العالم الإسلامي، وما زار أحد المدينة إلاّ عرج على بيت محمّد الباقر يأخذ عنه، وكان يقصده أئمة الفقه الإسلامي كسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وأبي حنيفة شيخ فقهاء العراق، وكان يرشد من يجيء إليه»[1]، انتهى.

وكانت حلقة درسه في المدينة تضم كبار التابعين وعيون فقهاء الأمّة، وقد أوجد في عصره حركة ونشاطاً للعلوم، ومركزاً للحياة الفكرية والاجتماعية، فالتفّ حوله طلاّب العلم وروّاد الحقيقة، رغم زخم العقبات والمضايقات التي كانوا يواجهونها بسبب ولائهم لأهل بيت النّبيّ ﷺ[2].

لقد انتشر تلامذة الإمام وخرّيجو مدرسته العلمية الكبرى في التفسير، والفقه، والحديث، حتّى ملؤوا الآفاق علماً، وفكراً، وثقافةً، فقد فرّغ الإمام الباقر بعضهم وخصّصهم للإفتاء[3]، فتعاهدوا تدوين الحديث والسّنّة، وبرعوا في خلق وعي علمي عام باتّجاه تدوين الحديث ونشره في مختلف الأصقاع الإسلامية.

---

(١) تأريخ المذاهب الإسلامية، لابن زهرة: ٦٨٨.

(٢) قال أبان بن تغلب ـ وهو من أصحاب زين العابدين، والباقر، والصادق عليهم السلام ـ: مررت بقوم يعيبون عليّ روايتي عن جعفر عليه السلام، قال: فقلت: تلوموني في روايتي عن رجل ما سألته عن شيء إلاّ قال: قال رسول الله ﷺ؟ أنظر معجم رجال الحديث: ١٤٦/١.

ناهيك عن مضايقات الأمويين.

(٣) كان الإمام الباقر عليه السلام يقول لأبان بن تغلب: «اجلس في مجلس المدينة وافت الناس فإنّي أُحبُّ أن يُرى في شيعتي مثلك». أنظر منتهى المقال: ١٣٣/١.

وتُعد الكوكبة من العلماء الذين تخرّجوا من مدرسته من خيار أصحاب الأئمّة، ومن عيون كبار الفقهاء والعلماء، ومن أعمدة الفقه، والتفسير، والسيرة، وإلى الإمام الباقر عليه السلام يرجع الفضل في نشر تلك العلوم وبثّها.

تلامذته والرواة عنه

وهم كوكبة من أهل العلم والفضل، تلقّوا أفكاره وتلمّذوا عليه، أشير إلى بعضهم:

أبان بن تغلب الكوفي، وأبيض بن أبان، وبسّام الصيرفي، وأبو حمزة ثابت بن أبي صفيّة الثمالي، وجابر بن يزيد الجعفي، وابنه الإمام جعفر بن محمّد الصادق، والحجاج بن أرطاة، وحرب بن سُريح، والحكم بن عُتيبة، وربيعة بن أبي عبد الرحمن، وسدير بن حكيم بن صُهيب والد حنان بن سدير الصيرفي، وسليمان الأعمش، وشيبة بن نصاح، وعبد بن أبي بكر بن حزم، وعبد الله بن عطاء، وعبد الله بن محمّد بن عُمر بن عليّ بن أبي طالب، وعبد الرحمن بن طلحة الخُزاعي [إن كان محفوظاً]، وعبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، وعبد الرحمن بن هُرمُز الأعرج وهو أسنّ منه، وعبد الملك بن جُريح، وعبيد الله بن طلحة بن عُبيد الله بن كُريز الخُزاعي على خلافٍ فيه، وعُبيد الله بن الوليد الوصّافيّ، وعطاء بن أبي رَبَاح، وعَلْقَمه بن مَرْثَد، وعمر بن دينار، والقاسم بن الفضل الحُداني، وقُرّة بن خالد السدوسي، وكثير النّوّاء، وليث بن أبي سُلَيم، ومحمّد بن سُوقة، ومحمّد بن مسلم بن شهاب الزُّهري، ومُخَوَّل بن راشد، ومعمر بن يحيى بن سام، وأبو

جهضم موسى بن سالم، وموسى بن عُمير القُرَشيّ، وواصل مولى أبي عُيينة، ويحيى بن أبي كثير، ويحيى الكِنديّ، وأبو إسحاق السبيعي[1].

هذا ما ورد عن مصادر علماء الجمهور، وأما ما ورد عن مصادر علماء الشيعة، فعددهم أكثر من ذلك بكثير، وقد بلغوا أكثر من أربعمائة وخمسين محدّثاً وراوياً وتلميذاً.

ولعلّك تجد من بينهم عدداً من أئمة المذاهب، وأئمة التفسير، وأئمة الحديث، من أمثال: الأوزاعي، ابن جُريح، ربيعة الرأي، أبو حنيفة، محمّد بن مسلم الزّهري، الحكم بن عُتيبة، وعمرو بن دينار فقيه مكة ومفتيها، وغيرهم.

وبعضهم قد احتكّ بالإمام الباقر أكثر وفرّغ الكثير من وقته لطلب للعلم فنال حظوة شرف التعلّم، وانتهل معين المعرفة نبعاً صافياً، فأضحى من أصحاب الإمام. ومن جهة أخرى فقد حدب الإمام على أصحابه ورعاهم وسهر على تربيتهم، وقام بتسديد نفقاتهم، كما طلب من ولده الإمام الصادق أن يقوم بهذا الأمر من بعده، ويسهر على رعايتهم وتربيتهم، وهي كوكبة ليست قليلة العدد والشهرة، أشير إلى بعضهم:

أبان بن تغلب، ومحمّد بن مسلم، وبريد، وأبو بصير الأسدي، والفضيل بن يسار، وزرارة بن أعين، ومعروف بن خرّبوذ.

وهؤلاء ممّن أجمعت الأمّة على تصديقهم والإقرار لهم بالفقه والفضيلة وإليهم يرجع الفضل في تدوين أحاديث أهل البيت عليهم السلام، ولولاهم لضاعت تلك

---

(١) تهذيب الكمال: ١٣٨/٢٦ـ ١٣٩. وانظر تهذيب التهذيب: ٣١١/٩، الجرح والتعديل: ٣٤/٨، وكتاب الثقات، لابن حبان: ٣٤٨/٥.

الثروة الفكرية الهائلة التي يعتزّ بها العالم الإسلامي اليوم، وهي إحدى المصادر الأساسية للتشريع والاستنباط عند أتباع أهل البيت عليهم السلام.

الرعاية والمحاسبة

لقد بلغ اهتمام الإمام الباقر عليه السلام بتلامذته، وبما ينشرونه من معارف أهل البيت عليهم السلام وعلومهم، بأنْ كان يرعاهم رعاية خاصّة، ويوجّه الناس إليهم، ويعزّز مكانتهم لدى الناس، وكان يطلب منهم أن يجلسوا في المسجد ويفتوا الناس. وهذا دليل على اعتماده البالغ من تمكّنهم من علم الفقه، والحديث، والفتيا. فعلى سبيل المثال، قد طلب الإمام الباقر من أبان بن تغلب أن يجلس في مسجد المدينة ويفتي الناس، معرباً عن سروره وغبطته بما هو عليه من الفقه والمعرفة وهو من أخلص أصحاب الإمام.

وأبان بن تغلب قد بلغ من الفضل، والعلم، والرواية الذروة، ونال شرف التلمّذ على يدي السجاد، والباقر، والصادق، أئمة أهل البيت عليهم السلام، وقد أجمع القوم على وثاقته، كما قد خرّج الكثير منهم حديثه، فقد خرّج حديثه مسلم في صحيحه، والترمذي، والنسائي، وأبو داود، وابن ماجة، ووثّقه أحمد، وابن معين، والنسائي، وأبو حاتم.

وقال ابن عدي: له نسخ عامتها مستقيمة إذا روى عنه ثقة، وهو من أهل الصدق، وفي الرواية صالح لا بأس به، وإن كان مذهبه مذهب الشيعة.

وقال ابن سعد في طبقاته: كان ثقة.

وقال الذهبي: أبان الإمام المقريء، صدوق في نفسه، عالم كبير، حديثه يكون نحو المائة[١].

وله كتب في التفسير وعلم القراءة، والفرائض، وكان يحفظ أحاديث كثيرة، وقال الإمام الصادق عليه السلام لمّا أتاه نعيه: «أما والله لقد أوجع قلبي موت أبان»[٢].

وأما في شأن المحاسبة

فقد كان عليه السلام يحاسب رواته، وتلامذته على ما يفتون، وما يسلكون من مسالك ربما تؤدّي إلى ضلالهم وتجاوزهم عن الصراط القويم.

ويذكر ابن زهرة المحاسبة التي جرت من قبل الإمام الباقر لأبي حنيفة ـ لأنّ أبا حنيفة فقيه العراق وقد اشتهر بالرأي والقياس في الفقه ـ في أول لقاء له مع الباقر، فقال له الباقر: «أنت الذي حوّلت دين جدّي وأحاديثه بالقياس»[٣]، ويستنتج الشيخ ابن زهرة من هذه الواقعة فيقول:

«ومن هذا الحديث نتبيّن إمامة الباقر للعلماء، يحاسبهم على ما يبدر منهم وكأنّه الرئيس يحاكم مرؤوسيه ليحملهم على الجادة، وهم يقبلون طائعين تلك الرئاسة»[٤].

فروع العلم

اتسعت مدرسة الإمام الباقر عليه السلام العلمية، فشملت الكثير من حقول المعرفة، استوعبت

---

(١) سير أعلام النبلاء: ٤٧٥/٦.

(٢) أنظر منتهى المقال: ٣٣/١.

(٣) تأريخ المذاهب الإسلامية، لابن زهرة: ٦٨٩.

(٤) المصدر السابق.

ما تحتاجه الأمّة في حاضرها ومستقبلها، وبلغ الإمام الذروة في الكمال العلمي بمختلف فنونه، ولقد قيّضت العناية الإلهية به ليكون مجدّداً للحضارة الإسلامية في القرن الثاني الهجري، فوضع الأساس لعلوم شتّى، كانت قد مُنعت الأمّة منها من قبل، لظروف ذكرنا بعضها سابقاً، كما شيّد أركان علوم أخرى كان من سبقه من أهل البيت عليهم السلام من آبائه قد وضع لبناتها الأولى، فانبرى الباقر يوسّع من مداره العلمي ليستوعب حقولاً شتّى، فقد روي عنه أخبار المبتدأ، وأخبار الأنبياء، وكتب عنه المغازي، وآثروا عنه السنن، واعتمدوا عليه في مناسك الحج التي رواها عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فكان له الدور الكبير في توحيد الحج بين المسلمين، كما كتبوا عنه تفسير القرآن.

وروت عنه الخاصّة والعامّة الأخبار، وناظر من كان يرد عليه من أهل الآراء، وحفظ عنه الناس كثيراً من علم الكلام[1].

أشير إلى بعض تلك العلوم فيما يلي:

نماذج موجزة من علومه

أولاً: تفسير القرآن

لا شكّ ولا ريب أنّ أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام أول مَن بدأ بتفسير القرآن بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وقد بلغ ذروة الكمال بجميع فنون وآداب وسنن هذا العلم، فقد أخذ عنه الصحابة، وتميّز عليهم ابن عباس رضي الله عنه، فكان تلميذه البار، وموسوعة الإمام القرآنية.

---

(١) انظر الإرشاد: ١٦٣/٢.

ولقد استقصى عليّ آيات القرآن بجميع معانيها، وأحوالها، وشأن نزولها، ففهمها على حقيقتها من نبعها الصافي، ومن معينها الوارف.

فقد أخرج الحاكم الحسكاني بإسناده عن عليّ بن أبي طالب عليه السلام أنّه قال:

«ما في القرآن آية إلاّ وقد قرأتها على رسول الله صلى الله عليه وآله وعلّمني معناها»[1].

والإمام الباقر هو الإمام الخامس من أئمة أهل البيت عليهم السلام، ومن هذه السلسلة الطاهرة التي قد زُقّت العلم زقّا، وفجّرت ينابيعه أنهارا، فارتوت الأمّة من منهله العذب، وسارت إليه القوافل والركبان زرافات ووحدانا، لعلّهم يحضون من فيض علومه.

وقد أخرجت التفاسير الروائية الكثير من مرويات الإمام الباقر، وآراءه في القراءة، وشأن النزول، والتفسير، فأبانَ ما اشتمل عليه القرآن من أحكام، ووقائع، ومفاهيم روحية، وعِبَر وعظات، ودلائل مختلفة. فكان الإمام هو المرجع الأعلى للأمة في كلّ ذلك.

والمنهج التفسيري للإمام اتّخذ اتّجاهات مختلفة، فتارة يفسر القرآن بالقرآن، وأخرى بالسُّنّة الشريفة، وتارة أخرى يورد من السنن والوقائع الحادثة عند الأمّة أو الأمم السابقة. وليس بوسعنا أن نكشف عن كلّ تلك الاتجاهات التفسيرية، فذلك بحر واسع لا تدرك سواحله، ولا تحاط جوانبه، ولكنني سأرتفع بك إلى نماذج حيّة ومشرقة نستعين بها على اكتشاف تلك الجواهر القيّمة، كما يلي:

١. في بيان فضل القرآن الكريم

أورد القرطبي في تفسيره: «عن محمّد بن عليّ ـ الباقر ـ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله:

---

(١) شواهد التنزيل: ٣٣/٤٣/١.

«القرآن أفضل من كلّ شيء دون الله، وفضل القرآن على سائر الكلام كفضل الله على خلقه، فمن وقّر القرآن فقد وقّر الله، ومن لم يوقِّر القرآن لم يوقّر الله، وحرمة القرآن عند الله كحرمة الوالد على ولده. القرآن شافع مشفّع، وماحِلٌ مصدّق[1]، فمن شفع له القرآن شفع، ومن محل به القرآن صدّق، ومن جعله أمامه قاده إلى الجنّة، ومن جعله خلفه ساقه إلى النار. وحملة القرآن هم المحفوفون برحمة الله، الملبسون نور الله، المعلمون كلام الله، من والاهم فقد والى الله، ومن عاداهم فقد عادى الله، يقول الله تعالى: يا حملة القرآن استجيبوا لربّكم بتوقير كتابه يزدكم حُبّاً ويحبّبكم إلى عباده، يدفع عن مستمع القرآن بلوى الدنيا، ويدفع عن تالِ القرآن بلوى الآخرة، ومن استمع آية من كتاب الله كان له أفضل ممّا تحت العرش إلى التخوم، وإنّ في كتاب الله لسورة تُدعى العزيزة ويُدعى صاحبها الشريف يوم القيامة، تشفع لصاحبها في أكثر من ربيعة ومضر وهي سورة (يس)»[2] انتهى.

٢. في بيان الجهر بـ(بسم الله الرحمن الرحيم)

روى السيوطي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ذَكَرْتَ رَبَّكَ فِي الْقُرْآنِ وَحْدَهُ وَلَّوْاْ عَلَى أَدْبَارِهِمْ نُفُورًا﴾[3].

---

(١) ماحل مصدَّق: أي خصم مُجادل مُصدّق. قاله ابن الأثير. انظر لسان العرب: ٤١/١٣.

(٢) الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي: ٦/١٥-٧.

(٣) الإسراء: ٤٦.

أخرج البخاري في تأريخه، عن أبي جعفر محمّد بن عليّ أنّه قال: لِمَ كتمتم (بسم الله الرحمن الرحيم)؟ فنعم الإسم والله كتموا! فإنّ رسول الله ﷺ كان إذا دخل منزله، اجتمعت عليه قريش، فيجهر بـ(بسم الله الرحمن الرحيم) ويرفع صوته بها، فتولّي قريش فراراً، فأنزل الله تعالى ﴿وَإِذَا ذَكَرْتَ رَبَّكَ.. الآية﴾[1] انتهى.

٣. في بيان معنى (بكّة)

قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَالَمِينَ﴾[2].

قال الفخر الرازي: وفي اشتقاق بكّة وجهان: الأوّل؛ أنّه من البكّ الذي هو عبارة عن دفع البعض بعضاً، يقال: بكّه يبكّه بكّاً إذا دفعه وزحمه، وتباكّ القوم إذا ازدحموا، فلهذا قال سعيد بن جبير: سمّيت مكّة بكّة لأنّهم يتباكّون فيها أي يزدحمون في الطواف، وهو قول محمّد بن عليّ الباقر، ومجاهد، وقتادة، قال بعضهم: رأيت محمّد بن عليّ الباقر يصلّي فمرّت امرأة بين يديه فذهبتُ أدفعها فقال: دعها فإنّها ـ أي مكّة ـ سمّيت بكّة لأنّه يبكّ بعضهم بعضاً، تمر المرأة بين يدي الرجل وهو يصلي، والرجل بين يدي المرأة وهي تصلّي لا بأس في هذا المكان[3] انتهى.

---

(١) الدُّرّ المنثور، للسيوطي: ٢٦١/٥.

(٢) آل عمران: ٩٦.

(٣) تفسير الفخر الرازي: ١٦٢/٨.

٤. في بيان معنى ابتغاء الفضل

في تفسير قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُواْ فَضْلاً مِّن رَّبِّكُمْ﴾[١].

«إنّ المراد بقوله تعالى: ﴿أَن تَبْتَغُواْ فَضْلاً مِّن رَّبِّكُمْ﴾ هو أنْ يبتغي الإنسان حال كونه حاجّاً أعمالاً أخرى تكون موجبة لاستحقاق فضل الله ورحمته، مثل إعانة الضعيف، وإغاثة الملهوف، وإطعام الجائع، وهذا القول منسوب إلى أبي جعفر محمّد بن عليّ الباقر عليه السلام»[٢] انتهى.

٥. في بيان الصلاة على النّبيّ وآله

قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾[٣].

قال القرطبي: «وذكر الدارقطني عن أبي جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين أنّه قال: لو صلّيت صلاة لم أصلّ فيها على النّبيّ ولا على أهل بيته لرأيت أنّها لا تتم»[٤].

وقال المقريزي (ت: ٨٤٥هـ): «خرّج الطبراني من طريق عبيدة بن حميد. قال: حدّثني فطر بن خليفة عن أبي جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين عن أبيه عن جدّه الحسين بن عليّ عليهم السلام، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: مَن ذُكرتُ عنده فخطىء الصلاة عَلَيَّ خطىء طريق الجنّة»[٥].

---

(١) البقرة: ١٩٨.

(٢) التفسير الكبير: ١٨٧/٥.

(٣) الأحزاب: ٥٦.

(٤) الجامع لأحكام القرآن: ٢٢٦/١٤.

(٥) إمتاع الأسماع، للمقريزي: ٧٨/١١، انظر كنز العمال: ٢٢٥٠/٥٠٨/١، انظر الأحاديث تحت الأرقام (٢١٣٨) إلى (٢٢٥٥).

٦. في بيان بدْء الخلق

قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَى شَهِدْنَا﴾[١].

قال السيوطي: «أخرج أبو الشيخ ـ ابن حيّان ـ عن جعفر بن محمّد قال: كنت مع أبي؛ محمّد بن عليّ فقال له رجل: يا أبا جعفر، ما بَدءُ خَلقِ هذا الركن؟ فقال: إنّ الله لمّا خلق الخلقَ قال لبني آدم: (ألست بربّكم؟) قالوا: (بلى). فأقرُّوا، وأجرى نهراً أحلى من العسل، وألينَ من الزُّبد، ثمّ أمرَ القلمَ فاستمدّ من ذلك النهر، فكتبَ إقرارهم وما هو كائن إلى يوم القيامة، ثمّ ألقمَ ذلك الكتاب هذا الحجر، فهذا الاستلام الذي تَرَى إنما هو بيعة على إقرارهم الذي كانوا أقرُّوا به»[٢] انتهى.

٧. في بيان مصداق (خير أمّة)

قال تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾[٣].

قال السيوطي: «أخرج ابن أبي حاتم، عن أبي جعفر ـ الباقر ـ: كنتم خير أمّة قال: أهل بيت النّبيّ»[٤].

٨. في بيان معنى الهدي

قوله تعالى: ﴿هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾[٥].

---

(١) الأعراف: ١٧٢.

(٢) الدُّرّ المنثور: ٦٦٦/٦، حسب طبعة مركز هجر ـ القاهرة.

(٣) آل عمران: ١١٠.

(٤) الدُّرّ المنثور: ٧٢٧/٣، انظر تفسير القرآن العظيم، لابن أبي حاتم: ٣٩٧٤/٧٣٣/٣.

(٥) المائدة: ٩٥.

أخرج بن أبي حاتم بإسناده عن أبي جعفر محمّد بن عليّ:

«أنّ رجلاً سأل عليّاً عن الهدي ممّا هو؟ فقال: من الثمانية الأزواج. فكأنّ الرجل شكّ.

قال عليّ: تقرأ القرآن؟ قال: نعم، قال: فسمعت الله يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَوْفُواْ بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الأَنْعَامِ﴾[1]، قال: وسمعته يقول: ﴿لِيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَى مَا رَزَقَهُم مِّن بَهِيمَةِ الأَنْعَامِ﴾[2]، ﴿وَمِنَ الأَنْعَامِ حَمُولَةً وَفَرْشًا﴾[3]، قال: فسمعته يقول: ﴿مِّنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعْزِ اثْنَيْنِ...، وَمِنَ الإِبِلِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْبَقَرِ اثْنَيْنِ﴾[4]، قال: فسمعت الله يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَقْتُلُواْ الصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ﴾[5] إلى قوله: ﴿هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾، فقال الرجل: نعم، فقال عليّ: قتلت ظبياً فما علي. قال شاة. قال عليٌّ: هدياً بالغ الكعبة. فقال الرجل: نعم. فقال عليّ: قد سمّاه الله (هدياً بالغ الكعبة) كما تسمع»[6].

٩. في بيان معنى قياماً للناس

قال تعالى: ﴿جَعَلَ اللّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِّلنَّاسِ﴾[7].

---

(١) المائدة: ١.

(٢) الحج: ٣٤.

(٣) الأنعام: ١٤٢.

(٤) الأنعام: ١٤٣ـ ١٤٤.

(٥) المائدة: ٩٥.

(٦) تفسير القرآن العظيم: ٤/١٢٠٧/٦٨٠٧.

(٧) المائدة: ٩٧.

أخرج ابن أبي حاتم بإسناده عن جعفر بن محمّد، عن أبيه، عن جدّه في قول الله: ﴿جَعَلَ اللّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِّلنَّاسِ وَالشَّهْرَ الْحَرَامَ﴾، قال: «قياماً للناس تعظيمهم إياها، والشهر الحرام تعظيمهم إياه»[١].

١٠. في بيان الخائضين في آيات الله

قال تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ... الآية﴾[٢].

قال السيوطي:

«أخرج عبد بن حميد، وابن المنذر، عن محمّد بن عليّ قال: إنّ أصحاب الأهواء الذين يخوضون في آيات الله»[٣].

١١. في بيان مصداق (الصادقين)

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ وَكُونُواْ مَعَ الصَّادِقِينَ﴾[٤].

قال السيوطي: أخرج ابن عساكر بإسناده عن أبي جعفر ـ الباقر ـ في قوله تعالى: ﴿ وَكُونُواْ مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ قال: «مع عليّ بن أبي طالب»[٥].

---

(١) تفسير القرآن العظيم: ٦٨٦١/١٢١٥/٤، انظر الدرّ المنثور: ٥٤٣/٥.

(٢) الأنعام: ٦٨.

(٣) الدُّرّ المنثور: ٨٨/٦

(٤) التوبة: ١١٩.

(٥) الدُّرّ المنثور: ٥٨٢/٧، وانظر شواهد التنزيل: ٣٥٥/٣٤٤/١، وأخرج الحاكم بإسناده عن جابر، عن أبي جعفر الباقر عليه السلام قال: مع آل محمّد صلى الله عليه وآله. شواهد التنزيل: ٣٥٣/٣٤٣/١، وقد تقدّم تفسير الآية في الجزء الأول، فلاحظ.

١٢. في بيان خصائص ولادة النّبيّ صلى الله عليه وآله

قال تعالى: ﴿لَقَدْ جَاءكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾[١].

أخرج الطبري بإسناده عن عبد الرزاق قال: أخبرنا ابن عُيينة، عن جعفر بن محمّد، عن أبيه في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جَاءكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ قال: لم يصبه شيء من ولادة الجاهلية. قال: وقال النّبيّ صلى الله عليه وآله: «**إنّي خرجت من نكاح ولم أخرُج من سفاح**»[٢].

كما أخرج ابن سعد، وابن أبي شيبة في (المصنَّف)، عن محمّد بن عليّ بن الحسين، أنّ النّبيّ صلى الله عليه وآله قال: «**إنما خرجت من نكاح، ولم أخرُج من سفاح، من لَدُنْ آدم لم يُصِبْني من سفاح أهل الجاهلية شيء، لم أخرج إلا من طُهْرة**»[٣].

١٣. في بيان شجرة طوبى

قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ طُوبَى لَهُمْ وَحُسْنُ مَآبٍ﴾[٤].

أورد القرطبي في جامعه: «قال أبو جعفر محمّد بن عليّ: سُئل النّبيّ صلى الله عليه وآله عن قوله تعالى: ﴿طُوبَى لَهُمْ وَحُسْنُ مَآبٍ﴾ قال: «**شجرة أصلها في داري**

---

(١) التوبة: ١٢٨.

(٢) تفسير الطبري: ٩٧/١٢.

(٣) أنظر تفسير الدر المنثور: ٦٠٣/٧، وأخرجه عبد الرزاق (١٣٢٧٣)، وابن أبي حاتم: ١٩١٧/٦، والبيهقي: ١٩٠/٧، وقال الألباني: وهذا مرسل صحيح الإسناد. انظر إرواء الغليل: ٣٣١/٦.

(٤) الرعد: ٢٩.

وفروعها في الجنّة» ثُمّ سئل عنها مرّة أخرى فقال: «**شجرة أصلها في دارعليّ وفروعها في الجنّة**» فقيل له: يا رسول الله، سُئلت عنها فقلت: «أصلها في داري وفروعها في الجنّة»، ثمّ سُئلت عنها فقلت: «أصلها في دارعليّ وفروعها في الجنّة». فقال النّبيّ ﷺ: «**إنّ داري ودارعليّ غداً في الجنّة واحدة في مكان واحد**»[1].

وقد أخرج الحاكم بإسناده عن جابر، عن أبي جعفر، نحوه باختلاف يسير، وهو في جواب النّبيّ ﷺ حينما سُئل عن ذلك فقال: «**إنّ داري ودار عليّ واحدة**»[2].

١٤. في بيان أصحاب اليمين

قوله تعالى: ﴿**كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ۝ إِلاَّ أَصْحَابَ الْيَمِينِ**﴾[3].

أورد القرطبي في جامعه أيضاً: قال أبو جعفر الباقر:

«نحن وشيعتنا أصحاب اليمين، وكلّ من أبغضنا أهلَ البيت فهم المُرْتَهنون»[4].

تفسيران

الأول: تفسير أبي حمزة ثابت بن دينار الثُّمالي: وهو تفسير للقرآن الكريم، رواه

---

(١) الجامع لأحكام القرآن: ٣٢٥/٩.

(٢) شواهد التنزيل: ٣٩٨/١.

(٣) المدّثر: ٣٨ـ٣٩.

(٤) الجامع لأحكام القرآن: ٨٥/١٩، وانظر شواهد التنزيل، للحاكم: ٣٨٨/٢ (١٠٣٨) و(١٠٣٩)، ومن الجدير بالذكر: أنّ الحاكم الحسكاني في شواهده قد أخرج الكثير الكثير من الروايات الواردة عن أبي جعفر الباقر عليه السلام، فلاحظ.

أبو حمزة عن أبي جعفر الباقر عليه السلام، وقد ضمّنه الكثير من الروايات الواردة عن النّبيّ صلى الله عليه وآله وعن أمير المؤمنين عليّ عليه السلام، برواية الإمام الباقر عليه السلام.

الثاني: تفسير الشهيد زيد بن عليّ: والمسمّى تفسير غريب القرآن، ومن المعلوم أنّ الشهيد زيد بن عليّ قد تلمّذ على أبيه الإمام زين العابدين، وأخيه الإمام الباقر، وقد أشار إلى ذلك الكثير من المؤرّخين والرجاليين[1].

وأخيراً: إنّنا لا نستطيع أن نستقصي روايات أبي جعفر الباقر في التفسير لأنّ ذلك عمل ليس باليسير، وهو بحاجة إلى رسالة تستوعب تفسير القرآن بتمامه، وهذا بحر زاخر لا نقدر على السباحة فيه، ولا يتناسب مع اختصار هذا الكتاب.

ولكنني أحببت أن أرشدك إلى ما أخرجه المفسرون من رواياتٍ عن أبي جعفر خصوصاً التفاسير الروائية أو التفسير بالمأثور، كتفسير ابن أبي حاتم، وتفسير الطبري، وتفسير الحاكم الحسكاني، وتفسير السيوطي، هذا من طرق علماء السُّنّة ومفسّريهم، وأما من طرق الزيدية، فلاحظ تفسير الحبري، وتفسير فرات الكوفي، وأما من طرق الشيعة فكثير جدّاً.

إنّ ما تقدّم من الإشارة والإرشاد، قد لا يحقّق هدفنا في تبيان صورة كاملة عن منهج الإمام الباقر التفسيري، ولكنّه بلا شكّ يعرض صورة جليّة، وواضحة عن عمق علوم الإمام التفسيرية، ويقودنا للإيمان بمرجعيّته العلمية.

الإمام الباقر يحدّد المرجعية في التفسير

لا شكّ أنّ علماء الأمّة الإسلامية وفقهاءهم قد نالوا حظوظهم من تفسير القرآن

---

(١) أنظر تهذيب الكمال: ٩٦/١٠، تهذيب التهذيب: ٣٦٢/٣، سير أعلام النبلاء: ١٨٣/٦، تأريخ الإسلام، للذهبي: حوادث سنة ١٢١ـ١٤٠هـ/١٠٥.

الكريم، كلٌّ حسب مقدار فهمه وجهده، ولهم في ذلك مناهج وطرق متعدّدة، شريطة أن يتمّ ذلك وفق المنهج العلمي الملتزم بأصول الشريعة وقواعد التفسير، وأن يتجنّب التفسير بالرأي، فقد توعّد المصطفى ﷺ صاحب التفسير بالرأي بأشدّ العقوبة. فقد أخرج البغوي بإسناده عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «**من قال في القرآن برأيه فليتبوّأ مقعده من النار**»[١].

وأخرج البغوي أيضاً بإسناده عن ابن عباس رضي الله عنه عن النّبيّ ﷺ قال: «**من قال في القرآن بغير علم فليتبوّأ مقعده من النار**»[٢]، ومهما بلغ صاحب التفسير بالرأي من الحصافة في الرأي يبقى في معرض الخطأ والإنكار، فقد أخرج البغوي بإسناده عن جندب بن عبد الله البجلي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ**»[٣].

ومن هذه المنطلقات وغيرها نجد أنّ الإمام الباقر عليه السلام يحذّر عمرو بن عبيد من إعمال الرأي في التفسير، والابتعاد عن منهج أهل البيت عليهم السلام في التفسير، بل يُبيّن أنّ مرجعية التفسير لكتاب الله تعالى تعود إليهم، وبهم تتحقّق الهداية.

ولكي تقف على الحقيقة كما هي تعال معي لنصغي لما قاله الإمام الباقر عليه السلام:

أخرج فرات الكوفي بإسناده عن سعد بن طريف قال:

كنت جالساً عند أبي جعفر عليه السلام فجاءه عمرو بن عبيد[٤] فقال له: أخبرني عن قول

---

(١) معالم التنزيل في التفسير والتأويل، للبغوي: ١١/١ـ١٢.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

(٤) عمرو بن عبيد التميمي البصري: من زعماء المعتزلة ومن الزهاد.
قال ابن سعد: كان كثير الحديث عن الحسن ـ البصري ـ وغيره وكان صاحب رأي ليس بشيء في الحديث معتزلي، توفي سنة ١٤٢هـ انظر تهذيب التهذيب: ٦٢/٨ـ٦٥.

الله تعالى: ﴿وَلاَ تَطْغَوْا فيه فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبي وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْه غَضَبي فَقَدْ هَوَى، وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى﴾[1] قال له أبو جعفر عليه السلام:

إنّ التوبة والإيمان والعمل الصالح لا يُقبل إلاّ بالاهتداء، أمّا التوبة فمن الشرك بالله، وأمّا الإيمان فهو التوحيد لله، وأمّا العمل الصالح فهو أداء الفرائض، وأمّا الاهتداء فبولاة الأمر ونحن هم. وأمّا قوله: ﴿وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْه غَضَبي فَقَدْ هَوَى﴾ فإنّما على الناس أن يقرؤوا القرآن كما أُنزل فإذا احتاجوا إلى تفسيره فالاهتداء بنا وإلينا يا عمرو»[2] انتهى.

وهكذا فقد قطع الإمام الباقر عليه السلام الطريق على أصحاب الرأي في التفسير، كما ألزم المفسّرين بالرجوع إليهم ليهتدوا طريق الهدى والصواب[3].

ثانياً علم الكلام

وهو علم العقائد، وللإمام الباقر عليه السلام فيه صولات وجولات، مدافعاً فيها عن الشريعة المحمّديّة، وموضّحاً الكثير ممّا أُبهم على الأمّة من معانيه، كالقضاء

---

(١) طه: ٨١ ـ ٨٢.

(٢) تفسير فرات الكوفي: ٢٥٧ ح ٣٥١.

(٣) لقد نُسب للإمام الباقر عليه السلام تفسير للقرآن الكريم، رواه عنه أبو الجارود (زياد بن المنذر) رئيس الجارودية الزيدية، ذكر ذلك ابن النديم في الفهرست. ولا اعتبار لهذا التفسير لضعف طرقه، وضعف راويه، فقد ورد لعنه على لسان الإمام الصادق عليه السلام فقال:

لعنه الله فإنّه أعمى القلب، أعمى البصر. وقال فيه محمّد بن سنان: أبو الجارود لم يمت حتّى شرب المسكر، وتولّى الكافرين.

انظر الفهرست، لابن النديم: ٣١١، وانظر معجم رجال الحديث، للإمام الخوئي: ٣٣٦/٨، وانظر التفسير والمفسرون، لهادي معرفة: ٤٧٧/١.

والقدر، والنشأة، وأزلية واجب الوجود، وفلسفة الموت، وتنزيه الخالق عن التجسيم والرؤية، وأفعال الله تعالى، والوسائط، والشفاعة، والإمامة، وغيرها من المسائل.

كما قد سُئل عن أعقد المسائل الكلامية وأدقّها فأجاب عنها ببساطة ملفتة. ومن الجدير بالذكر أنّ عصر الإمام الباقر عليه السلام كان من أشدّ العصور الإسلامية حسّاسية، فقد امتدت فيه الفتوحات الإسلامية إلى مناطق واسعة من العالم وشعوب الأرض.

ممّا أثار ذلك موجة من الأحقاد العصبية في نفوس المعادين للإسلام، فقاموا بحملة دعائية ضدّ العقيدة الإسلامية، فأثاروا الشكوك والشبهات والأوهام بين أبناء المسلمين، ولم يتصدّى لها أحد من حكّام بني أميّة، إذْ لم يؤثر عنهم ذلك، كما لم يكن هناك من يتصدّى إلى إنقاذ المسلمين في ذلك العصر سوى الإمام الباقر عليه السلام، فأخذ بردّها وتبيان زيفها بحجج وبراهين دامغة. ومن تلك المسائل ما يلي:

١. أزلية واجب الوجود

وهذا المبحث يعتبر من أهم البحوث الكلامية وأدقّها، تناولها الإمام وكشف الغطاء عنها، وسدّ الثغرات التي حاول الزنادقة الدخول منها، فلذا أجاب الإمام ببيان واضح وعلميّ دقيق:

روى الشيخ محمّد بن يعقوب بإسناده عن أبي بصير قال: جاء رجل إلى أبي جعفر الباقر عليه السلام فقال له: أخبرني عن ربّك متى كان؟

فقال: ويلك، إنّما يقال لشيء لم يكن: متى كان. إنّ ربّي تبارك وتعالى كان ولم يزل حيّاً بلا كيف، ولم يكن له كان، ولا كان لكونه كون، كيف ولا كان له أين، ولا كان في شيء، ولا كان على شيء، ولا ابتدع لمكانه مكاناً ولا قوي بعد ما كوّن الأشياء، ولا كان ضعيفاً قبل أن يكوّن شيئاً ولا كان مستوحشاً قبل أن يبتدع شيئاً ولا يشبه شيئاً مذكوراً ولا كان خلواً من الملك قبل إنشائه[1] ولا يكون منه خلواً بعد ذهابه؛ لم يزل حيّاً بلا حياة وملكاً قادراً قبل أن ينشيء شيئاً وملكاً جبّاراً بعد إنشائه للكون، فليس لكونه كيف ولا له أين ولا له حدٌّ ولا يعرف بشيء يشبهه ولا يهرم لطول البقاء ولا يصعق[2] لشيء بل لخوفه تصعق الأشياء كلّها كان حيّاً بلا حياة حادثة ولا كون موصوف ولا كيف محدود ولا أين موقوف عليه ولا مكان جاور شيئاً، بل حيٌّ يُعرف وملك لم يزل له القدرة والملك أنشأ ما شاء حين شاء بمشيئته، ولا يحدُّ ولا يبعّض ولا يفنى، كان أوّلاً بلا كيف، ويكون آخراً بلا أين، وكلُّ شيء هالك إلاّ وجهه؛ له الخلق[3] والأمر تبارك الله ربّ العالمين؛ ويلك أيها السائل إنّ ربّي لا تغشاه الأوهام، ولا تنزل به الشبهات ولا يحار، ولا يجاوزه شيء، ولا ينزل به الأحداث، ولا يسأل عن شيء ولا يندم على شيء ولا تأخذه سنةٌ ولا نومٌ له ما في السموات وما في الأرض وما بينهما وما تحت الثرى»[4] انتهى.

أقول: هذه العبارات العلمية الدقيقة للإمام الباقر عليه السلام تُنبئك عن دقّة الإمام في تعبيره وبيانه، ومدى هيمنته العلمية في مسائل هذا العلم، إذ كلّ فقرة من فقرات

---

(١) أي قبل إنشاء الملك في الناس ولا بعد ذهابه عنهم.

(٢) أي لا يغشى عليه لخوف. وتصعق الأشياء كلّها: أي تهلك أو تضعف.

(٣) الخلق: المراد به عالم الإمكان. والأمر: المراد به وضع الشرائع.

(٤) أصول الكافي: ٨٨/١ ـ ٨٩

الجواب تحكي عن قانون فلسفي وقاعدة كلامية، وهي بحاجة إلى مزيد من الشرح والتوضيح، وهذا ما يخرجنا عن الاختصار ورعايته.

٢. رسالة الأفعال

لقد تحيّر الكثيرون في فهم آلية أفعال الله تعالى، فتساءلوا: كيف يعود الشيء إلى ما كان منه البدء؟

فقد أوضح القرآن استغراب الناس إعادة الخلق، فاحتجّ عليهم بالبرهان العقلي، قال تعالى: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلاً وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ۞ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾[1].

ولكي يوضّح الإمام الباقر عليه السلام ذلك المعنى للسائل، فيضرب له مثلاً حسيّاً من الواقع لتقريب المعنى، وفيه الدلالة على أنّ العود إلى ما كان منه البدء. ففي العلل مسنداً عن أبي إسحاق الليثي عن الباقر عليه السلام في حديث طويل... ثمّ قال: أخبرني يا إبراهيم عن الشمس إذا طلعت وبدا شعاعها في البلدان أهو باين من القرص؟ قلت: في حال طلوعه باين، قال: أليس إذا غابت الشمس اتصل ذلك الشعاع بالقرص حتّى يعود إليه؟ قلت: نعم. قال: كذلك يعود كلّ شيء إلى سنخه وجوهره وأصله...»[2].

وهذا المعنى مع التمثيل متكرّر في أحاديث الطينة، وفي أحاديث نشأة الخلق، أشرت إلى بعضها فيما تقدّم، فلاحظ.

---

(١) يس: ٧٨ـ ٧٩.

(٢) علل الشرائع: ٢/٣٣٥، ٨١

٣. الشفاعة

وهي من المسائل التي ظهر فيها الخلاف وتباينت الآراء حولها في ذلك العصر، بعد أن كانت الأمّة متّفقة على أصولها وأساسها، ولذا ينبغي بسط البحث فيها، كما يلي:

ما معنى الشفاعة؟

وهي من الشفع مقابل الوتر، كأنّ الشفيع ينضمّ إلى الوسيلة الناقصة التي مع المستشفع فتكتمل الوسيلة وترقى بالشفيع إلى حدّ القبول والتأثير، فيتأهّل لنيل المراد، والفوز بما لم يكن أهلاً للفوز به لنقص وسيلته وقصورها، مع ضرورة أن يكون المستشفَع أهلاً للشفاعة.

الشفاعة بين الاتّفاق والاختلاف

قال القاضي عبد الجبار المعتزلي: «لا خلاف بين الأمّة في أنّ شفاعة النّبيّ صلى الله عليه وآله ثابتة للأمّة، وإنّما الخلاف في أنّها ثبتت لمن؟

فعندنا أنّ الشفاعة للتائبين من المؤمنين، وعند المرجئة أنّها للفسّاق من أهل الصلاة»[1] انتهى.

وقال أبو الحسن الأشعري: «واختلفوا في شفاعة رسول الله صلى الله عليه وآله هل هي لأهل الكبائر؟

فأنكرت (المعتزلة) ذلك، وقالت بإبطاله.

---

(١) شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبد الجبار: ٤٦٣.

وقال بعضهم: الشفاعة من النّبيّ ﷺ للمؤمنين أن يُزادوا في منازلهم من باب التفضيل.

وقال (أهل السنة والاستقامة) بشفاعة رسول الله ﷺ لأهل الكبائر من أمّته»[١] انتهى.

وقال القاضي عبد الجبار: «فأما قولنا في إثبات الشفاعة فهو معروف، ونزعم أنّ من أنكره فقد أخطأ الخطأ العظيم، ولكنّا نقول: لأهل الثواب دون أهل العقاب، ولأولياء الله دون أعدائه، ويشفع ﷺ في أن يزيدهم تفضلاً عظيماً»[٢] انتهى.

الآيات

لقد دلّت الآيات القرآنية على الشفاعة بعد أن تكون بإذن الله تعالى فهي نوع من الخضوع لله تعالى، والتعبّد له، وقد أذن الله تعالى لبعض عباده بالشفاعة وفي طليعتهم النّبيّ الأكرم ﷺ وأهل بيته الأطهار.

قال تعالى: ﴿لاَ يَمْلِكُونَ الشَّفَاعَةَ إِلاَّ مَنِ اتَّخَذَ عِندَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا﴾[٣].

وقال تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ لاَّ تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ إِلاَّ مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ﴾[٤].

وقال تعالى: ﴿وَلاَ تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ عِندَهُ إِلاَّ لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾[٥].

---

(١) مقالات الإسلاميين، لأبي الحسن الأشعري: ١٦٦/٢.

(٢) فضل الاعتزال: ٢٠٧، نقلاً عن آراء المعتزلة الأصولية، لعليّ الضويحي: ١٢٠.

(٣) مريم: ٨٧.

(٤) طه: ١٠٩.

(٥) سبأ: ٢٣.

وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُواْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَاسْتَغْفَرُواْ اللّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُواْ اللّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾[1].

الروايات

أما الروايات الواردة عن النّبيّ الأكرم صلى الله عليه وآله وأهل بيته، فهي كثيرة جداً في هذا الموضوع وقد بلغت حدّ التواتر، أشير إلى بعضها:

١ـ أخرج البخاري بإسناده عن جابر بن عبد الله، أنّ النّبيّ صلى الله عليه وآله قال:

«أُعطيت خمساً، لم يُعطهُنَّ أحد قبلي: نُصِرْتُ بالرُّعب مسيرةَ شهرٍ، وجُعلتْ ليَ الأرض مَسْجِداً وطَهُوراً، فأيّما رجلٍ من أُمّتي أدركته الصلاة فليُصلِّ وأُحلّت لي المغانم ولم تَحِلَّ لأحدٍ قبلي، وأُعطيتُ الشفاعة، وكان النّبيّ يُبعث إلى قومه خاصّة وبعثت إلى الناس عامَّة»[2].

٢ـ وأخرج مسلم بإسناده عن أبي هريرة قال:

قال رسول الله صلى الله عليه وآله: **«أنا سيّد ولد آدم يوم القيامة، وأوّلُ من ينشقُّ عنه القبر، وأوّل شافعٍ وأوّل مُشَفَّع»**[3].

٣ـ روى المتقي الهندي في كنز العمال: قال عليّ بن أبي طالب: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: **«شفاعتي لأمّتي مَن أحبَّ أهل بيتي وهم شيعتي»**[4].

---

(١) النساء: ٦٤.

(٢) صحيح البخاري: ٣٢٨/١٢٨/١، كتاب التيمم، وانظر كتاب الصلاة ح٤٣٧، وانظر مسند أحمد: ٣٠١/١، ٢١٣/٣.

(٣) صحيح مسلم: ٢٢٧٨/١٧٨٢/٤، كتاب الفضائل.

(٤) كنز العمال: ٣٤١٧٩/١٠٠/١٢.

٤ـ روى المتقي الهندي أيضاً: قال أبو هريرة: قال رسول الله ﷺ: «**الشفاعة خمسة: القرآن، والرحم، والأمانة، ونبيّكم، وأهلُ بيته**»[١].

هذا ما ورد بشكل مختصر من طرق أهل السُّنّة، وأما ما ورد من طرق مدرسة أهل البيت عليهم السلام فكثير جدّاً، والشفاعة عندهم أوضح من أن تخفى. واكتفي بذكر روايتين:

١ـ روى البرقي بإسناده عن أبي حمزة، قال: قال أبو جعفر عليه السلام: «إنّ لرسول الله ﷺ شفاعة في أمّته»[٢].

٢ـ روى البرقي أيضاً بإسناده عن معاوية بن وهب، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله تعالى: ﴿**لا يَتَكَلَّمُونَ إِلاَّ مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَحْمَنُ وَقَالَ صَوَابًا**﴾[٣]، قال: نحن والله المأذون لهم في ذلك اليوم والقائلون صوابا، قلت: جعلت فداك وما تقولون إذا تكلّمتم؟ قال: نمجّد ربّنا، ونصلّي عليّ نبيّنا، ونشفع لشيعتنا فلا يردّنا ربّنا»[٤].

مورد الشفاعة

إنّ الذي يكون مورداً للشفاعة مَن إذا كانت له القابلية واللياقة للتلبّس بالكمال وبلوغ الدرجة المقصودة، وقد سعى لها سعيها، لكنّه لم يتأهّل لنيلها،

---

(١) كنز العمال: ٣٩٠٤١/٣٩٠/١٤، وفي الباب روايات كثيرة، انظر الأحاديث تحت الأرقام (٣٩٠٤٢) إلى (٣٩١١٧).

(٢) المحاسن: ٥٨٥/٢٩٤/١.

(٣) النبأ: ٣٨.

(٤) المحاسن: ٥٨٠/٢٩٢/١.

ذلك لنقص وسيلته بتقصير منه، فيكون للشفيع دور حينئذ لرفع ذلك النقص، لكون الشفاعة متمّمة للسبب لا مستقلّة في التأثير، فالذي لا يسعى لتهيئة الأسباب لنيل الثواب أو بلوغ الدرجات الرفيعة لا يكون مورداً للشفاعة، فقد أخرج الإمام أحمد بن حنبل بإسناده عن ابن عباس قال: إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «**أعطيت خمساً لم يعطهن نبي قبلي... وأعطيت الشفاعة فأخّرتها لأمّتي فهي لمن لا يشرك بالله شيئاً**»[1].

دور الشفيع

إن الله تعالى حبا أولياءه بهذه الكرامة، وهي كرامة الشفاعة، وجعل لها ضوابط وموازين، فالشفيع لا يتجاوز تلك الضوابط والمقاييس الإلهية، فهو يتشفّع بإعمال صلاحياته الممنوحة له من قبل المولى، فهو لا يسأل الله تعالى إبطال مولويته، ولا إبطال حكمه، ولا إلغاء جزائه، بل يطالب بعفوه وكرمه، لكونه تلطّف عليه بهذه الكرامة وحباه بهذه الوجاهة، ولأنّه هو العفوّ الكريم، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لكون العبد صادقاً في اعتقاده الحق، ومحبّاً لأولياء الله تعالى.

فالشفاعة حقيقتها: التوسط في إيصال ثواب وبلوغ درجة، أو تخفيف عقوبة، لا بنحو التدخّل والاعتراض، وإنما بنحو الطلب والالتماس.

الشفاعة في حوار الإمام الباقر عليه السلام

الإمام الباقر عليه السلام يستنبط كرامة الشفاعة الإلهية من القرآن الكريم، ويوضّح ذلك

---

(١) مسند أحمد: ٣٠١/١.

المعنى في ضوء منهج أهل البيت عليهم السلام، وهذا ما يتجلّى من خلال حواره مع حرب بن شريح البصري؛ فقد روى فرات الكوفي بإسناده عن الأخير قال:

قلت لمحمّد بن عليّ عليه السلام: أيّ آية في كتاب الله أرجى؟

قال: ما يقول فيها قومك؟

قلت: يقولون: ﴿يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ﴾[1].

قال: لكنّا أهل البيت لا نقول ذلك.

قال: قلت: فأيش [فأيّ شيء] تقولون فيها؟

قال: نقول: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾[2] الشفاعة والله الشفاعة والله الشفاعة»[3] انتهى.

نتيجة البحث

يفهم من مجموع الآيات والروايات في شأن الشفاعة؛ أنّ الشفاعة يوم القيامة ليست لمن شاء كما شاء، بل تجري وفق مشيئة الله تعالى، وإرادته، وحكمته، ولطفه، وذلك جزاءً لأعمالٍ جعلها الله أسباباً للشفاعة، ومورداً لها، كتقصيره في بعض فرائض الله تعالى أو قصوره عن نيل درجة رفيعة مع توفّر مؤهّلاتٍ لذلك كاعتقاده الحقّ، وموالاة الرسول صلى الله عليه وآله وأهل بيته الكرام، فيكافأ بها لرفد نقصه في عمله، وقصوره عن بلوغ مرامه.

---

(١) الزّمر: ٥٣.

(٢) الضّحى: ٥.

(٣) تفسير فرات الكوفي: ٥٧١ ح ٧٣٤.

وفي هذا المقدار من بيان عمق الإمام في علم الكلام، كفاية في إثبات المقصود، فلو بسطنا الكلام فيه لاحتجنا إلى مزيدٍ من الوقت والجهد ولخرجنا عن الاختصار.

ثالثاً: جامعة علم الفقه

لم أجد عنواناً مناسباً يهب لنا بصدق معنى ما كان عليه الإمام الباقر عليه السلام من عمق في الفقه سواه، وأحسب أنّ الألفاظ تحتبس وتضيق بمعانيها لتعكس لنا واقع ما كان عليه الإمام الباقر عليه السلام من العلم، فهي مشيرة لكنّها غير مدلّة دلالة واقعية، إذ كان الإمام الباقر جامعة في الفقه بما للكلمة من معنى، وقد استوعب هذه الجامعة الإمامية الكثير الكثير، وربما سنحت الفرصة لكي يبيّن الإمام شيئاً من علومه، إذ كان الاتجاه السياسي في العصر الأموي إهمال كلّ أثر فقهي يرد من طريق أهل البيت عليهم السلام فاختلقوا زعامات ومرجعيات شكلية ليس لها نصيب من العلم والورع وحاولوا أن يسلّطوا الأضواء عليهم ويجبروا الأمّة بالرجوع إليهم فأضحى للسلاطين وعّاظ وفقهاء، فتسلّق على منصّة الفقه والإفتاء من لا أهليّة له بالفقه، ففسّروا الكتاب بالرأي، ونسبوا للسنّة ما رغبت الأهواء ودرّت المصالح، وأنزلوا الشريعة منازل مراد الحكّام في كثير من الأحيان، وقد أضحت هذه المشكلة من أعمق المشاكل التي واجهت الأمّة، إذ ليست هي مشكلة اقتصادية فتعالج، وليست هي مشكلة سياسية فتسوّى، وليست مشكلة اجتماعية فتُصلح، وإنما هي مشكلة دينية تتعلّق بضمير الأمّة وروحها وجوهرها، فلم يكن مَن يتصدّى لكلّ ذلك الانحراف والتخلّف الديني سوى أئمة أهل البيت عليهم السلام، فكان

للإمام الباقر الدور الكبير في إرجاع الأمّة إلى مصادر التشريع، فكان يبيّن للأمّة ولتلامذته أصول الاستنباط وطرقه، وما يعتمده في فتياه، وقد سعى في تربية تلامذته بطريقته تلك، فلذا كانوا ينشدونه الدليل رغم إيمانهم العميق بأصالة فتواه، وتعبّدهم بها دون سواها، ولكنّه أراد لهم أن يتعلّموا الطرق الشرعية الأصيلة في الاستنباط ليكونوا للآخرين مناراً، وبذلك يتمّ التجاوز عمّا أراده الأمويّون من إخماد اللّهب المتوهّج لعلوم أهل البيت عليهم السلام، وبالتالي تحقيق رغبتهم في طمس المعالم الأساسية لديننا الحنيف.

فكان للإمام الباقر الدور الكبير في تأسيس جامعته الفقهية، فأرسى النواة الأولى لها، وأثمرت من بعده بأطيب الثمار، فأضحت شجرة طيبة تؤتي أُكلها كلّ حين بإذن ربّها، وألقت تلك الشجرة المباركة بظلالها الوارفة ليتغذّى من رحيق علمها جيلاً مباركاً من تلامذته، فتفقّه على أيديهم الكثير، وألّفوا وحرّروا الكثير من أجوبة المسائل حتّى كانت الأصول الأربعمائة التي اعتمدت في تدوين الكتب الأربعة، فأضحى الفقه الإمامي متميّزاً في أصول الاستنباط ومحافظاً على أصالة مصادر التشريع. ولكي تقف على الحقيقة كما هي، افتح لك أبواباً ثلاثة.

الباب الأول: فقه القرآن

دخل الباقر هذا الباب الواسع، وتوسّع فيه كما أشار رسول الله صلى الله عليه وآله من قبل، فكشف عن كثير من الأحكام في ضوء معطيات آيات الله تعالى، وقد عُرفت بآيات الأحكام، فاستنبط للأمّة في ضوئها الكثير، ودلّهم عليها وأوضح لهم كيفيّة الاستدلال. وسأقتصر على ذكر نموذجين:

النموذج الأول: في صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَينِ﴾[1].

روى الشيخ الكليني محمّد بن يعقوب عن زرارة وبكير ـ ابني أعين ـ أنّهما سألا أبا جعفر عليه السلام عن وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله؟

فدعا بطست أو تور فيه[2] ماء فغمس بها يده اليمنى فغرف بها غرفة فصبّها على وجهه، فغسل بها وجهه، ثمّ غمس كفّه اليسرى فغرف بها غرفة فأفرغ على ذراعه اليمنى فغسل بها ذراعه من المرفق إلى الكفّ لا يردّها[3] إلى المرفق ثمّ غمس كفّه اليمنى فأفرغ بها على ذراعه اليسرى من المرفق وصنع بها مثل ما صنع باليمنى، ثمّ مسح رأسه وقدميه ببلل كفّه لم يحدث لهما ماءً جديداً، ثم قال: ولا يدخل أصابعه تحت الشراك[4]. قال: ثمّ قال: إنّ الله عز وجل يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ﴾ فليس له أن يدع شيئاً من وجهه إلاّ غسله، وأمر بغسل اليدين إلى المرفقين فليس له أن يدع شيئاً من يديه إلى المرفقين إلاّ غسله، لأنّ الله تعالى يقول: ﴿فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾، ثمّ قال: ﴿وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ

---

(١) المائدة: ٦.

(٢) الترديد من الراوي، أو من الإمام الباقر عليه السلام للتخيير، والتور: ـ كما في النهاية ـ إناء من صفر أو حجارة كالأُجانة وقد يُتوضّأ منه.

(٣) إشارة إلى طريقة غسل اليد وأنّه من المرفق إلى أطراف الأصابع ولا يردّها بمعنى لا يعكسها.

(٤) الشِراك: سير النعل على ظهر القدم.

﴿إِلَى الْكَعْبَينِ﴾[١]، فإذا مسح بشيء من رأسه وبشيء من قدميه ما بين الكعبين إلى أطراف الأصابع فقد أجزأه.

قال: فقلنا: أين الكعبان؟ قال: ها هنا، يعني المفصل دون عظم الساق، فقلنا: هذا[٢] ما هو؟ فقال: هذا من عظم السّاق، والكعب[٣] أسفل من ذلك فقلنا: أصلحك الله، فالغَرْفَة الواحدة تجزي للوجه وغرفة للذّراع؟ قال: نعم، إذا بالغت فيها، والثّنتان[٤] تأتيان على ذلك كلّه»[٥].

وروى محمّد بن يعقوب أيضاً بإسناده عن زرارة قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: ألا تخبرني من أين علمت وقلت: أنّ المسح ببعض الرأس وبعض الرجلين؟ فضحك ثمّ قال: يا زرارة، قال رسول الله صلى الله عليه وآله ونزل به الكتاب من الله، لأنّ الله عزّ وجلّ يقول: ﴿فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ﴾ فعرفنا أنّ الوجه كلّه ينبغي أن يغسل، ثمّ قال: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ ثمّ فصل بين الكلام[٦] فقال: ﴿وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ﴾ فعرفنا حين قال: ﴿بِرُؤُوسِكُمْ﴾ أنّ المسح ببعض الرأس لمكان الباء، ثمّ وصل الرجلين بالرأس كما وصلت اليدين بالوجه، فقال: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَينِ﴾ فعرفنا حين وصله بالرّأس أنّ المسح على بعضها، ثمّ فسّر ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله للنّاس فضيّعوه، ثمّ قال: ﴿فَلَمْ تَجِدُواْ مَاء فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُواْ

---

(١) المائدة: ٦.

(٢) الظاهر أنّه أشار إلى قبتي القدم عند محل اتصالهما بالساق.

(٣) الكعب أسفل من المفصل كما هو واضح.

(٤) يعني الغرفتين لكلّ عضد.

(٥) الكافي: ٣/٣١ـ٣٢.

(٦) في التهذيب والاستبصار: (بين الكلامين).

﴿بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُ﴾[١]، فلمّا وضع الوضوء إن[٢] لم تجدوا الماء، أثبت بعض الغسل مسحاً لأنّه قال: ﴿بِوُجُوهِكُمْ﴾ ثمّ وصل بها ﴿وَأَيْدِيكُم﴾ ثمّ قال: ﴿مِّنْهُ﴾ أي من ذلك التّيمّم، لأنّه علم أنّ ذلك أجمع لم يجر على الوجه، لأنّه يعلق من ذلك الصعيد[٣] ببعض الكفّ ولا يعلق ببعضها، ثمّ قال: ﴿مَا يُرِيدُ اللّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ﴾[٤] والحرج: الضيق»[٥] انتهى.

ملاحظات هامّة

عند الإمعان في قراءة النص المتقدّم نستنبط الملاحظات التالية:

١ـ إن (زرارة وبكير) رغم كونهما من أصحاب الإمام الباقر عليه السلام وهما يتعبّدان بأحكام الإمام، لكنّهما يستفسران عن كيفية الاستدلال، فيسألانه عن دليله في استنباطه، وهذا بحدّ ذاته ينبئك عن مدى تربية الإمام العالية الرائعة لتلامذته ليفقهوا أدلّة الأحكام في ضوء آيات القرآن، وكأنّ الرواية قد حصلت في محضر حلقات الدرس، وليس مجرّد رواية يتلقّاها الراوي فيثبتها، وإنما ورد فيها البيان والاستبيان والتطبيق العملي الواضح، ليبيّن سُنّة رسول الله صلى الله عليه وآله.

٢ـ لم يستدل الإمام بطريقة الوضوء تلك إلاّ بالكتاب وتبيان سُنّة النّبيّ صلى الله عليه وآله وهما المصدران للتشريع عند الإمام، فلم يُدخِل منهجاً آخر في الاستنباط كالاستحسان

---

(١) المائدة: ٦.

(٢) في التهذيب والاستبصار: عمن لم يجد الماء.

(٣) الصعيد: التراب، أومطلق وجه الأرض.

(٤) المائدة: ٦.

(٥) الكافي: ٣٦/٣.

أو القياس أو غير ذلك.

كما أنّ الآية الشريفة لم تبيّن تفاصيل كيفية الوضوء فاستعان الإمام بالسُّنّة النَّبويَّة لتبان تلك الكيفية.

٣ـ قوله عليه السلام: «لكنّ النّاس ضيّعوه» فيه دلالة واضحة على حصول الابتعاد عن أحكام الشريعة الحقّة بسبب التشويش، والتحريف، والابتداع، ممّا يسبّب في تعطيل الشريعة وتضييعها، وظهرت الاختلافات والآراء والاجتهادات، وأهل البيت عليهم السلام هم الملجأ، روى الشيخ المفيد بإسناده عن الباقر عليه السلام أنّه قال: «بليّة الناس علينا عظيمة، إن دعوناهم لم يستجيبوا لنا، وإن تركناهم لم يهتدوا بغيرنا»[1].

٤ـ إنّ قوله تعالى: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ ليس هو بيان لكيفية الغسل، بل هو بيان لتحديد المغسول حيث أنّ لفظة (اليد) لها عدة إطلاقات في اللغة تتمثّل في (الكف، الذراع، الساعد...) فمن أجل أن يزيل المولى الإبهام حدّد اليد بكون غسلها يكون إلى المرافق وليس إلى المنكب، وهذا الخطاب لا يراد منه تحديد كيفية الغسل، وإنما يراد به بيان حدّ الغسل، وهو خطاب عرفي، نظير لو قلت له: «إصبغ الحائط إلى هذا الحدّ»، فليس هو تحديد لكيفية صبغ الحائط من الأسفل أو من الأعلى وإنما حدّدت له مقدار ما يصبغه، والقرآن الكريم لا يخرج عن الخطابات العرفية.

وأمّا كيفية الغسل فقد حدّدتها السّنّة الشريفة وقام بشرحها وتوضيحها الإمام الباقر عليه السلام.

---

(١) الإرشاد: ١٦٧/٢ـ ١٧٨، وفي هذا الصدد أشير إلى مقالة أبي موسى الأشعري، وذلك عندما تولّى أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب الخلافة، وصلّى بالناس قال الأشعري: «لقد صلّى بنا عليّ صلاة ذكّرنا بصلاة رسول الله صلى الله عليه وآله بعد خمسة وعشرين عاماً» تقدّم تخريجه.

كما أنّ أغلب تفاسير أهل السّنّة قد فسّرت (إلى) بمعنى تحديد المغسول وقالوا: المراد منها (مع المرافق)[١].

نكات علمية

إنّ استدلال الإمام الباقر عليه السلام تضمّن نكات علمية رائعة ينبغي توضيحها وتسليط الضوء عليها، كما يلي:

الأولى: إنّ حرف الربط (الباء) بين الفعل ومتعلّقه مع عدم الحاجة إليه[٢] يدلّ على وجود نكتة في الكلام وإلاّ لما ذكره، ولا ينبغي اللجوء إلى اعتباره حرف زائد، ما دمنا نلمس له معنىً واضحاً.

قال الجصّاص: قوله تعالى: ﴿امْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ﴾ يقتضي مسح بعضه، وذلك لأنّه معلوم أنّ هذه الأدوات موضوعة لإفادة المعاني، فمتى ما أمكننا استعمالها على فوائد مضمنة بها وجب استعمالها على ذلك، وإن كان قد يجوز دخولها في بعض المواضع صلة للكلام وتكون ملغاة، وجودها وعدمها سواء، ومتى أمكننا استعمالها على وجه الفائدة وما هي موضوعة له لم يَجُز لنا إلغاؤها»[٣].

---

(١) انظر الجامع لأحكام القرآن: ٨٨/٦،
قال ابن العربي: «وتحقيقه أنّ قوله: (وأيديكم) يقتضي بمُطلقه من الظفر إلى المنكب، فلمّا قال: (إلى المرافق) أسقط ما بين المنكب والمِرفق، وبقيت المرافق مغسولة إلى الظفر، وهذا كلام صحيح يجري على الأصول لغة ومعنى» انتهى. أحكام القرآن: ٤٥/٢، الكشف والبيان: ٢٦/٤، أحكام القرآن، للإمام الشافعي: ٥٨/١، وتفسير ابن كثير: ٤٣/٣

(٢) باعتبار أنّ الفعل (وامسحوا) يتعدى إلى مفعوله بنفسه بدون الحاجة إلى حرف الربط (الباء) فكان بالإمكان أن يقول: امسحوا رؤوسكم، ولمّا ذكر (الباء) علمنا أنّ ذكرها لنكتة جديرة، ومؤثّرة في الاستنباط والاستدلال.

(٣) أحكام القرآن، للجصّاص: ٤٢٨/٢.

الثانيــة: إنّ (البـاء) لـم توضـع للتبعـيض كمـا توهّمـه الـبعض، إنّمـا وضـعت للإلصاق وإفادة معناه، إذ لم يرد استعمالها للتبعيض لا في هذا المورد ولا غيره.

قال أبو حيّان الأندلسي: «وقيل: الباء للتبعيض، وكونها للتبعيض ينكره أكثر النحاة حتّى قال بعضهم: وقال من لا خبرة له بالعربية، الباء في مثل هذا للتبعيض وليس بشيء يعرفه أهل العلم»[1] انتهى.

ولعلّك تقول: فكيف استفاد الإمام التبعيض حكماً؟

قلت: إنما استفاد الإمام التبعيض لوجود (الباء) فدلّ الكلام على المسح ببعض الرأس، ألا ترى لو قال: (امسحوا رؤوسكم) لدلّ على استيعاب المسح لجميع الرأس، فذِكْرُ (الباء) في الكلام دلّ على اكتفاء المسح ببعض الرأس، وهذا غير كون الباء تفيد التبعيض. إذن دخول (الباء) دلّنا على هذه الدّقة في شريعة المسح، بعد ورود القول به من الإمام عن رسول الله ﷺ، فيا له مِن استنباطٍ رائع ومتين، ومستند إلى دِقّة بيان الآية الشريفة.

قال الشيخ محمّد عبده: «ونازع بعضهم في كون الباء تفيد التبعيض، قيل: مطلقاً، وقيل: استقلالاً، وإنّما تفيده مع معنى الإلصاق، ولا يظهر معنى كونها زائدة.

قال: والتحقيق أنّ معنى (الباء) الإلصاق لا التبعيض أو الآلة، وإنّما العبرة بما يفهمه العربي من: مسح بكذا، أو مسح كذا، فهو يفهم من: مسح رأس اليتيم، أو على رأسه، ومسح بعنق الفرس أو ساقه أو بالركن أو بالحجر، أنّه أمرّ يده عليه. لا يتقيّد ذلك بمجموع الكف الماسح، ولا بكلّ أجزاء الرأس أو العنق أو الساق، أو

---

(١) الإعراب المحيط، لأبي حيّان: ٢٦٢/٢.

الركن، أو الحجر الممسوح، فهذا ما يفهمه كلّ من له حظّ من هذه الأمّة مما ذكر.

ـ ثمّ خلص إلى النتيجة التالية ـ فقال: إنّ ظاهر الآية الكريمة أنّ مسح بعض الرأس يكفي في الامتثال، وهو ما يسمّى مسحاً في اللّغة، ولا يتحقّق إلاّ بحركة العضو الماسح ملصقاً بالممسوح، فلفظ الآية ليس من المجمل»[1] انتهى.

أقول: ولمّا كان لفظ الآية ليس مجملاً،لم يصح الأخذ بالاعتبارات الأخرى، والقول باستيعاب مسح الرأس، وهذا الرأي بحاجة إلى دليل.

الثالثة: إنّ كلام الإمام الباقر عليه السلام مستدلّ له بآية التيمّم أيضاً، لوجود الباء، فقوله تعالى: ﴿وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ﴾[2] دلّ على وجوب المسح في التيمّم ببعض الوجه وبعض اليد. فلم يقل (امسحوا وجوهكم وأيديكم) لئلا يفيد الاستيعاب.

الرابعة: ذهب الإمام الشافعي محمّد بن إدريس إلى ما ذهب إليه الإمام الباقر عليه السلام فلم تحتمل الآية عنده احتمالاً آخر غيره.

فقال: «وكان معقولاً في الآية أنّ مَن مسح مِن رأسه شيئاً فقد مسح برأسه، ولم تحتمل الآية إلاّ هذا، وهو أظهر معانيها، أو مسح الرأس كلّه، ودلّت السُّنّة على أنّ ليس على المرء مسح رأسه كلّه، وإذا دلّت السُّنّة على ذلك، فمِن معنى الآية: أنّ مَن مسح شيئاً من رأسه أجزأه»[3].

---

(١) تفسير المنار: ٦/١٩٢ـ١٩٣.

(٢) المائدة: ٦.

(٣) الأم، لمحمّد بن إدريس الشافعي: ١/٣٧.

وأضاف قائلاً: «وإذا مسح الرجل بأي رأسه شاء إن كان لا شعر عليه، وبأي شعر رأسه شاء بإصبع واحدة أو بعض أصبع، أو بطن كفّه، أو أمَرَ من يمسح به أجزأه ذلك، فكذلك إن مسح نزعتيه أو إحداهما أو بعضهما أجزأه لأنّه من رأسه»[1] انتهى.

الخامسة: من كلّ ما تقدّم يظهر لك أنّ من ذهب من أئمة المذاهب الأربعة إلى استيعاب مسح الرأس لم يكن قد استنبط الحكم من الآية الشريفة ووحيها، كما فعل الإمام الباقر عليه السلام، وإنّما تمسّك بلحاظات أخرى.

قال الزمخشري:

«فقد أخذ مالك بالاحتياط فأوجب الاستيعاب أو أكثره على اختلاف الرواية، وأخذ الشافعي باليقين فأوجب أقل ما يقع عليه اسم المسح، واخذ أبو حنيفة ببيان رسول الله صلى الله عليه وآله وهو ما روي: أنّه مسح على ناصيته، وقدر الناصية بربع الرأس»[2] انتهى.

الشيعة بقلم ابن كثير

إنّ النصّ الذي تقدّم عن الإمام الباقر عليه السلام، بل نصوص متواترة، دلّت على تبيان حكم الوضوء وكيفيّته استناداً للآية الشريفة، وما كانت عليه سُنّة رسول الله صلى الله عليه وآله، وقد استوعب تفصيلاتها الإمام الباقر عليه السلام وبقيّة أئمّة أهل البيت عليهم السلام، وقد استعرضنا الأدلّة ولم نتعرّض للرأي المخالف بأيّة إساءة.

---

(١) المصدر السابق.

(٢) تفسير الكشّاف، للزمخشري: ٢/٢٠٣ـ٢٠٤.

ولكنّ ابن كثير الدمشقي لم يرق ذلك له، فأخذ يشنّع على شيعة أهل البيت ويتجنّى عليهم، فينسب إليهم الضلال والإضلال، وعدم حجيّة قولهم، بل يتّهمهم بتخرّص الحكم دون دليل.

لكي تقف على الحقيقة كما هي، أنقل إليك نصّ مقالته في فقرات ثلاث:

الفقرة الأولى:

«ومَن أوجب من الشيعة مسحها ـ أي القدمين ـ كما يمسح الخُف فقد ضلّ وأضلّ، وكذا مَن جوّز مسحهما وجوز غسلهما فقد أخطأ ومن نقل عن أبي جعفر ابن جرير أنّه أوجب غسلهما للأحاديث وأوجب مسحهما للآية فلم يحقّق مذهبه في ذلك...»[1].

الفقرة الثانية:

«وخالفت الروافض في ذلك ـ بقولهم عدم جواز المسح على الخفين ـ بلا مستند بل بجهل وضلال مع أنّه ثابت في صحيح مسلم من رواية أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه كما ثبت في الصحيحين عنه عن النّبيّ صلى الله عليه وآله وسلم عن نكاح المتعة وهم يستبيحونها، وكذلك هذه الآية الكريمة دالّة على وجوب غسل الرجلين مع ما ثبت بالتواتر من فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على وفق ما دلّت عليه الآية الكريمة، وهم مخالفون لذلك كلّه، وليس لهم دليل صحيح في نفس الأمر ولله الحمد»[2].

الفقرة الثالثة:

بعد أن أورد رواية واستفاد منها معنى (الكعب)، فأخذ يشنّع على الشيعة لكونهم تعلّموا الشريعة وأحكامها من لسان أئمّتهم عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فعلى

---

(١) تفسير ابن كثير: ٤٨/٣.

(٢) تفسير ابن كثير: ٥٢/٣.

سبيل المثال ذهبت الشيعة إلى تفسير معنى (الكعب) بقبّة القدم وهو النتوء الظاهر في ظهر القدم، فقال متشفيّاً بقتلهم: «عن النعمان بن بشير قال: أقبل علينا رسول الله ﷺ بوجهه فقال: «أقيموا صفوفكم ـ ثلاثاً ـ والله لتقيمنّ صفوفكم أو ليخالفنّ الله بين قلوبكم».

قال: فرأيت الرجل يلزق كعبه بكعب صاحبه، وركبته بركبة صاحبه، ومنكبه بمنكبه. لفظ ابن خزيمة فليس ممكن أن يلزق كعبه بكعب صاحبه إلاّ والمراد به العظم الناتيء في الساق حتّى يحاذي كعب الآخر فدلّ ذلك على ما ذكرناه من أنهما العظمان الناتئان عند مفصل الساق والقدم كما هو مذهب أهل السُّنّة. وقد قال ابن أبي حاتم بإسناده عن يحيى بن الحرث التيمي قال: نظرت في قتلى أصحاب زيد ـ أي الشهيد ـ فوجدت الكعب فوق ظهر القدم وهذه عقوبة عوقب بها الشيعة بعد قتلهم تنكيلاً بهم في مخالفتهم الحقّ وإصرارهم عليه»[1] انتهى.

الجواب:

بعد أن عرفت كلام ابن كثير لعلّك تشترك معي بكون كلامه يشتمل على جملة من الأباطيل والافتراءات، وهذا ما يستدعي الإجابة عنه، والانتصار لأهل الحقّ:

أولاً: إنّ حكم وجوب مسح القدمين هو ما دلّت عليه الآية الشريفة سواء على قراءة الخفض (الجر) أو على قراءة النصب، بمعنى أنّه سواء قرأناها (وأرجلِكم) أو (وأرجُلَكم) إذ كلا القراءتين من القراءات المشهورة، كما أنّ حكم المسح قد وردت به السُّنة أيضاً.

---

(١) تفسير ابن كثير: ٥٣/٣.

وقد استدلّ ابن كثير على وجوب غسل القدمين بما يلي:

أمّا على قراءة الخفض قال:

«وإنّما جاءت هذه القراءة بالخفض إمّا على المجاورة وتناسب الكلام كما في قول العرب «جحر ضبٍّ خربٍ» وكقوله تعالى: ﴿عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ﴾ وهذا سائغ ذائع في لغة العرب شائع، ومنهم من قال هي محمولة على مسح القدمين إذا كان عليهما الخفان، ومنهم من قال هي دالّة على مسح الرجلين ولكن المراد بذلك المسح الخفيف كما وردت به السُّنّة، وعلى كلّ تقدير فالواجب غسل الرجلين فرضاً لابدّ منه للآية والأحاديث»[1] انتهى.

أقول: هذا كلام غير تام وذلك لأنّ الجرّ بالمجاورة يشترط فيه أن لا يفصل بينهما فاصل، وأن يحصل الأمن من الالتباس، والحال أنّ آية الوضوء قد ورد الفاصل بين المتجاورين وهو (الواو)، ولم نأمن من الالتباس، فلا يصح أن يقاس عليه، لا كلام العرب (جحر ضب خرب) لأنّه قد حصلت المجاورة بدون الفاصل، والالتباس مرتفع بلحاظ أنّ (خرب) لا يكون صفة للضب بل للـ(جحر)، ولا الآية التي استشهد بها[2]، وقد أشار إلى هذا المعنى النحوي البارع الأخفش فقال ما نصّه:

---

(١) تفسير ابن كثير: ٤٧/٣.

(٢) لقد وردت قراءات متعدّدة في الآية؛ منها قراءة بالرفع وأخرى بالخفض وثالثة برفع (خضرٌ) وخفض (استبرق) وغيرها. وعلى جميع القراءات لم يذهب كبار النحاة وأعمدة التفسير إلى ما ذهب إليه غلطاً ابن كثيرٍ. فعلى قراءة الرفع مثلاً، أجمعوا على أنّ (عاليهم ثياب سندس) مبتدأ وخبره، و(خضرٌ) صفة للثياب، و(استبرقٌ) معطوف على (ثياب)، والمراد به ثياب استبرق فحذف المضاف الذي هو (ثياب) وأقام (استبرق) مقامه. انظر معاني القرآن، لأبي زكريا الفرّاء (ت: ٢٠٧هـ): ٢١٨/٣ـ٢١٩، ومعاني القرآن وإعرابه، للزّجّاج: ٢٦٢/٥، وإعراب القرآن، للنّحّاس (ت: ٣٣٨هـ): ١٠٤/٥، والإعراب المحيط، لأبي حيان الأندلسي: ٣١٠/٥ـ٣١١، الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي: ١٤١/١٩، الكشّاف، للزمخشري: ٢٨٢/٦، روح المعاني، للآلوسي: ٢٧٨/٢٩، مجمع البيان، للطبرسي: ١٧١/١٠.

«ومثله (هذا جحر ضبٍّ خربٍ) وهذا القول غلط عظيم لأنّ الجوار لا يجوز في الكلام أن يقاس عليه وإنما هو غلط»[١]، فما دام لا يجوز أنْ يقاس عليه في الكلام، فكيف يجوز أن يقاس عليه كلام الله تعالى؟ عهدة ذلك على ابن كثير.

وأغرب منه محاولته حمل الآية على خلاف ظاهرها من دون دليل، وذلك بقوله: «محمولة على مسح القدمين إذا كان عليهما خفان»!!، فيا ترى هل تفسّر آيات القرآن على حسب مذاق ابن كثير؟

والأغرب من ذلك كلّه قوله: «المراد بالمسح الغسل!!

إذْ كيف نفرّق بين إرادة المسح بقوله امسحوا رؤوسكم، وبين إرادة الغسل بقوله (امسحوا أرجلكم)؟ والحال أنّ العامل فيهما واحد، فهل يصح استعمال فعل واحد بمعنيين في آن واحد، في جملة واحدة؟

لا يقول بذلك إلاّ ابن كثير.

وأمّا دليل الشيعة فواضح جدّاً ومتطابق مع القواعد العربية تماماً، ومنسجم مع ظاهر الآية كذلك، فإنّ (أرجلكم) معطوفة على متعلّق الفعل (امسحوا) وهو المؤثر فيهما فلذا قالوا بوجوب المسح. وهو في محل نصب مفعول به والتقدير: (امسحوا رؤوسكم) و(امسحوا أرجلكم).

وأمّا على قراءة النصب: فقال ابن كثير:

«عطفاً على فاغسلوا وجوهكم وأيديكم ـ ثمّ قال ـ وهذه قراءة ظاهرة في وجوب الغسل كما قاله السلف»[٢] انتهى.

---

(١) انظر إعراب القرآن، للنحّاس: ٩/٢.

وقال الفخر الرازي: «هذا باطل من وجوه» ثمّ اخذ يسرد وجوه البطلان، التفسير الكبير: ١٦٤/١١.

(٢) تفسير ابن كثير: ٤٥/٣ ـ ٤٦.

ويرد على هذا القول أنّ العامل (اغسلوا) لا يؤثر في معموله إذا فصل بينهما فاصل ودخل عامل آخر نازعه فيه، فقد ورد الفاصل بين (اغسلوا) وبين (أرجلكم) الفعل (امسحوا)، والحال أنّ الفعل (امسحوا) لا يفصله عن متعلّقه ومعطوفه بأيّ فاصل. وهذا بخلاف ما لو قلنا أنّ (اغسلوا) أثّر في (أرجلكم)، فدليل ابن كثير كالأكل من القفى.

كما أنّه لا يصح عطف (الأرجل) على (الوجوه) و(الأيدي) حيث لا يجوز العطف على الأبعد مع إمكان العطف على الأقرب، كما هو واضح في قواعد العربية[1].

أمّا على رأي الشيعة فدليلهم أوضح من الشمس في رائعة النهار إذ على قراءة النصب أنّ العامل (امسحوا) هو المؤثّر في متعلقه (رؤوسكم) ومعطوفه أي (أرجلكم).

إذن على قراءة النصب فدليل الشيعة تام لا غبار عليه، ولكنّ ابن كثير أبى إلاّ أن يتّهمهم بما هو فيه، وهم من برآء.

ثانياً: لقد اتّهم ابن كثير الشيعة بكون حكمهم لا دليل عليه، فهذا تجنّي سافر بحقّ الشيعة، وهم أبناء الدليل، فقد وردت الأدلّة الدامغة، والروايات من طرق أهل البيت عليهم السلام ما لا يسع حصره في هذا المختصر، وقد أشرت إليك برواية الإمام الباقر عليه السلام وبها الكفاية في إثبات المطلوب. وأكثر من ذلك، فإنّ ابن كثير قد ذكر في تفسيره عدّة روايات دالّة على وجوب مسح الأرجل، ولكنّه غفل عنها، أشير إلى بعضها:

---

(١) لقد أكّد الكثير من أعلام أهل السُّنّة صحّة عطف (الأرجل) على (الرؤوس) منهم: الفخر الرازي في «التفسير الكبير» ١٦٤/١١، الجصّاص في «أحكام القرآن»: ٤٣٣/٢، وقال قرأ ابن عباس، والحسن، وعكرمة، وحمزة، وابن كثير (وأرجلِكم) بالخفض وتأوّلوها على المسح.

بإسناده عن ابن جرير قال:

حدّثني يعقوب بن إبراهيم، حدّثنا ابن عليّة، حدّثنا حميد قال: قال موسى بن أنس لأنس ـ بن مالك ـ ونحن عنده: يا أبا حمزة إنّ الحجاج خطبنا بالأهواز ونحن معه فذكر الطهور فقال: اغسلوا وجوهكم وأيديكم وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم وأنّه ليس شيء من ابن آدم أقرب من خبثه من قدميه فاغسلوا بطونهما وظهورهما وعراقيبهما.

فقال أنس: صدق الله، وكذب الحجّاج، قال الله تعالى: ﴿وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ قال ـ أي موسى بن أنس ـ وكان أنس إذا مسح قدميه بلّهما. قال ابن كثير: إسناد صحيح إليه»[1] انتهى.

وروى ابن كثير عن ابن جرير بإسناده عن ابن عباس قال: «الوضوء غسلتان ومسحتان»[2].

وروى ابن كثير، عن ابن أبي حاتم بإسناده عن ابن عباس:

﴿وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الكَعْبَيْنِ﴾ قال هو المسح»[3].

وأضاف ابن كثير قائلاً: ثمّ قال ـ أي ابن أبي حاتم ـ: وروي عن ابن عمر وعلقمة وأبي جعفر محمّد بن عليّ ـ الباقر عليه السلام ـ والحسن في إحدى الروايات، وجابر بن زيد، ومجاهد في إحدى الروايات نحوه.

وأضاف ابن كثير أيضاً: قال ابن جرير:

---

(١) تفسير ابن كثير: ٤٦/٣ـ٤٧، وأخرجها سعيد بن منصور، وابن أبي شيبة، وابن جرير، عن أنس أيضاً. انظر الدُّرّ المنثور: ٢٠٦/٥.

(٢) تفسير ابن كثير: ٤٧/٣. وقال: رواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة أيضاً.

(٣) تفسير ابن كثير: ٤٧/٣.

حدّثني أبو السائب، حدّثنا ابن إدريس، عن داود بن أبي هند، عن الشعبي قال: «نزل جبريل بالمسح». ثم قال الشعبي: ألا ترى أنّ التيمّم أن يمسح ما كان غسلاً ويلغي ما كان مسحاً»[1] انتهى.

بل إنّ الكثير من الحفّاظ والمحدّثين من كبار علماء أهل السُّنّة عقدوا فصولاً تحت عنوان: (باب في وجوب مسح القدمين).

فهذا الحافظ أبو بكر بن أبي شيبة عقد الباب وأخرج كثيراً من الروايات في وجوب المسح[2].

وكذا الحافظ ابن دقيق العيد عقد باباً تحت ذلك العنوان. وأخرج الكثير من الروايات، أشير إلى بعضها:

أخرج بإسناده عن ابن عبد خير (المسيب)، عن أبيه قال: رأيت عليّاً يمسح على ظهور قدميه، وقال: قد علمت أنّ باطنهما أحقّ، لولا أنّي رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله يمسح ظهور قدميه»[3].

وأخرج أيضاً عن الدارقطني من حديث إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن عليّ بن يحيى بن خلاّد، عن أبيه، عن عمّه رفاعة بن رافع حديثاً طويلاً ذكره، وفيه: فقال رسول الله صلى الله عليه وآله:

---

(١) المصدر السابق.

(٢) انظر المصنَّف، لابن أبي شيبة: ٣٥/١ـ٣٦، انظر الروايات تحت الأرقام: ١٧٨ إلى ١٨٥.

(٣) الإمام في معرفة أحاديث الأحكام، لابن دقيق العيد: ٥٩٤/١.

وروى الطحاوي مثله في شرح الأخبار ح(١٥٩)، وروى أحمد في مسنده،عن أبي مالك الأشعري أنّه قال لقومه: اجتمعوا أصلي بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله، فلمّا اجتمعوا قال: هل فيكم أحد من غيركم، قالوا: إلا ابن أخت لنا، قال: ابن أخت القوم منهم فدعا بجفنة فيها ماء فتوضّأ ومضمض، واستنشق وغسل وجهه ثلاثاً وذراعيه ثلاثاً، ومسح برأسه وظهر قدميه ثمّ صلّى بهم. مسند أحمد: ٣٤٢/٥.

«إنّها لا تتمّ صلاة أحدكم حتّى يسبغ الوضوء كما أمره الله، فيغسل وجهه ويديه إلى المرفقين، ويمسح برأسه ورجليه إلى الكعبين»[١].

وأخرج أيضاً من طريق ابن أبي فديك، عن ابن أبي ذئب، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنه: أنّه إذا توضأ ونعلاه في قدميه مسح ظهور قدميه بيديه، ويقول: كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصنع هكذا»[٢].

هذا شيء مما ورد من طرق أهل السُّنّة، وأما ما ورد من طرق الشيعة فكثير، ولا حاجة لنا بذكره، إذ اكتفينا برواية الباقر عليه السلام وحسبك بها.

ثالثاً: أمّا تفسيره (الكعب) اعتماداً على رواية آحادٍ عليلة، فهو غير تامّ أيضاً. إذ أراد في ضوئها أن يؤسّس لعقيدته، فكان ينبغي أن يستدلّ بما ورد عن النّبيّ صلى الله عليه وآله أو أهل البيت عليهم السلام وخيار أصحابه، أو يرجع بها إلى أهل اللغة.

وحكي عن العلامة اللّغوي عميد الرؤساء في كتاب الكعب أنّ العقدتين في أسفل الساقين اللّتين يسميان كعباً ـ عند أهل السنة ـ، يسميان عند العرب الفصحاء وغيرهم جاهليّهم وإسلاميّيهم مَنْجِمَين، والرُهرُهين، كما حكاه غيره أنّهما يسمّيان الظنبو أيضاً[٣].

رابعاً: وأمّا اقحامه قضية نكاح المتعة في هذا البحث، فينبئك عمّا يحمله في خلجات صدره من حقد على الشيعة، فيكشف عن نوازع نفسه عند كلّ حين،

---

(١) الإمام: ٥٩٤/١، سنن الدارقطني: ٤/٩٦،٩٥/١، وأخرجه الحاكم في المستدرك: ٨٨١/٣٦٨/١، وقال الذهبي: صحيح على شرطهما، وابن ماجة في «سننه»: ٤٦٠/٢٦٨/١.

(٢) الإمام: ٥٩٥/١.

(٣) انظر جواهر الكلام: ٢١٦/٢، وانظر لسان العرب: ٨٢٧٠ مادة (ظنب). كما أنّ ابن الأثير الجزري حكى قول الشيعة في نهايته، النهاية: ١٥٥/٤.

وهذه مسألة لها مبحثها الخاص، وقد ذكرت لك فيما تقدّم مقولة عمر بن الخطاب في تحريمه المتعة ومعاقبته مرتكبها، وقد رواه الإمام أحمد بن حنبل في (مسنده) وابن حزم في (المحلّى) والقرطبي في (الجامع لأحكام القرآن)، فلاحظ.

خامساً: وأمّا مسألة المسح على الخفين والتمسّك بجوازه، تلك قضية قد تقدّم بيانها أيضاً، وقد نقلت لك ما روي عن أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب، وموقفه الصارم اتّجاه من توضّأ ومسح على خفّيه[1].

سادساً: إنّ الإمام زيد الشهيد ممّن يكنّ المسلمون جميعاً له المودّة والاحترام، لكونه من ذرية أهل بيت النّبيّ، وممّن برز لمواجهة الظلم الأموي الذي استفحل، فانتهكوا حقوق الأمّة، وتطاولوا على المقدّسات، فكيف بابن كثير يتشفّى بقتل أصحابه والتنكيل بهم، رغم أنّهم برزوا لنصرة الحقّ ومواجهة الظلم؟

سابعاً: إنّ النّبيّ صلى الله عليه وآله قد نهى عن المثلة ولو بالكلب العقور، وعدم الرجوع إلى الجاهلية وأساليبها في التنكيل والتمثيل بالقتلى، فبدل أن يتبرّأ ابن كثير من هذه الأفاعيل الشنيعة، راح يكشف عن خفاياه بإظهار سروره وفرحه بما جرى على الشيعة من ظلمٍ وحيفٍ وتقتيلٍ وتنكيل، وكأنّه عاد إلى الجاهلية الأولى.

النموذج الثاني: آية قصر الصلاة في السفر

قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُواْ مِنَ الصَّلاَةِ﴾[2].

---

(١) لاحظ مرجعية الإمام عليّ العلمية في هذا الجزء.

(٢) النساء: ١٠١.

وقد استدل الإمام الباقر عليه السلام بهذه الآية الشريفة على وجوب قصر الصلاة في السفر، والرواية التالية تبيّن دقّة الاستدلال:

روى العياشي بإسناده عن حريز قال: قال زرارة ومحمّد بن مسلم:

قلنا لأبي جعفر عليه السلام: ما تقول في الصلاة في السفر؟ كيف هي، وكم هي؟

قال: إنّ الله يقول: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الأَرْضِ...﴾ فصار التقصير في السفر واجباً، كوجوب التمام في الحضر.

قالا: إنّما قال: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ﴾ ولم يقل: افعلوا، فكيف أوجب ذلك كما أوجب التمام في الحضر؟

قال: أو ليس قد قال الله في الصفا والمروة: ﴿فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾[1] ألا ترى أنّ الطواف بهما واجب مفروض، لأنّ الله ذكره في كتابه، وصنعه نبيّه صلى الله عليه وآله؟ وكذلك التقصير في السفر شيء صنعه نبيّه صلى الله عليه وآله، فذكره الله في الكتاب.

قالا: قلنا: فمن صلّى في السفر أربعاً، أيعيد أم لا؟

قال: إن كان قد قُرئت عليه آية التقصير وفُسّرت له فصلّى أربعاً أعاد، وإن لم يَكُن قُرئت عليه ولم يعلمها فلا إعادة عليه، والصلاة في السفر كلّها الفريضة ركعتان كُلّ صلاة إلاّ المغرب فإنّها ثلاث ليس فيها تقصير، تركها رسول الله صلى الله عليه وآله في السفر والحَضَر ثلاث ركعات»[2] انتهى.

---

(١) البقرة: ١٥٨.

(٢) تفسير العياشي: ١/٤٣٦/١٠٩٨.

وفي تبياننا لهذين النموذجين كفاية في إثبات المطلوب، إذ لو أردنا استعراض الموارد كلّها لمّا اتسع لها بحثنا.

الباب الثاني: في القواعد الفقهية

القواعد الفقهية: هي أحكام تشريعية كليّة لها تطبيقات فرعيّة لما تشابه من مصاديقها وجزئيّاتها.

وقد تكون هذه القواعد خاصّة بباب واحد من أبواب الفقه، كقواعد الإرث والديات، وقد تكون لها تطبيقات في أبواب متعدّدة من أبواب الفقه في المعاملات والعبادات، والعقود، والإيقاعات، نظير قاعدة (لا ضرر ولا ضرار) والتي يعبّر عنها بقاعدة نفي الضرر.

فعلى هذا يمكن القول أنّ القواعد الفقهية:

هي قوانين فقهية كليّة مبرزة بنصوص موجزة دستورية تتضمّن أحكاماً تشريعية عامّة، تكون لها تطبيقات وآثار في مسائل فرعية تشترك في موضوعها.

وقد بذل علماء الإسلام جهوداً ضخمة في استظهار هذه القواعد دلالةً، وتحقيقها سنداً ومورداً، حتّى عادت علماً خاصّاً ضمّ عشرات المجلّدات.

وقد تبلور هذا العلم في الفقه الشيعي الإمامي حتّى أصبح يمثّل رافداً مهمّاً من روافد الاستنباط للأحكام الشرعية الفرعية في ضوء السُّنّة الشريفة.

وقد ألّف فيها العلماء الكثير من المجلّدات، ولعلّه كتاب (القواعد والفوائد) للشهيد الأول (محمّد بن مكي العاملي، ت: ٧٨٦هـ)، يعتبر أول تصنيف تضمّن عدداً كبيراً منها، بلغت أكثر من ثلثمائة قاعدة، وقال الشيخ كاشف الغطاء في المجلّد الأول من تحرير المجلّة: لو أردنا أنْ نحصي جميع القواعد التي يرجع

إليها في عامّة أبواب الفقه لأمكن أن تنتهي إلى خمسمائة قاعدة أو أكثر، وقد ساهم الإمام الباقر عليه السلام، ومن بعده ولده الإمام الصادق عليه السلام في تأسيس وتأصيل هذه القواعد وتبيانها، وذكر مواردها ليتسنّى لتلامذتهما، وفقهاء الأمّة من بعدهم، اعتمادها في استنباط الأحكام الشرعية الكلية والفرعية، أو يكون لها النظر إلى أحكام فرعية أخرى بنحو الحكومة التضييقيّة. ولكي لا نطيل البحث عنها وتفصيلاتها، فهو أمر موكول إلى محله، أشير إلى نموذج واحد في هذا الباب مكتفياً به:

قاعدة لا ضرر ولا ضرار

وهذه القاعدة مرويّة عن الإمام الباقر عليه السلام، عن رسول الله صلى الله عليه وآله في قضية (سَمرَة بن جُنْدَب)[1]، وكانت له نخلة في بستان رجل من الأنصار، وكان منزل

---

(١) سمرة بن جندب صحابيّ من بني فزارة، وقف إلى جانب معاوية بن أبي سفيان في مواجهته لأمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام، وقد استخلفه ابن زياد على البصرة، فأكثر فيها القتل، فقال ابن سيرين: قتل سمرة في غيبة زياد هذه ثمانية آلاف، فقال له زياد: أتخاف أن تكون قتلت بريئاً؟ فقال: لو قتلت معهم مثلهم ما خشيتُ.

وقال أبو السوّار العَدَوي: قتل سمرة من قومي في غداة واحدة سبعة وأربعين كلّهم قد جمع القرآن. انظر تأريخ الطبري: ٢٣٦/٥، الكامل في التاريخ: ٤٨٢/٢.

وقال الحافظ المزي: كانت وفاته بالبصرة سنة ثمان وخمسين سَقَط في قِدْر مملوءة ماءً حاراً كان يتعالج بالقعود عليها من كزاز شديد أصابه فسقط في القدر الحارة، فماتَ، كان ذلك تصديقاً لقول رسول الله صلى الله عليه وآله له ولأبي هريرة، وثالث معهما: «آخركم موتاً في النار». تهذيب الكمال: ٢٥٨٥/١٣٣/١٢.

وقال الذهبي: أنّ ثالثهما (أبو محذورة)، وقال أيضاً: وقتل سمرة بشراً كثيراً. سير أعلام النبلاء: ٣٣٢/٤.

الأنصاري في داخله، فكان (سمرة) لا يستأذن في المرور عليها، وقد اشتكاه إلى رسول الله ﷺ، فأبى سمرة أن يستأذن، أو أن يقبل بغيرها في مكان آخر، أو أن تكون له نخلة في الجنّة، وقد ساومه رسول الله ﷺ على ذلك فأبى، فأمر رسول الله ﷺ بقلعها، وقال:

«لا ضرر ولا ضرار على مؤمن».

ولكي تقف على الحقيقة أشير إلى رواية واحدة:

روى الشيخ محمّد بن يعقوب الكليني بإسناده عن زرارة بن أعين، عن أبي جعفر الباقر عليه السلام، قال: إنّ سمرة بن جندب كان له عذق[1] وكان طريقه إليه في جوف منزل رجلٍ من الأنصار، فكان يجيء ويدخل إلى عذقه بغير إذن من الأنصاري، فقال له الأنصاري: يا سمرة لا تزال تفاجئنا على حالٍ لا نحبّ أن تفاجئنا عليها فإذا دخلت فاستأذن.

فقال: لا أستأذن في طريق وهو طريقي إلى عذقي.

قال: فشكا الأنصاريّ إلى رسول الله ﷺ فأرسل إليه رسول الله ﷺ فأتاه فقال له: **إنّ فلاناً قد شكاك وزعم أنّك تمرُّ عليه وعلى أهله بغير إذنه فاستأذنْ عليه إذا أردت أن تدخل.**

فقال: يا رسول الله أستأذن في طريقي إلى عذقي؟

فقال له رسول الله ﷺ: **خلّ عنه ولك مكانه عذق في مكان كذا وكذا.**

فقال: لا.

فقال له رسول الله ﷺ: **فلك اثنان.**

---

(١) العذق: النخل بحملها.

قال: لا أُريد، فلم يزل يزيده حتّى بلغ عشرة أعذاق، فقال: لا.

قال: **فلك عشرة في مكان كذا وكذا**، فأبى.

فقال: **خلّ عنه ولك مكانه عذق في الجنّة.**

قال: لا أُريد.

فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله: **إنّك رجلٌ مضارٌّ ولا ضرر ولا ضرار على مؤمن.**

قال: ثمّ أمر بها رسول الله صلى الله عليه وآله فقلعت ثمّ رمى بها إليه، وقال له رسول الله صلى الله عليه وآله: **انطلق فاغرسها حيث شئت**»[1] انتهى.

لقد اهتم فقهاء الإسلام بهذه القاعدة اهتماماً بالغاً، فكتبوا فيها الكثير، وأفاضت أقلامهم، وتضاعفت جهودهم في تأصيلها وتعميقها، وفصّلوا كثيراً في شرحها، وفرّعوا عليها، فنتج عن ذلك المجلّدات.

والقاعدة هذه لها تطبيقات واسعة في الحياة العملية، باعتبارها تدخل في صميم معاملات الناس، وعقودهم، فضلاً عن أحكام العبادات.

فتكون القاعدة ناظرة إلى تلك العقود، وموجبة لبطلانها إذا تحقّق موضوعها.

وقد انبرى الفقهاء في تبيان مفادها، أشير إلى بعضه:

١ـ نفي الحكم المؤدي إلى الضرر.

٢ـ الإضرار عمل غير مشروع، وبالتالي يكون محرّماً.

٣ـ تمنح الحاكم الإسلامي صلاحية إجرائية لمنع تحقّق الإضرار خارجاً، كما له الحقّ في إزاحة الإضرار عمّن أضرّ به.

وخلاصة القول أنّ القواعد الفقهية فتحت باباً واسعاً في الفقه وشملت الكثير

---

(١) الكافي: ٨/٢٩٤/٥

من التطبيقات، والإمام الباقر عليه السلام الرائد الأكبر في تأسيسها[1]، ونكتفي بهذا الأنموذج الواحد للإشارة فحسب.

---

(١) إنّ هذه القواعد كثيرة جداً وقد تغلغلت في أعماق المسائل الفقهية، فأثّرت أثرها، وتركت بصماتها واضحة، أشير إلى بعضها:

١ـ قاعدة الإسلام يجبّ عما قبله.

٢ـ قاعدة أصالة الصحة.

٣ـ قاعدة إقرار العقلاء على أنفسهم حجة.

٤ـ قاعدة حرمة الإعانة على الإثم.

٥ـ قاعدة الشروط الفاسدة غير مفسدة للعقد.

٦ـ قاعدة عدم اشتراط الأحكام الوضعية بالبلوغ.

٧ـ قاعدة ما يُضمن بصحيحه يُضمن بفاسده، وما لا يضمن بصحيحه لا يُضمن بفاسده.

٨ـ قاعدة نفي العسر والحرج.

٩ـ قاعدة اليد.

١٠ـ قاعدة يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب.

الباب الثالث: فقه السُّنّة

وهذا الباب أوسع الأبواب، وقد توغّل فيه الباقر، فأخرج اللئاليء النّبوية، فرواها بدقّة متناهية، وتناقلها عنه أئمّة المسلمين وعلماؤهم.

لقد رعى تلك الأمانة حقّ رعايتها، وأدّاها إلى أهلها كما هي، بل زاد في توضيحها وتفسيرها، وإجابة السائلين عمّا غمض عليهم منها، ومن المعلوم أنّ سنّة النّبيّ ﷺ تعرّضت للكثير من التحريف والتشويه، والإحراق، والإهمال، والاندراس، والمنع من تداولها.

وقد حفظ أئمة أهل البيت عليهم السلام سنّة النّبيّ ﷺ، فدوّنوها، ورووها وتناقلوها، فكسروا طوق الحكّام في منع تداولها.

وقد رعى الإمام الباقر عليه السلام تلك السُّنّة، فقد روى عن النّبيّ ﷺ الكثير، ولولاه وابنه الصادق عليه السلام، لضاعت من أيدينا الكثير منها، ولتشوهت معالم الدين[1] وتفرّق شمل المسلمين أكثر بكثير ممّا هو عليه الآن، فلهما الدور الكبير في حفظ التراث النبوي المكمّل للقرآن الكريم، والمبيّن لمجملاته، والمخصّص للإطلاقاته.

فهذا التراث الضخم حفظه الإمامين الباقر والصادق،وقد استوعبت رواياتهما الموسوعات الحديثية والفقيهة فملأت الخافقين وهي اليوم محل اعتماد المسلمين، وبالأخصّ الذين التزموا باتّباع مدرسة أهل البيت عليهم السلام.

---

(١) لاحظ رواية الإمام في تفصيل حج رسول الله ﷺ.

وهذا المختصر عاجز عن استيعاب ذرّة من هذا البحر الفقهي الكبير، ولكن ما لا يدرك كلّه لا يترك جلّه، فلذا أشير إلى نموذجين فقط، فلاحظهما بدقّة:

النموذج الأول: أذان رسول الله صلى الله عليه وآله

روى المقريزي في (إمتاع الأسماع) بإسناده عن زياد بن المنذر، عن محمّد بن عليّ بن الحسين، عن أبيه عن جدّه، عن عليّ بن أبي طالب رضي الله تبارك وتعالى عنه، قال:

لمّا أراد الله تعالى أنْ يُعلّم رسول الله الأذان، أتاه جبريل عليه السلام بدابة يقال لها البراق، فذهب يركبها، فاستعصت، فقال لها جبريل: اسكني، فوالله ما ركبك عبد أكرم على الله من محمّد، قال: فركبها حتّى انتهى إلى الحجاب الذي يلي الرحمن تبارك وتعالى. قال: فبينا هو كذلك، إذ خرج ملك من الحجاب، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: **يا جبريل من هذا؟**

قال: والذي بعثك بالحقّ أني لأقرب الخلق مكاناً، وإنّ هذا الملك ما رأيته منذ خلقت قبل ساعتي هذه.

فقال الملك: الله أكبر الله أكبر ـ وهكذا علّمه فصول الأذان بأجمعها إلى أن قال ـ ثمّ أخذ الملك بيد رسول الله صلى الله عليه وآله فقدّمه، فأمّ أهل السماء، فيهم آدم ونوح.

قال أبو جعفر، محمّد بن عليّ عليه السلام، يومئذ أكمل الله عز وجل لمحمّد صلى الله عليه وآله الشرف على أهل السموات والأرض[1].

وبهذا قد قطع الإمام أبو جعفر عليه السلام الطريق عمّن ادّعى أنّ الأذان كان رؤية

---

(١) إمتاع الأسماع: ١٠/١٢١ـ١٢٢.

رآها أحد الصحابة، وأبلغ بها النّبيّ ﷺ فاستحسن ذلك، أو غيرها من الأساطير، وقد حاول الإمام الحسن بن علي عليه السلام أن يزيل ذلك من قبل أيضاً.

قال المقريزي: وخرّج الحاكم من حديث نوح بن دراج بإسناده عن سفيان بن الليل، قال: لمّا كان من أمر الحسن بن علي رضي الله عنه ومعاوية ما كان، قدمت عليه المدينة، فذكر الحديث، قال: فتذاكرنا عنده الأذان فقال الحسن رضي الله عنه: إنّ شأن الأذان أعظم من ذلك أذّن جبريل عليه السلام في السماء مثنى مثنى وعلّمه رسول الله مرة مرة، فعلمه رسول الله ﷺ، فأذّن به الحسن رضي الله عنه حين ولي[1].

النموذج الثاني: في حجّة رسول الله ﷺ بعد الهجرة

وفي هذا النموذج يبرز دور الإمام الباقر في مجال توحيد الحج بين المسلمين في ضوء روايته طريقة حج رسول الله ﷺ بحذافيرها، بعد أن حصل الابتداع، والاجتهاد مقابل النَّص في الحج ـ كما علمت ـ وبهذا فقد قطع الإمام الباقر عليه السلام الطريق على عوامل الفرقة والابتداع، فلاحظ ما يلي بدقّة.

دور الإمام الباقر عليه السلام في توحيد الحجّ بين المسلمين

أخرج مسلم في صحيحه بإسناده عن حاتم بن إسماعيل المدنيُّ، عن جعفر بن محمّد، عن أبيه، قال: دخلنا على جابر بن عبد الله، فسأل عن القوم حتّى انتهى إليَّ[2]، فقلت: أنا محمّد بن عليّ بن الحسين فأهوى بيده إلى رأسي ـ إلى أن قال

---

(١) المصدر السابق.

(٢) لأنّ جابر بن عبد الله الأنصاري آنذاك كان ضريراً، كما أشارت الرواية.

الإمام الباقر فقلت: أخبرني عن حَجَّة رسول الله صلى الله عليه وآله فقال بيده، فَعَقَدَ تسعاً، فقال: إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله مكث تسع سنين لم يحجّ، ثُمّ أذّن في الناس في العاشرة، أنّ رسول الله حاجٌّ، فقدِمَ المدينة بشر كثير، كلّهم يتلمس أن يأتمَّ برسول الله صلى الله عليه وآله، ويعمل مثل عمله، فخرجنا معه، حتّى أتينا ذا الحُليفة ـ إلى أن قال ـ فصلّى رسول الله صلى الله عليه وآله في المسجد، ثمّ ركب القصواء حتّى إذا استوت به ناقته على البيداء، نظرتُ إلى مدِّ بصري بين يديه، من راكب وماشٍ، وعن يمينه مثل ذلك، وعن يساره مثل ذلك، ومن خلفه مثل ذلك، ورسول الله صلى الله عليه وآله بين أظهرنا، وعليه ينزلُ القرآن، وهو يعرف تأويله، وما عمل به من شيءٍ عملنا به، فأهَلَّ بالتوحيد: «**لَبَّيك اللَّهُمَّ لبَّيك، لَبَّيك لا شريك لك لبيك، إنّ الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك**» وأهلَّ الناسُ بهذا الذي يُهلُّون به، فلم يَرُدَّ رسول الله صلى الله عليه وآله عليهم شيئاً منه، ولزم رسول الله صلى الله عليه وآله تلبيته، قال جابر رضي الله عنه: لسنا ننوي إلاّ الحجّ، لسنا نعرفُ العُمرة، حتّى إذا أتينا البيت معه، استلم الركن فَرَمَلَ ثلاثاً ومشى أربعاً، ثمّ نَفَذَ إلى مقام إبراهيم عليه السلام، فقرأ ﴿**وَاتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى**﴾[1] فجعل المقام بينه وبين البيت، فكان أبي يقول ـ ولا أعلمُهُ ذَكَرَه إلاّ عن النّبيّ صلى الله عليه وآله ـ: كان يقرأ في الركعتين قل هو الله أحد، وقل يا أيها الكافرون، ثمّ رجع إلى الركن فاستلمه، ثمّ خرج من الباب إلى الصفا، فلمّا دنا من الصفا قرأ: ﴿**إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ اللّهِ**﴾[2] «**أبدأ بما بدأ الله به**» فبدأ بالصفا، فرقى عليه، حتّى رأى البيت فاستقبل القبلة، فوحَّد الله، وكبّره، وقال: «**لا إله إلاّ الله، وحده لا شريك له، له**

---

(١) البقرة: ١٢٥.

(٢) البقرة: ١٥٨.

الملك وله الحمد وهو على كلّ شيء قدير، لا إلـه إلاّ الله وحـده، أنجـز وعده، ونصر عبده، وهزم الأحزاب وحده» ثمّ دعا بين ذلك، فقال مثل هذا ثلاث مرّات، ثمّ نزل إلى المروة، حتّى إذا انصبّت قدماه في بطن الوادي سَعَى، حتّى إذا صعدنا مشى، حتّى أتى المروة، ففعل على المروة كما فعل على الصّفا، حتّى إذا كان آخر طوافه على المروة فقال: **«لو أنّي استقبلت من أمري ما استدبرت لم أسُق الهدي، وجعلتُها عُمرةً، فمن كان منكم ليس معه هدي فليحلَّ وليجعلها عُمرة»**.

فقام سُراقة بن مالك بن جُعشُم فقال: يا رسول الله ألعامنا هذا أم لأبد؟ فشبَّك رسول الله ﷺ أصابعه واحدةً في الأخرى، وقال: **«دخلت العمرة في الحج»** مرَّتين **«لا بل لأبدٍ أبدٍ»** ...الحديث»[1] والرواية طويلة جدّاً.

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي: ٤٠٢/٨ـ٤٢١، أخرجه مسلم في صحيحه: ١٢١٨/٨٨٦/٢.

وساق البخاري حديث جابر من طريق مجاهد في باب من لبّى بالحج وسمّاه قال جابر: قدمنا مع رسول الله ﷺ ونحن نقول: لبيك بالحج، فأمرنا رسول الله فجعلناها عمرة. صحيح البخاري: ١٤٩٥/٥٦٩/٢.

قال القرطبي: وإلى هذا ـ أي حج التمتع ـ والله أعلم مال البخاري. الجامع لأحكام القرآن: ٣٨٨/٢ـ٣٨٩.

وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في «مسنده»: ٣٢٠/٣، وقد احتج به فهو حديث صحيح عنده.

وأبو يعلى الموصلي في «مسنده»: ٢١٢٦/٩٣/٤، من طريق يحيى بن سعيد بهذا الإسناد.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنَّف»: ١٤٩٠٨/٤٨٥/٥، وعبد بن حميد (١١٣٥)، والدارمي (١٨٥٠) و(١٨٥١)، وأبو داود (١٩٠٥)، وابن ماجة (٣٠٧٤)، وابن الجارود (٤٦٩).

والطحاوي في (شرح مشكل الآثار» (٢٤٣٤) و(٤٣٠٠)، وفي «شرح معاني الآثار»: ١٩٠/٢ـ١٩١، وابن حبّان (٣٩٤٤)، والبيهقي في السنن: ٦/٥ـ٩، وفي الدلائل: ٤٣٣/٥ـ٤٣٨، من طريق حاتم بن إسماعيل، عن جعفر، به، مطولاً جداً.

والبغوي (١٩١٨) من طرق عن جعفر، به، مطولاً.

والحميدي (١٢٨٨)، والترمذي(٨١٧)، وابن خزيمة (٢٥٣٤) و(٢٦٠٣)، والمقريزي في «إمتاع الأسماع»: ٢٥/٩، وأخرجه آخرون مختصراً وفي أبواب متعدّدة.

أقول: من خلال هذه الرواية الطويلة المفصّلة، نستكشف الدور الأساسي للإمام الباقر عليه السلام في إبلاغ الأمّة حجّة رسول الله صلى الله عليه وآله ومناسكه بحذافيرها، وتبيان وظيفة المسلمين اتّجاه حجّة الإسلام، فاستطاع الباقر عليه السلام توحيد حج المسلمين، بعدما كان الاختلاف سائداً بينهم، بلحاظ أنّ عمر بن الخطاب قد حرّم متعة الحج وعاقب عليها[1] في حين وجدنا أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «**دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة**».

وعلى ضوء بيانات الإمام الباقر عليه السلام رجع أغلب فقهاء الجمهور والأئمّة إليه في هذه الرواية، وتوحّد حج المسلمين، قال القرطبي: «فالتّمتّع بالعمرة إلى الحج عند العلماء على أربعة أوجه؛ منها وجه واحد مجتمع عليه، والثلاثة مختلف فيها، فأمّا الوجه المجتمع عليه فهو التمتّع المراد بقول الله جلّ وعزّ: ﴿**فَمَن تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ**﴾[2] وذلك أن يُحرم الرجل بعمرة في أشهر الحج ـ أي عمرة التمتع ـ وأن يكون من أهل الآفاق، وقدم مكة ففرغ منها ثمّ أقام حلالاً[3] بمكة إلى أن أنشأ الحج منها في عامه ذلك، قبل رجوعه إلى بلده أو قبل خروجه إلى ميقات أهل ناصيته؛ فإذا فعل ذلك كان متمتّعاً وعليه ما أوجب الله على المتمتّع، وذلك ما استيسر من الهدي، يذبحه ويعطيه للمساكين بمنىً أو مكة... الخ»[4].

---

(١) انظر صحيح مسلم: ١٢١٧/٨٨٥/٢، مسند الإمام أحمد: ٣٢٥/٣، المحلّى، لابن حزم ـ رواية أبي موسى الأشعري ـ: ١٠١/٧ـ١٠٢.

(٢) البقرة: ١٩٦.

(٣) حلالاً: أي مُحلاً غير محرم.

(٤) الجامع لأحكام القرآن: ٣٨٥/٢ـ٣٨٦.

وهكذا قد عرفت موقف علماء المسلمين اتّجاه حج التمتّع، فهم مجمعون عليه، وقد تبنّت الأمّة بعلمائها وفقهائها رواية الباقر عليه السلام، عن جابر، عن رسول الله صلى الله عليه وآله، فكان الباقر عليه السلام المرجع الأعلى للأمّة بحقّ.

رابعاً: علم أصول الفقه

لقد عُرّف هذا العلم من قبل بعض علماء الأصول: بأنّه العلم بالقواعد الممهّدة لاستنباط الحكم الشرعي.

ولست بصدد بيان الإشكالات أو الاعتراضات على التعريف المذكور، وإنّما أودّ أنْ أوضّح هويّة هذا العلم ودوره في عملية الاستنباط، ونشأته الأولى، ودور الإمام الباقر عليه السلام في تحقّق تلك النشأة، مستشهداً ببعض الشواهد، فلذا يمكن القول بأنّ:

علم الأصول: هو مجموعة القواعد الكلّية التي تقع كبرى في قياس الاستنباط المنتجة لحكم شرعي أو لتحديد الوظيفة العملية في حال الشك.

وبعبارة أخرى: فهو علم يُبحث فيه عن العناصر المشتركة في عمليات استنباط متعدّدة لأحكام ومواضيع متنوعة، كحجّيّة الظهور العرفي، وحجيّة خبر الثقة، وغيرها من الموارد.

ولسنا بحاجة إلى بيان أهميّة هذا العلم ودوره في عملية الاستنباط، إذْ يُعتبر عصب الحياة في عملية الاستنباط والقوّة الموجّهة، وبدونه يواجه الفقيه ركاماً متناثراً من النصوص والأدلّة دون أن يستطيع استخدامها والاستفادة منها في عملية الاستنباط ـ كما يقول الشهيد السيد محمّد باقر قدس سره ـ وإنما بصدد بيان بذرته الأولى ودور الإمام الباقر فيه.

لقد نشأ هذا العلم في ثنايا علم الفقه، وفي ضوء قواعد مسائله المهمّة، نظير نشوء علم الفقه في ثنايا علم الحديث والسُّنّة، كما اتسعت دوائر بحوثه، فصنّف فيه الكثير، وتلقّى تعلّمه الكثير، وقد حفلت المدرسة الإسلامية بمجلّدات ضخمة ممّا صنّف في هذا العلم.

نعم لقد ابتدأ علم الأصول عصره على يد الإمام الباقر عليه السلام، فهو الذي دشّن قواعده، وأرسى دعائمه، وبذر بذرته الأولى، وجاء من بعده ولده الإمام الصادق عليه السلام فشيّد أركانه، ورعى بنيانه، فتلمّذ على أيديهما الكثير من أعلام الأمّة وفقهائها، فتوسّع مدار هذا العلم، وتفنّن فيه روّاده ومتخصّصوه، معتمدين في ذلك على مقولة الإمام (إنّما علينا أنْ نلقي إليكم الأصول، وعليكم أنْ تفرّعوا)[1].

وهذه الدعوة بحدّ ذاتها تعتبر حافزاً للعلماء والمتخصّصين للغوص في غمار هذا العلم، وبيان غوامضه، وكشف حقائقه، وبيان دوره، ورسم معالمه، وتوضيح مسائله.

ولكي لا نطيل البحث استعرض بعض مسائله ودور الإمام الباقر عليه السلام في إيحائها، وأكتفي بذكر أصل واحد فقط:

الاستصحاب

والاستصحاب باختصار:

هو الحكم بإبقاء ما كان كما كان حكماً أو موضوعاً، بمعنى استصحاب بقاء الحكم السابق على ما كان عليه قبل زمان الشك والتعامل معه في الزمان اللاحق

---

(١) وسائل الشيعة: ١٨/٤٠/٣٣١٨٥.

وكأنّه باقٍ، ما دام الموضوع لم يتغيّر، وذلك عند طروّ الشك فيه. أو قد يكون الشك في تغيّر موضوع الحكم، فيتأثّر الحكم عندئذٍ، ولكن ببركة الاستصحاب، يمكن استصحاب بقاء الموضوع أو المتعلّق على ما كان، وترتيب أثره في الزمن اللاحق.

وقال بعض الأصوليين: هو حكم الشارع ببقاء اليقين في ظرف الشك من حيث الجري العملي. ومصدر هذا الأصل، هو الإمام الباقر عليه السلام، كما تعلمه في ضوء الرواية التالي:

روى الشيخ الطوسي بإسناده عن زرارة قال: قلت له ـ أي الإمام الباقر ـ: الرجل ينام وهو على وضوء، أتوجب الخفقة والخفقتان عليه الوضوء؟

فقال: يا زرارة قد تنام العين، ولا ينام القلب والأذن، فإذا نامت العين والأذن والقلب وجب الوضوء.

قلتُ: فإن حُرّك إلى جنبه شيء ولم يعلم به؟

قال: لا حتّى يستيقن أنّه قد نام، حتّى يجيء من ذلك أمرٌ بيّن، وإلاّ فإنّه على يقين من وضوئه، ولا ينقض اليقين أبداً بالشك، ولكن تنقضه بيقين آخر»[1].

هذه الرواية وأمثالها من الروايات[2]، تؤسس لهذا الأصل، ومفاده الحكم ببقاء الطهارة والوضوء عند طروّ الشك اللاحق، ما دام كان متيّقناً من الطهارة في الزمن السابق. كما أنّ هذا الأصل غير مختصّ بباب الطهارة والوضوء وإنّما يجري في العقود، والمعاملات، والإيقاعات أيضاً.

---

(١) تهذيب الأحكام، للشيخ الطوسي: ١١/٨/١.

(٢) انظر المصدر السابق: ٨/٤٢١/١، والاستبصار: ١٣/١٨٣/١.

ويكن القول بجريان هذا الأصل في الأحكام والموضوعات، بحسب الاختلافات في مباني الأصوليين.

وهناك أصول أخرى رويت عن الإمام الباقر عليه السلام وكان له ريادة التأسيس، كأصالة التخيير، وأصالة الاشتغال، وأصالة الحل، وكذلك علاج التعارض في الروايات، والتي يمكن تسميته بالتعادل والترجيح، وغيرها من الموارد.

فالإمام الباقر عليه السلام كان من أوائل الذين أرسوا دعائم علم الأصول، وشيّدوا صرحه العلمي، وركّزوا قواعده الأساسية، كلّ ذلك كان قد أملاه على تلامذته، وبمراجعة لكتب الأصول تجد ذلك جليّاً وواضحاً، فلذا يعتبر الإمام الباقر عليه السلام أول من فتح باب علم الأصول، وفتق مسائله، هو وولده الصادق عليه السلام من بعده، وقد أمليا ذلك على جماعة من تلامذتهما.

وأكتفي بهذا القدر من البيان وفيه الكفاية في إثبات المطلوب.

خامساً: علم السيرة والمغازي

لا شكّ ولا ريب أنّ سيرة نبيّنا محمّد صلى الله عليه وآله تشكّل الركيزة الأساسية، والمحور الأصيل لحركة التأريخ الإسلامي، الذي يعتزّ به المسلمون جميعاً على اختلاف لغاتهم وأقطارهم ومذاهبهم.

وانطلاقاً من هذه السيرة العطرة دوّن المسلمون تأريخهم، لأنّ أوّل ما دوّنه الكتّاب المسلمون من وقائع التأريخ وأحداثه هو أحداث السيرة النّبويّة، ثمّ تلاها تدوين ما جاء على إثرها إلى يومنا هذا.

وتكمن أهميّة دراسة السيرة بكونها تعكس حقائق الدين الحنيف، فهي مجسَّدة بأفعال النّبيّ صلى الله عليه وآله، وممضاة بأقواله الشريفة، إذْ كان صلى الله عليه وآله شريعة متكاملة

متحرّكة على الأرض، يفيض عطاءً، ونوراً، وهدىً، وحكمة، فكلّ موقف من مواقفه درس بليغ، وكلّ قول من أقواله موعظة جليّة، وكلّ تقرير وإمضاء منه يعكس جواز الفعل شرعاً، ففي سيرته العطرة صورة للمُثُل العليا في كلّ شأن من شؤون الحياة، فيُجعل منها دستوراً يُتمسَّك به، ويُتمحور حوله، وفي سيرته العطرة تتوفّر أكبر ثقافة إسلامية رائعة، ومعارف روحية صادقة، وأخلاق إنسانية عالية، وأساليب دعويّة رائدة.

فلذا في دراسة سيرته شرف للدارسين، وخير وبركة للملتزمين.

من هذه المنطلقات وغيرها، انبثق اهتمام أئمة أهل البيت عليهم السلام بسيرة النّبيّ وروايتها للأمّة، فعليّ بن أبي طالب عليه السلام هو الذي كان أكثر أصحاب النّبيّ مواكبة له في حركته، وأفعاله، وغزواته، ومعاهداته، ورسائله، وعقوده، وأحاديثه، وجميع شؤون حياته، لكونه قد تربّى في حجره قبل البعثة، وأوّل من صدّقه وآمن برسالته عند البعثة الشريفة.

قال ابن هشام: «قال ابن إسحاق: ثمّ كان أوّل ذَكَرٍ من الناس آمن برسول الله صلى الله عليه وآله وصلّى معه وصدّق بما جاءه من الله تعالى عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه، أنّه كان في حجر رسول الله صلى الله عليه وآله قبل الإسلام»[1].

فلذا قد حُفظت السيرة النّبويّة عند أهل البيت عليهم السلام، والإمام الباقر عليه السلام له دور السبق في روايتها لتلامذته، فقاموا بتدوينها ونشرها، ولعلّ أول من اهتمّ بتدوين السيرة تلميذه ابن شهاب الزهري[2].

---

(١) سيرة ابن هشام: ٢٨٨/١ـ٢٨٩، حسب طبعة مكتبة العبيكان ـ الرياض.

(٢) انظر السيرة النبوية، لابن زيني دحلان: ٧/١، المقدمة.

فلم يكن الإمام الباقر عليه السلام يترك هذا العلم وإنّما نجده قد عنى به عناية فائقة، فراح يحدّث به تلميذه محمّد بن إسحاق، كما قد كشف لنا ذلك في ورايته عنه في موارد متعدّدة من السيرة بقوله: حدّثني أبو جعفر محمّد بن علي، وتجد ذلك جليّاً في سيرة ابن هشام المروية عن محمّد بن إسحاق[١]، وكذلك ما رواه الواقدي[٢] وقد روى سيرة رسول الله صلى الله عليه وآله عن محمّد بن إسحاق أبو محمّد زياد بن عبد الله بن طفيل من بني البكاء، ورواها عنه أيضاً عبد الملك بن هشام، الذي رتّبها ونسبت إليه، والبكائي المذكور كوفي خرّج عنه البخاري في كتاب الجهاد، ومسلم في مواضع من كتابه[٣].

وقال ابن خلكان:

«ابن إسحاق صاحب المغازي والسير، وكان ثبتاً في الحديث عند أكثر العلماء، وأمّا في المغازي والسير فلا تجهل إمامته فيها.

وقال ابن شهاب الزهري: من أراد المغازي فعليه بابن إسحاق.

وروي عن الشافعي أنّه قال: من أراد أن يتبحّر في المغازي فهو عيال على ابن إسحاق»[٤].

وقد روى عنه أيضاً ابن الجوزي الحنبلي في الوفا بأحوال المصطفى، ونقل عنه الكثير.

---

(١) انظر سيرة ابن هشام: ٢٨١/١، ٢١٦/٢، ٤٤/٤، ٤٥، ٤٦، ١٦٠/٤.

وانظر دلائل النبوة، للبيهقي: ١٣٣/٢ـ١٣٤، ١١٤/٥، وابن أبي شيبة (٣٦٦٥٣)، والبداية والنهاية: ٣٥٨/٤.

(٢) انظر المغازي، للواقدي: ١٥٣/١، ٥٧٠/٢، ١٠٨٧/٣.

(٣) انظر وفيات الأعيان: ٣٣٨/٢ـ٣٣٩.

(٤) المصدر السابق: ٢٧٦/٤ـ٢٧٧.

وكذلك الحافظ ابن سيّد الناس، وقد دافع عنه وردّ الطعون التي وردت فيه فقال: «وعمدتنا فيما نورده من ذلك على ابن إسحاق، إذ هو العمدة في هذا الباب لنا ولغيرنا»[١].

ولكنّهم نقموا على ابن إسحاق بسبب اتّهامه بالتشيّع، فحاولوا تجنّب روايته والإمساك في الاحتجاج بها[٢].

وابن إسحاق هذا قد روى عن الإمام الباقر محمّد بن علي عليه السلام وذكر ذلك في سيرته، وقد أشار إلى هذا المعنى من ترجم له[٣].

خلاصة الكلام: أنّ الإمام الباقر عليه السلام قد اهتمّ برواية السيرة النّبويّة والمغازي، وكان له دور السبق فيها.

المقصد الرابع: وقائع وأحداث هامّة

لقد أدّى الباقر عليه السلام دوراً هامّاً في التأريخ الإسلامي على الصعيدين الديني والسياسي رغم إقصائه عن المسرح السياسي، ولكنّه ترك أثراً عميقاً فيه، لحاجتهم الماسّة إلى نصحه، وتسديده، وأفكاره، وبُعد نظره، فلذا سجّل التأريخ دوره بأحرفٍ من نور، وأخذت محافل التأريخ تتحدّث عن إنجازاته، وروائع بياناته، وانبهار ساسة عصره به، فضلاً عمّن عاصره من العلماء والفقهاء والرواة.

وأودّ أن أشير باقتضاب إلى بعض الحوادث الهامة:

---

(١) عيون الأثر، لابن سيّد الناس: ١٥/١.

(٢) انظر تأريخ بغداد: ٢٣٩/١، والمنتظم: ١٥٨/٨.

(٣) انظر عيون الأثر: ١٦/١، تهذيب الكمال: ٤٠٦/٢٤، سير أعلام النبلاء: ٣٠/٧.

١. الإمام الباقر عليه السلام ودوره في تحرير النقد الإسلامي

قام الإمام الباقر عليه السلام بأسمى خدمة للعالم الإسلامي، فقد حرّر النقد من التبعية للإمبراطورية الرومية، حيث كان النقد يصنع عندهم، وتضرب السكة بنقشها هناك، وتحمل شعار الروم النصارى. وقد حصلت بين ملك الروم والخليفة الأموي عبد الملك بن مروان مشادّة انتهت بتهديد الأول للخليفة، ولم يجد مَن ينقذه من ورطته تلك سوى الباقر عليه السلام، وإليك الواقعة باختصار:

قال الدميري:

«... فكتب إليه ـ إلى عبد الملك بن مروان ـ ملك الروم كتاباً يقتضي أجوبة كتبه ـ أي السابقة ـ ويقول: إنك قد استخففت بجوابي وهديّتي ولم تسعفني بحاجتي[1] فتوهّمتك استقللت الهدية فأضعفتها فجريت على سبيلك الأول ـ أي قمتَ بردّها ـ وقد أضعفتها ثالثة وأنا أحلف بالمسيح لتأمرنّ برد الطراز إلى ما كان عليه أو لآمرن بنقش الدنانير والدراهم فإنّك تعلم أنّه لا ينقش شيء منها إلا ما ينقش في بلادي ـ ولم تكن الدراهم والدنانير نقشت في الإسلام ـ فينقش عليها شتم نبيّك، فإذا قرأته ارفضّ جبينك عرقاً، فأحبّ أن تقبل هديتي وتردّ الطراز إلى ما كان عليه ويكون فعل ذلك هدية تودّني بها ونبقى على الحال الأولى بيني وبينك.

---

(١) كانت القراطيس للروم وتطرّز عليها بالرومية، وكان طرازها (الأب، والابن، والروح) فلمّا تُرجم إلى العربية وعلم بها الخليفة أمر عامله على مصر بإبطال تلك الطراز على ما كان يطرز به من ثوب وقرطاس وستر وغير ذلك، وحينما علم الملك الرومي بهذا الموقف أخذ يبعث بهداياه وتهديده للخليفة للرجوع إلى الحالة الأولى. كما ذكر ذلك الدميري.

فلمّا قرأ عبد الملك الكتاب صعب عليه الأمر وغلظ وضاقت به الأرض وقال: أحسبني أشأم مولود ولد في الإسلام لأنّي جنيت على رسول الله ﷺ من شتم هذا الكافر ما يبقى غابر الدهر ولا يمكن محوه من جميع مملكة العرب إذا كانت المعاملات تدور بين الناس بدنانير الروم ودراهمهم، فجمع أهل الإسلام واستشارهم فلم يجد عند أحد منهم رأياً يعمل به، فقال له روح بن زنباع: إنّك لتعلم المخرج من هذا الأمر ولكنّك تتعمد تركه.

فقال: ويحك مَن؟

فقال: عليك بالباقر[1] من أهل بيت النّبيّ ﷺ.

قال: صدقت، ولكنّه ارتج عليّ الرأي فيه، فكتب إلى عامله بالمدينة أن أشخص إليّ محمّد بن عليّ بن الحسين مكرماً ـ إلى أن قال ـ فلمّا وافاه أخبره الخبر.

فقال له محمّد عليه السلام: لا يعظم هذا عليك فإنّه ليس بشيء من جهتين:

إحداهما: أنّ الله عزّ وجلّ لم يكن ليطلق ما تهدّد به صاحب الروم في رسول الله ﷺ، والأخرى: وجود الحيلة فيه.

قال: وما هي؟

قال: تدعو في هذه الساعة بصنّاع فيضربون بين يديك سككاً للدراهم والدنانير، وتجعل النقش عليها صورةالتوحيد وذكر رسول الله ﷺ أحدهما في وجه الدرهم والدينار والآخر في الوجه الثاني، وتجعل مدار الدرهم والدينار

---

(١) كان الإمام زين العابدين عليه السلام هو الذي بعث بولده الباقر عليه السلام بعد أن طلب الخليفة منه مساعدته والشخوص إلى الشام، وقد نسب ابن عساكر هذا العمل للإمام زين العابدين، ولكنّ الصحيح ما ذكرته لك.

ذكر البلد الذي يضرب فيه والسنة التي تضرب فيها تلك الدراهم والدنانير، وتعمد إلى وزن ثلاثين درهماً عدداً من الأصناف الثلاثة التي العشرة منها وزن عشرة مثاقيل، وعشرة منها وزن ستة مثاقيل، وعشرة منها وزن خمسة مثاقيل، فتكون أوزانها جميعاً أحداً وعشرين مثقالاً فتجزئها من الثلاثين فتصير العدة من الجميع وزن سبعة مثاقيل، وتصب صنجات من قوارير لا تستحيل إلى زيادة ولا نقصان فتضرب الدراهم على وزن عشرة، والدنانير على وزن سبعة مثاقيل. ـ إلى أن قال ـ:

وأمره محمّد بن عليّ بن الحسين عليه السلام أن يكتب السكك في جميع بلدان الإسلام، وأنْ يتقدّم إلى الناس في التعامل بها..»[1] وهكذا استمر الحال باستعمال السكّة الباقرية في تداول معاملات الناس إلى زمن خلافة هارون العباسي.

٢. نصائح الباقر عليه السلام للخليفة

لم يكن الإمام الباقر عليه السلام يبخل بنصائحه وتوجيهاته للناس عامّة ولخلفاء عصره خاصّة، بل كان يستثمر أيّ فرصة أو مناسبة ليقدّم لهم النصح والتسديد والتوجيه، انطلاقاً من مسؤوليته المرجعية اتّجاه أبناء الأمّة الإسلامية، وهذه أضحت سجيّة عُرف بها الباقر عليه السلام وقد تقدمت الإشارة إليها.

وهنا أودّ أن أشير إلى بعض الوقائع التي تعكس ذلك المعنى:

أ ـ أخرج بن عساكر بإسناده عن الفرات بن السائب، عن أبي حمزة أنّ عمر بن عبد العزيز لما ولي بعث إلى الفقهاء فقرّبهم وكانوا أخصّ الناس به، بعث إلى محمّد بن عليّ بن الحسين أبي جعفر ـ إلى أن قال ـ:

---

(١) حياة الحيوان الكبرى: ١/٩٠ـ٩٢.

قال عمر: فأوصني يا أبا جعفر.

قال: أوصيك بتقوى الله، واتّخذ الكبير أباً، والصغير ولداً، والرجل أخاً.

فقال عمر: رحمك الله، جمعتَ لنا والله ما إن أخذنا به وأماتنا الله عليه، استقام لنا الخير إن شاء الله»[1].

ب- روى الشيخ ابن بابويه بإسناده عن محمّد بن جرير الطبري، عن شريك، عن هشام بن معاذ قال:

كنت جليساً لعمر بن عبد العزيز حيث دخل المدينة فأمر مناديه فنادى: مَن كانت له مظلمة أو ظلامة[2] فليأت الباب، فأتى محمّد بن عليّ - يعني الباقر عليه السلام - فدخل إليه مولاه مزاحم فقال: إنّ محمّد بن عليّ بالباب.

فقال له: أدخله يا مزاحم، قال: فدخل وعمر يمسح عينيه من الدُّموع.

فقال له محمّد بن عليّ: ما أبكاك يا عمر؟

فقال هشام: أبكاه كذا وكذا يا ابن رسول الله.

فقال له محمّد بن عليّ: يا عمر إنّما الدنيا سوق من الأسواق، منها خرج قوم بما ينفعهم ومنها خرجوا بما يضرُّهم، وكم من قوم قد ضرّهم بمثل الذي أصبحنا فيه حتّى أتاهم الموت فاسترعبوا فخرجوا من الدّنيا ملومين لما لم يأخذوا لما أحبّوا من الآخرة عُدَّة، ولا ممّا كرهوا جُنّة، قسّم ما جمعوا مَن لا يَحمدهم، وصاروا إلى مَن لا يعذرهم، فنحن والله محقوقون[3] أن ننظر إلى تلك الأعمال التي كنّا نغبطهم بها فنوافقهم فيها وننظر إلى تلك الأعمال التي كنّا نتخوَّف

---

(١) تأريخ مدينة دمشق: ٢٧٠/٥٤.

(٢) المظلِمة والظُلامة: ما احتملته من الظلم، وما أُخذ منك ظلماً، والجمع مظالم.

(٣) هو حقيق به، ومحقوق به أي خليق وجدير به.

عليهم منها فنكفُّ عنها، فاتّق الله، واجعل في قلبك اثنتين: تنظر الذي تحبُّ أن يكون معك إذا قدمت على ربّك فقدِّمه بين يديك، وتنظر الذي تكرهه أن يكون معك إذا قدمت على ربّك فابتغ فيه البدل ولا تذهبنَّ إلى سلعة قد بارت على مَن كان قبلك ترجو أن تجوز عنك، واتّق الله عزّ وجلّ يا عمر، وافتح الأبواب وسهّل الحجاب، وانصر المظلوم، وردَّ الظالم.

ثمّ قال ـ محمّد بن عليّ الباقر عليه السلام ـ: ثلاث مَن كنَّ فيه استكمل الإيمان بالله فجثى عمر على ركبتيه، ثمّ قال: إيه يا أهل بيت النُّبوَّة.

فقال: نعم يا عمر مَن إذا رضي لم يدخله رضاه في الباطل، وإذا غضب لم يخرجه غضبه من الحقِّ، ومَن إذا قدر لم يتناول ما ليس له. فدعا عمر بدواة وقرطاس وكتب:

«بسم الله الرَّحمن الرَّحيم هذا ما ردَّ عمر بن عبد العزيز ظلامة محمّد بن عليّ فدك»[1] انتهى.

وذكر ابن الأثير هذا الخبر ولكن ورد فيه إبهام وتشويش، وهو بحاجة إلى تحليل، والخبر هو:

«لمّا وليَ ـ عمر بن عبد العزيز ـ الخلافة أحضر قريشاً ووجوه الناس فقال لهم: إنّ فَدَكَ كانت بيد رسول الله صلى الله عليه وآله، فكان يضعها حيث أراد الله، ثُمّ وليَها أبو بكر كذلك وعمر كذلك، ثُمّ أقطعها مروان[2]، ثمّ أنّها صارت إليّ ولم تكن من مالي أعود منها عليّ، وإنّي أشهدكم إنّي قد رددتُها على ما كانت عليه في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله.

---

(١) الخصال: ١٠٤ـ١٠٥.

(٢) حذف اسم الخليفة عثمان، لأنّ الذي اقطعها لمروان هو الخليفة الثالث، فلاحظ.

قال: فانقطعت ظهور الناس ويئسوا من الظلم»[١] انتهى.

أقول:

١ـ من المعلوم أنّ فدك كانت في عهد رسول الله ﷺ عند فاطمة، وقد نحلها رسول الله ﷺ لابنته، وبقيت بيدها إلى أن توفي رسول الله ﷺ، وقد أخبرت بذلك وأقامت البيّنة حينما طلب أبو بكر منها رغم كونها بيدها، واليد إمارة الملكية.

٢ـ قوله (إنّي قد رددتها) نفهم أنّها قد اغتصبت من فاطمة الزهراء عليها السلام، ومن أهل البيت عليهم السلام وقد رُدّت لأهلها، ولكنّ الخبر ساكت عمّن رُدّت إليه، فلابدّ أن يكون قد ردّها إلى أهلها، وأبرز أهلها هو الباقر عليه السلام.

٣ـ قوله: يئسوا من الظلم، معنى ذلك أنّها كانت ظُلامة قد رفعت إليه. فقام عمر برفع تلك الظلامة، وردّ الحقّ إلى أهله.

٣. الإمام الباقر عليه السلام يُفحم الخليفة الأمويّ

أخرج بن عساكر بإسناده عن عبد الملك بن عبد الرحمن الزهري قال: دخل هشام بن عبد الملك بن مروان ـ الخليفة ـ المسجد الحرام متوكّئاً على مولاه سالم، فنظر إلى محمّد بن عليّ بن الحسين، وقد أحدق الناس به حتّى خلا الطواف، فقال: من هذا؟

فقيل له: محمّد بن عليّ بن الحسين[٢]، فأرسل إليه، فقال: أخْبِرْني عن يوم القيامة ما يأكل الناس فيه، وما يشربون؟

---

(١) الكامل في التاريخ: ٣/ ٢٧٠.

(٢) وفي رواية أخرى رواها ابن عساكر أيضاً، قال هشام: هذا المفتون به أهل العراق؟

فقال محمّد بن عليّ للرسول: قُل له يُحشرون على مثل قُرصة النقيّ[١] فيها أنهار تفجَّر؛ فأبلغ ذلك هشاماً، فرأى هشام أن قد ظفر به، فقال للرسول: ارجع إليه فقلْ له: ما أشغلهم يومئذ عن الأكل والشرب، فأبلغه الرسول.

فقال له محمّد بن عليّ: أبلغه وقلْ له: هم والله في النّار أشغل، وما شغلهم عن أن قالوا ﴿أَفِيضُواْ عَلَيْنَا مِنَ الْمَاء أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللّهُ﴾[٢]،[٣] انتهى.

٤. الإمام الباقر عليه السلام يواجه الانحراف

لقد انتشرت في عهد الأمويين الكثير من الانحرافات الفكرية، والعقائدية، وتعدّدت، وتعاظمت، وأضحى لها أتباع وأنصار، بل تحوّلت إلى تيارات وكيانات خالف الكثير منها الأسس الواضحة للعقيدة الإسلامية.

ولم يقتصر الانحراف على الجانب العقائدي بل شمل الجانب السياسي، والجانب الاقتصادي أيضاً، حيث الإسراف والتبذير والتعدّي على حقوق المسلمين، ولا نريد أن نخوض في أسباب ودواعي تلك الانحرافات فهي كثيرة، منها: الغزو الإلحادي، الحاصل بسبب العداء السافر للكافرين نتيجة توسّع الفتوحات الإسلامية، ومنها لهو الحكّام، وهمّهم الوحيد هو الحصول على المغانم الدنيوية، ومنها ابتعاد الناس عن الخلق الإسلامي الرفيع بسبب سوء سياسة الخلفاء الأمويين، وتأثّر الناس بها.

---

(١) قرصة النقيّ: الخبز الحُوّاري، كما في النهاية لابن الأثير. وهو الخبز الأبيض.

(٢) الأعراف: ٥٠.

(٣) تأريخ مدينة دمشق: ٢٧٨/٥٤، سير أعلام النبلاء: ٣٤٥/٥.

ولم يكن من يتصدّى لذلك الانحراف إلاّ القلّة القليلة المخلصة، وهم اتباع الحقّ، وكان في طليعتهم الإمام الباقر عليه السلام، فلذا واجه الانحراف بكلّ قوّة وحاول الإصلاح في مجالات متعدّدة:

١ـ بناء النخبة الصالحة الواعية؛ القادرة على مواجهات التحدّيات الفكرية والعقائدية، وقد تقدّم بيانه.

٢ـ إدانة فقهاء البلاط، وأدعياء الفقاهة، ومحاسبتهم عمّا يرده عنهم، وقد أشرنا إليه فيما تقدّم.

٣ـ توعية الناس في مناسبات متعدّدة، حتّى اُشتهر عنه بكثرة وصاياه.

٤ـ دعوة العلماء والناس إلى أخذ الفكر والعقيدة، والتفسير من مصادره النقيّة، والابتعاد عن الرأي والقياس، وقد أشرنا إليه.

٥ـ الحوار المباشر مع الرموز المنحرفة على اختلاف منهجهم.

أشير إلى حوار واحد رعاية للاختصار:

أخرج ابن عساكر بإسناده عن المدائني قال:

بينما محمّد بن عليّ بن الحسين في فناء الكعبة فإذا أعرابي فقال له: هل رأيت الله حيث عبدته؟

فأطرق وأطرق مَن كان حوله، ثمّ رفع رأسه إليه فقال: ما كنت لأعبد ربّاً[1] لم أره.

فقال: وكيف رأيته؟

قال: لم تره الأبصار بمشاهدة العيان، ولكن رأته القلوب بحقائق الإيمان، لا يُدرك بالحواس، ولا يُقاس بالناس، معروف بالآيات، منعوت بالعلامات، لا

---

(١) في المصدر (شيء) والصحيح ما أثبتناه.

يجور في قضيته، بان من الأشياء وبانت الأشياء منه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[1]، ذلك الله لا إله إلاّ هو.

فقال الأعرابي: الله أعلم حيث يجعل رسالته»[2].

أقول: سؤال الأعرابي يكشف لنا عن وجود تيار إلحادي استشرى في الأمّة، له اتباعه وأنصاره، ممّا أخذ الناس يشكّكون في عقائدهم الأوليّة، وليس هو مجرّد سؤال عابر، فلذا نجد الإمام الباقر عليه السلام يطرق برأسه ويأتيه بالجواب العلمي البيّن، ليفحم أتباع هذه العقيدة المنحرفة ويصدّ عن انتشارها.

وما ذكرناه من حوادث وحوارات، ومواجهات، ودروس مختلفة، ووصايا بليغة للإمام الباقر عليه السلام يبقى حقّاً غيض من فيض، وقطرة من بحر، وكان ما ذكرت إشارة ليفهم القاريء العزيز ويتيقّن أنّ كلاً منها نوافذ لأبواب واسعة، لا تتّسع لها هذه الدراسة، ولكنّها تشير بشكل واضح، وترشد أُولي الألباب للتعرّف على المرجعية العلميّة لهذا الحبر الأعظم خامس أئمة الهدى، وإمام المسلمين جميعاً.

المقصد الخامس: إثارات ثلاث

وفي ختام ترجمتنا لمرجعية الإمام الباقر عليه السلام العلمية، أشرنا إلى هذه الإثارات، لا لشيء وإنّما ليفهم القاريء الكريم مدى التقصير الكبير لبعض من يدّعي العلم بفهمه منزلة أهل البيت عليهم السلام ومرجعيّتهم العلمية، وما كانوا عليه من مقام رفيع، وتنوّع في مختلف فنون العلم، وطرق استنباطهم لأحكام الفقه، وما يعتمدونه من مصادر التشريع فيه. وأمّا الإثارات فهي كما يلي:

---

(١) الشورى: ١١.

(٢) تأريخ مدينة دمشق: ٢٨٢/٥٤.

الإثارة الأولى: مقالة ابن تيميّة

قال ابن تيمية: «أبو جعفر محمّد بن عليّ من خيار أهل العلم والدين.

وقيل: إنّما سمّي الباقر لأنّه بَقَرَ العلم، لا لأجل بَقَرَ السجود جبهته، وأمّا كونه أعلم أهل زمانه فهذا يحتاج إلى دليل، والزهري من أقرانه، وهو عند الناس أعلم منه، ونَقْلُ تسميته بالباقر عن النّبيّ ﷺ لا أصل له عند أهل العلم، بل هو من الأحاديث الموضوعة، وكذلك حديث تبليغ جابر له السلام هو من الموضوعات عند أهل العلم بالحديث، لكن هو روى عن جابر بن عبد الله غير حديث، مثل حديث الغُسل والحج وغير ذلك من الأحاديث الصحيحة عنه، ودخل على جابر مع أبيه عليّ بن الحسين بعد ما أضرّ جابر، وكان جابر من المحبّين لهم رضي الله عنهم.. الخ»[1].

فساد كلام ابن تيميّة

لا شكّ ولا ريب أنّ كلام ابن تيميّة يشتمل على خلط وتشويش وأباطيل. وما تقدّم من ترجمة لمرجعية الإمام الباقر عليه السلام العلمية يفنّد مزاعم ابن تيميّة، ولكن حرصنا لتوضيح الأمر للقاريء العزيز، فنجيب بما يلي:

أولاً: قوله: «إنّما سمي الباقر لأنّه بَقَرَ العلم» هذا كلام سليم وصحيح ولكنّه ذكره مضعّفاً له بـ«قيل»، فقد تقدّم تفصيله في المقصد الأول، ووقفت على مقالة أهل اللغة، وما ورد في الجوامع اللّغوية، كما تبيّن ما ذكره أهل السير والحديث والرواية بحقّ الإمام الباقر عليه السلام وسبب التسمية، وهي مما لا يشكّ فيها أحد، غاية ما

---

(١) منهاج السُّنّة: ٤/٥٠ـ٥١.

في الأمر أنّ الاختلاف يكمن فيمن أطلق ذلك اللّقب بحقّه، فهل أهل زمانه أسموه باقراً لكثرة ما رأوا من علمه ومعرفته؟ أم فقهاء عصره؛ لأنّهم عرفوا قدره ومنزلته وتنوّع علومه وكثرة حديثه؟ أم أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله هو الذي خلع عليه هذا اللّقب؟ فعلى جميع الاحتمالات الثلاثة يكون هو أعلم أهل زمانه، إذ انفرد بهذا اللّقب فلم يحظَ به أحد لا من سبقه، ولا من عاصره، ولا من أتى بعده.

ثانياً: وأمّا الرواية التي ادّعى بطلانها، فقد رواها ابن عساكر، وابن منظور، وابن طلحة الشافعي، وابن حجر، وسبط ابن الجوزي، وآخرون[1].

ثالثاً: وأمّا ما طلبه رسول الله صلى الله عليه وآله من جابر بن عبد الله الأنصاري أنْ يُقريء حفيده سلامه، فهذا ما لا ينكره أحد إلاّ المعاندين، أو الجاهلين، وقد اتّفقت كلمات وروايات المحدّثين وأصحاب السير والمؤرِّخين بشأن رواية السلام، أشير إلى بعضهم:

البخاري[2]، ابن قتيبة الدينوري، اليعقوبي، الصفدي، الفيروزآبادي، الشافعي، ابن عساكر، شمس الدين الذهبي، ابن حجر الهيتمي، سبط ابن الجوزي، ابن الصباغ المالكي، الشبلنجي، والطبراني.

رابعاً: وأمّا قولك «أنّ الزهري عند الناس أعلم منه» فهذا ما لا دليل عليه، وهي دعوى أقلّ ما يقال عنها أنّها باطلة.

---

(١) لاحظ المقصد الأوّل.

(٢) أذكر المصادر حسب الترتيب:

التأريخ الكبير: ٥٦١/١٨٢/١، عيون الأخبار: ٢١٢/١، تأريخ اليعقوبي: ٣٢٠/٢، الوافي بالوفيات: ١٠٢/٤، القاموس المحيط: ٢٣/٢، تأريخ دمشق: ٢٧٥/٥٤، سير أعلام النبلاء: ٣٤٢/٥، الصواعق المحرقة: ٥٨٥/٢، تذكرة الخواص: ٣٠٣، الفصول المهمة: ٢١١، نور الأبصار: ٢١٨، المعجم الأوسط: ٥٦٥١/٣٠٤/٦.

لقد تلمّذ الزهري على الإمام زين العابدين عليه السلام ولكنّه قد استماله بنو أميّة، وقد وبّخه الإمام برسالته[١].

نعم، إنّ الزهري قد قرّبه الحكّام الأمويّون فأحاطوه بهالة من الإعجاب والتقديس، فاستمالوه إليهم، حتّى أصبح معلّماً لأولادهم، كما تولّى القضاء لبني أميّة[٢]، ولكن أين هو من علم الإمام الباقر؟ لا يقول بتساويهما في العلم إلاّ جاهل أو أحمق، لماذا؟

وذلك لما يلي:

١ـ لقد علمت أنّه قد تلمّذ على الإمام زين العابدين عليه السلام وروى عنه[٣]، كما روى عن الإمام الباقر عليه السلام.

٢ـ كلّ ما رواه من الأحاديث قد بلغ ألف حديث، فقد روى الذهبي عن عليّ بن المديني قال: له نحو من ألفي حديث، كما أنّ نصف هذا العدد مسند والباقي

---

(١) انظر رسالة الإمام زين العابدين عليه السلام، كما مرّ ذكرها في مرجعيته العلمية.

(٢) يقول الزهري: دخلت على عبد الملك بن مروان، وجعل يسألني: مَن لقيت؟ فاذكر من لقيت من قريش؟ قال: أين أنت عن الأنصار، فإنّك واجدٌ عندهم علماً، أين أنت عن ابن سيّدهم خارجة بن زيد، وسمى رجالاً منهم.

قال: قدمت المدينة فسألتهم، وسمعتُ منهم، قال: وتوفي عبد الملك، فلزمت ابنه الوليد، ثمّ سليمان، ثم عُمر بن عبد العزيز، ثمّ يزيد، ـ فاستقضى يزيد بن عبد الملك على قضائه الزهري، وسليمان بن حبيب المحاربي جميعاً ـ قال: ثمّ لزمتُ هشام بن عبد الملك. هذا وقد صيّر هشامٌ الزهريَّ مع أولاده، يعلّمهم ويحجّ معهم.

انظر سير أعلام النبلاء: ١٣٨/٦، الطبقات الكبرى: ٣٥٠/٥.

(٣) راجع مرجعية الإمام زين العابدين عليه السلام، وقد أشاد الزّهري بأعملية الإمام وأنّه أفقه أهل زمانه، والباقر هو ابن الإمام زين العابدين وتربيته، ومن سلالة الطاهرين.

مرسل، قال أبو داود: حديثه ألفان ومائتا حديث. النصف منها مسند[١].

والحال أنّ أحد تلامذة الإمام الباقر عليه السلام وهو جابر بن يزيد الجعفي قد روى أكثر من (١٠،٠٠٠) عشرة آلاف حديث كما ذكر ذلك الذهبي وأما ما رواه زرارة، وأبان بن تغلب عنه فهو يضاهي هذا العدد بأضعاف مضاعفة.

٣ـ لقد قال (معمر) في حقّ الزهري ما نصّه:

«كان في أصحابه كالحكم بن عُتيبة في أصحابه»[٢].

وقد عرفت ما قاله عبد الله بن عطاء عند دخول على الإمام الباقر عليه السلام والحكم بن عُتيبة بين يديه كأنّه عصفور، أو كأنّه مغلوب[٣]، فما بالك بالزهري إذا كان بين يديّ الإمام.

٤ـ اعتراف الزهري بعجز الفقهاء والمحدّثين عن معرفة ناسخ الحديث عن منسوخه فقال ما نصّه:

«أعيا الفقهاء وأعجزهم أن يعرفوا ناسخ حديث رسول الله صلى الله عليه وآله من منسوخه»[٤]، في حين نجد أنّ الإمام الباقر عليه السلام يروي أحاديث رسول الله صلى الله عليه وآله عن أبيه، عن جدّه عن عليّ بن أبي طالب، ويورد فيها كلّ التفاصيل والخصوصيات[٥].

٥ـ الزهري يعترف بكتمانه للحديث استجابة لرغبة الحكّام، فقد روى ابن عساكر بإسناده عن ابن شهاب ما نصّه:

---

(١) انظر سير أعلام النبلاء: ١٣٤/٦.

(٢) سير أعلام النبلاء: ١٤٢/٦.

(٣) انظر تأريخ دمشق: ٢٧٨/٥٤، مرآة الجنان: ١٩٥/١، البداية والنهاية: ٣٤٠/٩، وتذكرة الخواص: ٣٠٢.

(٤) سير أعلام النبلاء: ١٥٠/٦.

(٥) سيأتي مزيد بيان عنه، فلاحظ.

«قدمت دمشق وأنا أريد الغزو، فأتيت عبد الملك لأسلّم عليه، فوجدته في قبة على فرش تفوّت القائم، والناس تحته سماطان، فسلّمت وجلست.

فقال: يا بن شهاب، العلم ما كان في بيت المقدس صباح قتل ابن أبي طالب؟[1]

قلت: نعم.

قال: هلمّ. فقمت من وراء الناس حتّى أتيت خلف القبّة، وحوّل وجهه فأحنى عَلَيَّ فقال: ما كان؟

قال: فقلت: لم يُرفع حجر في بيت المقدس إلاّ وجد تحته دم.

قال: فقال: لم يبق أحدٌ يعلم هذا غيري وغيرك فلا يُسمعنّ منك.

قال: فما تحدّثت به حتّى توفي»[2] انتهى.

٦ـ لقد أخبر الزهري بمدّة تلمّذه على سعيد بن المسيّب، وطريقته، فما كان يسأله عن حديث، أو عن تفسير، أو فقه، وإنّما مجرّد تذاكر الرواية وسندها.

فقد أخرج أبو نعيم بإسناده عن الزهري قال:

«ما كان يستخرج الحديث من ابن المسيب إلاّ عند الغضب، ولقد جالسته ست سنين تمس ركبتي ركبته فما سألته عن حديث إلاّ أن أقول قال فلان كذا، وقال فلان كذا»[3] انتهى، كما قد علمت جهله بأقسام الصوم الواجب، والإمام يفصّل أربعين وجها للصوم[4].

---

(١) وحسب رواية الذهبي: «قتل الحسين بن عليّ بن أبي طالب».

(٢) تأريخ مدينة دمشق: ٣٠٥/٥٥.

(٣) حلية الأولياء: ٣٦٧/٣.

(٤) لاحظ مرجعيّة الإمام زين العابدين عليه السلام.

وأمّا العلوم الأخرى المتعلّقة بالفقه، كالقواعد الفقهية، وأصول الفقه، وفقه السيرة، فليس له منها نصيب، وقد وقفتَ على ما ذكرناه سلفاً بأنّ الإمام الباقر عليه السلام كان له دور الريادة والتأسيس لتلك العلوم.

٧ـ في الوقت الذي لا نريد أن نبخس حقّ الزهري وما كان له من علم ودراية وحفظ للحديث النّبوي الشريف، كما لا نريد بيان مثالبه، ولكنّ الانصاف أنّ إمكان المقايسة بين الإمام الباقر عليه السلام وبين الزهري معدومة، بل دونها خرط القتاد، طبعاً هذا في الجانب العلمي فحسب بغض النظر عن الجوانب الأخرى، وما كان يتمتّع به الإمام الباقر عليه السلام من لياقات قيادية، وزعامة روحية، فضلاً عن الإمامة والعصمة.

ولا أدري كيف خفي هذا كلّه على ابن تيميّة؟ أم أنّه ما تفوّه به كان جدالاً فحسب؟ أو أنْ يكون هذا ديدنه في محاولته الانتقاص من مقام ومنزلة أئمّة أهل البيت عليهم السلام، ولكن أنّى للغربال أن تحجب أشعة الشمس ونورها.

الإثارة الثانية: مقالة الذهبي

قال الذهبي: «وشُهِرَ أبو جعفر: بالباقر، مِنْ: بَقَرَ العلم، أي شَقَّهُ فعَرَفَ أصلَهُ وخفيَّه. ولقد كان أبو جعفر إماماً، مجتهداً، تالياً لكتاب الله، كبير الشأن، ولكنْ لا يبلُغ في القرآن درجة ابن كثير ونحوه، ولا في الفقه درجة أبي الزناد، وربيعة؛ ولا في الحِفْظِ ومعرفةِ السُّنن درجة قتادة وابن شهاب، فلا نُحابيه، ونَحيفُ عليه، ونُحبُّه في الله لما تجمَّع فيه من صفات الكمال»[1] انتهى.

---

(١) سير أعلام النبلاء: ٥/٣٤٢ـ٣٤٣.

بطلان مقالة الذهبي

إنّ مقالة الذهبي لا تدلّ إلاّ على جهل الذهبي بمكانة ومقام وعلم الإمام الباقر عليه السلام، أو أنّ تعصّبه الأعمى لمن حاباه جعله لا يرى ولا ينظر إلى ما كان عليه الإمام الباقر من عمق في العلم فقهاً، وأصولاً، وتفسيراً، و...

فكيف صدر هذا الكلام من الذهبي؟

فهل كان الذهبي مضطرّاً إلى ذكره؟ أم أنّ شهرة مرجعية الإمام الباقر العلمية دعته إلى محاولته الحدّ منها، والتقليل من شأنها؟

وعلى كلّ حال، نختصر الجواب بما يلي:

١ـ أنّها من سخرية القدر أنْ نقارن بين الإمام الباقر عليه السلام وابن كثير في مجال تفسير القرآن، ولكن لمّا كنّا قد أثرنا مقولة الذهبي فلابدّ من الجواب:

لقد عرفت جهل ابن كثير بأبسط قواعد اللغة، وقد ذكرت لك مقالته في آية الوضوء[١]، ونتج عنها استنباطات خاطئة نسبت إلى دين النّبيّ الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم.

أضف إلى ذلك أنّ ابن كثير نفسه قال بحقّ الإمام الباقر عليه السلام ما نصّه: «محمّد بن عليّ أبو جعفر الباقر هو تابعي جليل، كبير القدر كثيراً، أحد أعلام هذه الأمّة علماً وعملاً وسيادة وشرفاً...»[٢].

كما قد علمت روايات الإمام الباقر في تفسير القرآن وقد ذكرها ابن جرير الطبري في تفسيره، والقرطبي، والفخر الرازي، والسيوطي، وقد أشرت إلى نبذة مختصرة منها فيما تقدّم، كما أنّه كان له الدور الكبير في تفسير تلميذه أبي حمزة الثمالي، وكذا تفسير أخيه زيد الشهيد، كما أنّ ابن النديم نسب تفسير أبي الجارود

---

(١) تقدّم بيانه في آية الوضوء، فلاحظ.

(٢) البداية والنهاية: ٣٣٨/٩.

إلى الإمام الباقر عليه السلام أيضاً، فأين هذا الواقع من دعواك يا ذهبي؟

٢ـ وأمّا أبو الزناد عبد الله بن ذكوان[١]، وربيعة الرّأي، فقد تلمّذا على الإمام زين العابدين عليه السلام ورويا عنه[٢]، ومن بعده على الإمام الباقر وقد تقدّم ذكره، فكيف يُعقل أن يتألّقا في الفقه على الإمام الباقر عليه السلام؟

نعم كان أبو الزناد عاملاً لبني أميّة، وتولّى خراج العراق[٣]، فلم يزل عاملاً لهؤلاء حتّى مات، وكان صاحب عمّال يتبعهم[٤]، فلذا أحيط بهالة السلطان، وكُتب

---

(١) لقد اختلف في أبي الزناد، فمنهم مَن وثّقه ومدحه، ومنهم مَن أكثر من ذمّه، ولم يحتجّ بروايته، وقد كانت بينه وبين ربيعة الرأي مواجهات عديدة ربما كانت بسبب ميول الأوّل لبني أميّة أكثر من الثاني، وإليك ما قيل فيهما: قال يحيى بن بكير، عن اللّيث بن سعد: رأيت أبا الزناد وخلفه ثلاث مئة تابع من طالب فقه، وعلمٍ، وشعرٍ، وصُنُوف ثمّ لمْ يلْبث أن بَقي وحدَه، وأقبلوا على ربيعة، وكان ربيعة يقول: شبرٌ من حظوة، خير من باعٍ من علم. تهذيب الكمال: ٤٨٠/١٤.

وروى الذهبي عن إبراهيم بن المنذر الحزامي: هو كان سبب جلد ربيعة الرَّأي، ثُمّ ولي بعد ذلك المدينة فلان التيمي، فأرسل إلى أبي الزناد، فطيَّن عليه بيتاً، فشفع فيه ربيعة. وقال الذهبي أيضاً: تؤول الشَّحناء بين القرناء إلى أعظم من هذا.

وروى الليث بن سعد، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن قال: أما أبو الزناد، فليس بثقة ولا رضي.

وقال الذهبي: إنعقد الإجماع على أنّ أبا الزناد ثقة رضي.

وعن يحيى بن بكير قال: جاء رجل إلى ربيعة فقال: إنّي أُمرت أن أسألك عن مسألة، وأسأل يحيى بن سعيد، وأسأل أبا الزناد، فقال: هذا يحيى، وأما أبو الزناد فليس بثقة.

وقال يحيى بن معين: قال مالك: كان أبو الزناد كاتباً لهؤلاء، يعني: بني أميّة، وكان لا يرضاه يعني: لذلك. سير أعلام النبلاء: ٢٣٠/٦ـ٢٣١.

وعن سفيان قال: جلست إلى إسماعيل بن محمّد بن سعد: فقلت: حدّثنا أبو الزناد، وأخذ كفاً من حصى فحصبني به. وكان مالك بن أنس لا يرضى أبا الزناد. كتاب الضعفاء الكبير، للعقيلي: ٢٥١/٢.

(٢) سير أعلام النبلاء: ٢٢٨/٦.

(٣) الطبقات الكبرى: ٤١٥/٥، وتهذيب الكمال: ٢٨٢/١٤.

(٤) كتاب الضعفاء الكبير : ٢٥٢/٢.

التأريخ لصالحه فتأثّر به من تأثّر، وكان الذهبي منهم.

٣ـ وأما قتادة فقيه أهل البصرة، فقد روي عنه أنّه حينما كان يجلس بين يديّ الإمام الباقر يضطرب قلبه لشدّة هيمنة الإمام العلميّة، وهيبته[١]، وكان الإمام شديدة المحاسبة له. والرواية التالية تبيّن ذلك:

روى الشيخ الكليني بسنده عن زيد الشحّام قال: دخل قتادة بن دعامة على أبي جعفر فقال عليه السلام: يا قتادة أنت فقيه أهل البصرة؟

فقال: هكذا يزعمون.

فقال أبو جعفر عليه السلام: بلغني أنّك تفسّر القرآن؟

قال له قتادة: نعم.

فقال له أبو جعفر عليه السلام: بعلم تفسّره أم بجهل؟

فقال: لا، بعلم.

فقال له أبو جعفر عليه السلام: فإن كنت تفسّره بعلم فأنت أنت ـ أي أنت العالم ـ وأنا أسألك.

قال قتادة: سل.

قال: أخبرني عن قول الله عزّ وجلّ في سبأ: ﴿وَقَدَّرْنَا فِيهَا السَّيْرَ سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ وَأَيَّامًا آمِنِينَ﴾[٢].

---

(١) قال قتادة ـ للإمام الباقر ـ: والله لقد جلست بين يديّ الفقهاء وقدّام ابن عباس فما اضطرب قلبي قدّام واحد منهم ما اضطرب قدّامك. قال له أبو جعفر عليه السلام: ويحك أتدري أين أنت؟ أنت بين يدي ﴿بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ رِجَالٌ لاَّ تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلاَ بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلاَةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ﴾ (النور:٣٦ـ٣٧) فأنت ثَمّ ونحن أولئك، فقال له قتادة: صدقت والله جعلني الله فداك والله ما هي بيوت حجارة ولا طين... الخ» ثمّ أخذ قتادة يسأل من الإمام ما أشكل عليه فهمه. رواه الشيخ الكليني في «الكافي»: ١/٢٥٦/٦.

(٢) سبأ: ١٨.

فقال قتادة: ذاك من خرج من بيته بزاد حلال وراحلة حلال وكرى حلال يريد هذا البيت كان آمناً حتّى يرجع إلى أهله.

فقال أبو جعفر عليه السلام: نشدتك الله يا قتادة هل تعلم أنّه قد يخرج الرجل من بيته بزاد حلال وكرى حلال يريد هذا البيت، فيقطع عليه الطريق فتذهب نفقته، ويضرب مع ذلك ضربة فيها اجتياحه؟

قال قتادة: اللهم نعم.

فقال أبو جعفر عليه السلام: ويحك يا قتادة إن كنت إنّما فسّرت القرآن من تلقاء نفسك، فقد هلكت وأهلكت، وإن كنت قد أخذته من الرجال، فقد هلكت وأهلكت، ويحك يا قتادة ذلك من خرج من بيته بزاد وراحلة وكرى حلال، يروم هذا البيت عارفاً بحقنا يهوانا قلبه كما قال الله عزّ وجلّ: ﴿فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ﴾[1]، ولم يعنِ البيت فيقول: «إليه» فنحن والله دعوة إبراهيم عليه السلام التي مَن هوانا قلبه قبلت حجّته، وإلاّ فلا، يا قتادة فإذا كان كذلك كان آمناً من عذاب جهنَّم يوم القيامة.

قال قتادة: لا جرم والله لا فسّرتها إلاّ هكذا.

فقال أبو جعفر عليه السلام: ويحك قتادة إنّما يعرف القرآن من خوطب به»[2] انتهى.

ولقد كشف الإمام عليه السلام عن عمق علمه، ودقّته، وتميّزه عن علم الآخرين، فقد روى الشيخ الكليني بسنده عن أبي مريم قال: قال أبو جعفر عليه السلام لسلمة بن كهيل والحكم بن عُتبة: شرّقا وغرّبا فلا تجدان علماً صحيحاً إلاّ شيئاً خرج من عندنا أهل

---

(١) إبراهيم: ٣٧.

(٢) الكافي: ٣١١/٨، باب إنّما يعرف القرآن من خوطب به ح٤٨٥.

البيت»[1] انتهى.

وهذا جواب صريح وشافي من الإمام الباقر عليه السلام لمن التبس عليه الأمر، لو كانوا يعقلون.

٤ـ لقد كُتب تأريخ تلك الفترة الزمنية بفعل توجيه وتمويل بني أميّة وبني العباس، ومعلوم درجة العداء والحقد والحسد لديهما اتّجاه أهل البيت عليهم السلام وعليه فما وصلنا عن أهل البيت نزر يسير جداً، ورغم ذلك فلم يجرؤ أحد أن ينال من تقواهم وقدّسيتهم، نعم قد نالوا من منزلتهم وشأنهم، ولكنّهم لم يستطيعوا أن ينالوا من قدسيتهم بين الناس، وما كانوا يتمتّعون به من تقوى، وورع، وخشية لله عزّ وجلّ، فقد وصفوا بالعبّاد والزهّاد، ولكنّهم حالوا مساواتهم بالآخرين، بل وأظهروهم عليهم لغايات ومصالح وأهداف، ومطامع دنيوية رخيصة فلو استقرأنا التأريخ لو جدنا الكثير من الشواهد، ولا يسعنا سردها، وما تقدّم يكفي ﴿لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾[2].

الإثارة الثالثة: رسالة دكتوراه لمعاصر

لقد وقع بصري على كتاب تحت عنوان (فقه الإمام الباقر) فأعجبني عنوانه، وأحببت مطالعته، وسرّحت نظري فيه، فإذا هو رسالة دكتوراه للأستاذ المساعد في جامعة بغداد الأخ حقّي إسماعيل، ففي الوقت الذي نشدّ على يد أخينا الأستاذ ونبارك له جهده العلمي في بيان فقه الإمام الباقر عليه السلام للأمّة، إذ هي رسالة

---

(١) الكافي: ١/٣٩٩/٣.

(٢) ق: ٣٧.

علمية جميلة إلى حدّ ما، ولكن ما لا يسعنا السكوت عنه، هو ما أثاره في بيان منهج الإمام الباقر عليه السلام في استنباط الأحكام الشرعية، وأصول التشريع التي اعتمدها في الاستنباط، إذ حاول المؤلّف أن يدعم ما يتبنّاه هو، ليبيّن أنّ الباقر يدين به أيضاً.

والحال أنّ الإمام الباقر عليه السلام قد نهى عن العمل به وحاسب الآخرين عليه، كما لا يناسبه العمل به أساساً ـ كما ستعرف ـ إذ نسب المؤلف احتجاج الإمام الباقر عليه السلام في مجال الاستنباط بالقياس، وقول الصحابي، والإجماع، والحال أنّ هذا الكلام باطل جملة وتفصيلا. وبحاجة إلى رسالة منفردة للردّ عليه، ولكن ما يناسب الوقت والمنهج سنجيب عنه ونوّضحه باختصار.

المورد الأول: في حجّيّة القياس

صاحب الأطروحة ينسب للإمام الباقر عليه السلام القول بحجّيّة القياس

قال ما نصّه: «وكان الإمام الباقر يحتجّ بالقياس ويعلّل الأحكام وفيما يأتي أذكر نموذجاً من فقهه لذلك.

النموذج الأول: حكم شعر الكلب والخنزير

اختلف العلماء في حكم شعر الكلب والخنزير، ومذهب الإمام الباقر: إنّه طاهر كشعر الميتة من بقيّة الحيوانات.

قال في ضوء النهار: قال الباقر والصادق والناصر: شعر الكلب والخنزير طاهر[1].

---

(١) ضوء النهار، للحسن بن أحمد الجلال، (ت: ١٠٨٤هـ): ١٠٤/١، نقلاً عن فقه الإمام الباقر، للدكتور حقّي: ٤٩

وقال في الروض النضير ـ في حكم الخنزير ـ عند الباقر والصادق والناصر شعره طاهر كشعر الميتة[١].

وذكر المهدي في البحر الزخّار ـ عنهم ـ أنّ شعر الخنزير كشعر الميتة وذكر عنهم أيضاً: إنّ شعر الكلب كشعر الميتة[٢].

وروى ابن أبي شيبة بإسناده عن أبي جعفر والحسن: «إنّهما رخّصا في شعر الخنزير يخرز به[٣]، ونقل مثل ذلك عن داود، وهو قول لمالك[٤].

وأضاف الدكتور حقّي قائلاً ـ والحجّة لهم:

١ـ قوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثَاثًا وَمَتَاعًا إِلَى حِينٍ﴾[٥]، وهذا عامّ في كل حال[٦].

٢ـ وقوله تعالى: ﴿أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾[٧].

وجه الدلالة: أنّ المحدّث عنه إنّما هو اللحم، وذكر الخنزير على سبيل الإضافة إليه لأنّه المقصود بالتحديث عنه[٨].

---

(١) الروض النضير شرح مجموع الفقه الكبير، للحسن بن أحمد السياغي الصنعائي، (ت: ١٢٢١هـ): ٢٥٠/١، نقلاً عن المصدر السابق.

(٢) البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار، لأحمد بن يحيى الحسني، (ت: ٨٤٠هـ): ١٢/٢، نقلاً عن المصدر السابق: ٤٩.

(٣) مصنف ابن أبي شيبة: ٥٠٣/٨ و٥٠٤، نقلاً عن المصدر السابق.

(٤) المصادر السابقة، الشرح الصغير، للدردير: ٤٣/١، نقلاً عن المصدر السابق.

(٥) النحل: ٨٠

(٦) المجموع: ٢٩٦/١ نقلاً عن المصدر السابق.

(٧) الأنعام: ١٤٥.

(٨) الروض النضير: ٢٥٠/١و٢٥١، نقلاً عن المصدر السابق.

٣ـ من الواضح أيضاً ـ حسب قول الدكتور حقّي ـ أنّ الإمام الباقر ومَن وافقه قد احتجّوا بالقياس في هذه المسألة حيث أنهم قاسوا طهارة شعر الكلب والخنزير على شعر الميتة فهو طاهر عندهم، لأنّه لا تحلّ الحياة فيه كحلولها في بقيّة أجزاء البدن، ومعلوم أنّ الذي يسمى ميتاً هو الذي حلّت فيه الحياة ثمّ فارقته، لذلك فإنّ الحيوان إذا مات لا يأخذ شعره حكم الميتة، لأنّ الحياة لم تحلّ فيه وتفارقه حتّى يقال له ميتة ويأخذ حكمها، وما دام ليس ميتة إذن فهو طاهر حكمه حكم الأعشاب ونحوها إذا نبتت في أرض فيها نجاسة ، وعليه فما دام شعر الميتة ليس بنجس مع أنّه نابت فيها فكذلك شعر الكلب والخنزير.

وهكذا نرى كيف استخدم الإمام الباقر القياس في استنباط الأحكام)[1] انتهى[2].

الجواب

لا يخفى على القاريء الكريم ما يحتويه كلام ـ الدكتور حقّي ـ من أخطاء، وتشويش، وبطلان، وذلك للوجوه التالية:

الوجه الأول: نسبة الحكم للإمام الباقر عليه السلام دعوى من دون دليل

إنّ القول بطهارة شعر الكلب والخنزير ونسبته للإمام الباقر عليه السلام، هو دعوى من دون دليل، بل من أكبر الدعاوى الباطلة، فأين الرواية التي وردت عنه حتّى استدللت بها على ذلك؟

---

(١) فقه الإمام الباقر، للدكتور حقي، إسماعيل عبد الإله: ٤٩ـ٥٠.

(٢) نقلنا الكلام عنه بتمامه ليتم التوجّه للجواب.

وأمّا ما أوردت من رواية عن ابن أبي شيبة، فهي لا يظهر منها طهارة شعر الخنزير فضلاً عن الكلب وإنّما ـ على فرض صحّتها ـ يظهر منها جواز الانتفاع بشعر الخنزير في منافع لا تتوقف على الطهارة، نظير جواز استعمال السرجين النجس للتسميد، أو جواز استعمال جلد الميتة في صنع الدلو لسقي الحيوانات والبساتين، كما جاز استعمال وبيع بعض أنواع الكلاب، كالكلب الصيود، وكلب الماشية، وكلب الحائط، والكلاب البوليسية، فهل يعني ذلك طهارة الكلب أو جلد الميتة، أو السرجين النجس؟ كلاّ، وألف كلاّ.

أضف إلى ذلك لقد وردت روايات أخرى أكمل من رواية ابن أبي شيبة ويتبيّن من خلالها نجاسة شعر الخنزير مع جواز الانتفاع به للخرز، على فرض صحّتها، مثلاً رواية سليمان الاسكاف قال: سألت أبا عبد الله ـ الصادق عليه السلام ـ عن شعر الخنزير يُخرز به؟ قال: لا بأس به ولكن يغسل يده إذا أراد أن يصلي»[1].

وأظهر منها رواية (برد) قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: جعلت فداك إنّا نعمل بشعر الخنزير فربما نسي الرجل فيصلي وفي يده شيء منه.

قال: لا ينبغي له أن يصلي وفي يده شيء.

وقال: خذوه فاغسلوه فما كان له دسم فلا تعملوا به، وما لم يكن له دسم فاعملوا به واغسلوا أيديكم منه»[2].

---

(١) تهذيب الأحكام، للشيخ الطوسي: ٣٥٧/٨٥/٩.

(٢) المصدر السابق: ح (٣٥٦).

نعم، قال الشيخ الأنصاري: يحرم التكسّب بالكلب الهراش والخنزير البريّين إجماعاً على الظاهر المصرّح به في المحكي عن جماعة وكذلك أجزاؤهما، نعم، لو قلنا بجواز استعمال الخنزير وجلده جاء فيه ما تقدّم في جلد الميتة» انتهى. انظر المكاسب المحرمة، للشيخ الأنصاري: ٤١/١.

فعلى فرض صحّة الرواية، فإنّ الإمام الصادق عليه السلام اشترط غسل الأيدي بعد الفراغ من العمل على رغم أنّه ليس فيه دسم، وفيه دلالة واضحة على نجاسته.

فكيف جاز لك ـ يا دكتور حقّي ـ أن تنسب إلى الإمام الباقر عليه السلام ما لم يقله؟

الوجه الثاني: أنّها من الأعيان النجسة

إنّ الكلب والخنزير البريّان بجميع أجزائهما وفضلاتهما، ورطوبتهما يعتبران من الأعيان النجسة، ومعنى ذلك أنّ شعرهما كذلك.

قال صاحب الجواهر: «الكلب والخنزير البرّيّان، نجسان عيناً ولعاباً، لا يقبلان التطهير إلا بالخروج عن مسمّاهما... للنصوص المستفيضة[1].

وفيها الصحيح وغيره، والقسم بالله إنّ الكلب نجس[2]، وللإجماع المحصّل، بل ضرورة المذهب»[3].

فما دام الباقر عليه السلام يصرّح بنجاسة الكلب والخنزير بتمام أجزائهما، فكيف يجوز شرعاً نسبة ما يخالفه إليه؟

---

(١) النصوص الواردة عن الإمام الباقر، والإمام الصادق عليهما السلام تدلّ على ذلك، راجع: الخصال، للشيخ الصدوق: ٦١٠ ح ١٠، الوسائل: ١١/١٠١٦/٢، باب (١٢) باب نجاسة الكلب، وباب (١٣)، باب نجاسة الخنزير، والوسائل: ١٠١٧/٢، الأحاديث من (١) إلى (٤)، والكافي، للكليني: ٦/٦١/٣، والوسائل: ١٠٣٤/٢، باب (٢٦)، الأحاديث تحت الأرقام ٢، ٣، ٦.

(٢) إشارة إلى الخبر الذي رواه الشيخ الطوسي بسنده عن معاوية بن شريح، عن أبي عبد الله ـ الصادق عليه السلام ـ في حديث أنّه سُئل عن سؤر الكلب يُشرب منه، أو يُتوضأ؟ قال: «لا، قلت: أليس هو سبع؟ قال: لا والله إنّه نجس، لا والله إنّه نجس» تهذيب الأحكام: ٢٢٥/١.

(٣) جواهر الكلام: ٣٦٦/٥.

الوجه الثالث: الخلط في الحكم بين العين النجسة والطاهرة

ينبغي لك ـ يا دكتور ـ أن تفرّق بين العين النجسة والعين الطاهرة، فالكلب والخنزير نجسان عيناً، فلا يصح قياسهما على غيرهما، وأما ما قيل من أنّ شعر الميتة ما دامت لا تحلّه الحياة فيكون طاهراً فهذا لا يعني صحة قياس شعر الكلب والخنزير عليه لكونه كذلك، كلاّ، لماذا؟

لأنّ الكلب عين نجسة والخنزير كذلك، إذ ليست المسألة مسألة تحريم أكل لحم الخنزير، بل لكون الروايات الواردة عن أئمّة أهل البيت عليهم السلام، والإمام الباقر بالخصوص، دلّت على ذلك، وهي نصوص مستفيضة كما علمت.

الوجه الرابع: الدليل غير منتج

أما الآية الأولى[1] استدللت بها على المدّعى، فهي نصّ في الأنعام والضمير في (أصوافها) و(أوبارها) و(أشعارها) يعود عليها، كما هو ظاهر الآية، أضف إلى ذلك أنّ المفسّرين أوضحوا ذلك، قال ابن كثير: «ومن أصوافها أي الغنم، وأوبارها أي الإبل، وأشعارها أي المعز، والضمير عائداً على الأنعام»[2] انتهى.

فكيف يصح حمل شعر الكلب والخنزير عليها؟ أهكذا تفسّر آيات القرآن يا دكتور؟

---

(١) قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّن بُيُوتِكُمْ سَكَنًا وَجَعَلَ لَكُم مِّن جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثَاثًا وَمَتَاعًا إِلَى حِينٍ﴾ (النحل: ٨٠).

(٢) تفسير القرآن العظيم، لابن كثير: ٥٠٧/٤، لاحظ تفسير الثعلبي: ٣٤/٦، الدُّرُّ المنثور: ٩٢/٩، وقال الفخر الرازي: قوله (ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها) قال المفسّرون وأهل اللغة: الأصواف للضأن والأوبار للإبل والأشعار للمعز) انتهى. التفسير الكبير: ٩٥/١٩.

وأمّا الآية الثانية[١]، فيحتمل عود الضمير في (إنّه) إلى الخنزير نفسه لا إلى لحمه فحسب، ويحتمل أن يعود الضمير إلى اللحم أيضاً، ولكن لا يمكنك الجزم بعود الضمير على اللحم فقط، بل الأقرب أن يعود الضمير على الأقرب وهو الخنزير في الخطاب، فكيف جزمت بعود الضمير على اللحم فحسب؟ أضف إلى ذلك أنّ كون نجاسة الكلب والخنزير بجميع أجزائهما هو ما دلّت عليه النصوص المستفيضة، كما ظهر لك.

الوجه الخامس: الإمام الباقر عليه السلام بريء من القياس

إنّ الإمام الباقر عليه السلام بريء من القياس الذي يمحق الدين به، وهو الذي كان يحاسب مَن يذهب من الفقهاء إليه، يشدّد عليه، ويقول أنّ أول من قاس هو إبليس بقوله: ﴿خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ﴾[٢]، كما أنّه قد مرّ سابقاً محاسبة الإمام الباقر لأبي حنيفة النعمان بقوله: «أنت الذي حوّلت دين جدّي وأحاديثه بالقياس»[٣].

فعلى هذا كيف يجوز شرعاً نسبة العمل بالقياس إلى الإمام الباقر عليه السلام؟

عهدة ذلك عليك يا دكتور حقي.

وكيف عرفت أنّ الإمام الباقر عليه السلام قاس ذلك؟

فهل هناك نص دلّك عليه؟

---

(١) ﴿أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾ الأنعام: ١٤٥.

(٢) الأعراف:١٢.

(٣) تأريخ المذاهب الإسلامية، لابن زهرة: ٦٨٨.

ومن أين استوحيت بأنّ الإمام الباقر عليه السلام قاس طهارة شعر الكلب على طهارة شعر الميتة، لأنّه لا تحلّه الحياة؟

أم هو مجرد تخرّص وظن ﴿إِنَّ الظَّنَّ لاَ يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾[1]، بل هو وهم وخطأ فاحش، لماذا؟ هذا ما ستعرفه لاحقاً.

الوجه السادس: بطلان القول بالقياس

لكي يتّضح بطلان القياس، لابدّ من تبيان مقدّمة تتضمن أقسام القياس.

أقسام القياس

أولاً: قياس منصوص العلّة

وذلك إذا نصّ الشارع المقدّس على علّة حكمٍ ما، فحينئذٍ يجوز تعدّي الحكم إلى مورد آخر ما دام يشترك بنفس العلّة المنصوصة، ومثاله:

حينما نصّ الشارع على علّة تحريم الخمر وهي الإسكار، فحينئذ جاز تعدّي تحريم الشرب لسائل آخر ما دام مسكراً ولو لم يُسَمّ خمراً، وهذا ما يسمّى بقياس منصوص العلّة، وهو قليل في الشريعة، وقد أخرجه بعضهم عن كونه قياساً واعتبروه لوناً من ألوان التماس الدليل ليس إلاّ.

ثانياً: تنقيح المناط

والتنقيح في اللغة: التهذيب والتمييز، يقال: كلام منقّح، أي لا حشو فيه. وأمّا

---

(١) يونس: ٣٦.

المناط: فهو العلّة.

ومعنى تنقيح المناط عند الأصوليين: إلحاق الفرع بالأصل بإلغاء الخصوصيات والفوارق.

بأن يقال: لا فرق بين الأصل والفرع إلاّ كذا، وذلك لا مدخل له في الحكم البتة، فيلزم اشتراكهما في الحكم لاشتراكهما في الموجب له... ومثاله:

جاء أعرابي إلى رسول الله صلى الله عليه وآله قائلاً: يا رسول الله هلكت وأهلكت وقعت على زوجتي في شهر رمضان.

فقال النّبيّ صلى الله عليه وآله: **اعتق رقبة.**

فنقول:

١ـ لا خصوصية للأعرابي، فأيّما مكلّف صدر منه ذلك، استوجب عليه الكفارة نفسها.

٢ـ لا خصوصية للزوجة، بل حتّى لو كانت أمته.

٣ـ حكم شهر رمضان وغيره واحد من الصيام الواجب.

وتنقيح المناط هذا إنّما يتمّ في ضوء الدلالة العرفية، إذ العرف يفهم أنْ لا خصوصية لهذه الفوارق، وهذا لا يُسمّى تخريج المناط، الذي ستعرف بطلانه.

ثالثاً: قياس الأولوية

هذا قياس حكم الفرع الذي يكون أقوى ثبوتاً على حكم الأصل.

كقياس تحريم ضرب وشتم الوالدين على تحريم التأفيف، في قوله تعالى: ﴿**فَلاَ تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ**﴾[1]، فإنّ تحريم الضرب ـ وهو الفرع ـ أقوى ثبوتاً من

---

(١) الإسراء: ٢٣.

تحريم التأفيف ـ الذي هو الأصل ـ وهذا ما يفهم من لفظ الآية لا من القياس، ولذا اعتبره الأصوليون خارجاً عن القياس.

رابعاً: القياس المنطقي

وهو قسم من أقسام البراهين والحجج المنطقية، وكلامنا في القياس الفقهي أو الأصولي، أمّا القياس المنطقي الفلسفي، فهذا خارج عن محل الكلام.

مثاله: العالَم متغيّر، وكلّ متغير حادث، إذن فالعالَم حادث، فهذا قياس كبرى وصغرى ونتيجة.

خامساً: قياس مستَنْبَط العلّة

وذلك إذا وردنا حكم من الشارع لم ينصّ على علّته، ولكنّنا باجتهاد وظنّ استوحينا علّة الحكم، فنتعدّى عندئذ عن مورد ذلك الحكم إلى مورد آخر ماداما قد اشتركا في تلك العلّة المستنبطة، فنحكم فيها بنفس ذلك الحكم.

وهذا ما حرّمته الشريعة المقدّسة وحذّرت منه، لأنّه يستوجب محق الدين، وإدخال الرأي والهوى في أحكام الله تعالى، كما أشارت الروايات الواردة في النهي عن العمل بالقياس، وهذا ما يُسمّى بتخريج المناط أيضاً.

أدلة نفاة القياس

استدلّ على بطلان القياس بدليلين عقلي ونقلي.

أمّا الدليل العقلي

ذهب الأصوليون إلى أنّ الأصل عند الظنّ بالحجّية هو عدم الحجّية، بمعنى

أنّه لو شككنا في كون الدليل ذاك حجّة أم ليس بحجّة، فالأصل المتّبع لدى الأصوليين هو عدم حجّية ذلك الدليل.

وبعبارة أخرى: لو شككنا في الحجّية، فهذا الشك مساوي للقطع واليقين بعدم الحجّية.

وعليه نقول: هل القياس حجّة أم لا؟

فما دمنا لا نعلم بحجّيّته، ونشكّ فيها، فهذا قطع ويقين بعدم حجّيّته، فإنّ إدخال ما لم يعلم أنّه من الدين في الدين، فهذا حرام نسبته إلى رسول صلى الله عليه وآله، إذْ هو إدخال ما لم يعلم أنّه من الدين في الدين، فهو حرام وبدعة.

وأما الدليل النقلي

وأمّا الروايات الواردة عن النّبيّ صلى الله عليه وآله وعن أهل بيته وخيار أصحابه في ذمّ القياس والتحذير منه، فهي كثيرة، أشير إلى بعضها:

١ـ أخرج الطبراني بإسناده عن عوف بن مالك، عن النّبيّ صلى الله عليه وآله أنّه قال:

«تفترق أمّتي على بضعٍ وسبعين فرقةً أعظَمُها فتنةٌ على أمّتي قومٌ يقيسون الأمور برأيهم فيُحلّون الحرام ويحرِّمون الحلال»[1].

---

(١) المعجم الكبير: ٩٠/٥٠/١٨، وأخرجه الخطيب في «الفقيه والمتفقّه»: ٤٧٣/٤٥٠/١، والحاكم النيسابوري في «المستدرك»: ٨٣٢٥/٤٧٧/٤ وتعقّبه بقوله: حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. وأخرجه الخطيب أيضاً في تأريخ بغداد: ٣٠٧/١٣ـ٣١٠، من طرق متعدّدة عن عوف بن مالك الأشجعي، عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم»: ١٦٧٣/٨٩١/٢، والهيثمي في «مجمع الزوائد»: ٨٤١/٤٣٠/١ وقال الآمدي: حديث «ستفترق أمّتي فرقاً...» رواه الدارمي بلفظ «ويجيء قوم يقيسون الأمور بالرأي». انظر الإحكام في أصول الأحكام للآمدي: ٣٠٦/٤.

٢ـ أخرج الخطيب البغدادي بإسناده عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة أنّ رسول الله ﷺ قال:

«ما هلكت بنو إسرائيل حتّى كثر فيهم المُولّدون أبناء سَبَايا الأمم فأخذوا في دينهم بالمقاييس فَهَلَكوا وأهلكوا»[١].

٣ـ وروى الخطيب بإسناده عن ابن مسعود قال:

«إنّكم إنْ عملتم في دينكم بالقياس أحللتم كثيراً ممّا حُرِّم عليكم، وحرَّمتم كثيراً ممّا أُحِلَّ لكم»[٢].

وأمّا ما ورد عن طرق أهل البيت عليهم السلام فرواياتهم في ذمّ القياس والتحذير منه كثيرة جدّاً، أقتصر على بعضٍ منها:

٤ـ روى الشيخ الكليني بإسناده عن عيسى بن عبد الله القرشي، قال: دخل أبو حنيفة على أبي عبد الله عليه السلام ـ الصادق ـ فقال له: يا أبا حنيفة بلغني أنّك تقيس؟

قال: نعم.

قال: لا تقس فإنّ أوّل من قاس إبليس حين قال: خلقتني من نار وخلقته من طين، فقاس ما بين النار والطين، ولو قاس نوريّة آدم بنوريّة النار عرف فضل ما بين النورين، وصفاء أحدهما على الآخر»[٣].

---

(١) الفقيه والمتفقه: ٤٧٤/٤٥١/١، وفي الباب روايات كثيرة بهذا المعنى، فلاحظ.

وانظر مجمع الزوائد: ٤٣١/١، الأحاديث تحت الأرقام: ٨٤٢، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، وأخرج ابن ماجة نظيره في «سننه» ولكن مقتصراً على ذكر (الرأي) فحسب. سنن ابن ماجة: ٥٦/٤٢/١، باب تحت عنوان اجتناب الرأي والقياس.

(٢) الفقيه والمتفقّه: ٤٨٦/٤٥٧/١.

(٣) الكافي: ٢٠/٥٨/١.

٥ـ روى الشيخ الكليني بإسناده عن أبي شيبة الخراساني، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «إنّ أصحاب المقائيس طلبوا العلم بالمقائيس، فلم تزدهم المقائيس من الحقّ إلاّ بعداً، وإنّ دين الله لا يصاب بالمقائيس»[١].

وفي هذا المقدار من الروايات كفاية في إثبات المطلوب.

آراء بعض علماء أهل السُّنّة في ذمّ القياس

١ـ قال ابن حزم: «وقد أجاز قوم نسخ القرآن والسُّنّة بالقياس، وهذا قول تقشعر منه الجلود، والقياس باطل»[٢].

وفي معرض ردّه على من زعم أن لا دليل على بطلان القياس، قال ابن حزم: «نحن نريكم إنكارنا للقياس أنّه قول بعلم ونصّ وبيقين»[٣].

وقد أقام الأدلّة من الكتاب العزيز، ومن السُّنّة لإبطال القياس.

٢ـ وأقام (النظام) دليله على إنكار القياس.

«استدلّ النظام على أنّه يستحيل التعبّد بالقياس عقلاً بأنّ العقل يوجب إعطاء المتماثلات حكماً واحداً، والمتخالفات أحكاماً مختلفة، ولكنّ الشارع قد فرّق بين المتماثلات في الأحكام، وجمع بين المختلفات، وشرّع أحكاماً لا مجال للعقل فيها، وذلك كلّه ينافي مقتضى القياس؛ لأنّ مدار القياس على إبداء العلّة وعلى إلحاق صورة بصورة أخرى تماثلها في العلّة. وأيضاً فإنّ القياس يقضي

---

(١) الكافي: ٧/٥٦/١، وفي الباب روايات كثيرة، فلاحظ.

(٢) الإحكام في أصول الأحكام: ٥٣١/٤.

(٣) المصدر السابق: ٥٢٢/٨.

بالتفريق بين المختلفات، وبه يتبيّن ألاّ مجال للقياس في الشرع لتناقض مضمونها، وأنّ القياس مضاد للشريعة»[١]، انتهى.

٣ـ وقال ابن القيّم في بيان مَن ذمّ القياس:

«وقالوا: أوّل مَن قاس إبليس، وما عُبدت الشمس والقمر إلاّ بالمقاييس»[٢].

وأضاف قائلاً:

«ولنفاة الحكم والتعليل والقياس هنا سؤال مشهور، وهو أنّ الشريعة قد فرّقت بين المتماثلين، وجمعت بين المختلفين ـ وسرد لذلك أمثلة كثيرة، ثمّ أضاف ناقلاً قولهم ـ:

وإذا كانت الشريعة قد جاءت بالتفريق بين المتماثلات والجمع بين المختلفات بطل القياس، فإنّ مبدأه على هذين الحرفين، وهما أصل قياس الطرد، وقياس العكس»[٣]، انتهى.

٤ـ وقال أبو بكر الجصّاص: «لا يجوز استعمال القياس في دفع النصّ سواء كان النص ثابتاً بالكتاب والسّنّة المستفيضة، أو بأخبار الآحاد، لا يجوز القياس في دفعه، ولا يجوز القياس في مخالفة الإجماع ـ إلى أنْ يقول ـ:

فأمّا امتناع جواز القياس في دفع النصّ والإجماع: فلا خلاف فيه، ولأنّ النصّ والإجماع يُوقعان العلم بموجبهما، والقياس لا يُوقع العلم بالمطلوب، فلم يجز الاعتراض به عليهما»[٤]، انتهى.

---

(١) نقلاً عن أصول الفقه الإسلامي، لوهبة الزحلي: ٦١٥/١، وانظر المحصول في علم أصول الفقه، للفخر الرازي: ١٠٦/٥ـ١٠٧.

(٢) أعلام الموقعين: ٣٨١/١.

(٣) أعلام الموقعين: ٤١٧/١ـ٤٢٠.

(٤) أصول الجصّاص: ٢٦٦/٢، طبعة دار الكتب العلمية ـ بيروت، باب في ذكر ما يمتنع فيه القياس.

حاصل الكلام: وهكذا قد تبيّن الرشد من الغي، واتّضح أنّ نسبة القول بالقياس للإمام الباقر عليه السلام في غاية النكارة[1]، إذْ قد وردت عن طريق أهل البيت عليهم السلام الكثير من الروايات التي تذمّ القياس وتستنكره، كما تحذّر العلماء الذين يسلكون ذلك المسلك من الانزلاق والانحراف، وأخيراً فقد أشار الفخر الرازي إلى ذلك المعنى بقوله:

«نعلم بالضرورة أنّ مذهب أهل البيت: كالصادق والباقر إنكار القياس»[2].

المورد الثاني: في حجيّة قول الصحابي

قال الدكتور حقّي إسماعيل في المبحث الخامس.

قول الصحابي ونماذج تطبيقية له من فقه الإمام الباقر:

قال: إذا لم يوجد دليل من نصّ أو إجماع، فهل يعدّ قول الصحابي وفتياه حجّة؟

ـ أجاب قائلاً ـ لا خلاف في أنّ قول الصحابي ليس حجّة على صحابي آخر، وإنّما الخلاف في كونه حجّة على التابعين ومن بعدهم.

ـ إلى أن قال ـ: وقد وجدت في فقه الإمام الباقر ما يدلّ على أنّ الإمام كان يحتجّ بقول الصحابي، وفيما يأتي بعض نماذج لذلك:

---

(١) بلحاظ أنّه كان يحاسب مَن يقيس من العلماء، كما لا يناسبه، لأنّ ما يرويه من حديث فهو عن أبيه، عن آبائه، عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وعليه فلا تصل النوبة للقياس على فرض أنّه يعمل به، كما هو معروف عند الأصوليين، وسيأتي توضيح ذلك، فلاحظ.

(٢) المحصول في علم أصول الفقه، للفخر الرازي: ١٠٦/٥.

نعم، إنّه قد أجاب عنه، ولكن من المقطوع به أنّ الصادق والباقر وأئمّة أهل البيت عليهم السلام قد أفصحوا عن الحقيقة، واستبان إنكارهم للقياس.

النموذج الأول: اجتماع العيد والجمعة

صاحب الأطروحة ينسب للباقر القول بحجيّة قول الصحابي

قال: اختلف الفقهاء في هذه المسألة: ومذهب الإمام الباقر: إنّه إذا اتّفق عيد في يوم جمعة سقط حضور الجمعة عمّن صلّى العيد.

روى عبد الرزاق بسنده، عن ابن جريح، عن محمّد بن عليّ بن الحسين، أخبر: «أنّهما كان يُجمعان إذا اجتمعا، قال[١]: إنّه وجده في كتابٍ لعلي»[٢].

وأضاف الدكتور حقّي قائلاً:

والحجّة لهذا المذهب: من الواضح أنّ الإمام الباقر قد احتجّ بما وجده في كتابٍ لعليّ عليه السلام، وهذا يدلّ على أنّه يحتجّ بقول الصحابي»[٣]، انتهى.

وقد ذكر الدكتور حقّي نماذج أخرى لا داعي لذكرها، لأنّها تشترك بنفس الحجّة التي أدّعها.

الجواب

كلام الدكتور حقّي يشتمل على خلط كبير وتشويش، ونحن لا نريد أن ندخل في تفاصيل تلك المسألة الفقهية، إذ بيانها في محلّ آخر[٤]، ولكن كلامنا

---

(١) وفي المصدر (قالا) وعن الكنز (وإن لا)، ولكن أثبتنا ما هو الصحيح.

(٢) مصنف عبد الرزاق: ٣/٣٠٣/٥٧٢٥.

(٣) فقه الإمام الباقر، للدكتور حقّي إسماعيل: ٥٢ـ٥٣.

(٤) من المسائل الفقهية المشهورة بين الفقهاء هذه المسألة، وهي إذا اتّفقا عيد وجمعة، فمن حضر العيد يكون بالخيار في حضور الجمعة، ولكنّه لا يترك صلاة الظهر، بل يؤدّيها، وليس كما توهّمه بعض فقهاء المذاهب الإسلامية. قال صاحب الجواهر: ←

يتعلّق بخصوص ما اعتمده الإمام الباقر عليه السلام من جهة، وما استظهره الدكتور من الرواية، من جهة أخرى، فنقول:

أولاً: معنى حجّيّة فعل عليّ عليه السلام وقوله

إنّ حجّية فعل عليّ عليه السلام وقوله لا من باب أنّه صحابي، فهو كذلك بل هو من خيرة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله ولا شكّ في ذلك، وإنّما حجية قول أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام من حجيّة قول رسول الله صلى الله عليه وآله فهو الذي أمر الأمّة بالتزام أهل البيت عليهم السلام واتّباعهم، وأوجب عليهم ذلك، كما تضافرت النصوص في ذلك كحديث الثَّقَلَين وحديث السفينة، وغيرها من الأحاديث، وقد تقدّم الكلام مفصّلاً في دلالتها، فالنّبيّ صلى الله عليه وآله جعل أئمّة أهل البيت عدلاً للقرآن الكريم، وأخبرنا بعدم افتراقهما إلى يوم القيامة، وهذا يدلّنا على حجّية أقوالهم، فالتزام الإمام الباقر عليه السلام واحتجاجه بفعل عليّ عليه السلام جاء من هذا المنطلق، لا كما توهّمه صاحب الأطروحة، فأخطأ في استظهاره، وتصوّر أنّ الإمام الباقر عليه السلام يذهب إلى حجّية قول الصحابي، والحال أنّ الباقر عليه السلام بريء من هذا المنهج أساساً، فنسبته له في غاية النكارة، ولا يجوز شرعاً، وعهدة ذلك على صاحب الأطروحة، كما لا يصحّ أيضاً بحسب قواعد الأصول، ومقتضى الصناعة، فقد وقع المؤلّف في

«المشهور بين الأصحاب نقلاً وتحصيلاً بل في الخلاف ـ للشيخ الطوسي ـ الإجماع عليه، أنّه إذا اتفق عيد وجمعة، فمن حضر العيد كان بالخيار في حضور الجمعة، وقد قال الإمام الصادق عليه السلام لمّا سأله الحلبي في الصحيح عن اجتماعهما فقال: «اجتمعا في زمان عليّ عليه السلام فقال: من شاء أن يأتي إلى الجمعة فليأت، ومن قعد فلا يضرّه، وليصلّ الظهر». الجواهر: ٣٩٥/١١، والرواية عن الوسائل ـ باب ١٥ ـ من أبواب صلاة العيد، ح١، وفي الباب روايات ثلاث.

التباسٍ وخلطٍ شديدين، فاستظهر خطأً أنّ الباقر عليه السلام يدين به، وإنّما هو التزم فعل جدّه أمير المؤمنين عليه السلام وقوله، لكونه من أئمّة أهل البيت عليهم السلام الذين قد أوصى باتّباعهم رسول الله صلى الله عليه وآله، إضافة إلى ما سيأتي.

ثانياً: التزام الباقر عليه السلام بما في صحيفة علي عليه السلام

لو تأمّلنا الرواية التي استشهد بها صاحب الأطروحة، لوجدنا أنّ الباقر عليه السلام قد استند في فتياه إلى صحيفة علي عليه السلام ومن المعلوم أنّ هذه الصحيفة هي بخط عليّ وبإملاء رسول الله صلى الله عليه وآله وبالتالي هي جزء آخر من سُنّة رسول الله صلى الله عليه وآله لا غير، مع العلم أنّ من يقول بحجّية فتوى الصحابي، يدين بها دون أن ينسب فتواه إلى رسول الله صلى الله عليه وآله، لا بما هو يروي عن رسول الله صلى الله عليه وآله.

وعليه فلا مجال هنا للتوهّم بنسبة القول بحجية فتوى الصحابي للإمام الباقر عليه السلام بلحاظ أنّ الباقر عليه السلام روى ما في كتاب علي عليه السلام وهو إملاء من رسول الله صلى الله عليه وآله ـ كما ستعرف ـ أضف إلى ذلك كلّه:

أنّ أئمّة أهل البيت عليهم السلام كانوا بأشدّ الحرص بشأن الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وآله إلى درجةٍ عالية جدّاً، فقد روى الشيخ الكليني بإسناده عن قتيبة قال: سأل رجل أبا عبد الله عليه السلام ـ الصادق ـ عن مسألة فأجابه فيها، فقال الرجل: أرأيت إن كان كذا وكذا ما يكون القول فيه؟ فقال له: «مه ما أجبتك فيه من شيء فهو عن رسول الله صلى الله عليه وآله لسنا من: أرأيت في شيء»[1].

وكان الإمام الباقر عليه السلام يقول لبعض أصحابه:

---

(١) الكافي: ٢١/٥٨/١.

«يا جابر إنّا لو كُنّا نحدّثكم برأينا وهوانا لَكُنّا من الهالكين، وَلَكِنّا نحدّثكم بأحاديث نكنزها عن رسول الله صلى الله عليه وآله»[1]، ومن ضمنها ما في صحيفة عليّ عليه السلام، وهي صحيفة كبيرة قد أشار إليها الإمام الباقر عليه السلام وعرّفها لأحد أصحابه، وهو (حمران بن أعين)، جاء ذلك ضمن إشارته إلى بيت كبير، قائلاً:

«يا حمران إنّ في هذا البيت صحيفة طولها سبعون ذراعاً بخطّ عليّ عليه السلام وإملاء رسول الله صلى الله عليه وآله لو ولينا الناس لحكمنا بما أنزل الله لم نعد ما في هذه الصحيفة»[2].

كما أنّ هذه الصحيفة تضمّنت كلّ ما يحتاجه الناس من أحكام وتشريعات، وقد كشف الإمام الصادق عليه السلام، النّقاب عن ذلك، كما جاء في رواية (محمد بن عبد الملك) قال: كنّا عند أبي عبد الله عليه السلام نحواً من ستّين رجلاً قال: فسمعته يقول:

«عندنا والله صحيفة طولها سبعون ذراعاً ما خلق الله من حلال أو حرام إلاّ وهو فيها حتّى أنّ فيها إرش الخدش»[3].

وهكذا قد علمت أنّ التزام الباقر عليه السلام بما في صحيفة عليّ عليه السلام هو التزام بسنّة رسول الله صلى الله عليه وآله لا بفتوى الصحابي، فنسبة القول بحجيّة فتوى الصحابي للباقر عليه السلام خطأ فادح، وكلام باطل.

نسأل الله تعالى لنا ولك النجاة من الهفوات.

---

(١) انظر بحار الأنوار، للشيخ المجلسي: ١٨/٢٦ـ ٦٦، في جهات علوم أهل البيت عليهم السلام وسيأتي تفصيل الكلام فيه لاحقاً إن شاء الله تعالى.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

ثالثاً: احتجاج الباقر عليه السلام بصحيفة علي عليه السلام

إنّ الإمام الباقر عليه السلام كثيراً ما كان يحتجّ بصحيفة أمير المؤمنين عليّ عليه السلام لمن يخاصمه، ليؤكّد التزامه بسُنّة رسول الله صلى الله عليه وآله، إذ الصحيفة بكلّ ما فيها من سُنّة رسول الله صلى الله عليه وآله ومن وحيه، وقام عليّ عليه السلام بإملائها من لدنه صلى الله عليه وآله مباشرة، فاحتجاج الإمام الباقر عليه السلام بها، لا من باب حجّيّة قول الصحابي، وإنّما من باب أنّها تمثّل سُنّة رسول الله صلى الله عليه وآله والتزاماً بقول عليّ عليه السلام بما يمثّله من مقام رفيع وقرب لرسول الله صلى الله عليه وآله وبلحاظ أنّه عميد أهل البيت عليهم السلام كما تقدّم بيانه.

وقد جاء احتجاج الباقر عليه السلام بهذه الصحيفة ما كشفه الراوي في روايته التالية:

أخرج الشيخ النّجاشي بإسناده عن عُذافِر الصيرفي ـ الخزاعي ـ قال: «كنت مع الحكم بن عُتيبة عند أبي جعفر عليه السلام فجعل يسأله وكان أبو جعفر عليه السلام له مُكْرِماً، فاختلفا في شيء فقال أبو جعفر ـ الباقر عليه السلام ـ: يا بني قم فأخرج كتاب عليّ، فأخرج كتاباً مدروجاً عظيماً وفتحه وجعل ينظر حتّى أخرج المسألة، فقال أبو جعفر عليه السلام: هذا خطّ عليّ وإملاء رسول الله صلى الله عليه وآله، وأقبل على الحكم وقال: يا أبا محمّد إذهب أنت وسَلَمَة وأبو المِقْدام حيث شئتم يميناً وشمالاً، فوالله لا تجدون العلم أوثق منه عند قوم كان ينزل عليهم جبرئيل عليه السلام»[1]، انتهى.

رابعاً: سند صحيفة علي عليه السلام

قد أشرنا في طيّات الجواب عن سند تلك الصحيفة، ولكن ما نريد أن نبيّنه في هذه الفقرة، هو أنّ الكثير من كبار علماء أهل السُّنّة ومحدّثيهم وحفّاظهم من

---

(١) رجال النجاشي، للشيخ أحمد بن عليّ النجاشي، (ت: ٤٥٠هـ): ٢/٢٦٠ـ٢٦١، انظر ترجمة محمّد بن عُذافر تحت رقم (٩٦٧).

أصحاب الصحاح، والسنن، والمسانيد، قد أشاروا إلى صحيفة عليٍّ عليه السلام وأنّها من لدن رسول الله صلى الله عليه وآله باختصار تارة، وبتفصيل تارة أخرى، ضمن بيانات متّفقة ومختلفة، وألفاظ متعدّدة، لا مجال لاستطرادها، وإنّما نشير إلى مصادرها[1] فلاحظ.

وهكذا فقد اتّضح أنّ مسند صحيفة عليٍّ عليه السلام رواية عن النّبيّ صلى الله عليه وآله، فاستناد الباقر عليه السلام في فتواه إليها ـ في هذا المورد بالخصوص ـ هو استناد إلى سُنّة رسول الله صلى الله عليه وآله لا إلى فتوى الصحابي، وعليه فلو تنزّلنا وقلنا بحجّية قول الصحابي، فلا يصح استظهار الاحتجاج به هنا فضلاً عن نسبته للإمام الباقر عليه السلام، وذلك للسبب الذي عرفته، فكيف خفي هذا الأمر على الدكتور حقّي؟ لا أدري.

خامساً: بطلان الاحتجاج بفتوى الصحابي

إنّ القول ببطلان حجّيّة قول الصحابي، قد تقدّم الكلام عنه مفصّلاً، وقد استبان بطلان الحجّية، إذ لا دليل من الكتاب ولا من السّنّة الشريفة يُثبت ذلك،

---

(١) صحيح البخاري، انظر الأحاديث تحت الأرقام:

(١١١)، كتاب العلم، باب (٣٩)، باب: كتابة العلم.

(١٨٧٠)، كتاب فضائل المدينة، باب: حرم المدينة.

(٣١٧٢)، كتاب الجزية والموادعة، باب (١٠) باب: ذمّة المسلمين وجوارهم واحدة.

(٦٧٥٥)، كتاب الفرائض، باب (٢١)، باب: إثم مَن تبرّأ من مواليه.

صحيح مسلم: ١٣٧٠/١١٤٧/٢، الجامع الكبير (سنن الترمذي): ٢١٢٧/٦/٤، السنن الكبرى، للنسائي: ٤٨٦/٢/ ٤٢٧٨، سنن أبي داود: ٤٥٣٠/١٨٠/٤، ٢٠٣٤/٢١٦/٢، السنن الكبرى للبيهقي: ١٣٣/٧ـ١٣٤، ١٩٦/٥، مسند الإمام أحمد بن حنبل: ٧٩/١، ٨١، وانظر النسخة المحققة: ٦١٥/٥١/٢، (٥٩٩)، (٩٥٩)، (١٠٣٧)، مسند عليّ بن أبي طالب، ومسند أبي يعلى الموصلي ٢٦٣/٢٢٨/١، ٣٣٨/٢٨٢/١، ٦٢٨/٤٦٢/١، وشرح السُّنّة للبغوي: ٢٠٠٩/٤١٩/٤، ٢٥٣١/١٢٦/٦، صحيح ابن حبّان بترتيب ابن بلبان: ٣٧١٦/٣٠/٩، ٣٧١٧.

وأمّا ما تُوهّم في نسبة حديث (النجوم) وغيره إلى رسول الله ﷺ، فهي نسبة باطلة، فلذا انبرى كبار علماء الأصول لأهل السُّنّة إثبات بطلان الاحتجاج بقول الصحابي وفتواه.

قال الإمام الغزالي: مِن الأصول الموهومة قول الصحابي. وقد ذهب قوم إلى أنّ مذهب الصحابي حجّة مطلقاً، وقوم إلى أنّه حجة إن خالف القياس، وقوم إلى أنّ الحجّة في قول أبي بكر وعمر خاصّة، وقوم إلى أنّ الحجّة في قول الخلفاء الراشدين إذا اتّفقوا، والكلّ باطل عندنا، فإنّ مَن يجوز عليه الغلط والسهو، ولم تثبت عصمته عنه، فلا حجّة في قوله»[1] انتهى.

وقال الآرموي الشافعي: «الحقّ: أنّ قول الصحابي ليس بحجّة»[2] انتهى.

وقد أقام الأدلّة بالتفصيل لإثبات بطلان القول بحجّيّة قول الصحابي.

وقال ابن حزم: «إنّما التقليد الذي نخالفهم فيه أخذ قول رجل ممّن دون النّبيّ ﷺ لم يأمرنا ربّنا باتّباعه، بلا دليل يصحّح قوله، لكن فلاناً قاله قط، فهذا هو الذي يبطل»[3].

وقد استدلّ أبو إسحاق الشيرازي في اللّمع على عدم حجّية قول الصحابي ما نصّه: «والدليل على أنّه ليس بحجّة أنّ الله سبحانه إنّما أمر باتّباع جميع المؤمنين، فدلّ على أنّ اتّباع بعضهم لا يجب، ولأنّه قول عالم يجوز إقراره على الخطأ فلم يكن حجّة كقول التابعين»[4].

---

(١) المستصفى من علم الأصول، للغزالي: ٤٠٠/١.

(٢) الحاصل من المحصول في أصول الفقه، للآرموي: ٣١٦/٣.

(٣) الإحكام في أصول الأحكام: ٢٤١/٦.

(٤) اللمع في أصول الفقه ، لأبي إسحاق الشيرازي: ١٩٤.

وأخيراً، فقد قال أبو بكر الجصّاص: «قول الصحابي: أُمرنا بكذا، ونهينا عن كذا، وقوله: السّنة كذا. لا يجوز أن يجعل شيء منه رواية عن النّبيّ صلى الله عليه وآله»[1].

وهذا غيض من فيض، ممن ذهب من كبار علماء والأصول لأهل السّنّة إلى بطلان حجّيّة قول الصحابي وعليه فكيف يجوز نسبة القول بحجّيّة قول الصحابي إلى الإمام الباقر عليه السلام؟

أقول: إنّ حجّيّة قول الإمام الباقر عليه السلام التي اعتمدها صاحب الأطروحة وهي حقّ، وكذا حجّية أقوال آبائه الطاهرين إنّما حصلت من حجيّة قول جدّه رسول الله صلى الله عليه وآله بحقّهم، وهي عن الله تعالى، في بيانات ومناسبات متعدّدة، هذا ما يجب الإذعان إليه ، وعدم التمرّد عليه.

نصيحة أخوية

بعد هذا الذي تقدّم من جوابنا عن الموردين، وهناك موارد أخرى لم يسع المجال لذكرها، أرجو من أخي الدكتور حقّي التحقيق فيما نسبه للإمام الباقر عليه السلام وله أن يردف رسالته بملحق إضافي ينبّه ما أخطأ في نسبته للإمام الباقر عليه السلام، وهو منه براء، كي لا ينخدع جيل الشباب الحاضر، ومن بعدهم بما نُسب للباقر عليه السلام في كتاب حمل عنواناً جميلاً.

وهذا الفعل من الأستاذ الدكتور يُعدّ فضيلة تُذكر عند الله تعالى، وعند الأخيار من أبناء الأمّة، وله أجره، والله تعالى يحرسه ﴿إِنَّ اللَّهَ يُدَافِعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾[2].

---

(١) أصول الجصّاص، لأبي بكر الجصّاص: ٦٤/٢.

(٢) الحج: ٣٨.

ما قلت نصيحتي إلاّ لله تعالى، وحبّاً له وفيه، فالله تعالى من وراء القصد وهو يتولّى الصالحين.

الختام

لقد اتضح من الفصول المتقدّمة، بضرس قاطع، وببيان عربيّ مبين حجّيّة أقوال عترة رسول الله ﷺ ومرجعيّتهم العلمية في ضوء سنّة رسول الله ﷺ كما جاء في حديث الثَّقَلَين، وحديث السفينة، وانعكاس ذلك عملاً في تعاطي علماء الأمّة الإسلامية وأبنائها مع مرجعيتهم العلمية، كما هو واضح فيما تقدّم بيانه عن المرجعية العلمية لعليّ، والحسنين، وزين العابدين، والباقر عليهم السلام.

وهكذا فقد اعتلى الباقر منصّة المرجعية العلمية العليا بلا منازع باعتراف علماء عصره، فرجع إليه أئمّة المذاهب بالمباشرة أو بالواسطة، كما رجع إليه فقهاء عصره فنالوا شرف التلمّذ على يديه، كما رجعت الأمّة إليه، وكان هو المفزع لهم في أعسر الساعات.

ولقد طار صيته في الآفاق، وتفرّد عبر التأريخ بهذا الوسام العلمي الذي منحه له رسول الله ﷺ، كما أبلغه السلام بواسطة الصحابي الجليل جابر بن عبد الله الأنصاري، فكان الباقر حقّاً، وقد اعترف ابن تيميّة بأنّ تسميته بالباقر لأجل توسّعه في العلم لا لأنّ السجود بقر جبهته[1]، فحسب.

فعلى الأمّة أن تعرف هذا العَلَم الزاخر لترجع إليه لتنهل من نمير علمه، فقهاً، وتفسيراً، وعقيدة، وسيرة، وأخلاقاً، وكرماً.

---

(١) منهاج السُّنّة: ٤/٥٠.

فسلام على الباقر يوم ولد وسلام عليه يوم استشهد وسلام عليه يوم يبعث حيّاً.

إلى هنا قد فرغنا عن بيان نبذة موجزة عن مرجعية الباقر عليه السلام.

نسأل الله تعالى أن يتقبّل هذا العمل البسيط وأن يغفر هفواتنا ويوفقنا لبيان المرجعية العلمية لبقية أئمّة أهل البيت عليهم السلام.

ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

﴿وَقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾[1]

تمّ الفراغ منه في شهر رجب الأصبّ عام ألف وأربعمائة وثمانية وعشرين للهجرة النّبويّة، وسيليه الجزء الثالث إن شاء الله تعالى.

---

(١) التوبة: ١٠٥.

المصادر

«القرآن الكريم»

حرف الألف

«الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفِرق المذمومة»

للشيخ ابن بطة العكبري الحنبلي عبيد الله بن محمد، المتوفّى سنة ٣٨٧ هـ تحقيق أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م ، مجلّدان.

«أبو زرعة الرّازي وجهوده في السُّنّة النبوية»

لأبي زرعة عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد، المتوفّى سنة ٢٦٤هـ تحقيق الدكتور سعيد الهاشمي، مكتبة ابن القيّم ـ المدينة المنوّرة، الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م ، ٣ مجلّدات.

«إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة»

للبوصيري أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل، المتوفّى سنة ٨٤٠ هـ تحقيق عادل سعد والسيد بن محمود، مكتبة الرشد ـ الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م، ١٠ مجلّدات.

«إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة»

للحافظ ابن حجر العسقلاني أحمد بن عليّ بن محمّد، المتوفّى سنة ٨٥٢ هـ تحقيق زهير ناصر الناصر، وزارة الأوقاف ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى: ١٤١٥هـ/١٩٩٥م ، (١٦) مجلداً.

«أحاسن المحاسن»

لأبي إسحاق إبراهيم بن أحمد الرّقي الحنبلي، المتوفّى سنة ٧٠٣ هـ، تحقيق د. عبد المعطي أمين قلعجي، دار الوعي ـ حلب، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م، مجلّد.

«أحكام القرآن»

للإمام الشافعي محمد بن إدريس، المتوفى سنة ٢٠٤هـ، جمعه أبو بكر البيهقي المتوفّى سنة ٤٥٨ هـ تحقيق قاسم الشماعي الرفاعي، دار القلم ـ بيروت، الطبعة الأولى، جزءان في مجلّد.

«إحياء علوم الدين»

للغزالي أبي حامد محمد بن محمد، المتوفّى سنة ٥٠٥هـ، تحقيق أبي حفص سيد بن إبراهيم، دار الحديث ـ القاهرة، الطبعة لسنة ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٨م، ٥ مجلّدات.

«أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب»

لمحمد بن درويش بن محمد الحوت البيروتي الشافعي، والمتوفّى سنة ١٢٧٧هـ، تحقيق مصطفى عبد القادر، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، مجلّد.

«أسنى المطالب في مناقب سيّدنا علي بن أبي طالب»

للحافظ محمد بن محمد بن محمد الجزري الشافعي، المتوفّى سنة ٨٣٣هـ، تحقيق محمد هادي الأميني، مكتبة الإمام أمير المؤمنين ـ اصفهان

«أصول الفقه الإسلامي»

الدكتور وهبة الزحلي، دار الفكر ـ دمشق، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ/١٩٩٨م، مجلّدان.

«أصول الفقه»

للمقدسي الحنبلي محمد بن مفلح، المتوفّى سنة ٧٦٣هـ تحقيق فهد بن محمد السدحان، مكتبة العبيكان ـ الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، ٤ مجلّدات.

«إعراب القرآن»

للنحّاس أبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، المتوفّى سنة ٣٣٨هـ، تحقيق د. زهير غازي، مكتبة النهضة العربية ـ بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م، ٥ مجلّدات.

«أعلام الموقعين عن ربّ العالمين»

لابن قيّم الجوزية أبي عبد الله محمد، المتوفّى سنة ٧٥١هـ، تحقيق بشير محمد عيون، مكتبة دار البيان ـ دمشق، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، مجلّدان.

«أعيان الشيعة»

للسيد محسن الأمين، المتوفّى سنة ١٣٧١هـ، تحقيق حسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات ـ بيروت، الطبعة الخامسة سنة ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، (٥٢) جزءاً في ١٠ مجلّدات + مجلّد الفهارس.

«الأحكام السلطانية»

للماوردي البصري عليّ بن محمّد بن حبيب، المتوفّى سنة ٤٥٠هـ، طبعة بغداد ١٤٠٩هـ

«الإحكام في أصول الأحكام»

للآمدي عليّ بن أبي عليّ بن محمّد، المتوفّى سنة ٤٦٧هـ، دار الكتب العلمية ـ بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، أربعة أجزاء في مجلّدين.

«الاختصاص»

للشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي، المتوفّى سنة ٤١٣هـ، مؤسسة الأعلمي ـ بيروت، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، مجلّد.

«الأدب المفرد»

للبخاري محمد بن إسماعيل، المتوفّى سنة ٢٥٦هـ، دار المعرفة ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م ، مجلّد.

«الاستبصار»

للشيخ الطوسي أبي جعفر محمد بن الحسن، المتوفّى سنة ٤٦٠هـ، تحقيق حسن الخرسان، دار الأضواء ـ بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م ،٤مجلّدات.

«الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة»

للقاري ملاّ عليّ بن محمّد بن سلطان المكي الحنفي، المتوفّى سنة ١٠١٤هـ، تحقيق محمّد الصباغ، المكتب الإسلامي ـ دمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، مجلّد.

«الأصول العامة للفقه المقارن»

لمحمد تقي الحكيم، الطبعة الثانية ١٤٢٧هـ، المجمع العالمي لأهل البيت عليهم السلام، مجلّد.

«الاعتصام»

للشاطبي أبي إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللّخمي، المتوفّى سنة ٧٩٠هـ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، دار المعرفة ـ بيروت، جزءان في مجلّد.

«الإعراب المحيط من تفسير البحر المحيط»

لأبي حيان الأندلسي محمد بن يوسف، المتوفّى سنة ٧٥٤هـ، تأليف د. ياسين جاسم، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م، ٥ مجلدّات.

«الأعلام»

للزركلي خير الدين، دار العلم للملايين ـ بيروت، الطبعة الرابعة ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م ، ٨ مجلدّات.

«الأغاني»

لأبي الفرج الأصفهاني عليّ بن الحسين، المتوفّى سنة ٣٥٦هـ، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى ١٤١٥/١٤هـ/١٩٩٤م، ٢٤ جزءاً في ١٢ مجلّداً + مجلّد الفهارس.

«الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب»

للحافظ ابن ماكولا عليّ بن هبة الله المتوفّى سنة ٤٧٥هـ، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ/١٩٩٠م، ٧ مجلّدات.

«آلاء الرحمن في تفسير القرآن»

للشيخ البلاغي محمد جواد، المتوفّى ١٣٥٢هـ، مؤسسة البعثة ـ قم، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، مجلّدان.

«الأمالي»

للشيخ الطوسي أبي جعفر محمّد بن الحسن، المتوفّى سنة ٤٦٠هـ، تحقيق مؤسسة البعثة، دار الثقافة ـ قم ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ، مجلّد.

«الأمالي»

للشيخ المفيد أبي عبد الله محمّد بن محمّد بن النعمان العكبري البغدادي، المتوفّى سنة ٤١٣هـ، تحقيق علي أكبر الغفاري، دار المفيد ـ بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ/١٩٩٣م ، مجلّد (١٣) من سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد.

«الإمام في معرفة أحاديث الأحكام»

لابن دقيق العيد محمّد بن عليّ بن وهب، المتوفّى سنة ٧٠٢هـ، تحقيق سعد بن عبد الله آل أحمد، دار المحقّق ـ الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، ٣ مجلّدات.

«الإمامة والسياسة»

لابن قتيبة الدينوري عبد الله بن مسلم، المتوفّى سنة ٢٧٦هـ، تحقيق علي شيري، منشورات الشريف الرضي ـ قم، جزءان في مجلّد.

«إمتاع الأسماع»

للمقريزي أحمد بن عليّ بن عبد القادر بن محمّد، المتوفّى سنة ٨٤٥هـ، تحقيق محمّد عبد الحميد النميسي، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م ، ١٤ مجلّداً + مجلّد الفهارس.

«أنساب الأشراف»

للبلاذري أحمد بن يحيى بن جابر، المتوفّى سنة ٢٧٩هـ، تحقيق د. سهيل زكّار، ود. رياض زركلي، دار الفكر ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م، ١٣ مجلّداً.

«الأنساب»

للسمعاني أبي سعيد عبد الكريم بن محمّد التميمي، المتوفّى سنة ٥٦٢هـ، تحقيق عبد الله عمر البارودي، مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م ، ٥ مجلّدات.

حرف الباء

«البحر المحيط»

للزركشي الشافعي محمّد بن بهادر بن عبد الله، المتوفّى سنة ٧٩٤هـ، تحقيق لجنة من علماء الأزهر، دار الكتبي ـ القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ/١٩٩٤م ، ٨ مجلّدات.

«بشارة المصطفى لشيعة المرتضى»

للطبري أبي جعفر محمّد بن أبي القاسم، من علماء القرن السادس، تحقيق جواد القيّومي، مؤسسة النشر الإسلامي ـ إيران، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، مجلّد.

«بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام»

للحافظ ابن القطان المالكي الفاسي المغربي أبو الحسن عليّ بن محمّد بن عبد الملك، المتوفّى سنة ٦٢٨هـ، تحقيق د. الحسين أيت سعيد، دار طيبة ـ الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٧م ، ٥ مجلّدات + مجلّد الفهارس.

حرف التاء

«تأريخ ابن الوردي»

لابن الوردي عمر بن مظفّر، المتوفّى سنة ٧٤٩هـ، المطبعة الحيدرية ـ النجف، الطبعة الثانية ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م ، مجلّدان.

«التاريخ الأوسط»

للبخاري محمد بن إسماعيل ـ المتوفّى سنة ٢٥٦هـ، تحقيق د. يحيى بن عبد الله الشمالي، مكتبة الرشد ـ الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م ، ٤ مجلّدات + مجلّد الفهارس.

«تأريخ خلافة بني أميّة»

للدكتور نبيه عاقل، دار الفكر ـ دمشق، الطبعة الرابعة ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م ، مجلّد.

«التاريخ الصغير»

للبخاري محمّد بن إسماعيل، أيضاً، مجلّد.

«التاريخ الكبير المعروف بـ تأريخ ابن أبي خيثمة»

للحافظ ابن أبي خيثمة أبي بكر أحمد بن زهير بن حرب، المتوفّى سنة ٢٧٩هـ، تحقيق صلاح فتحي هلل، الفاروق ـ القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م، ٤ مجلّدات.

«تأريخ المدينة المنوّرة»

لابن شَبّة النميري البصري أبي زيد عمر، المتوفّى سنة ٢٦٢هـ، تحقيق عليّ محمّد دندل وياسين سعد الدين، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، مجلّدان.

«تأريخ اليعقوبي»

لليعقوبي أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح الكاتب العباسي، المتوفّى بعد سنة ٢٩٢هـ، منشورات الشريف الرضي ـ قم، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ، مجلّدان.

«تأويلات أهل السُّنّة»

للسمرقندي الحنفي الماتريدي أبي منصور محمّد بن محمّد بن محمود، المتوفّى سنة ٣٣٣هـ، تحقيق فاطمة يوسف الخيمي، مؤسسة الرسالة ناشرون، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، ٥ مجلّدات.

«تحذير الخواص من أكاذيب القصاص»

للسيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، المتوفى سنة ٩١١هـ، تحقيق د. محمّد الصباغ، المكتب الإسلامي ـ دمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

«تحف العقول عن آل الرسول»

لابن شعبة الحرّاني الحسن بن عليّ بن الحسين، المتوفّى سنة ٣٨١ هـ، مؤسسة الأعلمي ـ بيروت، الطبعة الخامسة ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م، مجلّد.

«تحفة الأحوذي»

للمباركفوري محمّد عبد الرحمن بن عبد الرحيم، المتوفّى سنة ١٣٥٣هـ، تحقيق عليّ محمّد معوض، وعادل أحمد، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، (١٠) مجلّدات.

«تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف»

للحافظ المزيّ يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف، المتوفّى سنة ٧٤٢هـ، تحقيق عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي ـ بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ١٤ مجلّداً.

«التحفة اللطيفة في تأريخ المدينة الشريفة»

للسخاوي محمّد بن عبد الرحمن، المتوفّى سنة ٩٠٢هـ، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ/ ١٩٩٢م، مجلّدان.

«تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري»

للزيلعي أبي محمّد عبد الله بن يوسف بن محمّد، المتوفّى سنة ٧٦٢ هـ، تحقيق سلطان بن فهد الطبيشي، دار ابن خزيمة ـ الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ، ٤ مجلّدات.

«تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي»

للحافظ السيوطي جلال الدين، المتوفّى سنة ٩١١هـ، تحقيق أبو قتيبة الفاريابي، مكتبة الكوثر ـ الرياض، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ، مجلّدان.

«تذكرة الموضوعات»

للفتني الهندي محمّد طاهر بن عليّ، المتوفّى سنة ٩٨٦هـ، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، طبعة بالأوفست، مجلّد.

«تسديد القوس»

لابن حجر العسقلاني، هامش فردوس الأخبار لابن شيرويه الديلمي، دار الفكر ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٧م ، مجلّدان.

«تصنيف نهج البلاغة»

لبيب بيضون، مكتب الإعلام الإسلامي ـ قم، الطبعة الثالثة ١٤١٧، مجلّد.

«التعليق الصبيح على مشكاة المصابيح»

لمحمّد إدريس الكاندهلوي، المتوفى سنة ١٣٩٤هـ، تحقيق محمّد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م ، ٧ مجلّدات.

«تعليقات على ما صحّحه الحاكم في المستدرك ووافقه الذهبي»

للسلفي عبد الله بن مراد، دار الفضيلة ـ الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٨م ، مجلد.

«تفسير أبي حمزة الثمالي»

لأبي حمزة الثمالي ثابت بن دينار، المتوفّى سنة ١٤٨هـ، إعداد عبد الرزاق حرز الدين، منشورات الهادي ـ قم ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، مجلّد.

«تفسير القرآن العظيم المسمّى تأويلات أهل السُّنَّة»

للماتريدي السمرقندي الحنفي أبي منصور محمد بن محمود، المتوفّى سنة ٣٣٣هـ، تحقيق فاطمة يوسف الخيمي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م ، ٥ مجلّدات.

«تفسير غرائب القرآن»

للشهيد زيد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب، المتوفّى سنة ١٢٠هـ، تحقيق د. حسن الحكيم، الدار العالمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ/١٩٩٢م ، مجلّد.

«تفسير غريب القرآن العظيم»

لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، المتوفّى بعد سنة ٦٦٦هـ، تحقيق د. حسين ألمالي، مديرية أوقاف الديانة التركية ـ أنقرة، الطبعة الأولى ١٩٩٧م ، مجلّد.

«تقويم الأدلّة في أصول الفقه»

للدبوسي الحنفي عبيد الله بن عمر بن عيسى، المتوفّى سنة ٤٣٠هـ، تحقيق خليل محي الدين الميس، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/٢٠٠١م ، مجلّد.

«تقييد العلم»

للخطيب البغدادي، المتوفّى سنة ٤٦٠هـ، تحقيق يوسف العش، دمشق ١٩٤٩م.

«تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل»

للباقلاني أبي بكر محمدّ بن الطيّب، المتوفّى سنة ٤٠٣ ، تحقيق الشيخ عمار الدين أحمد ـ مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، مجلّد.

«التمهيد لما في الموطّأ من المعاني والأسانيد»

للحافظ ابن عبد البر أبي عمر يوسف بن عبد الله الأندلسي، المتوفّى سنة ٤٦٢هـ، تحقيق مصطفى أحمد، ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة الأوقاف ـ المغرب ، طبعة سنة ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م ، (٢٦) مجلّداً.

«تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير»:

لابن حجر العسقلاني، المتوفّى سنة ٨٥٢ هـ، تحقيق سيد عبد الله اليماني المدني، دارالمعرفة ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ٤ أجزاء في مجلّدين + مجلّد الفهارس.

«تهذيب الأحكام»

للشيخ الطوسي أبي جعفر محمّد بن الحسن، المتوفّى سنة ٤٦٠هـ، تحقيق حسن الخرسان، دار الأضواء ـ بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م ، ١٠ مجلّدات.

«تمييز الطيّب من الخبيث»

لابن الدَّيبع الشافعي الشيباني عبد الرحمن بن عليّ بن محمّد، المتوفّى سنة ٩٤٤هـ، تحقيق محمّد عثمان، الخشت، مكتبة ابن سينا ـ مصر.

حرف الجيم

«جامع الأحاديث»

للحافظ جلال الدين السيوطي عبد الرحمن، المتوفّى سنة ٩١١هـ، تحقيق عباس أحمد صقر، وأحمد عبد الجواد، دار الفكر ـ بيروت، ١٩٩٤م/١٤١٤هـ، ٢١ مجلّداً.

«جامع أحاديث الشيعة في أحكام الشريعة»

للشيخ إسماعيل الملايري، تحت إشراف السيد حسين البروجردي، مطبعة مهر ـ قم، ١٤١٣هـ، ٣١ مجلّداً.

«الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير»

للحافظ السيوطي جلال الدين عبد الرحمن، المتوفى سنة ٩١١هـ، تحقيق عبد الله محمّد الدرويش، دمشق/ يطلب الكتاب من المحقّق، الطبعة لسنة ١٤١٧هـ/١٩٩٦، مجلّدان.

«الجامع المفهرس لأطراف الأحاديث النبوية والآثار السلفية»

للألباني محمد ناصر الدين، تحقيق سليم بن عبد الهلالي، دار ابن الجوزي - المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ/١٩٩٦م ، مجلّدان.

«الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث»

للغزّي العامري أحمد بن عبد الكريم، المتوفّى سنة ١١٤٣هـ، تحقيق فوّاز أحمد زمرلي، دار ابن حزم، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٧م ، مجلّد.

«جمع الجوامع»

للحافظ السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، المتوفّى سنة ٩١١هـ دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م ، ١٥ مجلّداً.

«جوامع الجامع»

للشيخ الطبرسي الفضل بن الحسن، المتوفّى سنة ٥٢٨هـ دار الأضواء - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م ، مجلّدان.

«جواهر الكلام»

للشيخ محمد حسن النجفي، المتوفّى سنة ١٢٦٦هـ، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة السابعة، ٤٢ مجلّداً.

حرف الحاء

«الحاصل من المحصول»

للآرموي الشافعي أبي عبد الله محمد بن الحسين، المتوفّى سنة ٦٥٣هـ، تحقيق د. عبد السلام محمود أبو ناجي، دار المدار الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٢م، ٣ مجلّدات.

«حوار مع الشيخ الألباني»

لحسّان عبد المنّان، مكتبة المنهج العلمي ـ بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

«حياة الحيوان الكبرى»

للدميري محمّد بن موسى، المتوفّى سنة ٨٠٨هـ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ـ مصر، (٣) مجلّدات.

حرف الخاء

«الخصال»

للشيخ الصدوق أبي جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه، المتوفّى سنة ٣٨١هـ، تحقيق علي أكبر الغفاري، مؤسسة الأعلمي ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/١٩٩٠م، مجلّد.

«خصائص مسند الإمام أحمد»

للحافظ أبي موسى المَدِيني محمّد بن عمر بن أحمد، المتوفّى سنة ٥٨١هـ، سلسلة الرسائل النادرة، مكتبة التوبة ـ الرياض، طبعة ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

«الخلافات السياسية بين الصحابة»

للشنقيطي محمد بن المختار، إصدار مركز الراية للتنمية الفكرية، جدّة ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

حرف الدال

«دائرة المعارف الشيعية»

لحسن الأمين، دار التعارف ـ بيروت، الطبعة الخامسة ١٤١٢هـ/١٩٩٢م، ١١ مجلّداً.

«الدّرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة»

للسيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، المتوفّى سنة ٩١١هـ، تحقيق محمود الأرناؤوط ومحمد بدر الدين، مكتبة دار العروبة ـ الكويت، الطبعة الثانية ١٤١٠هـ/١٩٨٩م.

حرف الذال

«ذيل تأريخ بغداد»

للحافظ ابن النجار البغدادي محمد بن محمود بن الحسن، المتوفّى سنة ٦٤٣هـ، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٧م ، ٤ مجلّدات في ٧ أجزاء.

حرف الراء

«رجال النجاشي»

للنجاشي أحمد بن علي بن أحمد الكوفي الأسدي، المتوفّى سنة ٤٥٠هـ، تحقيق محمّد جواد النائيني، دار الأضواء ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م ، مجلّدان.

«رياض السالكين»

للسيد علي خان الحسيني المدني، المتوفّى سنة ١١٢٠هـ، مؤسسة النشر الإسلامي ـ قم الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، ٧ مجلّدات.

حرف السين

«سبيل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد»

للصالحي الشامي محمّد بن يوسف، المتوفّى سنة ٩٤٢هـ، تحقيق عادل أحمد وعليّ معوّض، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ/١٩٩٣م ، ١٢

مجلّداً + مجلّدا الفهارس.

«السلطنة في الفكر السياسي الإسلامي»

الدكتور يوسف إيبش، دار الحمراء ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٤م ، مجلّد.

«سلسلة الأحاديث الصحيحة»

للألباني محمّد ناصر الدين، مكتبة المعارف ـ الرياض، طبعة جديدة ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م ، ٨ مجلّدات.

«سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة»

للألباني محمّد ناصر الدين، مكتبة المعارف ـ الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ ٨ مجلّدات.

«السُّنَّة»

لابن أبي عاصم أبي بكر بن عمرو، المتوفّى سنة ٢٨٧هـ، تحقيق أ.د. باسم بن فيصل الجوابرة، دار الصميعي ـ الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/١٩٩٨م ، مجلّدان.

«السُّنّة مصدراً للمعرفة والحضارة»

للشيخ القرضاوي يوسف، الطبعة الثانية ، دار الشروق ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

«سنن الدارقطني»

للحافظ الدارقطني عليّ بن عمر، المتوفّى سنة ٣٨٥هـ، تحقيق مجدي بن منصور، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م ، أربعة أجزاء في مجلّدين.

«السنن الكبرى»

للبيهقي الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين، المتوفّى سنة ٤٥٨هـ، نسخة محقّقة، دار الفكر ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م، ١٥ مجلّداً.

«السيرة النّبويّة»

لابن هشام أبي محمد بن عبد الملك بن هشام المعافري، المتوفّى سنة ٢١٣هـ تحقيق الشيخ عادل أحمد والشيخ عليّ محمّد عوض، مكتبة العبيكان ـ الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م، ٤ مجلّدات.

«السيرة النّبويّة»

لأحمد بن زيني دحلان، مفتي مكة المكرّمة، المتوفّى سنة ١٣٠٤هـ، تحقيق الشيخ ناجي السويد، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م، مجلّدان.

«سؤالات أبي عبد الرحمن السلمي للدارقطني في الجرح والتعديل»

تحقيق سليمان أتش، دار العلوم ـ الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، مجلّد.

«سؤالات الحاكم النيسابوري للدار قطني في الجرح والتعديل»

تحقيق موفّق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف ـ الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، مجلّد.

حرف الشين

«شذرات الذهب في أخبار من ذهب»

لابن العماد الحنبلي الدمشقي عبد الحي بن أحمد بن محمّد، المتوفّى سنة ١٠٨٩هـ،

تحقيق محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير ـ دمشق ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م ، ١٠ مجلّدات + مجلّد الفهارس.

«الشذرة في الأحاديث المشتهرة»

لابن طولون الصالحي الحنفي محمّد بن عليّ بن محمّد، المتوفّى سنة ٩٥٣هـ تحقيق كمال زغلول، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ/١٩٩٣م، مجلّدان.

«شرح حياة الصحابة»

للشيخ الكاندهلوي محمّد يوسف، تحقيق محمّد إلياس، دار ابن كثير ـ دمشق، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م ، ٣ مجلّدات.

«شرح صحيح الأدب المفرد للإمام البخاري»

للألباني محمّد بن ناصر الدين، تحقيق حسين العوايشة، دار ابن حزم ـ الأردن، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م ، ٣ مجلّدات.

حرف الصاد

«الصحاح»

للجوهري إسماعيل بن حمّاد، المتوفّى سنة ٣٩٣هـ، تحقيق د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م ، ٦ مجلّدات + مجلّد الفهارس.

«الصحيح المسند من فضائل الصحابة»

لمصطفى العدوي، دار ابن رجب ـ القاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ/١٩٩٩م، مجلّد.

«صحيح الأحاديث القدسية ما حكاه النّبيّ عن ربٍّ البَريّة»

للألباني محمّد ناصر الدين، مركز تحقيق النصوص ـ القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م ، مجلّد.

«صحيح الجامع الصغير وزيادته»

للألباني محمّد ناصر الدين، تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي ـ دمشق، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م ، مجلّدان.

«صحيح الكافي»

للكليني محمد بن يعقوب، المتوفّى سنة ٣٢٨هـ، اختيار الشيخ محمّد الباقر البهبودي، الدار الإسلامية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ/١٩٨١م ، (٣) مجلّدات.

«صحيح صفة صلاة النّبيّ ﷺ»

للشيخ السقاف حسن بن عليّ، دار الإمام النووي، عمّان ـ الأردن، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.

«صفة الصّفوة»

لابن الجوزي أبي الفرج، المتوفّى سنة ٥٩٧هـ، تحقيق محمود فاخوري، دار المعرفة ـ بيروت، ٤ مجلّدات.

«صفة صلاة النّبيّ ﷺ»

للألباني محمّد ناصر الدين، المكتب الإسلامي ـ دمشق، الطبعة الرابعة عشر ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.

حرف الضاد

«الضعفاء والمتروكون»

للدار قطني البغدادي أبي الحسن عليّ بن عمر، المتوفّى سنة ٣٨٥هـ، تحقيق موفّق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف ـ الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م ، مجلّد.

حرف الطاء

«الطبقات»

لخليفة بن خيّاط، المتوفّى سنة ٢٤٠هـ، تحقيق د. أكرم العمري، دار طيبة ـ الرياض، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م ، مجلّد.

حرف العين

«العلل المتناهية في الأحاديث الواهية»

لابن الجوزي أبي الفَرج عبد الرحمن بن عليّ، المتوفّى سنة ٥٩٧هـ، تحقيق خليل الميس، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣، مجلّدان.

«العلل الواردة في الأحاديث النّبويّة»

للدارقطني أبي الحسن عليّ بن عمر بن أحمد، المتوفّى سنة ٣٨٥هـ، تحقيق محفوظ الرحمن السلفي، دار طيبة ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ/١٩٩٦م ، ١١ مجلّداً.

«علل الحديث»

للرازي أبي محمّد عبد الرحمن بن أبي حاتم، المتوفّى سنة ٣٢٧هـ، دار المعرفة ـ بيروت، الطبعة لسنة ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م ، مجلّدان + مجلّد الفهارس.

«علوم الحديث»

لابن الصلاح عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، المتوفّى سنة ٦٤٣هـ، تحقيق نور الدين عتر، المكتبة العلمية ـ المدينة المنوّرة، الطبعة الثانية ١٩٧٢م.

«عون المعبود شرح سنن أبي داود»

للعظيم آبادي محمد شمس الحق، مع شرح ابن قيّم الجوزية، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٧م ، ٧ مجلّدات في ١٤ جزءاً + مجلّدا الفهارس.

«عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسّير»

لابن سيّد الناس محمّد بن محمّد بن محمّد اليعمري، المتوفّى سنة ٧٣٤ هـ، تحقيق د. محمّد العيد الخطراوي ومحيي الدين مستو، مكتبة دار التراث ـ المدينة المنورّة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ/١٩٩٢م ، مجلّدان.

«عيون الأخبار وفنون الآثار»

للدينوري ابن قتيبة عبد الله بن مسلم، المتوفّى سنة ٢٧٦هـ، دار الكتب المصرية ـ القاهرة، ١٣٤٣هـ/١٩٢٥م ، أربعة أجزاء في مجلّدين.

حرف الغين

«غريب الحديث»

لابن الجوزي أبي الفرج عبد الرحمن بن عليّ بن محمّد، المتوفّى سنة ٥٩٧هـ، تحقيق د. عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م ، مجلّدان.

«الغُمّاز على اللُمّاز»

للسمهودي الشافعي نور الدين عليّ بن عبد الله، المتوفّى سنة ٩١١هـ تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

حرف الفاء

«الفتاوى الحديثية»

لابن حجر الهيتمي أحمد بن محمّد بن عليّ المكي المصري، المتوفّى سنة ٩٧٣هـ، تحقيق دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م ، مجلّد.

«فتح المغيث شرح الفيّة الحديث»

للسخاوي شمس الدين محمّد بن عبد الرحمن، المتوفّى سنة ٩٠٢هـ، تحقيق الشيخ صلاح محمّد محمّد عويضة، دار الكتب العلمية ـ بيروت، طبعة سنة ١٤١٧هـ/١٩٩٦م ، ٣ مجلّدات.

«الفتوح»

لابن أعثم الكوفي أحمد بن محمّد بن عليّ، المتوفّى سنة ٣١٤هـ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م ، ٨ أجزاء في ٤ مجلّدات.

«فردوس الأخبار»

للحافظ ابن شيرويه الديلمي شيرويه بن شهردار، المتوفّى سنة ٥٠٩هـ، تحقيق فواز أحمد ومحمّد المعتصم بالله، دار الكتاب العربي ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م ، ٥ مجلّدات.

«الفروق في اللّغة»

لأبي هلال العسكري الحسن بن عبد الله بن سهيل بن سعد، المتوفّى حوالي سنة ٣٩٥هـ، تحقيق جمال عبد الغني، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م، مجلّد.

«الفصول من الأصول»

للجصّاص الرازي أبي بكر أحمد بن عليّ، المتوفّى سنة ٣٧٠هـ، تحقيق د. محمّد محمّد تامر ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠ م ، مجلّدان.

«فضائل الصحابة»

لأحمد بن محمد بن حنبل، المتوفّى سنة ٢٤١هـ، تحقيق وصيّ الله بن محمد عباس، جامعة أمّ القرى ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م ، مجلّدان.

«فقه الإمام الباقر عليه السلام ومنهجه فيه»

الدكتور حقّي إسماعيل عبد الإله، الأستاذ المساعد في جامعة بغداد، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٦م/١٤٢٧هـ، مجلّد.

«الفقيه والمتفقّه»

للخطيب البغدادي أبي بكر أحمد بن عليّ، المتوفّى سنة ٤٦٢هـ، تحقيق عادل بن يوسف العزازي، دار ابن الجوزي المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٦م ، مجلّدان.

«الفهرست»

لابن النديم محمّد بن أبي يعقوب إسحاق، المتوفّى سنة ٣٨٠هـ، تحقيق د. يوسف علي طويل، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م، مجلّد.

«الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة»

للشوكاني محمّد بن عليّ، المتوفّى سنة ١٢٥٠هـ، تحقيق عبد الرحمن اليماني، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة لسنة ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

«في الاجتماع السياسي الإسلامي»

لشمس الدين محمّد مهدي، المؤسسة الدولية للدراسات ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ/١٩٩٢م، مجلّد.

«فيض القدير شرح الجامع الصغير»

للمناوي الشافعي المصري عبد الرؤوف بن عليّ، المتوفّى سنة ١٠٣١هـ، دار الفكر ـ بيروت، الطبعة الثانية ٣٩١هـ/١٩٧٢م، (٦) مجلدات.

حرف القاف

«القاموس المحيط»

للفيروز ابادي الشافعي محمّد بن يعقوب بن محمّد بن إبراهيم، المتوفّى سنة ٨١٧ هـ، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، ٣ مجلّدات.

«القول المُسدّد في الذّب عن مسند الإمام أحمد»

لابن حجر العسقلاني، المتوفّى سنة ٨٥٢هـ، تحقيق عبد الله محمّد الدرويش، اليمامة ـ دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

حرف الكاف

«الكاشف عن حقائق السنن»

للطَّيبي شرف الدين الحسيني بن عبد الله بن محمّد، المتوفّى سنة ٧٤٣هـ، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، مكتبة نزار الباز ـ مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، ١٢ مجلّداً + مجلد الفهارس.

«كتاب الأغاني»

لأبي الفَرجَ الأصفهاني عليّ بن الحسين، المتوفّى سنة ٣٥٦هـ، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥/١٤هـ/١٩٩٤م، ١٢ مجلّداً + مجلّد الفهارس.

«كتاب الشريعة»

للآجري الشافعي أبي بكر محمد بن الحسين بن عبد الله، المتوفّى سنة ٣٦٠هـ مؤسسة الرّيان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، مجلّد.

«كتاب الله وأهل البيت في حديث الثقلين»

لجنة التحقيق في مسألة الإمامة، مدرسة الإمام باقر العلوم ـ قم، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، مجلّد.

«كشف الأسرار شرح المصنف على المنار»

لأبي البركات النسفي عبد الله بن أحمد المعروف بحافظ الدين، المتوفّى سنة ٧١٠هـ، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة بدون تأريخ، مجلّدان.

«كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزودي»

لعلاء الدين البخاري عبد العزيز بن أحمد، المتوفّى سنة ٧٣٠هـ، تحقيق عبد الله محمود محمّد عمر، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٧م ، ٤ مجلّدات.

«الكشف الإلهي عن شديد الضعف، والموضوع والواهي»

للسندروسي الطرابلسي محمّد بن محمّد، المتوفّى سنة ١١٧٧هـ، تحقيق د. محمّد محمود أحمد، مكتبة الطالب الجامعي ـ مكة المكرّمة، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م ، مجلّدان.

«كشف الخفاء ومزيل الإلباس»

للعجلوني إسماعيل بن محمّد، المتوفّى سنة ١١٦٢هـ، تحقيق أحمد القلاش، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة السادسة ١٤١٦هـ/١٩٩٦م ، مجلّدان.

«كشف الغّمة في معرفة الأئمة»

للإربلي عليّ بن عيسى بن أبي الفتح، المتوفّى سنة ٦٩٢هـ، تحقيق علي آل كوثر، المجمع العالمي لأهل البيت ـ قم، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ، ٤ مجلدات.

«الكفاية في علم الرواية»

للخطيب البغدادي أبي بكر أحمد بن عليّ بن ثابت، المتوفّى سنة ٤٦٣هـ، دار الكتب العلمية ـ بيروت، طبعة سنة ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م ، مجلّد.

«كنز العمّال في سنن الأقوال والأفعال»

للمتّقي الهندي علاء الدين عليّ المتقي بن حسام الدين، المتوفّى سنة ٩٧٥هـ، تحقيق الشيخ بكري حيّاني والشيخ صفوة السقا، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م ، ١٦ مجلّداً + مجلّدا الفهارس.

«كنوز الحقائق من حديث خير الخلائق»

للمناوي الشافعي المصري عبد الرؤوف بن عليّ، المتوفّى سنة ١٠٣١هـ، تحقيق صلاح بن محمّد بن عويضة، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٦م ، مجلّدان.

«الكواكب الدُّرّيّة على الحدائق الوردية»

للشيخ الخاني الشافعي النقشبدني عبد المجيد بن محمّد بن محمّد، المتوفّى سنة ١٣١٨هـ، تحقيق محمّد خالد الخرسة، دار البيروتي، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٧م ، مجلّد.

«الكواكب الدُّرّيّة في تراجم السادة الصوفية»

للشيخ المناوي عبد الرؤف ـ المتوفّى سنة ١٠٣١هـ، تحقيق د. عبد الحميد صالح، المكتبة الأزهرية للتراث ـ القاهرة، ثلاثة أجزاء في مجلّدين.

حرف اللام

«اللؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع»

للقاوقجي الطرابلسي محمّد بن خليل، المتوفّى سنة ١٣٠٥هـ، تحقيق فواز أحمد زمرلي، دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٥هـ/١٩٩٤م ، مجلّد.

«اللّمع في أصول الفقه»

لأبي إسحاق إبراهيم بن عليّ الشيرازي، المتوفّى سنة ٤٧٦هـ، تحقيق محي الدين ديب مستو، ويوسف عليّ بديوي، دار ابن كثير ـ دمشق، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ/١٩٩٧م ، مجلّد.

حرف الميم

«مجموعة الفتاوي»

لابن تيميّة الحرّاني أحمد بن عبد الحليم، المتوفّى سنة ٧٢٨هـ، تحقيق عامر الجزار وأنور الباز، مكتبة العبيكان ـ الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، ١٨ مجلّداً + مجلّد الفهارس.

«مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرك الحاكم»

لابن المُلقِّن عمر بن عليّ بن أحمد، المتوفّى سنة ٨٠٤ هـ، تحقيق عبد الله بن حمد اللحيدان، وسعيد بن عبد الله بن عبد العزيز، دار العاصمة ـ الرياض، النشرة الأولى ١٤١١هـ، (٧) مجلّدات.

«المحاسن»

للبرقي أحمد بن محمّد بن خالد، المتوفّى سنة ٢٨٠هـ، تحقيق مهدي الرجائي، المجمع العالمي لأهل البيت عليهم السلام قم، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ، مجلّدان.

«المحصول في علم أصول الفقه»

للفخر الرازي محمّد بن عمر بن الحسين، المتوفّى سنة ٦٠٦هـ، تحقيق د. طه جابر العلواني مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ/١٩٩٧، ٥ مجلدات + مجلد الفهارس.

«المحلّى»

لابن حزم الأندلسي عليّ بن أحمد، المتوفّى سنة ٤٥٦هـ، تحقيق الشيخ أحمد محمّد شاكر، المكتب التجاري بيروت، ١١ جزءاً في ٧ مجلّدات.

«مختصر زوائد مُسند البزّار على الكتب الستّة ومسند أحمد»

لابن حجر العسقلاني أبي الفضل أحمد بن عليّ بن محمّد المصري الشافعي، المتوفّى سنة ٨٥٢هـ، تحقيق صبري بن عبد الخالق، مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ/١٩٩٢م ، مجلّدان.

«مختصر الصواعق المرسلة»

لابن قيّم الجوزية محمّد بن أبي بكر، المتوفّى سنة ٧٥١هـ، تحقيق سيد إبراهيم، دار الحديث ـ القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ/١٩٩٤م ، مجلّد.

«مختصر كتاب الموافقة بين أهل البيت والصحابة»

للحافظ السمان إسماعيل بن عليّ بن الحسن ابن زنجويه الرازي، المتوفّى سنة ٤٤٥هـ، واختصر أبو القاسم محمّد بن عمر الزمخشري، المتوفّى سنة ٥٣٨هـ، تحقيق السيد يوسف أحمد، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م ، مجلّد.

«مختصر المقاصد الحسنة»

للزرقاني محمّد بن عبد الباقي، المتوفّى سنة ١١٢٢هـ، تحقيق د. محمّد بن لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي ـ دمشق، الطبعة الرابعة ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م ، مجلّد.

«المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي»

للحافظ أبي الفيض الغماري أحمد بن محمّد بن الصدّيق، المتوفّى سنة ١٣٨٠هـ، المكتبة المكيّة ـ مصر، الطبعة الأولى ١٩٩٦م، ٦ مجلّدات.

«مرآة الجنان»

لليافعي عبد الله بن أسعد بن عليّ بن سليمان المكي، المتوفّى سنة ٧٦٨هـ، تحقيق خليل المنصور، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٧م ، ٤ مجلّدات.

«المراجعات»

للسيد شرف الدين الموسوي عبد الحسين، مؤسسة البعثة ـ طهران، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ.

«المرجعية العليا في الإسلام للقرآن والسُّنّة»

للقرضاوي الشيخ يوسف، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ الطبعة الثانية ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

«مرقاة المفاتيح»

شرح مشكاة المصابيح للعلامة الملاّ عليّ القاري، المتوفّى سنة ١٠١٤هـ، تحقيق صدقي العطار، دار الفكر ـ بيروت، الطبعة لسنة ١٤١٤هـ/١٩٩٤م ، (١٠) مجلّدات.

«مروج الذهب ومعادن الجوهر»

للمسعودي عليّ بن الحسين بن عليّ، المتوفّى سنة ٢٤٦هـ، تحقيق عبد الأمير مهنّا، مؤسسة الأعلمي ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ/١٩٩١م ، ٤ مجلّدات.

«المستصفى من علم الأصول»

للغزالي أبي حامد محمّد بن محمّد، المتوفّى سنة ٥٠٥هـ، تحقيق د. محمّد سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٧م ، مجلّدان.

«مسند الشهاب»

للقاضي القضاعي الشافعي أبي عبد الله محمّد بن سلامة، المتوفّى سنة ٥٥٤هـ تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م ، ٣ مجلّدات.

«مشارق الأنوار على صحاح الآثار»

للقاضي عياض المالكي أبي الفضل بن موسى، المتوفّى سنة ٥٤٤هـ، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م ، مجلّدان.

«مشكاة المصابيح»

لمحمّد بن عبد الله الخطيب التبريزي، من علماء القرن الثامن الهجري، المتوفّى سنة ٧٣٧هـ، تحقيق سعيد محمّد اللحّام، دار الفكر ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ/١٩٩١م ، ٣ مجلّدات.

«مصابيح السُّنة»

للبغوي الحسين بن مسعود، المتوفّى سنة ٥١٦هـ، تحقيق د. يوسف المرعشلي، دار المعرفة ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م ، ٤ مجلّدات.

«المصنَّف»

للحافظ الصنعاني عبد الرزاق بن همّام، المتوفّى سنة ٢١١هـ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب السلفية ـ القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م ، ١١ مجلّداً + مجلّد الفهارس.

«المصنوع في معرفة الحديث الموضوع»

للقاري الهروي المكي ملاّ عليّ، المتوفّى سنة ١٠١٤هـ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدّة، مكتب المطبوعات الإسلامية ، الطبعة الخامسة ١٤١٤هـ/١٩٩٤م ، مجلّد.

«المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية»

للحافظ العسقلاني ابن حجر أحمد بن عليّ، المتوفّى سنة (٨٥٢)هـ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، دار المعرفة ـ بيروت طبعة، سنة ١٤١٤هـ/١٩٩٢م، ٤ مجلّدات + مجلّد الفهارس.

«المعارف»

لابن قتيبة أبي محمد عبد الله بن مسلم، المتوفّى سنة ٢٧٦ هـ منشورات الشريف الرضي ـ قم، ١٤١٥ هـ مجلّد.

«معاني القرآن»

للفرّاء أبي زكريا يحيى بن زياد، المتوفّى سنة ٢٠٧هـ، تحقيق د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، انتشارات ناصر خسرو ـ طهران، الطبعة الأولى، ٣ مجلّدات.

«معاني القرآن وإعرابه»

للزّجّاج أبي إسحاق إبراهيم بن السَّري، المتوفّى سنة ٣١١هـ، تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ٥ مجلّدات.

«معجم تهذيب اللغة»

للأزهري أبي منصور محمّد بن أحمد، المتوفّى سنة ٣٧٠هـ، تحقيق د. رياض زكي قاسم، دار المعرفة ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، ٤ مجلّدات.

«معجم المصطلحات والألقاب التأريخية»

لمصطفى عبد الكريم الخطيب، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، مجلّد.

«معرفة أنواع علم الحديث»

للحافظ ابن الصلاح عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، المتوفّى سنة ٦٤٣هـ تحقيق د. عبد اللطيف الهميم، والشيخ ساهر ياسين، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، مجلّد.

«معرفة الصحابة»

لأبي نعيم الأصبهاني أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق، المتوفّى سنة ٤٣٠هـ، تحقيق عادل يوسف العزازي، دار الوطن للنشر - الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/١٩٩٨م ، ٦ مجلّدات + مجلّد الفهارس.

«معرفة علوم الحديث وكميّة أجناسه»

الحاكم النيسابوري أبي عبد الله محمّد بن عبد الله، المتوفّى سنة ٤٠٥هـ، تحقيق أحمد بن فارس السلّوم، دار ابن حزم - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، مجلّد.

«المعرفة والتأريخ»

للفَسَوي أبي يوسف يعقوب بن سفيان، المتوفّى سنة ٢٧٧هـ، تحقيق خليل منصور، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م ، (٣) مجلّدات.

«المغازي»

للواقدي محمّد بن عمر بن واقد، المتوفّى سنة ٢٠٧هـ، تحقيق د. مارسدن جونس، مؤسسة الأعلمي - بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م ، ٣ مجلّدات.

«المُغني على مختصر الخرقي»

لابن قدامة المقدسي عبد الله بن أحمد بن محمّد، المتوفّى سنة ٦٢٠هـ، تحقيق عبد السلام محمّد عليّ شاهين، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ/١٩٩٤م ، ٩ مجلّدات.

«مقاتل الطالبين»

لأبي الفرج الأصفهاني، المتوفّى سنة ٣٥٦هـ، تحقيق أحمد صقر، منشورات الشريف الرضي ـ إيران، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ، مجلّد.

«المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة»

للسخاوي محمّد بن عبد الرحمن، المتوفّى سنة ٩٠٢هـ، تحقيق محمّد عثمان، دار الكتاب العربي، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، مجلّد.

«المقتنى في سرد الكُنى»

للحافظ شمس الدين الذهبي محمّد بن أحمّد، المتوفّى سنة ٧٤٨هـ، تحقيق أيمن صالح، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٧م ، مجلّدان.

«مقدمة ابن خلدون»

لابن خلدون عبد الرحمن بن محمّد، المتوفّى سنة ٨٠٨هـ، تحقيق د. محمّد الاسكندراني، دار الكتاب العربي ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م ، مجلّد.

«المقصد الأعلى في زوائد أبي يعلى الموصلي»

للحافظ الهيثمي عليّ بن أبي بكر، المتوفّى سنة ٨٠٧هـ، تحقيق سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ/١٩٩٣م ، ٤ أجزاء في مجلّدين.

«المنار المنيف في الصحيح والضعيف»

لابن قيّم الجوزية محمّد بن أبي بكر الحنبلي الدمشقي، المتوفّى سنة ٧٥١هـ، دار الآثار ـ القاهرة، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

«مناقب آل أبي طالب»

لابن شهرآشوب المازندراني محمّد بن عليّ، المتوفّى سنة ٥٨٨هـ، أحد علماء القرن السادس الهجريّ، تحقيق د. يوسف البقاعي، دار الأضواء ـ بيروت، الطبعة الثانية ١٩٩١م/١٤١٢هـ، ٤ مجلّدات + مجلّد الفهارس.

«المنتخب من العلل للخلاّل»

لابن قدامة المقدسي عبد الله بن أحمد بن محمّد، المتوفّى سنة ٦٢٠هـ، تحقيق طارق بن عوض الله بن محمّد، دار الراية ـ الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، مجلّد.

«المنتقى من الأحاديث الضعيفة والموضوعة على المصطفى»

للشيخ يوسف الحاج أحمد، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة الفارابي ـ دمشق، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/٢٠٠١م، مجلّد.

«منتهى المقال في أحوال الرجال»

للشيخ محمّد بن إسماعيل الحائري، المتوفّى سنة ١٣١٦هـ، تحقيق مؤسسة آل البيت عليهم السلام قم، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، ٧ مجلّدات.

«مناحل الشفا ومناهل الصفا بتحقيق كتاب شرف المصطفى»

للحافظ الخركوشي النيسابوري أبي سعيد عبد الملك بن أبي عثمان، المتوفّى سنة ٤٠٦هـ، تحقيق نبيل هاشم الغمري، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، ٦مجلّدات.

«منهاج المحدّثين»

للدكتور ياسر الشمالي ـ منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٩٨م.

«المؤتَلف والمختَلف»

للدار قطني البغدادي أبي الحسن عليّ بن عمر، المتوفّى سنة ٣٨٥هـ، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م ، ٤ مجلّدات + مجلّد الفهارس.

«الموسوعة الذهبية للعلوم الإسلامية»

للدكتورة فاطمة محجوب، دار الغد العربي ـ القاهرة، طبعة سنة ١٩٩٣م، ٤٨ مجلّداً.

«الموضوعات»

لابن الجوزي السلفي القرشي أبي الفرج عبد الرحمن بن عليّ، المتوفّى سنة ٥٩٧هـ، تحقيق توفيق حمدان، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ/١٩٩٥م، مجلّدان.

«الموطّأ»

للإمام مالك بن أنس، المتوفّى سنة ١٧٩هـ، تحقيق خليل شيحا، دار المعرفة بيروت، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م ، مجلّدان.

«موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف»

لمحمّد بن بسيوني زغلول، دار الفكر بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/١٩٨٩م، (١١) مجلّداً.

«موسوعة فقه عليّ بن أبي طالب»

للدكتور محمّد روّاس قلعه جي، دار النفائس ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٦م ، مجلّد.

حرف النون

«نزهة الألباب في الألقاب»

لابن حجر العسقلاني أحمد بن عليّ بن محمّد، المتوفّى سنة ٨٥٢هـ ، تحقيق عبد العزيز السديري، مكتبة الرشد ـ الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م ، مجلّدان.

«نزهة النّظر»

للحافظ ابن حجر العسقلاني أحمد بن عليّ بن محمّد، المتوفّى سنة ٨٥٢هـ ، تحقيق عبد الكريم الفضيلي، الدار الثقافية ـ القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

«نشأة التشيّع والشيعة»

للشهيد السيد محمّد باقر الصدر، تحقيق د. عبد الجبار شرارة، مركز الغدير للدراسات الإسلامية ـ قم، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

«نهاية الأرب في فنون الأدب»

للنويري أحمد بن عبد الوهاب، المتوفّى سنة ٧٣٣هـ ، تحقيق عليّ محمّد البجاوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة، ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م ، ٢٨ مجلّداً + مجلّد الفهارس.

«النُّظم الإسلامية»

للدكتور صبحي صالح، دارالعلم للملايين ـ بيروت، الطبعة الثالثة ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م ، مجلّد.

«نهاية الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط»

لعلاء الدين علي رضا، دار المعرفة ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م ، مجلّد.

«النهاية في غريب الحديث والأثر»

لابن الأثير الجزري أبي السعادات المبارك بن محمّد، توّفي سنة ٦٠٦هـ ، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، (٥) مجلّدات.

«النهر المارد من البحر المحيط»

لأبي حيّان الأندلسي محمّد بن يوسف بن عليّ، المتوفّى سنة ٧٤٥هـ ، تحقيق د. عمر الأسعد، دار الجيل ـ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ/١٩٩٥م ، ٦ مجلّدات.

«النوافح العطرة في الأحاديث المشتهرة»

لابن جار الله الصعدي اليمني محمّد بن أحمد، المتوفّى سنة ١١٨١هـ ، تحقيق محمد عبد القادر عطا، مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م ، مجلّد.

حرف الواو

«الوافي بالوفيات»

للصفدي خليل بن ايبك، المتوفّى سنة ٧٦٤هـ ، باعتناء س. ديدرينغ، دار النشر فرانزشتايز، الطبعة الثانية ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م ، ٢٢ مجلّداً.

«وسائل الشيعة»

للشيخ الحر العاملي محمّد بن الحسن، المتوفّى سنة ١١٠٤هـ، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، الطبعة السادسة ١٤١٢هـ/١٩٩١م، ٢٠ مجلّداً.

«الوسيط في تفسير القرآن المجيد»

للواحدي النيسابوري أبي الحسن عليّ بن أحمد، المتوفّى سنة ٤٦٨هـ، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ/١٩٩٤م، ٤ مجلّدات.

«الوفا بأحوال المصطفى»

لابن الجوزي عبد الرحمن بن عليّ بن محمّد، المتوفّى سنة ٥٩٧هـ، تحقيق مصطفى عبد القادر، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، مجلّد.

«وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان»

لابن خلكان أحمد بن محمّد بن أبي بكر، المتوفّى سنة ٦٨١هـ، تحقيق د. إحسان عباس، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ٧ مجلّدات.

حرف الهاء

«هداية الرّواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة»

للحافظ ابن حجر العسقلاني أحمد بن عليّ، المتوفّى سنة ٨٥٢هـ، تخريج محمّد ناصر الدين الألباني، تحقيق عليّ بن حسن الحلبي، دار ابن القيّم ـ الدّمام، ودار ابن

عفّان ـ القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م ، ٥ مجلّدات + مجلّد الفهارس.

***

ملاحظة: المصادر المذكورة هنا مختصّة بهذا الجزء فقط، وأما المشترك فيه فقد مرّ ذكره في الجزء الأول.

المحتويات

تقديم ٧

الفصل الأول
في تعريف السُّنّة وحجيّتها

في تعريف السُّنّة وحجيّتها ١٣

المدخل ١٣

ما معنى السُّنّة؟ ١٥

حجيّة السُّنّة ١٧

الدليل الأول: آيات الكتاب ١٧

الدليل الثاني: العصمة ١٩

الدليل الثالث: العقل ١٩

مكانة السُّنّة في التشريع الإسلامي ٢١

الطائفة الأولى: روايات التزام السُّنّة ٢١

الطائفة الثانية: روايات التحذير ٢٣

الطائفة الثالثة: روايات عموم الحجيّة ٢٤
حصاد الروايات ٢٦

الفصل الثاني
المرجعية شأن إنساني

المرجعية شأن إنساني ٣٣
توطئة ٣٣
ما معنى المرجعيّة؟ ٣٥
أولاً: المعنى اللّغوي ٣٥
ثانياً: المعنى الاصطلاحي ٣٦
أقسام المرجعيّة ٣٧
أولاً: المرجعيّة العلميّة الدينيّة ٣٧
ثانياً: المرجعيّة السياسيّة ٣٩
المجتمع الإنساني وضرورة الحكومة ٤٣
الدليل الأول: العقل ٤٣
الدليل الثاني: طبيعة أحكام الإسلام ٤٥
الدليل الثالث: دور الحكومات الإسلامية في تحقيق الوحدة ٤٦
الدليل الرابع: الروايات ٤٨
الدليل الخامس: السيرة العملية للنّبيّ صلى الله عليه وآله ٥٠
شروط المرجعيّة الشاملة ٥٣

الشرط الأول: النّص ٥٣
مع الوحي في مسألة النصب ٥٤
الرفض الإلهي للمقاييس البشرية والملائكية ٥٦
الاستنتاج ٥٩
الشرط الثاني: العصمة ٦٠
المقدمة الأولى: استيضاح الملائكة ٦١
المقدمة الثانية: مناسبات الحكم والموضوع ٦١
الشرط الثالث: الأعلمية ٦٢

الفصل الثالث

المرجعية العلمية لأهل البيت عليهم السلام في ضوء السُّنّة الشريفة

المرجعية العلمية لأهل البيت عليهم السلام في ضوء السُّنّة الشريفة ٦٧
المدخل ٦٧
أولاً: حديث الثّقلين ٧٣
جهات البحث ٧٤
الجهة الأولى: بعض نصوص الحديث من الصحاح والمسانيد ٧٤
الجهة الثانية: ظروف صدور حديث الثَّقَلَين ٨٠
مواضع ومناسبات صدور حديث الثَّقَلَين ٨٣
الموضع الأوّل: عرفات حجّة الوداع ٨٣
الموضع الثاني: مسجد الخيف ٨٣

الموضع الثالث: غدير خُمّ ٨٤
الموضع الرابع: المسجد النّبويّ ٨٤
الموضع الخامس: حجرة بيته ٨٥
المناسبات في بيان ابن حجر ٨٧
الجهة الثالثة: مصادر الحديث من كتب أهل السُّنّة ٨٨
الجهة الرابعة: في رواة حديث الثَّقَلَين ٩٦
الجهة الخامسة: في تنصيص وتصريح علماء المسلمين بصحته ١٠٧
الجهة السادسة: في دلالات حديث الثّقلين ١١٠
الدلالة الأولى: شمولية الخطاب النبوي ١١٢
الفخر الرازي والجواب المثير ١١٣
الدلالة الثانية: الوصية ومسؤولية المستقبل ١١٤
الدلالة الثالثة: استخلاف الثَّقَلَين ١١٦
إثارة فلسفية ١١٧
الدلالة الرابعة: عظم شأنهما ١١٩
التحقيق في معنى الثَّقَلَين ١٢١
الدلالة الخامسة: عصمة أهل البيت عليهم السلام ١٢٣
الدلالة السادسة: وجوب التمسُّك بهما معاً صوناً عن الضلالة ١٢٥
الدلالة السابعة: بقاء العترة إلى جنب الكتاب إلى يوم القيامة ١٢٧
الدلالة الثامنة: أهل البيت عليهم السلام يمثّلون حجّة الله البالغة على الخلق ١٢٨
الدلالة التاسعة: لا يقاس بأهل البيت عليهم السلام أحد من هذه الأمّة ١٣٠

الدلالة العاشرة: اتّباع الثَّقَلَين اختبار كبير للأمّة ١٣١
الدلالة الحادية عشرة: المرجعية العلمية لأهل البيت عليهم السلام ١٣٤
الدلالة الثانية عشرة: المرجعية السياسية لأهل البيت عليهم السلام ١٣٦
من هم أهل البيت عليهم السلام في حديث الثَّقلين؟ ١٣٨
الجهة السابعة: الآراء المخالفة ١٤٠
أولاً: قدح البخاري ١٤٠
المناقشة ١٤١
مصطلحات حديثيّة ١٤١
قاعدة حديثيّة وأصوليّة مهمّة ١٤٥
قضيّة وجدانية ١٤٦
ما هو السبب في نكارة حديث الثَّقَلين ـ حسبما نُسب لأحمد ـ؟ ١٤٦
أسباب غرابة القول المنسوب لأحمد بن حنبل ١٤٨
ثانياً: قدح ابن الجوزي ١٥٣
فساد وبطلان كلام ابن الجوزي ١٥٣
قصّة الألباني عن حديث الثَّقَلَين ١٥٤
ثالثاً: قدح ابن تيميّة ١٦١
بطلان وفساد كلام ابن تيمية ١٦٢
الجهة الثامنة: الروايات المعارضة ١٧٢
الطائفة الأولى: روايات التمسّك بالكتاب والسُّنّة ١٧٣
الرواة في ميزان التقييم ١٨٠

إثارات ١٨٣
دعوة صريحة لالتزام الحقيقة ١٨٦
الشيخ السقّاف وإعلان الحقيقة ١٨٧
رواية (وسنتي) عوامل أُموية ١٨٨
الطائفة الثانية: روايات التمسّك بالكتاب فحسب ١٨٩
الطائفة الثالثة: روايات التمسّك بالسُّنَّة فحسب ١٩٠
الرواية الأولى: رواية العرباض بن سارية ١٩٠
مناقشة اضطراب متون الرواية ١٩٢
العرباض ونبذة عن تأريخه ١٩٦
تقييم رواية العرباض ١٩٨
وجوه بطلان رواية العرباض ١٩٨
الوجه الأول: إنّها عهد ناقص ١٩٨
الوجه الثاني: إلزام الرجوع إليهم يقتضي العصمة ١٩٩
الوجه الثالث: تناقض مورد الاقتداء ١٩٩
منهج أئمّة المذاهب في الرجوع إلى السُّنَّة ٢٠٣
أولاً: منهج الإمام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام ٢٠٣
ثانياً: منهج الإمام أبي حنيفة (النعمان بن ثابت) ٢٠٤
ثالثاً: منهج الإمام مالك ٢٠٤
رابعاً: منهج الإمام الشافعي ٢٠٤
خامساً: منهج الإمام أحمد بن حنبل ٢٠٥

سادساً: منهج أبو حزم ٢٠٥
حاصل الكلام ٢٠٧
منهج كبار الصّحابة في اتّباع السُّنّة ٢٠٨
الوجه الرابع: إبهام المصطلح ٢١١
نبذة تأريخية عن مصطلح الخليفة والخلفاء الراشدين ٢١٣
لقب (الخليفة) تأريخه وتطوّره ٢١٥
(الخلفاء الراشدون) في المصطلح الإسلامي ٢١٦
الوجه الخامس: انعدام إمكانية الالتزام بسنّة الخلفاء ٢١٧
الوجه السادس: انفراد العرباض بالرواية ٢٢١
الوجه السابع: رواية العرباض غير مخرجَة في الصحيحين ٢٢٢
نموذجان ٢٢٣
الأول: ابن القطان يثبت بطلان حديث العرباض ٢٢٣
الثاني: تلميذ الألباني يبطل رواية العرباض ٢٢٤
الأزهر الشريف يشيد بحديث الثَّقَلَين ٢٢٧
الرواية الثانية: رواية لزوم اتّباع زوج الرسول ﷺ ٢٢٧
علماء الجمهور يبرؤون ٢٢٨
تنبيه ٢٣٣
الرواية الثالثة: رواية الاقتداء بالشيخين ٢٣٤
طعن الألباني ٢٣٥
الرواية الرابعة: الاقتداء بالشيخين والاهتداء بهدي عمار والتمسّك بعهد ابن مسعود ٢٣٦

١ـ رواية عبد الله ابن مسعود ٢٣٧
٢ـ رواية حذيفة بن اليمان ٢٣٨
نقد السند ٢٣٩
أولاً: إسناد الحديث منقطع ٢٣٩
ثانياً: آراء علماء الجمهور في بطلانه ٢٤٠
ثالثاً: رجال السند في ميزان التقييم ٢٤٣
عبد الملك بن عمير يجهز على الجريح المسلم! ٢٤٣
ضعف الطريق الآخر ٢٤٤
٣ـ رواية أنس بن مالك ٢٤٥
نقد سندها ٢٤٦
تنبيه: شرطا قبول الحديث المعنعن ٢٤٦
٤ـ رواية عبد الله بن عمر ٢٥٠
ابن حجر يورد طريقاً آخر ٢٥١
المناقشة الدلالية ٢٥٣
الأمر الأول: في بيان مسألة الإجماع ٢٥٣
الغزالي: حجّيّة إجماع الشيخين أصل موهوم ٢٥٥
الأمر الثاني: الصحابة يرفضون مرجعية الشيخين عند الاختلاف ٢٥٧
الأمر الثالث: في بيان رجوع أبي بكر إلى الإجماع ٢٥٨
الشافعي: لا حجّية لقول عمر ٢٥٩
الطائفة الأولى: الروايات الموضوعة في فضل أبي بكر ٢٦٠

الطائفة الثانية: الروايات الموضوعة فيما يجمع فضائل أبي بكر وعمر ٢٦١
الوجوه الدلالية لإثبات بطلان حديث الاقتداء..... ٢٦٢
الجهل بكتاب الله..... ٢٦٤
عمر يعتريه النسيان في الصلاة ٢٦٤
نصف إنسان أفقه من عمر..... ٢٦٥
الرواية الخامسة: حديث النجوم ٢٦٩
الأمر الأول: بيان أقوال أئمّة الجرح والتعديل في بطلانه..... ٢٦٩
الألباني يبطل حديث النجوم ويناقش الشعراني والمزني ٢٧٧
الأمر الثاني: بيان رواة الحديث وتقييم طرق إسناده ٢٧٩
الأمر الثالث: في بيان تعريف الصّحابي ٢٨٩
من هو الصحابي؟ ٢٩٠
أولاً: مقالة ابن حجر العسقلاني ٢٩٠
ثانياً: مقالة سعيد بن المسيّب..... ٢٩١
ضابطة علماء الجمهور في معرفة الصحابي ٢٩٢
مناقشة الضابطة السابقة ٢٩٢
أولاً: لا توافق بين الضابطة والتعريف..... ٢٩٣
ثانياً: مخالفتها الواقع والنصراني يُؤمِّر..... ٢٩٣
ثالثاً: قصور الضابطة..... ٢٩٤
رابعاً: إمارة الفاجر ومنهج عمر..... ٢٩٥
تعريف الصَّحابي في ضوء مدرسة أهل البيت..... ٢٩٧

الأمر الرابع: في بيان بطلان دلالة حديث النجوم ٣٠٠
الوجه الأول: الصّحابة خطّاؤون ٣٠٠
الوجه الثاني: عدم حجّيّة مذهب الصحابي ٣٠١
الوجه الثالث: كثرة الخلافات والنزاعات ٣٠١
الوجه الرابع: الجهل بالأحكام ٣٠٣
الوجه الخامس: استنادهم في الفتيا إلى الرأي لا الدليل ٣٠٤
الوجه السادس: عصيان بعضهم لرسول الله صلى الله عليه وآله ٣٠٦
الوجه السابع: النّبيّ صلى الله عليه وآله يكشف عن مستقبل أصحابه ٣٠٨
تنبيه: مقولة القاضي عياض في أحاديث الحوض ٣١١
الجهة التاسعة: (حديث الثقلين) منطلق أساس للوحدة الإسلامية ٣١٨
ثانياً: حديث السفينة ٣٢٩
جهات البحث ٣٣٠
الجهة الأولى: مصادر الحديث من طرق الجمهور ٣٣٠
مخرجو الخبر من كبار علماء الجمهور وأئمّتهم ٣٣٠
علماء أهل السُّنة وحديث السفينة ٣٤٠
الصحابة الذين رووا حديث السفينة ٣٤٤
الجهة الثانية: اعتراض ابن تيميّة ٣٤٥
فساد كلام ابن تيميّة ٣٤٥
الوجه الأول: الاتّهام الباطل بحقّ علماء السُّنّة ٣٤٥
الوجه الثاني: علماء السُّنّة يصرِّحون بصحّة حديث السفينة ٣٤٦

الوجه الثالث: كثرة طرق حديث السفينة ٣٤٧
الوجه الرابع: اتّهامه علماء السلف برواية الموضوعات ٣٤٧
الوجه الخامس: التهافت في كلام ابن تيميّة ٣٤٨
الوجه السادس: المخالفة لقواعد الحديث ٣٤٨
الجهة الثالثة: في دلالة الحديث ٣٤٩
الدلالة الأولى: أهل البيت عليهم السلام يجسّدون خط الأنبياء ٣٥٠
الدلالة الثانية: طريقان لا ثالث لها ٣٥٠
الدلالة الثالثة: النّجاة منحصر بالتمسّك بهم ٣٥١
الدلالة الرابعة: عصمة أهل البيت عليهم السلام ٣٥٢
الدلالة الخامسة: المرجعية الشاملة ٣٥٤
الدلالة السادسة: أهل ولاية الله تعالى ٣٥٦
تنبيهان مهمّان ٣٥٨
الجهة الرابعة: حصاد الجمع بين الحديثين ٣٥٩
روايات الجمهور في بيان فضائل أهل البيت عليهم السلام ٣٦٣
أمير المؤمنين عليه السلام والبيان البليغ ٣٦٥

الفصل الرابع

المرجعية العلمية لأئمّة أهل البيت عليهم السلام في الواقع الإسلامي

المرجعية العلمية لأئمّة أهل البيت عليهم السلام في الواقع الإسلامي ٣٧١
المدخل ٣٧١

مرجعيّة الإمام عَلِيّ عليه السلام العلمية ٣٧٣
كيف نشأت مرجعية الإمام؟ ٣٧٣
العامل الأول: التربية النبويّة ٣٧٣
أولاً: مرحلة الصبا ٣٧٤
ثانياً: مرحلة المؤازرة الفعلية ٣٧٧
ثالثاً: مرحلة التّلمُّذ المستمر ٣٨٠
رابعاً: مرحلة التصدّي للقضاء ٣٨٢
العامل الثاني: الإعداد الذاتي ٣٨٥
مرجعية الإمام عليّ في الواقع الإسلامي ٣٨٩
أولاً: النّبيّ صلى الله عليه وآله يشيد بمرجعية الإمام عليّ عليه السلام ٣٨٩
الطائفة الأولى: عليٌّ أعلم الأمّة ٣٩٠
الطائفة الثانية: عليّ باب مدينة علم رسول الله صلى الله عليه وآله ٣٩١
الطائفة الثالثة: عليّ عليه السلام أقضى الأمّة ٣٩٥
بين يدي الروايات النّبوية ٣٩٦
ثانياً: عليٌّ عليه السلام مرجع الخلفاء ٣٩٨
باب في رجوع أبي بكر إلى عليّ عليه السلام ٤٠١
١ـ أبو بكر يستشير عليّاً في الممتنعين عن الزّكاة ٤٠١
٢ـ أبو بكر يلتزم حكم عليٍّ بلا تردّد ٤٠١
٣ـ أبو بكر يرشدهم إلى عليّ ٤٠٢
٤ـ أبو بكر يشاور عليّاً في غزو الروم ٤٠٢

٥ـ أبو بكر يشهد بأفضلية عليّ ٤٠٢
٦ـ أبو بكر يرجع إلى عليٍّ في كلّ ما أُرْتِجَ عليه ٤٠٣
باب في رجوع عمرٍ إلى عليٍّ ٤٠٥
١ـ قول عمر: لو لاك ـ يا عليّ ـ لافتضحنا ٤٠٦
٢ـ عليّ عليه السلام يوبّخ عمراً في فتواه ٤٠٦
٣ـ عمر يتعوّذ من معضلة ليس لها أبو الحسن ٤٠٧
٤ـ عمر يقرّ بالهلاك لولا عليّ ٤٠٨
٥ـ عمر يُرجِع الناس إلى عليّ ٤١١
٦ـ عمر يُنشد عليّاً في الفتاوى ٤١٢
٧ـ «عليّ أقضانا» مقولة كرّرها عمر ٤١٥
باب في رجوع عثمان إلى عليّ ٤١٧
المورد الأول ٤١٧
المورد الثاني ٤١٧
المورد الثالث ٤١٨
ثالثاً: عليّ مرجع الصحابة ٤٢٠
١ـ أمّ المؤمنين تشيد بأعلميّة عليّ بالسُّنّة ٤٢٠
٢ـ أمّ المؤمنين تُرشد إلى عليّ ٤٢١
٣ـ معاوية يُرشد إلى عليّ ٤٢١
٤ـ عليّ عليه السلام أعلم من أفقه فقهاء الصحابة ٤٢١
٥ـ عليّ عليه السلام أعلم أصحاب محمّد صلى الله عليه وآله ٤٢٢

٦ـ أثر علم عليّ عليه السلام لدى فقهاء الصحابة ٤٢٢
٧ـ عليّ يُسأل ولا يَسأل ٤٢٣
٨ـ فتوى عليّ لا يُعدل عنها ٤٢٣
٩ـ مقولتان حاسمتان ٤٢٤
رابعاً: عليّ عليه السلام مرجع الأمّة ٤٢٥
موارد في قضاء عليّ عليه السلام ٤٢٧
المورد الأول: طلب المرافعة إلى عليّ عليه السلام ٤٢٧
المورد الثاني: قصّة الأرغفة ٤٢٧
المورد الثالث: ما يتعلّق بعلم الفرائض ٤٢٩
المسألة الدينارية ٤٣٠
المورد الرابع: روائع من أساليب التحقيق ٤٣٠
قصّة المرأة التي قتل زوجها ٤٣١
القول الفصل في القضاء والقدر ٤٣٢
تساؤل مشروع ٤٣٥

الفصل الخامس

مرجعية الإمامين الحسن والحسين عليهما السلام

مرجعية الإمامين الحسن والحسين عليهما السلام ٤٤١
أولاً: النّبيّ الأكرم صلى الله عليه وآله يشيد بمرجعيتهما ٤٤٢
معنى السيادة في نصوص المصطفى صلى الله عليه وآله ٤٤٦

ابن عباس يشيد بسيادتهما ٤٥٠
ثانياً: مدرستهما العلمية ٤٥١
النبوغ العلمي المبكّر ٤٥٣
١ـ الحسن وإخبار الوحي ٤٥٤
٢ـ الحسين يناجز الخليفة عمر ٤٥٤
ثالثاً: ابن عباس يشيد بمرجعيّتهما العلميّة ٤٥٦
رابعاً: أقوال ومواقف ٤٥٧
خامساً: خطبة الإمام الحسن عليه السلام الدليل الأتمّ ٤٦١
تنبيهان ٤٦٣
سنة من الزمان يبحث عن الخطبة الحسنية ٤٦٤

الفصل السادس

مرجعية الإمام عليّ بن الحسين عليه السلام العلمية

مرجعية الإمام عليّ بن الحسين العلمية ٤٧١
المقام الأول: الشهادات الوجدانية ٤٧٢
المقام الثاني: في الوقائع والأحداث ٤٧٨
أولاً: ملك الروم يتوعّد عبد الملك ٤٧٩
ثانياً: اعتراف الزُّهري بأعلمية الإمام ٤٧٩
ثالثاً: إذعان الزُّهري للإمام زين العابدين عليه السلام ٤٨٠
رابعاً: الإمام زين العابدين عليه السلام يتصدّى لعروة ٤٨٠

خامساً: الإمام زين العابدين عليه السلام يفصّل أربعين وجهاً للصوم ٤٨١
المقام الثالث: مدرسته العلمية ٤٨٥
دور الإمام عليه السلام في تأصيل حركة الاجتهاد ٤٨٨
دور الإمام زين العابدين عليه السلام في التربية والتثقيف ٤٨٩
مواجهة الانحرافات العقائدية ٤٩٠
كعبة عبد الملك وانحرافاته ٤٩١
أولاً: عبد الملك يدعو للحجّ إلى بيت المقدس!! ٤٩١
ثانياً: زيادته مركز الشام الديني على حساب المدينة ٤٩٢
ثالثاً: من يأمره بتقوى الله يضرب عنقه!! ٤٩٢
رابعاً: فارق القرآن نهائيّاً وشرب الخمر والدماء!! ٤٩٣
خامساً: سوء ولاته وانحرافاتهم ٤٩٤
مواجهة الإمام لانحرافات عبد الملك ٤٩٨
المقام الرابع: التراث الفكري للإمام عليه السلام ٥٠١
الأول: الصحيفة السجّادية ٥٠١
تساؤل مشروع ٥٠٥
الثاني: رسالة الحقوق ٥٠٧
المقام الخامس: الخطب والرسائل ٥١٠
أولاً: الإمام زين العابدين عليه السلام يخطب في دمشق ٥١٠
ثانياً: الإمام زين العابدين عليه السلام يكشف عن مرجعيّتهم ٥١٢
ثالثاً: رسالته الوعظية إلى الزُّهْرِي ٥١٢

حاصل الكلام ٥١٥

الفصل السابع

مرجعية الإمام الباقر عليه السلام

مرجعية الإمام الباقر عليه السلام ٥١٩
المدخل ٥١٩
مقاصد البحث ٥٢٣
المقصد الأول: اللّقب (الباقر وباقر العلوم) ٥٢٣
من الذي لقّبه بالباقر؟ ٥٢٤
المقصد الثاني: تصريحات وجدانية ٥٢٨
المقصد الثالث: مدرسته العلمية ٥٣٢
تلامذته والرواة عنه ٥٣٤
الرعاية والمحاسبة ٥٣٦
فروع العلم ٥٣٧
نماذج موجزة من علومه ٥٣٨
أولاً: تفسير القرآن ٥٣٨
١ـ في بيان فضل القرآن الكريم ٥٣٩
٢ـ في بيان الجهر بـ(بسم الله الرحمن الرحيم) ٥٤٠
٣ـ في بيان معنى (بكّة) ٥٤١
٤ـ في بيان معنى ابتغاء الفضل ٥٤٢

٥ـ في بيان الصلاة على النّبيّ وآله ٥٤٢
٦ـ في بيان بدْء الخلق ٥٤٣
٧ـ في بيان مصداق (خير أمّة) ٥٤٣
٨ـ في بيان معنى الهدي ٥٤٣
٩ـ في بيان معنى قياماً للناس ٥٤٤
١٠ـ في بيان الخائضين في آيات الله ٥٤٥
١١ـ في بيان مصداق (الصادقين) ٥٤٥
١٢ـ في بيان خصائص ولادة النّبيّ صلى الله عليه وآله ٥٤٦
١٣ـ في بيان شجرة طوبى ٥٤٦
١٤ـ في بيان أصحاب اليمين ٥٤٧
تفسيران ٥٤٧
الإمام الباقر يحدّد المرجعية في التفسير ٥٤٨
ثانياً علم الكلام ٥٥٠
١ـ أزلية واجب الوجود ٥٥١
٢ـ رسالة الأفعال ٥٥٣
٣ـ الشفاعة ٥٥٤
ما معنى الشفاعة؟ ٥٥٤
الشفاعة بين الاتّفاق والاختلاف ٥٥٤
الآيات ٥٥٥
الروايات ٥٥٦

مورد الشفاعة ٥٥٧
دور الشفيع ٥٥٨
الشفاعة في حوار الإمام الباقر عليه السلام ٥٥٨
نتيجة البحث ٥٥٩
ثالثاً: جامعة علم الفقه ٥٦٠
الباب الأول: فقه القرآن ٥٦١
النموذج الأول: في صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله ٥٦٢
ملاحظات هامّة ٥٦٤
نكات علمية ٥٦٦
الشيعة بقلم ابن كثير ٥٦٩
النموذج الثاني: آية قصر الصلاة في السفر ٥٧٨
الباب الثاني: في القواعد الفقهية ٥٨١
قاعدة لا ضرر ولا ضرار ٥٨٢
الباب الثالث: فقه السُّنّة ٥٨٧
النموذج الأول: أذان رسول الله صلى الله عليه وآله ٥٨٨
النموذج الثاني: في حجّة رسول الله صلى الله عليه وآله بعد الهجرة ٥٨٩
دور الإمام الباقر عليه السلام في توحيد الحجّ بين المسلمين ٥٨٩
رابعاً: علم أصول الفقه ٥٩٣
الاستصحاب ٥٩٤
خامساً: علم السيرة والمغازي ٥٩٦

المقصد الرابع: وقائع وأحداث هامّة ٥٩٩
١ـ الإمام الباقر عليه السلام ودوره في تحرير النقد الإسلامي ٦٠٠
٢ـ نصائح الباقر عليه السلام للخليفة ٦٠٢
٣ـ الإمام الباقر عليه السلام يُفحم الخليفة الأمويّ ٦٠٥
٤ـ الإمام الباقر عليه السلام يواجه الانحراف ٦٠٦
المقصد الرابع: إثارات ثلاث ٦٠٨
الإثارة الأولى: مقالة ابن تيميّة ٦٠٩
فساد كلام ابن تيميّة ٦٠٩
الإثارة الثانية: مقالة الذهبي ٦١٤
بطلان مقالة الذهبي ٦١٥
الإثارة الثالثة: رسالة دكتوراه لمعاصر ٦١٩
المورد الأول: في حجّية القياس ٦٢٠
صاحب الأطروحة ينسب للإمام الباقر عليه السلام القول بحجيّة القياس ٦٢٠
النموذج الأول: حكم شعر الكلب والخنزير ٦٢٠
الوجه الأول: نسبة الحكم للإمام الباقر عليه السلام دعوى من دون دليل ٦٢٢
الوجه الثاني: أنّها من الأعيان النجسة ٦٢٤
الوجه الثالث: الخلط في الحكم بين العين النجسة والطاهرة ٦٢٥
الوجه الرابع: الدليل غير منتج ٦٢٥
الوجه الخامس: الإمام الباقر عليه السلام بريء من القياس ٦٢٦
الوجه السادس: بطلان القول بالقياس ٦٢٧

أقسام القياس ٦٢٧
أولاً: قياس منصوص العلّة ٦٢٧
ثانياً: تنقيح المناط ٦٢٧
ثالثاً: قياس الأولوية ٦٢٨
رابعاً: القياس المنطقي ٦٢٩
خامساً: قياس مستَنْبَط العلّة ٦٢٩
أدلة نفاة القياس ٦٢٩
آراء بعض علماء أهل السُّنّة في ذمّ القياس ٦٣٢
المورد الثاني: في حجيّة قول الصحابي ٦٣٤
النموذج الأول: اجتماع العيد والجمعة ٦٣٥
صاحب الأطروحة ينسب للباقر القول بحجيّة قول الصحابي ٦٣٥
أولاً: معنى حجّية فعل عليّ عليه السلام وقوله ٦٣٦
ثانياً: التزام الباقر عليه السلام بما في صحيفة علي عليه السلام ٦٣٧
ثالثاً: احتجاج الباقر عليه السلام بصحيفة علي عليه السلام ٦٣٩
رابعاً: سند صحيفة علي عليه السلام ٦٣٩
خامساً: بطلان الاحتجاج بفتوى الصحابي ٦٤٠
نصيحة أخوية ٦٤٢
الختام ٦٤٣
المصادر ٦٤٥
المحتويات ٦٨٥